شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

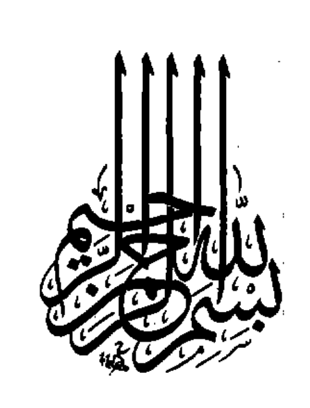
وجهوده في الحديث وعلومه

تأليف

الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي
أستاذ مساعد بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الجزء الأول

دار العاصمة
للنشر والتوزيع



المقَـدّمَـة

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، ومن يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله..

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾ [النساء: ١].

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار[١].

---

(١) انظر: خطبة الحاجة للألباني.

وبعد، فإن من الأمور المعروفة أن الحديث النبوي الشريف لقى اهتمام أهل العلم من وقت مبكر من عهد النبوة إلى عصور متأخرة لما للحديث من أهمية كبيرة في التشريع الإسلامي إذ هو المصدر الثاني للشريعة بعد كتاب الله عز وجل، وقد قال فيه رسول الله ﷺ: «ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه»[1].

وقال: «تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنتي»[2] ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض، وقد دعا النبي ﷺ للمشتغلين بالسنة المشرفة بدعائه المشهور: «نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها وحفظها وأداها كما سمعها»[3].

فاعتنى علماء الصحابة وفقهاؤهم رضوان الله عليهم أجمعين بملازمة النبي ﷺ ملازمة شديدة، واهتموا بسماع أقواله وحفظها، وضبطها، ومراقبة عمل يومه وليلته ﷺ بكل دقة، وفهمه وحفظه وضبطه وأدائه إلى تلاميذهم من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم وأرضاهم وتوارثت الأجيال التالية هذا الاهتمام والاعتناء البالغين بالحديث الشريف.

ولما كان الصحابة جميعاً موصوفين بالصدق والعدالة بتعديل من الله ورسوله وإجماع المسلمين لم يكن هناك أي شبهة في صدق ما رووه عن الرسول عليه الصلاة والسلام من أقوال وأفعال وتقريرات إلى أن حدثت

---

(١) انظر: (رقم ١٥٨) من قسم الأحاديث.

(٢) أخرجه مالك مرسلاً (٢/ ٨٩٩)، ووصله الحاكم وصححه (١/ ٩٣).

(٣) حديث متواتر انظر: دراسة حديث نضر الله امرءاً... رواية ودراية.

الفتنة[1] عند مقتل الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه، ثم حدثت الفرق المبتدعة كالروافض، والخوارج، والقدرية، فبدأ أهل العلم يعتنون بالإسناد، واستقر عندهم أنه من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء كما قال عبد الله بن المبارك[2].

وقد نهى عدد من الصحابة ثم التابعون عن مجالسة أهل الأهواء، والأخذ عنهم، وكلما مضى الزمن دبّ إلى أمة الإسلام داء الأمم فظهرت الجهمية، والمعطلة، والمعتزلة، وقد كانت نشأة بعضها في أول الأمر من الخلاف السياسي، ثم تحول في آخر الأمر إلى فرق اعتقادية مستقلة، وتفاقم الأمر بعد ما عربت كتب أهل اليونان وفارس والهند في العهد العباسي.

وكان لحدوث هذه الفرق المبتدعة أثر واضح في كثرة الوضاعين، والكذابين الذين حاولوا القضاء على الإسلام بإدخال ما ليس منه فيه، وقد قيض الله أهل الحديث الذين شمروا عن ساق الجد لحماية المجتمع الإسلامي من أكاذيب الدجاجلة وافتراءاتهم، وتميزوا من بين أهل العلم باعتنائهم بالسنة حفظاً ودراسة، وبنقل ما فهمه السلف الصالح من هذه النصوص في أبواب العقيدة والفروع، فتوجهوا إلى جمع كل ما وجدوا من أحاديث نبوية، وآثار سلفية، وبدأوا يطبقون قواعد الجرح والتعديل التي توارثوها من فقهاء الصحابة وتلاميذهم وبما استنبطوه من كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ.

---

(١) انظر: قول ابن سيرين في مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٥).
(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٥).

وقد حاولوا محاولة جادة لجمع كل ما رواه أهل العلم في هذا الباب فظهرت في زمن أتباع التابعين موطآت ومصنفات، وأجزاء إلى أن بدأ اهتمام المحدثين بتجريد الأحاديث الصحيحة كما فعل الإمامان الهمامان: البخاري ومسلم، وتبعهما أصحابهما فألفوا الجوامع، والسنن، وحاولوا تطبيق قواعد التحديث في كثير مما أدرجوا في مؤلفاتهم، وتتابع أهل العلم على خدمة الحديث الشريف بكل ما استطاعوا له من سبيل، حتى ظهرت علوم الجرح والتعديل، وأسماء الرجال، وطبقاتهم، واعتبار أحاديث الرواة في المتابعات والشواهد.

واستمروا على هذا الجهد المسلسل بكل حماس ونشاط وحيوية إلى القرن الثالث ثم في القرن الرابع حتى استوعبوا أحاديث الرسول ﷺ، وآثار الصحابة والتابعين وأتباعهم.

وظهرت كتب الرجال المتنوعة، وبدأت أقوال نقاد الحديث تأخذ صبغة المصطلح الذي اصطلح عليه أهل العلم في كثير من أصول الدراية وقوانين الرواية، التي جمعها ودونها وهذبها أهل العلم المتأخرون باسم مصطلح الحديث.

وبجانب اهتمامهم بأصول الرواية والدراية وبجمع وغربلة المرويات الموجودة لدى الرواة، كان هؤلاء قد بذلوا جهوداً عظيمة في نشر العقيدة، وفهم الشريعة، والتطبيق العملي التي ورثوها من سلفهم الصالح فكانت الأحاديث النبوية، والآثار السلفية وحياة أهل الحديث العملية حصناً حصيناً للدين والقرآن، وللمجتمع الإسلامي ضد الأفكار الدخيلة والنظريات الباطلة فكان عامة الناس في سلامة من البدع الكلامية، والخرافات لقرب عهدهم

بالنبوة وكثرة أهل العلم العاملين بالكتاب العزيز، والسنة المطهرة، وإنما كان شرذمة قليلة من أهل الأهواء والبدع الذين كانوا يحاولون تدمير جميع إصلاحات المحدثين وجهودهم، وقد اشتهرت مدن الإسلام كمكة المكرمة، والمدينة النبوية، والشام، ومصر، والكوفة، والبصرة، واليمن، وخراسان، والري، وواسط، ونيسابور بكونها مراكز الحديث وأهله وكان لرحلاتهم العلمية واجتماعهم في ثغور المسلمين للجهاد دور كبير في نشر السنة، والعقيدة السلفية في ربوع العالم.

فكانت السنة النبوية المشرفة وفقه السلف الصالح هي الحصن الحصين للأمة الإسلامية من كل ما واجهت من فتن وابتلاءات، وباءت جهود أعداء الدين على أنواعهم بالفشل أمام ثبات المحدثين على عقيدة السلف، وحبهم للسنة ومحبتهم الصحابة ومن تبعهم، وجهدهم المتواصل في خدمة السنة حفظاً وتعليماً وتدريساً وكتابةً، فمرت الأمة الإسلامية بفتن وزلازل، ذاب فيها وخضع لها كثير من الناس إلاَّ خدام السُنة الذين قابلوا جميع التحديات وواجهوها وحفظهم الله وصانهم من الشرور والفتن، وحفظ بجهودهم وجهادهم هذا الدين الذي وعد بحفظه ونصرته.

وقد قيض الله في كل زمان حماة لدينه بفضله ومنِّه وكرمه نفوا عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وصدق النبي ﷺ: «لن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله»(١).

إلاَّ أنه لما انقرضت عصور المحدثين الجهابذة في أواخر القرن الرابع، بدأت حركات البدع والخرافات والإلحاد تشق طريقها إلى صفوف

---

(١) من حديث معاوية: البخاري في العلم (رقم ٧١).

الأمة الإسلامية، وتسيطر على عقولهم، وصدق الرسول عليه السلام إذ قال: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، لكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبقِ عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا»[1].

وقد ابتعد من فتنة تأويل النصوص المفضى إلى تعطيل الشريعة وإفساد الدين، معظم الحنابلة بفضل الله وتوفيقه ثم بفضل تمسكهم بمذهب إمام أهل السنة والجماعة: الإمام أحمد بن حنبل، ووجود كتب الإمام أحمد وأصحابه بينهم، كما وجد كثيرون من أئمة المذاهب الفقهية الأخرى الذين حاولوا محاولة جادة في الاستمرار على منهج المحدثين القدامى ونقل طريقتهم في فهم النصوص والتمسك بالكتاب والسنة واجتناب البدع والخرافات.

وكلما مر الزمن بدأ المشتغلون بعلم الحديث كغيرهم يخضعون للمذاهب الكلامية، والفقهية، والصوفية، بل صار بعضهم من أنصارها ومؤيديها، وفي الحقيقة هذه كانت مأساة حيث صار منهج أهل الحديث والأثر غريباً لدى كثير من المشتغلين بهذا العلم الشريف فضلاً عن غيرهم من أهل العلم فنشأ المتأخرون في الغالب على تأويل نصوص الصفات الواردة في الكتاب والسنة، مع تعصب كثير منهم لمذاهبهم الفقهية، وتمجيدهم للطرق الكلامية والفلسفية،

وفي هذه القرون المتأخرة كثرت الأحاديث الضعيفة والموضوعة في كتب التفسير، والحديث، والفقه، والتصوف، والعقيدة، والكلام، وكثر

---

(١) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: البخاري في العلم (رقم ١٠٠).

الاعتماد عليها في العقائد والأعمال، ونتج عن هذا فشو البدع والتأويل والجهل بمذاهب المحدثين، وبالأحاديث الصحيحة.

وقد منّ الله على العالم الإسلامي في النصف الثاني من القرن السابع بوجود شيخ الإسلام ابن تيمية الذي ولد ونشأ في أسرة عريقة في العلم والدين وذات مكانة مرموقة بين الحنابلة من قرون.

وبدأ شيخ الإسلام يحس قبل أن يبلغ الحلم ما عليه الأمة الإسلامية في فساد في أبواب العقيدة، والفقه، والسلوك، وفي مجال الاجتماع والسياسة، ففتح الله قلبه من صغر سنه للتفقه في الدين حسب المنهج السلفي الدقيق وتضلع من علوم المعقول والمنقول وهو دون العشرين، ودرس داء المسلمين وهو وقوعهم في فتنة تأويل نصوص الكتاب والسنة متأثرين بالفلسفة والكلام والمنطق والتصوف، ودرس أحوال الفرق الضالة والمبتدعة.

وساعده على ذلك اهتمامه بعلوم الكتاب والسنة ومنهج السلف واستيعابه حيث جمع وحفظ وفهم وتدبر، وألف ودرس وأفتى.

فتوجه إلى نقض المنطق والفلسفة والكلام والتصوف ولخص داء أهل الأهواء في فهم الشريعة أنهم إما يستدلون بأدلة عامة أو بنقل باطل أو بقياس فاسد.

وقال: «وكل من اعتقد نفي ما أثبته الرسول حصل في نوع الإلحاد بحسب ذلك، وهؤلاء كثيرون في المتأخرين قليلون في السلف، ومن تدبر كلام كثير من مفسري القرآن وشارحي الحديث ومصنفي العقائد النافية والكلام وجد فيه من هذا ما يتبين له به حقيقة الأمر»[1].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١٠/ ٢٧٠).

وقد أطبق أهل العلم على الثناء عليه وأذعنوا لإمامته في العلوم والفنون، وأنه كان فريد عصره ووحيد دهره علماً ومعرفة وشجاعة وذكاء وكرماً ونصحاً للأمة وأمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر ومع مشاركته في جميع العلوم والفنون كان بارزاً في الحديث وفنونه بل عد من كبار أئمته، وقد بدأ بتحصيل الحديث وروايته مبكراً وأكثر حتى زاد شيوخه على مائتي شيخ، وكتب ونسخ وخرج وانتخب، ونظر في الرجال، والطبقات وحصل ما لم يحصله غيره.

وبرع في الحديث وحفظه وفي عزوه إلى مصادره ورواته، فقلّ من يحفظ الحديث معزواً إلى أصوله وصحابته.

وبرع في علل الحديث وفقهه.

وقد وصفه الذهبي بكلمة جامعة وبين مهارته في الحديث وعلومه فقال: «وكانت له خبرةٌ تامةٌ بالرجال وجرحهم وتعديلهم، وطبقاتهم، ومعرفةٌ بفنون الحديث، وبالعالي والنازل، والصحيح والسقيم مع حفظ لمتونه الذي انفرد به، وهو عجيب في استحضاره واستخراج الحجج منه، وإليه المنتهى في عزوه إلى الكتب الستة والمسند بحيث يصدق عليه أن يقال: كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث، ولكن الإحاطة لله غير أنه يغترف فيه من بحر وغيره من الأئمة يغترفون من السواقي».

وحدث بدمشق، ومصر، والثغر من عنفوان شبابه إلى أن حبس أخيراً في القلعة بدمشق.

وكثر تلاميذه الذين لا يحصون، وفيهم الأئمة الكبار الذين لهم مكانة عظيمة في خدمة الحديث وعلومه.

وملخص كلام الأئمة في شأنه أنه قد ثبتت له الإمامة في كثير من الجوانب العلمية، أما في الحديث وعلومه فهو إمامه رواية ودراية ونقداً، وهو أيضاً إمام في السنة لشدة تمسكه بها ومن أشد الناس حرصاً على إحيائها والرد على من خالفها، وهو إمام في الجرح والتعديل ونقد الرجال، وإمام في معرفة أهل العلم وطبقاتهم.

وهو من أئمة الإسلام الذين أكثروا من التأليف والتصنيف وتحرير الفتاوي، وترك ثروة علمية عظيمة، وقد تميز بين أهل العلم باعتناءه بكثرة استدلاله بالنصوص الشرعية والآثار السلفية، مع مراعاة قواعد الرواية والدراية ومناهج المحدثين في اختيار الأدلة الصحيحة، والتنبيه على صحيح الحديث وسقيمه.

كما شرح الأحاديث النبوية على طريق المحدثين القدامى من غير تعصب لرأي أو قول.

وقد اضطر في سبيل شرح هذه الأحاديث على منهج المحدثين إلى أن يوجه الانتقاد الصريح إلى جملة كبيرة من أهل العلم ومؤلفاتهم، والتنبيه على ما فيها بدع ومنكرات، وضعاف وموضوعات.

فتكلم في تصحيح الحديث وتضعيفه، كما تكلم على الرجال وقد تكرر كلامه لكثرة كتاباته في الموضوعات المختلفة في شكل ردود، وإجابات، وفتاوي.

وقد نبه على أخطاء المؤولين من مفسري القرآن وشراح الحديث في فهم النصوص وتأويلها على غير مذهب السلف كما بين فساد أقوال القائلين برد الأحاديث الموهمة بأنها خلاف للعقل أو القياس بلا حجة وبرهان.

فتكلم في رسالته المسماة: «مقدمة في أصول التفسير» على أخطاء بعض المفسرين الذين حرفوا الكلم عن مواضعه وفسروا كلام الله ورسوله ﷺ بغير ما أريد به، وتأولوه على غير تأويله، فقال: «وكذلك وقع من الذين صنفوا في شرح الحديث وتفسيره من المتأخرين من جنس ما وقع فيما صنفوه من شرح القرآن وتفسيره»[1].

سبب اختيار الموضوع:

وخلاصة القول في شيخ الإسلام وآثاره وأعماله التجديدية أن هذه الشخصية النادرة الفريدة التي ظهرت في أواخر القرن السابع وأوائل القرن الثامن، قد تركت آثاراً حسنة عظيمة في مجال العقيدة والسنة والفقه، وقد نفع الله بجهوده العظيمة المخلصة أمماً لا يحصون وقد تخرج عليه أمة، كما تخرجت على مصنفاته ومصنفات أصحابه أجيال لا يحصيهم إلاَّ الله.

وكان سر نجاح دعوته معرفته التامة بالحديث وعلومه ومناهج المحدثين واعتماده عليهم وعلى فقههم وبصيرتهم إذ كانت هي الركيزة الأساسية لأعماله التجديدية التي حركت النفوس الطيبة من علماء عصره من أصحابه وتلاميذه ومن سار على طريقتهم وانتهج منهجهم في العصور المتأخرة.

ولا يخفى على أهل العلم حاجة طلبة العلم الماسة إلى علوم شيخ الإسلام وآراءه في عالمنا المعاصر الذي شهد إقبال طلبة العلم على كتب التراث وخاصة كتب الحديث، مع ملاحظة تشابه كبير بين عصر شيخ الإسلام وعصرنا هذا في كثير من الأمور من فشو المناهج الكلامية والفقهية

---

(١) مجموع الفتاوي (١٣/ ٣٦٢).

والصوفية وتعصب الناس في هذه الأمور، وانتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة، والبدع والخرافات في المجتمع الإسلامي إلى غير ذلك من الأمور كالسياسة والاجتماع.

ومعظم الأحاديث والآثار التي تناولها شيخ الإسلام بالبحث والدراسة هي كانت موضع بحث ونقاش بين الناس من قديم الزمان.

ولا بد من الإشارة إلى ظاهرة وجود شروح كتب الحديث بالكثرة الكاثرة التي هي مرجع طلبة العلم، ومعظمها مليئة بآراء المذاهب الكلامية ولم توجد من شروح أهل العلم الذي اتبعوا طريقة المحدثين القدامى إلاَّ قليلاً كالبغوي، وابن عبد البر، وابن القيم وغيرهم.

وفي كتابات شيخ الإسلام معالجة جيدة لظاهرة التأويل في كتب مختلفة.

وكانت علومه وآراؤه موضع اهتمام واعتناء أهل العلم من عصره إلى عصرنا هذا، وتناول المؤلفون في المصطلح وشروح الحديث، والتفسير والفقه آراءه واستفادوا منها.

وألفت كتب كثيرة حول شيخ الإسلام وعلومه وآرائه كما هو مبسوط في الفصل الثامن من الباب الأول من الرسالة إلاَّ أني ما وجدت أحداً من أهل العلم حاول إبراز شخصية شيخ الإسلام ومكانته في الحديث وعلومه رواية ودراية مع شهرته في هذا الباب، وإمامته فيه، وقد نفقت سوق العلم بدمشق بوجوده، ووجود أصحابه كما ذكر الذهبي في كتاب الأمصار ذوات الآثار.

وكذا ما وجدت أحداً منهم حاول جمع إفاداته في الحديث وعلومه المنثورة في مؤلفاته ورسائله وفتاويه.

فلما رأيت هذه الشخصية النادرة وبهذه المكانة العلمية العظيمة التي

لهـا جهود عظيمة في خدمة الحديث وعلومه درساً وتدريساً، ونقداً ودراسةً، وشرحاً وتفسيراً، ثم هذه الجهود كانت مبعثرة في ثنايا مؤلفاته المتنوعة وفتاويه الكثيرة، ولـم أجد أحداً من الباحثين حاول إبراز شخصية شيخ الإسلام ومكانته في الحديث وعلومه على كثرة الدراسات حوله وحـول علـومه، رأيـت في نفسي رغبة قوية أن أنخرط في سلك خدام علـوم شيـخ الإسـلام بخدمة هذا الجانب المهم، والمفيد من حياته فاخترت هذا الموضوع للبحث والدراسة، هذا ما يتعلق بأسباب اختيار الموضوع.

منهجي في الرسالة:

وأما ما يتعلق بمنهجي وطريقتي في إعداد هذه الرسالة فيتلخص في:

١ ـ جمع المعلومات التي تتعلق بحياة شيخ الإسلام العلمية وخاصة ما له صلة بالحديث كجمع أسامي شيوخه، وتلاميذه، وأصحابه، ومروياته، ومسموعاته لكتب الحديث المتنوعة، وشرحه للأحاديث في أجزاء مفردة أو في أثناء المؤلفات.

جمعـت هـذه المعلـومـات مـن مـؤلفـات شيـخ الإسـلام، ومـن كتـب التراجم الخاصة بشيخ الإسلام، ومن كتب أخرى في التاريخ والسير، والتراجم، ومعاجم الشيوخ، وأطباق السماعات الموجودة في بعض كتب الحديث الخطية المحفوظة في المكتبة الظاهرية.

٢ ـ جمع كل ما استطعت جمعه من إفادات شيخ الإسلام في علوم الحديث، وفي تصحيح الحديث وتضعيفه من كتبه المطبوعة والمخطوطة التي اطلعت عليها كما هو مثبت في فهرس مراجع الرسالة.

وقد تصفحت لهذا الغرض كتب ابن قيم الجوزية المطبوعة وعددها ثلاثون كتاباً.

٣ ــ قسمت البحث إلى ثلاثة أبواب:

* **أما الباب الأول: ففي سيرته وحياته العلمية:**

ويشتمل على ثمانية فصول:

١ ــ الفصل الأول: في نشأته وسرد أحداث حياته.

٢ ــ الفصل الثاني: في عصره وبيئته.

٣ ــ الفصل الثالث: في مكانته العلمية وثناء أهل العلم عليه.

٤ ــ الفصل الرابع: في ذكر شيوخه.

٥ ــ الفصل الخامس: في ذكر أصحابه وتلاميذه.

٦ ــ الفصل السادس: في ذكر مروياته ومسموعاته.

٧ ــ الفصل السابع: في ذكر مؤلفاته.

٨ ــ الفصل الثامن: في ذكر دراسات حوله وحول علومه وآثاره.

* **وأما الباب الثاني: ففي ذكر إفاداته في علوم الحديث**، وذكر كلامه على مؤلفات متنوعة في الحديث، والتفسير، والفضائل والزهد والتصوف والعقيدة والكلام، وهذه الإفادات تشتمل على معظم مباحث المصطلح المهمة.

* **وأما الباب الثالث: فيشتمل على ذكر الأحاديث والآثار التي حكم عليها شيخ الإسلام بالصحة أو الضعف أو الوضع، أو تردد في الحكم عليها.**

وقد رتبت هذه الأحاديث أو الآثار على الكتب والأبواب ورقمتها فبلغ عددها (١٠٣٢) حديث وأثر.

والكتب هي على الترتيب الآتي:

١ ـ كتاب التوحيد.
٢ ـ كتاب الإيمان.
٣ ـ كتاب المبتدأ.
٤ ـ كتاب السنَّة.
٥ ـ كتاب العلم.
٦ ـ كتاب فضائل القرآن والتفسير.
٧ ـ كتاب الأنبياء.
٨ ـ كتاب شمائل النبي ﷺ وفضائله.
٩ ـ كتاب المناقب.
١٠ ـ كتاب فضائل الأمكنة والأزمنة.
١١ ـ كتاب الطهارة.
١٢ ـ كتاب الصلاة.
١٣ ـ كتاب الزكاة.
١٤ ـ كتاب الصيام.
١٥ ـ كتاب الحج.
١٦ ـ كتاب الزيارة.
١٧ ـ كتاب الأدعية.
١٨ ـ كتاب الجهاد والمغازي والإمارة والجزية.
١٩ ـ كتاب البيوع.
٢٠ ـ كتاب النكاح.
٢١ ـ كتاب الطلاق والخلع والعدة.
٢٢ ـ كتاب الحدود.

٢٣ ـ كتاب الأقضية.

٢٤ ـ كتاب الأيمان والنذور.

٢٥ ـ كتاب الأطعمة والأشربة والطب.

٢٦ ـ كتاب اللباس والزينة.

٢٧ ـ كتاب الأدب والبر والصلة.

٢٨ ـ كتاب الزهد والتصوف.

٢٩ ـ كتاب الفتن.

وقد بذلت جهداً في خدمة هذه الأحاديث والآثار بتخريجها بالرجوع إلى مصادرها المتنوعة الكثيرة بقدر ما استطعت وتكلمت عليها في ضوء أقوال أهل الحديث وما قالوه في الحديث أو الأثر.

وإتماماً للبحث وخدمة له أعددت له عدة فهارس علمية وهي كما يلي:

١ ـ فهرس الأحاديث.

٢ ـ فهر الآثار.

٣ ـ فهرس المراجع:

(أ) مؤلفات شيخ الإسلام.

(ب) مراجع أخرى.

٤ ـ فهرس محتويات الرسالة.

هذا ما أردت بيانه في هذه المقدمة، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي

الباب الأول
في سيرته وحياته العلمية

الباب الأول
في سيرته وحياته العلمية

ويشتمل على فصول:

الفصل الأول : في نشأته وسرد أحداث حياته.

الفصل الثاني : في عصره وبيئته.

الفصل الثالث : في مكانته العلمية وثناء أهل العلم عليه.

الفصل الرابع : في ذكر شيوخه.

الفصل الخامس : في ذكر أصحابه وتلاميذه.

الفصل السادس : في ذكر مروياته ومسموعاته.

الفصل السابع : في ذكر مؤلفاته.

الفصل الثامن : في ذكر دراسات حوله وحول آثاره.

الفصل الأول
في نشأته وسرد أحداث حياته

اسمه ونسبه:

هو «الشيخ الإمام الرباني، إمام الأئمة، ومفتي الأمة، وبحر العلوم، وسيد الحفاظ، وفارس المعاني والألفاظ، فريد العصر وقريع الدهر، شيخ الإسلام، وعلاَّمة الزمان، وترجمان القرآن، علم الزهاد، قامع المبتدعين تقي الدين أبو العباس أحمد بن الشيخ الإمام العلاَّمة شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم بن الشيخ الإمام العلاَّمة شيخ الإسلام مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن أبي محمد عبد الله بن أبي القاسم الخضر، ابن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله بن تيمية الحراني نزيل دمشق»[(١)].

---

(١) من كلام ابن عبد الهادي في العقود الدرية (ص ٢)، وهكذا ذكر نسبه البرزالي في تاريخه كما أورده ابن كثير في البداية والنهاية (١٤/١١٦).
وقيل في تسمية «ابن تيمية»: أن جده محمد بن الخضر حج على درب تيماء، فرأى هناك طفلة فلما رجع وجد امرأته قد ولدت له بنتاً، فقال: يا تيمية، يا تيمية، فلقب بذلك.
وقال ابن النجار: ذكر لنا أن جده محمداً كانت أمه تسمى تيمية وكانت واعظة فنسب إليها وعرف بها (العقود الدرية ص ٢).

ولادته ونشأته:

ولد شيخ الإسلام يوم الاثنين عاشر ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمئة بمدينة حران.

وهاجر أهل حران منها إلى دمشق، فهاجر أبوه مع أسرته إليها في سنة سبع وستين وستمئة عند استيلاء التتر على البلاد.

تبكيره في تحصيل العلم:

وكانت العادة في البلاد الإسلامية إحضار الأولاد الصغار في مجالس أهل العلم التي تعقد لسماع الحديث لتحبيب العلم إليهم ولحصول البركة ولعلو الإسناد.

وكان شيخ الإسلام قد بدأ بتحصيل العلم في سن مبكر، وساعده على ذلك أنه كان أحد أفراد الأسرة العلمية والدينية الشهيرة في حران ودمشق، ومدينة دمشق نفسها كانت تعتبر من أكبر المراكز الإسلامية بعد سقوط عاصمة الخلافة العباسية: بغداد عام (٦٥٦هـ)، واستيلاء التتر عليها.

فكان أول سماع له بعد مجيئه من حران مع إخوانه من الشيخ المسند ابن عبد الدائم فسمع جزء ابن عرفة في عام (٦٦٧هـ).

ثم واصل ليله بنهاره في الأخذ والسماع على شيوخه الذين يزيدون عن مائتي شيخ في جميع العلوم والفنون مع عكوفه على قراءة الكتب، وحلّ مشاكلها، واستمر على ذلك، وعني بالحديث، وسمع ما لا يحصى من الكتب، والأجزاء وقرأ بنفسه، وكتب بخطه جملة من الأجزاء، وسنن أبـي داود، وبرز على أقرانه فهماً وذكاءً واستيعاباً للعلوم، وتأهل للفتوى والتدريس، وله دون العشرين، وأفتى قبل العشرين أيضاً.

وأمده الله بكثرة الكتابة، وسرعة الحفظ، وقوة الإدراك، والفهم، وبطء النسيان حتى قال غير واحد: إنه لم يكن يحفظ شيئاً فينساه.

فاستمر شيخ الإسلام في التحصيل، والسماع، والإفادة مع التأليف والتصنيف وتحرير الفتاوى، وآخر سماعه للحديث هو عام (٦٩٩هـ).

وكان يحفظ الشيء الكثير من دواوين السنَّة كما سيأتي ذكر شهادة أهل الخبرة من أئمة هذا الشأن، ومن جملة محفوظاته: الجمع بين الصحيحين للحميدي وهو أول كتاب حفظه في الحديث[١].

توفي والده في (٣٠ ذي الحجة عام ٦٨٢هـ)، وعمره إحدى وعشرون سنة، فتولى مشيخة دار الحديث السكرية بعده، وتصدَّر للتدريس في أول المحرم عام (٦٨٣هـ)، وكان درسه حافلاً، حضره كبار أئمة عصره الذين بالغوا في الثناء عليه، وكان ألقى درسه في البسملة، وقيده بخطه الشيخ تاج الدين الفزاري.

وقال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: وكان الشيخ تاج الدين الفزاري يبالغ في تعظيم الشيخ تقي الدين، بحيث إنه علق بخطه درسه بالسكرية. وقال ابن ناصر الدين الدمشقي: وهذا الدرس كان بعد موت والد الشيخ تقي الدين، في يوم الاثنين، ثاني المحرم من سنة ثلاث وثمانين وستمائة، بدار الحديث السكرية، التي بالقصاعين، داخل دمشق. وبها كان سكن الشيخ تقي الدين، ووالده من قبل.

وحضر هذا الدرس قاضي القضاة بهاء الدين يوسف ابن القاضي محيي الدين أبي الفضل يحيى بن الزكي.

---

(١) الأعلام العلية (ص ٢٢).

وشيخ الإسلام تاج الدين أبو محمد عبد الرحمن بن إبراهيم الفزاري المذكور.

والشيخ زين الدين أبو حفص عمر بن مكي عبد الصمد ابن المرحل، وكيل بيت المال، والد صدر الدين ابن الوكيل الشافعيون.

وشيخ الحنابلة العلاَّمة زين الدين أبو البركات ابن المنجا التنوخي وآخرون.

وكان درساً حافلاً، كتبه الشيخ تاج الدين الفزاري بخطه، كما ذكره الذهبي وغيره لكثرة فوائده، وأطنب الحاضرون في شكره، وكان إذ ذاك عمر الشيخ تقي الدين ابن تيمية نحو إحدى وعشرين سنة[1].

ثم جلس على مكان والده بالجامع الأموي على منبر أيام الجمع، واستمر في تفسير القرآن الكريم من حفظه إلى سنين طويلة.

وفي سنة (٦٩٠هـ)، ذكر على الكرسي يوم الجمعة شيئاً من الصفات، فقام بعض المخالفين، وسعوا في منعه من الجلوس، فلم يمكنهم ذلك.

وحج عام (٦٩٢هـ)، وفي عام (٦٩٤هـ) أذن له في الإفتاء العلاَّمة الشيخ شرف الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن نعمة، وكان يفتخر بذلك ويفرح به ويقول: أنا أذنت لابن تيمية بالإفتاء.

وفي هذه السنة حدث أن عساف النصراني سبَّ النبي ﷺ، فألف شيخ الإسلام إثر هذه الحادثة كتابه العظيم «الصارم المسلول على شاتم الرسول»، الذي لم يؤلف مثله في الإسلام في بابه.

---

(١) الرد الوافر (ص ١٤٦)، وذكره أيضاً ابن كثير في البداية والنهاية (١٣/٣٠٣).

وفي شعبان سنة (٦٩٥هـ)، درَّس شيخ الإسلام بالمدرسة الحنبلية عوضاً عن الشيخ زين الدين ابن المنجا (ت ٦٩٥هـ)، ونزل عن حلقة العماد بن المنجا لشمس الدين ابن الفخر البعلبكي.

وألف في هذه السنة العقيدة الواسطية.

وفي سنة (٦٩٧هـ)، سابع عشر شوال عمل شيخ الإسلام درساً في الجهاد، وبالغ في بيان أجور المجاهدين، وكان درساً حافلاً.

وفي سنة (٦٩٨هـ)، ألف كتابه القيِّم «الفتوى الحموية» سأله عنها أهل حماة، فوقع في أواخر دولة لاجين بعد خروج قبجق من البلد محنة لشيخ الإسلام بسبب هذه الفتيا، قام عليه جماعة من الفقهاء، وأرادوا إحضاره إلى مجلس القاضي جلال الدين الحنفي، فلم يحضر، وانتصر له الأمير سيف الدين جاغان، فسكت المشاغبون، واختفوا، ثم ناقشوه يوم الجمعة في الحموية، فأسكتهم، وكانت هذه المحنة بداية المحن والابتلاءات التي لم تنته إلاَّ بانتهاء عمره، ونشط شيخ الإسلام بعده نشاطاً عجيباً لشرح مذهب السلف في الأصول والفروع، والرد على الفلاسفة والجهمية، وسائر أهل البدع والأهواء ما لا يوصف ولا يعبر عنه، وأجري له من المناظرات العجيبة والمباحثات الدقيقة مع أقرانه وغيرهم في سائر أنواع العلوم ما تضيق العبارة عنه.

وفي ربيع الآخر سنة (٦٩٩هـ)، ذهب شيخ الإسلام مع أعيان البلد إلى قازان سلطان التتار الذي قصد دمشق بعد وقعة وادي الخزندار قرب سَلَمْيَة، وكلمه كلاماً قوياً شديداً فيه مصلحة عظيمة عاد نفعها على المسلمين.

ثم خرج شيخ الإسلام في جماعة من أصحابه يوم الخميس، العشرين من ربيع الآخر إلى ملك التتر، ولم يتفق اجتماعه به.

وفي رجب خرج إلى مخيم بولاي فاجتمع بقبجق في فكاك من كان معه من أسارى المسلمين، فاستنقذ كثيراً منهم من أيديهم، وفي يوم سابع عشر رجب يوم الجمعة أعيدت الخطبة بدمشق لصاحب مصر، وكان يخطب لقازان بدمشق وغيرها في بلاد الشام مئة يوم سواء.

ثم توجه شيخ الإسلام وأصحابه على الخمارات والحانات فكسروا آنية الخمور، وشقوا الظروف، وأرقوا الخمور، وعزروا جماعة من أهل الحانات المتخذة لهذه الفواحش، ففرح الناس.

وفي عشرين من شوال هذه السنة ركب نائب السلطنة جمال الدين أقوشي الأقرم في جيش دمشق إلى جبال الجرد وكسروان، وخرج شيخ الإسلام ومعه خلق كثير لقتال أهل تلك الناحية بسبب فساد نيتهم، وعقائدهم، وكفرهم، وضلالهم، وما كانوا عاملوا به العساكر لما كسرهم التتر، وهربوا حين اجتازوا ببلادهم، فقد وثبوا عليهم، ونهبوهم وأخذوا أسلحتهم وخيولهم، وقتلوا كثيراً منهم.

فلما وصلوا إلى بلادهم جاء رؤساؤهم إلى شيخ الإسلام فاستتابهم، وبيَّن للكثير منهم الصواب، وحصل بذلك خير كثير، وانتصار كبير على أولئك المفسدين، والتزموا بردّ ما كانوا أخذوه من أموال الجيش، وقرر عليهم أموالاً كثيرة يحملونها إلى بيت المال.

وفي سنة (٧٠٠هـ)، وردت الأخبار بقصد التتر بلاد الشام فدخل الرعب في قلوب أهلها فبدأوا يهربون وجلس شيخ الإسلام في ثاني صفر

بمجلسه في الجامع، وحرض الناس على القتال، وأوجب جهاد التتر حتماً في هذه الكرة، وتابع المجالس في ذلك، ونودي في البلاد أن لا يسافر أحد إلاّ بمرسوم وورقة، فتوقف الناس عن السير، وسكن جأشهم.

وفي مستهل جمادى الأولى خرج شيخ الإسلام إلى نائب الشام في المرج، فثبتهم، وقوى جأشهم، ووعدهم بالنصر، والظفر على الأعداء، ثم ذهب إلى مصر، واستحثهم على تجهيز العساكر إلى الشام إن كان لهم به حاجة وقال لهم فيما قال:

«إن كنتم أعرضتم عن الشام وحمايته أقمنا سلطاناً يحوطه، ويحميه ويستغله في زمن الأمن».

وكان وصول العساكر إلى الشام سبب فرح الناس فرحاً شديداً.

ورجع شيخ الإسلام إلى دمشق بعد اجتماعه بالسلطان، والوزير، وأعيان الدولة، وأجابوه إلى الخروج.

وفي سنة (٧٠١هـ)، في شهر شوال عقد مجلس لليهود الخيابرة، وألزموا بأداء الجزية أسوة بأمثالهم من اليهود، فأحضروا كتاباً معهم يزعمون أنه من رسول الله ﷺ بوضع الجزية عنهم، فلما وقف عليه الفقهاء تبينوا أنه مكذوب مفتعل، وحاققهم عليه شيخ الإسلام، وبيَّن لهم خطأهم، وكذَّبهم، وأنه مزور مكذوب، فأنابوا إلى أداء الجزية.

وفي هذا الشهر ثار جماعة من الحسدة على شيخ الإسلام وشكوا منه أنه يقيم الحدود ويعزر، ويحلق رؤوس الصبيان، وتكلم هو أيضاً فيمن يشكون منه ذلك، بين خطأهم ثم سكنت الأمور.

ثم دبروا له مكيدة أخرى في جمادى الأولى سنة (٧٠٢هـ)، أن وقع

بيد نائب السلطان كتاب مزور فيه أن ابن تيمية، والقاضي شمس الدين الحريري، وجماعة من الأمراء والخواص يناصحون التتر، ويكاتبوهم، ويريدون تولية قبجق على الشام، وبعد أن أجري التحقيق على هذا الكتاب المزور ظهر أن واضعه فقير يقال له اليعفوري، وآخر معه يقال له أحمد الغناري، فعزرا تعزيراً عنيفاً، وقطعت يد الكاتب الذي كتب لهما هذا الكتاب وهو التاج المناديلي.

ثم جاء شعبان، واجتمعت العساكر المصرية، والشامية، ووقع القتال بين العساكر الإسلامية والتتر وشارك فيه شيخ الإسلام وأصحابه، وكان النصر حليف المسلمين.

وفي سنة (٧٠٤هـ)، استتاب شيخ الإسلام عدداً من الدجالين.

كما ذهب إلى مسجد التارنج، وأمر أصحابه، ومعهم حجارون بقطع صخرة كانت هناك بنهر قلوط تزار، وينذر لها قطعها، وأراح المسلمين منها ومن الشرك بها.

وفي سنة (٧٠٥هـ)، في المحرم خرج نائب السلطنة بجيشه مع ابن تيمية إلى بلاد الجرد، والرفض، والتيامنة، وأباد خلقاً كثيرة منهم، ومن فرقتهم الضالة، وحصل بسبب شهود شيخ الإسلام هذه الغزوة خير كثير.

وفي شهر جمادى الأولى جرت بينه وبينه الفرقة الأحمدية الرفاعية مناظرة، ونقاش، وانتهت على أنهم يخلعون الأطواق الحديدية من رِقابهم وأن من خرج عن الكتاب والسنَّة ضربت عنقه، وصنف شيخ الإسلام جزءاً في طريقة الأحمدية وبيان أحوالهم ومسالكهم وتخيلاتهم.

ثم امتحن في هذه السنة في رجب عقدت له ثلاثة مجالس، وبحثوا معه في العقيدة الواسطية، وأسفرت هذه المجالس عن اتفاقهم على أن هذه عقيدة سنِّية سلفية، منهم من قال ذلك طوعاً، ومنهم من قاله كرهاً وعاد شيخ الإسلام إلى منزله معظماً مكرماً.

ثم دبر له المصريون حيلة فطلب من دمشق إلى القاهرة، وكان وراء هذه الفتنة نصر المنبجي الصوفي الاتحادي، وبيبرس بن شنكير، والقاضي المالكي ابن مخلوف، فعقدوا له مجلساً، وادعوا عليه عند القاضي ابن مخلوف بأمور في العقائد:

فأفحمه شيخ الإسلام بأنك كيف تحكم فيّ وأنت خصمي!

وأخيراً حبس شيخ الإسلام، وحصل أذى للحنابلة بالقاهرة وبالشام وبقي في سجون مصر إلى ربيع الأول سنة (٧٠٧هـ)، حتى دخل مهنا بن عيسى أمير العرب، فأخرجه من السجن، وقد له مجالس حضرها أكابر الفقهاء، وأقام شيخ الإسلام بالقاهرة مشغولاً بالدعوة إلى الله، وقراءة العلم، فكان يتكلم في الجوامع والمجالس العامة، وقد حصل بوجوده في مصر نفع عظيم.

ثم في شوال من هذه السنة شكى جماعة كثيرة من الصوفية إلى الحاكم الشافعي، وعقد له مجلس لكلامه في ابن عربي وغيره، وادعى عليه ابن عطاء الله الاسكندراني بأشياء، ولم يثبت منها شيئاً.

ثم خُير بين الإقامة بدمشق، أو بالإسكندرية بشروط أو الحبس، فاختار الحبس، وأذن أن يكون عنده من يخدمه، وكان جميع ذلك بإشارة نصر المنبجي.

واستمر شيخ الإسلام في الوعظ والإرشاد، والدرس، والإفادة، ويقصده الناس ويزورونه، وتأتيه الفتاوى المشكلة من الأفراد والأعيان.

ثم انتقل إلى الإسكندرية، وحبس فيها في برج حسن مضيء متسع، وبقي بها مدة سلطنة المظفر، فلما عاد الملك الناصر إلى السلطنة، وتمكن وأهلك المظفر عام (٧٠٩هـ)، في شوال، أعيد شيخ الإسلام إلى القاهرة مكرماً معززاً، وأكرمه السلطان إكراماً، وقام إليه، وتلقاه في مجلس حفل فيه قضاة المصريين والشاميين والفقهاء، وأعيان الدولة، وزاد في إكرامه عليهم.

وبقي شيخ الإسلام في القاهرة مشغولاً بنشر دعوته، وتأليف المؤلفات القيمة النافعة حتى جاء شهر شعبان سنة (٧١١هـ)، وحاول الفقيه البكري المشاغبة عليه فوثب عليه ونتش أطواقه، فثار بسبب ذلك فتنة وأراد جماعة الانتصار من البكري فلم يمكنهم شيخ الإسلام من ذلك.

وكانت مدة إقامته بمصر سبع سنين من عام (٧٠٥ ـ إلى ٧١٢هـ)، وألّف وهو في السجن الكتب التالية:

كتاب الاستقامة، وجواب الاعتراضات المصرية على الفتاوى الحموية، وتلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، والمحنة المصرية (مجلدان)، والمسائل الاسكندرانية، والفتاوى المصرية، وكتب معها أكثر من مئة لفة ورق أيضاً[١].

(١) انظر: العقود الدرية (ص ٣٦١)، وذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٤٠٣).

قلت: وفي هذه المدة ألف كتباً مثل كتابه المشهور: منهاج السنَّة، فألفه عام (٧١٠هـ)[1].

كما ألف قبل هذه السنة كتابه في الكلام على المحصل للرازي[2].

وكتاب مسألة التعليل[3].

ورسالة في تفسير سورة الإخلاص[4].

ورسالة في (تفسير ليس كمثله شيء)[5].

ودرء تعارض العقل والنقل[6].

وجواب المسائل التي سئل عنها في استدارة الأفلاك[7]

والرد على المنطقين، وألفه قبل درء التعارض[8].

ثم رجع شيخ الإسلام سنة (٧١٢هـ)، بعد غيبته فوق سبع سنوات مع إخوانه وجماعة من أصحابه إلى دمشق بنية الجهاد لما قدم السلطان لكشف التتر عن الشام، مروراً ببيت المقدس، فلما وصل إلى دمشق خرج خلق لتلقيه، والترحيب به، وسر الناس بمجيئه.

---

(١) قال في المنهاج: إن الإمام المفقود للروافض دخل السرداب سنة ٢٦٠هـ، أو قريباً من ذلك، وهو الآن غائب منذ أكثر من أربعمائة وخمسين سنة (١/ ٣٦).

(٢) انظر: المنهاج (١/ ٥٢).

(٣) انظر: المنهاج (١/ ١٦٦، ٢٦٠).

(٤) انظر: المنهاج (١/ ٢٦٠).

(٥) انظر: المنهاج (١/ ٢٦٠).

(٦) انظر: المنهاج (٣/ ٧٠، ١٠٦، ١٠٩).

(٧) انظر: المنهاج (٣/ ١١١).

(٨) انظر: المنهاج (٢/ ٢٨٢)، والرد على المنطقين (٢٥٣، ٣٧٣، ٣٢٤).

واستمر على ما كان عليه من إقراء العلم وتدريسه بدار الحديث السكرية، والمدرسة الحنبلية، وإفتاء الناس ونفعهم، وتوجه في هذا العهد إلى تجلية البحوث الفقهية.

وتوفيت والدته الكريمة عام (٧١٦هـ)، والتي كان شيخ الإسلام باراً بها للغاية، وكان يعظمها ويعتني بشؤونها وقد كتب إليها رسالة رقيقة للغاية من مصر ذكر فيها أسباب تأخره في مصر قائلاً: وتعلمون أن مقامنا الساعة في البلاد إنما هو لأمور ضرورية متى أهملناها فسد علينا أمر الدين والدنيا، ولسنا واللَّهِ مختارين للبعد عنكم، ولو حملتنا الطيور لسرنا إليكم، ولكن الغائب عذره معه، وأنتم لو اطلعتم على باطن الأمور فإنكم ـ ولله الحمد ـ ما تختارون الساعة إلاَّ ذلك، ولم نعزم على المقام والاستيطان شهراً واحداً، بل كل يوم نستخير الله لنا ولكم وادعوا لنا بالخيرة، فنسأل الله العظيم أن يخير لنا وللمسلمين ما فيه خيرة وعافية[1].

وكان شيخ الإسلام ينشر دعوته بكل جد ونشاط حتى جاء عام (٧١٨هـ)، ومنعه السلطان من الفتوى في مسألة الحلف بالطلاق بالتكفير، ثم عقد لهذا الغرض مجالس في سنة (٧١٩هـ)، حتى حبس بالقلعة ثم منع بسببه من الفتيا مطلقاً.

وفي آخر الأمر دبروا عليه الحيلة في مسألة المنع من السفر إلى قبور الأنبياء، والصالحين.

وألزموه من ذلك التنقص بالأنبياء، وذلك كفر.

وأفتى بذلك طائفة من أهل الأهواء وهم ثمانية عشر نفساً رأسهم

---

(١) العقود الدرية (٢٥٧).

القاضي الأخنائي المالكي، وأفتى قضاة مصر الأربعة بحبسه، فحبس بقلعة دمشق سنتين وأشهراً.

وبقي مدة في القلعة يكتب العلم ويصنفه، ويرسل إلى أصحابه الرسائل، إلى أن منع من الكتابة، ولم يترك عنه دواة ولا قلم ولا ورق فأقبل على التلاوة، والتهجد، والمناجاة، والذكر حتى وافته المنية في العشرين من شوال سنة (٧٢٨هـ).

وحضر جنازته جميع أهل دمشق إلاَّ ثلاثة أنفس خوفاً على أنفسهم، واعتبرت جنازته أكبر جنازة في الإسلام بعد جنازة الإمام أحمد رحمة الله عليه رحمة واسعة، وجزاه خيراً عن الإسلام والمسلمين عما قام بخدمات جليلة لخدمة الدين الإسلامي الحنيف[1].

• • •

(١) اعتمدت في كتابه هذا الفصل على الكتب التالية: العقود الدرية لابن عبد الهادي، والبداية والنهاية، والأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، وذيل طبقات الحنابلة، والوافي بالوفيات للصفدي.

الفصل الثاني
في عصره وبيئته

إن دراسة عصر المؤلف وبيئته لها أهمية كبيرة لمعرفة أفكاره وتقويم أعماله لأن الإنسان يتأثر بطبيعة الحال بالبيئة التي ولد فيها وعاش ومارس أحداثها.

ومن المعلوم: أن شيخ الإسلام من الشخصيات النادرة التي تأثرت بالبيئة التي نشأ فيها تأثراً كان له آثار بعيدة في اتجاهه العام لما قام به من أعمال جليلة، ومواقف حميدة لخدمة الدين الإسلامي الحنيف.

ولد شيخ الإسلام في بيئة علمية عريقة في العلم، والدين والزهد والتقوى ذات عقيدة سلفية راسخة، فجده كان من كبار الأئمة وهكذا أبوه، ثم إخوانه والعلماء الآخرون من الأسرة، وكانت الحنابلة بكثرة كاثرة بمدينة حران بمسقط رأسه، وبدمشق التي كانت معقلاً للإسلام والمسلمين بعد سقوط عاصمة الخلافة العباسية بغداد عام (٦٥٦هـ).

فكان هناك عدد كبير من العلماء في كل علم وفن، وكانت دورة العلم منتشرة كما كانت للحنابلة شوكة بوجود علمائهم ومدارسهم، هذا من الناحية العلمية.

وأما من الناحية العقائدية: فكان المذهب الأشعري هو المذهب السائد في البلدان الإسلامية لحماية الأمراء بهذا المذهب من عصر السلطان صلاح الدين الأيوبي إلى عصور المماليك.

أما الحنابلة فكانوا على مذهب الإمام أحمد بن حنبل في الأصول والفروع فكانت بينهم وبين الأشاعرة مناظرات ومناقشات، وكانت البدع والخرافات منتشرة في صفوف المسلمين مع رواج الفلسفة والكلام والتصوف والشعوذة والرفض في أمة الإسلام.

وأما من الناحية السياسية: فكان عصره يموج بالاضطراب السياسي والمنازعات الحربية، فكانت بلاد الشام منذ النصف الثاني من القرن السابع الهجري تعيش في ظل دولة المماليك التي قامت على أنقاض الدولة الأيوبية وأصبحت من أعظم مراكز القوى في العالم الإسلامي بسبب قدرتها على إيقاف التقدم المغولي المدمر الذي قضى على الخلافة العباسية ببغداد.

وكان هؤلاء الأمراء يعتمدون على المشايخ والقضاة في شؤونهم الدينية.

ونشأة شيخ الإسلام في مثل هذه البيئة، أثرت في شخصيته، وتركت آثاراً بعيدة في حياته حيث توجه رحمه الله من صغر سنه إلى إعادة مجد الإسلام، وتجديد الدين الإسلامي الذي اندرست معالمه بسبب غفلة كثير من العلماء والمشايخ عن عقيدة السلف الصالح، وبعدهم عن هدي النبي ﷺ، وفقه الصحابة والتابعين لانشغالهم بالفلسفة والكلام، وجمودهم على المذاهب الفقهية تاركين ما أمرهم الله به من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فبدأ شيخ الإسلام من عنفوان شبابه بتأليف الكتب والرسائل، وتحرير الفتاوى، وكان جل همه إيجاد العقل الإسلامي الذي يستضيء بنور القرآن والسنة وفقه السلف، وقد ألجأته الضرورة إلى أن قام بالرد على كل فكر من الأفكار الدخيلة على الإسلام بغاية من القوة والوضوح فكثرت ردوده على الفرق الضالة ورؤسائهم، فكسر طاغوت الفلسفة والكلام والمنطق، وكشف عن أباطيل الروافض والملاحدة والباطنية، كما قام بالرد على أهل الكتاب من اليهود والنصارى، وبيَّن للمسلمين طريقة حياتهم حتى صار الإسلام وتعاليمه حسبما فهمه السلف الصالح من غير تحريف ولا تأويل أمراً سهلاً لمن أراد الله أن يهديه إلى الحق، وقد كانت جهود شيخ الإسلام بمثابة مدرسة عظيمة في عصره وبعده التي تعتبر أقوى مدرسة بعد انقراض عصر المحدثين.

وجميع الحركات السلفية من عصره إلى يومنا هذا قد نشأت على أفكار شيخ الإسلام وتلاميذه بحيث يصدق عليه قول القائل: إنه لم يبق للمسلمين طريق للوصول إلى مذهب السلف الصالح إلاَّ هذه المدرسة العملاقة التي بفضل الله ومنه وكرمه في نمو ورقي وازدهار يوماً فيوماً.

وقد صدق الله قول الإمام العلامة أحمد بن طرخان الملكاوي (ت ٨٠٣هـ): «كل صاحب بدعة ومن ينتصر له، لو ظهروا لا بد من خمودهم وتلاشي أمرهم، وهذا الشيخ تقي الدين ابن تيمية كلما تقدمت أيامه تظهر كرامته، ويكثر محبوه وأصحابه»[1].

● ● ●

(١) الرد الوافر (ص ١٣٤).

الفصل الثالث
في مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

اتفق أهل العلم من معاصري شيخ الإسلام إلى يومنا هذا على إمامته وتفوقه في العلم والفضل والزهد والورع والخلق، وعلى ما أسبغ الله عليه من نعمة ظاهرة وباطنة، وقد أفرد عدد كبير من أهل العلم سيرته في كتابات مستقلة، كما ترجموا له في كتب التراجم والسير بما سيأتي عرضه في فصل مستقل.

وقد اشتهر بلقب شيخ الإسلام[1] في حياته وبعد مماته، حيث عرف عند أهل العلم عند إطلاقه أن المراد به هو ابن تيمية، وخاصة عند المنتسبين إلى هذه المدرسة السلفية.

وقد قال العلامة أبو عبد الله محمد بن الصفي عثمان بن الحريري الأنصاري الحنفي قاضي قضاة مصر والشام: «إن لم يكن ابن تيمية شيخ الإسلام فمن؟»[2].

---

(١) انظر: الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية «شيخ الإسلام» كافر. وقد ذكر فيه مؤلفه عن (٨٧) من أئمة الإسلام أنهم لقبوا ابن تيمية بشيخ الإسلام، وتأتي بعض الأمثلة في ذكر مروياته ومسموعاته.

(٢) الرد الوافر (ص ٩٨).

وقد منحه الله الحافظة الواعية التي هي أساس العلم، والعمق والتأمل، وحضور البديهة، والاستقلال الفكري، والإخلاص في طلب الحق، والطهارة من أدران الهوى، مع فصاحته، وقدرته البيانية، والشجاعة، والصبر، وقوة الاحتمال، وقوة الفراسة، والهيبة.

وما انتقم من أحد بل عفا عنهم عند المقدرة، وقد حاول أعداؤه مراراً للنيل منه بل القضاء على حياته، ولكن حينما تمكن منهم عفا عنهم وقال: أما أنا فهم في حلٍّ من حقي ومن جهتي، وكان القاضي زين الدين بن مخلوف ـ قاضي المالكية يقول بعد ذلك: «ما رأينا أتقى من ابن تيمية، ولم نبق ممكناً في السعي فيه، ولما قدر علينا عفا عنا»[1].

وصدق القائل: الفضل ما شهدت به الأعداء.

ولم يتردد في مجابهة الحكام والسلطان والعلماء والمشايخ بكلمة الحق، مع زهده عن المناصب الدنيوية، وأما كلام العلماء الأفاضل في الثناء عليه فكثير جداً، وأذكر هنا كلام أئمة هذا الشأن كالذهبي وابن حجر بشيء من التفصيل، كما أورد كلام بعض العلماء الآخرين الذي يتعلق بتنويههم بمعرفة شيخ الإسلام الحديث وعلومه وتضلعه منها.

١ ـ قال ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) بعد ما اجتمع بشيخ الإسلام بمصر سنة (٧٠٠هـ): «لما اجتمعت بابن تيمية رأيت رجلا العلوم كلها بين عينيه، يأخذ منها ما يريد، ويدع ما يريد»[2].

٢ ـ وقال ابن سيد الناس اليعمري (ت ٧٣٤هـ) بعد أن ذكر ترجمة

---

(١) العقود الدرية (ص ٢٨٣).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة (ص ٢/ ٣٩٢)، والشهادة الزكية (ص ٢٩).

المـزي: «وهـو الـذي حـداني علـى رؤيـة الشيـخ الإمـام شيـخ الإسـلام تقي الدين... فألفيته ممن أدرك من العلوم حظاً، وكاد يستوعب السنن والآثار حفظاً، إن تكلم في التفسير فهو حامل رأيته، أو أفتى في الفقه فهو مدرك غايته، أو ذاكر في الحديث فهو صاحب علمه وذو روايته»[1].

٣ ــ وذكر البرزالي بعض شيوخه وقال: «وخلق كثير سمع منه الحديث، وقرأ بنفسه الكثير وطلب الحديث، وكتب الطباق والأثبات ولازم السماع بنفسه بمدة سنين وقل أن سمع إلاَّ حفظه إلى أن قال: أما الحديث فكان حامل رايته، حافظاً له، مميزاً بين صحيحه وسقيمه، عارفاً برجاله متضلعاً من ذلك».

وقال أيضاً: «وكان بيني وبينه مودة وصحبة من الصغر».

وقال: «الإمام المجمع على فضله ونُبله ودينه، قرأ القرآن، وبرع فيه والعربية والأصول، ومهر في علمي التفسير والحديث، وكان إماماً لا يلحق غباره في كل شيء...»[2].

٤ ــ وقال المـزي (ت ٧٤٢هـ): مـا رأيـت مثلـه ولا رأى هـو مثـل نفسه، وما رأيت أحداً أعلم بكتاب الله وسنة رسوله، ولا أتبع لهما منه»[3].

---

(١) العقود الدرية (ص ١٠)، والشهادة الزكية (ص ٢٦)، وانظر أيضاً: المعجم المختص (ق ٧)، والدرر الكامنة (١/ ١٥٦)، وذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣٩٠)، والرد الوافر (ص ٥٧).

(٢) العقود الدرية (ص ١٢)، والبداية والنهاية (١٤/ ١٣٥)، وشيخ الإسلام ابن تيمية، سيرته وأخباره (١١٨، ١١٩).

(٣) العقود الدرية (ص ٧).

٥ ــ وقال ابن عبد الهادي (ت ٧٤٤هـ): «سمع شيخنا الكثير من ابن أبـي اليسر وذكر أحد عشر شيخاً. وقال: «خلق كثير، وشيوخه الذين سمعوا منه أكثر من مائتي شيخ، وسمع مسند الإمام أحمد مرات، وسمع كتب الستة الكبار، والأجزاء، ومن مسموعاته معجم الطبراني الكبير، وعنى بالحديث وقرأ ونسخ. . .»[1].

وقال: «قرأ بنفسه الكثير، وطلب الحديث، وكتب الطباق والأثبات، ولازم السماع بنفسه مدة سنين واشتغل بالعلوم إلى أن قال: وأما الحديث فكان حافظاً له، مميزاً بين صحيحه وسقيمه، عارفاً برجاله متضلعاً في ذلك. . .»[2].

٦ ــ أقوال الإمام الذهبـي (ت ٧٤٨هـ):

وذكر الذهبـي في كتابه: الأمصار ذوات الآثار: مدينة دمشق وأشار إلى وجود الكثرة الكاثرة من علماء الحديث بها إلى القرن الثالث الهجري، وقال: وهي دار قرآن وحديث وفقه، قال: وتناقص العلم بها في المائة الرابعة، والخامسة، وكثر بعد ذلك، ولا سيما في دولة نور الدين، وأيام محدثها ابن عساكر، والمقادسة النازلين بسفحها، ثم تكاثر بعد ذلك بابن تيمية، والمزي وأصحابهما[3].

وقال: «ما رأيت أحداً أسرع انتزاعاً للآيات الدالة على المسألة التي

---

(١) العقود الدرية (ص ٣).
(٢) العقود الدرية (ص ٣٧٢).
(٣) الأمصار ذوات الآثار (٢٣ ــ ٢٧)، وعنه نقله السخاوي في الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (ص ٦٦٢).

يوردها منه، ولا أشد استحضاراً لمتون الأحاديث، وعزوها إلى الصحيح، أو المسند أو السنن كأن ذلك نصب عينه، وعلى طرف لسانه بعبارة رشقة حلوة، وإفحاماً للمخالف...»[1].

وقال الذهبي في موضع: «وسماعاته من الحديث كثيرة، وشيوخه أكثر من مائتي شيخ، ومعرفته بالتفسير إليها المنتهي، وحفظه للحديث ورجاله، وصحته، وسقمه فما يلحق فيه...»[2].

وقال في المعجم المختص: «ونسخ وقرأ وانتقى وبرع في علوم الإسناد والمتن، ودرس، وأفتى، وفسر، وصنف التصانيف البديعة، وانفرد بمسائل فَنِيْلَ من عرضه لأجلها، وهو بشر له ذنوب وخطأ ومع هذا فوالله ما مقلت عيني مثله، ولا رأى هو مثل نفسه، كان إماماً متبحراً في علوم الديانة، صحيح الذهن، سريع الإدراك، سيال الفهم، كثير المحاسن، موصوفاً بفرط الشجاعة والكرم، فارغاً عن شهوات المأكل، والملبس، والجماع، لا لذة له في غير نشر العلم، وتدوينه، والعمل بمقتضاه»[3].

وقال في موضع آخر: «وله باع طويل في معرفة مذاهب الصحابة والتابعين، وقلّ أن يتكلم في مسألة إلاَّ ويذكر فيها، واحتج لها بالكتاب والسنة.

ولما كان معتقلاً بالإسكندرية، التمس منه صاحب «سبتة» أن يجيز له مروياته، وينص على أسماء جملة منها، فكتب في عشر ورقات جملة من

---

(١) انظر: سيرة شيخ الإسلام عند المؤرخين (ص ٢٧).

(٢) العقود الدرية (ص ٢٣)، والشهادة الزكية (ص ٤٠).

(٣) المعجم المختص (ق ٧) للذهبي.

ذلك بأسانيدها من حفظه، بحيث يعجز أن يعمل بعضه أكبر محدث يكون.

وله خبرة بالرجال، وجرحهم، وتعديلهم، وطبقاتهم، ومعرفة بفنون الحديث، وبالعالي والنازل، وبالصحيح والسقيم مع حفظه لمتونه، فلا يبلغ أحد في العصر رتبته ولا يقاربه، وهو عجب في استحضار، واستخراج الحجج منه وإليه المنتهى في عزوه إلى الكتب الستة والمسند، بحيث يصدق عليه أن يقال: كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث، ولكن الإحاطة لله، غير أنه يغترف من بحر، وغيره من الأئمة يغترفون من السواقي.

وله الآن عدة سنين لا يفتي بمذهب معين، بل بما قام الدليل عليه عنده.

ولقد نصر السنة المحضة، والطريقة السلفية، واحتج لها ببراهين ومقدمات، وأمور لم يسبق إليها. وأطلق عبارات أحجم عنها الأولون والآخرون، وهابوا، وجسر عليها. حتى قام عليه خلق من علماء مصر، والشام قياماً لا مزيد عليه، وبدعوه، وناظروه، وكاتبوه، وهو ثابت لا يداهن، ولا يحابي، بل يقول الحق المرّ الذي أداه إليه اجتهاده وحدة ذهنه، وسعة دائرته في السنن والأقوال مع ما اشتهر منه من الورع، وكمال الفكر، وسعة الإدراك، والخوف من الله العظيم والتعظيم لحرمات الله. فجرى بينه وبينهم حملات حربية، ووقعات شامية ومصرية. وكم من نوبة قد رموه عن قوس واحد، فينجيه الله تعالى. فإنه دائم الابتهال كثير الاستغاثة، قوي التوكل، ثابت الجأش.

وله من الطرف الآخر محبون من العلماء والصلحاء، ومن الجند،

والأمراء، ومن التجار والكبراء، وسائر العامة تحبه لأنه منتصب لنفعهم ليلاً ونهاراً، بلسانه وقلمه.

وأما شجاعته فبها تضرب الأمثال، وببعضها يتشبه أكابر الأبطال، فلقد أقامه الله في نوبة غازان، والتقى أعباء الأمر بنفسه، وقام وقعد وطلع وخرج، واجتمع بالملك مرتين، و «بقطلوشاه» و «ببولاي» وكان «قبجق» يتعجب من إقدامه وجرأته على المغول، وله حدة قوية تعتريه في البحث، حتى كأنه ليث حرب، وهو أكبر من أن ينبه مثلي على نعوته، فلو حُلّفْتُ بين الركن والمقام لحَلفتُ: أني ما رأيت بعيني مثله، ولا رأى هو مثل نفسه، في العلم»[1].

وقال الذهبي ـ أيضاً: «وكان آية في الذكاء، وسرعة الإدراك، رأساً في معرفة الكتاب والسنة والاختلاف، بحراً في النقليات، وهو في زمانه فريد عصره، علماً وزهداً، وشجاعة وسخاء، وأمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر، وكثرة تصانيف، وقرأ وحصل وبرع في الحديث والفقه، وتأهل للتدريس والفتوى، وهو ابن سبع عشرة، وتقدم في علمي التفسير والأصول، وجميع علوم الإسلام أصولها وفروعها، ودقها وجلها، فإن ذكر التفسير: فهو حامل لوائه، وإن عد الفقهاء فهو مجتهدهم المطلق، وإن حضر الحفاظ، نطق، وخرسوا، وسرد، وأبلسوا، واستغنى، وأفلسوا، وإن

---

(١) الشهادة الزكية (٤٠ ـ ٤٢)، وساق معظمه ابن ناصر الدين الدمشقي في الرد الوافر (٧٠ ـ ٧٢)، وابن عبد الهادي (٢٤، ٢٥)، وذكر ابن حجر في الدرر الكامنة أيضاً مختصراً (١٥٨/١، ١٥٩)، وذكر ما يتعلق بالتفسير والحديث ابن الوردي وقال في آخر الترجمة: أكثرها من «الدرة اليتيمية في السير التيمية».
انظر: شيخ الإسلام سيرته وأخباره عند المؤرخين (ص ١٩ و ٢٤).

سمي المتكلمون: فهو فردهم، وإليه مرجعهم، وإن لاح ابن سينا يقدم الفلاسفة، فَلّهم وهتك أستارهم، وكشف عوارهم، وله يد طولى في معرفة العربية والصرف واللغة. وهو أعظم من أن تصفه كَلِمِي، وينبه ـ على شأوه ـ قلمي، فإن سيرته، وعلومه، ومعارفه، ومحنه، وتنقلاته، يحتمل أن توضع في مجلدين، فالله تعالى يغفر له، ويسكنه أعلى جنته، فإنه كان رباني الأمة، وفريد الزمان، وحامل لواء الشريعة، وصاحب معضلات المسلمين. رأساً في العلم، يبالغ في أمر قيامه بالحق، والجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر ـ مبالغة ما رأيتها، ولا شاهدتها من أحد، ولا لحظتها من فقيه»[1].

وكتب الذهبي ـ أيضاً تحت خط الشيخ شيخ الإسلام ابن تيمية: «هذا خط شيخنا الإمام، شيخ الإسلام، فرد الزمان، بحر العلوم تقي الدين، قرأ القرآن والفقه، وناظر واستدل، وهو دون البلوغ.

برع في العلم، والتفسير، وأفتى ودرس، وله نحو العشرين، وصنف التصانيف، وصار من أكابر العلماء في حياة شيوخه، وله المصنفات الكبار التي سارت بها الركبان، ولعل تصانيفه في هذا الوقت تكون: أربعة آلاف كراس، وأكثر، وفسر كتاب الله تعالى مدة سنين من صدره في أيام الجمع، وكان يتوقد ذكاء، وسماعاته من الحديث كثيرة، وشيوخه أكثر من مائتي شيخ، ومعرفته بالتفسير إليها المنتهى، وحفظه للحديث ورجاله، وصحته، وسقمه، فما يلحق فيه، وأما نقله للفقه، ومذاهب الصحابة والتابعين، فضلاً عن المذاهب الأربعة، فليس له فيه نظير. وأما معرفته بالملل

---

(١) العقود الدرية (ص ٢٣، ٢٤)، والشهادة الزكية (ص ٤٢، ٤٣).

والنحل، والأصول والكلام، فلا أعلم له فيه نظيراً، ويدري جملة صالحة من اللغة، وعربيته قوية جداً، ومعرفته بالتاريخ، والسير فعجب عجيب، وأما شجاعته وجهاده وإقدامه فأمر يتجاوز الوصف، ويفوق النعت. وهو أحد الأجواد الأسخياء، الذين يضرب بهم المثل، وفيه زهد وقناعة باليسير في المأكل والمشرب»[1].

وقال الذهبي أيضاً: «وغالب حطه الفضلاء والمتزهدة فبحق، وفي بعضه هو مجتهد، ومذهبه توسعة العذر للخلق، ولا يكفر أحداً إلاَّ بعد قيام الحجة عليه»[2].

وقال في تذكرة الحفاظ: «الشيخ الإمام العلامة الحافظ الناقد الفقيه المجتهد المفسر البارع شيخ الإسلام، علم الزهاد، نادرة العصر، أحد الأعلام، ولد في ربيع الأول سنة إحدى وستين وست مائة وقدم مع أهله سنة سبع، فسمع من ابن عبد الدائم، وابن أبي اليسر، والكمال بن عبد، وابن الصيرفي، وابن أبي الخير، وخلق كثير، وعني بالحديث، ونسخ الأجزاء، ودار على الشيوخ، وخرج، وانتقى وبرع في الرجال، وعلل الحديث، وفقهه، وفي علوم الإسلام وعلم الكلام وغير ذلك.

كان من بحور العلم، ومن الأذكياء المعدودين، والزهاد الأفراد والشجعان الكبار، الكرماء الأجواد، أثنى عليه الموافق والمخالف، وسارت بتصانيفه الركبان، لعلها ثلاث مائة مجلد.

---

(١) العقود الدرية (ص ٢٢، ٢٣)، والرد الوافر (ص ٦٨، ٦٩)، والشهادة الزكية (ص ٤٠)، وشيخ الإسلام وسيرته وأخباره عند المؤرخين (ص ٦١، ٦٢).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣٩٤).

حدث بدمشق، ومصر، والثغر، وقد امتحن، وأوذي مرات، وحبس بقلعة مصر، والقاهرة، والإسكندرية، وبقلعة دمشق مرتين، وبها توفي في العشرين من ذي العقدة سنة ثمان وعشرين وسبع مائة، في قاعة معتقلاً، ثم جهز، وأخرج إلى جامع البلد، فشهده أمم لا يحصون، فحزروا بستين ألفاً، ودفن إلى جانب أخيه الإمام شرف الدين عبد الله بمقابر الصوفية، رحمهما الله تعالى»[1].

وقال في معجم شيوخه: «شيخنا وشيخ الإسلام وفريد العصر علماً، ومعرفة، وشجاعة، وذكاء، وتنويراً إلّهياً، وكرماً، ونصحاً للأمة، وأمراً بالمعروف، ونهياً عن المنكر، سمع الحديث، وأكثر بنفسه من طلبه، وكتب، وخرج، ونظر في الرجال والطبقات، وحصل ما لم يحصله غيره، وبرع في تفسير القرآن، وغاص في دقيق معانيه بطبع سيال وخاطر وقاد، إلى مواضع الإشكال ميال، واستنبط منه أشياء لم يسبق إليها، وبرع في الحديث وحفظه، فقلّ من يحفظ من الحديث معزواً إلى أصوله وصحابته، مع شدة استحضار له وقت إقامة الدليل، وفاق الناس في معرفة الفقه، واختلاف المذاهب، وفتاوى الصحابة والتابعين بحيث إنه إذا أفتى لم يلتزم بمذهب، بل بما يقوم دليله عنده، وأتقن العربية أصولاً وفروعاً وتعليلاً واختلافاً، ونظر في العقليات وعرف أقوال المتكلمين، ورد عليهم، ونبه على خطأهم، وحذر، ونصر السنة بأوضح حجج وأبهر براهين، وأوذي في ذات الله من المخالفين، وأخيف في نصر السنة المحضة، حتى أعلى الله مناره، وجمع قلوب أهل التقوى على محبته والدعاء له، وكبت أعداءه،

(١) تذكرة الحفاظ (٤/١٤٩٦).

وهدى به رجالاً كثيرة من أهل الملل والنحل، وجبل قلوب الملوك والأمراء على الانقياد له غالباً، وعلى طاعته، وأحيا به الشام بل الإسلام بعد أن كاد ينثلم، خصوصاً في كائنة التتار، وهو أكبر من أن ينبه على سيرته مثلي، فلو حلفت بين الركن والمقام لحلفت أني ما رأيت بعيني مثله، وأنه ما رأى مثل نفسه»[١].

٧ ــ وقال ابن فضل الله العمري في تاريخه مسالك الأبصار في ممالك الأمصار في آخر ما أثنى عليه من ثناء عاطر: «وكان حافظة للحديث، مميزاً بين صحيحه وسقيمه، عارفاً برجاله، متضلعاً من ذلك، وله تصانيف كثيرة، وتعاليق مفيدة، وفتاوى مشبعة في الفروع والأصول، والحديث، ورد البدع بالكتاب والسنة»[٢].

٨ ــ وقال الصفدي (ت ٧٦٤هـ) في أثناء مدحه لشيخ الإسلام: «وضيع الزمان في رده على النصارى، والرافضة، ومن عاند الدين، أو ناقضه، ولو تصدى لشرح البخاري، أو لتفسير القرآن العظيم لقلد أعناق أهل العلوم بدر كلامه النظيم...»[٣].

وقال أيضاً بعد أن ذكر بعض من سمع منه شيخ الإسلام: «وبالغ وأكثر وقرأ بنفسه على جماعة وانتخب، ونسخ عدة أجزاء وسنن أبي داود، ونظر في الرجال والعلل، وصار من أئمة النقد وعلماء الأثر»[٤].

---

(١) هكذا نقل ابن العماد في شذرات الذهب (٦/ ٨١، ٨٢) كلام الذهبي من معجم شيوخه، والموجود في النسخة الخطية من معجم شيوخه فيه ورد نحوه باختصار.

(٢) الشهادة الزكية (ص ٥٦).

(٣) الوافي بالوفيات (٧/ ١٥).

(٤) الوافي بالوفيات (٧/ ١٥)، وأعيان الأثمر كما في سيرة شيخ الإسلام =

وزاد في أعيان الأثر: «كأنَّ السنة على رأس لسانه، وعلوم الأثر مساقة في حواصل جنانه، وأقوال العلماء مجلوة نصب عيانه، لم أرَ أنا ولا غيري مثل استحضاره، ولا مثل سبقه إلى الشواهد، وسرعة إحضاره، ولا مثل عزوه الحديث إلى أصله الذي فيه نقطة مداده»[1].

٩ ـ وذكر ابن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤هـ) في فوات الوفيات بعض من سمع منه شيخ الإسلام وقال: وشيوخه الذين سمع منهم أزيد من مائتي شيخ، وسمع مسند الإمام أحمد مرات، ومعجم الطبراني الكبير، والكتب الكبار والأجزاء وعني بالحديث، وقرأ بنفسه الكثير، ولازم السماع مدة سنين، وقرأ «الغيلانيات» في مجلس، ونسخ وانتقى، وكتب الطباق والأثبات»[2].

١٠ ـ وقال ابن رجب (ت ٧٩٥هـ): «عني الحديث وسمع المسند مرات، والكتب الستة، ومعجم الطبراني الكبير وما لا يحصى من الكتب والأجزاء، وقرأ بنفسه، وكتب بخطه جملة من الأجزاء»[3].

١١ ـ وقال العلامة العيني: «كان من العلم والدين والورع على جانب عظيم، وكان ذا فنون كثيرة ولا سيما علم الحديث والفقه، والتفسير، وغير ذلك»[4].

= لصلاح الدين المنجد (ص ٥١).

(١) المرجع السابق.

(٢) شيخ الإسلام ابن تيمية: سيرته وأخباره (ص ٥٦)، نقلاً عن طبعة محي الدين عبد الحميد.

(٣) ذيل الطبقات الحنابلة (٢/ ٣٨٨).

(٤) الرد الوافر (ص ٢٦٤).

١٢ ــ قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): «سمع من ابن عبد الدائم، والقاسم الأربلي، والمسلم بن علان، وابن أبي عمر، والفخر في آخرين، وقرأ بنفسه، ونسخ سنن أبي داود، وحصل الأجزاء، ونظر في الرجال والعلل، وتفقه، وتمهر وتقدم وصنف ودرس وأفتى وفاق الأقران، وصار عجباً في سرعة الاستحضار، وقوة الجنان، والتوسع في المنقول والمعقول والاطلاع على مذاهب السلف والخلف»[(١)].

وقال الحافظ ابن حجر أيضاً في تقريظه على الرد الوافر[(٢)] لابن ناصر الدمشقي الذي كتبه يوم الجمعة، التاسع من شهر ربيع الأول عام خمسة وثلاثين وثمانمئة:

«وشهرة إمامة الشيخ تقي الدين أشهر من الشمس، وتلقيبه بشيخ الإسلام في عصره باق إلى الآن على الألسنة الزكية، ويستمر غداً كما كان بالأمس، ولا ينكر ذلك إلاَّ من جهل مقداره، أو تجنب الإنصاف فما أغلط من تعاطى ذلك وأكثر عثاره، فالله تعالى هو المسؤول أن يقينا شرور أنفسنا وحصائد ألسنتنا بمنه وفضله.

ولو لم يكن من الدليل على إمامة هذا الرجل إلاَّ ما نبه عليه الحافظ الشهير علم الدين البرزالي في تاريخه: أنه لم يوجد في الإسلام من اجتمع في جنازته لما مات ما اجتمع في جنازة الشيخ تقي الدين، وأشار إلى أن جنازة الإمام أحمد كانت حافلة جداً شهدها مئات الألوف، ولكن لو كان

---

(١) الدرر الكامنة (١/ ١٤٤، ١٤٥).

(٢) وقد انتهى من تأليف الدرر الكامنة في سنة ٨٢٧هـ، وألحق فيه إلى سنة ٨٣٧هـ. انظر: الدرر الكامنة (٤/ ٤٩٠).

بدمشق من الخلائق نظير من كان ببغداد أو أضعاف ذلك، لما تأخر أحد منهم عن شهود جنازته، وأيضاً فجميع من كان ببغداد إلاَّ الأقل كانوا يعتقدون إمامة الإمام أحمد، وكان أمير بغداد، وخليفة الوقت إذ ذاك في غاية المحبة له والتعظيم، بخلاف ابن تيمية فكان أمير البلد حين مات غائباً، وكان أكثر من بالبلد من الفقهاء قد تعصبوا عليه، حتى مات محبوساً بالقلعة، ومع هذا فلم يتخلف منهم عن حضور جنازته والترحم عليه والتأسف عليه إلاَّ ثلاثة أنفس، تأخروا خشيةً على أنفسهم من العامة.

ومع حضور هذا الجمع العظيم، فلم يكن لذلك باعث إلاَّ اعتقاد إمامته وبركته، لا بجمع سلطان ولا غيره، وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «أنتم شهداء الله في الأرض».

ولقد قام على الشيخ تقي الدين جماعة من العلماء مراراً بسبب أشياء أنكروها عليه من الأصول والفروع، وعقدت له بسبب ذلك عدة مجالس بالقاهرة، وبدمشق، ولا يحفظ من أحد منهم أنه أفتى بزندقته ولا حكم بسفك دمه، مع شدة المتعصبين عليه حينئذٍ من أهل الدولة، حتى حبس بالقاهرة، ثم بالإسكندرية، ومع ذلك فكلهم معترف بسعة علمه وكثرة ورعه وزهده ووصفه بالسخاء والشجاعة، وغير ذلك من قيامه في نصر الإسلام والدعاء إلى الله تعالى في السر والعلانية.

فكيف لا ينكر من أطلق أنه كافر، بل مَن أطلق على مَن سماه شيخ الإسلام الكفر، وليس في تسميته بذلك ما يقتضي ذلك فإنه شيخ في الإسلام بلا ريب، والمسائل التي أنكرت عليه ما كان يقولها بالتشهي، ولا يصرّ على القول بها بعد قيام الدليل عليه عناداً، وهذه تصانيفه طافحة بالرد على من يقول بالتجسيم والتبرىء منه، ومع ذلك فهو بشر يخطىء

ويصيب، فالذي أصاب فيه هو الأكثر، يستفاد منه ويترحم عليه بسببه والذي أخطأ فيه لا يقلد فيه، بل هو معذور، لأن أئمة عصره شهدوا له بأن أدوات الاجتهاد اجتمعت فيه، حتى كان أشد المتعصبين عليه، والقائمين في إيصال الشر إليه، وهو الشيخ كمال الدين الزملكاني شهد له بذلك، وكذلك الشيخ صدر الدين ابن الوكيل الذي لم يثبت لمناظرته غيره.

ومن أعجب العجب أن هذا الرجل كان أعظم الناس قياماً على أهل البدع من الروافض، والحلولية، والاتحادية، وتصانيفه في ذلك كثيرة شهيرة، وفتاويه فيهم لا تدخل تحت الحصر، فيا قرة أعينهم إذا سمعوا بكفره، ويا سرورهم إذا رأوا من يكفر من لا يكفِّره.

فالواجب على من تلبس بالعلم، وكان له عقل أن يتأمل كلام الرجل من تصانيفه المشتهرة، أو من ألسنة مَن يوثق به أهل النقل، فيفرد من ذلك ما ينكر، فيحذر منه على قصد النصح، ويثنى عليه بفضائله فيما أصاب من ذلك، كدأب غيره من العلماء.

ولو لم يكن للشيخ تقي الدين من المناقب إلاَّ تلميذه الشهير الشيخ شمس الدين ابن قيم الجوزية، صاحب التصانيف النافعة السائرة، التي انتفع بها الموافق والمخالف، لكان غاية في الدلالة على عظم منزلته.

فكيف وقد شهد له بالتقدم في العلوم، والتميز في المنطوق والمفهوم، أئمة عصره من الشافعية وغيرهم فضلاً عن الحنابلة.

فالذي يطلق عليه مع هذه الأشياء الكفر، أو على من سماه شيخ الإسلام، لا يلتفت إليه، ولا يعول في هذا المقام عليه، بل يجب ردعه عن ذلك، إلى أن يراجع الحق، ويذعن للصواب.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل، وحسبنا الله ونعم الوكيل»[1].

منهج شيخ الإسلام في النقد

مضمون ما تقدم من أقوال أهل العلم في ثناءهم على شيخ الإسلام أنه إمام الأئمة وشيخ الأمة، وأحد العلماء المبرزين في الحديث وعلومه، وله خبرة تامة بعلل الحديث، وفقهه، وبالرجال، وطبقاتهم، وهو أحد النقاد الجهابذة الذين يعتمد على قولهم في الجرح والتعديل، وقد ذكره الذهبي في كتابه المعين في طبقات المحديث[2]، وفي كتابه ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل[3]، في الطبقة الثانية والعشرين حيث بدأ بذكر الإمام المزي وثنى بشيخ الإسلام، وذكر في هذه الطبقة أحد عشر ناقداً من الأئمة الأعلام، وعنه أورده السخاوي في كتاب الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ في فصل: المتكلمون في الرجال[4].

وذكره الذهبي في كتاب الأمصار ذوات الآثار[5] وقال: «تكاثر العلم بدمشق بابن تيمية، وبالمزي وأصحابهما (أي بعد أن كان العلم فيها قليلاً).

وذكره ابن ناصر الدين الدمشقي[6] في طبقات النقاد من أئمة القرن

---

(١) الرد الوافر (ص ٢٢٩ ـ ٢٣٢).

(٢) المعين في طبقات المحدثين (٢٣٧).

(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ٢١٢).

(٤) الإعلام بالتوبيخ (ص ٤٤٦).

(٥) الأمصار ذوات الآثار (ص ٢٧).

(٦) الرد الوافر (ص ٤٦).

الثامن، فبدأ بذكر المزي ثم ذكر شيخ الإسلام ووصفه بقوله: «علم الأعيان».

وكان شيخ الإسلام كغيره من أئمة النقد يعدل ويجرح ويصحح ويضعف في ضوء ما وصل إليه من مناهج المحدثين، وما اكتسب من الخبرة في هذا الباب، ويبدو من تتبع كلامه في كتبه أنه يميل إلى طريقة الإمام أحمد بن حنبل، والبخاري، ومسلم، وأبي داود وغيرهم الذين عدادهم في الطبقة المتوسطة، ويظهر ميله هذا إليهم في إشادته بذكرهم، ودعوة أهل العلم إلى طريقتهم، ورجوعه إلى أقوالهم في الجرح والتعديل لأجل اختصاصهم بهذا العلم، وتميزهم به.

ومن المعلوم أن النقد أو الحكم على الرواي تعديلاً وتجريحاً أو على لحديث تصحيحاً وتضعيفاً ينبني على دراسة أحوال الرواة ودراسة مروياتهم، وهو ما يسمى بالدراية عند المحدثين الذين كانوا يستخدمونها في الحكم على الراوي والمروي، إذ لا يمكن الوصول إلى الرأي الصحيح إلاَّ بعد دراسة أحوال الراوي واعتبار مروياته، ومن هنا كثرت كلماتهم: «فلان عنده منكر»، أو «عنده مناكير»، أو «فلان إذا روى عن أهل بلده فحديثه صحيح، وإذا روى عن غير بلديه ففيه ضعف»، أو «فلان أثبت الناس في فلان»، أو «فلان سماعه قديم»، أو «قبل الاختلاط» وهكذا دواليك.

ولأجل تباين الأفهام والمدارك برع في هذا الباب بعض المحدثين واشتهر أمره، وقل درجة الآخر، وكلام أهل العلم في كتب الجرح والتعديل يشير إلى هذا، ومن نظر في كلام الأئمة القدامى، ومن نحا نحوهم من المتأخرين، لم يخف عليه هذا الأمر.

ولما كان شيخ الإسلام أحد فرسان هذا الميدان وقد اجتمعت فيه أدوات الاجتهاد، والتبحر في المعقول والمنقول، وسعة الاطِّلاع وطول الباع وسعة المدارك العقلية، والفقهية، والفهم الواسع لأحكام الإسلام وعقائده، والمعرفة التامة بأدلة الخصوم على أنواعهم، تمكن من إعمال الفكر والنظر في مبحث النقد، والجرح والتعديل على غرار الأئمة الجهابذة، وفي مستواهم.

وكان من سماته حب العدل والتوسط في جميع الأمور، تشهد له بذلك كتاباته، وسلوكه مع العلماء واحترامه لهم، وتقدير جهودهم وإعطاء كل ذي حق حقه.

وقد تميز شيخ الإسلام بميله إلى نقد المتون الذي لم يتمكن منه كثير من أهل العلم إلاَّ أنه لأوصافه التي سبق ذكرها وجد في نفسه قوة أن يطرق هذا الباب، ويسلك هذا المسلك، مع اشتغاله بأحوال الرواة ومروياتهم واعتبارها في الشواهد والمتابعات، وقد تجلى منهجه النقدي في منهاج السنة في الرد على الروافض، ولما تقرر أن الروافض أكذب الطوائف وأجهلهم بالمعقول والمنقول، ومعظم ما يستندون إليه من قبيل الموضوعات والضعاف لم يهتم شيخ الإسلام كثيراً بمباحث الإسناد، إذ كان بإمكانه الرد عليهم بالنظر إلى المتون التي ذكرها ابن مطهر الحلي، ولم يكن يخفى عليه وجود إسناد أو أسانيد لهذه الأحاديث بدليل أنه ذكر كثيراً منها من مصادر الشيعة، إلاَّ أنه لم ير الحاجة دائماً في رد أكاذيب الشيعة إلى الأسانيد فوجه النقد إلى هذه المتون بمجرد وجود نكارة في المتن، ومن المعلوم أنه قد يصيب الناقد ويخطىء ويسهو كما لا يخفى على من مارس هذا الفن.

ومن هنا حكم على بعض الأحاديث بالوضع والضعف والنكارة وقد رأى بعض أهل العلم صحتها أو حسنها.

ومن هنا نقد الحافظ ابن حجر طريقة شيخ الإسلام في رده بعض الأحاديث في الرد على الرافضة.

فذكر في لسان الميزان: «أنه كثير التحامل إلى الغاية في رد الأحاديث التي يوردها ابن مطهر الحلى، وإن كان معظم ذلك من الموضوعات، والواهيات، ولكنه رد في رده كثيراً من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر حالة التصنيف مظانها، وكان لاتساعه في الحفظ، يتكل على ما في صدره والإنسان عائد للنسيان»[١].

وقال في الدرر الكامنة عن كتاب المنهاج: «إنه تحامل في مواضع كثيرة ورد أحاديث موجودة وإن كانت ضعيفة بأنها مختلقة»[٢].

ثم جاء الشيخ عبد الحي اللكنوي فعدَّه من الطبقة المتشددة من النقاد بناء على ما وجد من كلام ابن حجر فيه، وحمَّل كلام الحافظ ابن حجر أكثر مما يحتمل، وقد أظهر رأيه في ذلك في عدة مؤلفاته مثل «تحفة الكملة على حواشي تحفة الطلبة في مسح الرقبة»[٣]، وفي «الرفع والتكميل»[٤]، وفي «الأجوبة الفاضلة»[٥]، ثم نقله عنه الشيخ ظفر أحمد التهانوي في «مقدمة إعلاء السنن»[٦].

---

(١) لسان الميزان (٦/ ٣١٩).

(٢) الدرر الكامنة (٢/ ٧١).

(٣) انظر: الرفع والتكميل (التعليق ٩٠، ٩١).

(٤) انظر: الرفع والتكميل (ص ١٣٥).

(٥) الأجوبة الفاضلة (ص ١٧٤ ــ ١٧٦).

(٦) قواعد في علوم الحديث (ص ٤٤١).

وسبب صنيع الشيخ عبد الحي اللكنوي فيما يبدو من كتاباته(١) أنه جرى بينه وبين الشيخ المحدث العلاَّمة محمد بشير السهسواني مؤلف صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان مناظرات ومناقشات وصدرت من الطرفين عدة كتب في مسألة شد الرحال إلى القبور إذْ حج الشيخ السهسواني، ولم يشد الرحل إلى المدينة النبوية لزيارة قبر النبي ﷺ.

ولما لم يجد الشيخ عبد الحي بُدّاً من التخلص من ردود الشيخ السهسواني الذي كان يؤيد في هذه المسألة رأى شيخ الإسلام معتمداً على ما حرره وتوسع فيه شيخ الإسلام وتلميذه ابن عبد الهادي أظهر هذا الرأي بأن ابن تيمية من الطبقة المتشددة فينبغي على أهل العلم ألاَّ يقبلوا أقوالهم إلاَّ بعد ما يوافقهم الآخرون من نقاد هذا الفن.

ومفاد كلام الحافظ ابن حجر أن هذا التحامل حصل في أحاديث المنهاج التي معظمها بتصريح منه من قبيل الموضوعات والواهيات، وقد ثبت بعد التحقق أن رأي شيخ الإسلام هو السديد في الغالب، وأقره الحافظ الذهبي في المنتقى، أما ما يتعقبه المتساهلون أو من عنده نوع من الميل إلى نصرة مذاهب الناس فلا يلتفت إليهم.

ثم إذا كان العمدة على ما قاله الحافظ ابن حجر فابن حجر كلامه خاص في المنهاج فلا يصلح أن يعمم.

ثم إذا كان هذا ناتجاً عن اعتماد شيخ الإسلام على الحفظ، والذاكرة كما قال الحافظ ابن حجر فكيف يحمل قوله هذا على التشدد، بل لقائل أن يقول: إنه من باب التساهل، وإصدار الحكم قبل التحقق من الحديث.

(١) صرح بهذا في تحفة الكملة.

ثم هناك نقطة مهمة وهي أن شيخ الإسلام انتهج في نقد متون الأحاديث منهج أهل النقد الجهابذة الذين لهم خبرة واسعة بالنصوص حيث يمكنهم القول فيها بمجرد النظر في متونها.

وكيف يعمم القول في منهجه النقدي أنه موصوف بالتشدد وهو قد نبه مراراً إلى مناهج المحدثين في باب النقد والتصحيح، وذكر بعض أهل العلم الذين تزكيتهم صعبة كأبي حاتم الرازي، وابن معين، كما أشار إلى تشدد ابن حبان في باب الجرح، وفصل القول في مناهج كبار نقاد الحديث أصحاب الصحاح والسنن وشرح طريقتهم ومراتبهم فيما بينهم.

وكيف يرمى بالتشديد مَن كان شأنه العدل والتوسط في جميع شؤونه الدينية والدنيوية، والبحث عن أعذار العلماء فيما وقعوا في شيء من مخالفة النصوص، وكان يعطي كل واحد حقه من مدح، أو ذم، ولا يحب الظلم أبداً.

ثم هناك نقطة أخرى وهي أن الناقد مهما وصف بالتوسط، أو التشدد، أو التساهل فلا يكون على حالة واحدة دائمة في إصدار أحكامه في الرواة ومروياتهم وذلك لأسباب.

ثم ناقد واحد قد يختلف منهجه في التعديل والتجريح مثل ابن حبان فإنه معروف بتساهله في توثيق المجاهيل، ومتشدد في التجريح. ثم شيخ الإسلام قد يميل إلى تحسين بعض الأحاديث التي لا يصححها من أهل الحديث إلاَّ مَنْ هو موصوف بالتساهل.

فهل يقال: إنه من المتساهلين نظراً إلى هذه الأمثلة.

كما يذهب إلى تحسين بعض الأحاديث نظراً إلى ثبوت أصل الحديث

من طرق أخرى، أو قد تتابع أهل الحديث على روايته، ونقله في كتبهم، أو هو موافق لأصول الإسلام.

وقد كان شيخ الإسلام يورد أحياناً في كتاباته بعض الأحاديث الضعيفة لموافقة معناه للمعاني الثابتة بالكتاب والسنَّة كحديث أبـي بكر الصديق: قوموا بنا نستغيث برسول الله ﷺ، فقال النبـي ﷺ: «إنه يستغاث بـي، وإنما يستغاث بالله».

ذكره شيخ الإسلام رداً على البكري وقال: «هذا الخبر لم يذكر للاعتماد عليه بل ذكر في ضمن غيره ليتبين أن معناه موافق للمعاني المعروفة بالكتاب والسنَّة»[١].

وقد تختلف أنظار أهل العلم في إصدار الحكم على الحديث وقد شرح شيخ الإسلام هذه المسألة فيما تنازع أبو العلاء الهمذاني وابن الجوزي في وجود الموضوعات في مسند الإمام أحمد.

فوجه شيخ الإسلام قولهما بأن مقصود ابن الجوزي الذي يقول بوجود الموضوعات في المسند هو عدم ثبوته في الواقع، لا لأجل إسناد فيه كذاب أو متهم بالكذب.

وقد صرح شيخ الإسلام بوجود هذا النوع من الموضوع أو ما لا يصح في المسند.

أما قول أبـي العلاء فهو حق أيضاً لأنه لم يكن منهج الإمام أحمد الرواية عن الكذابين والمتهمين، ولا وجود لهذا النوع في المسند.

---

(١) الرد على البكري (ص ١٥٢).

وقد ذهب إلى هذا الرأي الحافظ ابن حجر في النكت ونقل كلام شيخ الإسلام بعدما شرح المسألة بالأمثلة.

وإذا كان الأمر كما سبق فأقول: أساس من ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في زمرة المتشددين من نقاد الحديث هو قول الحافظ ابن حجر في أحاديث المنهاج.

وقد نوزع الحافظ ابن حجر في تعقبه على بعض هذه الأحاديث التي انتقدها ابن تيمية.

فحديث رد الشمس لعليّ مثلاً قد حسنه أو صححه بعض أهل العلم وقد ذهب ابن الجوزي وشيخ الإسلام، وابن كثير، والذهبي وغيرهم من أهل العلم إلى أن الحديث موضوع، وكان معظم نقد شيخ الإسلام منصباً على المتن مع بيان ضعف الأسانيد المروية فيه ووهائها.

وهكذا حديث: «سدوا الأبواب كلها إلاَّ باب علي».

وجه شيخ الإسلام النقد إلى المتن، وقبله ابن الجوزي، وقد روي بأسانيد كثيرة، ولأجل هذا حسَّنها الحافظ ابن حجر، بينما نرى بعض المحققين يؤيد شيخ الإسلام لأن الأسانيد الموجودة لهذا الحديث رجالها ضعفاء ومتهمون وكذابون ومن الروافض، كما شرح ذلك العلاَّمة عبد الرحمن المعلمي اليماني رحمه الله في تعليقه على الفوائد المجموعة للشوكاني(١).

وخلاصة القول في الموضوع أن شيخ الإسلام في غالب أحواله على

---

(١) (ص ٣٦١، ٣٦٦).

طريقة الإمام أحمد، والبخاري، وأبي داود وغيرهم من الطبقة المتوسطة، مع بروزه في المتأخرين في مراعاة منهج نقد المتون الذي كان يراعيه بدقة ومهارة جهابذة هذا الفن.

وأما الأوهام والأخطاء التي تحصل من الناقدين فهذا لا يخلو من البشر مهما بلغ من العلم، وهذا أمر معروف بين أهل العلم.

وشيخ الإسلام نفسه مع إجماع أهل العلم على إمامته في العلوم والفنون؛ ومع تمكنه منها، واستحضاره العجيب لها عند الاستدلال لم يسلم من بعض الأوهام والأخطاء التي وقعت له كغيره من الأئمة، وسببه الظاهر هو اعتماده على ذاكرته القوية، ومهما بلغ الإنسان القمة في الذاكرة والحفظ فلا بد أن يذهل عنه أشياء، ويغفل ويسهو، وسبحان من لا يسهو.

وقد كان اطلع على بعض أوهامه بعض تلاميذه مثل الإمام ابن المحب الصامت (ت ٧٨٨هـ)، قال ابن ناصر الدين الدمشقي قال شيخنا فيما ذكره عن أوهام يسيرة وقعت للشيخ تقي الدين، قال فيما وجدته بخطه:

وحسب شيخنا مع اتساعه في كل العلوم إلى الغاية والنهاية سمعاً، وعقلاً، ونقلاً، وبحثاً، أن يكون نادر الغلط، كما كان أخوه أبو محمد ابن تيمية فيما بلغني عنه يقول: أخي نادر الغلط.

وقال: «أبو محمد من الناقدين حديثاً وفقهاً وعربية»[١].

وقد أشار الذهبي إلى وهم شيخ الإسلام في تصحيح حديث

---

(١) الرد الوافر (ص ٩٢).

صالح بن حيان القرشي فقال: رواه صاحب الصارم المسلول.. وصححه ولم يصح بوجه[1].

ظن شيخ الإسلام صالح بن حيان هذا من رواة البخاري فصحح حديثه، وعكس الدارقطني القضية فظن راوي البخاري: صالح بن حي، واسم حي حيان، وحي لقب له، وقد ينسب إلى جده فيقال: صالح بن حي أو صالح بن حيان، وهو من رجال الجماعة، فظن الدارقطني أنه صالح بن حيان القرشي الكوفي، الذي قال فيه البخاري نفسه: فيه نظر، فوجد النقد إلى البخاري في إخراج حديث هذا الضعيف في صحيحه[2].

ويلاحظ كيف حصل الوهم من إمامين كبيرين في هذا الراوي فأصدرا أحكاماً مختلفة.

ومن أوهامه في عزو الحديث إلى مصادره:

١ ـ عزا حديثاً إلى صحيح مسلم في اقتضاء الصراط المستقيم، من حديث النزال بن سبرة عن ابن مسعود (١/ ١٢٣).

ولم يروه مسلم، وإنما رواه البخاري، والنسائي، كما لم يعزه المزي إلى مسلم. راجع تحفة الأشراف (٧/ ١٥٢).

٢ ـ وعزا حديثاً إلى صحيح مسلم من حديث نافع بن جبير بن مطْعم عن ابن عباس (الاقتضاء ١/ ٢٢١).

ولم يخرجه مسلم، كما لم يذكره المزي في ترجمة نافع بن جبير عن ابن عباس (انظر تحفة الأشراف ٥/ ٢٥٨).

(١) الميزان (٢/ ٢٩٣).

(٢) انظر: هدي الساري (ص ٤١٠).

والحديث أخرجه البخاري في الديات (٦٨٨٢/ ١٢/ ٢١٠).

٣ ـ وعزا حديثاً إلى البخاري من رواية أبي الأسود عن أبي موسى الأشعري. (الاقتضاء ١/ ٢٥٧).

ولم يخرجه البخاري، وإنما أخرجه مسلم (١٠٥٠/ ٢/ ٧٢٦).

وإليه وحده عزا المزي في ترجمة ظالم بن عمرو أبي الأسود الديلي عن أبي موسى. (تحفة الأشراف ٦/ ٤٢٣).

٤ ـ ذكر حديثاً مرسلاً وجعله من مراسيل عطاء بن أبي رباح، وهو وهم منه رحمه الله وصوابه: عطاء بن يسار الهلالي، كما في المراسيل لأبي داود رقم (٧١، ٧٢)، و (تحفة الأشراف ١٣/ ٣٠٦).

وهناك أمثلة أخرى لهذه الأوهام التي يأتي التنبيه عليها في أثناء الرسالة.

• • •

الفصل الرابع
في ذِكْر شيوخه

توجه شيخ الإسلام إلى تحصيل العلم مبكراً، واشتهر أمره في هذا المجال وهو لم يبلغ الحلم، وبرز على أقرانه بروزاً واضحاً، وأول سماعه كان عام (٦٦٧هـ)، وآخره حسبما اطلعت عليه في سماعاته أنه كان عام (٦٩٩هـ).

وكان لتبكيره في التحصيل أثر واضح في كثرة الشيوخ، وعلو الإسناد فكان أقدم شيخ له ابن عبد الدائم، الذي توفي سنة (٦٦٨هـ)، وآخرهم موتاً كان الشيخ أحمد بن محمد بن المفرج الذي توفي سنة (٧٣٣هـ)، كما توفي عز الدين إبراهيم بن صالح في سنة (٧٣١هـ).

وشيوخه الذين سمع منهم أكثر من مائتي شيخ[١].

ولم نعلم أن شيخ الإسلام قيد شيوخه، ومروياتهم مثل أصحابه كالبرزالي والمزي الذين ألفوا معاجم شيوخهم، إلاَّ أن بعض تلاميذه: كابن الواني خرج له أربعين حديثاً عن شيوخه الكبار، وجزؤه هذا كان مرجعاً مهماً في معرفة شيوخ شيخ الإسلام ومروياته، وكما خرج له الفخر

---

(١) انظر: العقود الدرية(ص ٣ و ٢٣)، والشهادة الزكية (ص ٢٧).

البعلبكي عبد الرحمن بن محمد جزءاً من مروياته العلية[1] ولم نعثر عليه.

وقد كتب شيخ الإسلام إجازات لأهل سبتة ذكر فيها مسموعاته[2].

وإجازة كتبها لبعض أهل تبريز وإجازة لأهل غرناطة وإجازة لأهل غرناطة وإجازة لأهل أصبهان.

ذكرها ابن القيم وابن عبد الهادي[3].

ولم يصل إلينا شيء من هذه الإجازات، وإنما جمعنا أسماء شيوخه المذكورين من مختلف المراجع وهم:

١ ـ الكمال بن الفارس: الشيخ الإمام المقرىء، شيخ القراء الرئيس الفاضل، كمال الدين أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل بن فارس التميمي السعدي، الإسكندراني ولد سنة (٥٩٦هـ)، وتوفي في صفر سنة (٦٧٦هـ) عن ثمانين سنة.

آخر من قرأ بالروايات على الكندي، وكان فيه خير وتدين، ترك بعض الناس الأخذ عنه لتوليه نظر بيت المال[4].

---

(١) الرد الوافر (ص ١٧٥).

(٢) انظر: فصل مؤلفاته (رقم ٤٨).

(٣) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٢٩)، والعقود الدرية (ص ٥٧).

(٤) انظر لترجمته: غاية النهاية (١/ ٦)، وتذكرة الحفاظ (ص ١٤٧٤)، ومعرفة القراء (٢/ ٦٦٤)، والعبر (٥/ ٣٠٧) أو طبعة البسيوني (٣/ ٣٣١)، ودول الإسلام (٢/ ١٧٠)، والمعين في طبقات المحدثين (ص ٢١٥)، والوافي بالوفيات (٥/ ٣٠٩)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٢٧٤ ـ ٢٧٩)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٥٠، ٣٥١).

سمع منه شيخ الإسلام الحديث الثالث عشر من الأربعين بسنده عن أبـي طاهر المخلص عن البغوي[1].

٢ ــ ابن السديد الأنصاري الحنفي: الفقيه الإمام العالم العامل زين الدين أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن أبـي الفرج بن أبـي طاهر بن محمد بن نصر، عرف بابن السديد الأنصاري الحنفي توفي في جمادي الأولى سنة (٦٧٧هـ)، وله ثلاث وسبعون سنة[2].

سمع منه شيخ الإسلام في رجب سنة (٦٧٥هـ)، وروى من طريقه حديث أبـي بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري، وهو الحديث الثاني عشر من أحاديث الأربعين[3].

٣ ــ وابن الدرجي: الشيخ برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن يحيـى بن علوي بن الحسين الدرجي القرشي الدمشقي، إمام المدرسة الغزية (مدرسة الكشك) ولد سنة (٥٩٩هـ)، وتوفي في صفر سنة (٦٨١هـ)، ثقة مقرىء خيّر، من بقايا الحنفية، روى المعجم الكبير للطبراني[4].

سمع منه شيخ الإسلام الحديث الحادي والعشرين من الأربعين في

---

(١) الفتاوي (١٨/ ٩٠).

(٢) الجواهر المضيئة (١/ ٦٩)، والمنهل الصافي (١/ ٢٢، ٢٣)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٢٨٠).

(٣) الفتاوي (١٨/ ٨٩).

(٤) انظر: معجم شيوخ الذهبـي (ق ٢٧/ أ)، والعبر (٥/ ٣٣٥)، أو طبعة البسيوني (٣/ ٣٧٤)، والمعين في طبقات المحدثين (ص ٢١٧)، والوافي بالوفيات (٥/ ٣٢٧)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٣٥٦).

شهر رجب سنة (٦٨٠هـ)[١].

٤ ــ والشيخ عز الدين أبو إسحاق إبراهيم بن صالح بن هاشم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن الحسن بن العجمي المعمر (ت ٧٣١هـ) تفرد في زمانه بالرواية عن يوسف بن خليل، وسمع منه شيخ الإسلام عوالي مسند الحارث بن أبي أسامة[٢].

٥ ــ والشيخ الفقيه المقرىء العابد أبو العباس عز الدين أحمد بن إبراهيم بن عمر بن الفرج بن أحمد السابور الواسطي الفاروثي (٦١٤ ــ ٦٩٤هـ) تولى مشيخة الحديث بالظاهرية، وعيادة الناصرية وتدريس النجيبية ثم ولي خطابة الجامع ثم عزل منها[٣].

قال شيخ الإسلام: حدثنيه عنه (أي عن الشهاب السهروردي) الشيخ عز الدين عبد الله بن أحمد بن عمر الفاروثي أنه سمع هذه الحكاية منه[٤].

---

(١) الفتاوي (١٨/ ٩٩، ١٠٠)، وورد فيه وفاته في سنة (٦٧١هـ)، وهو خطأ.
(٢) الرد الوافر (ص ٩٢)، وانظر لترجمته: معجم شيوخ الذهبي (ق ٢٨/ ب).
(٣) انظر لترجمته: طبقات الشافعية (٨/ ٦ ــ ١٥)، وتذكرة الحفاظ (ص ١٤٧٥)، والعبر (٥/ ٣٨١)، وطبعة البسيوني (٣/ ٣٨١، ٣٨٢)، والبداية والنهاية (١٣/ ٣٤٢)، ومرآة الجنان (٤/ ٢٣٣)، والنجوم الزاهرة (٨/ ٧٦)، والوافي بالوفيات (٦/ ٢١٩)، وشذرات الذهب (٥/ ٢٤٥).
(٤) كتاب الاستقامة (١/ ٨٦)، وهكذا ورد الاسم في المطبوع ولم ينبه عليه المحقق، وذكر ترجمة أحمد بن إبراهيم الفاروثي الذي قدم إلى دمشق بعد سنة (٦٩٠هـ)، ويبدو أن ما وقع في طبعة الاستقامة زيادة وتحريف، لأن عز الدين أحمد بن إبراهيم هو الذي سمع ببغداد من الشهاب السهروردي. والله أعلم.

٦ ـ والإمام المفتي المدرس شرف الدين أبو العباس أحمد بن الشيخ كمال الدين أحمد بن نعمة بن أحمد المقدسي الشافعي خطيب دمشق ومفتيها.

ولد سنة نيف وعشرين وستمائة، وتوفي سنة أربع وتسعين وسبعمائة، برع في الفقه والأصول والعربية، وناب في الحكم مدة ودرس بالشامية والغزالية وألف كتاباً في الأصول[١].

قال الذهبي: كان على عقيدة السلف قال: وسمعت شيخنا ابن تيمية يقول: إنه قال له في مرض موته: اشهدوا عليّ أني على عقيدة الإمام أحمد[٢].

ولي مشيخة النورية، وأذن في الإفتاء لجماعة من الفضلاء فيهم شيخ الإسلام كان يفتخر بذلك ويفرح به ويقول: أنا أذنت لابن تيمية بالإفتاء[٣].

٧ ـ والرئيس المعمر تاج الدين مسند حماة، أحمد بن المحدث إدريس بن محمد بن المفرج بن مزيز، الصدر أبو العباس الحموي الكاتب: ولد سنة (٦٤٣هـ)، وتوفي سنة (٧٣٣هـ)، بحماة عن تسعين سنة وشهرين[٤] وهو من شيوخ الذهبي وشيخ الإسلام.

---

(١) انظر لترجمته: معجم الشيوخ للذهبي (ق ٥/ أ)، والمعجم المختص (ق ٣)، والعبر (٥/ ٣٨٠) أو طبعة البسيوني (٣/ ٣٨١)، والبداية والنهاية (١٣/ ٣٤١).
(٢) معجم الشيوخ (ق ٥/ أ).
(٣) البداية والنهاية (١٣/ ٣٤١).
(٤) انظر: معجم شيوخ الذهبي (ق ٥/ ب)، وذيل العبر (٤/ ٩٧)، ودول الإسلام =

قال الذهبي في معجم شيوخه: قد قرأ عليه شخنا ابن تيمية جزءاً[1] في سنة ثمانين[2].

وكذا في الدرر الكامنة، وفي نسخة منه سنة ٨٥هـ.

٨ ـ والجمال بن الحموي أحمد بن أبي بكر بن سليمان بن عليّ الواعظ الدمشقي، ولد في حدود ستمائة وتوفي في ذي الحجة سنة (٦٨٧هـ)[3].

سمع منه شيخ الإسلام في شعبان سنة (٦٦٧هـ)، بقاسيون[4]، وفي رجب سنة (٦٨٠هـ)[5]، كما قرأ عليه سنة (٦٨١هـ)[6].

٩ ـ والإمام المقرىء المعمر المسند زين الدين أبو العباس أحمد بن أبي الخير سلامة بن إبراهيم بن سلامة بن معروف الحداد، ثم الخياط المنادي الحنبلي الدمشقي: ذكر الذهبي أنه ولد في سنة (٥٨٩هـ)، وكان أبوه إماماً لحلقة الحنابلة، فمات، وهذا صغير، سمع سنة ستمائة من الكندي وهو آخر من روى عن عبد الغني

= (٢/ ٢٤٠)، والوافي بالوفيات (٦/ ٢٣٤)، والدرر الكامنة (١/ ١٠٢)، وذيل ابن فهد (١٠٦، ١٠٧)، وشذرات الذهب (٦/ ١٠٤).

(١) لعله المسلسل بالأولية أو جزء البينونة، راجع الدر الكامنة (٢/ ٣٣).

(٢) معجم شيوخ الذهبي (ق ٥/ ب).

(٣) انظر: العبر (٣/ ٣٦٣)، والوافي بالوافيات (٦/ ٢٦٩)، والشذرات (٥/ ٤٠٠).

(٤) وهو الحديث السابع عشر من الأربعين. انظر: الفتاوي (١٨/ ٩٥).

(٥) وهو الحديث الثاني والثلاثون. انظر: الفتاوي (١٨/ ١١١).

(٦) وهو الحديث الثاني والثلاثون، والحديث السادس والعشرون من الأربعين: الفتاوي (١٨/ ١٠٥ و ١١١).

المقدسي بالإجازة[1].

وروى عنه شيخ الإسلام في ربيع الأول عام (٦٧٥هـ)، عوالي مسند الحارث بن أبـي أسامة ومنه حديث في الأربعين وهو الحديث الرابع عشر[2].

وهكذا روى عنه الذهبـي في معجم شيوخه.

١٠ ـ والمسند المؤدب الكاتب بدر الدين أبو العباس أحمد بن شيبان بن تغلب بن حيدرة الشيباني الصالحي الخياط راوي مسند الإمام أحمد بن حنبل (ولد سنة ٥٩٩هـ ـ توفي في صفر ٦٨٥هـ بقاسيون)[3].

روى عنه شيخ الإسلام عدة أحاديث في الأربعين سمع منه في شعبان عام (٦٧٥هـ) بقاسيون، وفي عام (٦٨٤هـ)[4].

(١) انظر لترجمته: معجم الشيوخ للذهبـي (ق ٧/ ب)، وتذكرة الحفاظ (١٤٩٦)، والعبر (٣/ ٣٣٨، ط البسيوني)، والمعين في طبقات المحدثين (ص ٢١٦)، ودول الإسلام (٢/ ١٨٠)، والوافي بالوفيات (٦/ ٣٩٧)، والذيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٤٦٢)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٢٩٠)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٦٠).

(٢) الفتاوي (١٨/ ٩١، ٩٢)، وورد فيه في ولادته سنة (٦٠٩هـ) وهو خطأ.

(٣) البداية والنهاية (١٣/ ٣٠٨)، والعبر (٥/ ٣٥١)، أو طبعة البسيوني (٣/ ٣٥٨)، ودول الإسلام (٢/ ١٨٧)، والمعين في طبقات المحدثين (ص ٢١٩)، وذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣١٨)، والوافي بالوفيات (٦/ ٤١٧)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٣٧٠)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٩٠).

(٤) انظر أرقام أحاديث الأربعين: (٤، ٥، ٦، ٧، ١١، ١٦، ١٧، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠).

وسمع منه أيضاً الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي لأبـي الحسين محمد بن المظفر بن موسى البزار الحافظ.

١١ ـ والإمام مسند العصر المحدث زين الدين أبو العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة بن أحمد المردسي (ولد في صفر سنة ٥٧٥هـ، وتوفي يوم الاثنين ثامن رجب سنة ٦٦٨هـ) وله ثلاث وتسعون سنة، كانت الرحلة إليه، وإليه انتهى علو الإسناد، وكان مؤرخاً محدثاً أديباً[١].

سمع منه شيخ الإسلام جزء ابن عرفة في سنة (٦٦٧هـ)، كما هو مصرح في الحديث الأول، والحديث الثالث عشر والثلاثين من أحاديث الأربعين[٢]. وذكر ابن عبد الهادي أن أسرة شيخ الإسلام هاجرت من حران إلى دمشق في أثناء سنة سبع وستين وستمائة، فسمعوا من الشيخ زين الدين أحمد بن عبد الدائم المقدسي جزء ابن عرفة[٣].

١٢ ـ والإمام المسند الشهير تقي الدين أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم بن أبـي اليسر التنوخي الدمشقي، ولد سنة (٥٨٩هـ)، وتوفي في صفر

---

(١) انظر لترجمته: البداية والنهاية (١٣/ ٢٥٧)، وتذكرة الحفاظ (ص ١٤٩٦)، والعبر (٥/ ٢٨٨)، وطبعة البسيوني (٣/ ٣١٧)، والمعين في طبقات المحدثين (ص ٢١٢)، ودول الإسلام (٢/ ١٧١)، وذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٢٧٨ ـ ٢٨٠)، والوافي بالوفيات (٧/ ٣٤)، والدرر الكامنة (١/ ١٤٤)، وفوات الوفيات (١/ ٨١)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٢٣٠)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٢٥).

(٢) الفتاوي (١٨/ ٧٧ و ٩٠ و ١١٠).

(٣) العقود الدرية (ص ٣).

سنة (٦٧٢هـ) عن ثلاث وثمانين سنة[١].

سمع منه شيخ الإسلام نسخة وكيع عن الأعمش عام (٦٦٩هـ) وورد منه حديث في الأربعين برقم (٣)[٢] وهو ممن سمع منه شيخ الإسلام كثيراً[٣].

١٣ ــ والشيخ أحمد بن عبد الرحمن بن العنيقة الحراني.

سمع منه شيخ الإسلام عوالي مسند الحارث بن أبـي أسامة[٤].

١٤ ــ وابن الظاهري: الحافظ الزاهد القدوة جمال الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الله الحلبـي الحنفي المقرىء المحدث توفي سنة (٦٩٠هـ)، وعمره سبعون سنة، خرج لابن عبد الدائم مشيخته في خمسة أجزاء.

قال الذهبـي: كان أحد من عني بهذا الشأن، وكتب عن سبع مئة شيخ بالشام، والجزيرة، ومصر، وحدث عن ابن اللتي، والأربلي فمن بعدهما، وما زال في طلب الحديث وإفادته وتخريجه إلى آخر أيامه[٥].

---

(١) البداية والنهاية (١٣/ ٢٦٧)، وتذكرة الحفاظ (ص ١٤٩٠)، والعبر (٥/ ٢٩٩)، وطبعة البسيوني (٢/ ٣٢٥)، ودول الإسلام (٢/ ١٧٤)، والمعين في طبقات المحدثين (ص ٢١٣)، والوافي بالوفيات (٩/ ٧١)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٢٤٤)، وفوات الوفيات (١/ ١٧٠)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٣٨).

(٢) الفتاوي (١٨/ ٧٩).

(٣) العقود الدرية (ص ٣).

(٤) الرد الوافر (٩١، ٩٢).

(٥) انظر: معجم الشيوخ للذهبـي (ق ١٩/ أ)، والعبر (٣/ ٣٨٦)، والنجوم الزاهرة (٨/ ١١١)، وشذرات الذهب (٥/ ٤٣٥).

وسمع منه شيخ الإسلام عوالي مسند الحارث بن أبـي أسامة[1].

١٥ ــ والشيخ أبو يحيى إسماعيل بن أبـي عبد الله بن حماد بن عبد الكريم العسقلاني ثم الصالحي، توفي في رمضان سنة (٦٨٢هـ)، كذا في الفتاوي، وفي العبر للذهبـي في ذي القعدة، وله ست وثمانون سنة، سمع من حنبل وابن طبرزد، والكبار، وكان أمياً لا يكتب[2] وقرأ عليه شيخ الإسلام سنة (٦٨١هـ)، وأكثر عنه فمن مروياته عنه في الأربعين عدة أحاديث[3].

١٦ ــ والشيخ العلامة المعمر شيخ الحنفية رشيد الدين إسماعيل بن المعلم القرشي الدمشقي (ت ٧١٤هـ)[4].

١٧ ــ والشيخ فخر الدين أبو المكارم خطاب بن محمد بن أبـي الكرم بن كنانة الموصلي.

قرأ عليه شيخ الإسلام «كتاب الجمعة» للقاضي أبـي بكر أحمد بن علي المروزي، سمع معه البرازلي في يوم الجمعة منتصف رمضان سنة (٦٨١هـ)[5].

---

(١) الرد الوافر (٩١، ٩٢).

(٢) انظر: العبر (٥/ ٣٣٧)، وطبعة البسيوني (٣/ ٣٤٩)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٧٥).

(٣) أرقام الأحاديث: (٤، ٥، ٦، ٧، ١١، ١٧، ١٨، ٢٦، ٢٩، ٣٧، ٣٩، ٤٠).

(٤) مجموعة الرسائل والمسائل (٤/ ٧٦).

وانظر لترجمته: ذيل العبر (٤/ ٣٨)، وشذرات الذهب (٦/ ٣٣).

(٥) الرد الوافر (ص ٤٢).

١٨ ــ والشيخ الإمام العالم قاضي القضاة شمس الدين أبو محمد عبد الله بن محمد بن عطاء بن حسن الحنفي شيخ الحنفية، ولد عام (٥٩٥هـ)، وتوفي في جمادى الأولى سنة (٦٧٣هـ)، عن ثمان وسبعين سنة[١].

ومن مسموعات شيخ الإسلام عنه حديث في الأربعين[٢].

١٩ ــ والإمام زين الدين أبو محمد عبد الله بن بدر الدين مروان أبي عبد الله الفارقي الشافعي خطيب دمشق وشيخ دار الحديث، ومدرس الشامية البرانية (٦٣٣ ــ ٦٩٣هـ)[٣].

قرأ عليه شيخ الإسلام «كتاب مجابي الدعوة لأبي أبي الدنيا» في يوم السبت شهر رجب سنة (٦٩٣هـ) بالمدرسة العذراوية بدمشق[٤].

٢٠ ــ ووالده: الإمام العلامة شهاب الدين عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية (٦٢٨هـ ــ ٦٨٢هـ) شيخ حران، وحاكمها، وخطيبها، كان له فضيلة حسنة، ولديه فضائل كثيرة، وكان له كرسي بجامع دمشق، يتكلم عليه عن ظاهر قلبه، وولي مشيخة دار الحديث

---

(١) انظر لترجمته: العبر (٥/ ٣٠١)، وطبعة البسيوني (٣/ ٣٢٧)، ودول الإسلام (٢/ ١٧٥)، والبداية والنهاية (١٣/ ٢٦٨)، والوافي بالوفيات (١٧/ ٥٨٢)، ومرآة الجنان (٤/ ١٧٣)، والنجوم الزاهرة (٧/ ١٤٨).

(٢) حديث (رقم ١٦) من الأربعين في الفتاوي (١٨/ ٩٤).

(٣) معجم شيوخ الذهبي (ق/ ٧٢/ ب)، والمعجم المختص (ق/ ٤١/ ب)، والدرر الكامنة (٢/ ٣٠٤، ٣٠٥)، وشذرات الذهب (٦/ ٨).

(٤) الرد الوافر (ص ٨١).

السكرية بالقصاعين، وبها كان سكنه[1].

وقرأ عليه شيخ الإسلام الفقه والأصول، كما روى عنه بعض كتب الحديث، فقد صرح بتحديثه عنه غير مرة[2].

٢١ ـ والشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن عباس الفاقوسي توفي في شعبان سنة (٦٨٢هـ)، وله خمس وسبعون سنة، روى عنه حديثاً في الأربعين وهو الحديث الثالث والثلاثون[3].

٢٢ ـ والإمام المسند الزاهد شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الزين أحمد بن عبد الملك بن عثمان بن عبد الله بن سعد المقدسي، ولد سنة (٦٠٦هـ)، وتوفي في ذي القعدة سنة (٦٨٩هـ)، كان ثقة من أولي العلم والفضل، قال الذهبي: كان واسع الرواية عالي الإسناد، وأجاز لنا مروياته[4].

روى عنه شيخ الإسلام (٦٨١هـ)، وعنه عدة أحاديث في الأربعين[5].

---

(١) انظر لترجمته: البداية والنهاية (١٣/ ٣٠٣)، والعبر (٣/ ٣٤٩)، وذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣١٠)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٧٦).

(٢) مجموع الفتاوي (١٧/ ٥٤، ٥٥ و ١٨/ ٩٢)، والرد الوافر (ص ٩٢).

(٣) مجموع الفتاوي (١٨/ ١١٢).

(٤) معجم الشيوخ للذهبي (ق/ ٧٥/ أ)، وانظر لترجمته أيضاً: العبر (٣/ ٣٦٩ طبعة البسيوني)، والمعين (ص ٢٢٠)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٣٨٦)، وشذرات الذهب (٥/ ٤٠٨).

(٥) أرقام الأحاديث: (٤، ٥، ٦، ٧، ٩، ٢٩، ٣٦) من الأربعين في الجزء الثامن عشر من الفتاوي له.

٢٣ ـ والإمام الفقيه العالم البارع جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن سليمان بن سعيد بن سليمان البغدادي نزيل دمشق، ولد سنة (٥٨٥هـ) بحران، وتوفي شعبان سنة (٦٧٠هـ) بدمشق[١]، سمع منه شيخ الإسلام عدة أحاديث في الأربعين، وقد سمع منه عام (٦٦٨هـ)[٢].

٢٤ ـ والرئيس عماد الدين أبو محمد عبد الرحمن بن أبي الصعر بن السيد بن الصائغ الأنصاري، توفي في رمضان سنة (٦٧٩هـ).

وسمع منه شيخ الإسلام سنة (٦٧٦هـ)[٣].

٢٥ ـ والشيخ الإمام العالم العلامة الزاهد شيخ الإسلام قاضي القضاة شمس الدين أبو محمد عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي (٥٩٧هـ ـ ٦٨٢هـ).

قال الذهبي: وهو ممن اجتمعت الألسن على مدحه والثناء عليه بالعلم والعمل والأخلاق الشريفة[٤].

وترجم له ابن الخباز في مئة وخمسين جزءاً، ومن مؤلفاته شرح المقنع لعمر الموفق[٥].

---

(١) انظر لترجمته: العبر (٣/ ٣٢١ طبعة البسيوني)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٢٣٧)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٣٢).

(٢) انظر الأرقام: (٤، ٥، ٦، ٧، ٩) من أحاديث الأربعين في الفتاوي الجزء الثامن عشر.

(٣) الحديث (رقم ٢٠) من الأربعين في الجزء الثامن عشر من الفتاوي.

(٤) معجم شيوخه (ق ٧٩/ أ ـ ب).

(٥) انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ (ص ١٤٩٢)، ومعجم الشيوخ (ق ٧٩/ أ)، والعبر =

سمع منه شيخ الإسلام في شعبان سنة (٦٦٧هـ) بقاسيون وروى عنه في الأربعين عدة أحاديث[١]، وذكره في الفتاوي في إسناده للمسند[٢].

٢٦ ـ والشيخ الجليل المسند الصالح كمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن عبد الملك بن يوسف بن قدامة المقدسي، ولد في حدود سنة (٥٩٨هـ)، وتوفي في جمادي الأولى سنة (٦٨٠هـ)، عن بضع وثمانين سنة[٣].

روى عنه شيخ الإسلام عدة أحاديث في الأربعين[٤].

٢٧ ـ والشيخ المحدث الفقيه الزاهد الأثري عفيف الدين أبو محمد عبد الرحيم بن محمد أحمد بن فارس بن راضي بن الزجاج العلثي ثم البغدادي (٦١٢هـ ـ ٦٨٥هـ).

قال البرزالي: محدث بغداد في وقته موصوف باتباع السنة ونصرها والذب عنها.

وقال الذهبي: وله أتباع وأصحاب يقومون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حدث بالكثير ببغداد وبدمشق.

= (٥/٣٣٨)، وطبعة البسيوني (٣/ ٣٥٠)، والبداية والنهاية (١٣/ ٣٠٢)، والمعين في طبقات المحدثين (ص ٢١٨)، ومرآة الجنان (٤/ ١٩٧)، وذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣٠٤)، والدرر الكامنة (١/ ١٤٤)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٣٥٨)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٧٦).

(١) انظر أرقام الأحاديث: (٥، ١٧، ٢٤، ٢٨، ٣٥).

(٢) الفتاوي (٢٥/ ١٤٦).

(٣) انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ (ص ١٤٦٥)، والعبر (٥/ ٣٢٨)، وطبعة البسيوني (٣/ ٣٤٣)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٦٦).

(٤) أرقام الحديث: (٤، ٥، ٦، ٧، ٢٧).

سمع منه بدمشق الكبار كالشيخ علي بن النفيس الموصلي، والمزي والبرزالي وابن تيمية وغيرهم[1].

٢٨ ـ والشيخ المسند كمال الدين أبو نصر عبد العزيز بن عبد المنعم بن الخضر بن شبل بن عبد الحارثي (٥٨٩هـ ـ ٦٧٢هـ)[2].

سمع منه شيخ الإسلام كثيراً[3]، ومن جملة مسموعاته عنه في يوم الجمعة سادس شعبان سنة (٦٦٩هـ)، بجامع دمشق الحديث الثاني من أحاديث الأربعين[4].

٢٩ ـ والقاضي شمس الدين أبو محمد عبد الواسع بن عبد الكافي بن عبد الواسع الأبهري الشافعي نزيل دمشق (٥٥٩هـ ـ ٦٩٠هـ)[5].

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة محمد بن حمد بن عبد المنعم بن حمد بن منيع بن أبـي الفتح الحراني التاجر المعروف بابن البيع (ت ٧٧٢هـ):

سمع جزء البانياسي بقراءة الشيخ تقي الدين ابن تيمية على عمته

---

(١) انظر ترجمته في: العبر (٣/ ٣٥٩)، طبعة البسيوني، وذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣١٥، ٣١٦)، والنجوم الزاهرة(٧/ ٣٧٠)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٩١، ٣٩٢).

(٢) انظر لترجمته: العبر (٣/ ٣٢٥)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٢٤٤)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٣٨).

(٣) العقود الدرية (ص ٣).

(٤) الفتاوي (١٨/ ٧٨).

(٥) انظر لترجمته: معجم الشيوخ للذهبي (٩٠/ ب)، والعبر (٣/ ٣٧٣)، وشذرات الذهب (٥/ ٤١٤).

ست الدار بنت مجد الدين ابن تيمية حاضراً في سنة (٦٨٣هـ).

وسمع بقراءته أيضاً على عبد الواسع الأبهري شيئاً من المغازي لابن إسحاق رواية يونس بن بكير[(١)].

٣٠ ـ والفخر ابن البخاري: مسند الدنيا فخر الدين أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن منصور بن البخاري السعدي المقدسي الصالحي الحنبلي (٥٩٥هـ ـ ٦٩٠هـ)[(٢)].

سمع من حنبل، وابن طبرزد، والكندي، وخلق، وأجاز له أبو المكارم اللبان، وابن الجوزي، وخلق كثير، وطال عمره، ورحل الطلبة إليه من البلاد وألحق الأسباط بالأجداد في علو الإسناد[(٣)].

وقال الذهبي: هو آخر من كان في الدنيا بينه وبين النبي ﷺ ثمانية رجال ثقات، خرج له ابن الظاهري مشيخة بمصر[(٤)].

وقال: قال ابن تيمية: ينشرح صدري إذا أدخلتُ ابن البخاري في حديث[(٥)].

---

(١) الدرر الكامنة (٣/ ٤٣١).

(٢) انظر لترجمته: غاية النهاية (١/ ٥٢٠)، ومعجم شيوخ الذهبي (ق ٩٧/ أ)، والعبر (٥/ ٣٦٨)، وطبعة البسيوني (٣/ ٣٧٣)، ودول الإسلام (٢/ ١٩٢)، والبداية والنهاية (١٣/ ٣٢٤)، وذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣٢٦)، والدرر الكامنة (١/ ١٤٤)، والنجوم الزاهرة (٨/ ٣٢)، وشذرات الذهب (٥/ ٤١٤).

(٣) العبر (٣/ ٣٧٣).

(٤) معجم الشيوخ (ق ٩٧/ أ)، وذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣٢٦).

(٥) ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣٢٦)، وذكر فيه أيضاً تتلمذه على الفخر بن البخاري.

وسمع منه شيخ الإسلام عام (٦٨٠هـ وعام ٦٨١هـ)، ومن مسموعاته عنه عدة أحاديث في الأربعين[1]، ومنها كتاب العرش لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة.

٣١ ـ والشيخ الفقيه أبو الحسن علي بن قرباص[2].

٣٢ ـ والشيخ الأديب علي بن محمود بن حسن بن نبهان أبو الحسن الربعي المنجم (٥٩٥هـ ـ ٦٨٠هـ)، عاش خمساً وثمانين سنة وروى عن طبرزد الكندي، وتركه بعض العلماء لأجل التنجيم[3].

سمع منه شيخ الإسلام عام (٦٨١هـ)، ومن مسموعاته حديث في الأربعين[4].

٣٣ ـ والرئيس العالم الأوحد علاء الدين أبو الحسن علي بن الإمام أبي عبد الله محمد بن سلمان بن غانم المقدسي، ثم الأديب الدمشقي المنشىء البليغ (٦٥١هـ ـ ٧٣٧)[5].

قال شيخ الإسلام: حدثني الشيخ أبو الحسن بن غانم خال الشيخ إبراهيم بن عبد الله الأرموي[6].

---

(١) أرقام الحديث: (١٠، ١٩، ٢٤، ٢٦، ٣٤، ٣٧) في جزء الأربعين الفتاوى (١٨/٨٧، ٩٧، ١٠٢، ١٠٥، ١١٣، ١١٧).

(٢) قال في مجموعة الرسائل والمسائل: حدثني صاحبنا الفقيه... (٤/٧٥).

(٣) انظر لترجمته: العبر (٤/٣٤٤)، طبعة البسيوني، والنجوم الزاهرة (٧/٣٥٠)، والشذرات (٥/٣٦٧).

(٤) وهو الحديث السادس والعشرون. وتحرف فيه «نبهان» إلى «شهاب».

(٥) انظر لترجمته: معجم شيوخ الذهبي (ق ١٠١/ أ).

(٦) كتاب الاستقامة (١/٨٧).

وله قصيدة رثى بها شيخ الإسلام، وهي أول ما قيل بديهاً على الضريح، أولها:

أيّ حبر مضى، وأيّ إمام ... فجعت فيه ملة الإسلام
ابن تيمية التقي، وحيد الدهـ ... ـر من كان شامة في الشام[1]

٣٤ ـ وابن أبي عصرون: الإمام الشيخ المسند محي الدين أبو الخطاب عمر بن محمد بن القاضي أبي سعد عبد الله بن محمد بن أبي عصرون التميمي الدمشقي الشافعي (٥٥٩هـ ـ ٦٨٢هـ)، درس بمدرسة جدّه بدمشق[2].

وسع منه شيخ الإسلام سنة (٦٨٢هـ) ومن مسموعاته عنه الحديث الرابع والثلاثون من الأربعين[3].

٣٥ ـ الأمين القاسم الأربلي: المسند العدل أمين الدين أبو محمد القاسم بن أبي بكر بن قاسم بن غنيمة المقرىء الأربلي، ولد سنة (٥٩٥هـ) أو قبلها بأربل، توفي في جمادى الأولى سنة (٦٨٠هـ)، وله خمس وثمانون سنة، رحل مع أبيه وله بضع عشرة سنة، فذكر وهو صدوق أنه سمع صحيح مسلم من المؤيد الطوسي، رواه بدمشق، وسمعه منه الكبار[4].

---

(١) الرد الوافر (ص ٢٢٣، ٢٢٤).

(٢) انظر لترجمته: معجم الشيوخ للذهبي (ق ١١١/ أ)، والعبر (٥/ ٣٣٩، ٣٤٠)، وطبعة البسيوني (٣/ ٣٥٠)، وتذكرة الحفاظ (ص ١٤٩٢)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٣٦٠)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٧٩).

(٣) الفتاوى (١٨/ ١١٣)، وتحرف فيه «أبو الخطاب» إلى «أبي حفص».

(٤) معجم شيوخ الذهبي (ق ١١٨/ ب)، وفيه تحرف «غنيمة» إلى «عمر» والتذكرة =

وسمع منه شيخ الإسلام عام (٦٧٧هـ) صحيح مسلم، ومن مسموعاته الحديث الخامس عشر من الأربعين[١].

وذكر الذهبي في معجم شيوخه روايته صحيح مسلم عنه، وذكر تتلمذ شيخ الإسلام عليه.

٣٦ ـ وابن الأنماطي: الشيخ الإمام زين الدين أبو بكر محمد بن أبي طاهر إسماعيل بن عبد الله بن عبد المحسن الأنماطي (٦٠٩هـ ـ ٦٨٤هـ) بالقاهرة[٢].

سمع منه شيخ الإسلام في رجب سنة (٦٨٨هـ)، ومن مسموعاته حديث في الأربعين[٣].

٣٧ ـ والأمير الكبير الأديب شمس الدين أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ابن أبي سعد بن علي بن المنصور بن محمد بن الحسين الشيباني الآمدي ثم المصري الحنبلي (٦٣٣ ـ ٧٠٤هـ).

سمع منه جماعة منهم ابن تيمية والمزي والبرزالي والذهبي[٤].

= (ص ١٤٦٥)، والعبر (٥/ ٣٣٠ و ٣/ ٣٤٤)، وطبعة البسيوني ودول الإسلام (٢/ ١٨٣، ١٨٤)، والدرر الكامنة (١/ ١٤٤)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٣٥٣)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٦٧).

(١) الفتاوى (١٨/ ٩٢).

(٢) انظر لترجمته: العبر (٣/ ٣٥٧)، والوافي بالوفيات (٢/ ٢١٩)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٣٨).

(٣) الفتاوي (١٨/ ١٠٧).

(٤) انظر لترجمته: معجم شيوخ الذهبي (ق ١٣١/ ب)، وذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣٥٣)، والوافي بالوفيات (٢/ ٢٢٧)، وشذرات الذهب (٦/ ١١).

٣٨ ـ والمسند الأصيل العدل مجد الدين أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن عثمان بن المظفر بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، مولوده عام (٥٨٧هـ، وتوفي في ذي القعدة سنة ٦٩٩هـ)(١).

ومن مسموعات شيخ الإسلام عنه حديث في الأربعين(٢).

٣٩ ـ والشيخ الصالح المسند أبو عبد الله محمد بن بدر بن محمد بن يعيش الجزري، توفي في شعبان سنة (٦٧٥هـ).

سمع منه شيخ الإسلام، ومن مسموعاته عنه الحديث الحادي عشر، والحديث الأربعون من أحاديث الأربعين(٣).

٤٠ ـ والشيخ محمد بن أبي بكر بن قوام(٤).

٤١ ـ والرشيد العامري: الشيخ العدل رشيد الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن محمد بن سليمان العامري الدمشقي البزار (ت ٦٨٢هـ)، سمع دلائل النبوة، وصحيح مسلم من ابن الحرستاني، وجزء الأنصاري من الكندي(٥).

---

(١) انظر لترجمته: الوافي بالوفيات (٢/ ٢١٩).

(٢) الحديث الثامن عشر من الأربعين في الفتاوى (١٨/ ٩٦).

(٣) الفتاوى (١٨/ ٨٨ و ١٢٠).

(٤) قال شيخ الإسلام: وحدثني أيضاً الشيخ محمد بن أبي بكر بن قوام أنه سمع جده الشيخ أبا بكر بن قوام الاستقامة (١/ ٨٨).

(٥) انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ (ص ١٤٩٢)، والعبر (٥/ ٣٤١)، وطبعة البسيوني (٣/ ٣٥١، ٣٥٢)، والمعين في طبقات المحدثين (ص ٢١٨)، ومرآة الجنان (٤/ ١٧٨)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٣٦١)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٨١).

سمع منه شيخ الإسلام عام (٦٦٧هـ وعام ٦٦٩هـ)، ومن مسموعاته عنه في الأربعين عدة أحاديث[١].

٤٢ ـ وابن عامر: الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن عامر بن أبي بكر الصالحي المقريء الغسولي، توفي في جمادى الآخرة سنة (٦٨٤هـ)، وقد قارب الثمانين، روى عن ابن ملاعب وجماعة وكان صالحاً متواضعاً خيّراً حسن الوعظ حلو العبارة في الدعاء[٢].

قرأ عليه شيخ الإسلام سنة (٦٨٢هـ)، ومن مسموعاته حديث في الأربعين بسنده عن الدارقطني في فضائل الصحابة[٣].

٤٣ ـ وابن الكمال: الشيخ الإمام المحدث الزاهد شمس الدين أبو عبد الله محمد بن الكمال عبد الرحيم بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن المقدسي الحنبلي (٦٠٧هـ ـ ٦٨٨هـ)، عني بالحديث وجمع وخرج مع الدين المتين، والورع، والعبادة[٤].

---

(١) أرقام الأحاديث: (٤، ٥، ٦، ٧، ١٥، ٢٨، ٣٣)، الفتاوى (١٨/ ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٩٢، ١٠٧، ١١٢).

(٢) العبر (٥/ ٣٥٠)، وطبعة البسيوني (٣/ ٣٥٧)، والبداية (١٣/ ٣٠٦)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٨٩).

(٣) الحديث الثالث والعشرون من الأربعين الفتاوى (١٨/ ١٠١).

(٤) انظر لترجمته: معجم شيوخ الذهبي (ق ١٤١/ ب)، والعبر (٥/ ٣٥٩)، وطبعة البسيوني (٣/ ٣٦٧)، والمعين في طبقات المحدثين (ص ٢٢٠)، والقلائد الجوهرية في مناقب الصالحية (١/ ١٣٥)، وذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣٢٠)، والوافي بالوفيات (٣/ ٢٤٧)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٣٨٢)، والشذرات (٥/ ٤٠٥)، وتصحف في المعين «الكمال» إلى الجمال» كما ورد في العبر «عبد الرحمن» بدل «عبد الرحيم».

سمع منه شيخ الإسلام سنة (٦٨١هـ)[١].

٤٤ ـ وقاضي القضاة جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الشافعي (ت ٧٣٩هـ)، أخو إمام الدين القاضي.

حضر شيخ الإسلام درسه في اليوم الثاني والعشرين من شعبان بالسروية[٢].

٤٥ ـ والعلامة الشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد القوي بن بدران بن عبد الله المرداوي المقدسي الصالحي الحنبلي المحدث النحوي (٦٠٣هـ ـ ٦٩٩)، درس وأفتى، وصنف وبرع في العربية واللغة، واشتغل مدة، وكان من محاسن الشيوخ[٣].

وقرأ عليه شيخ الإسلام العربية[٤].

٤٦ ـ وابن القواس: المسند شرف الدين أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم بن عمر بن عبد الله بن غدير بن القواس الطائي الدمشقي (٦٠٢هـ ـ ٦٨٢هـ)، كان شيخاً متميزاً حسن الديانة، وله مشيخة خرجها الذهبي[٥].

---

(١) الحديث السادس والثلاثون من الأربعين الفتاوى (١٨/ ١١٦).

(٢) البداية (١٣/ ٣٣٦)، وراجع لترجمته: البداية (١٤/ ١٨٥)، وذيل العبر للذهبي (٤/ ١١٣)، والنجوم الزاهرة (٩/ ٣١٨).

(٣) انظر لترجمته: العبر (٥/ ٤٠٣)، وطبعة البسيوني (٣/ ٤٠٢)، وتذكرة الحفاظ (ص ١٤٨٦)، والوافي بالوفيات (٣/ ٢٧٨)، وذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣٤٣)، والنجوم الزاهرة (٨/ ١٩٢)، وشذرات الذهب (٥/ ٤٥٢).

(٤) ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣٤٣).

(٥) انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ (ص ١٤٩٢)، العبر (٥/ ٣٤١)، وطبعة البسيوني (٣/ ٣٥١)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٣٦١)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٨٠).

وسمع منه شيخ الإسلام عام (٦٧٥هـ)، ومن مسموعاته عدة أحاديث في الأربعين[١].

٤٧ ـ والشيخ الشمس أبو عبد الله محمد بن عبد الوهاب الحراني الحنبلي (ت ٦٧٥هـ)، كان بارعاً في المذهب والأصول والخلاف، وله حلقة اشتغال بدمشق، وكان موصوفاً بجودة المناظرة والتحقيق والذكاء[٢] وصرح شيخ الإسلام بسماعه منه في الفتاوى[٣].

٤٨ ـ والجمال ابن الصابوني: الشيخ الإمام المحدث الحافظ المفيد جمال الدين أبو حامد محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن علي ابن الصابوني المحمودي، شيخ دار الحديث النورية (٦٠٤هـ ـ ٦٨٠هـ)، سمع من أبي القاسم الحرستاني، وخلق كثير، وكتب العالي والنازل، وبالغ، وحصل الأصول، وجمع وصنف، ومن تصانيفه: تكملة إكمال الإكمال[٤].

---

(١) انظر: أرقام الأحاديث في الأربعين (٤، ٥، ٦، ٧، ١٠)، في الفتاوى (١٨/ ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٧).

(٢) انظر لترجمته: العبر (٥/ ٣٠٦)، وطبعة البسيوني (٣/ ٣٣٠)، والبداية والنهاية (١٣/ ٢٧٣)، والوافي بالوفيات (٤/ ٧٥)، وفوات الوفيات (٣/ ٤٢٨)، وذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٢٨٧)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٢٥٨)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٤٨).

(٣) الفتاوى (٨/ ٣٨٢).

(٤) انظر لترجمته: معجم شيوخ الذهبي (ق ١٤٩/ أ)، وتذكرة الحفاظ (ص ١٤٦٤)، والعبرة (٥/ ٣٣٢)، وطبعة البسيوني (٣/ ٣٤٦)، ودول الإسلام (٢/ ١٨٤)، والمعين في طبقات المحدثين (ص ٢١٧)، والوافي بالوفيات (٤/ ١٨٨، ١٨٩)، ومرآة الجنان (٤/ ١٩٣)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٣٥٣)، ومعجم المؤلفين (١١/ ٦٢).

وروى عنه شيخ الإسلام، ومن مروياته عنه في الأربعين عدة أحاديث[1].

٤٩ ــ وابن علان: الشيخ الإمام الصدر الرئيس القاضي الجليل شمس الدين أبو الغنائم المسلم بن محمد بن المسلم بن مكي بن خلف القيسي الدمشقي الكاتب، مسند دمشق (٥٩٤هـ ــ ٦٨٠هـ)[2].

سمع منه شيخ الإسلام سنة (٦٧٦هـ وسنة ٦٨٠هـ)، ومن مسموعاته عدة أحاديث في الأربعين[3]، كما ذكره في الفتاوى في إسناده إلى مسند الإمام أحمد[4].

٥٠ ــ والشيخ الأمين الصدوق شمس الدين أبو غالب المظفر بن عبد الصمد بن خليل الأنصاري، توفي في جمادى الأولى سنة (٦٨٨هـ)، وعمره اثنتان وثمانون سنة.

---

(١) أرقام الأحاديث: (٢٨، ٣١، ٣٤)، من الأربعين في الفتاوى (١٨/ ١٠٧، ١١٠، ١١٣).

(٢) انظر لترجمته: معجم شيوخ الذهبي (ق ١٧٢)، وتذكرة الحفاظ (ص ١٤٦٦)، وفيه تصحيف (شمس الدين) إلى (محيي الدين)، والعبر (٥/ ٣٣٢)، وطبعة البسيوني (٣/ ٣٤٦)، والمعين في طبقات المحدثين (ص ٢١٧)، والبداية والنهاية (١٣/ ٢٩٩)، والدرر الكامنة (١/ ١٤٤)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٣٥٣)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٦٩).

(٣) أرقام الأحاديث من الأربعين: (١٦، ١٩، ٢٠، ٣٠)، الفتاوى (١٨/ ٩٤، ٩٧، ٩٨، ١٠٩).

(٤) الفتاوى (٢٥/ ١٤٦).

وسمع منه شيخ الإسلام في جمادى الآخرة سنة (٦٨٤هـ)، ومن مسموعاته حديث في الأربعين[١].

٥١ ــ والشيخ الإمام مسند دمشق نجيب الدين أبو المرهف المقداد بن أبي القاسم هبة الله بن علي بن المقداد القيسي الشافعي (٦٠٠هـ ــ ٦٨١هـ)، سمع ببغداد ومكة، وروى الكثير، وكان عدلاً خيّراً تاجراً مات بدمشق عن إحدى وثمانين سنة[٢].

وسمع منه شيخ الإسلام، ومن مسموعاته حديث في الأربعين[٣].

٥٢ ــ والشيخ المسند زين الدين أبو العباس وأبو المرجا المؤمل بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن منصور بن المؤمل البالسي ثم الدمشقي (٦٠٢هـ ــ ٦٧٧هـ)[٤].

وقال الذهبي: أجاز لي مروياته، ومن مسموعاته تاريخ بغداد للخطيب سوى ترجمة الإمام النعمان، ثم ساق حديثاً من تاريخ بغداد[٥].

سمع منه شيخ الإسلام سنة (٦٦٩هـ)، ومن مسموعاته عدة أحاديث

---

(١) الحديث الثالث والثلاثون من الأربعين الفتاوى (١٨/ ١١٢).

(٢) انظر لترجمته: معجم الشيوخ للذهبي (ق ١٧٢/ ب)، والعبر (٥/ ٣٣٦)، وطبعة البسيوني (٣/ ٣٤٩)، ودول الإسلام (٢/ ١٨٤)، والمعين في طبقات المحدثين (ص ٢١٧)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٣٥٦)، والشذرات (٥/ ٣٧٤).

(٣) الحديث الثاني والعشرون من الأربعين، الفتاوى (١٨/ ١٠١).

(٤) معجم شيوخ الذهبي (ق ١٧٤)، والعبر (٥/ ٣١٧)، وطبعة البسيوني (٣/ ٣٣٧)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٢٨٥)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٦٠).

(٥) معجم الشيوخ (ق ١٧٤).

في الأربعين[1].

٥٣ ـ وهبة الله الحارثي: أقضى القضاة نفيس الدين أبو القاسم هبة الله بن محمد بن هبة الله بن علي بن جرير الحارثي الشافعي، توفي في صفر سنة (٦٨٠هـ)، وله ثلاث وسبعون سنة، كان فيه دين وخير[2].

وسمع منه شيخ الإسلام سنة (٦٧٩هـ)، ومن مسموعاته حديثان في الأربعين[3].

٥٤ ـ والشيخ الفقيه سيف الدين أبو زكريا بن الناصح عبد الرحمن بن نجم بن عبد الوهاب الحنبلي الأنصاري (٥٩٢هـ ـ ٦٧٢هـ)، سمع حضوراً من الخشوعي، وبه ختم حديثه، وسمع من حنبل وجماعة[4] سمع منه شيخ الإسلام في شوال سنة (٦٦٩هـ)، ومن مسموعاته حديث في الأربعين[5].

٥٥ ـ وابن الصيرفي: شيخ الحنابلة الإمام العالم المفتي المسند الزاهد المعمر جمال الدين أبو زكريا يحيى بن أبي منصور بن

(١) أرقام الأحاديث في الأربعين: (٤، ٥ ،٦ ، ٧).
(٢) معجم الشيوخ للذهبي (ق ١٧٦/ ب و ١١٧/ أ).
(٣) الحديث الثامن والعشرون، والحديث الخامس والثلاثون، الفتاوى (١٨/١٠٨ و ١١٥).
(٤) انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ (١٤٩١)، والعبر (٥/ ٣٠٠، ٣٠١)، وطبعة البسيوني (٣/ ٣٢٦)، والمعين في طبقات المحدثين (ص ٢١٤)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٤٠).
(٥) أرقام الأحاديث: (٤، ٥، ٦، ٧)، الفتاوى (١٨/ ٨٠، ٨٤).

أبـي الفتـح بـن رافـع بـن علـي الحـرانـي الحنبلـي (٥٨٣هـ ـ ٦٧٨هـ) وكان إماماً عالماً متقناً صاحب عبادة وتهجد وصفات حميدة[1].

وسمع منه شيخ الإسلام في شوال سنة (٦٦٨هـ)، وروى بسنده من كتاب صفة النفاق وذم المنافقين للفريابـي حديثاً في أحاديث الأربعين[2].

وصرح ابن رجب بتتلمذه عليه في ذيل طبقات الحنابلة.

٥٦ ـ وابن المجاور: المعمر الرئيس نجم الدين أبو الفتح يوسف بن الصاحب يعقوب بن محمد بن علي الشيباني الدمشقي الكاتب (٦٠١هـ ـ ٦٩٠)، تفرد برواية تاريخ بغداد عن الكندي[3].

سمـع منـه شيـخ الإسـلام عـام (٦٨٠هـ)، تـاريـخ بغـداد، ومـن مسموعاته حديثان في الأربعين[4].

٥٧ ـ وشمس الدين أبو بكر بن عمر بن يونس المزي الحنفي الفقيه (٥٩٣ ـ ٦٨٠هـ) روى «البخـاري» عـن ابـن منـدويـه والعطـار،

---

(١) انظر لترجمته: معجم الشيوخ للذهبـي (ق ١٨١/ أ)، والعبر (٥/ ٣٢١، ٣٢٢)، وطبعـة البسيـونـي (٣/ ٣٣٩)، ودول الإسـلام (٢/ ١٨٠)، والمعجـم المختـص (ق ٣٥/ ب)، والمعيـن (ص ٢١٦)، والتـذكـرة (ص ١٤٩٦)، وذيـل طبقـات الحنابلة (٢/ ٢٩٧)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٦٣).

(٢) الحديث الثامن منه الفتاوى (١٨/ ٨٥).

(٣) انظر لترجمته: غاية النهاية (٢/ ٤٠٥)، ومعجم الشيوخ للذهبـي (ق ١٨٦/ أ).

(٤) الأرقـام: (٢٠، ٣٠)، وفـي المـوضعيـن «أبـو العز» بـدل «أبـي الفتـح» الفتـاوى (١٨/ ٩٩، ١٠٩).

و «مسلماً» عن ابن الحرستاني، وعاش سبعاً وثمانين سنة[1].

سمع منه شيخ الإسلام، ومن مسموعاته حديث في الأربعين[2].

٥٨ ــ والشيخ أبو بكر بن سالار[3].

٥٩ ــ والحاج المسند أبو بكر وأبو محمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الواسع الهروي (٥٩٤ ــ ٦٧٣هـ).

سمع من شيخ الإسلام عام (٦٦٨هـ)، ومن مسموعاته عدة أحاديث في الأربعين[4].

٦٠ ــ والشيخ أبو زكريا ابن الصرمي[5].

٦١ ــ والشيخ ابن بحير[6].

٦٢ ــ والشيخ العالم العارف كمال الدين المراغي شيخ زمانه[7].

أخذ عنه عدة أقوال في ابن عربي وجماعته[8].

---

(١) انظر لترجمته: العبر (٥/ ٣٣٣)، وطبعة البسيوني (٣/ ٣٤٦)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٦٩، ٣٧٠).

(٢) الحديث الخامس عشر الفتاوى (١٨/ ٩٢).

(٣) قال: حدثني صاحبنا الفاضل أبو بكر بن سالار عن ابن دقيق العيد، وقال أيضاً: وحدثني بذلك غير واحد من الفقهاء. مجموعة الرسائل والمسائل (٤/ ٧٥).

(٤) أرقام الحديث: (٤، ٥، ٦، ٧)، الفتاوى (١٨/ ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٤).

(٥) الفتاوى (٨/ ٣٨٢).

(٦) مجموعة الرسائل والمسائل (٤/ ٧٥)، قال: حدثني ابن بحير عن رشيد الدين سعيد وغيره.

(٧) مجموعة الرسائل والمسائل (٤/ ٧٥، ٧٦).

(٨) ذكره في مجموعة الرسائل والمسائل (٤/ ٧٦، ٧٧).

٦٣ ـ والشيخ تاج الدين الأنباري الفقيه المصري الفاضل[١].

٦٥ ـ والشيخة الصالحة أم محمد زينب بنت أحمد بن عمر بن كامل المقدسية، ولدت سنة (٦٠١هـ)، وتوفيت في شوال سنة (٦٨٧هـ)، سمع منها شيخ الإسلام في شعبان سنة (٦٧٥هـ) بقاسيون، وفي عام (٦٨٤هـ)، ومن مسموعاته عنها حديثان في الأربعين[٢].

٦٦ ـ والشيخة الصالحة العابدة المجتهدة المسندة المعمرة أم أحمد زينب بنت مكي بن علي بن كامل الحرانية الصالحية، توفيت في شوال سنة (٦٨٨هـ)، ازدحم عليها الطلبة، وعاشت ستاً وتسعين سنة[٣].

وسمع منها شيخ الإسلام في شعبان سنة (٦٦٧هـ) ومن مسموعاته عنها عدة أحاديث في الأربعين[٤].

٦٧ ـ والشيخة الصالحة أم يحيى، وأم الخير ست العرب بنت يحيى بن قايماز بن عبد الله المحتاجية الكندية ولدت سنة (٥٩٩هـ)، وتوفيت سنة (٦٨٤هـ) عن خمس وثمانين سنة، سمعت الغلانيات

---

(١) ذكره في مجموعة الرسائل والمسائل (٤/ ٧٧).

(٢) رقم: (١١ و ٤٠) من الأربعين الفتاوى (١٨/ ٨٨، ١٢٠).

(٣) العبر (٥/ ٣٥٨)، وطبعة البسيوني (٣/ ٣٦٦)، والمعين في طبقات المحدثين (٢١٩)، ومرآة الجنان (٤/ ٢٠٧)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٣٨٢)، وشذرات الذهب (٥/ ٤٠٤).

(٤) أرقام الأحاديث: (٤، ٥، ٦، ٧، ١٢، ١٨، ٣٩)، الفتاوى (١٨/ ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٩، ٩٥، ١١٩).

وجزىء المزكي، وعمر بن طبرزد، ومشيخة يعقوب وجزء الأنصاري[1].

سمع منها شيخ الإسلام في رمضان سنة (٦٨١هـ)، ومن مسموعاته عدة أحاديث في الأربعين[2].

٦٨ ــ والشيخة ست الدار بنت مجد الدين بن تيمية: عمة شيخ الإسلام وقرأ عليها جزء البانياسي في سنة (٦٨٣هـ)[3].

٦٩ ــ والشيخة الجليلة الأصيلة أم العرب فاطمة بنت أبي القاسم عليّ بن أبي محمد القاسم بن أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين بن عساكر (٥٩٨ ــ ٦٨٣هـ)[4].

وسمع منها شيخ الإسلام في رمضان سنة (٦٨١هـ)، ومن مسموعاته عنها حديثان في الأربعين[5].

• • •

---

(١) معجم الشيوخ للذهبي (ق ٦١/ أ)، والعبر(٥/ ٣٤٧) وطبعة البسيوني (٣/ ٣٥٥)، ومرآة الجنان (٤/ ٢٠١)، والنجوم الزاهرة(٧/ ٣٦٨)، وشذرات الذهب(٥/ ٣٨٥).

(٢) أرقام الأحاديث: (٤، ٥، ٦، ٧، ٣٧، ٣٨).

(٣) وسمعه محمد بن أحمد بن عبد المنعم بن حمد بن منيع بن أبي الفتح الحراني التاجر المعروف باب البيع. الدرر الكامنة (٣/ ٤٣١).

(٤) انظر لترجمته: معجم شيوخ الذهبي (ق ١١٨/ أ)، والعبر (٥/ ٣٤٤)، وطبعة البسيوني (٣/ ٣٥٣)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٨٣).

(٥) الأرقام: (٣٨، ٣٩)، الفتاوى (١٨/ ١١٨، ١١٩).

الفصل الخامس
في ذِكْر أصحابه وتلاميذه

بدأ شيخ الإسلام بالتدريس، والإفادة، والإفتاء، وعمره دون العشرين إلى أن توفي إلى رحمة الله، واستمر في هذا المجال أكثر من نصف قرن فكثر أصحابه وتلاميذه، كثرة يصعب عدها، وإحصاؤها، فله تلاميذ وأصحاب في أثناء إقامته بدمشق في دار الحديث السكرية، والمدرسة الحنبلية، والجامع الأموي، ومجالسه في مصر في مساجدها، وسجونها، فكان يحضر دروسه مئات طلبة العلم من أفاضل عصره، فقد جاء في طبقة سماع جزء أبـي مسعود أحمد بن الفرات الرازي على أربعة وأربعين شيخاً، منهم شيخ الإسلام بمشهد عثمان بجامع دمشق سنة (٧١٠هـ) في شهر رمضان المبارك أن عدة السامعين الذين كمل لهم سماع الجزء ثلاث مائة وخمسة عشر نفراً.

وهكذا ما جاء في طبقة سماع مشيخة ابن عبد الدائم ذكر عدد كبير من السامعين لهذا الجزء من شيخ الإسلام وغيره من المشايخ.

وهذا حال المجالس العلمية التي يحضرها خواص أهل العلم، أما مجالس الوعظ والإرشاد التي كانت تعقد له بدمشق ومصر فلا يمكن معرفة عدد الحاضرين بها.

وكانت صحبة شيخ الإسلام بأقرانه ومعاصريه قد أحدثت انقلاباً عظيماً في حياتهم العلمية والعملية فتحرك أصحابه لخدمة العلم والعقيدة حسبما خطط لهم شيخ الإسلام، ولا يخفى صحبة ابن القيم، والبرزالي، والمزي، والذهبي، وابن كثير، وابن عبد الهادي، وأمثالهم وآثارها البعيدة في خدمة الإسلام، والعقيدة، والعلم.

وكان كل هؤلاء أئمة عصرهم، وجذبتهم شخصية شيخ الإسلام العبقرية فأعجبوا بها الإعجاب كله، وترافقوا معه طيلة حياته، وقد أغاضت هذه الصحبة المباركة التاج السبكي الذي كان يعتبر من أعداء الدعوة السلفية التي جددها شيخ الإسلام وأصحابه فقال: واعلم أن هذه الصحبة أعني المزي، والذهبي، والبرزالي، وكثيراً من أتباعهم أضرَّ بهم أبو العباس ابن تيمية إضراراً بيّناً، وحملهم من عظائم الأمور أمراً ليس هيناً، وجرَّهم إلى ما كان التباعد عنه أولى بهم، وأوقعهم في دكادك من نار، المرجو من الله أن يتجاوزها لهم ولأصحابهم».

هذه هي نظرة السبكي الذي لم يكن يتوقع منه أفضل من تلك، أما الحقيقة الحقة، والأهمية الكبرى لأصحاب شيخ الإسلام فتتجلى في كلام خبير من أصحابه الذي طاف البلاد، واطلع على أحوال الأمة الإسلامية التي وقعت فريسة للشرك والكفر، والبدع، والضلال، بما لا تقره الشريعة الإسلامية السمحاء بحال من الأحوال.

وهو العلامة الإمام الشيخ عماد الدين أبو العباس أحمد بن إبراهيم ابن عبد الرحمن الواسطي، المعروف بابن شيخ الحزاميين (ت ٧١١هـ).

فقد كتب رسالة وبعث بها إلى جماعة من أصحاب شيخ الإسلام،

وأوصاهم فيها بملازمة الشيخ، والحث على اتباع طريقته، وأثنى فيها عليه ثناءً عظيماً. فقال فيه مخاطباً لأصحاب شيخ الإسلام:

واعلموا ـ أيدكم الله ـ أنه يجب عليكم أن تشكروا ربكم تعالى في هذا العصر حيث جعلكم بين جميع أهل هذا العصر كالشامة البيضاء في الحيوان الأسود، لكن من لم يسافر إلى الأقطار، ولم يتعرف أحوال الناس، لا يدري قدر ما هو فيه من العافية، فأنتم إن شاء الله تعالى في حق هذه الأمة الأولى كما قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وكما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴿٤١﴾﴾ [الحج: ٤١].

أصبحتم إخواني تحت سنجق[١] رسول الله ﷺ إن شاء الله تعالى، مع شيخكم وإمامكم، وشيخنا وإمامنا المبدوء بذكره رضي الله عنه قد تميزتم من جميع أهل الأرض، فقهاءها وفقرائها، وصوفيتها، وعوامها: بالدين الصحيح، وقد عرفتم ما أحدث الناس من الأحداث، في الفقهاء، والفقراء، والصوفية، والعوام، فأنتم اليوم في مقابلة الجهمية من الفقهاء، نصرتم الله ورسوله في حفظ ما أضاعوه من دين الله، تصلحون ما أفسدوه من تعطيل صفات الله.

وأنتم أيضاً في مقابلة من لم ينفذ في علمه من الفقهاء إلى رسول الله ﷺ، وجمد على مجرد تقليد الأئمة، فإنكم قد نصرتم الله

(١) أي تحت لوائه ورايته.

ورسوله في تنفيذ العلم إلى أصوله من الكتاب والسنة، واتخاذ أقوال الأئمة، تأسياً بهم، لا تقليداً لهم.

وأنتم أيضاً في مقابلة ما أحدثته أنواع الفقراء من الأحمدية[1] والحريرية[2] من إظهار شعار المكاء والتصدية، ومؤاخاة النساء، والصبيان، والإعراض عن دين الله إلى خرافات مكذوبة عن مشايخهم، واستنادهم إلى شيوخهم، وتقليدهم في صائب حركاتهم وخطئها، وإعراضهم عن دين الله الذي أنزله من السماء، فأنتم بحمد الله تجاهدون هذا الصنف أيضاً كما تجاهدون من سبق.

حفظتم من دين الله ما أضاعوه، وعرفتم ما جهلوه، تقومون من الدين ما عوجوه، وتصلحون ما أفسدوه.

وأنتم أيضاً في مقابلة رسمية الصوفية، والفقهاء، وما أحدثوه من الرسوم الوضعية، والآثار الابتداعية، من التصنع باللباس، والاطراق، والسجادة، لنيل الرزق من المعلوم[3]، ولبس البقيار[4]، والأكمام الواسعة في حضرة الدرس، وتنميق الكلام، والعدو بين يدي المدرس راكعين حفظاً للمناصب، واستجلاباً للرزق والأدرار.

فحفظ هؤلاء في عبادة الله غيره، وتألهوا سواه، ففسدت قلوبهم من حيث لا يشعرون، ويجتمعون لغير الله بل للمعلوم، ويلبسون للمعلوم، وكذلك في أغلب حركاتهم يراعون ولاة المعلوم، فضيّعوا كثيراً من

---

(١) أتباع أحمد الرفاعي البطائحي، وسموا أيضاً «البطائحية».

(٢) فرقة صوفية.

(٣) أي الراتب الشهري.

(٤) البقير والبقيرة: برد يشق فيلبس بلا كُمّين ولا جيب. لسان العرب (٤/ ٧٤).

دين الله، وأماتوه، وحفظتم أنتم ما ضيعوه، وقوَّمتم ما عوجوه.

وكذلك أنتم في مقابلة ما أحدثته الزنادقة من الفقراء، والصوفية من قولهم بالحلول والاتحاد، وتأله المخلوقات، كاليونسية، والعربية، والصدرية، والسبعينية، والتلمسانية، فكل هؤلاء بدلوا دين الله تعالى وقلّبوه، وأعرضوا عن شريعة رسول الله ﷺ.

فاليونسية يتألهون شيخهم، ويجعلونه مظهراً للحق، ويستهينون بالعبادات، ويظهرون بالفرعنة، والصولة، والسفاهة، والمحالات، لما وقر في بواطنهم من الخيالات الفاسدة، وقبلتهم الشيخ يونس، ورسول الله ﷺ والقرآن المجيد عنهم بمعزل، يؤمنون به بألسنتهم، ويكفرون به بأفعالهم.

وكذلك الاتحادية، يجعلون الوجود مظهراً للحق، باعتبار أن لا متحرك في الكون سواه، ولا ناطق في الأشخاص غيره، وفيهم من لا يفرق بين الظاهر، والمظهر، فيجعل الأمر كموج البحر، فلا يفرق بين عين الموجة، وبين عين البحر، حتى أن أحدهم يتوهم أنه الله، فينطق على لسانه، ثم يفعل ما أراد من الفواحش والمعاصي، لأنه يعتقد ارتفاع الثنوية، فَمَن العابد؟ ومن المعبود؟ صار الكل واحد.

اجتمعنا بهذا الصنف في الربط، والزوايا.

فأنتم بحمد الله قائمون في وجه هؤلاء أيضاً تنصرون الله ورسوله، وتذبون عن دينه، وتعلمون على إصلاح ما أفسدوه، وعلى تقويم ما عوجوا، فإن هؤلاء محوا رسم الدين، وقلعوا أثره، فلا يقال: أفسدوا ولا عوجوا، بل بالغوا في هدم الدين، ومحو أثره، ولا قربة أفضل عند الله من القيام بجهاد هؤلاء بمهما أمكن، وتبين مذاهبهم للخاص والعام،

وكذلك جهاد كل من ألحد في دين الله، وزاغ عن حدوده، وشريعته كائناً في ذلك ما كان من فتنة وقول كما قيل:

إذا رضي الحبيب فلا أبالي ... أقام الحي أم جد الرحيل

وبالله المستعان.

وكذلك أنتم بحمد الله قائمون بجهاد الأمراء والأجناد، تصلحون ما أفسدوا من المظالم، والإجحافات، وسوء السيرة الناشئة عن الجهل بدين الله، بما أمكن، بذلك لبعد العهد عن رسول الله ﷺ، لأن اليوم له سبعمائة سنة، فأنتم بحمد الله تجددون ما دثر من ذلك واندثر.

وكذلك أنتم بحمد الله قائمون في وجوه العامة، مما أحدثوا من تعظيم الميلادة، والقلندس، وخميس البيض، والشعانين، وتقبيل القبور والأحجار، والتوسل عندها، ومعلوم أن ذلك كله من شعائر النصارى والجاهلية، وإنما بعث رسول الله ﷺ ليوحد الله ويعبده وحده، ولا يأله معه شيء من مخلوقاته، بعثه الله تعالى ناسخاً لجميع الشرائع، والأديان، والأعياد.

فأنتم بحمد الله قائمون بإصلاح ما أفسد الناس من ذلك.

وقائمون في وجوه مَن ينصر هذه البدع من مارقي الفقهاء، أهل الكيد والضرار لأولياء الله، أهل المقاصد الفاسدة، والقلوب التي هي عن نصر الحق حائدة.

وإنما أعرض هذا الضعيف عن ذكر قيامكم في وجوه التتر، والنصارى، واليهود، والرافضة، والمعتزلة، والقدرية، وأصناف أهل البدع، والضلالات لأن الناس متفقون على ذمهم، يزعمون أنهم قائمون

برد بدعتهم، ولا يقومون بتوفية حق الرد عليهم كما تقومون بل يعلمون، ويجبنون عن اللقاء، فلا يجاهدون، وتأخذهم في الله اللائمة، لحفظ مناصبهم، وإبقاء على أعراضهم.

سافرنا البلاد فلم نر مَنْ يقوم بدين الله في وجوه مثل هؤلاء ـ حق القيام ـ سواكم، فأنتم القائمون في وجوه هؤلاء إن شاء الله، بقيامكم بنصرة شيخكم وشيخنا ـ أيده الله ـ حق القيام بخلاف من ادعى من الناس أنهم يقومون بذلك.

فصبراً يا إخواني على ما أقامكم الله فيه، مِن نصرة دينه، وتقويم اعوجاجه، وخذلان أعدائه، واستعينوا بالله، ولا تأخذكم لومة لائم، وإنما هي إيام قلائل، والدين منصور، قد تولى الله إقامته ونصره، ونصرة من قام به من أولياءه، إن شاء الله، ظاهراً وباطناً[1].

وهؤلاء هم أصحاب شيخ الإسلام الذين قاموا بخدمة كتاب الله، وسنة رسوله بشرحهما وتفسيرهما تفسيراً يوافق منهج السلف، من الصحابة والتابعين، وكان على منهجهم كل من انخرط في سلك هذه المدرسة المباركة.

وأما ما يتعلق بخدمتهم للحديث وعلومه فهذا جانب مهم للغاية حيث كان النشاط في بلاد الإسلام في أواخر القرن السابع، وفي القرن الثامن بوجود شيخ الإسلام، وأصحابه.

فهذا المزي أحد أئمة عصره، ومن أبرز أصحاب شيخ الإسلام الذي

---

(١) التذكرة والاعتبار والانتصار للأبرار بتحقيقي، ط. الجامعة السلفية بالهند، وانظر أيضاً: العقود الدرية لابن عبد الهادي (٣٠٠ ـ ٣٠٩).

يعتبر كتابه «تحفة الأشراف بمعرفة أطراف الكتب الستة وذيولها» «وتهذيب الكمال في رجال الكتب الستة» أحسن خدمة لدواوين الإسلام الستة، ورجالها، وطرقها، وأطرافها، وكل من جاء بعده كان عالة على الكتابين.

وهذا الذهبي الذي ملأ المكتبة الإسلامية بمؤلفاته في :التاريخ، والرجال، والسير، التي صارت عمدة لمن جاء بعده.

وهذا ابن كثير الذي خدم كتاب الله بتفسيره القيم الذي يعتبر من أحسن التفاسير بالأثر، وكتابه «البداية والنهاية» أيضاً يعتبر من أحسن الكتب المؤلفة في التاريخ الإسلامي، ومؤلفاته الأخرى في الحديث وعلومه أيضاً له أهمية كبيرة كـ «جامع المسانيد»، و «اختصار علوم الحديث».

وأما ابن القيم فملأ الدنيا بالفكر السلفي الذي عاش لأجله شيخ الإسلام، وذاق لأجله ما ذاق من الأعداء، وابتلي في سبيل ذلك فتعليقه على مختصر سنن أبي داود للمنذري، و «زاد المعاد في هدي خير العباد» وغيرهما مليئة بشرح سنة الرسول حسب المنهج السلفي العلمي الصحيح.

وهكذا تلاميذه الآخرون كابن عبد الهادي، وابن مفلح وغيرهم لهم خدمات جليلة في خدمة الحديث النبوي إلى جانب خدماتهم في أبواب أخرى من العلم ــ رحمة الله عليهم رحمة واسعة ــ.

ومع كثرة أصحابه، تلاميذه، ومحبيه، وجليل خدماتهم لم أعلم أنه قد ألف فيهم أحد من المتقدمين والمتأخرين كتاباً إلاَّ الإمام الذهبي الذي ألف فيهم كتاباً، ذكره السخاوي في الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» وأسماه: «القبان في أصحاب التقي ابن تيمية» (ص ٦٧٥)، وعنه ذكره الدكتور بشار عواد في كتابه: «الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام» (١٨١).

وقد تجمع لدي عدد كبير من أصحاب شيخ الإسلام، وتلاميذه الذين عثرت عليهم في جزء الأربعين، وكتب أخرى لشيخ الإسلام، وفي كتب التاريخ، والتراجم، ومعاجم الشيوخ، وأطباق السماعات الموجودة على الكتب الخطية، وفيما يلي أذكر تراجمهم بالاختصار:

١ ـ إبراهيم بن أحمد بن هلال بن بدر القاضي برهان الدين الزرعي الحنبلي (٦٨٨هـ ـ ٧٤١هـ).

حدث وتفقه، وبرع واشتغل على ابن تيمية، وابن الزملكاني والقزويني، ومهر وتقدم في الفتيا، ودرس بأماكن منها: المدرسة الحنبلية، عوضاً عن ابن تيمية، حين سجن، فمقتته الحنابلة لذلك، وكان أيضاً أشعري المعتقد في الغالب من أحواله[١].

٢ ـ وإبراهيم بن خليفة بن محمد بن خلف المنبجي (٦٨٤ ـ ٧٣٠هـ) اشتغل بدمشق، ولازم الشيخ تقي الدين ابن تيمية فكان لا يفارقه، وانتفع بصحبته، وكان يداخل الرؤساء، والكبراء مع الخير والدين[٢].

٣ ـ والشيخ برهان الدين أبو محمد إبراهيم بن داود بن عبد الله الآمدي، ثم الدمشقي، الفقيه الحنبلي، نزيل القاهرة (ت ٧٩٧هـ).

قال ابن حجر: أسلم على يد الشيخ تقي الدين ابن تيمية وهو دون البلوغ، وصحبه إلى أن مات، وأخذ عن أصحابه، ثم قدم القاهرة.

كان الشافعي المذهب، حنبلي الأصول، ديناً خيراً متألهاً.

---

(١) الدرر الكامنة (١/ ١٥).

(٢) الدرر الكامنة (١/ ٢٤).

وقال: قرأت عليه عدة أجزاء، وأجازني قبل ذلك، قلت له يوماً: رضي الله عنكم وعن والديكم، فنظر إليّ منكراً، ثم قال: ما كان على الإسلام[1].

٤ ــ وإبراهيم بن سليمان العلوي اليمني[2].

٥ ــ وإبراهيم بن علي بن يحيى بن عثمان الحسيني:

سمع من شيخ الإسلام: مشيخة ابن عبد الدائم[3].

٦ ــ الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن علي العلوي (ت ٧٥٢هـ) أجاز له شيخ الإسلام[4].

٧ ــ والشيخ جمال الدين إبراهيم بن محمد بن إسماعيل بن نصر الله بن النحاس.

سمع شيخ الإسلام الأربعين[5].

٨ ــ إبراهيم بن شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن قيِّم الجوزية (ت ٧٦٧هـ)[6]:

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

---

(١) إنباء الغمر (٣/ ٢٥٤، ٢٥٥)، وانظر أيضاً: الدرر الكامنة (١/ ٢٥)، والنجوم الزاهرة (١٢/ ١٤٣)، والشذرات (٦/ ٣٤٧).

(٢) ذكره الكتاني في ضمن مروياته عن شيخ الإسلام فهرس الفهارس (١/ ٢٧٨).

(٣) انظر: فصل في مروياته ومسموعاته، وكل من جاء ذكره أنه سمع من شيخ الإسلام هذه المشيخة فليراجع له الموضع المشار إليه، وهناك ذكرت السماع بكامله.

(٤) فهرس الفهارس الكتاني (١/ ١٢٧، ١٢٨).

(٥) انظر: محضر السماع في آخر الأربعين (ص ٣٧).

(٦) انظر: الدرر الكامنة (١/ ٥٨)، والمعجم المختص (ق ٢٢/أ).

٩ ــ إبراهيم بن محمد بن صديق الدمشقي المعروف بابن الرسام توفي سنة (٨٠٦هـ)، عن خمس وثمانين وأشهر سمع من الحجار الكبير، وابن تيمية وطائفة، اشتهر بالرواية عنهم[١].

١٠ ــ والشيخ بهاء الدين إبراهيم بن محمد بن عثمان بن محمد بن أبـي عصرون.

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم (ت ٧٤٤هـ)[٢].

١١ ــ والشيخ الصالح الزاهد أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يونس بن منصور الدمشقي القواس (٦٧٧ ــ ٧٦١هـ).

قال الحسيني: صحب ابن هود[٣] وقتاً، ثم هجره، ولازم ابن تيمية، وحدث عن ابن البخاري، وغيرهم، وَنِعْمَ الرجل كان[٤].

١٢ ــ والشيخ إبراهيم بن منير الصباح البعلبكي:

وكان مشهوراً بالصلاح، وكان ملازماً لمجلس الشيخ تقي الدين ابن تيمية (ت ٧٢٥هـ)[٥].

١٣ ــ وابن شيخ الحزاميين: عماد الدين أبو العباس أحمد بن إبراهيم

---

(١) فهرس الفهارس (٢/ ٩٥٩، ٩٦٠)، وأنباء الغمر (٥/ ١٥٧).

(٢) انظر لترجمته: الدرر الكامنة (١/ ٦٢، ٦٣).

(٣) هو الزاهد بدر الدين حسن بن علي بن يوسف بن هود المرسي الصوفي الاتحادي الضال (ت ٦٩٩هـ). العبر (٣/ ٣٩٨).

(٤) ذيل العبر (٤/ ١٨٧)، والدرر الكامنة (١/ ٧٠، ٧١).

(٥) البداية والنهاية (١٤/ ١١٩).

ابن عبد الرحمن بن مسعود بن عمر الواسطي، الزاهد (٦٥٧ ـ ٧١١هـ).

كان أبوه شيخ الطائفة الأحمدية، ونشأ عماد الدين بينهم وألهمه الله من صغره طلب الحق ومحبته، والنفور عن البدع وأهلها فأخذ بعلماء واسط، وبغداد، ومكة، والقاهرة، واتخذ الطريقة الشاذلية، ثم قدم دمشق فرأى شيخ الإسلام وصاحبه، فدله على مطالعة السيره النبوية فلزمها، وأدمن مطالعتها، واختصر سيرة ابن إسحاق، «تهذيب ابن هشام»، وأقبل على مطالعة كتب الحديث، والسنة والآثار، وتخلى من جميع طرائقه، وأحواله، وأذواقه، وسلوكه، واقتفى آثار الرسول ﷺ، وهديه، وطرائقه المأثورة عنه في كتب السنن والآثار، واعتنى بأمر السنة أصولاً، وفروعاً، وشرع في الرد على طوائف مبتدعة، وله مؤلفات[1].

وله رسالة إلى أصحاب شيخ الإسلام، حثهم على الاستمرار في نشر الدعوة السلفية، التي قام بنشرها شيخ الإسلام، وهي رسالة عظيمة ذات فوائد جمة[2].

١٤ ـ والشيخ أحمد بن إبراهيم بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد الواني أخو محمد بن إبراهيم بن الواني.

---

(١) العقود الدرية (ص ٢٩٠)، وعده ابن عبد الهادي من كبار أصحابه، ومعجم شيوخ الذهبي (ق ٤/ أ)، والعبر (٤/ ٢٩)، والتذكرة (ص ١٤٩٥)، والمشتبه (١/ ٢٢٣)، وذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣٥٩)، والرد الوافر (ص ١٢٤ ـ ١٢٦)، والوافي بالوفيات (٦/ ٢٢١)، ومرآة الجنان (٤/ ٢٥٠).

(٢) انظر: الرسالة في العقود الدرية باسم: كتاب نفيس جداً للشيخ عماد الدين في الثناء على الشيخ ابن تيمية والوصاية به (ص ٢٩١ ـ ٣٢١)، وطبع بتحقيقي.

حضر في سماع الأربعين مع أخيه محمد في السنة الرابعة[1].

١٥ ـ والشيخ أبو العباس أحمد بن أبـي بكر بن أحمد بن عبد الحميد المقدسي.

روى الأربعين عن شيخ الإسلام، كما هو مثبت في أول الإسناد[2] وعنه رواه ابن حجر[3].

١٦ ـ والشيخ الإمام جمال الإسلام، صدر الأئمة الأعلام شيخ الحنابلة المشهور بابن قاضي الجبل شرف الدين أبو العباس: أحمد بن الحسن بن عبد الله بن أبـي عمر بن محمد بن أحمد بن أبـي قدامة الحنبلي (٦٩٣ ـ ٧٧١هـ).

درس، وأفتى، وألف، وولي القضاء بدمشق، وله عدة مؤلفات، صحب شيخ الإسلام، وقرأ عليه عدة مصنفات، في علوم شتى، وأذن له في الإفتاء فأفتى في شبيبته، وله اختيارات في المذهب[4].

١٧ ـ وشهاب الدين أحمد بن سنجر المرزوقي:

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

١٨ ـ والشيخ أبو الفتح أحمد بن عبد الله بن أحمد بن المحب المحدث المقرىء، ولد سنة (٧١٩هـ).

---

(١) الرد الوافر (ص ٧٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/ ٧٦).

(٣) المعجم المفهرس (ص ١٨٨).

(٤) المعجم المختص (ق ٤)، والدرر الكامنة (١/ ١٧٠)، والرد الوافر (ص ١٣٢)، والوفيات لابن رافع السلامي (رقم ٨٩٢)، وشذرات الذهب (٦/ ٢١٩).

قال الذهبي: سمع مني.

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي في ترجمة ابن رافع السلامي: ووجدت بخطه طبقة السماع في بيت بني المحب صورتها: وسمع صاحبه الولد السعيد أبو الفتح أحمد، وأخوه محمد على الشيخ... ابن تيمية جزءاً فيه أربعون حديثاً من مروياته، في يوم الجمعة بعد الصلاة، الرابع عشر من جمادى الآخرة سنة (٧٢٤هـ)[1].

١٩ ـ وأحمد بن عبد الغالب بن محمد بن عبد القاهر الماكسيني:

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم (سنة٧٩٥هـ)، وصرح ابن حجر سماعه من ابن تيمية[2].

٢٠ ـ وتقي الدين أحمد بن العلم بن محمود الحراني الدمشقي الحنبلي (٦٨٤ ـ ٧٤٢هـ)[3].

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

٢١ ـ وأحمد بن علاء الدين علي بن إسماعيل بن محمود بن البخاري:

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

٢٢ ـ والشيخ أحمد بن علي بن عبد الله بن المفسر.

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

---

(١) المعجم المختص (ق ٥/ب)، والرد الوافر (ص ٨٦).

(٢) انظر: الدرر الكامنة (١/ ١٧٤).

(٣) انظر لترجمته: الدرر الكامنة (١/ ٢٠٣).

٢٣ ـ وأحمد بن علي بن يحيى بن تميم الحسيني الدمشقي، وكيل بيت المال بها، سمع الكثير من الحجار، وابن تيمية، والمزي، وغيرهم، وهو من شيوخ ابن حجر (ت ٨٠٣هـ)[١].

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم، وعنه ابن حجر في المعجم المفهرس[٢].

٢٤ ـ والإمام الفقيه شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الحراني، ثم الدمشقي الفقيه الحنبلي (٧٠٢ ـ ٧٤٥هـ).

تفقه في المذهب، وأصول الفقه، وهو الذي بيض مسودة الأصول لآل تيمية، ورتبها، وميز كلام شيخ الإسلام عن والده وجده بقوله: «قال شيخنا»، وقال الذهبي: أخذ عني ومعي، وقرأ عليّ سير أعلام النبلاء[٣].

٢٥ ـ وتاج الدين الحميري: المسند المؤرخ أبو العباس أحمد بن الشيخ نجم الدين أبي عبد الله محمد بن بهاء الدين عبد الله بن الحسن بن الحسين الحميري، المعري الأصل، البعلي، ثم الدمشقي، الشافعي، ولد (٧٠١هـ)، قال ابن ناصر الدين الدمشقي: أسند الكثير، وسمع منه جم غفير، منهم: العراقي، والهيثمي، وعلي بن البناء، ومحمد بن سند، لقي الشيخ تقي الدين، وسمع منه، وروى غير مرة عنه[٤].

---

(١) شذرات الذهب (٧/ ٢٥).

(٢) راجع فصل: مرويات شيخ الإسلام.

(٣) المعجم المختص (ق ١٠/ ب)، وشذرات الذهب (٦/ ١٤٢).

(٤) الرد الوافر (ص ١٢٢).

٢٦ ـ وأحمد بن شمس الدين محمد بن عبد الله بن سلامة بن سالم.

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

٢٧ ـ وأحمد بن شمس الدين محمد ابن عم علاء الدين علي بن تقي الدين أحمد.

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

٢٨ ـ والشيخ شهاب الدين أحمد بن مري الحنبلي، كان يعظ الناس على طريقة شيخ الإسلام، كان حياً في سنة (٧٢٥هـ).

وقال الذهبي: في حوادث سنة (٧٢٥هـ): وضرب بمصر شهاب الدين... نحواً من خمسين سوطاً، ونفي إلى بيت المقدس، بسبب مسألة الاستغاثة، قال: «لا يجوز أن يستغاث بمخلوق ولا بنبي».

وقال في العبر: ضرب بمصر، وسجن، ثم نفي لنهيه عن الاستغاثة والتوسل بأحد غير الله، ومقت لذلك، ثم فرّ إلى أرض الجزيرة وأقام هناك سنين[1].

٢٩ ـ وابن بكار النابلسي: الإمام شهاب الدين أبو العباس أحمد بن مظفر بن أبي محمد بن مظفر بن بدر بن الحسن بن مفرج بن بكار بن النابلسي (٦٧٥ ـ ٧٥٨هـ).

قال الذهبي: أكبّ على الطلب زماناً، وترافقنا مدة، وكتب،

(١) البداية والنهاية (١٤/ ١١٧)، ودول الإسلام (٢/ ٢٣٣)، والعبر (٤/ ٧٢)، والدرر الكامنة (١/ ٣٠٢، ٣٠٣).

وخرج. وقال النابلسي في طباق كتاب «مجابي الدعوة» لابن أبي الدنيا: سمع هذا الكتاب على الشيخ عبد الله الفارقي الشافعي، بقراءة سيدنا «وشيخنا» شيخ الإسلام[1].

٣٠ ــ والشيخ الصالح المعمر الحنبلي شهاب الدين أبو العباس أحمد بن موسى الزرعي، أحد الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، صحب شيخ الإسلام دهراً، وتفقه به، وكان فيه إقدام على الملوك، وإبطال مظالم كثيرة، وكان له وجاهة عند الخاص والعام (ت ٧٦٢هـ)[2].

٣١ ــ وابن فضل الله العمري: الإمام أحمد بن يحيى بن فضل الله القاضي، شهاب الدين أبو العباس ابن القاضي أبي المعالي القرشي العدوي (ص ٧٠٠ ــ ٧٤٩)، مؤلف «مسالك الأبصار»[3].

قرأ على شيخ الإسلام «الأحكام الصغرى»[4]، وعمل له ترجمة أنيقة مرضية نظماً ونثراً، أوسعها فوائد وعلماً، وذلك في كتابه

---

(١) معجم شيوخ الذهبي (ق ٢١/ ب)، والمعجم المختص (ق ١٣/ ب)، وتذكرة الحفاظ (ص ١٥٠٣)، والعبر (٤/ ١٧٤)، والرد الوافر (ص ١٣٨)، والنجوم الزاهرة (١٠/ ٣١٧).

(٢) ذيل العبر للحسيني (٤/ ٩٢)، والنجوم الزاهرة(١١/ ١٢).

(٣) فوات الوفيات (١/ ١٥٧ ــ ١٥٩)، وذيل العبر للحسيني (٤/ ١٥٢)، والرد الوافر (ص ١٣٩)، والدرر الكامنة (١/ ٣٣١)، والوفيات لابن رافع السلامي (رقم ٥٩٢)، والوافي بالوفيات (٨/ ٢٥٣)، والنجوم الزاهرة (١٠/ ٢٣٤)، وشذرات الذهب (٦/ ١٥٩، ١٦٠).

(٤) الدرر الكامنة (١/ ٣٣١).

«مسالك الأبصار»[1].

٣٢ ـ وإدريس بن بيدكين بن عبد الله التركي الحنفي مؤلف كتاب «اللمع في الحوادث والبدع» تتلمذ على شيخ الإسلام[2].

٣٣ ـ وابن كثير:

الإمام الحافظ المحدث المؤرخ، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، البصري القرشي، الدمشقي (٧٠١ ـ ٧٧٤هـ)، أحد كبار الأئمة في عصره، المبرزين في علوم القرآن، والحديث، والتاريخ، وصاحب المؤلفات العظيمة كالتفسير، والبداية، وجامع المسانيد، وكان من كبار أصحاب شيخ الإسلام الملازمين له، وأكثر الأخذ عنه، وأحبه، وبسببه امتحن، وفي سبيله أوذي.

وسأله قاضي قضاة الحنفية صدر الدين: أتحب ابن تيمية؟ فقال: فقلت: نعم، فقال لي ـ وهو يضحك ـ: لقد أحببتَ شيئاً مليحاً.

وقال ابن حجر: لازم المزي، وقرأ عليه تهذيب الكمال، وصاهره على ابنته، وأخذ عن ابن تيمية، ففتن بحبه، وامتحن بسببه.

وقال ابن قاضي شهبة: أقبل على علم الحديث، وأخذ الكثير عن ابن تيمية.

وكان لصحبته مع شيخ الإسلام وملازمته له تأثير واضح في تكوين شخصيته، واتجاهه العام في خدمة العقيدة والسنة، ويتجلى

---

(١) انظر: الرد الوافر (ص ١٣٩).

(٢) طبع الكتاب بتحقيق صبحي لبيب، بالقاهرة، وفي آخره تقريظ لشيخ الإسلام على رسالة صاحب اللمع «الفتوة».

هذا واضحاً في مؤلفاته التي تناول فيها مباحث العقيدة، وشرح السنة، وتفسير القرآن الكريم.

وبجانب اشتغاله بالتأليف والتصنيف في عدة فنون، تولى مشيخة الحديث «بالمدرسة الصالحية»، «وبدار القرآن والحديث التنكيزية»، و «دار الحديث الأشرفية»[(١)].

٣٤ ـ والشيخ إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن نصر الله بن النحاس أخو إبراهيم بن محمد بن النحاس.

سمع من شيخ الإسلام: «الأربعين» مع إخوته، كما في محضر السماع في آخره[(٢)].

ومشيخة ابن عبد الدائم، كما في محضر سماعها، وقد أثبته في ذكر مرويات شيخ الإسلام.

٣٥ ـ والأمير سيف الدين براق: أمير أرجو بجامع «تنكز»، كان مشكور السيرة، كثير الصلاة، والصدقة، محباً للخير وأهله، ومن أكبر أصحاب شيخ الإسلام (ت سنة ٧٥٧هـ)[(٣)].

---

(١) انظر لترجمته: الدرر الكامنة (١/ ٣٧٣، ٣٧٤)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/ ١١٣ ـ ١١٥)، وذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي (ص ٣٦١)، وذيل تذكرة الحفاظ للحسيني (ص ٥٧)، وشذرات الذهب (٦/ ٢٣١)، وابن كثير حياته ومؤلفاته للدكتور مسعود الرحمن خان الندوي، الناشر: مركز الدراسات الآسوية الغربية. بجامعة علي كرة الإسلامية بالهند.

(٢) الأربعين (ص ٣٧).

(٣) البداية والنهاية (١٤/ ٢٥٤)، والدرر الكامنة (١/ ٤٧٤).

٣٦ ـ وناصر الدين بشر بن سيف الدين عربو بن عبد الله فتحى مجد الدين عبد المحمود إمام تربة أم الصالح.

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

٣٧ ـ وسيف الدين بكتمر، عتيق الأمة حسام الدين، السمقدار الحاجب.

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم (ت ٧٢٤هـ)[١].

٣٨ ـ وبهادر فتى زين الدين عمر بن عبد العزيز بن عبد اللطيف بن عبد العزيز بن عبد السلام بن تيمية.

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

٣٩ ـ وبهادر فتى موسى، وإبراهيم، وأحمد أولاد علي بن يحيى بن عثمان الحسيني.

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

٤٠ ـ وبيدرا فتى أحمد بن شمس الدين محمد، وأختاه فاطمة، وخديجة.

سمع من شيخ الإسلام: مشيخة ابن عبد الدائم.

٤١ ـ والشيخ جرير بن سعيد بن حميد الغساني.

سمع من شيخ الإسلام: «الوصية الصغرى» سنة (٦٩٧هـ)، بدمشق[٢].

---

(١) انظر لترجمته: الدرر الكامنة (١/ ٤٨٧).

(٢) مجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٢٤٠).

٤٢ ـ وصفي الدين جوهر بن عبد الله الكاملي:

سمع من شيخ الإسلام: مشيخة ابن عبد الدائم.

٤٣ ـ وشمس الدين حسن بن شهاب الدين عبد الله بن الشيخ نجم الدين علي بن محمد بن عمر بن هلال.

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

٤٤ ـ والشيخ حسن بن محمد بن إسماعيل بن نصر الله بن النحاس أخو إبراهيم بن محمد بن النحاس.

سمع من شيخ الإسلام كتاب «الأربعين»[1]، ومشيخة ابن عبد الدائم.

٤٥ ـ وحسن بن محمد بن حسن الموازيني:

وسمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

٤٦ ـ وحسن بن أحمد بن محمد بن غانم.

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

٤٧ ـ والشيخ الزاهد خالد بن بدر المجاور لدار الطُّعْم بدمشق، كان من أصحاب شيخ الإسلام.

قال ابن ناصر الدين الدمشقي: كان أحد أصحاب الشيخ تقي الدين ابن تيمية الإمام، ويعظمه كغيره من الأعلام، ويترجمه بـ«شيخ الإسلام»[2].

---

(١) الأربعين (ص ٣٧).

(٢) ذيل العبر للحسيني (٤/ ١٢٢)، والرد الوافر (ص ١٦٢).

٤٨ ــ والحافظ العلائي: الإمام المحدث صلاح الدين أبو سعيد خليل بن الأمير سيف الدين كيكلدي العلائي، الدمشقي الشافعي صاحب المؤلفات الكثيرة، منها: جامع التحصيل (٦٩٤ ــ ٧٦١هـ).

روى جزء ابن عرفة عن شيخ الإسلام، وأخيه لأمه بدر الدين أبي القاسم محمد بن القاسم الحراني، ونسيبهما عز الدين أبي محمد عبد العزيز بن عبد اللطيف بن عبد العزيز بن تيمية، والعلامة كمال الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر الشريشي، وذكر أحاديث انتقاها صلاح الدين العلائي من جزء ابن عرفة[١].

٤٩ ــ وسعيد فتى فاطمة بنت عمر بن أيوب بن سليمان.

سمع من شيخ الإسلام: مشيخة ابن عبد الدائم.

٥٠ ــ وسليمان بن داود بن سليمان بن محمد بن عبد الحق الحنفي صدر الدين (٦٩٧ ــ ٧٦١هـ)، سمع الحديث علي الحجار، وابن تيمية.

وصرح الحافظ ابن حجر بسماعه من ابن تيمية[٢].

٥١ ــ والشيخ العلامة علم الدين سليمان بن زكريا القرشي الملتاني حفيد

---

(١) الرد الوافر (ص ١٦٣)، وانظر أيضاً لترجمته: معجم شيوخ الذهبي (ق/ ٤٨/ أ)، والمعجم المختص (ق/ ٢٩/ ب)، وتذكرة الحفاظ (ص ١٥٠٧)، والبداية والنهاية (١٤/ ٢٦٧)، وطبقات الشافعية للسبكي (٦/ ١٠٤)، وذيل العبر للحسيني (٤/ ١٨٦)، والوافي بالوفيات (١٣/ ٤١٠، ٤١١)، الدرر الكامنة (٢/ ٩٠)، والنجوم الزاهرة (١٠/ ٢٣٧)، وشذرات الذهب (٦/ ١٩٠).

(٢) انظر لترجمته: الدرر الكامنة (٢/ ١٤٩).

الشيخ بهاء الدين زكريا الملتاني، رحل إلى الحرمين، والقدس، وبغداد وغيرها من بلاد العراق، وأخذ العلم من علماء هذه البلاد، وكان ممن صحب شيخ الإسلام، ورجع إلى الهند، ودخل دهلي في أيام غياث الدين تغلق شاه[1]. وكان ممن يحث السلطان محمد تغلق كثيراً على دحض البدع والمنكرات، والقضاء عليها[2].

٥٢ ـ والعلامة نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفي الصرصري، ثم البغدادي، الحنبلي الشيعي الشاعر المعروف بـ «ابن أبي عباس الحنبلي» (٦٥٧ ـ ٧١٦هـ).

لقي شيخ الإسلام، والمزي، وجالسهما، وله مؤلفات كثيرة.

قال الذهبي: وكان على بدعته كثير العلم عاقلاً متديناً[3].

٥٣ ـ والمفتي زين الدين عبادة بن عبد المغني بن منصور بن منصور بن إبراهيم بن سلامة السعدي، الحنبلي (٦٧١ ـ ٧٣٩هـ).

قال الذهبي: كان ديّناً، متهجداً، متواضعاً، جواداً، مناظراً، صحبته بضعاً وأربعين سنة، وكان يلي العقود والفسوخ.

---

(١) انظر لترجمته: نزهة الخواطر (٢/٤٧).

(٢) «آئينة حقيقت نما» (ص ٤٣٣)، للأستاذ أكبر شاه نجيب آبادى وحياة شيخ الإسلام ابن تيمية لأبي زهرة (ترجمة أردية) (ص ٥)، من مقدمة المحقق عطاء الله الفوجياني.

(٣) ذيل العبر (٤/٤٤)، وذيل طبقات الحنابلة (٢/٣٦٧)، والدرر الكامنة (٢/١٥٤)، ومرآة الجنان (٤/٢٥٥)، وشذرات الذهب (٦/٣٩).

وقال ابن حجر: لازم ابن تيمية.

سمع من شيخ الإسلام «الوصية الكبرى» (سنة ٦٩٣هـ)، بدمشق[1].

٥٤ ـ والإمام المحدث الواعظ المقرىء محب الدين عبد الله بن أحمد بن المحب، عبد الله بن أحمد المقدسي الحنبلي أحد الأئمة المشهورين (ت ٧٣٧هـ).

وكان شيخ الإسلام يحبه، ويحب قراءته.

سمع من شيخ الإسلام «منتقى من جزء أيوب السختياني» انتقاء الضياء المقدسي في ١٤ صفر (سنة ٦٩٩هـ)، بدار الحديث السكرية.

و «الصحيح» في ذي الحجة (سنة ٧١٤هـ) بالمدرسة الحنبلية بداخل دمشق.

وجزء ابن عرفة مع أبناءه «محمد وأحمد»، والأربعين، وعوالي مسند الحارث بن أبي أسامة (سنة ٧١٨هـ)، بقرية مزة[2]، ومشيخة

(١) مجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٢٤٠)، ومعجم شيوخ الذهبي (ق ٦٦/ ب)، وذيل العبر (٤/ ١١٤)، والوافي بالوفيات (١٦/ ٦٢١)، والدرر الكامنة (٢/ ٢٣٨).

(٢) الرد الوافر (١٦٩ ـ ١٧١) و (ص ٩١)، ومعجم شيوخ الذهبي (ق/ ٦٧/ ب)، وذيل العبر (٤/ ١٠٧)، ودول الإسلام (٢/ ٢٤٤)، والبداية والنهاية (١٤/ ١٧٨، ١٧٩)، والوافي (١٧/ ٦٠)، والوفيات لابن رافع (رقم ١٣)، والدرر الكامنة (٢/ ٢٤٤)، والقلائد الجوهرية (٢/ ٢٧٩)، وذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٤٢٦، ٤٢٧)، وشذرات الذهب (٦/ ١١٤).

ابن عبد الله الدائم كما في محضر السماع المثبت في ذكر مسموعاته من شيخ الإسلام.

٥٥ ـ وعبد الله بن تقي الدين أحمد بن العلم بن محمود الحراني. حضر مع أبيه في سماع مشيخة ابن عبد الدائم.

٥٦ ـ والشيخ عبد الله بن رشيق المغربي كاتب مصنفات شيخ الإسلام، كان أبصر بخط الشيخ منه، إذا عزب شيء منه على الشيخ استخرجه عبد الله هذا، وكان سريع الكتابة، لا بأس به، ديناً، عابداً، كثير التلاوة، حسن الصلاة، توفي يوم عرفة يوم السبت (سنة ٧٤٩هـ)[١].

٥٧ ـ والإمام العلامة شرف الدين عبد الله بن عبد الحليم أخو شيخ الإسلام (٦٦٦ ـ ٧٢٧هـ)، سمع من شيخ الإسلام: «الوصية الصغرى»[٢].

٥٨ ـ وعبد الله بن الشيخ علاء الدين علي بن غانم.

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

٥٩ ـ والشيخ الإمام المحدث صلاح الدين عبد الله بن محمد المحدث شمس الدين محمد بن إبراهيم، غنائم بن وافد الشهير بـ «ابن المهندس» الصالحي الحنفي (٦٩١ ـ ٧٦٩هـ).

سمع من شيخ الإسلام: جزء ابن عرفة مع أبيه (سنة ٧٠٢هـ)،

---

(١) البداية والنهاية (١٤/٢٣٩).

(٢) مجموعة الرسائل الكبرى (١/٢٤٠)، وانظر: ذيل العبر الذهبي (٤/٨١)، وشذرات الذهب (٦/٧٦).

بجَامع دمشق بالكلاسة، وأجازهم شيخ الإسلام[1].

٦٠ ـ والشيخ الصالح العابد الزاهد الناسك أبو محمد عبد الله بن موسى بن أحمد الجزري نزيل دمشق، وكان من الصالحين الكبار، مباركاً خيراً، عليه سكينة ووقار، وكانت له مطالعة كثيرة، وله فهم جيد، وعقل جيد، وكان من الملازمين لمجالس شيخ الإسلام، وكان ينقل من كلامه أشياء كثيرة، ويفهمها، يعجز عنها كبار الفقهاء، توفي (سنة ٧٢٥هـ) بدمشق.

وقال ابن حجر: كان فاضلاً خيراً ذا فهم، ومعرفة، وهيبة، لازم الشيخ تقي الدين ابن تيمية[2].

٦٢ ـ والشيخ الإمام زين الدين أبو محمد عبد الرحمن بن عبد الحليم بن تيمية أخو شيخ الإسلام، حبس نفسه مع أخيه بالإسكندرية ودمشق محبةً له، وإيثاراً لخدمته، وما زال ملازماً له حتى مات الشيخ، توفي (سنة ٧٤٧هـ)[3].

٦٢ ـ والفقيه العالم زين الدين عبد الرحمن بن محمود بن عبيدان البعلبكي[4].

٦٣ ـ والشيخ عبد العزيز بن عبد اللطيف بن عبد العزيز بن عبد السلام

---

(١) الدرر الكامنة (٢/ ٢٨٢)، والرد الوافر (ص ٧٩)، والنجوم الزاهرة (١١/ ١٠١، ١٠٢)، والمنهل الصافي (٢/ ٢٧٠).

(٢) البداية والنهاية (١٤/ ١١٩)، والرد الوافر (ص ١٧٢)، والدرر الكامنة (٢/ ٣٠٧).

(٣) انظر لترجمته: البداية والنهاية (١٤/ ٢٢٠)، وذيل العبر للحسيني (٤/ ١٤٣).

(٤) العقود الدرية (ص ٢٩٣)، انظر لترجمته: الدرر الكامنة: (٢/ ٣٤٧).

ابن تيمية أبو محمد الحراني (٦٦٤ ـ ٧٣٦هـ)[١].

وسمع من شيخ الإسلام «الوصية الصغرى»[٢]، ومشيخة ابن عبد الدائم[٣].

٦٤ ـ والشيخ الفقيه المحدث عبد العزيز الأردبيلي أحد العلماء المبرزين في الفقه والحديث، قرأ بدمشق على شيخ الإسلام، وبرهان الدين بن البركج، والمزي، وغيرهم، ورحل إلى الهند، وتقرب إلى السلطان محمد شاه تغلق، فأحسن إليه، وأكرمه، ولقيه محمد بن بطوطة المغربي الرحالة بمدينة دهلي، ذكره في كتابه[٤].

وعلاقته بالسلطان كان لها تأثير في مساعي السلطان للقضاء على الصوفية، وآرائهم في الولاية في عصره.

٦٥ ـ والشيخ عبد المجيد بن محمود بن أحمد الجيلي، سمع من شيخ الإسلام، «الوصية الصغرى» عام (٦٩٨هـ)[٥].

٦٦ ـ والحكيم البارع الفاضل بهاء الدين عبد السيد بن المهذب إسحاق بن يحيى الطبيب الكحال، المتشرف بالإسلام على يد شيخ الإسلام، لما بيّن لهم بطلان دينهم وما هم عليه، وما بدّلوه من كتابهم، وحرّفوه من الكلم عن مواضعه، وكان قبل ذلك ديّان

---

(١) معجم الشيوخ للذهبي (ق ٨٤/ ب)، والدرر الكامنة (٢/ ٣٧٦).

(٢) مجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٢٤٠).

(٣) انظر: فهرس مرويات شيخ الإسلام.

(٤) نزهة الخواطر (٢/ ٦٦).

(٥) مجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٢٤٠).

اليهود، وقد أسلم على يديه خلق كثير (ت ٧١٥هـ)[١].

وذكره شيخ الإسلام، قال: حدثني بهاء الدين عبد السيد الذي قاضى اليهود، وحسن إسلامه[٢].

وقد سمع في حال يهوديته مع أبيه من الشمس محمد بن عبد المؤمن الصوري أشياء من الحديث، وكتب بعض الطلبة اسمه في الطبقة في جملة أسماء السامعين، فأنكر عليه، وسئل ابن تيمية عن ذلك، فأجازه، ولم يخالفه أحد من أهل عصره، بل ممن أثبت اسمه في الطبقة: المزي، ويسر الله أنه أسلم بعد، وسمي محمداً، وأدى، فسمعوا منه، وممن سمع منه الحافظ الشمس الحسين وغيره من أصحاب العراقي، ولم يتيسر له السماع منه مع أنه رآه بدمشق، ومات في رجب سنة سبع وخمسين وسبعمائة[٣].

٦٧ ـ والشيخ عثمان بن يحيى بن محمد الرقي:

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

٦٨ ـ وسيف الدين عربو بن عبد الله، فتي مجد الدين عبد المحمود، إمام تربة أم صالح.

سمع من شيخ الإسلام: مشيخة ابن عبد الدائم.

٦٩ ـ وعلاء الدين علي بن تقي الدين أحمد بن الزين أبي بكر محمد بن طرخان.

---

(١) البداية والنهاية (١٤/ ٧٥)، وانظر أيضاً: ترجمته في الدرر الكامنة (٢/٣٦٦).

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل (١/ ١١٧).

(٣) فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٤، ٥)، وعنه القاسمي في قواعده التحديث مبحث توسع الحفاظ رحمه الله تعالى في طبقات السماع (١١٨ ـ ٢١٩).

سمع منه مشيخة ابن عبد الدائم.

٧٠ ـ والشيخ علي المحارفي: علي بن أحمد بن هوس الهلالي كان رجلاً صالحاً مشهوراً، وكان يكثر التهليل والذكر جهرة، وكان عليه هيبة، ووقار، ويتكلم كلاماً فيه تخويف وتحذير من النار، وعواقب الردى.

وكان ملازماً لمجالس شيخ الإسلام، توفي (سنة ٧٢٧هـ)[(١)].

٧١ ـ وعلي بن عبد الله بن نجم الدين علي بن هلال:

حضر في الثانية في سماع مشيخة ابن عبد الدائم على شيخ الإسلام، وغيره.

٧١ ـ وعلي بن عبد الغالب بن محمد بن عبد القاهر الماكسي سمع من شيخ الإسلام: مشيخة ابن عبد الدائم.

٧٣ ـ والأمير الأجل الأفضل علاء الدين أبو الحسن علي بن قيران السكري توفي (سنة ٧٤٤هـ)، وله ست وثمانون سنة[(٢)].

سمع جزء الأربعين من شيخ الإسلام في الثامن عشر من ربيع الآخر (سنة ٧١٧هـ)، بمشهد عثمان من جامع دمشق، و أجاز له[(٣)].

٧٤ ـ وعلي بن بدر الدين محمد بن جمال الدين أحمد بن محمد سمع من شيخ الإسلام: مشيخة ابن عبد الدائم.

---

(١) البداية والنهاية (١٤/ ١٣٠).

(٢) انظر لترجمته: المعجم المختص للذهبي (ق ٥٤/ ب)، والوفيات لابن رافع (رقم ٣٩١)، والدرر الكامنة (٣/٩٦)، والرد الوافر (ص ٧٥، ٧٦).

(٣) الرد الوافر (ص ٧٥، ٧٦)، وذيل العبر (٤/ ٤٣).

٧٥ ـ والإمام قاضي القضاة علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد ابن عباس البعلي، الحنبلي نزيل دمشق.

قال ابن ناصر الدين: كان للشيخ تقي الدين من المعظمين وبشيخ الإسلام له من المترجمين، وجمع في مصنف اختياراته له من مسائل الفروع، ورتبها على أبواب الفقه مع زيادة من فوائده على المجموع[١].

٧٦ ـ وعلاء الدين علي بن محمد بن يوسف بن سيدهم بن علي بن أبي فراس الشافعي.

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

٧٧ ـ والإمام الأديب المحدث المقرىء النحوي، أبو الحسن علاء الدين علي بن مظفر بن إبراهيم المعروف بابن عرفة، الكندي الإسكندراني، ثم الدمشقي، صاحب التذكرة الكندية في خمسين مجلداً، وشيخ دار الحديث النفيسية (ولد في حدود ٦٤٠هـ، و ت ٧١٦هـ).

وقال ابن كثير: كان يلوذ بشيخ الإسلام ابن تيمية.

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي: كان كثير الملازمة للشيخ تقي الدين، ومن خواص أصحابه المشهورين، كثير التعظيم له والاحترام، وترجمه بشيخ الإسلام[٢].

---

(١) الرد الوافر (ص ١٨٥).

(٢) البداية والنهاية (١٤/ ٧٨)، ودول الإسلام (٢/ ٢٢٢)، والدرر الكامنة (٣/ ١٣٠)، والرد الوافر (ص ١٨٧)، والنجوم الزاهرة (٩/ ٣٣٥)، وشذرات الذهب (٦/ ٣٩).

٧٨ ـ والشيخ علي المغربـي (ت ٧٤٩هـ).

أحد أصحاب شيخ الإسلام، كانت له عبادة وزهادة، وتقشف وورع، ولم يتول في هذه الدنيا وظيفة بالكلية[١].

٧٩ ـ والسيد الشريف عماد الدين الخشاب (٧٤٤هـ).

كان رجلاً شهماً، كثير الوجادة والمحبة للسنة وأهلها. ممن واظب شيخ الإسلام، وانتفع به. وكان من جملة أنصاره، وأعوانه على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو الذي بعثه إلى صيد نايا مع بعض القسيسين، فلوث يده بالعذرة، وضرب اللحمة التي يعظمونها هناك، وأهانه غاية الإهانة لقوة إيمانه وشجاعته[٢].

٨٠ ـ والشيخ زين الدين عمر بن أبـي بكر بن معالي بن إبراهيم، التيمي البسطي التاجر (٦٦٤ ـ ٧٤٢هـ).

لازم مجالس شيخ الإسلام وانتفع به[٣].

٨١ ـ والشيخ المحدث الرحال زين الدين أبو القاسم عمر بن الحسن ابن عمر بن حبيب بن عمر الدمشقي، الشافعي نزيل حلب، ومحتسبها وشيخ الحديث بها (٦٦٣ ـ ٧٢٦هـ).

سمع من خلق يزيدون على خمسمائة إنسان منهم شيخ الإسلام، سمع منه جزء ابن عرفة (سنة ٧١٠هـ).

---

(١) البداية والنهاية (١٤/ ٢٢٧).

(٢) البداية والنهاية (١٤/ ٢٠٩).

(٣) البداية والنهاية (١٤/ ١٩٨، ١٩٩)، والدرر الكامنة (٣/ ١٥٧).

وخرج له الذهبي معجماً عن شيوخه[1].

٨٢ ـ والإمام المحدث أبو حفص زين الدين عمر بن سعد الله ابن عبد الأحد الحراني ثم الدمشقي، الفقيه الفرضي القاضي الحنبلي أخو شرف الدين محمد الشهير بـ«ابن نجيح» نائب القاضي الحنبلي بالجامع المظفري، لازم شيخ الإسلام ابن تيمية، وتفقه به حتى مهر وكان أحد خواص شيخ الإسلام ومحبيه[2].

٨٣ ـ والسيد الأجل العالم الفاضل فخر المحدثين ومصباح المتعبدين تقي الدين أبو حفص عمر بن عبد الله بن عبد الأحد بن شقير[3].

٨٤ ـ والإمام العابد سراج الدين أبو حفص عمر بن الإمام نجم الدين أبي عمر عبد الرحمن بن الحسين بن يحيى بن عمر بن عبد المحسن اللخمي القباني، ثم الحموي الحنبلي نزيل القدس.

لازم شيخ الإسلام، واشتغل عليه، وانتفع بما حصله مما لديه، فبرز على أقرانه، وفضل، وكان جامعاً بين العلم والعمل، وسمع من شيخ الإسلام وغيره جزء ابن عرفة، وحدث به في المسجد الأقصى (سنة ٧٥٣هـ).

---

(١) تذكرة الحفاظ (ص ١٥٠٦)، ومعجم الشيوخ للذهبي (ق ١٠٩/ ب)، والدرر الكامنة (٣/ ١٥٨)، والرد الوافر (ص ١٨٨).

(٢) البداية والنهاية (١٤/ ٢٢٧)، والمعجم المختص للذهبي (ق ٥٩/ ب)، والقلائد الجوهرية (١/ ١٣٧)، وذيل العبر للحسيني (٤/ ١٥١)، والوفيات (رقم ٥٤٦)، والرد الوافر (ص ١٩١)، والدرر الكامنة (٣/ ١٦٦)، والنجوم الزاهرة (١٠/ ٤٠)، وشذرات الذهب (٦/ ١٦٢).

(٣) العقود الدرية (ص ٢٩٣)، وانظر لترجمته: الدرر الكامنة (٣/ ١٧٢).

وقال ابن رجب: كان جامعاً بين العلم والعمل، واشتغل وانتفع بابن تيمية، ولم أر على طريقه في الصلاح مثله رحمه الله[1].

٨٥ ـ وزين الدين عمر بن الشيخ عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام ابن تيمية.

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

٨٦ ـ والفقيه المحدث سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن موسى ابن خليل البغدادي، الأزجي، الحنبلي، البزار (٦٨٨ ـ ٧٤٩هـ)[2].

سمع من شيوخ عصره، وجالس شيخ الإسلام، وصحبه وأخذ عنه، وعني بالحديث، وصنف كثيراً، وقرأ على الحجار صحيح البخاري، وحضره خلق، منهم شيخ الإسلام، وكان معظماً لشيخ الإسلام، وألف في سيرته كتاباً باسم «الأعلام العلية».

٨٧ ـ وعمر بن موسى بن محمد بن أبي بكر بن سالم المرداوي سمع من شيخ الإسلام: مشيخة ابن عبد الدائم.

٨٨ ـ والمحدث الكبير المؤرخ علم الدين أبو محمد القاسم ابن محمد بن يوسف ابن البرزالي (٦٦٥ ـ ٧٣٩هـ)[3].

---

(١) الرد الوافر (ص ١٩٣)، والدرر الكامنة (٣/١٦٨)، وشذرات الذهب (٦/١٠٨).

(٢) الدرر الكامنة (٣/١٠٨)، وشذرات الذهب (١/ ١٦٣).

(٣) معجم شيوخ الذهبي (ق ١١٩/ ب)، والمعجم المختص (ق ٢٥/)، والبداية والنهاية (١٤/ ١٨٥)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ٣٦٧)، وذيل العبر للحسيني (٤/ ١١٤).

سمع من شيخ الإسلام ثمانية أحاديث من جزء ابن عرفة، وحضره ولده أبو الفضل محمد وهو في الشهر السابع من عمره تبركاً بحديث رسول الله ﷺ، وقصداً للبداية بشيخ جليل القدر تعود عليه بركته، وينتفع بدعائه.

كتبه البرزالي بخطه في رجب (٦٩٥هـ)، بسفح جبل قاسيون[1].

وقرأ عليه أيضاً «الوصية الصغرى»[2].

٨٩ ـ والشيخ أبو القاسم القاسم بن يوسف بن محمد التجيبي السبتي صاحب البرنامج (ت ٧٣٠)، جاء في رحلته إلى الحج عام (٦٩٧هـ)، إلى دمشق في شهري المحرم، وصفر، ولقي بها شيخ الإسلام، وروى عنه جزء ابن عرفة، وجزءاً لطيفاً منتقى من حديث أيوب السختياني، كما سمع من مؤلفاته كتاب «بيان الدليل على بطلان التحليل» و «الصارم المسول على شاتم الرسول» و «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» وكتب له شيخ الإسلام «الوصية»[3].

وذكر التجيبي هذه الوصية في برنامجه، وقال: كتبه لي بخط يده المباركة، ودفعه لي عند إزماعي المسير من دمشق.

وذكره في ذكر أسانيده لصحيح البخاري فقال: وكان من جملة

---

(١) الرد الوافر (ص ٢٠٢)، وقد سمع البرزالي هذا المنتقي من مئتي شيخ، كما هو موجود في نسخته الخطية المحفوظة بالظاهرية، وقد حققته.

(٢) مجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٢٤٠).

(٣) هي معروفة بالوصية الصغرى مطبوعة ضمن مجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٢٤٠)، وقد طبعت حديثاً مفردة بتحقيق الأستاذ سليم الهلالي من المكتبة الإسلامية بالأردن.

الوصية التي أوصاني بها التقي الفاضل أبو العباس ابن تيمية أن قال: ما في الكتب المصنفة المبوبة كتاب أنفع من صحيح محمد بن إسماعيل، وصدق ابن تيمية[1].

٩٠ ــ وسيف الدين قبجق بن عبد الله التركي.

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

٩١ ــ والأمير حاجب الحجاب زين الدين كتبغا العادلي، المنصوري، حاجب دمشق كان من خيار الأمراء، وأكثرهم براً للفقراء، وكان ملازماً لشيخ الإسلام كثيراً، توفي (سنة ٧٢١هـ)[2].

٩٢ ــ والإمام المحدث الفقيه شمس الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم ابن غنائم بن وافد بن سعيد الصالحي الحنفي المعروف بابن المهندس (٦٦٥ ــ ٧٣٣هـ).

سمع من شيخ الإسلام جزء ابن عرفة سنة (٧٠٢هـ)، بجامع دمشق بالكلاسة وأجازه الشيخ ما له روايته، كما سمع منه مشيخة ابن عبد الدائم.

وكان من رفقاء الذهبي، قال الذهبي: سمعت معه، وسمعنا منه[3].

---

(١) انظر: برنامج التجيبي (٨٣، ١٢٦، ١٩٢، ٢١٣، ٢٥٣، ٢٧٣)، وصفحة «ط» من المقدمة.

(٢) البداية والنهاية (١٤/ ١٠١)، والدرر الكامنة (٣/ ٢٦٤)، وذيل العبر (٤/ ٦٢).

(٣) الرد الوافر (ص ٧٨، ٧٩)، وتذكرة الحفاظ (ص ١٥٠٢)، وذيل العبر (٤/ ٩٧)، والدرر الكامنة (٣/ ٢٩١، ٢٩٢)، والوافي بالوفيات (٢/ ٢١)، وشذرات (٦/ ١٠٥).

٩٣ ـ وابن الواني المؤذن: الإمام المحدث العالم المفيد أمين الدين جمال المحدثين أبو عبد الله محمد بن الشيخ المسند أبـي إسحاق إبراهيم بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن الواني المؤذن (٦٨٤ ـ ٧٣٥هـ).

خرج لشيخ الإسلام جزءاً عن كبار مشايخه الذين سمع منهم وحدث به شيخ الإسلام، فسمعه جماعة، وهو جزء الأربعين له.

وانتقى الذهبـي لابن الواني جزءاً حدث به غير مرة[1].

٩٤ ـ والخزرجي البياني: المسند الكبير شمس الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبـي بكر بن إبراهيم بن يعقوب بن إلياس الأنصاري الخزرجي ابن إمام الصخرة البياني الدمشقي (٦٨٦ ـ ٧٦٠هـ). صحب شيخ الإسلام.

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي: قال الخزرجي: أخبرنا شيخ الإسلام رحمة الله عليه بجميع كتاب «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» مناولة فذكره[2].

٩٥ ـ ومحمد بن بهاء الدين إبراهيم بن محمد بن عثمان بن محمد بن أبـي عصرون.

---

(١) معجم شيوخ الذهبـي (ق ١٢٤/ أ)، وتذكرة الحفاظ (ص ١٥٠٧)، والمعجم المختص (ق ٧٠/ أ)، وذيل العبر (٤/ ١٠٠)، ودول الإسلام (٢/ ٢٤١)، والرد الوافر (ص ٧٤ ـ ٧٧)، والدرر الكامنة (٣/ ٣٨٠)، والوافي بالوفيات (٢/ ٢١، ٢٢)، وأربعون حديثاً لشيخ الإسلام أول الإسناد (ص ٣٧).

(٢) الرد الوافر (ص ٨٠)، والدرر الكامنة (٣/ ٢٩٥)، والشذرات (٦/ ١٧٩).

سمع من شيخ الإسلام: مشيخة ابن عبد الدائم.

٩٦ ـ والشيخ ناصر الدين محمد بن أحمد بن عبد الغني بن العلائي الحراني.

سمع من شيخ الإسلام: الوصية الصغرى عام: (٦٩٧هـ)، بدمشق[١].

٩٧ ـ والإمام العلامة الناقد البارع شمس الدين محمد بن الشيخ عماد الدين أحمد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة الصالحي الجماعيلي المقدسي الحنبلي (٧٠٥ ـ ٧٤٤هـ).

تفقه على شيخ الإسلام، وكان من جلة أصحابه، وألف في حياته ومناقبه كتابه المشهور: «العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية» ودافع عنه دفاعاً مجيداً في «الصارم المنكي في الرد على السبكي».

ولازم شيخ الإسلام مدة، وقرأ عليه قطعة من أصول الدين للرازي، ولازم المزي، وأخذ عن الذهبي وغيره.

وله مؤلفات كثيرة[٢].

---

(١) مجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٢٤٠).

(٢) تذكرة الحفاظ (ص ١٥٠٨)، والمعجم المختص (ق ٧٠/ ب)، ودول الإسلام (٢/ ٢٥١)، والوفيات لابن رافع السلامي (رقم ٣٦٨)، والرد الوافر (ص ٦٢ ـ ٦٤)، والبداية (١٤/ ٢١٠)، وذيل العبر للحسيني (٤/ ١٣٢)، والدرر الكامنة (٣/ ٣١، ٣٢)، وذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٤٣٧)، والوافي (٢/ ١٦١)، وشذرات الذهب (٦/ ١٤١).

٩٨ ـ والحافظ الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان بن قايماز بن عبد الله الدمشقي المعروف بـ «الذهبي» أو ابن الذهبي، نسبة إلى صنعة أبيه (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ).

أحد كبار الأئمة النقاد، مؤرخ الإسلام، وصاحب الاستقراء التام، نشأ وتربى في أسرة عريقة في العلم والدين إلاَّ أنه توجه إلى طلب العلم في عنفوان شبابه حينما بلغ من عمره ثمانية عشر عاماً، فطاف البلاد في طلب العلم وبرز على أقرانه في علوم الرجال، والتاريخ، والحديث، والعقيدة، وملأ المكتبة الإسلامية بمؤلفاته القيمة المفيدة، وتولى مشيخة الحديث في تربة أم الصالح، ودار الحديث الظاهرية، والمدرسة النفيسية، ودار الحديث التنكيزية، ودار الحديث الفاضلية، ودار الحديث العروبة.

وشيوخه يزيدون من مئتين، وألف شيخ بالسماع والإجازة كما ذكره في معجم شيوخه الكبير، وله أيضاً المعجم الأوسط، والصغير في شيوخه، والمعجم المختص.

وألف الذهبي كتباً كثيرة في فنون مختلفة كالقراءات، والحديث وعلومه، والعقائد، والفقه وأصوله، والسير، والتاريخ والرجال مع تلخيصه لكتب كثيرة وتهذيبها، وقد ذكر الدكتور بشار عواد له (٢١٤) كتاب في كتابه القيم: «الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام».

وهو وكتبه في غنى عن التعريف لدى المشتغلين بعلم

الحديث والرجال(١).

وقد سمع من شيخ الإسلام بعض الأجزاء الحديثية، كجزء ابن عرفة، والأربعين لشيخ الإسلام تخريج ابن الواني، ومن مسموعاته «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»، وقال: سمعت جملة من مصنفاته، وجزء ابن عرفة وغير ذلك(٢).

وتأثير شيخ الإسلام عليه، وعلى أفكاره واضح تمام الوضوح في كثير من مؤلفاته، ويلمس روح ابن تيمية كل من يطلع على كتابات الذهبي في التاريخ، والتراجم، والحديث، والعقيدة، وثناء الذهبي العاطر عليه بكثرة كاثرة، وفي كتب كثيرة، ونقله عن شيخ الإسلام في كتبه مما لا يخفى على من قرأ كتبه، فكان يعظمه، ويفخم أمره إلاَّ أن الحاقدين على شيخ الإسلام نسبوا إلى الذهبي «الرسالة الذهبية» التي فيها حط على ابن تيمية، وكتب الذهبي الأخرى الكثيرة التي يحتوي على الثناء العاطر، والعجيب النادر على ابن تيمية، وكتبه، وأفكاره، وعلومه، التي كتبها الذهبي في

(١) انظر: دراسة مفصلة عن الذهبي ومؤلفاته كتاب: «الذهبي ومنهجه تاريخ الإسلام» للدكتور بشار عواد.

(٢) انظر: معجم شيوخه (ق ١٠/ أ)، وعوالي أحاديث منتقاة من جزء الحسن بن عرفة انتقاء الذهبي براويته عن شيخ الإسلام بسنده عن ابن عرفة توجد منه نسخة خطية في الظاهرية (انظر: جزء الحسن بن عرفة/ المقدمة).
وروى منه حديثاً عن شيخ الإسلام قال: أخبرنا أحمد بن عبد الحليم الحافظ غير مرة.... وخلق (تذكرة الحفاظ ص ١٤٩٧).
ومن مسموعاته الأربعين كما هو مصرح في أول جزء الأربعين.

الغالب بعد وفاة شيخ الإسلام ترد على هذه الرسالة المكذوبة عليه إذ ما عرفت في زمن أصحاب شيخ الإسلام، وقد بدأ ظهورها بعد انقراض أصحابه، وأذاعها من المعاصرين الحاقدين على العقيدة السلفية وأصحابها: محمد زاهد الكوثري، وقد بيّن بعض المعاصرين زيف هذه الرسالة بأدلة منهم الأساتذة: زكريا علي يوسف، وحامد إبراهيم حامد، ومحمد حسين عقبي في تحقيقهم للمهذب في اختصار السنن للذهبي.

والأستاذ زهير الشاويش في تعليقته في «الرد الوافر» لابن ناصر الدين الدمشقي، والأستاذ الدكتور محمد يوسف كوكن العمري رئيس قسم اللغة العربية والعلوم الإسلامية في جامعة مدارس في كتابه «حياة ابن تيمية».

٩٩ ـ والشيخ الإمام الزاهد شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن أبي نصر بن الدباهي، البغدادي، الحنبلي (٦٣٦ ـ ٧١١هـ)[١].

قدم دمشق، ولازم شيخ الإسلام ابن تيمية، ومن مسموعاته منه الوصية الصغرى[٢].

١٠٠ ـ ابن قيم الجوزية: الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبد الله، محمد بن أبي بكر أيوب بن سعد الزرعي، ثم الدمشقي (٦٩١ ـ ٧٥١هـ).

---

(١) تذكرة الحفاظ (ص ١٤٩٥)، وذيل العبر (٤/ ٢٨، ٢٩)، ومعجم الشيوخ للذهبي (ق ١٣٠/ ب)، وذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣٦٢)، والدرر الكامنة (٣/ ٣٧٥)، وشذرات الذهب (٦/ ٢٧).

(٢) مجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٢٤٠).

نشأ في أسرة عريقة في العلم، والفضل، والصلاح، والتقوى، وأخذ العلم عن عدد كبير من شيوخه، واشتغل بالطلب مبكراً برغبة قوية وحرص شديد، وجلد وصبر، وقد لازم شيخ الإسلام ابن تيمية ملازمة شديدة، وأحبه حباً جماً، وتشبع بعلومه، وأفكاره.

قال ابن كثير: سمع الحديث واشتغل بالعلم وبرع في علوم متعددة لا سيما علم التفسير والحديث، والأصلين، ولما عاد شيخ الإسلام ابن تيمية من الديار المصرية في سنة (٧١٢هـ)، لازمه إلى أن مات الشيخ، فأخذ عنه علماً جماً مع ما سلف له من الاشتغال فصار فريداً في بابه في فنون كثيرة مع كثرة الطلب ليلاً ونهاراً، وكثرة الابتهال.

وصار إماماً للمدرسة الجوزية، وخطب في أحد جوامع دمشق، وتصدى للتدريس، والإفادة في حياة شيخ الإسلام فدرس بالمدرسة الصدرية، وبحلقات العلم في الجوامع، والمدارس الأخرى مع تصديه للإفتاء، والمناظرة.

وقد امتحن، وأوذي وحبس لأجل مناصرته شيخ الإسلام.

وقال ابن رجب: وقد امتحن، وأوذي مرات، وحبس مع الشيخ تقي الدين في المرة الأخيرة بالقلعة، منفرداً عنه، ولم يفرج عنه إلاً بعد موت الشيخ، وكان شيخ الإسلام يحبه ويكرمه، وينصحه[١].

---

(١) انظر لترجمته: ذيل طبقات الحنابلة (٢/٤٤٨)، والبداية والنهاية (١٤/٢٣٤)، والنجوم الزاهرة (١٠/٢٤٩)، وذيل العبر للحسيني (٤/١٥٥)، وشذرات الذهب (٦ / ١٦٨)، وابن القيم حياته ومنهجه لعبد العظيم عبد السلام شرف الدين، =

ويعتبر الإمام ابن القيم من المؤلفين الذين لهم تصانيف كثيرة في موضوعات مختلفة، وقد ذكر له الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد (٩٦) مؤلفاً، وذكرما طبع منها، وما لم يطبع بعد، أو ما يعتبر من المفقودات.

١٠١ ـ ومحمد بن أبـي بكر بن معلى بن زيد الأنصاري الهيثمي، ثم الدمشقي الحنبلي (٧٥٥هـ).

قال ابن رجب: صحب الشيخ تقي الدين ابن تيمية[١].

١٠٢ ـ وابـن المُنجـا التنـوخـي الإمـام الفقيـه شـرف الـديـن أبـو عبـد الله محمد بن الإمام زين الدين أبـي البركات بن المنجا بن العز أبــي عمـرو عثمـان بـن وجيـه الـديـن أبــي المعـالـي أسعـد بـن المنجي بن بركات بن مؤمل التنوخي المعري الأصل ثم الدمشقي (٦٧٥ ـ ٧٢٤هـ).

سمع الحديث، ودرس وأفتى، وصحب شيخ الإسلام، وكان من خواص أصحابه، وملازميه حضراً، وسفراً[٢].

١٠٣ ـ والشيخ شمس الدين محمد بن التدمري المعروف بالنيرباني، أحد

= وموارد ابن القيم للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، وابن قيم الجوزية حياته وآثاره، والتقريب لفقه ابن القيم كلاهما للشيخ بكر بن عبد الله.

(١) الدرر الكامنة (٣/ ٤٠٩).

(٢) العقود الدرية (ص ٢٩٢)، والبداية والنهاية (١٤/ ١١٦)، وذيل العبر (٤/ ٧١)، وذيـل طبقـات الحنـابلـة (٢/ ٣٧٧)، والـدرر الكـامنـة (٤/ ٢٦٦)، والـرد الـوافـر (ص ١٠٨)، وشذرات الذهب (٦/ ٦٥).

كبار الصالحين، ذوي العبادة، والزهادة، وكان من أصحاب شيخ الإسلام (خطيب الجامع الذي أنشأه ناظر الدواوين بدمشق شمس الدين غبريال)[1].

١٠٤ ــ ومحمد بن ثابت بن ثابت.

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم، وكتب طبقة السماع.

١٠٥ ــ والشيخ شمس الدين محمد بن الوادي آشي (ت ٧٤٩)[2].

١٠٦ ــ والشيخ محمد بن حسن بن محمد بن أحمد بن إسرائيل الجنزي ابن النقيب.

أجاز له شيخ الإسلام كتاب العرش لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة كما جاء في السماع المثبت في آخرها من مخطوطة الظاهرية[3].

١٠٧ ــ والإمام المحدث المؤرخ أبو المعالي محمد بن رافع بن السلامي المصري الدمشقي (٧٠٤ ــ ٧٧٤هـ)، صاحب «الوفيات».

سمع من شيخ الإسلام كتاب الأربعين، وأجاز له[4].

---

(١) البداية والنهاية (١٤/٨٨).

(٢) انظر: البرنامج (ص ١٠٩) له.

(٣) انظر: فصل مروياته ومسموعاته، و (ق ١٢٠/) من كتاب العرش مصورة الجامعة (٥٥٩)، مجموع (ص ٥١).

(٤) الرد الوافر (ص ٨٥، ٨٦)، وانظر أيضاً لترجمته: المعجم المختص للذهبي (٧٥/ أ)، والدرر الكامنة (٣/٤٣٩)، وشذرات الذهب (٦/٢٣٤)، ومقدمة المحقق للوفيات.

١٠٨ ـ وابن نجيح: الشيخ شرف الدين أبو عبد الله محمد بن الشيخ سعد الدين أبي محمد سعد الله بن عبد الأحد بن سعد الله بن عبد القاهر بن عبد الواحد بن عمر (ت ٧٢٣هـ).

قال ابن ناصر الدين الدمشقي: تفقه بجماعة منهم: الشيخ تقي الدين، وأذن له في الإفتاء، فأفتى، وكان من خيار المسلمين... وكان الشيخ تقي الدين من جملة ملازميه وخدامه، وكان يترجمه فيما ينقله عنه ويحكيه بشيخ الإسلام.

وقال ابن كثير: صحب شيخَنا تقي الدين ابن تيمية، وكان معه في مواطن كبار صعبة، لا يستطيع الإقدام عليها إلاَّ الأبطال الخلص الخواص، وسجن معه، وكان من أكبر خدامه وخواص أصحابه، أوذي بسببه مرات، توفي سنة (٧٢٣هـ)[١].

١٠٩ ـ والمحدث المفيد الرحال: ناصر الدين أبو المعالي محمد بن طغريل بن عبد الله الخوارزمي ابن الصيرفي (٦٩٣ ـ ٧٣٧هـ).

قال ابن ناصر الدين: وجدت بخطه تقييد سماع لجزء أبي مسعود أحمد بن الفرات الرازي على أربعة وأربعين شيخاً ذكر منهم الشيخ تقي الدين.

وذلك في يوم الجمعة بعد الصلاة، الثاني عشر من رمضان سنة (٧١٧هـ)، بمشهد عثمان بجامع دمشق.

---

(١) العقود الدرية (ص ٢٩٣)، والبداية والنهاية (١٤/ ١١٠ ـ ١١٤)، والرد الوافر (ص ٨٧)، وذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣٧٦)، والدرر الكامنة (٣/ ٤٤٣، ٤٤٤).

وقال فيه ابن الصيرفي: وعدة السامعين الذين كمل لهم السماع للجزء ثلاثمائة وخمسة عشر، وعدة الذين سمعوا له يفوق تسعة وعشرين نفساً[1].

١١٠ ـ وابن المحب الصامت: الإمام المحدث المسند الكبير الحافظ شمس الدين أبو بكر محمد بن الشيخ محيي الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن المحب، عبد الله بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن منصور بن عبد الرحمن السعدي المقدسي، ثم الصالحي الحنبلي، الشهير بالصامت (٧١٢ ـ ٧٨٨هـ).

رتب مسند الإمام أحمد على الأبواب، وصنف كتاب التذكرة في الضعفاء، وله تكملة المختارة للضياء، وكان شيخ الإسلام أجلّ شيوخه من أئمة الأعلام، ومدحه بقصائد من النظام.

وسمع منه عوالي مسند الحارث بن أبي أسامة يوم الإثنين سادس جمادى الآخرة سنة (٧١٨هـ)، بقراءة أبيه، وقال في آخر السماع: وأجاز له مروياته ومؤلفاته، وسمع مشيخة ابن عبد الدائم سنة (٧٢٥هـ).

وروى من طريقه بعض أحاديث مسند الحارث بن أبي أسامة في كتابه «صفات رب العالمين» (مخطوط).

وسمع الأربعين يوم الجمعة بعد الصلاة الرابع عشر من جمادى

---

(١) الرد الوافر (٨٨، ٨٩)، وانظر أيضاً لترجمته: البداية والنهاية (١٤/ ١٧٩)، وذيل العبر (٤/ ١٠٧)، والمعجم المختص (ق ٧٦/ ب)، والوافي بالوفيات (٣/ ١٧٢)، والدرر الكامنة (٣/ ٤٦٠)، وشذرات الذهب (٦/ ١١٦).

الآخرة سنة (٧٢٤هـ)[١].

١١١ ـ وشمس الدين محمد بن عبد الله بن سلامة بن سالم البالسي المؤذن.

سمع من شيخ الإسلام: مشيخة ابن عبد الدائم.

١١٢ ـ ومحمد بن عبد الله بن سلامة الحوراني.

سمع من شيخ الإسلام: مشيخة ابن عبد الدائم.

١١٣ ـ والإمام المحدث مسند العراق رشيد الدين أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم عبد الله بن عمر المقرىء المحدث شيخ المستنصرية (٦٢٣ ـ ٧٠٧هـ)، انتهى إليه علو الإسناد، وسمع «الأحكام» من ابن تيمية[٢].

١١٤ ـ ومحمد بن عبد الله بن محمد بن النواوي.

سمع من شيخ الإسلام: مشيخة ابن عبد الدائم.

١١٥ ـ والشيخ الأجل العالم الفاضل الناسك شمس الدين محمد بن عبد الأحد الآمدي[٣].

١١٦ ـ وفخر الدين محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن هلال.

سمع منه مشيخة ابن عبد الدائم.

---

(١) الرد الوافر (ص ٩١، ٩٢) و (ص ٨٦)، وانظر لترجمته أيضاً: الدرر الكامنة (٣/ ٤٦٥)، وشذرات الذهب (٦/ ٣٠٤).

(٢) معجم شيوخ الذهبي (ق ١٣٩/)، ودول الإسلام (٢/ ٤١٣)، وذيل العبر (١/ ١٦)، وشذرات الذهب (٦/ ١٥).

(٣) انظر: العقود الدرية (ص ٢٩٣).

١١٧ ــ وبدر الدين محمد بن عز الدين عبد العزيز بن عبد الرحيم المارديني الصفار، كان من خواص ابن تيمية[١].

١١٨ ــ والمسند العالم محمد بن عبد المحسن بن أبي الحسن بن عبد الغفار المسند الرحلة بقية المشيخة، أبو عبد الله بن الخراط الأزجي الحنبلي (٦٣٨ ــ ٧٢٨هـ)، ولي مشيخة المستنصرية.

قال ابن حجر: ومن مسموعه «الأحكام» لابن تيمية من مؤلفه[٢].

١١٩ ــ وكمال الدين محمد بن علي ابن أخي إبراهيم وإسماعيل وحسن ومحمد أبناء محمد بن النحاس.

سمع منه مشيخة ابن عبد الدائم.

١٢٠ ــ ومحمد بن علي بن أحمد بن عبد العزيز عرف بابن كسرات[٣].

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

١٢١ ــ والبدر العوام محمد بن علي البابا الحلبي (ت ٧٢٥هـ).

كان فرداً في العلوم، وطيب الأخلاق، وقرأ القرآن، وحج عشر مرات، وكان يسمع شيخ الإسلام كثيراً[٤].

١٢٢ ــ والصارم محمد بن علي بن عمر بن مسلم الكناني.

سمع من شيخ الإسلام: مشيخة ابن عبد الدائم.

---

(١) الدرر الكامنة (٤/ ١٧).

(٢) معجم شيوخ الذهبي (ق ١٤٤/ أ)، والدرر الكامنة (٤/ ٢٨).

(٣) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة (٤/ ٥٥).

(٤) البداية والنهاية (١٤/ ١٢٠).

١٢٣ ــ ومحمد بن أبي الفتح بن إسماعيل بن منتاب السلامي.

سمع من شيخ الإسلام: مشيخة ابن عبد الدائم.

١٢٤ ــ ومحمد بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن منصور الخطيب الحراني.

سمع من شيخ الإسلام: مشيخة ابن عبد الدائم.

١٢٥ ــ وابن عبد الدائم: الشيخ المسند شمس الدين أبو عبد الله محمد بن المسند أبي عبد الله محمد بن الشيخ المسند أبي بكر بن الإمام أبي العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي الصالحي (٧١٣ ــ ٧٧٥هـ).

سمع من أبيه وجده أبي بكر، وآخرين، وسمع من شيخ الإسلام صحيح مسلم[١].

وسمع منه أيضاً مشيخة ابن عبد الدائم.

١٢٦ ــ ومحمد بن ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن عبد الولي بن طاعن الذهبي.

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

١٢٧ ــ ومحمد بن محمد بن عبد الواحد بن الحسن الراجعي.

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

١٢٨ ــ ومحمد بن محمد بن العلم محمد بن أحمد بن المظفر الصالحي.

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

---

(١) الرد الوافر (ص ٦٠، ٦١)، وانظر: المعجم المختص للذهبي (١١٨/ ب و ١١٩/ أ)، والدرر الكامنة (٣/ ٣٢١).

١٢٩ ــ وابن سيد الناس: الإمام المحدث فتح الدين أبو الفتح محمد بن الحافظ أبي عمر محمد بن العلامة أبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى بن أبي القاسم بن سيد الناس اليعمري الأندلسي الإشبيلي، ثم المصري الشافعي (٦٧١ ــ ٧٣٤)، صاحب المؤلفات.

أثنى على شيخ الإسلام كثيراً، وقرأ عليه بالقاهرة جزء ابن عرفة[١].

١٣٠ ــ والعالم الفاضل نور الدين محمد بن محمد بن محمد بن الصائغ[٢].

١٣١ ــ والشيخ العالم المتقي فخر الدين محمد بن محمد بن محمد بن الصائغ (ت ٧٤٢هـ)، كان مِنْ أخص مَنْ صَحِبَ شيخ الإسلام قديماً، وأخذ عنه فوائد كثيرة وعلوماً[٣].

١٣٢ ــ والشيخ نور الدين محمد بن شرف الدين محمد بن علاء الدين محمد بن عبد القادر بن عبد القادر بن عبد الخالق الأنصاري ابن الصائغ، قاضي قضاة حلب (٦٧٦ ــ ٧٤٩هـ).

سمع من شيخ الإسلام «الوصية الصغرى» سنة (٦٩٧هـ)، وكان

---

(١) العقود الدرية (ص ١٢)، والرد الوافر (ص ٥٧ ــ ٥٩)، ودول الإسلام (٢٤١/١٢)، وذيل العبر (٩٩/٤)، والبداية والنهاية (١٦٩/١٤)، والدرر الكامنة (١٦٢/٤)، وشذرات الذهب (١٠٨/٦).

(٢) العقود الدرية (ص ٢٩٣)، وانظر لترجمته: الدرر الكامنة (٢٢٦/٤، ٢٢٧).

(٣) العقود الدرية (ص ٢٩٣)، والبداية والنهاية (١٩٧/١٤).

خيّراً، ساكناً وقوراً[1].

١٣٣ ــ وشمس الدين محمد بن محمد بن. . . ابن نباتة.

سمع من شيخ الإسلام: مشيخة ابن عبد الدائم.

١٣٤ ــ وتاج الدين محمد بن جمال الدين محمد بن الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن الحسن بن نباتة المصري[2].

سمع من شيخ الإسلام: مشيخة ابن عبد الدائم.

١٣٥ ــ ومحمد بن محمد الذهبي ابن عم محمد بن محمد بن عبد الواحد بن الحسن الراجعي.

سمع من شيخ الإسلام: مشيخة ابن عبد الدائم.

١٣٦ ــ ومحمد بن محمد نصر الله بن النحاس أخو إبراهيم.

سمع من شيخ الإسلام «الأربعين»، ومشيخة ابن عبد الدائم.

١٣٧ ــ والشيخ المجاهد الأمير بدر الدين أبو عبد الله محمد بن شرف الدين محمود بن إسماعيل.

وردت على نسخة خطية من جوامع الكلم الطيب لشيخ الإسلام بخط نصر بن محمد بن نصر بن رضوان الجعبري الشافعي في اليوم الثامن من شهر ربيع الآخر سنة (٧١٠هـ)، إجازة بخط شيخ الإسلام: «سمع عليّ عدة فصول من أول هذا الكتاب صاحبه الأمير المجاهد الكبير بدر الدين أبو عبد الله محمد بن شرف الدين

(١) الوافي بالوفيات (١/ ٣٢٢)، وذيل العبر للحسيني (٤/ ١٣٠).
(٢) انظر لترجمته: الدرر الكامنة (٤/ ٢١٦).

محمود بن إسماعيل، وناولته سائره، وأجزت له أن يروي عني ما يجوز أن يروي عني، والله تعالى ينفعه بالعلم والدين، ويجعله من عباده الصالحين، وذلك يوم الأحد الثاني عشر من شهر رمضان سنة اثنتي عشرة وسبع مئة.

كتبه أحمد بن عبد الحليم بن تيمية»[1].

١٣٨ ـ والإمام أقضى القضاة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، المقدسي، ثم الصالحي، الراميني الحنبلي (ت ٧٦٣هـ).

كان آية وغاية في نقل مذهب الإمام أحمد، قال فيه ابن القيم في سنة (٧٣١هـ): ما تحت قبة الفلك أعلم بمذهب الإمام أحمد من ابن مفلح.

وحضر عند شيخ الإسلام، ونقل عنه كثيراً، وكان يقول له: ما أنت بابن مفلح، بل أنت مفلح. وكان أخبر الناس بمسائله، واختياراته، حتى ابن القيم يراجعه في ذلك، له كتاب الفروع، وشرح على المقنع ثلاثين مجلداً، وشرح على المنتقى مجلدين، وكتاب في أصول الفقه، والآداب الشرعية الكبرى، والوسطى

---

(١) انظر لترجمته: الدرر الكامنة (٤/ ٢٤١)، والمعجم المختص للذهبي (ق ٨٧/ ب)، والبداية (١٤/ ٢٩٤)، وذيل العبر للحسيني (٤/ ١٩٦)، والدرر الكامنة (٤/ ٢٦١، ٢٦٢)، والنجوم الزاهرة (١١/ ١٦)، وشذرات الذهب (٦/ ١٩٩).

والصغرى[1].

ومن مسموعاته من شيخ الإسلام: صحيح البخاري كما في صلة الخلف بموصول السلف للروداني.

١٣٩ ـ وابن سعد: المحدث المؤرخ شمس الدين جمال المخرجين أبو عبد الله محمد بن المسند أبي زكرياء سعد الدين يحيى بن محمد بن سعد بن عبد الله المقدسي (ت ٧٥٧هـ).

سمع من شيخ الإسلام: ومن أخيه جزء ابن عرفة[2].

١٤٠ ـ والشيخ بهاء الدين أبو الثناء محمود بن علي بن عبد الولي بن خولان البعلي الفقيه الحنبلي الفرضي ولد في حدود سنة (٧٠٠هـ)، وتوفي سنة (٧٤٤هـ)، ولازم ابن تيمية، وبرع في الفرائض، والوصايا، والجبر، والمقابلة، وكان متقناً، ديناً، متواضعاً، متودداً، ملازماً للاشتغال والأشغال، حريصاً على إفادة الطلبة، باراً بهم، محسناً إليهم، تفقه به جمَاعة، وانتفعوا به، وبرع منهم جماعة[3].

---

(١) الرد الوافر (ص ١١١، ١١٢)، وانظر لترجمته: تذكرة الحفاظ (ص ١٥٠٨)، والدرر الكامنة (٤/ ٢٨٣)، وذكره ابن العماد فيمن مات سنة (٧٥٩هـ)، وشذرات الذهب (٦/ ١٨٨).

(٢) نقلاً عن كتاب «الخط العربي من خلال المخطوطات (ط. ١٤٠٦هـ)، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية من ٢٠١/ مخطوطة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
بالرياض (رقم ١٣٤٧).

(٣) شذرات الذهب (٦/ ١٤٢).

١٤١ ـ والشيخ شمس الدين محمود الأصبهاني: قدم إلى دمشق سنة (٧٢٥هـ)، وكان رجلاً فاضلاً، وله مصنفات منها شرح مختصر ابن الحاجب، وشرح الحاجبية، وتردد إلى شيخ الإسلام، وسمع عليه من مصنفاته ورده على أهل الكلام، ولازمه مدة، فلما مات شيخ الإسلام تحول إلى مصر، وجمع التفسير[(١)].

١٤٢ ـ ومفرج بن يوسف بن مسرور:

سمع من شيخ الإسلام: مشيخة ابن عبد الدائم.

١٤٣ ـ والإمام الفقيه الزاهد العابد الشيخ أبو عمران موسى بن إبراهيم بن محمود بن بشر البعلبكي، الحنبلي (ولد سنة بضع وسبعين وستمائة وتوفي سنة ٧٣٨هـ).

لازم شيخ الإسلام مدة، وقرأ الحديث على الكراسي قراءة جيدة، ومحاسنه كثيرة[(٢)].

١٤٤ ـ وموسى بن أبي بكر بن محمد بن غانم الشافعي.

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

١٤٥ ـ والشيخ موسى بن علي بن محمد الزهراني.

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

١٤٦ ـ وموسى بن علي بن يحيى بن عثمان الحسيني.

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

---

(١) البداية والنهاية (١٤/ ١١٧)، وراجع: ذيل العبر (٤/ ٧٢).

(٢) المعجم المختص (ق ٩٤/ أ)، والوفيات (ص ٩٣).

١٤٧ ــ وشرف الدين يعقوب بن خميس بن عبد الله الحجازي.

سمع من شيخ الإسلام مشيخة ابن عبد الدائم.

١٤٨ ــ والشرف يعقوب بن فارس الجعبري التاجر.

كان يحفظ القرآن ويؤم بمسجد القصب، ويصحب شيخ الإسلام، والقاضي نجم الدين الدمشقي، توفي سنة (٧٢٦هـ)[١].

١٤٩ ــ المزي: الإمام الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف بن على المزي (٦٥٤ ــ ٧٤٢هـ).

أحد الأئمة المبرزين في علوم الحديث، والمبرزين من أصحاب شيخ الإسلام، أخذ عن عدد كثير من شيوخ عصره، وذكروا أن مشيخته نحو ألف شيخ، ولازم شيخ الإسلام ابن تيمية وأصحابه: البرزالي، والذهبي، وكان المزي أكبرهم سناً، وكان بعضهم يقرأ على بعض، فهم شيوخ وأقران في الوقت نفسه، وقرأ الثلاثة على المزي.

وبعد أن اتصل المزي بشيخ الإسلام أعجب به الإعجاب كله وترافق معه طيلة حياته.

قال الذهبي: ترافق هو وابن تيمية كثيراً في سماع الحديث، وفي النظر في العلم، وكان يقرر طريقة السلف في السنة، وقد أوذي المزي بسبب نصرته لشيخ الإسلام، ومرافقته له.

وفي أثناء المجالس الثلاثة التي عقدت لشيخ الإسلام في العقيدة

---

(١) المعجم المختص (ق ٩٤/ أ)، والوفيات (ص ٩٣)، البداية والنهاية (١٤/١٢٧).

الواسطية، قرأ المزي يوماً خلق أفعال العباد للبخاري، فظنه الأشاعرة أنهم مقصودون به، فسُجِن المزي، فذهب شيخ الإسلام، وأخرجه من السجن[1].

وكان شيخ الإسلام كثير الاعتماد على المزي، وعلمه ومعرفته فحينما خرج من سجنه بمصر سنة (٧٠٩هـ)، بعد عودة السلطان محمد بن قلاوون، وحبس في القاهرة ينشر علمه، احتاج إلى بعض كتبه التي بالشام، فكتب إلى أهله كتاباً يطلب جملة من كتب العلم التي له، وطلب منهم أن يستعينوا على ذلك بجمال الدين المزي، فإنه يدري كيف يستخرج له ما يريده من الكتب التي أشار إليها[2].

وفرح شيخ الإسلام كثيراً حينما ولي المزي دار الحديث الأشرفية بدمشق سنة (٧١٨هـ)، وقال: لم يلِ هذه المدرسة من حين بنائها إلى الآن أحق بشرط الواقف منه.

ولما توفي شيخ الإسلام في قلعة دمشق لم يسمح لأحد بالدخول عليه في أول الأمر إلاً لأمثال ابن كثير، والمزي وغيرهما من الأعلام[3].

وكان المزي منذ اتصاله بشيخ الإسلام إلى أن توفي مشتغلاً بخدمة عقيدة السلف في عكوفه بخدمة الحديث، ورجاله وقد ترك كتابين

---

(١) البداية والنهاية (١٤/ ٣٧).

(٢) البداية والنهاية (١٤/ ٥٤، ٥٥).

(٣) البداية والنهاية (١٤/ ١٣٨).

عظيمين في هذا الباب. فكتابه تهذيب الكمال في أسماء الرجال يعد أعظم كتاب أُلِّف في فنّه لم يؤلف مثله، وصار عمدة لمن جاء بعده، فاختصره كثيرون، واستدرك عليه الآخرون وكتابه «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» أيضاً يعتبر خدمة كبيرة لدواوين الإسلام الستة، حيث لا يوجد له نظير في تاريخ الإسلام.

وقد تولى المزي مشيخة دار الحديث الأشرفية عام (٧١٨هـ)، وقضى حياته في خدمة العلم، والدين، والعقيدة السلفية، وتوفي سنة (٧٤٢هـ)[١].

١٥٠ ـ والأمير صلاح الدين يوسف التكريتي ابن أخي الصاحب تقي الدين بن توبة الوزير، كان شاباً من أبناء الأربعين، ذا ذكاء، وفطنة، وكلام، وبصيرة جيدة، وكان كثير المحبة إلى شيخ الإسلام، ولأصحابه خصوصاً، ولكل من يراه من أهل العلم، وكان فيه إيثار، وإحسان ومحبة الفقراء والصالحين. توفي سنة (٧٤٤هـ)[٢].

١٥١ ـ والشيخ أبو بكر بن أشرف بن محسن بن معن بن عمار الصالحي (٦٥٣ ـ ٧٢٨هـ)، شيخ صالح، سمع الكثير، صحبة شيخ الإسلام والمزي، وكان ممن يحب شيخ الإسلام، وكان معهما

(١) انظر لترجمته: البداية والنهاية (١٤/ ١٩١)، والرد الوافر (ص ١٢٨ ـ ١٣٠)، والنجوم الزاهرة (١٠/ ٧٦)، وذيل العبر للحسيني (٤/ ١٢٦)، وشذرات الذهب (٦/ ١٣٦)، ومقدمة الدكتور بشار عواد على تهذيب الكمال.

(٢) البداية والنهاية (١٤/ ٢١١).

كالخادم لهما، وكان يكثر ذكر شيخ الإسلام[1].

١٥٢ ــ والشيخ أبو بكر بن قاسم بن أبـي بكر الرحبـي الكناني.

سمـع مـن شيـخ الإسـلام «الـوصيـة الصغـرى» عـام (٦٩٧هـ)، بدمشق[2].

١٥٣ ــ وأبو بكر بن التقي سليمان الهامي.

سمع من شيخ الإسلام: مشيخة ابن عبد الدائم.

١٥٤ ــ وأبو بكر بن محمد بن إبراهيم بن عبد الله البالسي.

سمع من شيخ الإسلام: مشيخة ابن عبد الدائم.

١٥٥ ــ وأبو بكر بن محمد بن عمر بن أبـي بكر بن بكار.

سمع من شيخ الإسلام: مشيخة ابن عبد الدائم.

١٥٦ ــ وخديجة بنت شمس الدين محمد بن عم علاء الدين علي بن أحمد بن أبـي بكر بن محمد بن طرخان أخت فاطمة.

سمعت منه مشيخة ابن عبد الدائم.

١٥٧ ــ وزاهدة بنت أبـي بكر بن التقي سليمان الهامي.

سمعت من شيخ الإسلام: مشيخة ابن عبد الدائم.

١٥٨ ــ وزينب بنت شمس الدين محمد بن عبد الله بن سلامة بن سالم.

سمعت من شيخ الإسلام: مشيخة ابن عبد الدائم.

---

(١) معجم شيوخ الذهبـي (ق ١٨٨/ أ)، والمعجم المختص (ق ٩٩/ ب)، والبداية والنهاية (١٤/ ١٤١)، والرد الوافر (ص ٢٢١).

(٢) مجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٢٤٠).

١٥٩ ـ والشيخة الصالحة العابدة الناسكة أم زينب فاطمة بنت عباس بن أبـي الفتح بن محمد البغدادية، بظاهر القاهرة شهدها خلق كثير، وكانت من العالمات الفاضلات، تأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، وتقوم[1] على الأحمدية في مؤاخاتهم النساء، والمردان، وتنكر أحوالهم، وأصول البدع وغيرهم، وتفعل ما لا تقدر عليه الرجال، وقد كانت تحضر مجلس شيخ الإسلام، فاستفادت منه، وكان شيخ الإسلام يثني عليها ويصفها بالفضيلة، والعلم ويذكر عنها أنها كانت تستحضر كثير من «المغني» أو أكثره وأنه كان يستعد لها من كثرة مسائلها، وحسن سؤالاتها وسرعة فهمها[2].

انتفع بها خلق من النساء من دمشق ومصر وهي التي ختَّمت نساءً كثيراً القرآن، وكان لها قبول زائد، ووقع في النفوس.

قال الذهبـي: زرتها مرة.

وتوفيت بمصر في ذي الحجة سنة (٧١٤هـ)، عن نيف وثمانين سنة[3].

١٦٠ ـ وفاطمة بنت عمر بن أيوب بن سليمان بن مؤذن التجيبـي،

---

(١) أي: ترد وتنكر عليهم.
(٢) البداية والنهاية (١٤/ ٧٢).
(٣) انظر لترجمتها في: ذيل العبر (٤/ ٣٩، ٤٠)، والبداية والنهاية (١٤/ ٧٢)، وشذرات الذهب (٦/ ٣٤)، والدرر الكامنة (٣/ ٢٢٦)، ومرآة الجنان (٤/ ٥٣)، وأعلام النساء (٤/ ٦٦، ٦٧)، وملحق ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٤٦٧).

حضرت في الثالثة في سماع مشيخة ابن عبد الدائم عليه وغيره من الشيوخ.

١٦١ ـ وفاطمة بنت شمس الدين محمد ابن عم علاء الدين علي بن أحمد بن أبـي بكر محمد بن طرخان.

سمعت منه مشيخة ابن عبد الدائم[١].

● ● ●

---

(١) انظر ترجمتها في: الدرر الكامنة (٣/ ٢٢٣).

الفصل السادس
في ذِكْر مروياته ومسموعاته

كانت العادة المطردة في الأسر العلمية في البلاد الإسلامية في عصر شيخ الإسلام وما قبلها بمدة طويلة أن الأولاد الصغار كانوا يحضرون إلى مجالس المحدثين، لتحبيب العلم إليهم، وحصول البركة من هذه المجالس، ومن دعاء شيوخهم، فكان يكتب لهم حضور إلى تمام خمس سنين من عمره، ثم بعد ذلك يسمى سماعاً[١].

وقد توجهت همة شيخ الإسلام من وقت مبكر إلى تحصيل العلوم والفنون، وقد برز في هذا المجال، واشتهر أمره، وقد ساعده على ذلك أنه كان ينتمي إلى أسرة علمية دينية، وكان علماؤها محدثين، ورواة من قرون، وكان جده من كبار علماء الحديث، وهكذا أبوه، وإخوانه، ثم وجوده في دمشق عاصمة الإسلام والمسلمين آنذاك، وموئل العلماء والفضلاء بعد سقوط عاصمة الخلافة العباسية بغداد مدينة السلام، ووجود حركة علمية نشيطة بوجود العلماء، والمدارس المتنوعة آنذاك، وخاصة مدارس الحنابلة، كدار الحديث السكرية التي كان أبوه شيخها.

---

(١) انظر: الباعث الحثيث (ص ١٠٣).

فتوجه شيخ الإسلام إلى سماع الحديث من شيوخ بغداد الكبار، والأخذ عنهم كما ذكر ذلك كل من ترجم له، وقد بحثت في الكتب عن مروياته في جزء الأربعين الذي خرج له ابن الواني، وفي الرد الوافر، وقارنت ما بين أسانيده إلى المؤلفين ومروياتهم، وبين أسانيد أقرانه من أصحابه وغيرهم ومن بعدهم فاستخرجت هذه المرويات له.

كما بحثت عن مروياته في أطباق السماع الموجودة في بعض مخطوطات الظاهرية بدمشق، فوجدت أن شيخ الإسلام قد روى كتباً كثيرة من السنن، والجوامع، والأجزاء كما أشار إليه شيخ الإسلام نفسه إلى بعض هذه الكتب أحياناً في بعض كتاباته[1].

وهكذا تجمع لديّ جملة صالحة من الكتب التي هي من مرويات شيخ الإسلام ومسموعاته وفيما يلي أثبت هذه الكتب التي سمعها شيخ الإسلام، ورواها بأسانيده إلى مؤلفي هذه الكتب.

١ ــ الأحكام للإشبيلي[2]:

ولعله الكبرى كما هو مفهوم عند الإطلاق، وقد ذكر الحافظ الذهبي في ترجمة المحدث رشد الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عمر بن أبي القاسم البغدادي (٦٢٣ ــ ٧٠٧هـ)، مسموعاته من العلماء، منها: «الأحكام» من ابن تيمية[3].

---

(١) وقد يذكر شيخ الإسلام أحياناً الأحاديث: بلفظ «روينا». انظر مثلاً: الفتاوى الكبرى (٣/ ٣٣٠)، واقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٣٣٤، ٤٤٦، ١١٥، ٣٨١).

(٢) انظر: ترجمة الإشبيلي في مقدمة الشروح والتعليقات على كتب الأحكام لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري.

(٣) معجم شيوخ الذهبي (ق / ١٣٩/ ب).

والأحكام للإشبيلي: أبي محمد عبد الحق الأزدي المعروف بابن الخراط (٥١٠ ـ ٥٨٢هـ)، ثلاثة كتب: الكبرى، والوسطى، والصغرى، ولا يدرى ما المراد هنا من الثلاثة إلاَّ أن ابن فضل الله العمري المؤرخ قد سمع من شيخ الإسلام الأحكام الصغرى[1].

٢ ـ والأسماء والصفات للبيهقي (ت ٤٥٨هـ).

قال: روينا من طريق غير واحد... وأبي بكر البيهقي... في تفسير علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس[2].

وذكر في موضع آخر تفسير علي بن أبي طلحة فقال: وكذلك البيهقي في تفسير الأسماء الحسنى، إنما رواه من هذه الطريق[3].

٣ ـ والأفراد والغرائب لابن رزيق: أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن حميد البغدادي، الثقة (ت ٣٩٠هـ)، بانتقاء خلف الحافظ.

رواه شيخ الإسلام عن ثلاثة من شيوخه وهم: زين الدين أبو بكر محمد بن أبي طاهر إسماعيل بن عبد الله بن عبد المحسن الأنماطي، والرشيد محمد بن محمد العامري، وأبو حامد ابن الصابوني عن أبي القاسم عبد الصمد بن محمد بن أبي الفضل الحرستاني، عن أبي محمد طاهر بن سهل بن بشر الإسفرائيني، عن أبي الحسين محمد بن بكر بن عثمان الأزدي، عن أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن رزيق بانتقاء خلف الحافظ.

---

(١) الدرر الكامنة (١/ ٣٣١).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ١٤٩)، ومجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٣٨٢).

(٣) نقض التأسيس (٣/ ٤١).

وذكر منه حديثاً في الأربعين (برقم ٢٨)[١].

ويوجد منه نسخة خطية (السادس منه)، في الظاهرية[٢].

٤ ـ وأمالي أبـي الحسين محمد بن أحمد بن إسماعيل بن عنبس بن إسماعيل بن سمعون الواعظ. (الجزء الثاني منه، ويحتوي على عشرة مجالس).

جاء على ورقة (٥٨/ : سمع جميع هذا الجزء على الشيخ الإمام الزاهد جمال الدين أبـي محمد عبد الرحيم بن عبد الملك المقدسي بسماعه من ابن طبرزد، وإجازته إن لم يكن سماعاً، من التاج الكندي، بسندهما فيه بقراءة كاتبه علي بن مسعود بن نفيس الموصلي، ثم الحلبـي: التقي محمد بن عبد الحميد بن محمد الهمداني جده، والكمال علي بن أبـي طالب بن محمد اللهاوري، وأحمد، وعبد الله، وعبد الرحمن، وعبد القادر في آخر الخامسة بنو شهاب الدين عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني.

وصحح ذلك في يوم الأحد، الثالث من شعبان سنة خمس وسبعين وسبعمائة بالتربة الصارمية بسفح قاسيون ظاهر دمشق المحروسة.

والحمد لله وحده وصلَّى الله على نبيه محمد وآله.

٥ ـ والأمالي لابن هزار مرد الصريفيني[٣] (٣٨٢ ـ ٤٦٩هـ).

---

(١) الفتاوى (١٨/ ١٠٧).

(٢) فهرس الألباني لمخطوطات الحديث بالظاهرية (مجموع رقم ٩٤).

(٣) انظر لترجمته: تاريخ بغداد (١٠/ ١٤٦، ١٤٧)، والأنساب (٨/ ٣٠١، ٣٠٢).

رواه شيخ الإسلام عن محمد بن إسماعيل بن عثمان بن المظفر بن هبة الله بن عساكر الدمشقي (ت ٦٦٧هـ)، عن الحافظ أبـي محمد القاسم بن علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، عن أبـي الدر ياقوت بن عبد الله الرومي التاجر، عن ابن هزار مرد.

وعن زينب بنت مكي، وإسماعيل بن العسقلاني كلاهما، عن ابن طبرزد، عن القاضي أبـي بكر الأنصاري، وأبـي بكر أحمد بن الأشقر الدلال، وأبـي غالب محمد بن أحمد بن قريش، وأبـي بكر أحمد بن دحروج، كلهم عن ابن هزار مرد.

ومنه حديث في الأربعين (برقم ١٨)[١].

وأماليه يوجد مجلس منه في الظاهرية[٢].

وهو من مرويات ابن حجر في المعجم المفهرس[٣].

ويعرف أيضاً بجزء ابن هزار مرد[٤].

٦ ـ وتاريخ بغداد: للخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـ)، رواه عن الرئيس عماد الدين، أبـي محمد عبد الرحمن بن أبـي الصعر ابن السيد الصائغ الأنصاري (في سنة٦٧٦هـ)، والمسند نجم الدين أبـي العز يوسف بن يعقوب بن محمد بن علي المجاور الشيباني (في سنة٦٨٠هـ)، والرئيس

---

(١) الفتاوى (١٨/٩٦).

(٢) فهرس الألباني (ص ١٢٩).

(٣) المعجم المفهرس (ص ٢٧١).

(٤) انظر: الوفيات لابن رافع السلامي (رقم ٥٠٤)، (٢/٦١).

عماد الدين المسلم بن علان قالوا: أخبرنا أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي، عن أبي منصور عبد الرحمن بن محمد بن زريق القزاز الشيباني، عن الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب.

ومنه حديثان في الأربعين[1].

ورواه الذهبي عن المسلم بن علان، ومؤمل بن محمد بن علي أبي المرجي البالسي الدمشقي (ت٦٧٧هـ).

وقال في ترجمة مؤمل المذكور في معجم شيوخه: أجاز لي مروياته ومن مسموعاته: تاريخ بغداد للخطيب سوى ترجمة الإمام النعمان، قال: أخبرنا مؤمل بن محمد، والمسلم بن محمد (وهو ابن علان)، كتابه، أنا أبو اليمن الكندي به.[2]

وقال في ترجمة المسلم بن علان: سمع من الكندي تاريخ بغداد[3].

ورواه الصدر الكبير بدر الدين أبو عبد الله محمد بن نجم الدين مكي بن أبي الغنائم بن مكي التنوخي (ت ٧٤٢هـ)، عن ابن المجاور به[4].

٧ ـ وتفسير الطبري:

قال: روينا من طريق غير واحد كعثمان بن سعيد الدارمي،

---

(١) حديث (رقم ٢٠ و ٣٠)، والحديثان في تاريخ بغداد (٨/١٩ ـ ٢٣)، و (٣/ ٢٨٤)، والفتاوى (١٨/ ٩٨، ٩٩ و ١٠٩).

(٢) معجم الشيوخ للذهبي (ق / ١٧٤/ ب).

(٣) معجم الشيوخ (ق / ١٧٢).

(٤) الوفيات لابن رابع السلامي (رقم ٢٩٠).

وأبـي جعفر الطبري، وأبـي بكر البيهقي وغيرهم في تفسير علي بن أبـي طلحة عن ابن عباس[1].

وقال في موضع آخر في ذكر تفسير علي بن أبـي طلحة: كلهم على هذه الرواية يعتمد لأن هذا تفسير رواه الناس عن عبد الله بن صالح ذكر أبو بكر بن عبد العزيز نقل ذلك من تفسير محمد بن جرير، إذ كان يعتمد عليه، وابن جرير يروي هذا التفسير بالإسناد[2].

٨ ــ وتفسير علي بن أبـي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

قال شيخ الإسلام: روينا من طريق غير واحد كعثمان بن سعيد الدارمي، وأبـي جعفر الطبري، وأبـي بكر البيهقي وغيرهم في تفسير علي بن أبـي طلحة عن ابن عباس[3].

وقال: روينا من حديث عبد الله بن صالح كاتب الليث، قال: ثنا معاوية بن صالح، عن علي بن أبـي طلحة، عن ابن عباس رضي الله عنهما[4].

وقال في هذا التفسير: وهذا التفسير ثابت عن عبد الله بن صالح عن علي بن أبـي طلحة الوالبـي، لكن يقال: إنه لم يسمع التفسير عن ابن عباس[5].

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ١٤٩)، ومجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٣٨٢، ٣٨٣).
(٢) نقض التأسيس (٣/ ٤١ ــ ٤٣).
(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ١٤٩)، ومجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٣٨٢، ٣٨٣).
(٤) الصارم المسلول (ص ٣٧٥).
(٥) مجموعة الرسائل والمسائل (٥/ ١٦٥).

٩ ــ وتفسير مجاهد:

قال في اقتضاء الصراط المستقيم: وروينا في تفسير مجاهد المشهور عنه الصحيح من رواية ابن أبـي نجيح[١].

١٠ ــ وجزء البانياسي: أبـي عبد الله مالك بن أحمد بن علي بن إبراهيم البانياسي المكي الفراء (ت ٤٨٥هـ).

قرأه شيخ الإسلام على عمته: ست الدار بنت مجد الدين ابن تيمية[٢] وسمعه معه المعمر شمس الدين محمد بن حمد بن عبد المنعم بن حمد بن البيع الحراني ثم الدمشقي[٣].

والجزء من مرويات الحافظ ابن حجر[٤] وقد أفاد منه في تغليق التعليق[٥] وذكره حاجي خليفة في كشف الظنون[٦].

وتوجد منه نسخة خطية في الظاهرية[٧].

١١ ــ وجزء الحسن بن عرفة العبدي[٨]: (ت ١٥٠ ــ ٢٥٧هـ).

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٥٦٧).

(٢) الدرر الكامنة (٣/ ٤٣١).

(٣) الوفيات (رقم ١٩٠)، والدرر الكامنة (٣/ ٤٣١).

(٤) المعجم المفهرس (ص ٢٠٦).

(٥) تغليق التعليق (٢/ ٦١).

(٦) كشف الظنون (١/ ٥٨٦).

(٧) فهرس الألباني (ص ٢٢٩)، وراجع أعلام النساء (٢/ ١٥٤).

(٨) طبع الجزء بتحقيقي من مكتبة دار الأقصى بالكويت عام (١٤٠٦هـ)، وذكرت في مقدمته ترجمة ابن عرفة رواية كثير من الأئمة لهذا الجزء عبر القرون والأجيال، وراجع أيضاً الرد الوافر.

رواه شيخ الإسلام عن أبي العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة (سنة ٦٦٧هـ)، عن عبد المنعم بن عبد الوهاب بن سعد بن كليب، عن علي بن أحمد بن بيان الرزاز، عن ابن مخلد البزاز، عن إسماعيل الصفار، عن ابن عرفة.

ومنه ثلاثة أحاديث في الأربعين[١].

وسمع منه الذهبي[٢]، وانتقاه[٣]، بروايته عنه كما قرأه عليه ابن سيد الناس اليعمري، وذكر حديثاً منه[٤].

كما سمعه منه الأمين ابن الواني، وأخوه أحمد في السنة الرابعة[٥].

ومنهم: محمد بن يحيى بن سعد، والبرزالي، وشمس الدين محمد بن إبراهيم بن غنائم بن مهندس، والعلائي[٦] وعمر ابن الحسن بن عمر بن حبيب الدمشقي[٧] وعمر بن عبد الرحمن

---

(١) أرقام الحديث (١ ــ ١٣، ٣٠)، الفتاوى (١٨/ ٧٧، ٩١، ١١٠).

(٢) صرح به في معجم الشيوخ في ترجمة شيخ الإسلام (ق ١٠/ أ)، وتراجم أخرى (ق ١٢٠/ ب) و (١٢١/ أ) و (ق ١٩٤).

(٣) توجد من انتقائه نسخة خطية في الظاهرية وقد حققته وطبع في مجلة الجامعة السلفية ببنارس بالهند باسم: «الأحاديث العوالي المنتقاة من جزء الحسن بن عرفة العبدي» وفيه (١٢) حديثاً، ثم طبع في الهند، ومصر في جزء مستقل.

(٤) الرد الوافر (ص ٥٧ ــ ٥٩).

(٥) الرد الوافر (ص ٧٧).

(٦) الرد الوافر (ص ١١٢)، وترجمة البرزالي (ص ٢٠٣).

(٧) الرد الوافر (ص ١٨٨).

القباني[1] والتجيبي أبو القاسم بن القاسم بن يوسف[2].

١٢ ـ وجزء أبي السكن زكريا بن يحيى الطائي:

قال ابن ناصر الدمشقي في ترجمة المزي: ووجدت بخط الحافظ المزيّ في عدة من طبقات سماعه مع الشيخ تقي الدين بن تيمية كتب له فيها: الإمام تقي الدين.

منها: على جزء أبي السكن زكريا بن يحيى الطائي وهي بخط الشيخ تقي الدين ما صورته:

قرأت هذا الجزء على الشيخ الجليل المسند المعمر بدر الدين أبي العباس أحمد بن شيبان بن تغلب الشيباني بسماعه من ابن طبرزد وبإجازته من ابن سنيف، عن الغزال فسمعه صاحبه، وكاتبه الإمام الأوحد أبو العباس أحمد بن شيخنا المرحوم شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، وأخوه شرف الدين عبد الله، وشمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن سامة، وابن عمه عبد الرحمن بن أحمد، وعلم الدين القاسم بن محمد بن البرزالي، وذكر بقية السامعين، ثم قال: يوم السبت تاسع عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وثمانين وستمائة، بسفح جبل قاسيون، ظاهر دمشق المحروسة، وأجاز لهم الشيخ.

وكتب يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي عفى الله عنه[3].

---

(١) الرد الوافر (ص ١٩٣، ١٩٤).

(٢) برنامج التجيبي (ص ١٩٢).

(٣) الرد الوافر (ص ٢١٤).

١٣ ــ وجزء أبـي مسعود أحمد بن الفرات الرازي:

قال ابن ناصر الدين الدمشقي في ترجمة محمد بن طغريل (ت ٧٣٧هـ): وجدت بخطه تقييد سماه «الجزء لأبـي مسعود أحمد بن الفرات الرازي» على أربعة وأربعين شيخاً، ذكر منهم الشيخ تقي الدين، فقال فيما وجدته بخطه:

«وسيدنا الشيخ الإمام العلامة الصدر الكبير الكامل القدوة الحافظ الزاهد العابد الورع، شيخ الإسلام، مفتي الفرق، حجة المذهب، مقتدى الطوائف، لسان الشريعة، مجتهد العصر، وحيد الدهر، إمام الأئمة، تقي الدين أبـي العباس أحمد بن الشيخ الإمام العلاّمة، المفتي شهاب الدين أبـي المحاسن عبد الحليم بن الشيخ الإمام العلاّمة شيخ الإسلام مجد الدين أبـي البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبـي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني، أعاد الله علينا من بركته[١].

١٤ ــ وكتاب الجمعة للقاضي أبـي بكر أحمد بن علي المروزي:

وقال ابن ناصر الدمشقي في ترجمة ابن النقيب القرماني: شمس الدين محمد بن حسن بن محمد بن أحمد بن إسرائيل الخبري.

وجدت بخطه نقل طبقة سماع على «كتاب الجمعة» للقاضي أبـي بكر أحمد بن علي المروزي، صورته:

(١) الرد الوافر (ص ٨٨).

سمع جميع هذا الجزء على الشيخ الجليل فخر الدين أبي المكارم خطاب بن محمد بن أبي الكرم بن كنانة الموصلي، قال: أخبرنا أبو محمد عبد الوهاب بن ظافر بن رواج، قرأه عليّ وأنا أسمع، قال: قرىء على الإمام الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي، وساق ابن النقيب المذكور بقية الإسناد إلى المؤلف وقال:

بقراءة الإمام العلامة شيخ الإسلام بقية السلف تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية رحمة الله عليه: الشيخ الإمام الحافظ علم الدين أبو محمد القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي، أحسن الله إليه.

وصح ذلك وثبت في يوم الجمعة منتصف رمضان سنة إحدى وثمانين وستمائة، وذكر ابن النقيب أنه نقله من خط البرزالي[١].

١٥ ـ كتاب الجهاد[٢] لابن أبي عاصم.

قرأه شيخ الإسلام على إبراهيم بن إسماعيل ابن الدرجي، عن أبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر، أنا محمود بن إسماعيل الصيرفي، أنا أبو بكر بن شاذان، أنا أبو بكر القباب، أنا أبو بكر بن أبي عاصم به.

---

(١) الرد الوافر (ص ٨٣)، والكتاب من مسموعاته ابن حجر المعجم المفهرس (ص ٤١)، وتوجد منه نسخة خطية، وقد حقق بعضه الأخ مصلح الحارثي في كلية الحديث الشريف، بالجامعة الإسلامية هذا العام.

(٢) طبع بتحقيق أخينا الفاضل مساعد بن سليمان الراشد.

ورواه ابن حجر عن أحمد بن علي بن يحيى بن تميم عن شيخ الإسلام به[1].

١٦ ـ وحديث الأخميمي: بانتقاء عبد الغني بن سعيد الأزدي (ت ٤٠٩هـ)، أبي الحسن محمد بن أحمد بن العباس المصري (ت ٣٩٥هـ).

رواه شيخ الإسلام عن المظفر بن عبد الصمد بن خليل الأنصاري، سنة (٦٨٤هـ)، وأبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن عباس الفاقوسي وأبي محمد عبد الله بن محمد بن سليمان العامري كلهم عن القاضي عبد الصمد بن محمد بن أبي الفضل بن الحرستاني، عن أبي محمد طاهر بن سهل بن بشر بن أحمد الإسفرائيني، عن أبي الحسين محمد بن مكي بن عثمان بن عبد الله الأزدي المصري، عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن العباس الأخميمي بانتقاء عبد الغني بن سعيد.

ومنه حديث في الأربعين[2].

ونفس هذا الحديث روى الذهبي، عن ابن الدرجي إسماعيل بن إبراهيم، وابن أبي عمر، وجماعة كتابة كلهم قالوا: عن عبد الصمد به[3].

وتوجد منه نسخة خطية في الظاهرية[4].

---

(١) انظر: تغليق التعليق (٥/ ٤٧٠).

(٢) حديث (رقم ٣٣)، الفتاوى (١٨/ ١١٢).

(٣) معجم شيوخه (ق ٢٧/ أ).

(٤) فهرس الألباني (ص ٢٢٣).

١٧ ــ وحديث البغوي برواية أبـي القاسم بن حبابة عنه، ومنه حديث في الأربعين[١].

وبراوية أبـي الحسين محمد بن أحمد بن حسنون النرسي، عن أبـي طاهر المخلص عنه، ومنه حديث في الأربعين[٢].

وبـراويـة ابـن المسلمـة، عـن المخلـص عنـه، ومنـه حـديـث فـي الأربعين[٣] وقال شيخ الإسلام في الصارم المسلول: روينا من حديث أبـي القاسم عبد الله بن محمد البغوي قال: ثنا يحيـى بن

---

(١) حديث (رقم ٣٢)، ورواه عن ابن الحموي، عن عبد الجليل بن أبـي غالب بن أبـي المعالي بن مندويه، عن أحمد بن النقور البزار، عن أبـي القاسم عبيد الله بن محمـد بـن إسحـاق بـن حبـابـة، عـن البغـوي سنـة (٣١٥هـ)، عـن أبـي عثمـان طالوت بن عباد الصيرفي من كتابه. (الفتاوى ١٨/ ١١٢).
وطالوت هذا له نسخة مشهورة عالية فوجد منها نسخة خطية في الظاهرية. فهرس الألباني (ص ٣٣٧)، وأخرج الذهبـي في السير (١١/ ٢٦)، بسنده عن علي بن البسري، عن محمد بن عبد الرحمن المخلص، عن البغوي، عن طالوت.

(٢) حديث (رقم ١٣)، رواه عن إبراهيم بن محمد بن إسماعيل بن فارس التميمي السعدي، عن أبـي اليمن زيد بن الحسن الكندي، عن القاضي أبـي بكر محمد عبد الباقي الأنصاري، عن أبـي الحسين محمد بن أحمد بن حسنون النرسي، عن المخلص، عن البغوي، عن شيوخه.

(٣) حديث (رقم ٤٠)، ورواه عن الشيخة أم محمد زينب بنت أحمد بن عمر المقدسية سنة (٦٨٤هـ)، وأبـي عبد الله بن بدر، وابن شيبان وابن العسقلاني كلهم عن ابن طبرزد، عن ابن البيضاوي، والقزاز وابن يوسف كلهم عن ابن المسلمة عن المخلص، عن البغوي.

عبد الحميد الحماني[1].

١٨ ـ وحديث السري بن سهل الجند يسابوري:

قال: وقد روينا... في حديث السري بن سهل الجند يسابوري بإسناد مشهور عاليه[2].

١٩ ـ وحديث أبـي بكر الأنصاري: محمد بن عبد الباقي بن محمد البزاز الحنبلي، مسند العراق (ت ٤٤٢ ـ ٥٣٥)[3].

رواه شيخ الإسلام عن إبراهيم بن أحمد المعروف بابن السديد الأنصاري في سنة (٦٧٥هـ)، وإبراهيم بن أحمد بن إسماعيل بن فارس التميمي السعدي (في سنة ٦٧٤هـ)، والمسلم بن علان في سنة (٦٨٠هـ)، والفخر بن البخاري، وأبـي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الملك المقدسي (سنة ٦٨١هـ)، وابن شيبان كلهم عن أبـي اليمن زيد بن الحسن الكندي.

ورواه عن ابن أبـي شيبان، وإسماعيل بن العسقلاني، عن ابن طبرزد كلاهما عن القاضي أبـي بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري، ومنه عدة أحاديث في الأربعين[4].

ورواه ابن حجر من طريق شيخ الإسلام وأخيه عبد الرحمن[5].

(١) الصارم المسلول (ص ١٦٩).

(٢) الفتاوى الكبرى (٣/ ١٣٣).

(٣) وله مشيخة في ثلاثة أجزاء، وأخرى خرجها السمعاني في جزء سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٥).

(٤) الأرقام (١٢، ١٣، ١٩، ـ ٢٩، ٣٤).

(٥) المعجم المفهرس (٢/ ٦٨، ٦٩، ٧٩)

٢٠ ـ وحديث الجوهري الحسن بن علي بن محمد البغدادي (ت ٣٦٣ ـ ٤٥٤هـ) عن أبـي حفص عمر بن محمد بن علي الزيات عن شيوخه.

قال ابن ناصر الدين الدمشقي[١]:

ووجدت بخط المزيّ أيضاً طبقة سماع على الجزء الثاني من حديث الحسن بن علي الجوهري، عن أبـي حفص عمر بن محمد بن علي الزيات، عن شيوخه ما صورته:

سمع هـذا الجزء على المشايخ الثلاثة: الإمام العلاّمة شيخ الإسلام تقي الدين أبـي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، والإمام علم الدين أبـي محمد القاسم بن محمد البرزالي بقراءته من لفظه، وكاتب السماع يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي بسماعهم من أحمد بن شيبان، وبسماع الأول أيضاً من إسماعيل بن العسقلاني، وذكر المزي بقية الطبقة، قال فيما وجدته بخطه:

وصح ذلك في يوم السبت الحادي والعشرين من رجب سنة اثنتين وعشرين وسبع مائة بظاهر دمشق بقرب «المنيبع» وأجازوا للجماعة.

وتوجد أربعة مجالس من أحاديث الجوهري، والأمالي (المجلس الثاني) وكتب أخرى له مخطوطة في الظاهرة[٢].

٢١ ـ وحديث الغطريفي: أبـي أحمد محمد بن أحمد بن الحسين بن القاسم بن السري بن الغطريف بن الجهم الغطريفي العبدي الجرجاني الرباطي مصنف الصحيح على المسانيد (ت ٣٧٧هـ).

---

(١) الرد الوافر (ص ٢١٤).

(٢) انظر: فهرس الألباني (ص ٢٥٠).

رواه شيخ الإسلام عن الشيخ كمال الدين أبـي محمد عبد الرحيم ابن عبد الملك بن يوسف بن قدامة المقدسي (عام ٦٨٠هـ)، وأبـي العباس بن شيبان، عن أبـي حفص عمر بن محمد بن طبرزد البغدادي، عن القاضي أبـي بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد البزار، وأبـي المواهب، أحمد بن محمد بن عبد الملك بن ملوك كلاهما عن القاضي أبـي الطيب ظاهر بن عبد الله الطبري، عن محمد أحمد بن الغطريف.

ومنه حديث في الأربعين[(١)].

ورواه عن ابن شيبان كل من الشيخ فتح الدين أبـي الفتح أحمد بن محمد بن أبـي الفتح بن أبـي الفضل البعلي، ثم الدمشقي (ت ٧٤٨هـ)[(٢)]، والشيخ بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الغني الحراني (ت ٧٤١هـ)[(٣)] وورد في الموضعين «جزء الغطريف».

ورواه الذهبي عن عبد الرحمن بن محمد الفقيه وغيره عن عمر بن محمد المؤدب به[(٤)].

وتوجد منه نسخة خطية في الظاهرية[(٥)].

٢٢ ـ وحديث أبـي القاسم عبد الصمد بن سعيد القاضي الحمصي (ت ٣٢٤هـ).

---

(١) حديث رقم (ص ٢٧).

(٢) الوفيات لابن رافع السلامي رقم الترجمة (٤٨٨).

(٣) الوفيات رقم الترجمة (ص ٢٦٩).

(٤) تذكرة الحفاظ (ص ٩٧٣).

(٥) فهرس الألباني (ص٣٧٠).

رواه عن الإمام محي الدين أبي حفص عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي عصرون التميمي سنة (٦٨٢هـ)، وأبي حامد الصابوني كلاهما عن ابن الحرستاني، عن أبي محمد طاهر بن سهل الإسفرائيني، عن أبي الحسين محمد بن مكي الأزدي، عن القاضي أبي الحسين علي بن محمد بن إسحاق بن يزيد الحلبي (سنة ٣٩٠هـ)، عن أبي القاسم عبد الصمد بن سعيد القاضي.

وروى منه حديثاً في الأربعين[١].

وفي الوفيات لابن رافع السلامي في ترجمة أبي حفص عمر بن معمر بن عبد الرحمن بن يحيى الوادي الصالحي (ت ٧٤٩هـ): سمع من عبد الرحمن ابن الزين: جزء ابن هزار مرد، ومنه التقي الواسطي، ومن عمر ابن القواس «جزء ابن عبد الصمد» وغيره، وحدث[٢].

وقال الذهبي في ترجمة أبي القاسم الحمصي: جمع تاريخاً لطيفاً فيمن نزل حمص من الصحابة سمعناه[٣].

٢٣ ـ الحديث المسلسل في القدر المعروف[٤]:

---

(١) الحديث الرابع والثلاثون. الفتاوى (١١٣، ١١٤).

(٢) الوفيات رقم (٥٠٤).

(٣) السير (١٥/٢٦٦).

(٤) والحديث ذكره السخاوي في الجواهر المكللة في الأحاديث المسلسلة، وهو الحديث الخامس والسبعون بالأخذ باللحية.

المسلسل بالأخذ باللحية: ومنه حديث أنس: لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره.

قال شيخ الإسلام: جاء في الحديث الذي رويناه، مسلسلاً. فذكره[1].

٢٤ ـ وحديث ابن ملاعب: أبي البركات داود بن أحمد بن محمد البغدادي (٥٤٢ ـ ٦١٦هـ).

رواه شيخ الإسلام عن هبة الله بن محمد الحارثي سنة (٦٧٩هـ)، والشيخ شمس الدين عبد الرحمن بن أبي عمرو، وأحمد بن شيبان ثلاثتهم عن ابن ملاعب.

ومنه حديثان في الأربعين[2].

ورواه الذهبي عن هبة الله الحارثي، وعبد الرحمن بن محمد، وعلي بن عبد الرحمن بن أحمد عن داود بن أحمد به[3].

٢٥ ـ وكتاب الروح والنفس للحافظ أبي عبد الله محمد بن مندة (ت ٣٩٥هـ).

قال شيخ الإسلام: وروينا عن الحافظ أبي عبد الله محمد بن مندة في كتاب «الروح والنفس»[4].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٤/ ٢٠).
(٢) في حديث رقم (٢٨)، وحديث (٣٥).
(٣) معجم شيوخ الذهبي (ق ١٧٦/ب، ١٧٧/أ).
(٤) الفتاوى (٥/ ٤٥١).

٢٦ ـ وكتاب الذكر للفريابي:

قال شيخ الإسلام وقد روينا في جزء الفريابي في كتاب الذكر له[1].

٢٧ ـ وكتاب الرد على بشر المريسي لعثمان بن سعيد الدارمي قال: روينا من طريق غير واحد كعثمان بن سعيد الدارمي... في تفسير علي بن أبي طلحة[2].

ولم أجد النص المذكور في «كتاب الرد على الجهمية»، وإنما وجدت نصاً من هذا التفسير في «الرد على بشر المريسي»[3].

ثم وجدت على غلاف مخطوطة الكتاب المذكور أن محمد بن أحمد بن المحب المقدسي روىٰ هذا الكتاب عن شيخ الإسلام عن أبي حفص عمر بن عبد المنعم بن عمر بن القواس بسنده إلى الدارمي.

٢٨ ـ والجامع الصحيح للإمام البخاري:

ذكره من مسموعاته ابن عبد الهادي، والبزار، والذهبي[4] وكان مطلعاً على نسخه[5]. وسمعه من شيخ الإسلام بروايته عن الشمس

---

(١) مجموعة الرسائل الكبرى (٢/٣٤١) وهو من مرويات ابن حجر، المعجم المفهرس (ق٤٠/أ).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/١٤٩)، ومجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٣٨٢)، ونقض التأسيس (٣/ ٤١).

(٣) الرد على بشر المريسي (٣٦٨) عقائد السلف.

(٤) العقود الدرية (ص ٣)، والأعلام العلية (ص ٢٢)، والرد الوافر (ص ٦٠، ٦١).

(٥) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٩٨).

ابن أبـي عمر والفخر بن البخاري: القاضي برهان الدين مفلح (ت ٧٦٣هـ) صاحب الفروع كما في صلة الخلف بموصول السلف (ص ٣٨١)[١].

٢٩ ــ والجامع الصحيح للإمام مسلم بن الحجاج القشيري:

ذكره من مسموعاته ابن عبد الهادي، والبزار، والذهبـي[٢].

ورواه شيخ الإسلام عن القاسم بن أبـي بكر بن قاسم بن غنيمة الأربلـي، وأبـي بكر بن عمر بن يونس المزي الحنفـي، وأبـي عبد الله محمد بن محمد بن سليمان العامري.

قال الأول: أخبرنا أبو الحسن المؤيد عن محمد بن الفضل ابن أحمد الفراوي.

وقال الآخران: أخبرنا أبو القاسم عبد الصمد بن الحرستاني أخبرنا الفراوي إجازة، عن أبـي الحسن عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر الفارسي، عن أبـي أحمد محمد بن عيسى بن عمرويه الجلودي، عن أبـي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، عن مسلم بن الحجاج القشيري.

ومنه حديث في الأربعين[٣]، وقرأ عليه وعلى أخيه شمس الدين محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الدائم[٤].

---

(١) مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الأول (ج ١) عام ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
(٢) العقود الدرية (ص ٣)، والأعلام العلية (ص ٢٢)، والرد الوافر (ص ٦٠ ــ ٦١).
(٣) رقم (١٥)، والفتاوى (١٨/ ٩٣).
(٤) الرد الوافر (٦٠، ٦١).

وكذا رواه الذهبي، عن القاسم بن أبي بكر بن غنيمة[1].

٣٠ ــ وسنن أبي داود:

ذكره ابن عبد الهادي، والبزار، والذهبي من مسموعاته[2].

وقال شيخ الإسلام: روينا في سنن أبي داود[3]، وقد نسخ سنن أبي داود بخط يده، قال ابن حجر: ونسخ سنن أبي داود[4].

وكان مطلعاً على نسخه[5].

٣١ ــ وسنن النسائي:

ذكره البزار، وابن عبد الهادي[6].

٣٢ ــ وسنن الترمذي:

ذكره من مسموعاته ابن عبد الهادي، والبزار، والذهبي[7] وكان مطلعاً على نسخ الترمذي[8].

وقال في الجواب الصحيح: روينا عن الترمذي، وابن قانع، وغيرهما بأسانيدهم[9].

---

(١) معجم شيوخه (١١٨/ب، ١١٩ أ).

(٢) العقود الدرية (ص ٣)، والأعلام العلية (ص ٢٢).

(٣) الفتاوى (١٤٩/٢٥).

(٤) الدرر الكامنة (١/ ١٤٤).

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٢٦٠)، ذكر روايتي اللؤلؤي، وابن دامة.

(٦) العقود الدرية (ص ٣)، والأعلام العلية (ص ٢٢).

(٧) العقود الدرية (ص ٣)، والأعلام العلية (ص ٢٢).

(٨) الفتاوى (٣٤٨/٢٤).

(٩) الجواب الصحيح (٤/ ٣١٤).

٣٣ ـ وسنن ابن ماجه:

ذكره البزار، وابن عبد الهادي[١].

٣٤ ـ وسنن الدارقطني:

ذكره البزار مع مسند أحمد والكتب الستة، وقال: سمع كل واحد منها مرات عديدة.

٣٥ ـ وسنن أبي مسلم الكجي: إبراهيم بن عبد الله بن مسلم (ت ٢٩٢هـ).

رواه عن الفقيه سيف الدين أبي زكرياء يحيى بن عبد الرحمن بن نجم بن عبد الوهاب، الحنبلي (سنة ٦٦٩هـ)، ومحمد بن عبد المنعم ابن القواس، والمؤمل بن محمد البالسي، وأبي عبد الله محمد بن أبي بكر العامري، وأحمد بن شيبان، وأبي بكر بن محمد الهروي، وأبي زكريا يحيى بن أبي منصور بن الصيرفي، وأبي الفرج عبد الرحمن بن سليمان البغدادي، والشمس بن زين، وشمس الدين بن أبي عمر الكمال عبد الرحيم، وابن العسقلاني، والمقداد بن هبة الله، وزينب بنت مكي، وست العرب بسندهم، عن أبي بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري عن أبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن أحمد البرمكي، عن أبي محمد عبد الله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسي، عن أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله ابن مسلم الكجي.

(١) العقود الدرية (ص ٣)، والأعلام العلية (ص ٢٢).

وروى بهذا الإسناد في الأربعين، عن محمد بن عبد الله الأنصاري به، عدة أحاديث[1].

وأبو مسلم الكجي: هذا خاتمة أصحاب الأنصاري.

ورواه الذهبي، عن مؤمل بن محمد به[2].

٣٦ ـ وصفة النفاق وذم المنافقين للفريابي: جعفر بن محمد بن الحسن (٢٠٧ ـ ٣٠١هـ).

رواه عن يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح بن رافع بن علي الحراني ابن الصيرفي سنة (٦٦٨هـ)، عن أبي العباس أحمد بن يحيى بن بركة بن الديبقي، عن أبي منصور، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الواحد بن الحسن القزاز، عن أبي جعفر بن محمد بن أحمد بن محمد بن عمر بن المسلم المعدل، إملاء من لفظه باستملاء أبي بكر الخطيب، عن أبي الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد الزهري، عن أبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي.

ومنه حديث في الأربعين[3].

٣٧ ـ وفضائل الشام ودمشق: لأبي الحسن علي بن محمد بن شجاع الربعي (٤٤٤هـ).

---

(١) الأحاديث (٤، ٥، ٦، ٧، ٢٢).

(٢) تذكرة الحفاظ (١/ ٣٧١)، وانظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/ ٢٠٠) لرواية الكجي، عن الأنصاري.

(٣) رقم (١٥)، الفتاوى (١٨/ ٩٣)، وراجع: مقدمة صفة المنافقين للأخ بدر البدر، طبع دار الخلفاء بالكويت.

رواه شيخ الإسلام، عن عبد العزيز بن عبد المنعم الحارثي (سنة ٦٦٩هـ) بجامع دمشق، عن الحافظ القاسم بن أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، عن أبي الفضائل ناصر بن محمود بن علي المقدسي الصائغ، وأبي القاسم نصر بن أحمد بن مقاتل السوسي كلاهما عن أبي الحسن علي بن أحمد بن زهير المالكي، عن أبي الحسن علي بن محمد بن شجاع الربعي المالكي.

ومنه ذكر حديثاً في الأربعين[١].

وقد سمعه أخوه عبد الرحمن، عن عبد العزيز بن عبد المنعم[٢].

والكتاب مطبوع بالمجمع العلمي العربي بدمشق عام (١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م) بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجد، وخرج أحاديثه المحدث الألباني، وطبع بالمكتب الإسلامي باسم تخريج أحاديث فضائل الشام للربعي.

والحديث المذكور في الأربعين هو الحديث الثالث في التخريج.

٣٨ ـ وفضائل الصحابة للدارقطني:

وهو: ثناء الصحابة على القرابة، وثناء القرابة على الصحابة استفاد منه شيخ الإسلام في كتبه[٣].

ورواه عن محمد بن عامر بن أبي بكر الغسولي، عن

---

(١) حديث رقم (٢)، الفتاوى (١٨/ ٧٨، ٧٩).

(٢) الوفيات لابن رافع السلامي (٢/ ٣٧).

(٣) جامع الرسائل (١/ ٢٦٢)، ومنهاج السنّة (٤/ ١٠٤).

أبـي البـركـات، داود بـن أحمـد بـن محمـد بـن مـلاعـب، عـن أبـي الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي، عن أبـي الغنائم عبد الصمد بن علي بن محمد بن المأمون، عن أبـي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني ومنه حديث في الأربعين[1].

والكتاب يوجد منه نسخة خطية في الظاهرية[2].

وهو من مرويات الوادي آشي[3].

٣٩ ــ وكتاب العرش، وما روى فيه: لمحمد بن عثمان بن أبـي شيبة.

جاء في آخره طبقة السماع:

وسمعه على الشيخ الإمام فخر الدين أبـي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن البخاري، المقدسي بإجازته من أبـي القاسم هبة الله بن الحسن بن السبط بسنده أوله، بقراءة كاتب السماع يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي:

شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن سامة الطائي يوم السبت الثاني من أيام التشريق سنة ثمان وسبعين وستمائة بسفح جبل قاسيون ظاهر دمشق.

وسمعه عليه بقراءة الإمام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني؛ عبد الرحمن بن أحمد بن سامة الطائي، ومحمد بن الزكي

---

(١) رقم (٢٣)، والفتاوى (١٨/ ١٠١ ــ ١٠٢).

(٢) تاريخ الأدب العربـي لبروكلمان (٣/ ٢١٢)، وفهرس الألباني (ص ٢٧٤) وقد حققته، يسر الله طبعه.

(٣) برنامج الوادي آشي (٢٤٨)، رواه بسنده عن الأرموي به.

عبد الرحمن بن يوسف المزي، وكاتب السماع في الأصل القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي يوم الثلاثاء الرابع والعشرين من جمادى الأولى سنة إحدى وثمانين وستمائة.

وعليه أيضاً:

قرأت جميع هذا الجزء على شيخنا الإمام الأوحد البارع العلاَّمة بقية السلف شيخ الإسلام، عمدة الحفاظ، إمام النقد الحجة الرحلة جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي، نفع الله به قال: قرأته على الإمام فخر الدين أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد البخاري المقدسي، قال: أنبأنا أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن المظفر بن السبط، قال: أخبرنا أبو العز أحمد بن عبيد الله بن كادش العكبري، قال: أخبرنا أبو طالب محمد بن علي ابن الفتح العُشاري، وأبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء قالا: أخبرنا أبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس، قال: أخبرنا أبو علي محمد بن أحمد بن الحسن بن الصواف، قال: أخبرنا أبو جعفر محمد بن عثمان بن محمد بن أبي شيبة، فذكره عن شيوخه.

وصح ذلك وثبت في يوم الخميس التاسع والعشرين من شهر شعبان سنة تسع وثلاثين وسبعمائة، وهو مما أجازنيه شيخنا: أبو العباس شيخ الإسلام ابن تيمية، وأبو محمد البرزالي.

وكتب محمد بن حسن بن محمد بن أحمد بن إسرائيل الجنزي بن النقيب، وصح[1].

---

(١) (ق ١٢٠)، مصورة الجامعة الإسلامية عن الظاهرية (عام ٥٥٩ مجموع ٥١).

٤٠ ــ وعوالي مسند الحارث بن أبـي أسامة.

رواه شيخ الإسلام عن أحمد بن أبـي الخير، وأبيه عبد الحليم، وأحمد بن عبد الرحمن بن العنيقة الحراني، وأحمد بن محمد الظاهري المحدث، وإبراهيم بن صالح بن هاشم، بسماعهم من يوسف بن خليل عن الداراني، عن أبـي علي الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد، عن أبـي نعيم، عن أبـي بكر أحمد بن يوسف بن خلاد، عن الحارث بن أبـي أسامة.

ومنه حديث في الأربعين[1].

وسمعه منه عبد الله بن المحب، وابنه: ابن المحب الصامت.

وقد روى عن ابن تيمية محمد بن أحمد بن المحب المقدسي في كتابه صفات رب العالمين (مخطوط) في أحاديث الكتاب.

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي:

«ولقد وجدت بخطه في مواضع كثيرة، وأماكن متباينة بخطه مسطورة ترجمة الشيخ تقي الدين شيخ الإسلام، وهو أجل شيوخه من الأئمة الأعلام، ومدحه بقصائد من النظام.

وجدت بخطه طبقة سماع على «عوالي مسند الحارث بن أبـي أسامة» أولها: وسمعتها على شيخنا الإمام الرباني شيخ الإسلام، إمام الأئمة الأعلام، بحر العلوم والمعارف أبـي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، أثابه الله الجنة،

---

(١) رقم (١٤)، والفتاوى ١٨/ ٩١ ــ ٩٢).

بسماعه من أحمد بن أبـي الخير بسنده، ومن والده، وأحمد بن عبد الرحمن بن العنيقة الحراني، وأحمد بن محمد الظاهري، المحدث، بسماعهم من يوسف بن خليل.

بقراءة والدي أبـي محمد عبد الله بن أحمد المحب بن محمد، وهذا خطه.

وذكر بقية السامعين، وأن السماع كان يوم الاثنين سادس عشر جمادى الآخرة سنة ثماني عشرة وسبعمائة بقرية المزة، وقال: وأجاز لهم مروياته ومؤلفاته.

قال شيخنا ابن المحب المشار إليه في كتابه «تكملة المختارة» التي ألفها ضياء الدين المقدسي، فيما وجدت بخطه:

أخبرنا شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، وحافظ عصره أبو الحجاج المزي، قالا: أخبرنا أحمد بن أبـي الخير، أنبأنا خليل بن أبـي الرجاء، زاد أبو العباس فقال: وأخبرنا والدي أبو المحاسن، وأحمد بن العنيقة، وأحمد بن الظاهري، وأخبرنا إبراهيم بن صالح بن هاشم قالوا: أخبرنا يوسف بن خليل، قال: أخبرنا خليل الداراني، فذكر حديثاً[(١)].

ورواه الذهبـي في معجم شيوخه عن ابن أبـي الخير المذكور به[(٢)] ومسند الحارث، وعواليه من مرويات الحافظ ابن حجر[(٣)] كما رواه

---

(١) الراد الوافر (٩١، ٩٢).

(٢) معجم شيوخ الذهبـي (ق ٧/ ب).

(٣) المعجم المفهرس لابن حجر (١٤١، ١٤٢، و ١١٠)، وتغليق التعليق (٢/ ١٥٢).

المسند السمعاني أيضاً[1].

٤١ ــ والعوالي المنتقاة من الفوائد الغيلانيات:

لأبـي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، رواية أبـي طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان البزار.

رواه شيخ الإسلام، عن شمس الدين عبد الرحمن بن أبـي عمر المقدسي (سنة ٦٦٧هـ) بقاسيون، وابن شيبان، وابن العسقلاني، وابن الحموي، والفخر ابن البخاري، وعلي بن محمود بن شهاب، كلهم عن عمر بن محمد بن طبرزد، عن هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحصين عن ابن غيلان البزار، عن أبـي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي.

ومنه ثلاثة أحاديث في الأربعين[2].

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي:

وحدّث المزي في المحرم سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة بـ «منتقى» من أحاديث أبـي طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان، فقال: فيما وجدته بخط منتقى الجزء أبـي نصر محمد بن طولوبغا: أخبرنا الشيخان أبو العباس أحمد بن شيبان بن تغلب الشيباني، وأبو يحيى إسماعيل بن أبـي عبد الله بن حماد العسقلاني، قراءة عليهما ونحن نسمع، وذلك بقراءة شيخ الإسلام أبـي العباس

(١) التحبير (١/١٨٦، ٢/١٢).

(٢) (رقم ١٧، ٢٦)، الفتاوى (١٨/٩٥ و ١٠٥)، (ورقم ٣٨)، من زيادات ابن غيلان.

أحمد بن تيمية الحراني، تغمده الله برحمته، في جمادى الأولى سنة إحدى وثمانين وستمائة بالجامع المظفري بسفح قاسيون، وذكر بقية الإسناد[1].

٤٢ ــ والفوائد للحنائي: الحسين بن محمد بن إبراهيم أبي القاسم الدمشقي (ت ٤٥٩هـ)، صاحب الأجزاء الحنائيات.

رواه شيخ الإسلام، عن الفخر بن البخاري (سنة ٦٨١هـ)، وعبد الرحمن بن أبي عمر (سنة ٦٦٧هـ)، كلاهما عن أبي المحاسن محمد بن كامل بن أحمد التنوخي، عن أبي محمد طاهر بن سهل بن بشر الإسفرائيني، عن أبي القاسم الحسين الحنائي.

ومنه حديث في الأربعين[2].

وفوائده مخطوط في الظاهرية[3].

---

(١) الرد الوافر (ص ٢١٥).

(٢) حديث (رقم ٢٤).

(٣) فهرس الألباني (ص ٢٥٩)، وانظر: شذرات الذهب (٣/ ٢٠٧).

ويوجد الجزء الثاني من فوائده من تخريج عبد العزيز بن محمد النخشبي بسماع أبي محمد عبد الكريم ابن حمزة السلمي، وأبي محمد محمد بن طاهر الإسفرائيني، عن الحنائي. في الظاهرية، وعنها مصورة في الجامعة الإسلامية (رقم ٦٠٤).

ونسخة أخرى في سبعة أجزاء (برقم ٣٦٤)، من مصورة الجامعة، وجاء في آخر الجزء السادس: سمعت هذا الجزء على الشيخ الإمام العالم المسند فخر الدين أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي بسماعه فيه من ابن كامل بقراءة الإمام العلامة تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، وسمعه... يوم =

٤٣ ــ وفوائد داود بن عمرو:

قال: وروينا في فوائد داود بن عمرو[١].

٤٤ ــ والفوائد والأحاديث والعلل والسؤالات لأبـي زرعة: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري (ت ٢٨١هـ).

رواه شيخ الإسلام عن جمال الدين أبـي حامد محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن علي بن الصابوني سنة (٦٦٨هـ)، عن أبـي القاسم عبد الصمد بن محمد بن أبـي الفضل الحرستاني، عن جمال الإسلام أبـي الحسن علي بن المسلم بن محمد بن علي بن الفتح السلمي (سنة ٥٢٦هـ)، عن أبـي عبد الله الحسن بن أحمد بن عبد الواحد بن محمد بن أبـي الحديد، عن أبـي الحسن علي بن موسى بن الحسين، عن أبـي القاسم علي بن يعقوب بن إبراهيم بن أبـي العقب، عن أبـي زرعة عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري.

ومنه حديث في الأربعين[٢].

والكتاب من مرويات ابن عساكر، عن أبـي القاسم علي بن يعقوب بن أبـي العقب (٢٦١ ــ ٣٥٣هـ)، عن أبـي زرعة[٣].

= الأحد السادس ذي الحجة سنة إحدى وثمانين بالمدرسة الضيائية بسفح قاسيون، وكتب القاسم بن محمد بن البرزالي.
(ق ٩٧/ ب)، (رقم ٣٦٤)، مصورة الجامعة.

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/٤١٦).

(٢) الحديث الحادي والثلاثون (الفتاوى ١٨/ ١١٠، ١١١).

(٣) انظر: تاريخ أبـي زرعة الدمشقي (المقدمة ٦١).

وهو أيضاً من مسموعات الروداني (١٠٣٧ ــ ١٠٩٤هـ)[١].

٤٥ ــ والفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان: المعروف بالألف دينار[٢] لأبي بكر القطيعي: أحمد بن جعفر بن حمدان البغدادي (٢٧٣ ــ ٣٦٨هـ).

قال في الفتاوى الكبرى: روينا من حديث أبي بكر القطيعي[٣].

سمعه من ستة من شيوخه وهم: أبو العباس أحمد بن شيبان بن تغلب بن حيدرة الشيباني (سنة ٦٨٤هـ)، وابن العسقلاني، والفخر بن البخاري، وأم الخير ست العرب بنت يحيى الكندية (سنة ٦٨١هـ)، وأم أحمد زينب بنت مكي الحرانية، كلهم عن عمرو بن محمد بن طبرزد البغدادي، عن أبي غالب أحمد بن الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء، عن أبي محمد الحسن بن علي الجوهري، عن القطيعي.

ومنه ثلاثة أحاديث في الأربعين[٤].

٤٦ ــ والفوائد المنتقاة الصحاح مما اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيحين من حديث البغوي، وغيره من عوالي ابن النقور، وهي أربعة أجزاء عالية جداً، عن ابن أخي ميمي.

---

(١) صلة الخلف بموصول السلف.

(٢) توجد منه نسخة في الظاهرية (الجزء الأول والرابع منه)، راجع: فهرس الألباني (ص ١٤٢).

(٣) الفتاوى الكبرى (٣/ ٢٧٨).

(٤) أرقام الأحاديث (ص ٢٥، ٣٧، ٣٩)، من الفتاوى (١٨/ ١٠٣، ١١٧، ١١٩).

رواه شيخ الإسلام، عن محمد بن عبد المنعم بن القواس الطائي (سنة٦٧٥هـ)، وأبي الحسن الفخر بن البخاري كلاهما عن أبي العباس الخضر بن كامل بن سالم السروجي، عن أبي عبد الله الحسين بن علي بن أحمد بن المقرىء.

وقال الفخر البخاري: أخبرنا أبو اليمن الكندي أيضاً، أخبرنا أبو القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر السمرقندي قالا: أخبرنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن عبد الله بن النقور، عن أبي الحسين محمد بن عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن هارون ابن أخي ميمي الدقاق.

ومنه حديث في الأربعين[١].

ورواه ابن خير في فهرسته بسنده عن ابن النقور البزار به، وذكر نفس الحديث الذي ذكره شيخ الإسلام في الأربعين[٢].

٤٧ ــ والفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي: رواية أبي الحسين محمد بن المظفر بن موسى البزار الحافظ.

جاء في حاشية أول الجزء: سمع هذا الجزء على الشيخ الصالح الثقة الجليل المسند بدر الدين أبي العباس أحمد بن شيبان بن تغلب بن حيدرة الشيباني بسماعه من ابن طبرزد بسنده فيه، بقراءة الإمام العالم الفاضل تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، : أخوه عبد القادر،

---

(١) (رقم ١٠)، الفتاوى (١٨/ ٨٧).

(٢) فهرسة ابن خير (ص ١٦٤، ١٦٥).

والجماعة السادة: الإمام جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي، وأخوه محمد، وبدر الدين محمد بن أحمد بن محمد بن النجيب الشافعي، والإخوة الثلاثة الأشقاء: إسماعيل، ويوسف، والقاسم ــ وهذا خطه ــ أولاد محمد بن يوسف بن محمد البرزالي... وصح وثبت في يوم السبت الثالث والعشرين من جمادى الأولى سنة إحدى وثمانين وستمائة بالجامع المظفري، بسفح جبل قاسيون ظاهر دمشق، وأجاز لنا جميع ما يجوز له روايته، وتلفظ بذلك.

وقال الشيخ أحمد بن شيبان: أخبرنا الشيخ عمر بن محمد بن طبرزد بقراءتي عليه ظاهر دمشق، أنا القاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد البزار (سنة خمس وعشرين في شهر ربيع الأول)، أنا أبو القاسم عمر بن الحسين بن إبراهيم الخفاف، قراءة عليه، وأنا أسمع في ذي الحجة بجامع المنصور من سنة ثمان وأربعين وأربعمائة، أنا أبو الحسين محمد بن المظفر بن محمد بن موسى الحافظ[1].

٤٨ ــ والفوائد المنتقاة الغرائب بالحسان عن الشيوخ العوالي لأبي طاهر المخلص (ت ٣٩٣هـ).

رواية أبي الحسين بن النقور عنه.

رواه شيخ الإسلام عن عبد الرحمن بن سليمان بن سعيد البغدادي

---

(١) من (١٣٧/ ب، ١٤١/ ب)، من مجاميع الظاهرية، ومنه نسخة مصورة بالجامعة الإسلامية (٥٣٦ ــ مجموع ٢٨).

(سنة ٦٦٨هـ)، عن أبي اليمن زيد بن الحسن الكندي، عن أبي عبد الله الحسين بن علي بن أحمد بن المقرئ، عن أبي الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن النقور، عن أبي طاهر محمد بن عبد الرحمن بن العباس المخلص (سنة ٣٩٠هـ).

ومنه حديث في الأربعين[1].

وتوجد منه نسخة خطية في الظاهرية[2].

٤٩ ـ وكتاب مجابي الدعوة لأبي بكر عبد الله بن أبي الدنيا.

قال ابن ناصر الدين الدمشقي في ترجمة أحمد بن مظفر بن بكار النابلسي:

«توفي سنة ثمان وخمسين وسبعمائة، وجدت بخطه في كتاب «مجابي الدعوة» تأليف أبي بكر عبد الله بن أبي الدنيا ما نصه:

سمع هذا الكتاب على الشيخ الإمام العالم العامل العلامة الأوحد الصدر الكبير الزاهد، الورع، شيخ الإسلام جمال الأئمة، مفتي الفرق زين الدين أبي محمد عبد الله بن الشيخ بدر الدين مروان أبي عبد الله الفارقي الشافعي ـ نفع الله به ـ بسماعه قراءة نقلاً عن شيخ الشيوخ ابن حموية بسنده بقراءة سيدنا وشيخنا السيد الإمام، العالم، العلامة، الحافظ، القدوة، الزاهد، الورع، جمال العلماء، وقدوة المسلمين، بركة الأنام، شيخ الإسلام، إمام العصر تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام

(١) (رقم ٩)، الفتاوى (١٨/٨٦).

(٢) فهرس الألباني (ص ٤٠٢).

ابن تيمية الحراني الحنبلي فسح الله في مدته، وأعاد من بركته.

ثم ذكر السامعين، ثم قال: وآخرون على نسخة وقف الخويني[1] بدار الحديث النورية، ونسخة ملك نجم الدين بن هلال، منهم كاتب هذا السماع أحمد بن مظفر بن أبي محمد بن مظفر النابلسي، عفا الله عنه.

وصح ذلك وثبت يوم السبت سلخ شهر رجب سنة ثلاث وتسعين وستمائة، بالمدرسة العذراوية بدمشق[2]. والحمد لله وحده[3].

٥٠ ـ ومسند الإمام أحمد بن الحنبل (ت ٢٤١هـ).

قال ابن كثير في ترجمة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عباس بن أبي جفوان الأنصاري الدمشقي، سمعت شيخنا: تقي الدين بن تيمية، وشيخنا: أبا الحجاج المزي يقول كل منهما للآخر: هذا الرجل قرأ مسند الإمام أحمد، وهما يسمعان فلم يضبط عليه لحنة، متفقاً عليها وناهيك بهذين ثناء على هذا، وهما هما[4].

---

(١) هو القاضي شمس الدين أحمد بن خليل الخوبي أو الخويني، ولد سنة (٥٨٣هـ)، وكانت وفاته في سنة (٦٣٧هـ)، بدمشق، وخوى مدينة من اقليم تبريز.

(٢) المدرسة العذراوية: منسوبة إلى عذراء بنت السلطان صلاح الدين الأيوبي توفيت سنة (٥٩٣هـ)، ويعرف قبرها حتى الآن بـ «ستي عذرة» في الزقاق المبلط، وقد اندثرت المدرسة، وأدخلت في البيوت المجاورة، ولم يبق إلاّ القبر منادمة الأطلال (ص ١٢٨).

(٣) الرد الوافر (ص ١٣٨).

(٤) البداية والنهاية (١٣/ ٣٠٢).

وذكر ابن عبد الهادي أنه سمع مسند الإمام أحمد بن حنبل مرات، وذكره من مسموعاته البزار، والذهبي[1].

رواه شيخ الإسلام عن عبد الله بن محمد بن عطاء بن حسن الحنفي (في سنة ٦٦٧هـ)، وأبي العباس المسلم بن علان، وابن شيبان، وعبد الرحمن بن محمد المقدسي، كلهم عن أبي علي حنبل بن عبد الله بن الفرج الرصافي، عن هبة الله بن محمد بن عبد الله بن الحصين، الشيباني، عن أبي علي الحسن بن علي بن محمد بن المذهب التميمي، عن أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي، عن عبد الله بن أحمد، عن الإمام أحمد.

ومنه حديث في الأربعين كما ساق بإسناده عنه في الفتاوى[2].

٥١ ـ ومسند أبي العباس السراج: محمد بن إسحاق بن إبراهيم برواية أبي الحسين الخفاف.

رواه شيخ الإسلام عن الكمال محمد بن عبد الرحيم، وعبد الرحمن بن الزين أحمد بن عبد الملك (سنة ٦٨١هـ)، كلاهما عن أبي الفتوح محمد بن محمد بن محمد بن عمرون البكري، عن أبي الأسعد هبة الرحمن بن عبد الواحد بن أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري، عن جده عن أبي الحسين

---

(١) العقود الدرية (ص ٣) والأعلام العلية (ص ٢٢).

(٢) (رقم ١٦)، الفتاوى (١٨/ ٩٤)، (٢٥/ ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٦٣)، وانظر: تغليق التعليق (٥/ ٤٤٣، ٤٤٤)، والمعجم المفهرس كلاهما لابن حجر لمروياته للمسند.

الخفاف، عن أبـي العباس السراج.

ومنه حديث في الأربعين[1].

وهو مخطوط بالظاهرية[2].

وحققه الدكتور أكرم حسين الباكستاني أطروحة الدكتوراة بالجامعة الإسلامية.

٥٢ ــ ومشيخة الإمام زين الدين أبـي العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة بن أحمد المقدسي.

وهي الأحاديث الصحاح والفوائد الحسان، تخريج جمال الدين أبـي العباس أحمد بن محمد بن عبد الله الظاهري، الحلبـي.

مسموعات الشيخ ابن عبد الدائم عن شيوخه.

جاء في سماعاته في نهاية الجزء الأول من هذه المشيخة:

سمع جميع مشيخة الإمام زين الدين أبـي العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة بن أحمد المقدسي بكاملها خلا الكلام عليها وعدتها خمسة أجزاء، وهذا الأول منها على المشايخ الأربعة عشرة السادة:

سيدنا الشيخ الإمام العالم العلامة، الحبر البحر شيخ الإسلام ملك العلماء فريد العصر، لسان الشريعة حجة الإسلام تقي الدين أبـي العباس أحمد بن الإمام شهاب الدين عبد الحليم بن الإمام

(١) (رقم ٣٦) الفتاوى (١٨/ ١١٦).

(٢) فهرس الألباني (ص ٢٩٥).

مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله أبي القاسم ابن تيمية الحراني، وذكر بقية الشيوخ، وقال: جميع المشيخة ما خلا ترجمة ابن صدقة الحراني، وابن الموازيني، بكمالها بسماعهم منه، ما خلا سيدنا ابن تيمية، وابن المحب، وابن الرضي، وابن أبي اليسر فبإجازتهم منه إن لم يكن سماعاً، وبسماع الشيخ تقي الدين ابن تيمية منه لما خرج من جزء ابن عرفة:

(١ ـ ٢ ـ ٣) بقراءة الإمام العالم العلامة الحافظ الأوحد البارع ريحانة المحدثين محب الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن المحب: ابناه محمد، وأحمد، والسادة:

(٤) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن ربيع القرطبي.

(٥) وإمام الدين إسماعيل بن عمر بن كثير البصروي.

(٦) وتقي الدين أحمد بن العلم بن محمود الحراني.

(٧) وابنه عبد الله في الثالثة.

(٨) وجمال الدين إبراهيم بن محمد بن نصر الله بن النحاس وإخواته:

(٩) إسماعيل.

(١٠) ومحمد.

(١١) وحسن.

(١٢) وابن أخيهم كمال الدين محمد بن علي.

(١٣) وابن أخيهم: محمد بن علي بن أحمد بن عبد العزيز عرف بابن كسرات.

(١٤) والشيخ عز الدين عبد العزيز بن عبد اللطيف بن عبد العزيز بن عبد السلام بن تيمية.

(١٥) وابنه زين الدين عمر.
(١٦) وفتاه بهادر.
(١٧) وفخر الدين محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن هلال.
(١٨) وقريبه شمس الدين حسن بن شهاب الدين عبد الله بن الشيخ نجم الدين علي بن محمد بن عمر بن هلال.
(١٩) وعلاء الدين علي بن تقي الدين أحمد بن الزين أبي بكر بن محمد بن طرخان.
(٢٠) وابن عمه: أحمد بن شمس الدين محمد.
(٢١) وأختاه: فاطمة.
(٢٢) وخديجة.
(٢٣) وفتاهم بيدرا.
(٢٤) وعلي بن بدر الدين محمد بن جمال الدين أحمد بن محمد بن الحسوحي.
(٢٥) وأبو بكر بن التقي سليمان الهامي.
(٢٦) وابنته زاهدة.
(٢٧) والشيخ بهاء الدين إبراهيم بن محمد بن عثمان بن محمد بن أبي عصرون.
(٢٨) وابنه محمد.
(٢٩) وأحمد بن علاء الدين علي بن إسماعيل بن محمود بن البخاري.
(٣٠) وإبراهيم بن شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الحنبلي إمام الجوزية أبوه.

(٣١) وحسن بن محمد بن حسن الموزيني أبوه.

(٣٢) وموسى.

(٣٣) وإبراهيم.

(٣٤) وأحمد أولاد علي بن يحيى بن عثمان الحسيني.

(٣٥) وفتاهم بهادر.

(٣٦) ومحمد بن محمد بن عبد الواحد بن الحسن الراجعي.

(٣٧) وابن عمه: محمد بن محمد الذهبي أبوه.

(٣٨) ومحمد بن ناصر الدين، محمد بن أبي بكر بن عبد الولي بن طاعن الذهبي.

(٣٩) والصارم محمد بن علي بن عمر بن مسلم الكناني.

(٤٠) وشمس الدين محمد بن عبد الله بن سلامة بن سالم الناكسي المؤذن.

(٤١) وابنه أحمد.

(٤٢) وبنته زينب أيضاً.

(٤٣) وتاج الدين محمد بن جمال الدين محمد بن الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن الحسن بن نباتة المصري.

(٤٤) وعلاء الدين علي بن محمد بن يوسف بن سيدهم بن علي بن أبي قراس الشافعي.

(٤٥) وابن عمته: أبو بكر بن محمد بن إبراهيم بن عبد الله البالسي.

(٤٦) وسيف الدين عربو بن عبد الله فتى مجد الدين عبد المحمود إمام تربة أم الصالح.

(٤٧) وابنه: ناصر الدين بشير.

(٤٨) وصفي الدين جوهر بن عبد الله الكاملي.

(٤٩) وعبد الله بن الشيخ علاء الدين علي بن غانم المسمع الثاني.

(٥٠) ومحمد بن عبد الله بن محمد بن النواوي.

(٥١) وشرف الدين يعقوب بن خميس بن عبد الله الحجازي.

(٥٢) ومحمد بن محمد بن أبي بكر بن أحمد بن عبد الدائم أحد المسمعين والده.

(٥٣) وعلي بن عبد الغالب بن محمد بن عبد القاهر الماكسي.

(٥٤) وموسى بن أبي بكر بن محمد بن غانم الشافعي.

(٥٥) وعمر بن موسى بن محمد بن أبي بكر بن سالم المرداوي.

(٥٦) ومحمد بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن منصور الخطيب الحراني.

(٥٧) وشهاب الدين أحمد بن سنجر المرزوقي.

(٥٨) وسيف الدين بكتمر عتق الأمة حسام الدين السمقدار الحاجب.

(٥٩) وسمع جميع المشيخة أيضاً: محمد بن محمد بن العلم محمد بن أحمد بن مظفر الصالحي.

(٦٠) وأبو بكر بن محمد بن عمر بن أبي بكر بن بكار.

(٦١) وسمعها كاملة سوى ترجمة الشيخ الثاني وهو ابن صدقة: محمد بن عبد الله بن سلامة الحوراني.

(٦٢) وأحمد بن عبد الغالب بن محمد بن عبد القاهر الساكنة.

(٦٣) وفاطمة بنت عمر بن أيوب بن سليمان بن المؤذن التجيبي في الثالثة.

(٦٤) وفتاها: سعيد.

(٦٥) والشيخ عثمان بن يحيى بن محمد الرقي.

(٦٦) وسمع من أول ترجمة الشيخ الثامن إلى آخر المشيخة، وترجمة الشيخ الأول: محمد بن ثابت بن ثابت وذا خطه.

(٦٧) وسمع من أول المشيخة إلى آخر ترجمة الشيخ التاسع والعشرين: الشيخ موسى بن علي بن محمد الزهراني.

(٦٨) وسمع من أول ترجمة الشيخ الخامس عشر إلى آخر المشيخة: شمس الدين محمد بن محمد بن نباتة.

(٦٩) والشيخ أحمد بن علي بن عبد الله بن المفسر.

(٧٠) ومفرج بن يوسف بن مسرور.

(٧١) وسيف الدين قبجق بن عبد الله التركي.

(٧٢) وسمع من أول المشيخة إلى آخر ترجمة الشيخ العاشر علي بن عبد الله بن نجم الدين علي بن هلال في الثانية ـ أخو المقدم ذكره.

(٧٣) وسمع من أول الشيخ الثامن إلى آخر الشيخ التاسع والثلاثين: حسن بن... وأحمد بن محمد بن غانم ابن أخي المسمع الثاني.

(٧٤) وسمع ترجمة ابن شاتيل، والقزاز، من آخر المشيخة محمد بن أبي الفتح بن إسماعيل بن منثاب السلامي.

وصح ذلك يوم الجمعة بعد الصلاة خامس جمادى الأول سنة خمس وعشرين وسبعمئة بغربي جامع دمشق، وأجازوا لهم جميع ما يجوز لهم، وعنهم روايته، وتلفظوا بذلك.

والحمد لله رب العالمين.

(ق ٢٢٢/ ب، ٢٢٣)، من مشيخة ابن عبد الدائم مصورة الجامعة الإسلامية (برقم ١٥٤٤).

وروى الحافظ ابن حجر منها الأول والثاني، عن أبي العباس، أحمد بن علي بن يحيى بن تميم، عن شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره.

(المعجم المفهرس ص ١٧٤).

٥٣ ــ والمعجم لابن قانع:

قال في الجواب الصحيح: روينا عن الترمذي، وابن قانع وغيرهما بأسانيدهم(١).

٥٤ ــ هو المعجم الكبير للطبراني:

ذكره ابن عبد الهادي من مسموعاته(٢).

وورد على غلاف النسخة الخطية المحفوظة بالظاهرية من المجلد الأول من المعجم الكبير: سمعه أحمد بن تيمية، وأخواه: عبد الله، وعبد الرحمن.

وجاء على هامش أول الكتاب: أنه سمعه شيخ الإسلام ابن تيمية وأخواه: أبو محمد عبد الله و . . . من برهان الدين إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الدرجي(٣).

---

(١) الجواب الصحيح (٤/ ٣١٤).

(٢) العقود الدرية (ص ٣).

(٣) انظر أول الجزء المطبوع.

٥٥ ــ وكتاب المغازي لمحمد بن إسحاق:

قرأه على الشيخ عبد الواسع الأبهري[١].

وقال في الرد على البكري: قد رويناه في كتاب المغازي لابن إسحاق رواية يونس بن بكير...[٢].

وقال: قد روينا في مغازي ابن إسحاق من زيادات يونس بن بكير[٣].

٥٦ ــ ومغازي معمر:

قال في الصارم المسلول: روينا في مغازي معمر عن الزهري[٤].

٥٧ ــ ومنتقى من جزء أيوب السختياني، انتقاء الضياء المقدسي.

قال ابن ناصر الدين الدمشقي في ترجمة عبد الله المحب:

ووجدت أيضاً بخط الشيخ محب الدين المذكور على منتقى من جزء أيوب السختياني، انتقاء الضياء: سمع جميع هذا الجزء من لفظ شيخ مشايخ الإسلام، فريد العصر والأوان، مفتي الفرق، بركة المسلمين تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية رضي الله تعالى عنه بسماعه من ابن عبد الدائم: الشيخ

(١) الدرر الكامنة (٣/ ٤٣١)، وانظر أيضاً لأسانيد المغازي تغليق التعليق لابن حجر (٢/ ٧٥)، وفهرست ابن خير (ص ٢٣٢).

(٢) الرد على البكري (ص ٢٨).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٦٧٩).

(٤) الصارم المسلول (ص ١١٢).

الحافظ علم الدين القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي، وعبد الله بن أحمد بن المحب المقدسي وذا خطه، وذلك في يوم الثلاثاء رابع عشر صفر سنة تسع وتسعين وستمئة، بدار الحديث السكرية بالقصاعين بدمشق[1].

وسمعه من شيخ الإسلام أيضاً أبو القاسم التجيبي[2].

٥٨ ــ ونسخة وكيع عن الأعمش:

رواها شيخ الإسلام عن إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر (سنة٦٦٩)، عن أبي طاهر بركات بن إبراهيم الخشوعي، عن أبي محمد عبد الكريم بن حمزة بن خضر السلمي، عن أبي الحسين طاهر بن أحمد بن علي بن محمود المحمودي، العاني، عن أبي الفضل منصور بن نصر بن عبد الرحيم بن بنت الكاغذي، عن أبي عمرو الحسن بن علي بن الحسن العطار، عن إبراهيم بن عبد الله بن عمر بن بكير بن الحارث القيسي، عن وكيع عن الأعمش.

ومنه حديث في الأربعين[3].

ورواه عن إسماعيل بن أبي اليسر أيضاً أخوه: عبد الرحمن[4].

---

(١) الرد الوافر (١٧٠ ــ ١٧١) وراجع لهذا الجزء المعجم المفهرس لابن حجر (ص ٢٠٤).

(٢) برنامج التجيبي (ص ٢١٣).

(٣) حديث (رقم ٣)، الفتاوى (١٨/ ٨٠).

(٤) الوفيات لابن رافع السلامي (رقم ٤٧٣).

وتوجد منه نسختان في الظاهرية، ونسخة أخرى في تركيا، وقد حققته على نسختي الظاهرية وطبع في الدار السلفية بالكويت، وفيه ذكرت إسناد هذه النسخة، ورواتها.

ثم وجدت نسخة أخرى وفيها زيادات هائلة وهي قيد التحقيق، وفقنا الله لإخراجها في أقرب وقت.

● ● ●

الفصل السابع
في ذِكْر نبذة من مؤلفاته

إن المدة الزمنية التي استمر فيها شيخ الإسلام بتأليف الكتب والرسائل، وتحرير الفتاوى أكثر من نصف قرن حتى منع من الكتابة وهو في السجن إلى أن وافته المنية، وقد كتب كثيراً في فنون مختلفة، وكانت جميع كتاباته تدور حول شرح مذهب السلف الصالح في الأصول والفروع والرد على كل من خالفهم مِن أهل التأويل، والتخييل، والرأي من الفلاسفة والمتكلمين، والمتفقهة، والمتصوفة، والروافض، والملاحدة، والباطنية وغيرهم من أهل الأهواء والبدع بعبارة رشيقة، وأسلوب رصين، وقد منَّ الله عليه بفضله وكرمه أنه كان يكتب بسرعة عجيبة، ومن حفظه من غير نقل حتى كان يكتب مجلداً لطيفاً في يوم كما كتب غير مرة أربعين ورقة في جلسة.

وهذه المصنفات والرسائل تربو على ثلاث مئة مجلد كما قال الذهبي.

وقال أيضاً: «وما أبعد أن تصانيفه إلى الآن تبلغ خمس مئة مجلد»[1].

---

(١) العقود الدرية (ص ٢٥).

وقال أيضاً: «جمعت مصنفات شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية ـ رضي الله عنه ـ فوجدته ألف مصنف، ثم رأيت له أيضاً مصنفات أخر»[1].

وقد ألف ابن القيم في أسماء مؤلفاته رسالة وهي مطبوعة كما ذكر كثيراً منها ابن عبد الهادي في العقود الدرية، والصفدي في الوافي بالوفيات وقد بلغ عدد مجموع ما يرد ذكره في هذه الكتب (٥٩١) كتاب (كما في فهرس العلامة الشيخ عطاء الله الفوجياني)[2] بما فيه ذات مجلدات كدرء تعارض العقل والنقل، وتلبيس الجهمية، ومنهاج السنة، والجواب الصحيح والاستقامة، وجواب الاعتراضات المصرية على الفتوى الحموية، ومنها ما هو في مجلد كالصارم المسلول، واقتضاء الصراط المستقيم، وإقامة الدليل على إبطال التحليل، ونقض المنطق، والرد على المنطقيين، والتوسل والوسيلة، والإيمان.

ومنها ما هو في جزء لطيف كالفتوى الحموية، والعقيدة الواسطية، وهي مؤلفات متنوعة في فنون مختلفة، وسيأتي ذكرها في ضمن مراجع الرسالة.

هذا، وأكثر مؤلفات شيخ الإسلام في الأصول والعقائد والرد على أهل البدع والأهواء، وقد قال أبو حفص عمر بن علي البزار (ت ٧٤٩هـ): «ولقد أكثر رضي الله عنه التصنيف في الأصول فضلاً عن غيره من بقية العلوم، فسألته عن سبب ذلك، والتمست منه تأليف نص في الفقه يجمع

---

(١) الرد الوافر (ص ٧٢).
(٢) حسبما رقمته.

اختياراته وترجيحاته ليكون عمدة في الإفتاء؟! فقال لي ما معناه:

الفروع أمرها قريب، فإذا قلد المسلم فيها أحد العلماء المقلدين جاز له العمل بقوله، ما لم يتيقن خطأه.

وأما الأصول فإني رأيتُ أهل البدع، والضلالات، والأهواء كالمتفلسفة، والباطنية، والملاحدة، والقائلين بوحدة الوجود، والدهرية، والقدرية، والنصيرية، والحلولية، والمعطلة، والمجسمة، والمشبهة، والراوندية، والكلابية، والسلمية، وغيرهم، من أهل البدع قد تجاذبوا فيها، بأزمة الضلال، وبان لي أن كثيراً منهم إنما قصد إبطال الشريعة المقدسة المحمدية، الظاهرة على كل دين، العلية، وأن جمهورهم أوقع الناس في التشكيك في أصول دينهم، ولهذا قلّ أن سمعتُ أو رأيتُ معرضاً عن الكتاب والسنة، مقبلاً على مقولاتهم، إلاَّ وقد تزندق، أو صار على غير يقين في دينه أو اعتقاده.

فلما رأيت الأمر على ذلك بان لي أنه يجب على كل مَنْ يقدر على دفع شبههم، وأباطيلهم، وقطع حجتهم، وأضاليلهم أن يبذل جهده ليكشف رذائلهم، وزيف دلائلهم ذباً عن الملة الحنيفية، والسنَّة الصحيحة الجلية.

ولا، والله ما رأيتُ فيهم أحداً ممن صنف في هذا الشأن، وادعى علوّ المقام، إلاَّ وقد ساعد بمضمون كلامه في هدمِ قواعد دين الإسلام.

وسبب ذلك إعراضه عن الحق الواضح المبين، وعن ما جاءت به الرسل الكرام عن رب العالمين، واتباعه طرق الفلسفة في الاصطلاحات التي سموها بزعمهم حكميات وعقليات، وإنما هي جهالات وضلالات،

وكونه التزمها معرضاً عن غيرها أصلاً ورأساً، فغلبتْ عليه حتى غطتْ على عقله السليم، فتخبط فيها خبط عشواء، ولم يفرق بين الحق والباطل، وإلاَّ فالله أعظم لطفاً بعبده مِن أن لا يجعل لهم عقلاً يقبل الحق ويثبته، ويبطل الباطل، وينفيه، لكن عدم التوفيق وغلبة الهوى أوقع من أوقع في الضلال.

وقد جعل الله تعالى العقل السليم من الشوائب ميزاناً يزن به العبد الواردات، فيفرق به بين ما هو مِن قبيل الحق، وما هو مِن قبيل الباطل، ولم يبعث الله الرسل إلاَّ إلى ذوي العقل، ولم يقع التكليف إلاَّ مع وجوده، فكيف يقال: إنه مخالف لبعض ما جاءت به الرسل الكرام عن الله تعالى؟ هذا باطل قطعاً يشهد له كل عقل سليم، لكن ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ۝٤٠﴾ [النور: ٤٠].

قال الشيخ الإمام قدس الله روحه: «فهذا ونحوه هو الذي أوجب أني صرفت جلّ همي إلى الأصول، وألزمني أن أوردت مقالاتهم، وأجبت عنها بما أنعم الله تعالى به من الأجوبة العقلية، والنقلية»[1].

هذا، وكانت لشيخ الإسلام عناية بمباحث الحديث وعلومه وخاصة ما يتعلق بشرح الأحاديث التي كانت موضع نقاش وجدال، وتأويل بين العلماء، وقد ذكر أهل العلم كثيراً منها، وذلك فيما يلي:

١ ـ جزء في الأربعين التي خرجها تلميذه ابن الواني، وسمعه من شيخ الإسلام غير واحد من أصحابه.

ورواه ابن حجر، قال: أخبرنا أحمد بن أبي بكر بن العز إجازة

(١) الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٣٤، ٣٥).

مكاتبة أنا العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية[1].

وطبع مستقلاً عام ١٣٤١هـ في الطبعة السلفية بالقاهرة في أربعين صفحة.

وطبع في ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام طبعة الرياض (١٨/ ٧٦ ـ ١٢٢). وقد حققته، يسر الله طبعه.

٢ ـ وجزء في مروياته العلية: خرجها له الفخر البعلبكي عبد الرحمن بن محمد (ت ٧٣٢هـ)[2].

٣ ـ والمئة المنتقاة من صحيح البخاري: انتقاها شيخ الإسلام.

ذكرها ابن ناصر الدين الدمشقي في ترجمة علي بن محمد بن سليمان اليونيني (ت ٧٩٥هـ) أنه ترجم لابن تيمية بشيخ الإسلام على الجزء الذي فيه مائة حديث انتقاها الشيخ تقي الدين من صحيح البخاري مشتملة على الثلاثيات الإسناد، وموافقات، وأبدال، وعوالي[3].

وقال في ترجمة علي بن زيد الزبيدي: وجدت بخطه على المئة حديث المنتقاة من صحيح البخاري التي انتقاها الشيخ تقي الدين ابن تيمية، قرأت هذا الجزء وهو المئة المنتقاة من صحيح البخاري انتقاء شيخ الإسلام على الشيخ الإمام... أبـي عبد الله محمد بن علي بن أحمد الحنبلي الشهير بابن اليونانية[4].

---

(١) المعجم المفهرس (ق ١٨٨).

(٢) الرد الوافر (ص ١٧٥).

(٣) الرد الوافر (ص ١٨٤).

(٤) الرد الوافر (ص ١٨٦).

وقال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة في ترجمة ضياء بن محمد بن نصر الله بن عمر بن أبي طالب الفاكهي (٧٠٦ ـ ٧٧١هـ): حضر في الخامسة على هدية بنت علي بن عسكر عدة أجزاء منها العلم للمروزي، ومسائل خطاب بن بشر، و «النصف الثاني من المئة المنتقاة من البخاري لابن تيمية»[١].

ورواه ابن فهد المكي:

١ ـ عن شيخه: الشيخ زين الدين أبو الطيب شعبان بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن محمود الكتاني العسقلاني الشهير بابن حجر (٧٨٠ ـ ٨٥٩هـ) عن محمد بن بهادر المسعودي[٢].

٢ ـ وعن الشيخ الإمام موفق الدين أبي الحسن علي بن إبراهيم بن علي بن راشد الأبي اليمني (ت ٨٥٩هـ) عن عائشة بنت محمد بن عبد الهادي خاتمة أصحاب الحجار: ثلاثيات البخاري، والمئة المنتقاة من البخاري انتقاء ابن تيمية[٣].

٣ ـ وعن الشيخ المؤدب شمس الدين محمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن محاسن البعلي الشهير بابن الشحرور (من مواليد سنة ٧٦٢هـ) عن حسن بن محمود بن بشر، وأحمد بن إبراهيم بن الألفي البعليين: المئة المنتقاة من البخاري انتقاء ابن تيمية[٤].

---

(١) الدرر الكامنة (٢/ ٢١٠).

(٢) معجم الشيوخ (ص ١١٨).

(٣) المصدر السابق (ص ١٦٤).

(٤) المصدر السابق (ص ٢٥٦).

وذكره الكتاني باسم عوالي البخاري[1].

وله شرح على أحاديث كثيرة منها:

٤ ـ شرح حديث أبي ذر: يا عبادي إن حرمت الظلم على نفسي[2].

٥ ـ وشرح حديث عمران بن حصين: كان الله ولم يكن شيء قبله[3].

٦ ـ وشرح حديث خطبة الحاجة: إن الحمد لله ونحمده[4].

٧ ـ وشرح حديث بدأ الإسلام غريباً[5].

٨ ـ وشرح حديث معاذ، وقول النبي ﷺ: لا تدعن دبر كل صلاة[6].

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص ١٦٥).

(٢) مطبوع في مجموع الفتاوى (١٨/ ١٣٦ ـ ٢١٠)، وفي الفتاوى الكبرى (ص ٣٣٦ ـ ٣٧٢)، وفي ضمن مجموعة الرسائل المنيرية (٣/ ٢٠٥ ـ ٢٤٦).
وذكره ابن عبد الهادي في العقود الدرية (ص ٦١).
والشيخ عطاء الله الفوجياني في فهرس مؤلفات شيخ الإسلام.
وقد حققته، يسر الله طبعه.

(٣) مطبوع في مجموع الفتاوى (١٨/ ٢١٠ ـ ٢٤٤)، وفي مجموعة الرسائل والمسائل (٣/ ١٧٢ ـ ١٩٥)، وقد طبع مستقلاً، ولخصه في نقد مراتب الإجماع لابن حزم.
وذكره ابن عبد الهادي وقال: هو مؤلف مفيد (ص ٥٢).

(٤) مطبوع في مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٨٥ ـ ٢٩١) وذكره الفوجياني.

(٥) مطبوع في مجمع الفتاوى (١٨/ ٢٩١ ـ ٣٠٦)، وفي مجموعة تفسير شيخ الإسلام (ص ١٣٦ ـ ١٤٩).
وذكره الفوجياني (ص ٦).

(٦) مطبوع في الفتاوى الكبرى (٢/ ٣٩١).
وذكره ابن عبد الهادي (ص ٦٣).

٩ ــ وشرح حديث بريرة قول النبي ﷺ: اشترطي لهم الولاء[١].

١٠ ــ وشرح قول علي: لا يرجون عبد إلاَّ ربه، لا يخافن إلاَّ ذنبه[٢].

١١ ــ وقاعدة في قوله عليه الصلاة والسلام: استحللتم فروجهن بكلمة الله[٣].

١٢ ــ وقاعدة فيمن بكر وابتكر، وغسل واغتسل[٤].

١٣ ــ ورسالة في قوله عليه الصلاة والسلام: كما صليت على إبراهيم وفي بيان أن المشبه به أعلى من المشبه[٥].

١٤ ــ وشرح حديث: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم[٦].

١٥ ــ ورسالة في قوله عليه الصلاة والسلام: أمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم هل هو من كلام النبي ﷺ؟[٧].

١٦ ــ وشرح حديث: من قال: أنا خير من يونس بن متَّىٰ فقد كذب[٨].

---

(١) ذكره ابن عبد الهادي (ص ٦٣)، والفوجياني (رقم ١٧).

(٢) ذكره الفوجياني (رقم ٣٩).

(٣) ذكره ابن القيم في أسماء مؤلفات شيخ الإسلام (رقم ٢٩)، وابن عبد الهادي (ص ٥٦)، والفوجياني (ص ٢٤).

(٤) ذكره ابن عبد الهادي (ص ٥٨)، وابن القيم (ص ٢٩)، والفوجياني (ص ٢٤).

(٥) راجع: الفتاوى (١/ ١٥٩ ــ ١٦٦).
وذكره ابن القيم (ص ٢٧)، والفوجياني (ص ٢٣).

(٦) ذكره ابن عبد الهادي (ص ٦٣)، والفوجياني (ص ٢٢).

(٧) ذكره ابن القيم (ص ٢٤)، وابن عبد الهادي (ص ٥٦)، والفوجياني (ص ٢١).

(٨) ذكره ابن القيم (ص ٢٢)، وابن عبد الهادي (ص ٥٤)، والفوجياني (ص ٢٠).

١٧ ـ وشرح حديث ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة[١].

١٨ ـ وشرح حديث حكيم بن حزام: أسلمت على ما أسلفت من خير[٢].

١٩ ـ وشرح حديث ابن مسعود في درء الهم[٣].

٢٠ ـ وشرح حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف[٤].

٢١ ـ وشرح حديث: إنما الأعمال بالنيات[٥].

٢٢ ـ وشرح حديث لا تسبوا الدهر[٦].

٢٣ ـ وشرح حديث: لا يرث المؤمن الكافر[٧].

٢٤ ـ وشرح حديث: الدعاء الذي علمه النبي ﷺ لأبي بكر الصديق رضي الله عنه: اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً[٨].

---

(١) ذكره ابن القيم (ص ٢٢)، والفوجياني (ص ١٩).
وراجع: منهاج السنة (٢/ ١٠٢ ـ ١٠٥).

(٢) ذكره ابن عبد الهادي (ص ٦٢)، والفوجياني (ص ١٤).

(٣) ذكره ابن عبد الهادي (ص ٦٢)، والفوجياني (ص ١٥).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٩٠ ـ ٤٢٠)، والفتاوى الكبرى (١/ ٣١٢ ـ ٣٢٠).
وذكره ابن عبد الهادي (ص ٦٢)، والفوجياني (ص ١١).
وقد بسط الكلام في شرح هذا الحديث في غير موضع.

(٥) مطبوع في مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٤٤ ـ ٢٨٥).
وطبع في ثلاثين صفحة من القطع الصغير بالمطبعة المنيرية بمصر.
وذكره الفوجياني (ص ٥).

(٦) انظر: الفتاوى الكبرى (١/ ٢٨٧ ـ ٢٨٩)، وذكره الفوجياني (ص ٤١).

(٧) ذكره الفوجياني (ص ٧).

(٨) ذكره ابن القيم (ص ٣٠)، والفوجياني (ص ٨). =

٢٥ ــ وشرح حديث: لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن[١].
٢٦ ــ وشرح حديث: احتجاج آدم موسى[٢].
٢٧ ــ وقاعدة في قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [النحل: ٣٢].
وقول النبي ﷺ: لن يدخل أحدكم الجنة بعمله[٣].
٢٨ ــ معنى الوقت في قوله عليه الصلاة والسلام: أفضل الأعمال الصلاة لوقتها[٤].
٢٩ ــ وشرح حديث: نزول الرب تعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، والجواب عن اختلاف وقته باختلاف البلدان في مجلد[٥].
٣٠ ــ وشرح حديث جبريل في الإيمان والإسلام في مجلد[٦].

= وراجع: مختصر الفتاوى المصرية (ص ١٠٩ ــ ١١٢).
(١) ذكره ابن عبد الهادي (ص ٦٢)، والفوجياني (ص ٩).
وقد شرحه شيخ الإسلام في عدة أماكن مثل كتاب الإيمان.
(٢) ذكره ابن عبد الهادي (ص ٦٣)، والفوجياني (ص ١٨).
وراجع: مجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٨٧ ــ ١٤٩).
(٣) ذكره ابن عبد الهادي (ص ٥٣)، والفوجياني (ص ٣٢).
(٤) ذكره الفوجياني (ص ٣٣)، وراجع: الفتاوى الكبرى (١/ ٦٦).
(٥) ذكره ابن عبد الهادي (ص ٥٢)، وطبع لأول مرة بأمر تسر بالهند سنة (١٣١٥هـ)، ثم طبع بمصر سنة (١٣٦٦هـ)، ثم طبع بتحقيق المحدث الألباني من المكتب الإسلامي بدمشق.
وهو مطبوع في مجموع الفتاوى.
وقد شرحه شيخ الإسلام مرات. انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٦٢).
(٦) ذكره ابن عبد الهادي وقال: في مجلد لطيف (ص ٦٢)، وذكره شيخ الإسلام في بعض كتبه. انظر: مجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٣٠ و ٣٣ و ٤٣)، وقد شرحه =

٣١ ـ شرح حديث صحيح البخاري: من عادى لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة[١].

٣٢ ـ معنى حديث: أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر[٢].

٣٣ ـ وله مؤلفات في صفة حجة النبي ﷺ والجمع بين النصوص في ذلك، والكلام في صفة الحج، والعمرة المكية، وما يتعلق بذلك وطواف الحائض أكثر من مجلدين[٣].

٣٤ ـ وقواعد في المائعات والمياه وأحكامها، وفي الميتة إذا وقعت في المائعات، والكلام على حديث القلتين، وما يتعلق بذلك شيء كثير[٤].

٣٥ ـ والكلام على حديث عبد الله بن خليفة، عن عمر، وهل هو ثابت أم لا، وأي ألفاظه هو المحفوظ[٥].

٣٦ ـ جواب في ذي الفقار هل كان سيفاً لعلي رضي الله عنه[٦].

٣٧ ـ جواب في رؤية النساء ربهم في الجنة سأله عنه الشيخ

= أيضاً في كتاب الإيمان الكبير والصغير مطبوع في مجموع الفتاوى.

(١) ذكره ابن عبد الهادي (ص ٦٢)، والفوجياني (ص ١٣)، وهو مطبوع في آخر اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٤٤).

(٢) ذكره الفوجياني (ص ٣٤)، وراجع: الفتاوى الكبرى (١/ ٦٧).

(٣) ذكره ابن عبد الهادي (ص ٣٨)، وانظر: كتاب الحج في مجموع الفتاوى.

(٤) ذكره ابن عبد الهادي (ص ٤٥).

(٥) ذكره ابن عبد الهادي (ص ٥٢)، وهو ما يتعلق بحديث الأطيط في مسألة العلو، وسيأتي الكلام عليه في كتاب التوحيد في قسم الأحاديث برقم (١٠).

(٦) ذكره ابن عبد الهادي (ص ٥٥).

إبراهيم الرقى رحمه الله[1].

٣٨ ــ وشرح حديث الصورة: إن الله خلق آدم على صورته. توسع شيخ الإسلام في شرح هذا الحديث توسعاً عجيباً في كتابه العظيم نقض التأسيس (٣/ ٢٠٢ ــ ٣٢٨).

٣٩ ــ ومنها شرح أحاديث الرؤية (رؤية الباري) في نقض المنطق، ومجموع الفتاوى، .

٤٠ ــ ومنها حديث الفطرة: كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه، أو يمجسانه في درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٣٦٦ ــ ٥٣٥).

٤١ ــ والكلم الطيب من أذكار النبي ﷺ[2].

٤٢ ــ وشرح ما روي عن عمر أنه قال: نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعص، والكلام على لو[3].

٤٣ ــ وأحاديث القصاص[4].

---

(١) ذكره ابن عبد الهادي (ص ٥٦)، وسيأتي ذكر طرق أحاديث الرؤية في كتاب التوحيد (رقم ٣٩ ــ ٤٢).

(٢) ذكره ابن عبد الهادي (ص ٦١).
وطبع أولاً في المطبعة القيمة بمدينة بهيوندي ــ بومباي في عام ١٣٤٩هـ، ثم حققه المحدث الألباني، ونشر في المكتب الإسلامي بدمشق.
كما جرد الألباني منه الأحاديث الصحيحة باسم «صحيح الكلم الطيب» وهو أيضاً طبع بالمكتب الإسلامي بدمشق وبيروت.
وحققه أخيراً الشيخ عبد القادر الأرناؤوط.

(٣) ذكره ابن عبد الهادي (ص ٦٣)، والفوجياني (ص ٣٨)، وهو مطبوع في الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (٣/ ٢٨٧ ــ ٢٩٢).

(٤) مطبوع في مجموع الفتاوى (١٨/ ٣٧٥ ــ ٣٨٤)، والفتاوى الكبرى (٢/ ٢٣١ ــ =

٤٤ ـ وذكر الأحاديث التي يحتج بها الفقهاء وهي باطلة[1].

٤٥ ـ وجواب عن جملة أحاديث دائرة على الألسن[2].

٤٦ ـ ومسألة في إجازة على كتاب المصابيح للبغوي [3].

٤٧ ـ ومسألة أخرى على كتاب المصابيح أيضاً[4].

٤٨ ـ إجازة لأهل سَبتة[5] ذكر فيها مسموعاته.

ذكره ابن القيم (ص ٢٩)، وابن عبد الهادي (ص ٥٧).

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي: ووجدت بخط الذهبي أيضاً على حاشية استدعاء إجازة ما صورته:

فوائد نقلها كاتبها محمد بن أحمد من إجازة شيخ الإسلام أبي العباس بن تيمية لأهل سبتة. انتهى.

= ٢٣٥)، ومجموعة الرسائل الكبرى (٢/ ٣٣٤ ـ ٣٣٦)، وطبع بتحقيق فضيلة شيخنا حماد بن محمد الأنصاري حفظه الله في مجلة الجامعة السلفية (عام ١٣٩١هـ)، وطبع أخيراً بتحقيق محمد الصباغ من المكتب الإسلامي ثم طبعة أخرى منه مزيدة، وذكره الفوجياني (ص ٣٥).

(١) ذكره الفوجياني (ص ٣٦)، وهو في الفتاوى الكبرى (١/ ٤١٥) كما ذكرها في منهاج السنة (٤/ ١١٥)، وعنه نقله ابن عبد الهادي في رسالة له في أحاديث ضعيفة وموضوعة مطبوعة بتحقيق: مهدي الاستانبولي.

(٢) ذكره الفوجياني (ص ٣٧)، وانظر الفتاوى الكبرى (٢/ ١٩٥ ـ ١٩٨).

(٣) ذكره ابن عبد الهادي (ص ٦١)، والفوجياني (ص ٢٩).

(٤) ذكره ابن عبد الهادي (ص ٦١)، والفوجياني (ص ٣٠).

(٥) بلدة مشهورة من قواعد بلدان المغرب. معجم البلدان (٣/ ١٨٢).

وقال: وكانت هذه الإجازة سنة تسع وسبعمئة بثغر الإسكندرية.

وقال: ولما كان معتقلاً بالإسكندرية التمس منه صاحب سبتة أن يجيز له مروياته، وينص على أسماء جملة منها، فكتب في عشر ورقات جملة من ذلك بأسانيدها من حفظه، بحيث يعجز أن يعمل بعضه أكبر محدث يكون[1].

وقال في موضع آخر: ولما كان معتقلاً بالإسكندرية التمس منه صاحب سبتة أن يجيز لأولاده، فكتب لهم في ذلك نحواً من ستمئة سطر، منها سبعة أحاديث بأسانيدها، والكلام على صحتها ومعانيها، وبحث وعمل ما إذا نظر فيه المحدث خضع له من صناعة الحديث، وذكر أسانيده في عدة كتب، ونبه على العوالي، عمل ذلك كله من حفظه من غير أن يكون عنده ثبت، أو من يراجعه[2].

٤٩ ـ إجازة لأهل غرناطة[3].

٥٠ ـ إجازة لأهل أصبهان[4].

٥١ ـ إجازة كتبها لبعض أهل تبريز[5].

(١) العقود الدرية (ص ١١٧)، والرد الوافر (ص ٧٠)، والدرر الكامنة (١/ ١٥٨)، والشهادة الزكية (ص ٤١).
(٢) ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣٩١).
(٣) ذكره ابن القيم (ص ٢٩)، وابن عبد الهادي (ص ٥٧)، والفوجياني (ص ٢٧).
(٤) ذكره ابن القيم (ص ٢٩)، وابن عبد الهادي (ص ٥٧)، والفوجياني (ص ٢٨).
(٥) ذكره ابن القيم (ص ٢٩)، وابن عبد الهادي (ص ٥٧)، والفوجياني (ص ٢٦).

وله غير ذلك من الإفادات الحديثية شرحاً جمعاً وتوفيقاً في ثنايا مؤلفاته، وفتاويه ورسائله.

وقال ابن عبد الهادي: وله في الأحاديث وشرحها شيء كثير جداً، منها ما بيض، ومنها ما لم يبيض، ولو بيض لبلغ مجلدات عديدة.

وكتب كثيراً من مسند الإمام أحمد وغيره، على أبواب الفقه[١].

وله أجوبة كثيرة في أحاديث يسأل عنها من صحيح يشرحها، وضعيف يبين ضعفه، وباطل ينبه على بطلانه[٢].

قلت: ومن هذه الأحاديث ما يذكره أهل التأويل في كتبهم كابن فورك في تأويل مختلف الحديث، والرازي في أساس التقديس نقلاً عنه، فقد تناول شيخ الإسلام بشرح هذه الأحاديث شرحاً وافياً على منهج السلف الصالح، وردّ على أهل التأويل الذين أولوا هذه الأحاديث متأثراً بأفكار دخيلة على الإسلام وأهله.

إسنادي إلى مؤلفات ومرويات شيخ الإسلام ابن تيمية:

أخبرنا شيخنا العلامة بديع الدين الراشدي السندي المكي بها، قال: أخبرنا الأستاذ المفسر المحدث ثناء الله الأمر تسري، عن المحدث السيد نذير حسين الدهلوي، عن الشاه محمد إسحاق الدهلوي، عن الشاه عبد العزيز الدهلوي، عن الشاه ولي الله الدهلوي، عن أبي طاهر الكوراني، عن السيد أحمد المغربي الإدريسي، عن عبد الملك بن محمد المغربي، عن محمد بن سعيد المراكشي، عن السيد عبد الله بن طاهر

(١) العقود الدرية (ص ٦١).

(٢) العقود الدرية (ص ٦٣).

الحسني، عن العلقمي عن القاضي زكريا الأنصاري عن تقي الدين بن فهد، عن عائشة بنت محمد بن عبد الهادي المقدسية، عن أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي، عن شيخ الإسلام.

وأخبرنا شيخنا العلامة المحدث محمد عطاء الله حنيف الفوجياني في كتابه إلينا، قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ الجوندلوي قال: أخبرنا عبد المنان الوزيرآبادي، عن عبد الحق البنارسي، عن محمد عابد السندي، عن أحمد بن سليمان الهجام، عن محمد بن العلاء، عن حسن بن علي العجيمي، عن الصفي أحمد اليمني، عن أبي زيد عبد الرحمن بن فهد، عن عمه جار الله بن فهد، عن القاضي زكريا بالإسناد المتقدم سواء.

• • •

الفصل الثامن
في ذِكْـر دراسـات
حول شيخ الإسلام ابن تيمية وآثاره

كانت شخصية شيخ الإسلام وعلومه، وأفكاره، وأعماله التجديدية: موضع بحث ونقاش ودراسة من قبل أهل العلم من عصره إلى يومنا هذا، فتناول شخصيته وأفكاره عدد كبير من المؤرخين والمؤلفين، وترجموا له تراجم تختلف في طولها وقصرها، ونوعية المعلومات التي تقدمها.

وأول من اعتنى بشخصية شيخ الإسلام هم أصحابه الأمناء الثقات، ثم معاصروه الأفاضل الذين سجلوا معلومات قيمة عن حياته وأعماله، وتتابع أهل العلم بعده على نقل وتلخيص هذه الكتابات، ثم توجهت همم الباحثين في القرن الرابع عشر الهجري بإفراد كتب مستقلة عن جوانب حياة شيخ الإسلام بعد ما ظهرت كتبه، وفتاويه، وذاعت، وانتشرت في بلاد نجد، والحجاز، والشام، والعراق، ومصر، والهند. ووجد أنصار ومحبون لشيخ الإسلام وعلومه، كما ظهر في جانب آخر بعض أعدائه من أعداء الدعوة السلفية، ثم احتاج المسلمون إلى أفكار شيخ الإسلام في مجالات أخرى كالسياسة والاجتماع والأخلاق والفكر الإسلامي، فتنوعت هذه الدراسات، وكان للجامعات العربية والإسلامية في البلدان الإسلامية دور

جيد في تجلية معارف شيخ الإسلام، وقد ظهرت أيضاً دراسات عديدة من المستشرقين.

ولما كان موضوع بحثي ما يتعلق بالحديث وعلومه في رسالتي: «شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه» التي أعددتها لنيل درجة الدكتوراة من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، اقتصرت في الترجمة على كتابة هذه الفصول، ثم رأيت أن أجمع في فصل خاص هذه الدراسات المتنوعة، التي لا تخلو من فائدة إن شاء الله.

وقد رتبت هذه المعلومات في النقاط التالية:

(أ) ذكر المؤلفات التي أفردت لترجمة شيخ الإسلام، وحياته، وأعماله.

(ب) ذكر كتب السير والتراجم والتاريخ التي ترجمت لشيخ الإسلام.

(ج) ذكر كتبه التي اختصرها أهل العلم.

(د) ذكر بعض الدراسات الاستشراقية حول شيخ الإسلام وعلومه.

(هـ) ذكر مؤلفاته التي نقلت إلى اللغة الأردية.

(أ) مؤلفات مستقلة في سيرة شيخ الإسلام وعلومه:

وأول من ألَّف في حياته وآثاره: أصحابه وتلاميذه: وتفصيله كالآتي:

١ ـ التذكرة والاعتبار والانتصار للأبرار للشيخ عماد الدين أبي العباس أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الواسطي، المعروف بابن شيخ الحزاميين (ت ٧١١هـ)، وهو كتاب نفيس جداً في الثناء على شيخ الإسلام والوصاية به. أورده بكامله ابن عبد الهادي في العقود

الدرية، وطبعته محققاً في الجامعة السلفية بمناسبة المؤتمر العالمي عن شيخ الإسلام ابن تيمية في نوفمبر (١٩٨٧م).

٢ ـ العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية تأليف الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي (٧٠٤ ـ ٧٤٤هـ) (مطبوع بتحقيق محمد حامد الفقي). ويعتبر أهم وأوسع مرجع لسيرة شيخ الإسلام، وحياته، وآثاره، وقد ذكر مؤلفه ثناء أهل العلم عليه، وما رثاه العلماء والشعراء على وفاته بقصائد. وسرد أسماء كثير من مؤلفاته.

٣ ـ ثم ذكر أنه يؤلف كتاباً في ذكر أسماء مؤلفاته فقال: وسأجتهد إن شاء الله تعالى في ضبط ما يمكنني من ضبط مؤلفاته في موضع آخر غير هذا، وأبين ما صنفه منها بمصر، وما ألفه منها بدمشق، وما جمعه وهو في السجن، وأرتبه ترتيباً حسناً غير هذا الترتيب بعون الله وقوته ومشيئته[1] ولا أدري هل ألف في هذا كتابه أم لا.

٤ ـ ألف الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ثلاثة كتب في حياة شيخ الإسلام وأسرته، وأصحابه، كما ترجم له في كتب كثيرة، وكتبه المستقلة هي:

الدرة اليتيمية في السيرة التيمية.

كذا ذكره ابن الوردي في تاريخه حيث نقل منه كلام الذهبي في شيخ[2] الإسلام، وذكره إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين[3] باسم: «الدرة اليتيمية في سيرة ابن تيمية أعني تقي الدين أحمد»

---

(١) العقود الدرية (ص ٦٤).

(٢) شيخ الإسلام: سيرته وأخباره عند المؤرخين (ص ٢٤).

(٣) هدية العارفين (٢/ ١٥٤).

وذكره في إيضاح المكنون باسم : «الدرة اليتيمية في سيرة التيمية»[١] وكذا ذكره الدكتور بشار عواد، وقال: وهو في آل تيمية[٢].

ومنه نقول في تاريخ ابن الوردي كما تقدم، وفي العقود الدرية وذيل طبقات الحنابلة، والشهادة الزكية.

٥ ـ محنة شيخ الإسلام.

٦ ـ القبان في أصحاب النقى ابن تيمية.
ذكره السخاوي[٣]، وعنه بشار عواد[٤].

٧ ـ الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية:
تأليف الحافظ العلاَّمة عمر بن علي البزار (ت ٧٤٩هـ).
وطبع بتحقيق زهير الشاويش بالمكتب الإسلامي وبتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد بدار الآفاق الجديدة.

٨ ـ ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية:
ذكر ابن كثير سيرة شيخ الإسلام في البداية والنهاية في حوادث السنين وقد جمع معظمه الدكتور صلاح الدين المنجد في كتابه: «شيخ الإسلام ابن تيمية: سيرته وأخباره عند المؤرخين». وفاتته بعض الأشياء.

وقال ابن كثير في حوادث (٧٢٨هـ) في أول ترجمة شيخ الإسلام:

---

(١) إيضاح المكنون (١/ ٤٦٢).
(٢) الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام (ص ٢٠٧).
(٣) الإعلان بالتوبيخ (ص ٦٧٥).
(٤) الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام (ص ١٨١).

وسنفرد له ترجمة على حدة إن شاء الله[1].

وكان يريد أن يجمع ترجمة شيخ الإسلام من التراجم الكثيرة التي صنفها له جماعة من الفضلاء وغيرهم إلى عصره فقال في ترجمة شيخه بين حوادث (سنة ٧٢٨هـ): وسألخص من مجموع ذلك ترجمة وجيزة في ذكر مناقبه، وفضائله، وشجاعته، وكرمه، ونصحه، وزهادته، وعبادته، وعلومه المتنوعة الكثيرة المجودة، ومصنفاته الكبار والصغار التي احتوت على غالب العلوم، ومفرداته في الاختيارات التي نصرها بالكتاب والسنَّة وأفتى بها[2].

ولا يدرى هل استطاع ابن كثير تحقيق ما أراد بتأليف ترجمة شيخ الإسلام في كتاب مستقل.

ومنهم الإمام ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) الذي نوه بذكر شيخ الإسلام في معظم كتبه، وهو القائل في شيخ الإسلام «أنه يعد بآلاف مؤلفة»[3]، وله في ترجمة شيخ الإسلام وعلومه واختياراته عدة رسائل:

٩ ــ «ترجمة شيخ الإسلام»، وأفاد منها مرعي الكرمي في الشهادة الزكية.

١٠ ــ وأسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ط. بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد).

١١ ــ الصارم المنكي في الرد على السبكي، ألف السبكي كتابه شفاء

---

(١) البداية والنهاية (١٤/ ١٤١).

(٢) البداية والنهاية (١٤/ ١٣٩).

(٣) روضة المحبين (ص ١٣١).

السقام في زيارة خير الأنام في الرد على شيخ الإسلام في مسألة شد الرحال وإعمال المطي إلى القبور، فرد عليه ابن عبد الهادي في الصارم المنكي، فأحسن وأجاد، وهو مطبوع ومشهور.

١٢ ـ ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية، أوراق نادرة بخط ابن عبد الهادي، مقدمة درء تعارض العقل والنقل لمحمد رشاد سالم (ص ٤٠ ـ ٤٣).

١٣ ـ الدرر البهية في ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية لابن عبد الهادي المقدسي.

١٤ ـ رسالة قصيرة في فضل ابن تيمية ومحبة أهل العلم له، لعبد الله بن حامد من علماء الشافعية من القرن الثامن، أرسلت إلى الشيخ شمس الدين بن عبد الهادي، وذكر الشيخ محمد بن إبراهيم الشيباني أنه حققه (ص ١٩٣).

١٥ ـ الحمية الإسلامية في الانتصار لمذهب ابن تيمية تأليف الشيخ محمد جمال الدين أبي المظفر يوسف بن محمد الحنبلي (٦١١ ـ ٧٧٦هـ).

١٦ ـ الرد الوافر على من زعم أنه من سمى ابن تيمية «شيخ الإسلام» كافر لابن ناصر الدين الدمشقي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر عبد الله الحموي الشافعي (ت ٨٤٢هـ).

وسبب تأليف هذا الكتاب القيِّم النادر الكلمة الجائرة التي قالها العلاء البخاري وهي التكفير لمن لقب ابن تيمية بشيخ الإسلام.

ويعتبر هذا الكتاب أهم مصدر لمعرفة اشتغال شيخ الإسلام بعلوم

الرواية، وإجماع أهل العلم على ثنائهم العاطر عليه من عصره إلى عصر المؤلف ابن ناصر الدين الدمشقي، اعتمد المؤلف فيه على مؤلفات هؤلاء الأئمة وإجازاتهم الموجودة في أطباق السماعات الموجودة في الكتب الخطية من كتب الحديث، والرجال. فكان صدور هذه الهفوة من العلاء البخاري في تكفير الأئمة الذين لقبوا ابن تيمية بشيخ الإسلام، حرك روح الإمام ابن ناصر الدين العلمية والدينية فنشط وأتى بما لم يسبق إليه.

١٧ ـ صب الخمول على من وصل أذاه إلى أولياء الله ليوسف بن عبد الهادي (مخطوط بدار الكتب الظاهرية رقم ١١٤١، الفهرس العام لمخطوطات الظاهرية).

١٨ ـ الكواكب الدرية في مناقب المجتهد ابن تيمية.

للشيخ مرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرمي النابلسي المقدسي (ت ١٠٣٣هـ) ألفه بعد تأليف الشهادة الزكية كما هو ظاهر من الإحالات عليه.

وجمعها في مناقب ابن تيمية لابن عبد الهادي، والأعلام العلية للبزار، وكتاب أحمد بن فضل.

فرغ من تصنيفه (عام ١٠٢٧هـ)، وطبع في كردستان العلمية (عام ١٢٢٩هـ)، ومطبعة أنصار السنة المحمدية بالقاهرة.

١٩ ـ الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية تأليف الشيخ مرعي ابن يوسف الكرمي الحنبلي (ت ١٠٣٢هـ) تحقيق وتعليق: نجم عبد الرحمن خلف.

الناشر: دار الفرقان، الأردن، ومؤسسة الرسالة بيروت الطبعة

الأولى (عام ١٤٠٤هـ) صفحاته (١١٢).

والكتاب يعتبر تلخيصاً واختصاراً لكتار الرد الوافر مع إضافات فيه.

٢٠ ـ القول الجلي في ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية الحنبلي، للعلامة صفي الدين الحنفي البخاري النابلسي المتوفى (١٢٠٠هـ) طبعه لأول مرة العلامة النواب صديق حسن البخاري القنوجي ثم البوفالي. وطبع حديثاً في مجلة كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢١ ـ القول الجلي في ترجمة الشيخ تقي الدين ابن تيمية الحنبلي، لمحمد بن محمد ابن الطيب التافلاتي المغربي (ت ١١٩١هـ) مخطوط، مكتبة روضة خير عصر (رقم ٣٥٣) (١٤٣ ورقة).

٢٢ ـ جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، لخير الدين أبي البركات نعمان بن محمود الآلوسي (ت ١٣١٧هـ).

وسبب تأليف هذا الكتاب أن الفقيه الشافعي أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي المصري المكي (ت ٩٧٣هـ) قد وجه انتقادات حادة وشديدة إلى شيخ الإسلام، وإلى تلميذه ابن القيم في فتاواه، وفي شرحه على شمائل الترمذي.

فقام العلامة الآلوسي بالرد على هذه الهفوات في هذا الكتاب القيم ودرس المسائل التي تعرض لها ابن حجر الهيتمي، ونقحها، وحاكم بين الأحمدين: ابن تيمية، والهيتمي، وبين جهالات الهيتمي وضلالاته في أسلوب علمي رصين.

والجدير بالذكر أن إمام الهند العلامة أبا الكلام آزاد (ت ١٩٥٨م).

صرح بأن ابن حجر الهيتمي لم يكن مطلعاً على مؤلفات شيخ الإسلام، بل اعتمد على ما سمع من المتعصبين على شيخ الإسلام ومن أعدائه ما نسبوه إليه، وعلى ما اطلع على المرسومات الملكية التي أجراها الملوك والسلاطين في عهودهم ضد هذه الدعوة المباركة، فاغتر الهيتمي بهذه الإشاعات، وقام ضد شيخ الإسلام.

٢٣ ـ تنبيه النبيه والغبي في الرد على المدارسي والحلبي.

للعلامة أحمد بن إبراهيم بن عيسى النجدي.

والحلبي هو أحمد بن يحيى الكلابي.

والمدراسي هو محمد سعيد المدراسي الذي ألف كتاب التنبيه بالتنزيه وطبع بحيدرأباد (١٣٠٩هـ) وصفحاته (٤٣٦).

رد عليهما العلامة أحمد، وألف الكتاب المذكور عام (١٣٢٠هـ)، وطبع بمطبعة كردستان العلمية بمصر (١٣٢٩هـ).

٢٤ ـ وترجمة حياة شيخ الإسلام ابن تيمية.

للأستاذ محمد كرد علي رحمه الله.

(طبع بـ المكتب الإسلامي ـ بدمشق).

٢٥ ـ وحياة شيخ الإسلام. (محاضرات ومقالات).

تأليف: علامة الشام محمد بن بهجة البيطار.

ط: المكتب الإسلامي ـ بيروت.

وقد طبع في مجلة المجمع العلمي بدمشق، وفي «المقتبس» وفي «المقتطف» والمنار (١٢/ ٤١، ٥٥، ٧٤٦ ـ ٧٥٥، ٦٢١، ٦٢٣، ١٥، ٥٤٢، ٥٤٤)، والزهراء (٤/ ٥٣٨ ـ ٥٤٠).

٢٦ ـ شيخ الإسلام ابن تيمية: سيرته وأخباره عند المؤرخين.
(نصوص مخطوطة ومطبوعة) جمع وتقديم: د/ صلاح الدين المنجد.

والكتاب يشتمل على ما كتبه:
(١) الذهبي في مؤلفاته.
(٢) وابن الوردي (ت ٧٤٩هـ) في تاريخه.
(٣) والصفدي (ت ٧٦٤هـ) في الوافي بالوفيات، وكتاب أعيان العصر.
(٤) وابن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤) في فوات الوفيات (١/ ٦٢).
(٥) واليافعي (ت ٧٦٨هـ) في مرآة الجنان (٤/ ٢٧٧، ٢٧٨) (ط. الهند).
(٦) والحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) في البداية والنهاية، جمعه ما كتبه ابن كثير في سنين مختلفة، وفاتته بعض الأشياء.
(٧) وابن حبيب (ت ٧٧٩هـ) في درة الأسلاك في دولة الأتراك (مخطوط بخط المؤلف)، أحمد الثالث، استانبول (رقم ٣١١ ـ ق ١١٧/ أ).
(٨) وابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) في ذيل طبقات الحنابلة.
(٩) والمقريزي (ت ٨٤٥هـ) في كتاب السلوك (٢/ ٢٧٣، ٣٠٤).
(١٠) والحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) في الدرر الكامنة.
(١١) والحافظ السخاوي (ت ٩٠٢هـ) في الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التأريخ.

٢٧ ـ ابن تيمية: حياته وعصره ـ آرائه وفقهه.

تأليف: العلامة محمد أبي زهرة.

والكتاب يعتبر من أهم الكتب المؤلفة في سيرة شيخ الإسلام، وخاصة في تجلية مدارك شيخ الإسلام الفقهية والأصولية، ومع هذا فللمؤلف هفوات عديدة في فهم عقيدة شيخ الإسلام السلفية. وقد رد عليه وتعقبه شيخنا العلامة محمد عطاء الله حنيف الفوجياني رحمه الله، والأستاذ محمود مهدي الاستانبولي في كتابه بطل الإصلاح الديني وأخيراً فضيلة الشيخ المحدث الألباني في مقدمة مختصر العلو الذهبي.

٢٨ ـ ابن تيمية: تأليف الشيخ عبد العزيز المراغي.

ط: عيسى الحلبي وشركاؤه (ضمن سلسلة أعلام الإسلام).

قال العلامة محمد خليل هراس: وكان أحدث ما ظهر في ابن تيمية كتاب لفضيلة الأستاذ الشيخ عبد العزيز المراغي، نشرته دار إحياء الكتب العربية، وفي هذا الكتاب عني بالمؤلف ببيان عصر ابن تيمية من الناحية الاجتماعية والسياسية، ثم تكلم عن موقف ابن تيمية من علماء الكلام، والرافضة، والصوفية، والفقهاء. وذكر أنه أجمل القول في بيان موقفه من الإلّهيات وعلم الكلام، ومن هنا فكر في تأليف كتابه القيم هو:

٢٩ ـ باعث النهضة الإسلامية: ابن تيمية السلفي.

نقده لمسالك المتكلمين والفلاسفة في الإلّهيات.

تأليف: العلامة محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٠٤هـ).

٣٠ ــ حياة شيخ الإسلام ابن تيمية: لأبي الحسن علي الندوي الحسني (الجزء الثاني من رجال الفكر والدعوة في الإسلام).

الطبعة العربية: دار القلم الكويت، بتعريب الأستاذ سعيد الأعظمي الندوي (عام ١٤٠١هـ ــ ١٩٨٩م).

والطبعة الإنجليزية: دار القلم ــ بالكويت.

الطبعة الأردية: بالمجلس العلمي ــ بلكنؤ.

٣١ ــ ناحية من حياة شيخ الإسلام ابن تيمية.

تأليف: الغياني إبراهيم بن أحمد. تحقيق وتعليق: محب الدين الخطيب.

ط: ثانية المطبعة السلفية ــ القاهرة ــ (عام ١٢٩٥هـ).

٣٢ ــ الإمام ابن تيمية:

تأليف: عبد السلام هاشم حافظ.

ط: القاهرة (١٩٦٩م).

٣٣ ــ ابن تيمية:

تأليف: الدكتور محمد يوسف موسى.

الهيئة المصرية العامة للكتاب (عام ١٩٧٧م).

صفحاته (٣١٨) بالقطع الصغير، (سلسلة أعلام العرب).

٣٤ ــ ابن تيمية بطل الإصلاح الديني:

تأليف: محمود مهدي الاستنابولي.

ط. ثانية ــ دار المعرفة ــ بدمشق، (عام ١٢٩٧هـ/ ١٩٧٧م).

٣٥ ــ ابن تيمية المصلح الاجتماعي: تأليف أحمد الغيري.

٣٦ ـ ابن تيمية:
تأليف: الشيخ مسلم الغنيمي.
مطبوعات المكتب الإسلامي.

٣٧ ـ ابن تيمية إمام السيف والقلم:
تأليف سعد صادق محمد، المجلس الأعلى للسودان الإسلامية (عام ١٣٩٣هـ).

٣٨ ـ ابن تيمية المفترى عليه: تأليف صلاح عزام. دار الهلال، القاهرة (صفحاته ١٩٦) (١٩٨٥م).

٣٩ ـ لمحات من حياة شيخ الإسلام ابن تيمية.
تأليف: الأستاذ عبد الرحمن عبد الخالق.
نشرته جمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت.
وقد ألفه بعد محاولة بعض أساتذة جامعة الكويت من المتعصبين تكفير شيخ الإسلام في مسألة فناء النار.

٤٠ ـ ابن تيمية بين الصديق والعدو.
للأستاذ زهير الشاويش. ذكره في المقدمة الرد الوافر (ص ٥).

٤١ ـ ابن تيمية في سطور: للأستاذ زهير الشاويش. ذكره في مقدمة الرد الوافر (ص ٥).

٤٢ ـ عقيدة ابن تيمية الحنبلي (وهي العقيدة الواسطية بتصرف يسير) لمحمد أحمد الهراوي الحنبلي ـ تحقيق محمد فريجة.
طبع بمنشورات دار الحكمة ـ دمشق ـ بيروت. ط

٤٣ ــ تحقيق للعقيدة السلفية ودراسة للمنهج السلفي التيمي والأشعري لمحمد فريجة.

طبع في مقدمة عقيدة ابن تيمية الحنبلي (الواسطية) لمحمد أحمد الهراوي (ص ١٧ ــ ١١٨).

ط: منشورات دار الحكمة دمشق ــ بيروت.

٤٤ ــ قواعد المنهج السلفي عند ابن تيمية:

تأليف: الدكتور مصطفى حلمي. طبع بالقاهرة، عام (١٢٩٦هـ/ ١٩٧٦م).

٤٥ ــ موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من قضية الصفات الإلّهية.

تأليف: محمد يوسف هارون. رسالة ماجستر عام (١٤٠٥، ١٤٠٦هـ) من شعبة العقيدة بالدراسات العليا بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة.

٤٦ ــ الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل (مطبوع).
تأليف: د/ محمد السيد الجليند؛ مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٣، وله «دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية».

٤٧ ــ مشكلة الجبر والاختيار ورأي ابن تيمية:

تأليف: محمد إسماعيل عبده.

٤٨ ــ شيخ الإسلام ابن تيمية حياته وعصره ومنهجه وآراؤه في أصول الفقه للحافظ عبد الحميد أزهر القصوري، إسلام آباد باكستان (مخطوط).

٤٩ ــ مقارنة بين الغزالي وابن تيمية: تأليف: د/ محمد رشاد سالم ط: مصر الجديدة (١٩٨٤م)، وطبعة دار القلم والدار السلفية الكويت (١٩٧٥م)، وصفحاته (ص ١٥٠).

٥٠ ــ ابن تيمية وموقفه من أهل الفرق والديانات في عصره.

تأليف الدكتور محمد حربي، عالم الفكر، بيروت، (١٤٠٧هـ).

٥١ ــ منهج ابن تيمية في تفسير القرآن الكريم.

تأليف: صبري المتولي.

الناشر عالم الكتب القاهرة (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).

(رسالة جامعية من جامعة القاهرة كلية الآداب).

٥٢ ــ أصول التفسير بين شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من المفسرين.

تأليف: عبد الله ديريه أبتدون.

رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ــ عام (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

٥٣ ــ «ابن تيمية وجهوده في التفسير»: تأليف: إبراهيم خليل بركة رسالة علمية في كلية أصول الدين بجامعة الأزهر.

الطبعة الأولى ــ المكتب الإسلامي ــ عام (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.) صفحاته (ص ٢٢٠).

٥٤ ــ موقف الإمام ابن تيمية من التصوف، والصوفية.

تأليف: أحمد محمد بناني.

رسالة ماجستير عام (١٣٩٨هـ)، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

(دليل الرسائل الجامعية في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى من عام (١٣٩١هـ إلى ١٤٠١هـ)، وطبع من كلية أصول الدين بالجامعة هذا العام.

إعداد: الدكتور محمد حسن الشبلي.

دار البصائر ــ دمشق، ط/ أولى عام (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

٥٥ ــ ابن تيمية والتصوف: تأليف: د/ مصطفى حلمي.

الناشر: دار الدعوة ــ القاهرة.

٥٦ ــ العقل ومجاله عند ابن تيمية: تأليف: محمد دكروري.

٥٧ ــ منطق ابن تيمية ومنهجه الفكري: تأليف: د/ محمد حسني الزين.

ط. المكتب الإسلامي ــ عام (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).

٥٨ ــ ابن تيمية وموقفه من الفكر الفلسفي: تأليف الدكتور مصطفى حلمي. ط: مصر.

٥٩ ــ ابن تيمية وأصول الفقه (طبع في مجلدين).

تأليف: صالح عبد العزيز آل منصور.

رسالة دكتوراه من جامعة الأزهر (مطبوع في مجلدين).

٦٠ ــ الفكر الفقهي عند الإمام ابن تيمية. تأليف: د/ أحمد يوسف سليمان.

٦١ ــ منهج ابن تيمية في الفقه: تأليف الزميل الدكتور صالح سعود

العطيشان (رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية عام ١٤٠٧هـ).

٦٢ ــ الفكر التربوي عند ابن تيمية: رسالة دكتوراه جامعة بتسبرج عام (١٩٨١م).

تأليف: الدكتور ماجد عرسان الكيلاني.

الطابعون: جمعية عمال المطابع التعاونية بالأردن، عام (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، صفحاته (ص ٢١٥)، بالقطع المتوسط.

٦٣ ــ تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية.

تأليف: عقيلي إبراهيم دبلوم الدراسات العليا الإسلامية، كلية الآداب الرباط (١٩٨٩م).

٦٤ ــ الفكر الاقتصادي عند ابن تيمية:

تأليف: الدكتور عبد العظيم إصلاحي رسالة دكتوراه باللغة الإنجليزية من جامعة على كره.الإسلامية بالهند.

٦٥ ــ ابن تيمية الفقيه المعذب لعبد الرحمن الشرقاوي، دار الموقف العربي، بيروت (١٩٨٣م، صفحاته ١٩١).

٦٦ ــ نظريات ابن تيمية في السياسة والاجتماع لهنري لاووست.

تقديم وتعليق الدكتور مصطفى حلمي، وتعريب: محمد عبد العظيم علي، طبع في مجلدين من مكتبة دار الأنصار بالقاهرة.

وسيأتي ذكره أيضاً في أعمال المستشرقين.

٦٧ ــ وجهات نظر إسلامية عن المسيحية في العصور الوسطى دراسة تحليلية لكتاب ابن تيمية عن المسيح (الجواب الصحيح لمن بدل

دين المسيح) حسين مزمل صديقي رسالة دكتوراه في مركز دراسة الأديان، كلية اللاهوت في جامعة هارفارد (١٩٨٧م/ ١٣٩٦هـ).

(الفكري التربوي عند ابن تيمية ص ٢٠).

٦٨ ــ ابن تيمية ونقده للنصرانية، للباحثة فايزة محمد بكري (رسالة عالمية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية جامعة الأزهر، فرع البنات (١٤٠٨هـ).

٦٩ ــ ابن تيمية وفكره السياسي: قمر الدين خان، ترجمة وتعليق: د/ أحمد مبارك البغدادي.

طبع بمكتبة الفلاح بالكويت عام (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، وصفحاته (٢٤٦).

٧٠ ــ آراء ابن تيمية في الدولة ومدى تدخلها في المجال الاقتصادي للأستاذ محمد المبارك، ط: دار الفكر (١٩٧٠م).

٧١ ــ الدولة عند ابن تيمية: تأليف: محمد المبارك.

٧٢ ــ ابن تيمية المفترى عليه: تأليف: سليم الهلالي.

٧٣ ــ ابن تيمية: تأليف: عبد الرحمن النحلاوي. ط: دار الفكر بدمشق. ط. أولى (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

٧٤ ــ شيخ الإسلام ابن تيمية: جهاده، دعوته، عقيدته: تأليف الشيخ أحمد القطان ومحمد الزين. مكتبة السندس ــ الكويت. ط. أولى (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

٧٥ ــ شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه، للدكتور

عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي (أربع مجلدات) رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

٧٦ ـ المذهب السلفي لابن قيم الجوزية وشيخه ابن تيمية في النحو واللغة، تأليف: د/ عبد الفتاح الحموز. دار عمار الأردن (طبع أولاً في مجلة جامعة مؤتة عدد أول (١٤٠٧هـ).

٧٧ ـ ترجمة ابن تيمية للأستاذ محمد بن شنب، دمشق. قال محمد إبراهيم الشيباني: فيها أغلاط كثيرة.

٧٨ ـ أوراق مجموعة من حياة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تصنيف محمد بن إبراهيم الشيباني، مكتبة ابن تيمية الكويت. ط. أولى (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩).

٧٩ ـ السيرة العلمية لشيخ الإسلام ابن تيمية للدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي (ط. السلفية، بنارس).

ونقله إلى الأردية الشيخ عبد الوهاب الحجازي.

٨٠ ـ تراث المسلمين العلمي في نظر شيخ الإسلام ابن تيمية: نشر في حلقات في مجلة الجامعة السلفية. وقد زدت فيه زيادات هامة وسأقوم بطبعه إن شاء الله في رسالة مستقلة.

٨١ ـ أسبوع الفقه الإسلامي ومهرجان ابن تيمية.

الكتاب عبارة عن عدة أبحاث تقدم بها المشتركون في مؤتمر بدمشق (١ ـ ٦ أبريل، ١٩٦١م)، وأشرف على طباعته المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ـ بدمشق.

٨٢ ـ بحوث المؤتمر العالمي عن شيخ الإسلام ابن تيمية بالجامعة السلفية (ط، الجامعة السلفية).

هذا، وقد ألفت باللغات الأردية، والانجليزية، والبنجالية في شبه القارة الهندية عدة كتب مستقلة حول سيرة شيخ الإسلام، وآثاره، ومآثره الإصلاحية والتجديدية.

ومنها باللغة الأردية:

٨٣ ـ الإمام ابن تيمية: للدكتور محمد يوسف كوكن العمري ـ رئيس قسم اللغة العربية والفارسية والأردية بجامعة مدراس بالهند.

ألفه عام (١٩٣٧م) بأمر من العلاَّمة السيد سليمان الندوي تلميذ العلاَّمة شبلي النعماني بدار المصنفين بأعظم كره، وطبع سنة (١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م)، في القطع الكبير وصفحاته (٦٦٤هـ)، وكتابه قيم جداً، وحافل بالمعلومات عن شيخ الإسلام وحياته وأعماله وآثاره.

٨٤ ـ اعتراضات شيخ الإسلام ابن تيمية على منطق أرسطو للعلاَّمة محمد حنيف الندوي (المؤتمر الباكستاني) ط. إدارة الثقافة الإسلامية بباكستان.

٨٥ ـ حياة شيخ الإسلام ابن تيمية: تأليف: محمد أبو زهرة.

نقله إلى الأردية السيد رئيس أحمد أحمد الجعفري الندوي.

وقدم له المحقق العلاَّمة المؤرخ غلام رسول مهر.

وحقَّقه وعلق عليه وزاد زيادات هامة في الكتاب وحلاه بعدة ملاحق

علمية العلاَّمة المحقق المحدث الشيخ محمد عطاء الله حنيف الفوجياني رحمه الله وهي:

(١) تحقيق القول بما رماه ابن بطوطة شيخ الإسلام بأنه قال في خطبة الجمعة: إن نزول الرب تعالى كنزولي هكذا، ثم نزل من الأدراج.

(٢) فهرس أسماء مؤلفات ابن تيمية مرتبة على الفنون.

(٣) فهرس الكتب التي نقلت إلى الأردية وعددها (٢١) كتاباً.

(٤) المراجع والمصادر التي راجعها المحقق.

(٥) والتعقيب على أخطاء المؤلف العديدة في سيرة شيخ الإسلام وعقيدته السلفية.

٧٦ ــ الإمام ابن تيمية: للأستاذ أبي سلمان الشاهجانفوري، وعدد صفحاته (٨٠)، ط. فيروز ايند سنس، بباكستان.

٨٧ ــ حياة شيخ الإسلام ابن تيمية (في سلسلة رجال الفكر والدعوة) لأبي الحسن على الندوي ألفه بالأردية، وطبع بالعربية بتعريب الأستاذ سعيد الرحمن الأعظمي، كما طبع باللغة الإنجليزية.

والكتاب مفيد في الجملة إلاَّ أنه ركز على جانب السلوك، والتصوف، وقد خصص فصلاً لإثبات أن شيخ الإسلام (عارف الله ومحقق)!! وزل قلمه في مسألة شد الرحال إلى قبر النبي ﷺ، فنسب إلى شيخ الإسلام أنه يمنع من زيارة القبور، والواقع أنه يمنع من شد الرحل للزيارة، ولا يمنع الزيارة بدون شد الرحل.

قال الشيخ أبو الحسن: «إن قضية صيانة التوحيد، وسد ذرائع الشرك والغلو في التعظيم والتشبه بالأمم التي اتخذت قبور أنبيائها مساجد، قضية مسلمة لا تقبل نقاشاً، ويؤيدها كل من فهم روح الدين، وتذوق الكتاب والسنَّة، ولكن المنع عن زيارة القبر النبوي الشريف بتاتاً، والتشديد في ذلك لا يخلو من شيء من المغالاة والتطرف، وإنما كان نتيجة ذكاء ابن تيمية المتوقد، وحسه المرهف، الذي يمثل لصاحبه أبعد الإمكانات، وأقبح الاحتمالات، وذلك لا يغطي فضائله الكثيرة، ومواقفه العظيمة في خدمة الإسلام والمسلمين وبلوغه درجة الإمامة في علوم الدين، ولم يكن يستحق بذلك ما لقيه من نكران وجفاء، وبقاء في الحبس إلى أن يفارق الدنيا» (المؤلف[1]).

قلت: لعل الشيخ أبا الحسن اطلع على مثل هذا الكلام عند بعض الذين شنعوا على شيخ الإسلام لكونه يرى منع زيارة القبور، وهو لا يمنعها، وإنما يمنع شد الرحل من أجلها، وقد صرح شيخ الإسلام في غير موضع أن نسبة القول إليه بتحريم زيارة القبور كذب وافتراء فقال في الرد على الأخنائي:

«والمقصود هنا أن ما حكاه عن المجيب أنه يحرم زيارة قبور الأنبياء وزيارة القبور كذب بين على المجيب، وليس في الجواب، وإنما فيه السفر خاصة، وكلام المجيب فيما لا يحصيه إلاَّ الله يبين كذب النقل، وأنه يستحب زيارة قبور المؤمنين عموماً

---

(١) هامش (ص ١٠٨) من كتاب حياة شيخ الإسلام ابن تيمية. ط: دار القلم عام (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).

فضلاً عن الصالحين والأنبياء[1].

٨٨ ــ سيرة شيخ الإسلام ابن تيمية.

تأليف: العلاّمة المحقق المؤرخ غلام رسول مهر (ط ١٩٢٥٠هـ) بلاهور.

٨٩ ــ الإمام ابن تيمية: الدكتور غلام جيلاني برق.

مطبوع بالقطع المتوسط في (١٩٢) صفحة بمدينة لاهور عام (١٩٧٩م).

٩٠ ــ فهرس مؤلفات شيخ الإسلام مرتبة على الفنون.

للعلاّمة المحقق المحدث الشيخ محمد عطاء الله حنيف الفوجياني أحد محبي علوم شيخ الإسلام وأصحابه في شبه القارة الهندية.

(مطبوع في آخر كتاب شيخ الإسلام لأبي زهرة بترجمة رئيس أحمد الجعفري وتعليق الشيخ الفوجياني).

٩١ ــ شيخ الإسلام ابن تيمية حياته، ومآثره الإصلاحية والتجديدية بمناسبة المؤتمر العالمي حول شيخ الإسلام ابن تيمية في الجامعة السلفية: تأليف الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي (ط. الجامعة السلفية).

---

(١) الرد على الأخنائي (ص ٢٣)، وراجع: (٩، ١٣). وانظر أيضاً الصارم المنكي في الرد على السبكي (ص ٢١).
قلت: ثم رأيت طبعة عربية جديدة للكتاب رجع المؤلف عن قوله هذا، فجزاه الله خيراً.

* ومنها باللغة الإنجليزية:

٩٢ ــ ابن تيمية وفكره السياسي (بالإنجليزية).

لقمر الدين خان الباكستاني (وقد طبع معرباً كما تقدم ذكره).

٩٣ ــ ابن تيمية: للدكتور غلام جيلاني برق.

(نسخة خطية محفوظة بجامعة فنجاب).

٩٤ ــ ابن تيمية وجهوده الإصلاحية والتجديدية: للدكتور سراج الحق.

طبع بالمؤسسة الإسلامية ببنجلاديش، بالقطع المتوسط وصفحاته (ص ٢٢٣).

* ومنها باللغة البنغالية:

٩٥ ــ جاء شيخ الإسلام ابن تيمية: تأليف عين الباري.

مطبوع في رسالة صغيرة).

٩٦ ــ شيخ الإسلام ابن تيمية:

تأليف: الشيخ عبد الرحيم (عضو رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة).

(ب) أما كتب التراجم والسير والتاريخ:

فتناولت شخصية شيخ الإسلام في جميع العصور: وهي كثيرة لا يأتي عليها الإحصاء، وأذكر منها ما عثرت عليه، أو على ذكره:

ترجم له صاحبه ورفيقه الحافظ الإمام الشيخ علم الدين قاسم بن محمد البرزالي (٧٣٨هـ).

١ ــ في تاريخ الإسلام.

٢ ــ ومعجم الشيخ.

ونقله ابن كثير، والذهبي، وابن عبد الهادي، وابن رجب وغيرهم.

٣ ــ والحافظ أبو الحجاج المزي.

وكل من ترجم لشيخ الإسلام ذكر كلامه.

*** والإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في كثير من كتبه:**

٤ ــ معجم الشيوخ (الكبير).

٥ ــ والأوسط.

٦ ــ والصغير.

٧ ــ والمعجم المختص بالمحدثين.

٨ ــ وتاريخ الإسلام.

٩ ــ سير أعلام النبلاء.

١٠ ــ وتذكرة الحفاظ.

١١ ــ والعبر.

١٢ ــ ودول الإسلام.

١٣ ــ وبيان زغل العلم (١٢، ١٧، ١٨، ٢٣، ٢٤).

١٤ ــ وابن سيد الناس اليعمري (ت ٧٣٤هـ)، ذكره محمد بن إبراهيم الشيباني (ص ١٩٣).

١٥ ــ وابن الوردي (ت ٧٤٩هـ)، في تاريخه: تتمة المختصر في أخبار البشر (٢/ ٤٠٦، ٤١٣).

* والصفدي (ت ٧٦٤هـ) في:

١٦ ــ الوافي بالوفيات (٦/ ٢٠ ــ ٢٨).

١٧ ــ وأعيان العصر (مخطوط).

١٨ ــ وابن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤هـ) في فوات الوفيات.

١٩ ــ وابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار في الممالك والأمصار.

٢٠ ــ واليافعي (ت ٧٦٨هـ: مرآة الجنان (٤/ ٢٧٧، ٢٧٨).

٢١ ــ وابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، في البداية والنهاية (٤/ ١٣٢ ــ ١٤١) وفي حوادث السنين.

٢٢ ــ وأبو محمد حسن بن محمد الدمشقي (ت ٧٧٩هـ).

في درة الأسلاك في دولة الأتراك.

٢٣ ــ والحافظ ابن رجب (ت ٧٩٥هـ) في ذيل طبقات الحنابلة.

٢٤ ــ وفي طبقات الحفاظ (وهو آخر ترجمة فيه).

٢٥ ــ ترجمة الشيخ أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية. منقول من كتاب في التراجم (من ٦٥ أ إلى ٧٠ ب) كوبريلي رقم (٣٣٣) مجموعة أحمد باشا.

٢٦ ــ وبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح (ت ٨٠٣هـ).

٢٧ ــ وابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، في الدرر الكامنة.

٢٨ ــ وفي تقريظه على الرد الوافر.

٢٩ ــ وابن ناصر الدين (ت ٨٤٢هـ) في التبيان.

٣٠ ــ والمؤرخ المقريزي صاحب الخطط المقريزية (ت ٨٥٤هـ) في المقفى الكبير وحققه الدكتور كفيل أحمد القاسمي من الجامعة الإسلامية بعلى كره.

٣١ ــ وابن تغري بردى (ت ٨٧٤هـ) في النجوم الزاهرة.

٣٢ ــ والمنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي.

٣٣ ــ والتاريخ الكبير (فصل عن ابن تيمية) (مخطوط) ذكر ذلك في كتابه أعيان العصر.

٣٤ ــ وتقي الدين أبو بكر أحمد بن قاضي شهبة (٧٧٩ ــ ٨٥١هـ) في تاريخه (٣/٧٩، ٩١، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٥، ٤٥٢، ٤٥٦، ٥٥٨، ٦٠٢) (بتحقيق عدنان درويس، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق ١٩٧٧م).

٣٥ ــ ومحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ) في الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (ص ٤٧٩، ٥٠٤، ٥٠٥، ٦٦٢، ٦٧٥، ٧٢٠).

٣٦ ــ والسيوطي (ت ٩١١هـ): في طبقات الحفاظ.

٣٧ ــ والنعيمي (ت ٩٢٧هـ): في الدارس (١/ ٧٥، ٧٧).

٣٨ ــ والعليمي: أبو اليمن مجير الدين عبد الرحمن بن محمد (٨٦٠ ــ ٩٢٨هـ) في المنهج الأحمد.

٣٩ ــ والداودي: شمس الدين محمد بن علي بن أحمد (ت ٩٤٥هـ) في طبقات المفسرين (٢/ ٤٥ ــ ٤٩).

٤٠ ــ وابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ): في شذرات الذهب.

٤١ ــ والشاه ولي الله الدهلوي (أحمد بن عبد الرحيم) (ت ١١٧٦هـ).

في رسالة له إلى تلميذه: العلاَّمة ملا معين الدين التتهوي صاحب دراسات اللبيب في «مناقب البخاري وفضيلة ابن تيمية».

وهي مطبوعة قديماً، ونشرها العلاَّمة الشيخ محمد عطاء الله حنيف الفوجياني حديثاً من المكتبة السلفية بلاهور بباكستان.

٤٢ ــ ومحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ): في البدر الطالع (١/٦٣، ٧٢).

٤٣ ــ والعلاَّمة النواب صديق حسن القنوجي ثم البوفالي (ت ١٣٠٧هـ) في التاج المكلل (٤٢٠ ــ ٤٣١).

٤٤ ــ وإتحاف النبلاء المتقين بإحياء مآثر الفقهاء والمحدثين (بالفارسية).

٤٥ ــ وتقصار جيود الأبرار من تذكار جنود الأحرار.

٤٦ ــ ونوه بذكره وبذكر مؤلفاته في أبجد العلوم في أماكن كثيرة. (انظر مثلاً ٢/٢٣، ٦٨، ١٤٠، ١٩٣، ٣٧١، ٤٤٢).

٤٧ ــ وحاجي خليفة في كشف الظنون في أماكن متفرقة كثيرة.

٤٨ ــ وإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ)، في هدية العارفين (١/١٠٦، ١٠٧)، وذكر (ص ٦٤) كتاباً من مؤلفات شيخ الإسلام.

٤٩ ــ وفي إيضاح المكنون في أماكن متفرقة.

٥٠ ـ والعلاَّمة أبو المعالي محمود شكري الآلوسي (١٢٧٣ ـ ١٣٤٢هـ) في غاية الأماني في الرد على النبهاني، والكتاب في معظم أبحاثه دفاع عن شيخ الإسلام وعن العقيدة السلفية، وذكر جملة كبيرة من مؤلفاته (١/ ٣٨٢ ـ ٣٨٦).

٥١ ـ والفاسي محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي (١٢٩١ ـ ١٣٨٦هـ) في الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي (٢/ ٣٦٢ ـ ٣٦٤).

٥٢ ـ وعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني في فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات (١/ ٢٧٤) ترجمة رقم (١١٢).

٥٣ ـ وكرد علي: في كنوز الأجداد (٢٦٠ ـ ٢٦٩).

٥٤ ـ وأحمد تيمور باشا في التذكرة التيمورية (ص ١٠٣، ١٠٤)، ط. دار الكتاب العربي بالقاهرة.

٥٥ ـ بحث عن ابن تيمية لمحمد منتصر الكتاني، (ذكره أنور الجندي في مقدمات العلوم والمناهج (٤/ ٨٥٣).

٥٦ ـ من أعلام المجددين شيخ الإسلام ابن تيمية للدكتور صالح بن فوزان الفوزان، مجلة البحوث الإسلامية، دار الإفتاء الرياض عدد (١٨/ ١٤٠٧هـ).

* وكتب غير واحد من علماء الهند في حياته وأعماله التجديدية باللغة الأردية منهم:

٥٧ ـ العلاَّمة المحقق المؤرخ شبلي النعماني.

كتب مقالاً قيماً في حياة شيخ الإسلام وأعماله التجديدية في مجلة الندوة الصادرة من لكنؤ في شهر يوليو عام (١٩٠٨م).

وقرر فيه أن شيخ الإسلام أكبر مجدد في الإسلام، ثم نشر المقال في مقالات شبلي في المجلد الخامس منه (٦٥، ٦٦).

٥٨ ـ والعلاّمة أبو الكلام آزاد (ت ١٩٥٨م) الذي لقب من عنفوان شبابه بإمام الهند، وكان من كبار علماء عصره المبرزين في مجال العلم والسياسة، وقد أشاد بذكر شيخ الإسلام وابن القيم وأعمالهما التجديدية والإصلاحية، بأسلوب أدبي رائع في كتابه «التذكرة». وتعتبر كتاباته من أقوى الكتابات حول شيخ الإسلام وآثاره الإصلاحية.

٥٩ ـ وترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية بقلم محمد شنب وعبد المنان بن عمر في دائرة المعارف الأردية من جامعة فنجاب بباكستان.

٦٠ ـ تقديم لعلاّمة المؤرخ غلام رسول مهر لكتاب أبي زهرة (الترجمة الأردية) ولحياة ابن تيمية لغلام برق الجيلاني.

٦١ ـ والأستاذ أبو الأعلى المودودي في كتابه تجديد الدين الإسلامي.

٦٢ ـ والشيخ المحقق محمد رئيس الندوي السلفي المدرس بالجامعة السلفية في جريدة ترجمان بدهلي: شيخ الإسلام ابن تيمية وحياته وآثاره في عدة حلقات، وركز على الجوانب التي أغفلها بعض الناس من أهل الهند.

* ومن الذين كتبوا مقالات باللغة العربية في البلاد العربية والإسلامية:

٦٣ ـ الدكتور عمر فروخ.

٦٤ ــ وجميل العظم: في عقود الجوهر (١٦٦ ــ ١٨٠).

٦٥ ــ ومصطفى عبد الرزاق في كتابه:

خمسة من أعلام الفكر الإسلامي: الكندي، الفارابي، المتنبي، ابن الهيثم. ابن تيمية. ط: دار الكتاب العربي ــ بيروت.

٦٦ ــ وعبد المتعال الصعيدي في: المجددون في الإسلام من القرن الأول حتى القرن الرابع عشر.

الطبعة الثانية: مكتبة الآداب ــ القاهرة عام (١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م).

٦٧ ــ وأنور الجندي: في نوابغ الفكر الإسلامي.

ط. الأولى: دار الرئد العربي ــ بيروت عام (١٩٧٢م).

وفي مجلة الثقافة ــ (س ١٤، ع ٧٠٧ ص ٨ ــ ٢٠).

٦٨ ــ وعبد الله بن سعد الرويشد في كتابه: قادة الفكر الإسلامي عبر القرون ط. عيسى البابي الحلبي بمصر.

٦٩ ــ وعمر رضا كحالة: في معجم المؤلفين (١/ ٢٦١، ١٢/ ٣٦١).

٧٠ ــ والزركلي خير الدين: في الأعلام.

٧١ ــ وعبد الجبار عبد الرحمن: في ذخائر التراث العربي، فقد ذكر (٦٥) كتاباً من كتبه المطبوعة (١/ ٦١ ــ ٦٩).

٧٢ ــ ومحمد خليل هراس:

في مجلة الحج (٦/ ٥٢٤ ــ ٥٢٧)، (٧/ ١٠٤ ــ ١٠٧، ٦٥٧) ــ عدد كانون الأول (١٩٥٣م).

٧٣ ـ ومصطفى عبد الرزاق: الحديث (١٣/ ٧٠٨ ـ ٧١٥).

٧٤ ـ ابن تيمية كما كتب عنه الشيخ مصطفى عبد الرزاق لسعيد زائد مجلة التضامن الإسلامي بمكة المكرمة (السنة ٣٠) عدد(٤ و ٥).

٧٥ ـ وأحمد رمزي: الرسالة بالقاهرة (١٠/ ١٠٢٤، ١٠٢٥).

٧٦ ـ وإبراهيم الأبياري: الرسالة (١٨/ ٦٨٣، ٦٨٤).

٧٧ ـ وعبد الجليل السيد حسين: الرسالة (١٨/ ١١١٤، ١١١٧)، العالم العربي بالقاهرة (١/ ٦٨، ٦٩)، ومجلة الأزهر (٢٦/ ٨٢٢، ٨٢٣).

٧٨ ـ ومحمد كرد علي: مجلة المجمع العلمي بدمشق (١٦/ ١٩١، ١٩٢).

٧٩ ـ وراغب الطباخ: مجلة المجمع بدمشق (١٧/ ١٣٢، ١٣٤).

٨٠ ـ وعدنان الخطيب: مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق (٣٧/ ٩٥ ـ ١٠٠).

٨١ ـ سيرة ابن تيمية نقلاً عن ابن خطير: نشرة الدراسات الشرقية (١٩٤٢م)، والمستشرقون لنجيب العقيقي (٢/ ٣٢٠).

٨٢ ـ نظام الأسرة عند ابن تيمية: لمحمد أحمد الصالح (مجلة البحوث الإسلامية) شوال، ذو القعدة، ذو الحجة (١٣٩٥هـ)/ المحرم، صفر، ربيع الأول (١٣٢٦هـ) ـ الرياض.

٨٣ ـ القراءات في فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية لعبد الفتاح إسماعيل شلبي محاضرات الموسم الثقافي بكلية اللغة العربية، (١٤٠٢ ـ ١٤٠٣هـ) تسع محاضرات: (٤).

٨٤ ـ منهج التحقيق العلمي الإسلامي كما رسمه ابن تيمية صفحات مضيئة من تراث الإسلام (ص ١٦٨) لأنور الجندي.

٨٥ ـ الرد على اتهام دائرة المعارف الإسلامية، المصنف (ابن تيمية) بالتجسيم في صفات الله ضمن مجموعة تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية بومباني (١٣٧٤هـ) للشيخ عبد الصمد شرف الدين.

٨٦ ـ كلمة في السلفية الحاضرة ومذهب ابن تيمية ليوسف الدجوي جزء (١)، مجلد (١)، ط. دمشق (١٣٤٨هـ)، فهرس الخزانة التيمورية (٤/ ١١٣).

٨٧ ـ تجديد علوم الشريعة في عهد ابن تيمية لأبي الحسن علي الحسنى الندوى، مجلة البعث الإسلامي الهند (١٩٧٥م/ المحرم ١٣٩٥هـ).

* ومن أهل العلم الذين كتبوا عن حياة شيخ الإسلام وسيرته في مقدمات تحقيقهم لبعض مؤلفاته:

٨٨ ـ العلامة محمد محي الدين عبد الحميد في مقدمة الصارم المسلول على شاتم الرسول من (ص ٥ ـ ١٠)، ط. طنطا، (١٣٧٩هـ).

٨٩ ـ ومحمد السيد الجليند في مقدمة كتاب التوحيد وإخلاص العمل والوجه لله عز وجل (ص ٣ ـ ٢٥)، سلسلة التراث السلفي القاهرة (١٣٩٩هـ).

٩٠ ـ ومحمد العبدة في مقدمة إشارات لطيفة (ص ٣ ـ ١٦) وفصل عنه في الإسلام والنصرانية وله مقال في مجلة البيان بلندن (٥ شعبان ١٤٠٧هـ) (ص ٥٨ ـ ٦٣): النقد التاريخي عند ابن تيمية وابن خلدون.

٩١ ـ ومحمد عيد العباسي في مقدمة رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة لابن عبد الهادي (ص ١٠ ـ ١٤).

٩٢ ـ وعلي السيد صبح المدني: مقدمة جلاء العينين.

٩٣ ـ وزهير الشاويش في المظالم المشتركة (ص ١١ ـ ١٨) (١٣٩٢هـ).

٩٤ ـ ومحمد المبارك في الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية (ص ١١ ـ ١٨)، دار الفكر (١٣٨٧هـ).

٩٥ ـ ومحمد لطفي الصباغ في أحاديث القصاص (٢٦ ـ ٦١).

٩٦ ـ حامد الفقي في اقتضاء الصراط المستقيم (٢ ـ ١٦) ـ مطبعة السنة المحمدية، القاهرة (١٣٦٩هـ).

٩٧ ـ محمد جميل غازي، الحسنة والسيئة (ص ٣ ـ ١٣).

٩٨ ـ محمد المبارك: الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية (ص ١١ ـ ١٨)، دار الفكر (١٣٨٧هـ).

٩٩ ـ ناصر بن عبد الكريم العقل في تحقيق الاقتضاء (١٤٠٤هـ).

١٠٠ ـ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم مجموع الفتاوي.

١٠١ ـ عبد الرحمن الوكيل في مقدمة نقض المنطق.

١٠٢ ـ راغب باشا مقدمة درء تعارض العقل والنقل (ص ٢٤ ـ ٢٦).

بحوث الندوة العالمية عن حياة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الجامعة السلفية بنارس بالهند (٢٩ ربيع الأول و ١، ٢، ربيع الآخر ١٤٠٨هـ، الموافق ٢٢، ٣٣، ٢٤، نوفمبر ١٩٨٧م):

١ ـ تجدد المشكلات التي واجهها ابن تيمية يقتضي مجاهدتها من جديد: معالي الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

٢ ـ مأثرة ابن تيمية الكبرى التركيز على أن النبوة هي الوسيلة الوحيدة للمعرفة والهداية: الشيخ أبو الحسن علي الندوي أمين عام ندوة العلماء بلكنؤ.

٣ ـ موقف الشيخ ابن تيمية من الرافضة: د/ محمد هزاع الغامدي. مطار الظهران الدولي، ظهران المملكة العربية السعودية.

٤ ـ ابن تيمية حامل راية الكتاب والسنة: د/ محمد لقمان السلفي. رئاسة البحوث العلمية والإفتاء بالرياض.

٥ ـ ابن تيمية ومنهجه في الدعوة الإسلامية: د/ عبد العليم بن عبد العظيم البستوي، رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة.

٦ ـ ابن تيمية ومعارضوه: د/ عبد العلي عبد الحميد، لندن.

٧ ـ شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه: د/ عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي. الجامعة السلفية بنارس.

٨ ـ ابن تيمية والرد على البدعة: د/ سيد عبد الحفيظ السلفي أمين عام دار العلوم الأحمدية السلفية بدربنغة.

٩ ـ البشائر المحمدية في دراسات ابن تيمية: د/ محمد سيد أحمد المسير، كلية أصول الدين بالأزهر، القاهرة.

١٠ ـ ابن تيمية كمصدر عند ابن كثير: د/ مسعود الرحمن خان الندوي جامعة على كره الإسلامية بالهند.

١١ ــ ابن تيمية ودراسة التاريخ الإسلامي: د/ محمد ياسين مظهر صديقي جامعة على كره الإسلامية بالهند.

١٢ ــ أثر ابن تيمية في المفكرين العرب المعاصرين: د/ محمد راشد الندوي، جامعة على كره الإسلامية بالهند.

١٣ ــ ابن تيمية في نظر المقريزي: د/ كفيل أحمد القاسمي، جامعة على كره الإسلامية بالهند.

١٤ ــ ملامح المجتمع الإسلامي عند ابن تيمية: د/ عبد الباري أحمد مجتبي جامعة على كره الإسلامية بالهند.

١٥ ــ ابن تيمية ونهضة الفقه الإسلامي: د/ ظفر الإسلام، جامعة على كره الإسلامية بالهند.

١٦ ــ مقارنة بين منهج ابن تيمية في التفسير ومنهج الفراهي: أشهد رفيق الندوي، إدارة علوم القرآن بعلي كره.

١٧ ــ العوامل التي كونت شخصية ابن تيمية: د/ محسن العثماني الندوي، جامعة جواهر لال نهرو بدلهي.

١٨ ــ موقف ابن تيمية من المنطق والعلوم العقلية: أبو العرفان الندوي، ندوة العلماء لكنؤ.

١٩ ــ ابن تيمية وعلم التفسير: برهان الدين السنبهلي، ندوة العلماء بلكنؤ.

٢٠ ــ ابن تيمية وموقفه من الحسين ويزيد: عبد السلام الرحماني، سراج العلوم بغوندة.

٢١ ـ ابن تيمية وعلم المنطق: أبو العاص الوحيدي سراج العلوم بغوندة.

٢٢ ـ العوامل التي كونت شخصية ابن تيمية: عبد المبين منظر، شمس العلوم، بستي.

٢٣ ـ ابن تيمية لدى معارضيه: عبد العليم ماهر، دار التوحيد، بستي.

٢٤ ـ موقف ابن تيمية من التصوف في ضوء شرحه لفتوح الغيب للجيلاني. د/ أي. كي. أحمد كتي، جامعة كالي كت بكيرالا.

٢٥ ـ وجوه انتفاع المسلمين المعاصرين من حياة ابن تيمية وجهوده: محمد عبد الله طارىء، جمعية أهل الحديث في كشمير.

٢٦ ـ ابن تيمية في ضوء كتابه منهاج السنة: عبد الرشيد بت طاهري، الكلية السلفية بكشمير.

٢٧ ـ مآثر ابن تيمية التجديدية: عين الباري، العالياوي المدرسة العالية بكلكته.

٢٨ ـ ابن تيمية ترجمان القرآن: عبد الواحد عبد القدوس، مدرسة خير العلوم، بستي.

٢٩ ـ مآثر ابن تيمية التجديدية: د/ محمد يوسف كوكن العمري، جامعة مدراس بالهند.

٣٠ ـ دروس الدعاة والعلماء في حياة ابن تيمية وأعماله التجديدية: حبيب الرحمن العمري الأعظمي، جامعة دار السلام بعمرآباد.

٣١ ـ مآثر ابن تيمية التجديدية: زبير أحمد القاسمي، جامعة رحماني خانقاه مونغير.

٣٢ ــ ابن تيمية والفقه الإسلامي: محمد نعيم رحماني، جامعة رحماني، مونغير.

٣٣ ــ ابن تيمية وانتقاد الحديث: أنيس الرحمن القاسمي، الإمارة الشرعية، فلواري شريف.

٣٤ ــ ابن تيمية وموقفه من التصوف: محمد أحمد الأثري، الجامعة الأثرية دار الحديث بمئو.

٣٥ ــ ابن تيمية وعقيدة وحدة الوجود: أبو الأجود محمد الأعظمي، الجامعة العالية العربية بمئو.

٣٦ ــ ابن تيمية والفقه الإسلامي: عبد العزيز العمري الأعظمي، الجامعة الأثرية دار الحديث بمئو.

٣٧ ــ آثار ابن تيمية في الهند في البداية: د/ حفيظ الدين كرماني، جامعة بنارس الهندوكية ببنارس.

٣٨ ــ مآثر ابن تيمية وتجديده للدين: د/ أبو الحسن أختر، جامعة بنارس الهندوكية ببنارس.

٣٩ ــ ابن تيمية وجهوده في إثراء الفقه الإسلامي: د/ يوسف حسين أحمد جامعة الأزهر بالقاهرة.

٤٠ ــ قصيدة عن حياة ابن تيمية وأعماله: الأستاذ محمود خليفة غانم، سفارة مصر بالهند.

(ج) شيخ الإسلام ابن تيمية في الدراسات الاستشراقية:

وهناك كتابات عن شيخ الإسلام وتراثه وأفكاره في الدراسات الاستشراقية، وفي جامعات أوروبا، وأمريكا، وفرنسا.

حيث تناوله بالبحث والدراسة جولد زهير، ودونكان، وماكدونالد، وأتباعهم منهم:

١ ــ بروكلمن: في تاريخ الأدب العربـي.

٢ ــ ومقال في دائرة المعارف الإسلامية (الفرنسية).

٣ ــ ونظريات شيخ الإسلام ابن تيمية في السياسية والاجتماع: تأليف المستشرق الفرنسي هنري لاووست.

طبع الأصل الفرنسي (عام ١٩٢٩م) بالمعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، وطبع الترجمة العربية (عام ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م).

٤ ــ وقد قام هنري لاووست بترجمة كتاب السياسية الشرعية في إصلاح الراعي والرعية.

٥ ــ ومعارج الوصول: (كلاهما لابن تيمية) إلى اللغة الإنجليزية.

وكذلك كتب لاووست عدداً من المقالات تناول فيها حياة شيخ الإسلام وحلل منهاجه في الإصلاح وطبيعة العلاقات التي كانت تربطه بمعاصريه وما أنتجه في مجال العقيدة والاجتماع من آراء وأفكار وما أحدثته هذه الأفكار من ردود فعل لدى الأوساط الرسمية والشعبية.

٦ ــ وكذلك كتب ملخصاً غير قصير لهذه الأبحاث في المقالة الموجودة بعنوان «ابن تيمية» في دائرة المعارف الإسلامية المطبوعة باللغة الإنجليزية طبعت (عام ١٩٧١م).

وأهمية أعمال هنري لاووست أنه أول باحث أجنبـي استهدف

مجابهة اللهجة المعادية لابن تيمية في دوائر الدراسات الغربية وتقدم صورة أفضل وأكثر واقعية عن هذا المفكر المسلم ومكانته في تاريخ الفكر الإسلامي (الفكر التربوي عند ابن تيمية).

٧ ــ النشأة العلمية عند ابن تيمية: تأليف: هنري لاووست.

وظهرت بعض الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية وهي:

٨ ــ مخطوطة ابن تيمية عن الاستحسان لجورج مقدسي أستاذ الدراسات العربية في جامعة بنساسقانيا في الولايات المتحدة صفحة ٤٥٣. (انظر: الفكر التربوي عند ابن تيمية ص ١٥).

٩ ــ ابن تيمية صوفي من المرتبة الرابعة لجورج مقدسي، صحيفة الدراسات العربية في أمريكة، ١٩٧٤م، (المستشرقون لنجيب العقيقي ٣/١٨٨).

١٠ ــ العامل الاجتماعي في القواعد الأخلاقية عن ابن تيمية: لفيكتور مكاري، رسالة دكتوراة في جامعة تمبل في فيلادلفيا عام ١٩٧٥م، (الفكر التربوي عند ابن تيمية ص ١٥ و ٢٠).

١١ ــ جوزيف، ن، بل:

كتب ثلاثة فصول عن ابن تيمية في الزهد والحب الإلهي وهي موجودة في كتابه الذي صدر عام ١٩٧٩م بعنوان «نظرية الحب عن الحنابلة المتأخرين»، (الفكري التربوي عند ابن تيمية ص ١٩٢٠).

١٢ ــ تنبيه ابن تيمية عن التفكير الجدلي للبروفسور جورج مقدسي، (الفكر التربوي عند ابن تيمية ص ١٩).

١٣ ـ كفاح ابن تيمية ضد المفاهيم الشعبية: لمحمد مأمون (حمون) نقل اقتضاء الصراط المستقيم إلى اللغة الإنجليزية، وعلق عليه، ونشر بالاسم المذكور. طبع عام ١٩٧٦م في مجلد واحد.
(انظر: الفكر التربوي عن ابن تيمية ص ١٥ و ١٧).

١٤ ـ د/ف. مايكل: كتاب ابن تيمية: «الجواب الصحيح» رد عالم مسلم على المسيحية. والفكر التربوي عند ابن تيمية ص ٢١).

١٥ ـ فتوى لابن تيمية عن ابن تومرت (نشرة المعهد الفرنسي للآثار الشرقية ١٩٥٩، ١٩٦٠م)، (المستشرقون ١/ ٣٢٢).

١٦ ـ آراء في مذهب ابن تيمية (منوعات ماسبيرو ٣، ١٩٣٥ ـ ١٩٤٠م).

١٧ ـ دراسة المنهج الأصولي لابن تيمية، (منشورات المعهد الفرنسي بالقاهرة ١٩٣٩م).

١٨ ـ سيرة ابن تيمية نقلاً عن ابن خطير، (نشرة الدراسات الشرقية ١٩٤٢م، هنري لاووست ١٩٠٥م)، (المستشرقون للعقيقي ١/ ٣٢٢).

١٩ ـ ترجمة فتوى ابن تيمية في النصيرية (١٨٧٢م) جوپار ١٨٢٤ ـ ١٨٨٤م)، (المستشرقون ١/ ٩٢).

٢٠ ـ الجواب الصحيح لابن تيمية: إينيا تسيو دي ماتيو (١٨٧٢ ـ ١٨٤٨م)، (المستشرقون ١/ ٤٣١).

(د) مختصرات من مؤلفات شيخ الإسلام:

قام عدد من أهل العلم من أصحابه ومن بعدهم بتلخيص واختصار بعض مؤلفاته المفيدة وفيما يلي نثبت بعض ما وقفت عليه:

١ ــ المنتقى من منهاج الاعتدال للذهبي طبعه العلامة محب الدين الخطيب في (٥٩٢) صفحة بالمطبعة السلفية.

٢ ــ المطالب العوال لتقرير منهاج الاستقامة والاعتدال لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي الحنبلي (ت ٧٣٩هـ).

وهذا تلخيص آخر لمنهاج السنة (راجع: الرد الوافر ص ٥٨)، وشذرات الذهب ٩/ ١٢١).

٣ ــ اختيارات شيخ الإسلام لابن القيم (وهي ثمان وتسعون مسألة نسب إليه الانفراد بها)، طبعها الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، (مكتبة الرشد بالرياض سنة ١٤٠٣هـ).

٤ ــ خلاصة فتاوى ابن تيمية لابن عبد الهادي، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي (تحت الطبع).

٥ ــ الاختيارات العلمية لشيخ الإسلام ابن تيمية: للعلامة الشيخ علاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عباس البعلي الحنبلي الدمشقي.

٦ ــ مختصر الفتاوى المصرية: للعلامة بدر الدين محمد بن علي البغلي (ت ٧٧٧هـ). الفتاوى التي حررها شيخ الإسلام في أثناء إقامته بمصر كانت تحتوي على ثلاثين مجلداً، ورتبها أحد العلماء باسم الدرة المضيئة في الفتاوى المصرية، واختصرها العلامة بدر الدين، وطبعه الشيخ حامد الفقي في (٦٨٦) صفحة، (عام ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م).

٧ ــ جهد القريحة في تجريد النصيحة تلخيص من نصيحة أهل الإيمان في الرد منطق اليونان للسيوطي (ت ٩١١هـ).

طبع مع صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام من صفحة (٢٠١) إلى (٣٤٣) بتعليق على سامي النشار (عام ١٩٤٧م/ ١٣٦٦هـ) بالقاهرة.

٨ ــ مختصر اقتضاء الصراط المستقيم لمرعى الكرمي الحنبلي.

٩ ــ مهذب اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم.

طبع بترتيب الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي إلاَّ أن صاحب المشروع من التهذيب إلى الطبع هو معالي الشيخ صالح بن عبد الرحمن الحصين حفظه الله، وقد قام فضيلة شيخنا عبد الله الغنمان حفظه الله بمراجعة النسخة المهذبة بدقة، ثم رتبته ترتيباً نهائياً وقرأته على صاحب المعالي حفظه الله وذلك في استراحته في الفقرة على بعد ثمانين كيلو من المدينة المنورة، ثم صححت تجارب الكتاب، كما قام بتصحيح تجاربه فضيلة الأخ الدكتور عاصم بن عبد الله القريوتي حفظه الله وقد ظهر الكتاب المهذب وقفا على مدرسة تحفيظ القرآن بالوشم بمدينة الرياض.

١٠ ــ تفسيرات شيخ الإسلام ابن تيمية اقتطفها ونسقها: إقبال أحمد الأعظمي، طبع بالمطبعة العلمية بماليكاون بالهند (٤٦٧) صفحة.

١١ ــ دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية. جمعها وحققها الدكتور محمد السيد الجليند، الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م) من مؤسسة علوم القرآن ــ بيروت في ستة أجزاء (٣ مجلدات) بالقطع الكبير.

١٢ ــ مسائل هامة من فتاوى ابن تيمية للشيخ عبد الرؤوف العيوش ــ دار عمار، الأردن.

١٣ ــ اختصار منهاج السنة للشيخ عبد الله الغنيمان ط. الجامعة الإسلامية.

(هـ) تراجم مؤلفات شيخ الإسلام إلى اللغة الأردية:

١ ــ مقدمة أصول التفسير: ترجمة الشيخ عطاء الله حنيف الفوجياني، ونشر بالمكتبة السلفية بلاهور.

٢ ــ تفسيرة سورة الإخلاص: محمد شريف عبد الغني بلاهور.

٣ ــ تفسير المعوذتين: محمد شريف عبد الغني بلاهور.

٤ ــ زيارة القبور: محمد شريف عبد الغني بلاهور.

٥ ــ الفرقان بين أولياء الشيطان وأولياء الرحمن: محمد شريف عبد الغني بلاهور.

٦ ــ درجات اليقين: محمد شريف عبد الغني بلاهور.

٧ ــ الوصية الكبرى: محمد شريف عبد الغني بلاهور.

٨ ــ الوصية الصغرى: محمد شريف عبد الغني بلاهور.

٩ ــ تفسير سورة الكوثر: الناشر مكتبة الهلال بلاهور.

١٠ ــ الوسيلة: الناشر مكتبة الهلال بلاهور.

١١ ــ تفسير الآيات الكريمة: الناشر مكتبة الهلال بلاهور.

١٢ ــ اتباع الرسول بصحيح العقول: الناشر مكتبة الهلال بلاهور.

١٣ ــ الواسطة بين الخلق والحق: الناشر مكتبة الهلال بلاهور.

١٤ ــ مناسك الحج: الناشر مكتبة الهلال بلاهور.

١٥ ــ أصحاب الصفة: الناشر مكتبة الهلال بلاهور.

١٦ ــ فتوى شرك شكن: الناشر مكتبة الهلال بلاهور.

١٧ ــ رفع الملام عن الأئمة الأعلام:

(أ) طبع الترجمة قديماً بمكتبة الهلال.

(ب) ثم ترجمه حديثاً الأستاذ غلام أحمد الحريري وطبع بباكستان (طارق أكيدمي).

١٨ ــ خلاف الأمة: الناشر الهلال بك أيحنسي ــ لاهور.

١٩ ، ٢٣ ــ مجموعة عدة رسائل باسم إفادات ابن تيمية: (رسالة النية، وزيارة بيت المقدس، رسالة القضاء والقدر ورسالة الهجر الجميل، رسالة في الفقر والفقراء).

٢٤ ــ رسالة في الوجد والسماع: ترجمها الأستاذ عبد الرزاق المليح آبادي.

٢٥ ــ مناظرة ابن تيمية: ترجمها الأستاذ عبد الرزاق المليح آبادي.

٢٦ ــ تلخيص وترجمة اقتضاء الصراط المستقيم:

(أ) ترجمه أولاً الأستاذ عبد الرزاق المليح آبادي.

(ب) وترجمه مع تلخيصه شمس تبريز الندوي وطبع بدار العلوم بندوة العلماء بلكنؤ.

(ج) مهذب الاقتضاء (بترتيبي) نقله إلى الأردية الدكتور مقتدي حسن الأزهري، وسيطبع بالجامعة السلفية ــ الهند.

٢٧ ــ الفتوى الحموية: ترجمه قديماً قبل سبعين سنة العلامة غلام العلي القصوري الأمرتسري وطبع بلاهور.

٢٨ ــ العقيدة الواسطية: طبعت الترجمة (١٣٩٥هـ) بالمطبعة المحمدية ــ بلاهور.

٢٩ ــ معارج الوصول: طبع قبل أربعين سنة في مجلة «المحدث» بدهلي في حلقات باسم «أصل الأصول».

٣٠ ــ الرسالة القبرصية: طبعت الترجمة في مجلة «رحيق» بلاهور.

٣١ ــ العبودية:

(أ) ترجمه الأستاذ أصغر على روحي.

(ب) وترجمه أيضاً الأستاذ صدر الدين الإصلاحي.

٣٢ ــ المنتقى من منهاج الاعتدال: ترجمه الأستاذ غلام أحمد الحريري.

٣٣ ــ قاعدة في التوسل الوسيلة: ترجمه عبد الرزاق المليح آبادي.

٣٤ ــ الرد على الأخنائي/ روضة أقدس كي زيارت: محمد صادق خليل، ضياء السنة، فيصل آباد باكستان.

٣٥ ــ الرد على البكري (غير مطبوع له).

٣٦ ــ الفرق بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان له (غير مطبوع).

٣٧ ــ شرح العقيدة الواسطية: خليل هراس له (غير مطبوع).

● ● ●

الباب الثاني
في جهوده وإفاداته
في عـلوم الحديث

الباب الثاني
في إفاداته في علوم الحديث

بدأ الصحابة رضوان الله عليهم باستخدام قوانين الرواية والدراية في رواية الحديث، وتكلموا في هذا الفن حسب احتياجهم بما فهموه من كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام.

وتوجهت همم نقاد الحديث في القرن الثاني، وبعده للبحث عن أحوال الرواة ومروياتهم فألفوا في الرواة وطبقاتهم وتكلموا على أحاديثهم، وبدأوا يستخدمون قواعد الحديث بدقة وتوسع.

وقد شرحوا هذه القواعد وطبقوها في مؤلفاتهم المتنوعة كما فعل الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، والإمام الترمذي في «كتاب العلل» في خاتمة كتابه «الجامع»، وتوجه علماء القرن الثالث والرابع إلى ضبط هذه القواعد في كتب الجرح والتعديل والعلل، حتى استقرت مفاهيم كثيرة من هذه المصطلحات والقواعد.

وأول من اشتهر بتأليف مستقل في هذا الفن هو الإمام الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ) باسم: «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي»، ثم تتابعت كتب مستقلة في هذا الفن، وفي أشياء من فنونه.

فألف الحاكم (٤٠٥هـ) كتابه: «معرفة علوم الحديث» وذكر فيه خمسين نوعاً، وقال فيه شيخ الإسلام: لم يسبق إليه.

ثم ألف أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ).

ثم الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) الذي أفرد كتباً مستقلة في أكثر الفنون، وألف: «الكفاية في علم الرواية»، وكتاب «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع».

ثم ألف القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) كتابه «الإلماع».

ثم ألف أبو حفص عمر بن عبد المجيد الميانجي (ت ٥٨٠هـ) جزءاً سماه: «ما لا يسع المحدث جهله».

ثم جاء ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) وجمع ما وجد في هذا العلم من تصانيف الخطيب البغدادي وغيره، فأوعى فعكف الناس عليه بالدرس والاختصار والشرح والنظم والمعارضة حتى أصبح كتابه العمدة لمن جاء بعده.

وألف في أواخر القرن السابع الإمام تقي الدين بن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) كتابه الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح.

هذه نظرة سريعة على الكتب المؤلفة في مصطلح الحديث إلى عصر شيخ الإسلام ابن تيمية.

ثم ألفت كتب كثيرة على مقدمة ابن الصلاح مثل نكت العراقي (٨٠٦هـ)، والبدر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، وابن حجر العسقلاني على مقدمة ابن الصلاح وغيرهم من الكتب المتأخرة في هذا الباب.

ولم نعرف عن تأليف لشيخ الإسلام مستقل في خصوص هذا الفن إلاَّ أنه خدم هذا الفن في كتاباته المتنوعة وفي عدة أجوبة عن مسائل هذا الفن وقد استفاد منها أصحابه وتلاميذه في عصره، كما أقبل عليها من ألف بعده إلى عصرنا هذا، وقد ذكروا إفاداته في هذا الباب أحياناً مصرحاً باسمه، وأحياناً بدون ذكر اسمه.

كابن كثير في اختصار علوم الحديث، وابن رجب في شرح العلل للترمذي، والبلقيني في محاسن الاصطلاح، والعراقي في شرحه على الألفية، وابن حجر في النكت، والسخاوي في فتح المغيث، والسيوطي في تدريب الراوي، والصنعاني في توضيح الأفكار، وابن طاهر الجزائري في توجيه النظر، وجمال الدين القاسمي في قواعد التحديث، واللكنوي في الرفع والتكميل والأجوبة الفاضلة، والتهانوي في قواعد علوم الحديث وغيرهم.

وقد حاولت جمع إفادات شيخ الإسلام في هذا الباب من مؤلفاته وفتاويه، ومن نقول عنه أخرى منثورة في كتب أهل العلم. حتى صارت مثل كتاب مستقل يحتوي على آراءه وإفاداته في مباحث كثيرة من هذا العلم الشريف.

وقد علقت على هذه المسائل بإيجاز مستعيناً بما في كتب المصطلح من آراء أهل العلم عند الحاجة.

• • •

مكانة أهل الحديث وآثارهم الحميدة في خدمة الكتاب والسنَّة المطهرة[1]

لقد شرف الله أهل الحديث وأكرمهم وأنعم عليهم بحب السنة النبوية واحترامها والاهتمام بها واعتبارها مع القرآن مصدراً وحيداً لتعاليم الإسلام فشمروا عن ساعد الجد في حفظها والحفاظ عليها وتدوينها وتمييز صحيحها من سقيمها وبيان أحوال رواتها بما لا يوجد له نظير في تاريخ الأمم عامة وفي تاريخ المسلمين خاصة.

ولما كان شيخ الإسلام أحد الجهابذة المنخرطين في سلك هذه الطائفة المنصورة المباركة، كان له اهتمام بالغ بذكر آثارهم ومآثرهم الحميدة في الدين والدفاع عنهم، وعن منهجهم حيث قضى حياته لبسط مناهجهم وشرح دعوتهم ودعوة الناس إلى الرجوع بالكتاب والسنة حسبما فهم السلف الصالح، فأشاد غير مرة بذكرهم، وبذكر مناهجهم وجهادهم وجهودهم المباركة وبين في موضع أهمية السنة المشرفة ومكانتها في التشريع الإسلامي وذكر مكانة أهل الحديث وجهودهم وجهادهم في هذا السبيل في غاية من الروعة والجمال، فأحببت أن يكون كلامه هذا مقدمة

(١) انظر في هذا الموضوع: الباعث الحثيث في فضل الحديث، وأهله الدحيث للشيخ عبد الجليل السامرودي، (بتحقيقي، ط. الهند).

لإفاداته في علوم الحديث إذ علم المصطلح، وقوانين الرواية والدراية هي هذه القواعد التي قعدوها وساروا عليها هي أصح القواعد للإثبات التاريخي وأعلاها وأدقها وهو جدير بأن يوصف بما وصفه الواصفون من أنه: منطق المنقول وميزان تصحيح الأخبار[1].

وكيف لا، فهي عصارة العقول المؤمنة المسلمة التي استضاءت بضوء الكتاب والسنة المشرفة وفقه الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان الذين لم تر البشرية مثلهم في تاريخها الطويل، فهم أحسن الناس هدياً وسمتاً ودلاً، وأعلاهم عقلاً وفكراً، ومنهجاً، وفيهم وفي إبراز جهودهم وخدماتهم يقول شيخ الإسلام:

«ولما كان القرآن متميزاً بنفسه ـ لما خصه الله به من الإعجاز الذين باين به كلام الناس كما قال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ [الإسراء: ٨٨].

وكان منقولاً بالتواتر ـ لم يطمع أحد في تغيير شيء من ألفاظه وحروفه، ولكن طمع الشيطان أن يدخل التحريف والتبديل في معانيه بالتغيير والتأويل، وطمع أن يدخل في الأحاديث من النقص والازدياد ما يضل به بعض العباد.

فأقام الله تعالى الجهابذة النقاد، أهل الهدى والسداد، فدحروا حزب الشيطان، وفرقوا بين الحق من البهتان، وانتدبوا لحفظ السنة ومعاني القرآن من الزيادة في ذلك والنقصان.

---

(١) انظر مقدمة الباعث الحثيث (ص ٦، ٧).

وقام كل من علماء الدين بما أنعم به عليه وعلى المسلمين ــ مقام أهل الفقه الذين فقهوا معاني القرآن والحديث ــ بدفع ما وقع في ذلك من الخطأ في القديم والحديث، وكان ذلك الظاهر الجلي: الذي يسوغ عنه العدول، ومنه الخفي: الذي يسوغ فيه الاجتهاد للعلماء العدول.

وقام علماء النقل والنقاد بعلم الرواية والإسناد، فسافروا في ذلك إلى البلاد، وهجروا فيه لذيذ الرقاد، وفارقوا الأموال والأولاد، وأنفقوا فيه الطارف والتلاد، وصبروا فيه على النوائب، وقنعوا من الدنيا بزاد الراكب، ولهم في ذلك من الحكايات المشهورة، والقصص المأثورة[1] ما هو عند أهله معلوم، ولمن طلب معرفته معروف مرسوم، بتوسد أحدهم التراب، وتركهم لذيذ الطعام والشراب، وترك معاشرة الأهل والأصحاب، والتصبر على مرارة الاغتراب، ومقاساة الأهوال الصعاب، أمر حببه الله إليهم وحلاه ليحفظ بذلك دين الله، كما جعل البيت مثابة للناس وأمناً يقصدونه من كل فج عميق، ويتحملون فيه أموراً مؤلمة تحصل في الطريق، كما حبب إلى أهل القتال: الجهاد بالنفس والمال حكمة من الله، يحفظ بها الدين ليهدي المهتدين، ويظهر به الهدى، ودين الحق، الذي بعث به رسوله ولو كره المشركون.

فمن كان مخلصاً في أعمال الدين يعملها لله: كان من أولياء الله المتقين، أهل النعيم المقيم، كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٦٤﴾﴾ [يونس: ٦٢ ــ ٦٤].

---

(١) انظر الرحلة للخطيب البغدادي.

وقد فسر النبي ﷺ البشرى في الدنيا بنوعين:

أحدهما: ثناء المثنين عليه.

الثاني: الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح، أو ترى له، فقيل: يا رسول الله! الرجل يعمل العمل لنفسه فيحمده الناس عليه؟ قال: تلك عاجل بشرى المؤمن. وقال البراء بن عازب: سئل النبي ﷺ عن قوله: ﴿لهم البشرى في الحياة الدنيا﴾ فقال: «هي الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح، أو ترى له».

والقائمون بحفظ العلم الموروث عن رسول الله ﷺ الربان، الحافظون له من الزيادة والنقصان، هم من أعظم أولياء الله المتقين وحزبه المفلحين، بل لهم مزية على غيرهم من أهل الإيمان والأعمال الصالحات. كما قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

وقال: «وعلم الإسناد والرواية مما خص الله به أمة محمد ﷺ، وجعله سلماً إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنة، أهل الإسلام والسنة، يفرقون به بين الصحيح والسقيم، والمعوج، والقويم.

وغيرهم من أهل البدع والكفار: إنما عندهم منقولات يأثرونها بغير إسناد، وعليها من دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل، ولا الحالي من العاطل.

وأما هذه الأمة المرحومة، وأصحاب هذه الأمة المعصومة: فإن أهل العلم منهم والدين هم من أمرهم على يقين، فظهر لهم الصدق من المين

كما يظهر الصبح لذي عينين، عصمهم الله أن يجمعوا على خطأ في دين الله معقول، أو منقول، وأمرهم إذا تنازعوا في شيء أن يردوه إلى الله والرسول كما قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ ﴾ [النساء: ٥٩].

فإذا اجتمع أهل الفقه على القول بحكم لم يكن إلاَّ حقاً، وإذا اجتمع أهل الحديث على تصحيح حديث لم يكن إلاَّ صدقاً، ولكل من الطائفتين من الاستدلال، على مطلوبهم بالجلي والخفي ما يعرف به من هو بهذا الأمر حفي، والله تعالى يلهمهم الصواب في هذه القضية، كما دلت على ذلـك الدلائل الشرعية، وكما عرف ذلك بالتجربة الوجدية، فإن الله كتب في قلـوبهم الإيمان، وأيـدهم بروح منه، لما صدقوا في موالاة الله ورسوله ومعاداة من عدل عنه. قال تعالى: ﴿ لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُۖ ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وأهل العلم المأثور عن الرسول: أعظم الناس قياماً بهذه الأصول لا تأخذ أحدهم في الله لومة لائم، ولا يصدهم عن سبيل العظائم، بل يتكلم أحدهم بالحق الذي عليه، ويتكلم في أحب الناس إليه، عملاً بقوله تعالى: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٣٥﴾ ﴾ [النساء: ١٣٥]، وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ

شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ﴿٨﴾ [المائدة: ٨].

ولهم من التعديل والتجريح، والتضعيف والتصحيح، من السعي المشكور والعمل المبرور: ما كان من أسباب حفظ الدين، وصيانته عن أحداث المفترين، وهم في ذلك على درجات: منهم المقتصر على مجرد النقل والرواية، ومنهم أهل المعرفة بالحديث والدراية، ومنهم أهل الفقه فيه، والمعرفة بمعانيه.

وقد أمر النبي ﷺ الأمة أن يبلغ عنه من شهد لمن غاب، ودعا للمبلغين بالدعاء المستجاب، فقال في الحديث الصحيح: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليبوأ مقعده من النار». وقال أيضاً في خطبته في حجة الوداع: «ألا ليبلغ الشاهد الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع».

وقال أيضاً: «نضّر الله امرءاً سمع منا حديثاً فبلّغه إلى من لم يسمعه، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم». وفي هذا دعاء منه لمن بلغ حديثه وإن لم يكن فقيهاً، ودعا لمن بلغه وإن كان المستمع أفقه من المبلغ، لما أعطي المبلغون من النضرة، ولهذا قال سفيان بن عيينة: لا تجد أحداً من أهل الحديث إلاَّ وفي وجهه نضرة، لدعوة النبي ﷺ.

ولم يزل أهل العلم في القديم والحديث يعظمون نقلة الحديث حتى

قال الشافعي رضي الله عنه: إذا رأيتُ رجلاً من أهل الحديث فكأني رأيت رجلاً من أصحاب النبي ﷺ. وإنما قال الشافعي هذا؛ لأنهم في مقام الصحابة من تبليغ حديث النبي ﷺ. وقال الشافعي أيضاً: «أهل الحديث حفظوا فلهم علينا الفضل لأنهم حفظوا لنا»[1].

• • •

---

(١) مجموع الفتاوي (١/٦ ــ ١١).

معنى الحديث

الحديث والخبر والأثر، عند أهل الحديث: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً، أو تقريراً أو صفة.

وفقهاء خراسان يفرقون بين الخبر والأثر فيقولون: الخبر: ما يروى عن النبي ﷺ، والأثر: ما يروى عن الصحابة.

وقد جرى على هذه التفرقة كثير من المصنفين[1].

وقد سئل شيخ الإسلام عن حد الحديث النبوي وماهيته، فأجاب بإجابة مستفيضة مع ذكر الأمثلة لهذه الوجوه التي يثبت الحديث بها:

«الحديث النبوي هو عند الإطلاق ينصرف إلى ما حدث به عنه بعد النبوة: من قوله وفعله وإقراره فإن سنته ثبتت من هذه الوجوه الثلاثة، فما قاله إن كان خبراً وجب تصديقه به، وإن كان تشريعاً إيجاباً أو إباحة وجب اتباعه فيه، فإن الآيات الدالة على نبوة الأنبياء دلت على أنهم معصومون

---

(١) راجع مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (ص ٥٠)، والتبصرة والتذكرة (١/١١٦)، وتدريب الراوي (١/١٨٣)، وفتح المغيث للسخاوي (١/١٩٨)، والاقتراح (ص ١٩٥)، والباعث الحثيث (ص ٤٣)، وتوضيح الأفكار (١/٢٥٤)، وتوجيه النظر (ص ٣)، وقواعد التحديث (ص ٦١).

فيما يخبرون به عن الله عز وجل، فلا يكون خبرهم إلاَّ حقاً، وهذا معنى النبوة، وهو يتضمن أن الله ينبئه بالغيب، وإنه ينبئي الناس بالغيب، والرسول مأمور بدعوة الخلق وتبليغهم رسالات ربه.

ولهذا كان كل رسول نبياً، وليس كل نبي رسولاً، وإن كان قد يوصف بالإرسال المقيد في مثل قوله: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ۝٥٢ ﴾ [الحج: ٥٢].

وقد اتفق المسلمون على أنه لا يستقر فيما بلغه باطل، سواء قيل: إنه لم يجر على لسانه من هذا الإلقاء ما ينسخه الله، أو قيل: إنه جرى ما ينسخه الله فعلى التقديرين، قد نسخ الله ما ألقاه الشيطان، وأحكم الله آياته، والله عليم حكيم. ولهذا كان كل ما يقوله فهو حق.

وقد روي أن عبد الله بن عمرو كان يكتب ما سمع من النبي ﷺ، فقال له بعض الناس: إن رسول الله ﷺ يتكلم في الغضب فلا تكتب كلما تسمع، فسأل النبي ﷺ عن ذلك فقال: «اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج من بينهما إلاَّ حق ـ يعني شفتيه الكريمتين ـ»(١).

وقد ثبت عن أبي هريرة أنه قال: لم يكن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أحفظ مني إلاَّ عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب بيده، ويعي

---

(١) أخرجه أحمد (٢/١٦٢، ١٩٢)، والدارمي (١/١٢٥)، والحاكم (١/١٠٥، ١٠٦)، وعزاه الحافظ ابن حجر إلى أحمد وأبي داود وقال: ولهذا طرق أخرى عن عبد الله بن عمرو يقوي بعضها بعضاً. الفتح (١/٢٠٧)، وصححه الألباني. الصحيحة (رقم ١٥٣٢)، وصحيح الجامع (٢/٣٨٥).

بقلبه وكنت أعي بقلبي، ولا أكتب بيدي[1].

وقال: «والمقصود أن حديث رسول الله ﷺ إذا أطلق دخل فيه ذكر ما قاله بعد النبوة، وذكر ما فعله، فإن أفعاله التي أقر عليها حجة لا سيما إذا أمرنا أن نتبعها كقوله: «صلوا كما رأيتموني أصلي»[2] وقوله: «لتأخذوا عني مناسككم»[3].

وكذلك ما أحله الله له فهو حلال للأمة، ما لم يقم دليل التخصيص، ولهذا قال: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾ [الأحزاب: ٣٧].

ولما أحل له الموهوبة قال: ﴿وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

ولهذا كان النبي ﷺ إذا سئل عن الفعل يذكر للسائل أنه يفعله ليبين للسائل أنه مباح.

---

(١) أخرجه البخاري في العلم باب كتم العلم (١/ ٢٠٦) رقم (١١٣).

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٤٣٦، و ٥/ ٥٣)، والبخاري في صحيحه في كتاب الآذان (رقم ٦٣١) (٢/ ١١١)، والأدب (رقم ٦٠٠٨) (١٠/ ٤٣٧، ٤٣٨)، وأخبار الآحاد رقم (٧٢٤٦) (١٣/ ٢٣١)، وفي الأدب المفرد (٢١٣)، والدارمي (١/ ٢٨٦) من حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أحمد (٣/ ٣١٨، ٣٣٧، ٣٦٦، ٣٧٨)، ومسلم في الحج باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر (رقم ١٢٩٧)، والنسائي في الحج، باب الركوب إلى الجمار واستظلال المحرم (ص ٣٠٦٤)، وأبو داود في المناسك، باب في رمي الجمار (رقم ١٩٧٠)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.
وراجع حجة النبي ﷺ كما رواها عنه جابر رضي الله عنه للألباني (ص ٨٢).

وكان إذا قيل له: قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر قال: «إني أخشاكم لله وأعلمكم بحدوده».

ومما يدخل في مسمى حديثه: ما كان يقرهم عليه مثل إقراره على المضاربة(١) التي كانوا يعتادونها.

وإقراره لعائشة على اللعب بالبنات(٢).

وإقراره في الأعياد على مثل غناء الجاريتين(٣).

---

(١) المضاربة: هو القراض، قال ابن حزم: كل أبواب الفقه فلها أصل من الكتاب أو السنة حاشى القراض، فما وجدنا له أصلاً فيهما البتة، ولكنه إجماع صحيح مجرد، والذي نقطع به أنه كان في عصره ﷺ، فعلم به وأقره، ولو لا ذلك لما جاز.
وقال في نصب الراية: حديث أنه عليه السلام بعث والناس يتعاملون بها فقرهم عليها، وبيض له، ثم ذكر تعامل الصحابة (٤/ ١١٣، ١١٤)، وراجع التلخيص الحبير (٣/ ٥٧، ٥٨).

(٢) أخرجه أبو داود في الأدب، باب في اللعب بالبنات (رقم ٤٩٣١) (٥/ ٢٢٦، ٢٢٧)، والنسائي في عشرة النساء (ق ٧٥/ أ) من الكبرى، تحفة الأشراف (١٢/ ٣٥٨) بسند صحيح من حديث عائشة، وانظر آداب الزفاف (ص ١٧٠)، وحديث آخر عن عائشة قالت: كنت ألعب بالبنات فربما دخل عليّ رسول الله ﷺ، وعندي الجواري، فإذا دخل، خرجن، وإذا خرج دخلن.
أخرجه البخاري في الأدب باب الانبساط إلى الناس (رقم ٦١٣٠، ١٠/ ٥٢٦)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب فضل عائشة (رقم ٢٤٤٠)، والنسائي في النكاح، باب البناء بابنة تسع (ص ٣٣٨٠)، وأبو داود في الأدب (رقم ٤٩٣١)، وابن ماجه في النكاح، باب حسن معاشرة النساء (ص ١٩٨٢).

(٣) أخرجه البخاري في العيدين، باب الحراب والدرق يوم العيد (٢/ ٤٤٠) (رقم =

ومثل لعب الحبشة بالحراب في المسجد ونحو ذلك[1].

وإقراره لهم على أكل الضب على مائدته، وإن كان قد صح عنه أنه ليس بحرام[2] إلى أمثال ذلك، فهذا كله يدخل في مسمى الحديث وهو المقصود بعلم الحديث، فإنه إنما يطلب ما يستدل به على الدين، وذلك إنما يكون بقوله، أو بفعله أو إقراره.

وقد يدخل فيها بعض أخباره قبل النبوة، وبعض سيرته قبل النبوة، مثل: تحنثه بغار حراء، ومثل حسن سيرته، لأن الحال يستفاد منه ما كان عليه قبل النبوة من كرائم الأخلاق، ومحاسن الأفعال، كقول خديجة له: كلا، والله لا يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم، وتحمل الكلّ، وتقري الضيف، وتكسب المعدوم، وتعين على نوائب الحق[3].

= ٩٤٩)، والأرقام: (٩٥٢، ٩٨٧، ٢٩٠٧، ٣٥٣٠، ٣٩٣١)، ومسلم في العيدين، باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه في أيام العيد (٢/ ٦٠٧) (رقم ٨٩٢) من حديث عائشة.

(١) أخرجه البخاري في العيدين (رقم ٩٥٠)، ومسلم في العيدين (رقم ٨٩٢)، ورقم الباب (١٧ ـ ٢١) من حديث عائشة، وراجع: آداب الزفاف (ص ١٦٣ ـ ١٦٩).

(٢) متفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: سأل رجل رسول الله ﷺ عن أكل الضب؟ قال: «لا آكله ولا أحرمه».
أخرجه البخاري في الذبائح والصيد، باب الضب (٩/ ٦٦٢)، ومسلم في الصيد والذبائح، باب إباحة الضب (٣/ ١٥٤٢).
وراجع: الأباطيل والمناكير، والصحاح والمشاهر (رقم ٦١٠، ٦١١).

(٣) تحنثه بغار حراء، وقول خديجة: أخرجه البخاري في كتاب بدأ الوحي، من حديث عائشة بطوله (١/ ١٢٢) (رقم ٣).

ومثل المعرفة فإنه كان أمياً لا يكتب، ولا يقرأ[1].

وإنه لم يجمع متعلم مثله (كذا) وإن كان معروفاً بالصدق والأمانة، وأمثال ذلك مما يستدل به أحواله التي تنفع في المعرفة بنبوته، وصدقه، فهذه الأمور ينتفع بها في دلائل النبوة كثيراً.

ولهذا يذكر مثل ذلك من كتب سيرته، كما يذكر فيها نسبه وأقاربه وغير ذلك بما يعلم أحواله، وهذا أيضاً قد يدخل في مسمى الحديث.

والكتب التي فيها أخباره منها: كتب التفسير، ومنها: كتب السيرة، والمغازي ومنها: كتب الحديث.

وكتب الحديث هي ما كان بعد النبوة أخص، وإن كان فيها أمور جرتْ قبل النبوة، فإن تلك لا تذكر لتؤخذ وتشرع فعله قبل النبوة.

بل قد أجمع المسلمون على أن الذي فرض على عباده الإيمان به والعمل هو ما جاء به بعد النبوة.

ولهذا كان عندهم من ترك الجمعة، والجماعة، وتخلى في الغيران، والجبال حيث لا جمعة ولا جماعة، وزعم أنه يقتدي بالنبي ﷺ لكونه كان متحنثاً في غار حراء قبل النبوة في ترك ما شرع له من العبادات الشرعية التي أمر الله بها رسوله، واقتدى بما كان يفعل قبل النبوة كان مخطئاً، فإن النبي ﷺ بعد أن أكرمه الله بالنبوة، لم يكن يفعل ما فعله قبل ذلك من

---

(١) صح عنه ﷺ: «إنّا أمة أمية، لا نكتب، ولا نحسب».
أخرجه البخاري في الصوم، باب قول النبي ﷺ: «لا نكتب ولا نحسب» (٤/ ١٦٧) (رقم ١٩١٣).
وراجع أيضاً المغازي، باب عمرة القضاء مع فتح الباري (٧/ ٥٠٣ ـ ٥٠٥).

التحنث في غار حراء، أو نحو ذلك، وقد أقام بمكة بعد النبوة بضع عشرة سنة، وأتاها بعد الهجرة في عمرة القضية، وفي غزوة الفتح، وفي عمرة الجعرانة، ولم يقصد غار حراء، وكذلك أصحابه من بعده لم يكن أحد منهم يأتي غار حراء، ولا يتخلون عن الجمعة والجماعة في الأماكن المنقطعة، ولا عمل أحد منهم خلوة أربعينية، كما يفعله بعض المتأخرين بل كانوا يعبدون الله بالعبادات الشرعية التي شرعها لهم النبي ﷺ، الذي فرض الله عليهم الإيمان به، واتباعه مثل الصلواة الخمس، وغيرها من الصلوات، ومثل الصيام، والاعتكاف في المساجد، ومثل أنواع الأذكار والأدعية والقراءة، ومثل الجهاد».

وقال: «وكل ما قاله بعد النبوة، وأقر عليه ولم ينسخ فهو تشريع، لكن التشريع يتضمن الإيجاب، والتحريم والإباحة.

ويدخل في ذلك ما دل عليه من المنافع في الطب، فإنه يتضمن إباحة ذلك الدواء والانتفاع به، فهو شرع لإباحته، وقد يكون شرعاً لاستحبابه».

وقال: «والمقصود: أن جميع أقواله يستفاد منها شرع، وهو ﷺ لما رآهم يلقحون النخل، قال لهم: «ما أرى هذا يعني شيئاً»، ثم قال لهم: «إنما ظننت ظناً فلا تواخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله، فلن أكذب على الله»[(١)] وقال: «أنتم أعلم بأمور دنياكم، فما كان من أمر دينكم فإليّ» وهو لم ينههم عن التلقيح، لكن هم غلطوا في ظنهم أنه نهاهم كما غلط من غلط في ظنه أن (الخيط الأبيض) و (الخيط الأسود) هو الحبل الأبيض والأسود»[(٢)].

---

(١) أخرجه مسلم في الفضائل (٤/١٨٣٦) (رقم ٢٣٦٣) من حديث عائشة وأنس.

(٢) مجموع الفتاوي باختصار (١٨/٧ ــ ١٢).

تعريف الحديث الواحد

الحديث يطلق في حد اصطلاحات السلف على الأحاديث المرفوعة، والموقوفات والمقاطيع، وفتاوي الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

وهكذا ما رواه صحابي من حديث طويل أو قصير، وما جاء من طرق من صحابي واحد، أو رواه عدد من الصحابة، ومن هنا يبلغ الحديث إلى درجة التواتر، والاستفاضة بكثرة ناقليه من الصحابة عن الرسول عليه الصلاة والسلام.

وعلى هذا جرى المؤلفون في المسانيد، فجمعوا أحاديث كل صحابي في مسنده بالتكرار، ورووا نفس هذه الأحاديث في المسانيد الأخرى من طرق أخرى.

ولاحظ هذا الفرق أصحاب الزوائد في تجريدهم الزيادات على الصحيحين أو الكتب الستة، وقد تكون كثير من متون هذه الأحاديث المجردة الزائدة موجودة في الصحيحين والسنن الأربعة.

وينظر لذلك مجمع الزوائد، وموارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان مثلاً، ويقارن بمتونها وأسانيدها مع متون وأسانيد أخرى موجودة في نفس هذه الأبواب والكتب ومع نصوص الصحيحين، والسنن الأربعة، ومن هنا

يتجلى أن العبرة في تحديد الحديث الواحد بالأسانيد، لا المتون.

وهكذا إذا روى الصحابي كلاماً فرغ منه، ثم روى كلاماً آخر وفصل بينهما، أو طال الفصل بينهما فهذا حديثان.

ومثال ذلك أحاديث نسخة همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فهي مروية بإسناد واحد، ولكنها أحاديث متعددة كثيرة،

ومن هنا أطلقوا على كل حديث مروي بسند مستقل أو من طرق عن صحابي واحد حديثاً مستقلاً.

وكان حفاظ الحديث من أئمة الحديث يعتنون بجمع هذه الأحاديث والآثار بطرقها الكثيرة التي بلغت مئات الألوف، وكانوا يذكرون أن المحدث الفلاني يحفظ كذا وكذا من الأحاديث.

ويتضح هذا بمثال عملي من أحاديث أبي هريرة الذي كان أكثر الصحابة رواية للأحاديث النبوية، رضي الله عنهم وقد ذكر له ابن حزم (٥٣٧٤) حديث[١]، وعنه نقله ابن الجوزي في تلقيح فهوم الأثر[٢] وغيره في كتب المصطلح.

وساق الإمام أحمد أكثر من خمسة آلاف حديث في مسند أبي هريرة، كما ذكر المزي في تحفة الأشراف (٣٣٣٤) حديث[٣] في الكتب الستة: صحيح البخاري، ومسلم، وسنن أبي داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه.

وقد درس الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي هذه الأحاديث

---

(١) جوامع السيرة (ص ٢٧٥).

(٢) (ص ١٨٤).

(٣) من (رقم ١٢١٧٩، ١٢/١٥٥١٢ ب).

الواردة في المسند، والكتب الستة لأبي هريرة، فوجد أن عددها بدون تكرار يبلغ إلى (١٣٣٦) حديث فقط[١].

وكان تعريف الحديث الواحد بهذه الاعتبارات والمعاني معروفاً لدى المشتغلين بهذا العلم الشريف وقد سئل شيخ الإسلام بخصوص هذا، فأجاب عنه في فصل مستقل فأفاد فقال رحمه الله:

«وأما الحديث الواحد فيراد به ما رواه الصاحب من الكلام المتصل بعضه ببعض، ولو كان جملاً كثيرة. مثل حديث توبة كعب بن مالك[٢]، وحديث بدأ الوحي[٣]، وحديث الإفك[٤]، ونحو ذلك من الأحاديث الطوال، فإن الواحد منها يسمى حديثاً.

وما رواه الصاحب أيضاً من جملة واحدة، أو جملتين، أو أكثر من ذلك متصلاً بعضه ببعض فإنه يسمى حديثاً كقوله: «لا صلاة إلاَّ بأم القرآن»[٥]، و «الجار أحق بسقبه»[٦]، «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا

---

(١) أبو هريرة في ضوء مروياته (ص ٧٦).

(٢) أخرجه البخاري في المغازي، باب حديث كعب بن مالك (رقم ٤٤١٨) (٨/ ١١٣)، وفي التفسير باب: «وعلى الثلاثة الذين خلفوا» (٨/ ٣٤٢) (رقم ٤٦٧٧).

(٣) أخرجه البخاري في بدأ الوحي (رقم ٣) من حديث عائشة.

(٤) أخرجه البخاري في المغازي، باب حديث الإفك عن عائشة (رقم ٤١٤١) (٧/ ٤٣١).

(٥) أخرجه البخاري في الآذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها. (٢/ ٢٣٦، ٢٣٧) (رقم ٧٥٦).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الشفعة (رقم ٢٢٥٨) (٤/ ٤٣٧) من حديث أبي رافع مولى النبي ﷺ.

أحدث حتى يتوضأ»[1].

وقوله: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرىء ما نوى»[2]. إلى آخره، فإنه يسمى حديثاً.

وكذلك قوله: «لا تقاطعوا، ولا تدابروا، ولا تباغضوا، ولا تحاسدوا وكونوا عباد الله إخواناً»[3].

وقوله في البحر: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته»[4].

وقد أكمل[5] من أجناس مختلفة، لكن الأمر العام تكون مشتركة في معنى عام كقوله: «لا يخطب الرجل على خطبة أخيه، ولا يبيع على بيع أخيه، ولا يستام على سوم أخيه، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ ما في صحفتها، ولتنكح، فإن لها ما قدر لها»[6].

---

(١) أخرجه البخاري في الحيل، باب في الصلاة (٣٢٩/١٢) (رقم ٦٩٥٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في أول كتابه (٩/١) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في الأدب (٤٨١/١٠، و ٤٨٤)، ومسلم في البر والصلة (١٩٨٥/٤) من حديث أبي هريرة.

(٤) أخرجه أحمد (٢٣٧/٢، ٣٦١، ٣٧٨، ٣٩٣، ٢٧٢/٣، و ٣٦٥/٥)، وأبو داود في الطهارة، باب الوضوء بماء البحر (رقم ٨٣) (٢١/١) والترمذي في الطهارة (١٠٠/١، ١٠١)، والنسائي في المياه، باب الوضوء بماء البحر (٤٠/١) (رقم ٣٣٣)، وابن ماجه في الطهارة باب الوضوء بماء البحر (١٣٦/١)، وقال الترمذي: حسن صحيح، وسألت البخاري عن هذا الحديث فقال: حديث صحيح.

(٥) ورد في الأصل هكذا.

(٦) أخرجه البخاري في البيوع (٣٥٣/٤) (رقم ٢١٤٠) من حديث أبي هريرة قال: =

فإن هذا يتضمن النهي عن مزاحمة المسلم في البيع والنكاح، وفي البيع لا يستام على سومه، ولا يبيع على بيعه، وإذا نهاه عن السوم، فنهيه المشترى على شرائه عليه حرام بطريق الأولى، ونهاه أن يخطب على خطبته، وهذا نهى عن إخراج امرأته من ملكه بطريق الأولى، ونهى المرأة أن تسأل طلاق أختها لتنفرد هي بالزوج، فهذه وإن تعلقت بالبيع والنكاح فقد اشتركت في معنى عام.

وكذلك قوله: «ثلاثة لا يكلمهم الله، ولا ينظر إليهم، يوم القيامة ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم: شيخ زان، ومَلِكٌ كذاب، وعائل مستكبر»[1].

فهؤلاء الثلاثة اشتركوا في هذا الوعيد، واشتركوا في فعل هذه الذنوب مع ضعف دواعيهم، فإن داعية الزنا في الشيخ ضعيفة، وكذلك داعية الكذب في الملك ضعيفة، لاستغنائه عنه، وكذلك داعية الكبر في الفقير، فإذا أتوا بهذه الذنوب مع ضعف الداعي دل على أن في نفوسهم من الشر الذي يستحقون به من الوعيد مالا يستحقه غيرهم.

وقلّ أن يشتمل الحديث الواحد على جمل إلاَّ لتناسب بينهما، وإن كان قد يخفى التناسب في بعضها على بعض الناس، فالكلام المتصل بعضه ببعض يسمى حديثاً واحداً.

= نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد، ولا تناجشوا، ولا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه، ولا تسأل المرأة ثلاق أختها لتكفأ ما في إنائها، وقوله: لا يستام. . . . إلخ. أخرجه في الشروط (٥/ ٣٢٤).

(١) أخرجه مسلم في الإيمان (١/ ١٠٢، ١٠٣) (رقم ١٧٢) عن أبي هريرة مرفوعاً.

وأما إذا روى الصاحب كلاماً، فرغ منه، ثم روى كلاماً آخر وفصل بينهما بأن قال: وقال رسول الله ﷺ أو بأن طال الفصل بينهما فهذان حديثان.

وهذا بمنزلة ما يتصل بالكلام في الإنسان[1]، والإقرارات، والشهادات كما يتصل بعقد النكاح، والبيع، والإقرار، والوقف فإذا اتصل به الاتصال المعتاد كان شيئاً واحداً يرتبط بعضه ببعض وانقضى كلامه، ثم بعد طول الفصل أنشأ كلاماً آخر بغير حكم الأول كان كلاماً ثانياً، فالحديث الواحد ليس كالجملة الواحدة، إذ قد يكون جملاً ولا كالسورة الواحدة، فإن السورة قد يكون بعضها نزل قبل بعض، أو بعد بعض، ويكون أجنبياً منه، بل يشبه الآية الواحدة، أو الآيات المتصل بعضها ببعض، كما أنزل في أول البقرة أربع آيات في صفة المؤمنين، وآيتين في صفة الكافرين، وبضع عشرة آية في صفة المنافقين، وكما في قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾﴾ [النساء: ١٠٥].

فإن هذا يتصل بعضه ببعض، وهو نزل بسبب قصة بني أبيرق إلى تمام الكلام.

وقد يسمى الحديث واحداً وإن اشتمل على قصص متعددة إذا حدث به الصحابي متصلاً بعضه ببعض، فيكون واحداً باعتبار اتصاله في كلام الصحابي، مثل حديث جابر الطويل الذي يقول فيه: «كنا مع رسول الله ﷺ» وذكر فيه ما يتعلق بمعجزاته، وما يتعلق بالصلاة، وبغير

(١) كذا في المطبوع.

ذلك، فهذا يسمى حديثاً بهذا الاعتبار، وقد يكون الحديث طويلاً، وأخذ يفرقه بعض الرواة، فجعله أحاديث كما فعل البخاري في كتاب أبـي بكر في الصدقة[1] وهذا يجوز إذا لم يكن في ذلك تغيير المعنى»[2].

● ● ●

---

(١) حديث أبـي بكر الصديق في الصدقات أخرجه البخاري بتمامه في كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم (٣/٣١٧، ٣١٨) (رقم ١٤٥٤)، وفرقها في عدة أبواب، انظر الأرقـام: (١٤٤٨، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٥، ٢٣٨٧، ٣١٠٦، ٥٨٧٨، ٦٩٥٥)، وقال الحافظ ابن حجر في باب زكاة الغنم في آخر شرح الحديث بعد ما ذكر اقتطاع البخاري الحديث في عدة أبواب: وهذا حديث واحد يشتمل على هذه الأحكام التي فرقها المصنف في هذه الأبواب غير مراع للترتيب فيها، بل بحسب ما ظهر له من مناسبة إيراد التراجم المذكورة.

(٢) مجموع الفتاوى (١٨/١٣ ــ ١٦).

الخبر وأنواعه وأحكامه

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «الخبر إما أن يعلم صدقه، أو كذبه، أو لا:

الأول: ما علم صدقه، وهو في غالب الأمر بانضمام القرائن إليه: إما روايةَ مَن لا يقتضي العقل تعمدهم وتواطؤهم على الكذب، أو احتفاف قرائن به، وهو على ضربين: أحدهما ضروري، ليس للنفس في حصوله كسب وتحصيل، ومنه ما تلقته الأمة بالقَبول، وأجمعوا على العمل به، أو استندوا إليه في العمل لأنه لو كان باطلاً لم يعملوا به لامتناع اجتماعهم على الخطأ، وهو في الواقع لا يضره كونه بنفسه لا يفيد العلم كالحكم المجمع عليه المستند إلى قياس، واجتهاد، ورأي، بل المختلف فيه هو في نفسه ظني، فكيف ينقلب قطعياً، ولم يعلم أن الظن والقطع من عوارض اعتقاد الناظر بحسب ما يظهر له من الأدلة، والخبر في نفسه لم يكتسب صفة.

الثاني: ما يعلم كذبه، إما بتكذيب العقل الصريح أو الكتاب، أو السنة، أو الإجماع، أو غير ذلك عند أقسام تلك التأويلات، وهو كثير، أو بقرائن والقرائن في البابين لا تحصل محققة إلاَّ لذي دراية بهذا الشأن، وإلاَّ فغيرهم جهلة به.

الثالث: المحتمل، وينقسم إلى مستفيض وغيره، وله درجات، فالخبر الذي رواه الصديق والفاروق لا يساوي ما رواه غيرهما من أصاغر الصحابة، وقليل الصحبة»[1].

• • •

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٤، ٤٥)، وقد تكلم شيخ الإسلام حول الخبر وطرق ثبوته بتوسع عجيب في الجواب الصحيح (٤/ ٢٨٧ ـ ٣٠٢).

وجوب التميز بين صحيح الأخبار وسقيمها

وإذا كان حال الخبر أنه يكون صدقاً أو كذباً أو محتملاً للأمرين، وقد راجت في كتب المسلمين المتنوعة أحاديث كثيرة من الموضوعات والضعاف، ومن الإسرائيليات والقصص التي تركت في صفوف المسلمين آثاراً سيئة للغاية في أبواب العقيدة والأحكام والفضائل، وكانت لأهل الحديث عناية بالغة بمعرفة الصحيح مما لم يصح حيث قضوا أعمارهم في هذا السبيل وكان شيخ الإسلام قد أحس بالواقع المرير للمجتمع الإسلامي الذي تسربت إليه هذه الموضوعات والضعاف والإسرائيليات، وتركت آثارها السيئة في حياتهم العلمية والعملية، فنبه أهل العلم إلى هذا الجانب ودعاهم إلى منهج النقاد المحدثين، فقال في وصيته الكبرى التي كتبها لأصحاب عدي بن مسافر بعد أن ذكر جمهور المحدثين بهذا الصدد، وإعراض جماهير المصنفين عن هذا المنهج فقال: «فالواجب أن يفرق بين الحديث الصحيح والحديث الكذب، فإن السنة هي الحق، دون الباطل، وهي الأحاديث الصحيحة دون الموضوعة، فهذا أصل عظيم لأهل الإسلام عموماً ولمن يدعي السنة خصوصاً»[1].

---

(١) مجموعة الرسائل الكبرى (١/٢٨٣)، وعنه نقله القاسمي في قواعد التحديث (ص ١٧٩).

وتوسع في بيان مناهج المؤلفين في الفنون المختلفة بصدد رده على البكري الذي اعتمد على الموضوعات والضعاف، فقال: «وعامة الكتب تحتاج إلى نقد وتمييز»[1].

كما صرح بأن التمييز بين الصحيح والضعيف من أصول الإسلام ومباديه فقال:

«من أصول[2] الإسلام أن تميز ما بعث الله به محمداً ﷺ من الكتاب والحكمة، ولا تخلطه بغيره، ولا تلبس الحق بالباطل كفعل أهل الكتاب، فإن الله سبحانه أكمل لنا الدين، وأتم علينا النعمة ورضي لنا الإسلام ديناً.

وقد قال النبي ﷺ: «تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلاَّ هالك».

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: خط لنا رسول الله ﷺ خطاً، وخط خطوطاً عن يمينه وشماله، ثم قال: «هذا سبيل الله وهذه السبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه، ثم قرأ قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وجماع ذلك بحفظ أصلين:

= كما رأى وجوب التمييز بين الصحيح والضعيف في رسالة الجواب الباهر (٢٧/٣١٥ ـ ٣١٦).

(١) الرد على البكري (ص ١٧).

(٢) وقد أكثر بذكر هذا المبدأ في منهاج السنة.

أحدهما: تحقيق ما جاء به الرسول ﷺ، فلا يخلط بما ليس منه من المنقولات الضعيفة، والتفسيرات الباطلة، بل يعطى حقه من معرفة نقله، ودلالته.

والثاني: أن لا يعارض ذلك بالشبهات لا رأياً ولا رواية»[1].

● ● ●

(١) مجموع الفتاوى (١٥/١٥٥، ١٥٦).

المتـــواتـر

والخبر ينقسم باعتبار طرق وصوله إلينا إلى متواتر وآحاد.

فالذي نزل عن درجة التواتر يقال: إنه خبر آحاد، ويدخل فيه المشهور، والمستفيض، والعزيز، والغريب.

ولا خلاف بين أهل العلم في إفادة المتواتر العلم اليقيني، بينما اختلفوا في نفس ماهية التواتر وصفاته.

كما اتفقوا على قبول الأحاديث المتواترة في العقائد، والفروع على السواء، بينما اختلف المتأخرون في حجية خبر الآحاد في العقائد بعد اتفاق السلف على حجيته كما سيأتي تفصيله.

والمتواتر: لغة: المتتابع، واصطلاحاً: هو ما نقله إلينا جماعة كثيرون تحيل العادة تواطئهم وتوافقهم على الكذب، عن جماعة كذلك، ويكون إخبارهم عن شيء محسوس من مشاهد، أو مسموع.

وشروطه أربعة:

١ ــ أن يكون رواة الخبر كثيرين بلا حصر.

٢ ــ وأن يرووا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء في جميع طبقات السند.

٣ ـ وأن تحيل العادة تواطئهم وتوافقهم عَلى الكذب.
٤ ـ وأن يكون انتهاء خبرهم مستنداً إلى حسٍّ من جنس الأمر المشاهد أو المسموع، لا ما يثبت بقضية العقل الصرف.

وانضاف إلى ذلك أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه.

ثم اختلفوا في اشتراطهم في التواتر العدد المعين على عدة أقوال، تمسك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد فأفاد العلم، وليس بلازم أن يطرد في غيره لاحتمال الاختصاص[١].

وكل هذه الأقوال باطلة لتكافئها في الدعوى.

والمقصود من المتواتر ما يفيد العلم، وهل إفادة العلم مختصة بالتواتر، ومنحصرة فيه، أم تحصل لعدة أمور وأوصاف تكون في الراوي والمروي، وباحتفاف الخبر بالقرائن، وبتلقي الأمة والأئمة له بالقَبول.

ثم يحصل علم التواتر أحياناً لطائفة دون أخرى، فأهل العلم بالحديث والأثر يحصل عندهم التواتر في كثير من الأخبار التي لا يعتقد صحتها كثير ممن ليس لهم عناية بهذا العلم الشريف، من أهل الرأي والفقه، والكلام والفلسفة.

ثم قد يتواتر بعض الأحاديث لفظاً ومعنى مثل حديث: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

وقد يكون التواتر معنى، أو يتواتر القدر المشترك فيه كحديث المسح على الخفين، وحديث رفع اليدين في الدعاء.

---

(١) وانظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ١٩ ـ ٢١).

وقد تكلم شيخ الإسلام في موضوع الحديث المتواتر وحدّه وشروطه ووجوده في دواوين السنة، وأطال النفس فيه، وملخص ما ذكر في هذا المبحث:

١ ــ أن المتواتر لا يشترط له عدد معين.

٢ ــ ولا يشترط في عدد المتواتر الذين نقلوه العدالة والإسلام، بل قامت القرائن على صدق خبرهم، قُبِل.

٣ ــ وليس المراد بالتواتر ما رواه عدد كثير فحسب، بل إن المتواتر يراد به عدة معانٍ، إذ المقصود من المتواتر ما يفيد العلم، فأيّ خبر أفاد العلم فهو في معنى المتواتر.

٤ ــ وأن الصفات التي تجعل الخبر يفيد العلم هي:

(أ) إما كثرة العدد.

(ب) وإما لاتصافهم بالديانة والعدالة، والضبط.

(ج) وإما قرائن تحتف بالخبر.

(د) وإما لأن كلاً من المخبرين أخبر مثل ما أخبر به الآخر مع العلم بأنهما لم يتواطآ، وأنه يمتنع في العادة الاتفاق على مثل ذلك.

(هـ) وإما يكون الخبر روى بحضرة جماعة كثيرة شاركوا المخبر في العلم، ولم يكذبه أحد منهم إلى غير ذلك.

٥ ــ أنه يرى أن الخبر نفسه قد يفيد العلم لمن عنده فطنة وذكاء وعلم بأحوال المخبرين، وبما أخبروا به خلافاً لمن ليس له مثل ذلك[١].

---

(١) انظر: أصول الفقه وابن تيمية (١/ ٢٥٢ ــ ٢٥٣).

وقال شيخ الإسلام رداً على سؤال في عدد الأحاديث المتواترة في الصحيحين:

«وأما عدة الأحاديث المتواترة التي في الصحيحين فلفظ المتواتر: يراد به معانٍ، إذ المقصود من المتواتر ما يفيد العلم، لكن من الناس من لا يسمي المتواتر إلاَّ ما رواه عدد كثير يكون العلم حاصلاً بكثرة عددهم فقط، ويقولون: إن كل عدد أفاد العلم في قضية أفاد مثل ذلك العدد معرفة العلم في كل قضية، وهذا قول ضعيف.

والصحيح ما عليه الأكثرون: أن العلوم يحصل بكثرة المخبرين تارةً، وقد يحصل بصفاتهم لدينهم وضبطهم، وقد يحصل بقرائن تحتف بالخبر، يحصل العلم بمجموع ذلك، وقد يحصل العلم بطائفة دون طائفة.

وأيضاً فالخبر الذي تلقاه الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً بموجبه يفيد العلم عند جماهير الخلف والسلف، وهذا في معنى المتواتر، لكن من الناس من يسميه المشهور، والمستفيض، ويقسمون الخبر إلى متواتر، ومشهور، وخبر واحد، وإذا كان كذلك فأكثر متون الصحيحين معلومة متقنة، تلقاها أهل العلم بالحديث بالقَبول، والتصديق، وأجمعوا على صحتها، وإجماعهم معصوم من الخطأ، كما أن إجماع الفقهاء على الأحكام معصوم من الخطأ، ولو أجمع الفقهاء على حكم كان إجماعهم حجة، وإن كان مستند أحدهم خبر واحد، أو قياس، أو عموم، فكذلك أهل العلم بالحديث إذا أجمعوا على صحة خبر أفاد العلم، وإن كان الواحد منهم يجوز عليه الخطأ، لكن إجماعهم معصوم من الخطأ.

ثم هذه الأحاديث التي أجمعوا على صحتها قد تتواتر وتستفيض عند

بعضهم دون بعض، وقد يحصل العلم بصدقها لبعضهم لعلمه بصفات المخبرين، وما اقترن بالخبر من القرائن التي تفيد العلم كمن سمع خبراً من الصديق، أو الفاروق، يرويه بين المهاجرين والأنصار، وقد كانوا شهدوا منه ما شهد، وهم مصدقون له في ذلك، وهم مقرون له على ذلك، وقوله: «إنما الأعمال بالنيات» هو مما تلقاه أهل العلم بالقَبول والتصديق، وليس هو في أصله متواتراً، بل هو من غرائب الصحيح، لكن لما تلقوه بالقَبول والتصديق صار مقطوعاً بصحته.

وفي السنن أحاديث تلقوها بالقبول والتصديق كقوله ﷺ: «لا وصية لوارث»، فإن هذا مما تلقته الأمة بالقَبول والعمل بموجبه، وهو في السنن ليس فيه الصحيح.

وأما عدد ما يحصل به التواتر فمن الناس من جعَل له عدداً محصوراً، ثم يفرق هؤلاء، فقيل: أكثر من أربعة، وقيل: اثنا عشر، وقيل: أربعون، وقيل: سبعون، وقيل ثلاثمائة وثلاث عشر، وقيل: غير ذلك، وكل هذه الأقوال باطلة لتكافئها في الدعوى.

والصحيح الذي عليه الجمهور: أن التواتر ليس له عدد محصور والعلم الحاصل بخبر من الأخبار يحصل في القلب ضرورة، ، كما يحصل الشبع عقيب الأكل، والريّ عند الشرب، وليس لما يشبع كل واحد، ويرويه قدر معين، بل قد يكون الشبع لكثرة الطعام، وقد يكون لجودته كاللحم، وقد يكون لاستغناء الآكل بقليله، وقد يكون لاشتغال نفسه بفرح، أو غضب، أو حزن ونحو ذلك.

كذلك العلم الحاصل عقيب الخبر: تارةً يكون لكثرة المخبرين، وإذا

كثروا، فقد يفيد خبرهم العلم، وإن كانوا كفاراً، وتارةً يكون لدينهم وضبطهم، فرب رجلين، أو ثلاثة يحصل من العلم بخبرهم ما لا يحصل بعشرة، وعشرين لا يوثق بدينهم، وضبطهم، وتارةً قد يحصل العلم بكون كل من المخبرين أخبر بمثل ما أخبر به الآخر مع العلم بأنهما لم يتواطآ، وأنه يمتنع في العادة الاتفاق في مثل ذلك، مثل من يروي حديثاً طويلاً فيه فصول، ويرويه آخر لم يلقه، وتارةً يحصل العلم بالخبر لمن عنده الفطنة، والذكاء، والعلم بأحوال المخربين، وبما أخبروا به ما ليس لمن له مثل ذلك، وتارةً يحصل العلم بالخبر لكونه روى بحضرة جماعة كثيرة شاركوا المخبر في العلم، ولم يكذبه أحد منهم، فإن الجماعة الكثيرة قد يمتنع تواطئهم على الكتمان، كما يمتنع تواطئهم على الكذب.

وإذا عرف أن العلم بأخبار المخبرين له أسباب غير مجرد العدد علم أن مَن قيّد العلم بعدد معين، وسوى بين جميع الأخبار في ذلك فقد غلط غلطاً عظيماً، ولهذا كان التواتر ينقسم إلى عام وخاص.

فأهل العلم بالحديث، والفقه، قد تواتر عندهم من السنة ما لم يتواتر عند العامة، كسجود السهو[1]، ووجوب الشفعة[2]، وحمل العاقل العقل[3]، ورجم الزاني المحصن[4]، وأحاديث الرؤية[5]، وعذاب القبر[6]،

---

(١) انظر: رقم الحديث (٥٨٨).

(٢) انظر: رقم الحديث (٨٣٤).

(٣) انظر: رقم الحديث (٨٨٨).

(٤) انظر: رقم الحديث (٨٨٧).

(٥) انظر: رقم الحديث (٣٢، ٣٩).

(٦) انظر: رقم الحديث (١٠٩).

والحوض[1]، والشفاعة[2]، وأمثال ذلك.

وإذا كان الخبر قد تواتر عند قوم دون قوم، وقد يحصل العلم بصدقه لقوم دون قوم، فمن حصل له العلم به وجب عليه التصديق به والعمل بمقتضاه، كما يجب ذلك في نظائره، ومن لم يحصل له العلم بذلك، فعليه أن يسلم ذلك لأهل الإجماع الذين أجمعوا على صحته، كما على الناس أن يسلموا الأحكام المجمع عليها إلى مَنْ أجمع عليها مِن أهل العلم، فإن الله عصم هذه الأمة أن تجتمع على ضلالة، وإنما يكون إجماعها، بأن يسلم غير العالم للعالم، إذْ غير العالم لا يكون له قول، وإنما القول للعالم، فكما أنّ مَنْ لا يعرف أدلة الأحكام لا يعتد بقوله، بل على كل من ليس بعالم أن يتبع إجماع أهل العلم»[3].

وقال في موضع آخر: «التواتر نوعان: تواتر عن العامة، وتواتر عن الخاصة ــ وهم أهل علم الحديث ــ وهو أيضاً قسمان: ما تواتر لفظه، وما تواتر معناه.

فأحاديث الشفاعة، والصراط، والميزان، والرؤية، وفضائل الصحابة ونحو ذلك متواتر عند أهل العلم، وهي متواترة المعنى، وإن لم يتواتر لفظه بعينه.

وكذلك معجزات النبي ﷺ، الخارجة عن القرآن متواترة أيضاً وكذلك سجود السهو متواتر أيضاً عند العلماء، وكذلك القضاء بالشفعة ونحو ذلك.

---

(١) انظر: رقم الحديث (١٠٨).

(٢) انظر: رقم الحديث (١١٧).

(٣) مجموع الفتاوى (١٨/٤٨ ــ ٥١).

وعلماء الحديث يتواتر عندهم ما لا يتواتر عند غيرهم لكونهم سمعوا ما لم يسمع غيرهم وعلموا من أحوال النبي ﷺ ما لم يعلم غيرهم.

والتواتر لا يشترط له عدد معين، بل من العلماء من ادعى أنه له عدداً يحصل له به العلم من كل ما أخبر به كل مخبر.

ونفوا ذلك عن الأربعة، وتواقفوا فيما زاد عليها، وهذا غلط فالعلم يحصل تارةً بالكثرة، وتارة بصفات المخبرين، وتارة بقرائن تقرن بأخبارهم، وبأمور أخر[1].

تبديع من نازع فيما تواترت به السنن:

وقال في أثناء كلامه في ترتيب الخلفاء الراشدين: «وقد تواتر في الصحيح، والسنن أن النبي ﷺ لما مَرِضَ قال: مروا أبا بكر فليصل بالناس مرتين، أو ثلاثاً حتى قال: إنكن لأنتن صواحب يوسف، مروا أبا بكر أن يصلي بالناس».

ثم ذكر كلاماً في إثبات هذا المعنى وقال:

«وهذا كسائر الأمور المعلومة بالاضطرار عند أهل العلم بسنة رسول الله ﷺ، وإن كان غيرهم يشك فيها أو ينفيها كالأحاديث المتواترة عندهم في شفاعته، وحوضه، وخروج أهل الكبائر من النار، والأحاديث المتواترة عندهم في الصفات، والقدر، والعلو، والرؤية، وغير ذلك من الأصول التي اتفق عليها أهل العلم بسنته، كما تواترت عندهم عنه، وإن كان غيرهم لا يعلم ذلك.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/٦٩ ــ ٧٠).

كما تواتر عند الخاصة من أهل العلم عنه: الحكم بالشفعة، وتحليف المدعى عليه، ورجم الزاني المحصن، واعتبار النصاب في السرقة، وأمثال ذلك من الأحكام التي ينازعهم فيها بعض أهل البدع.

ولهذا كان أئمة الإسلام متفقين على تبديع مَنْ خالف في مثل هذه الأصول، بخلاف مَن نازع في مسائل الاجتهاد التي لم تبلغ هذا المبلغ في تواتر السنن عنه، كالتنازع بينهم في الحكم بشاهد ويمين، وفي القسامة، والقرعة، وغير ذلك من الأمور التي لم تبلغ هذا المبلغ»[1].

• • •

(١) مجموع الفتاوى (٤/٤٢٥).

خبر الآحاد وحجيته في العقائد والأحكام

الآحاد جمع أحد بمعنى واحد.

وخبر الواحد في اللغة ما يرويه واحد، وفي اصطلاح المحدثين: ما لم يصل إلى حد التواتر، أو ما لم يتوفر فيه شروط المتواتر.

وينقسم إلى مشهور، وعزيز، وغريب.

وسيأتي تعريف هذه الأقسام في مواضعها.

أما خبر الآحاد فينقسم من حيث القبول والرد إلى مقبول ومردود.

والمقبول ما ترجح صدق ناقله، وهو يوجب العمل عند الجمهور، وهو ينقسم من حيث درجات الصحة إلى الصحيح، والحسن لذاتهما ولغيرهما.

والمردود هو الذي لم يترجح صدق المخبر به وهو الضعيف بجميع أنواعه.

وكانت الأحاديث النبوية الصحيحة متواترها وآحادها حجة بنفسها في العقائد والأحكام على السواء في القرون المشهود لها بالخيرية بإجماع

الصحابة والتابعين ومَن تبعهم من أئمة الدين[1].

ولم يكن هناك تفريق بين المتواتر والآحاد في الاحتجاج بالأحاديث كما لم يكن هناك تفريق في الاستدلال والاحتجاج بها أن الأمور الاعتقادية تؤخذ بالمتواتر وغيرها تؤخذ من الآحاد، فجميع أدلة الكتاب والسنَّة وعمل الصحابة والتابعين وأقوال أهل الحديث تدل دلالة قاطعة على وجوب اتِّباع سنَّة النبي ﷺ والأخذ بالكتاب، وبجميع صحيح السنَّة في جميع أبواب الدين من غير تفريق بين أصول وفروع.

وأن هذا التفريق في أنواع السنَّة، والعمل بها بدعة لا يعرفها السلف بل اعتبره السلف طاغوتاً يجب أن يكسر.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء: ٥٩].

وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور: ٦٣].

---

(١) تكلم في هذه المسألة كثير من أهل العلم منهم الإمام الشافعي في الرسالة (ص ٣٧١ وما بعده) والإمام البخاري في صحيحه، وابن حزم، وابن القيم في فصل خاص في الصواعق المرسلة، ومن المعاصرين الشيخ الألباني في رسالة: الحديث حجة بنفسه في العقائد والأعمال، وعمر سليمان الأشقر في كتابه العقيدة في الله، ويذكر أهل أصول الفقه والحديث.

وقال: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٧﴾ ﴾ [الحشر: ٧].

ومن الأحاديث النبوية:

١ ــ عن أبي هريرة مرفوعاً: كل أمتي يدخلون الجنة إلاَّ مَنْ أبى. قالوا: يا رسول الله ومن يأبى؟! قال: من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى[١].

٢ ــ وفي حديث جابر: فمن أطاع محمداً ﷺ فقد أطاع الله، ومن عصى محمداً ﷺ فقد عصى الله، ومحمد ﷺ فرق بين الناس[٢].

وعن أبي رافع: لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه وإلاَّ فلا[٣].

وعن المقدام بن معد يكرب مرفوعاً: ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله.. إلخ[٤].

وعن أبي هريرة مرفوعاً: تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنتي، ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض[٥].

---

(١) البخاري: كتاب الاعتصام (١٣/٢٤٩، رقم ٧٢٨١).

(٢) أخرجه البخاري في الاعتصام (١٣/٢٤٩، رقم ٧٢٨٠).

(٣) حديث صحيح، انظر (رقم ١٥٨)، من قسم الأحاديث.

(٤) حديث صحيح، انظر (رقم ١٥٨)، من قسم الأحاديث.

(٥) أخرجه مالك مرسلاً (٢/٨٩٩)، وأخرجه الحاكم (١/٩٣)، مسنداً وصححه.

وهذه النصوص وأمثالها صريحة في أنه لا فرق بين قضاء الله ورسوله وأن كلا منهما ليس للمؤمن الخيرة أن يخالفهما، وأن عصيان الرسول ﷺ كعصيان الله، وأنه ضلال مبين، وأنه لا يجوز التقدم بين يدي الرسول ﷺ كما لا يجوز التقدم بين يدي الله، وأن التولي عن طاعة الرسول ﷺ إنما هو شأن الكافرين وأن المطيع للرسول ﷺ مطيع لله تعالى، وفيه وجوب الرد والرجوع عند التنازع والاختلاف في شيء من أمور الدين إلى الله وإلى الرسول ﷺ.

وكل ما نطق به الرسول مما له صلة بالدين، والأمور الغيبية التي لا تعرف بالعقل ولا بالتجربة فهو وحي من الله إليه، وإن سنته بيان للقرآن، وأن القرآن لا يغني عن السنَّة بل هي مثله في وجوب الطاعة والاتباع، وأن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله، وكذلك كل شيء جاء به الرسول ﷺ مما ليس في القرآن فهو مثل ما جاء في القرآن لعموم قوله ﷺ: ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه[1].

ففي هذه النصوص وأمثالها دلالة قطعية على وجوب اتباع السنَّة اتباعاً مطلقاً، وأنها تشمل كل من بلغته الدعوة إلى يوم القيامة، وأنها تشمل كل أمر من أمور الدين لا فرق بين ما كان منه عقيدة علمية أو حكماً عملياً أو غير ذلك.

وعلى هذا كان الصحابة في زمن الرسول ﷺ فكان ﷺ يرسل الدعاة إلى الناس كما كان يرسل الرسل إلى الأمراء والملوك، وكان آحاد الصحابة يأتي ويأخذ العلم عن النبي ﷺ ويذهب إلى بلاده فيعلم قومه الدين من أمور العقيدة والفروع.

---

(١) من حديث المقدام بن معد يكرب وتقدم.

وهكذا كان السلف في عهد التابعين والأئمة المجتهدين كانوا يعتقدون بجميع ما ثبت من السنَّة، في مجال العقيدة والفروع ثم خلف من بعدهم خلف فردوا السنن برأيهم وقياسهم فكم من الأحاديث الصحيحة خولفت بتلك القواعد.

ثم كلما مر الزمن غلا الناس في هذه المسائل غلواً فضلوا وأضلوا حيث صار ترك خبر الآحاد في العقيدة عقيدة، مع قولهم بأن الأحكام الشرعية تثبت بخبر الآحاد، بدليل أن حديث الآحاد لا يفيد إلاَّ الظن، وليس لديهم دليل على عقيدتهم هذه إلاَّ الظنون الفاسدة التي هي أوهى من خيط العنكبوت.

ومن المعلوم أن هناك أدلة بخصوص وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة:

قال تعالى: ﴿ ۞ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾ ﴾ [التوبة: ١٢٢].

والطائفة في لغة العرب تقع على الواحد فما فوق، والتفقه في الدين يشمل الأصول، والعقائد، والفروع، والأحكام، بل المقطوع به أن يبدأ بتعلم المتكلم بما هو الأهم فالأهم تعليماً وتعلماً ومما لا ريب فيه أن العقائد أهم من الأحكام، وسياق الآية يدل على أنها نص في أن خبر الآحاد حجة في التبليغ عقيدة وأحكاماً.

٢ ــ وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء: ٣٦].

أي لا تتبعه، ولا تعمل به، ومن المعلوم أن المسلمين لم يزالوا من

عهد الصحابة يقفون أخبار الآحاد ويعملون بها ويثبتون بها الأمور الغيبية، والحقائق الاعتقادية، مثل بدء الخلق، وأشراط الساعة بل ويثبتون لله تعالى الصفات فلو كانت لا تفيد علماً ولا تثبت عقيدة لكان الصحابة والتابعون وتابعوهم وأئمة الإسلام لهم قد قفوا ما ليس لهم به علم.

٣ ــ وقال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ [الحجرات: ٦].

وفي القراءة الأخرى «فتثبتوا»، فإنها تدل على أن العدل إذا جاء بخبر فالحجة قائمة به، وأنه لا يجب التثبت بل يؤخذ به حالاً.

٤ ــ وسنَّة النبي ﷺ وأصحابه تدل على الأخذ بخبر الآحاد فقد ترجم الإمام البخاري في صحيحه باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان، والصلاة، والصوم، والفرائض، والأحكام وكيف بعث النبي ﷺ أمراءه واحداً بعد واحد، فإن سها أحد منهم ردَّ إلى السنَّة(١).

ثم ساق أحاديث مستدلاً بها على ما ذكره من إجازة خبر الواحد في العقائد والأعمال.

وقد قرر الإمام الشافعي بأدلة كثيرة أن خبر الآحاد حجة في العقيدة والعمل، ونقل إجماع السلف على هذا وقال:

«ولو جاز لأحد من الناس أن يقول في علم الخاصة: أجمع المسلمون قديماً وحديثاً على تثبيت خبر الواحد والانتهاء إليه ــ بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أحد إلاَّ وقد ثبته ــ جاز لي، ولكن أقول:

(١) كتاب أخبار الآحاد (١٣/ ٢٣١)، من صحيح البخاري.

لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد[1].

والتفريق بين قبول خبر الآحاد في الأحكام دون العقائد باطل بإجماع الأمة.

وقد توسع الإمام ابن القيِّم في بيان ضلالات أهل البدع والأهواء وتوضيح مذهب السلف في وجوب الأخذ بالسنة في الأصول والفروع، وأن خبر الآحاد حجة في العقيدة والفروع على السواء، ونقل كلام أهل العلم بهذا الصدد[2] ومنهم شيخ الإسلام كما سيأتي نقله.

ومذهب شيخ الإسلام في هذا الباب هو مذهب سلف هذه الأمة وهو عدم التفريق بين المتواتر والآحاد في الاحتجاج بالسنَّة في الأصول والفروع، وأن الحديث حجة بنفسه في العقائد والأعمال، فقد تقدم قوله في معنى الحديث: «إن كان خبراً وجب تصديقه به، وإن كان تشريعاً إيجاباً أو تحريماً أو إباحة وجب اتباعه فيه»[3].

وقال في موضع آخر: «ونحن مأمورون باتباعه ﷺ وذلك بأن نصدقه في كل ما أخبر به، ونطيعه في كل ما أوجبه وأمر به لا يتم الإيمان به إلاَّ بهذا وهذا.

ومن ذلك أن نقتدي به في أفعاله التي يشرع لنا أن نقتدي به، فما فعله على وجه الوجوب، أو الاستحباب، أو الإباحة نفعله على وجه الوجوب، أو الاستحباب، أو الإباحة، وهو مذهب جماهير العلماء إلاَّ ما ثبت اختصاصه به». إلى أن قال:

---

(١) الرسالة (رقم ١٢٤٨).

(٢) انظر مختصر الصواعق المرسلة (ص ٤٣٨) وما بعده.

(٣) مجموع الفتاوى (١٨/٧).

وعلينا أن يكون الرسول أحب إلينا من أنفسنا وآبائنا وأبنائنا وأهلنا وأموالنا. كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين. [رواه البخاري ومسلم].

وفي لفظ لمسلم: وأهله وماله»(١). إلى أن قال:

«وذلك أنه لا نجاة لأحد من عذاب الله، ولا وصول له إلى رحمة الله إلاَّ بواسطة الرسول: بالإيمان به، ومحبته، وموالاته، واتباعه وهو الذي ينجيه الله به من عذاب الدنيا والآخرة، وهو الذي يوصله إلى خير الدنيا والآخرة، فأعظم النعم وأنفعها نعمة الإيمان، ولا تحصل إلاَّ به ﷺ، وهو أنصح وأنفع لكل أحد من نفسه وماله فإنه الذي يخرج الله به من الظلمات إلى النور، لا طريق له إلاَّ هو، وأما نفسه وأهله فلا يغنون عنه من الله شيئاً»(٢).

وقد ألَّف شيخ الإسلام رسالة في إفادة خبر الآحاد العلم، وتكلم في المسألة مرات، كما هو موجود في كتبه، ونقله عنه أصحابه، فقد نقل ابن قيِّم الجوزية عنه كلاماً جامعاً في هذه المسألة في الصواعق المرسلة فقال: قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ وقد قسم الأخبار إلى تواتر وآحاد فقال بعد ذكر التواتر:

---

(١) البخاري في الإيمان (١/٥٨، رقم ١٤) من حديث أبي هريرة، وأخرجه مسلم في الإيمان (١/٦٧ رقم ٦٩) من حديث أنس.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٧/٤٢٥ ـ ٤٢٧)، وتكلم في نفس الموضوع في مواضع أخرى راجع: مجموع الفتاوى (١١/٤٠٨ ـ ٤١١)، و (٣٣٥) وما بعده. (١/ ٢٨٠، ٢٨١).

«وأما القسم الثاني من الأخبار فهو ما لا يرويه إلاَّ الواحد العدل ونحوه، ولم يتواتر لفظه ولا معناه، ولكن تلقته الأمة بالقبول عملاً به أو تصديقاً له كخبر عمر بن الخطاب «إنما الأعمال بالنيات».

وخبر ابن عمر: «نهى عن بيع الولاء وهبته».

وخبر أنس: دخل مكة وعلى رأسه المغفر.

وكخبر أبـي هريرة: لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها.

وكقوله: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب.

وقوله: «إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل».

وقوله في المطلقة ثلاثاً: «حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك».

وقوله: لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ».

وقوله: «إنما الولاء لمن أعتق».

وقوله يعني ابن عمر «فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر في رمضان على الصغير والكبير والذكر والأنثى»، وأمثال ذلك.

فهذا يفيد العلم اليقيني عند جماهير أمة محمد ﷺ من الأولين والآخرين.

فلم يكن بينهم في ذلك نزاع، وأما الخلف فهذا مذهب الفقهاء الكبار من أصحاب الأئمة الأربعة.

والمسألة منقولة في كتب الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية مثل السرخسي[1] وأبـي بكر الرازي[2] من الحنفية، والشيخ أبـي

---

(١) شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبـي بكر الحنفي (ت ٤٨٣هـ) ــ (الأعلام ٦/٢٠٨).

(٢) أحمد بن علي الرازي الفقيه المعروف بالجصاص مؤلف أحكام القرآن (ت ٣٧٠) (تاريخ بغداد ٤/٣١٤).

حامد[1]، وأبـي الطيب[2]، والشيخ أبـي إسحاق[3] من الشافعية، وابن خويز منداد[4] وغيره من المالكية، ومثل القاضي أبـي يعلى[5] وابن أبـي موسى[6]، وأبـي الخطاب[7]، وغيرهم من الحنبلية، ومثل أبـي إسحاق الإسفرائيني[8]، وابن فورك[9]، وإبـي إسحاق[10] النظام من المتكلمين.

---

(١) العلامة أحمد بن محمد بن أحمد الإسفرائيني (ت ٤٠٦هـ) (طبقات الشافعية للأسنوي ١/١٥٨).

(٢) القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن عمر الطبري (ت ٤٥٠هـ) (طبقات السبكي ٥/١٢).

(٣) إبراهيم بن علي يوسف الشيرازي الشافعي (ت ٤٧٦هـ) (طبقات السبكي ٤٥/٢١٥).

(٤) محمد بن أحمد بن عبد الله بن خويز (ت ٣٩٠ تقريباً) قال: إن خبر الواحد يوجب العلم (الوافي بالوفيات ٢/٥٢).

(٥) محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء أبو يعلى له تصانيف كثيرة (طبقات الحنابلة ٢/١٩٣).

(٦) محمد بن عيسى المعروف بابن أبـي موسى الفقيه الأصولي (ت ٣٣٠هـ) (معجم المؤلفين ١١/١٠٩).

(٧) محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلواذني إمام الحنبلية في عصره وله مؤلفات (ت ٥١٠هـ) (طبقات الحنابلة ٢/٢٥٨).

(٨) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الفقيه الأصولي (ت ٤١٨هـ) طبقات الأسنوي (١/٥٩)، وانظر البرهان (١٦٣) حيث قال أبو إسحاق: إن المستفيض يفيد العلم النظري.

(٩) محمد بن الحسن بن فورك الأصولي المتكلم (ت ٤٠٦هـ) (النجوم الزاهرة ٤/٢٤٠).

(١٠) إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام (ت ٢٣١هـ) (الوافي بالوفيات ٦/١٤ ومعجم المؤلفين ١/٣٧).

وإنما نازع في ذلك طائفة كابن الباقلاني[1]، ومن تبعه مثل أبي المعالي[2]، والغزالي[3]، وابن عقيل[4].

وقد ذكر أبو عمرو بن الصلاح القول الأول، وصححه، واختاره، ولكنه لم يعلم كثرة القائلين به ليتقوى بهم، وإنما قاله بموجب الحجة الصحيحة، وظن من اعترض عليه من المشايخ الذين لهم علم ودين، وليس لهم بهذا الباب خبرة تامة أن هذا الذي قاله الشيخ أبو عمرو انفرد به عن الجمهور.

وعذرهم أنهم يرجعون في هذه المسائل إلى ما يجدونه من كلام ابن الحاجب[5]، وإن ارتفعوا درجة صعدوا إلى السيف الآمدي[6]، وإلى ابن الخطيب[7]، فإن علا سندهم صعدوا إلى الغزالي، والجويني، والباقلاني».

---

(١) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم البصري، المتكلم الأشعري (ت ٤٠٣هـ) (النجوم الزاهرة ٤/ ٢٣٤).

(٢) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف المعروف بإمام الحرمين (ت ٤٨٧هـ) (معجم المؤلفين ٦/ ١٨٤).

(٣) أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) (الأعلام ٧/ ٢٤٧).

(٤) علي بن عقيل بن محمد أبو الوفاء شيخ الحنابلة، وصاحب الفنون (ت ٥١٣هـ) طبقات الحنابلة (٢/ ٢٥٩).

(٥) عثمان بن عمر بن أبي بكر أبو عمرو الفقيه المالكي (ت ٦٤٦هـ) (شذرات الذهب ٥/ ٢٣٤).

(٦) علي بن أبي علي بن محمد سالم الحنبلي الشافعي الفقيه الأصولي المتكلم (ت ٦٣١هـ) (البداية والنهاية ١٣/ ١٤٠).

(٧) هو الفخر الرازي ويقال: ابن خطيب الدين: محمد بن عمر بن الحسن أبو عبد الله (ت ٦٠٦هـ) (معجم المؤلفين ١١/ ٧٩).

قال: «وجميع أهل الحديث على ما ذكره الشيخ أبو عمرو، والحجة على قول الجمهور، أن تلقي الأمة للخبر تصديقاً وعملاً إجماع منهم، والأمة لا تجتمع على ضلالة، كما لو اجتمعت على موجب عموم أو مطلق أو اسم حقيقة، أو على موجب قياس فإنها لا تجتمع على خطأ، وإن كان الواحد منهم لو جرد النظر إليه لم يؤمن عليه الخطأ، فإن العصمة تثبت بالنسبة الإجماعية، كما أن خبر التواتر يجوز الخطأ والكذب على واحد واحد من المخبرين بمفرده، ولا يجوز على المجموع، والأمة معصومة من الخطأ في روايتها، ورأيها، ورؤياها كما قال النبي ﷺ: وأرى رؤياكم قد تواطأت على أنها في العشر الأواخر، فمن كان متحريها فليتحرها في السبع الأواخر، فيجعل تواطؤ الرؤيا دليلاً على صحتها، والآحاد في هذا الباب قد تكون ظنوناً بشروطها، فإذا قويت صارت علوماً، وإذا ضعفت صارت أوهاماً وخيالات فاسدة».

قال: «وأيضاً فلا يجوز أن يكون في نفس الأمر كذباً على الله ورسوله وليس في الأمة من ينكره إذ هو خلاف ما وصفهم الله تعالى به.

فإن قيل: أما الجزم بصدقه فلا يمكن منهم، وأما العمل به وهو الواجب عليهم وإن لم يكن صحيحاً في الباطن، وهذا سؤال ابن الباقلاني.

قلنا: أما الجزم بصدقه فإنه قد يحتف به من القرائن ما يوجب العلم إذ القرائن المجردة قد تفيد العلم بمضمونها، فكيف إذا احتفت بالخبر، والمنازع بنى على هذا أصله الواهي أن العلم بمجرد الأخبار لا يحصل إلاّ من جهة العدد، فلزمه أن يقول ما دون العدد لا يفيد أصلاً، وهذا غلط خالفه فيه حذاق أتباعه، وأما العمل به فلو جاز أن يكون في الباطن كذباً

وقد وجب علينا العمل به لانعقد الإجماع على ما هو كذب وخطأ في نفس الأمر، وهذا باطل، فإن كان تلقي الأمة له بالقبول يدل على صدقه لأنه إجماع منهم على أنه صدق مقبول، فإجماع السلف والصحابة أولى أن يدل على صدقه، فإنه لا يمكن أحداً أن يدعي إجماع الأمة إلاَّ فيما أجمع عليه سلفها من الصحابة والتابعين، وأما بعد ذلك فقد انتشرت انتشاراً لا تضبط أقوال جميعها».

قال: «واعلم أن جمهور أحاديث البخاري ومسلم من هذا الباب كما ذكره الشيخ أبو عمرو، ومن قبله من العلماء كالحافظ أبـي طاهر السلفي وغيره فإن ما تلقاه أهل الحديث وعلماؤه بالقبول والتصديق فهو محصل للعلم مفيد لليقين، ولا عبرة بمن عداهم من المتكلمين والأصوليين، فإن الاعتبار في الإجماع على كل أمر من الأمور الدينية بأهل العلم به دون غيرهم، كما لم يعتبر في الإجماع على الأحكام الشرعية إلاَّ العلماء بها دون المتكلمين، والنحاة، والأطباء، وكذلك لا يعتبر في الإجماع على صدق الحديث وعدم صدقه إلاَّ أهل العلم بالحديث وطرقه وعلله، وهم علماء أهل الحديث العالمون بأحوال نبيهم، الضابطون لأقواله وأفعاله المعتنون بها أشد من عناية المقلدين بأقوال متبوعيهم.

فكما أن العلم بالتواتر ينقسم إلى عام وخاص، فيتواتر عند الخاصة ما لا يكون معلوماً لغيرهم فضلاً أن يتواتر عندهم، فأهل الحديث لشدة عنايتهم بسنة نبيهم وضبطهم لأقواله وأفعاله وأحواله يعلمون من ذلك علماً لا يشكون فيه مما لا شعور لغيرهم به ألبتة، فخبر أبـي بكر، وعمر بن الخطاب، ومعاذ بن جبل، وابن مسعود ونحوهم يفيد العلم الجازم الذي يلتحق عندهم بقسم الضروريات، وعند الجهمية والمعتزلة وغيرهم من أهل

الكلام لا يفيد علماً، وكذلك يعلمون بالضرورة أن رسول الله ﷺ أخبر أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة، وعند الجهمية رسول الله ﷺ لم يقل ذلك ويعلمون بالضرورة أن نبيهم ﷺ أخبر عن خروج قوم من النار بالشفاعة، وعند المعتزلة والخوارج لم يقل ذلك وبالجملة فهم جازمون بأكثر الأحاديث الصحيحة قاطعون بصحتها عنه، وغيرهم لا علم عنده بذلك.

والمقصود أن هذا القسم من الأخبار يوجب العلم عند جمهور العقلاء.

وأما خبر الواحد الذي أوجبت الشريعة تصديق مثله، والعمل به بأن يكون خبر عدل معروف بالصدق، والضبط، والحفظ، فهذا في إفادته للعلم قولان، هما روايتان منصوصتان عن أحمد

أحدهما: أنه يفيد العلم أيضاً وهو أحد الروايتين عن مالك، اختاره جماعة من أصحابه منهم محمد بن خويز منداد، واختاره جماعة من أصحاب أحمد منهم ابن أبي موسى وغيره، واختاره الحارث المحاسبي، وهو قول جمهور أهل الظاهر، وجمهور أهل الحديث، وعلى هذا فيحلف على مضمونه ويشهد به.

والقول الثاني: إنه لا يوجب العلم وهو قول جمهور أهل الكلام، وأكثر المتأخرين من الفقهاء، وجماعة من أهل الحديث، وعلى هذا فلا يحلف على مضمونه ولا يشهد به، وقد حلف الإمام على كثير من مضمون كثير من الأخبار الآحاد حلف على البت، وأهل الحديث لا يجعلون حصول العلم بمخبر هذه الأخبار الثابتة من جهة العادة المطردة في حق سائر المخبرين، بل يقولون ذلك لأمر يرجع إلى المخبر، وأمر يرجع إلى المخبر

عنه، وأمر يرجع إلى المخبر به، وأمر يرجع إلى المخبر المبلغ.

فأما ما يرجع إلى المخبر فإن الصحابة الذين بلغوا الأمة سنة نبيهم كانوا أصدق الخلق لهجة، وأعظمهم أمانة وأحفظهم لما يسمعونه، وخصهم الله تعالى من ذلك بما لم يخص به غيرهم، فكانت طبيعتهم قبل الإسلام الصدق والأمانة، ثم ازدادوا بالإسلام قوة في الصدق والأمانة، وكان صدقهم عند الأمة وعدالتهم وضبطهم وحفظهم عن نبيهم أمراً معلوماً لهم بالاضطرار، كما يعلمون إسلامهم، وإيمانهم، وجهادهم مع رسول الله ﷺ وكل من له أدنى علم بحال القوم يعلم أن خبر الصديق وأصحابه لا يقاس بخبر من عداهم، وحصول الثقة واليقين بخبرهم فوق الثقة واليقين بخبر من سواهم من سائر الخلق بعد الأنبياء.

فقياس خبر الصديق على خبر آحاد المخبرين من أفسد قياس في العالم، وكذلك الثقات العدول الذين رووا عنهم هم أصدق الناس لهجة وأشدهم تحرياً للصدق والضبط حتى لا تعرف في جميع طوائف بني آدم أصدق لهجة، ولا أعظم تحرياً للصدق منهم، وإنما المتكلمون أهل ظلم وجهل يقيسون خبر الصديق والفاروق وأبي بن كعب بأخبار آحاد الناس، مع ظهور الفرق المبين بين المخبرين، فمن أظلم ممن سوى بين خبر الواحد من الصحابة وخبر الواحد من أفراد الناس في عدم إفادة العلم، وهذا بمنزلة من سوّى بينهم في العلم والدين والفضل.

وأما ما يرجع إلى المخبر عنه فإن الله سبحانه تكفل لرسوله ﷺ بأن يظهر دينه على الدين كله، وأن يحفظه حتى يبلغه الأول لمن بعده فلا بد أن يحفظ الله سبحانه حججه وبيناته على خلقه، لئلا تبطل حججه وبيناته، ولهذا فضح الله من كذب على رسوله في حياته وبعد مماته وبين حاله

للناس، قال سفيان بن عيينة: ما ستر الله أحداً يكذب في الحديث، قال عبد الله بن المبارك: لو هم رجل أن يكذب في الحديث لأصبح والناس يقولون: فلان كذاب.

وقد عاقب الله الكاذبين عليه في حياته بما جعلهم به نكالاً وعبرةً حفظاً لوحيه ودينه، وقد روى أبو القاسم البغوي: حدثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني، حدثنا علي بن مسهر، عن صالح بن حيان، عن بريدة، عن أبيه قال: جاء رجل في جانب المدينة فقال: إن رسول الله ﷺ أمرني أن أحكم فيكم برأيي في أموالكم وفي كذا وكذا، وكان خطب امرأة منهم في الجاهلية فأبوا أن يزوجوه، ثم ذهب حتى نزل على المرأة فبعث القوم إلى رسول الله ﷺ فقال: كذب عدو الله، ثم أرسل رجلاً فقال: إن وجدته حياً فاقتله، فإن أنت وجدته ميتاً فحرقه بالنار، فانطلق فوجده قد لدغ فمات فحرقه بالنار فعند ذلك قال النبي ﷺ: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»(١).

وروى أبو بكر بن مردويه من حديث الوازعي، عن أبي سلمة، عن أسامة، عن رسول الله ﷺ: «من تقول عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار» وذلك أنه بعث رجلاً فكذب عليه فوجد ميتاً قد انشق بطنه ولم تقبله الأرض(٢).

فالله سبحانه لم يقر من كذب عليه في حياته وفضحه، وكشف ستره للناس بعد مماته.

---

(١) انظر: باب الكذب على النبي ﷺ من كتاب العلم في قسم الأحاديث (رقم ٢٠١/ أ).

(٢) نفس المرجع السابق.

وأما ما يرجع إلى المخبر به فإنه الحق المحض، وهو كلام رسول الله ﷺ الذي كلامه وحي فهو أصدق الصدق، وأحق الحق بعد كلام الله، فلا يشتبه بالكذب والباطل على ذي عقل صحيح، بل عليه من النور والجلالة والبرهان ما يشهد بصدقه، والحق عليه نور ساطع يبصره ذو البصيرة السليمة، فبين الخبر الصادق عن رسول الله ﷺ وبين الخبر الكاذب عنه من الفرق كما بين الليل والنهار والضوء والظلام، وكلام النبوة متميز بنفسه عن غيره من الكلام الصدق، فكيف نسبته بالكذب، ولكن هذا إنما يعرفه مَنْ له عناية بحديث رسول الله ﷺ، وأخباره، وسنته، ومن سواهم في عمى عن ذلك، فإذا قالوا: أخباره وأحاديثه الصحيحة لا تفيد العلم فهم مخبرون عن أنفسهم أنهم لم يستفيدوا منها العلم فهم صادقون فيما يخبرون به عن أنفسهم، كاذبون في إخبارهم أنها لا تفيد العلم لأهل الحديث والسنة.

وأما ما يرجع إلى المخبر فالمخبر نوعان:

«نوع له علم ومعرفة بأحوال الصحابة وعدالتهم وتحريهم للصدق والضبط، وكونهم أبعد خلق الله عن الكذب، وعن الغلط والخطأ فيما نقلوه إلى الأمة، وتلقاه بعضهم عن بعض بالقبول، وتلقته الأمة عنهم كذلك، وقامت شواهد صدقهم فيه، فهذا المخبر يقطع بصدق المخبر ويفيده خبره العلم واليقين لمعرفته بحاله وسيرته، ونوع لا علم له بذلك، وليس عندهم من المعرفة بحال المخبرين ما عند أولئك، فهؤلاء قد لا يفيدهم خبرهم اليقين، فإذا انضم عمل المخبر، وعلمه بحال المخبر، وانضاف إلى ذلك معرفة المخبر عنه ونسبة ذلك الخبر إليه، أفاد ذلك علماً ضرورياً بصحته تلك النسبة، وهذا في إفادة العلم أقوى من خبر رجل مبرز في الصدق

والحفظ عن رجل معروف بغاية الإحسان والجود أنه سأله رجل معدم فقير ما يغنيه فأعطاه ذلك، وظهرت شواهد تلك العطية على الفقير، فكيف إذا تعدد المخبرون عنه وكثرت رواياتهم وأحاديثهم بطرق مختلفة، وعطايا متنوعة في أوقات متعددة»[1].

وقال في موضع آخر: «الخبر الذي رواه الواحد من الصحابة والاثنان: إذا تلقته الأمة بالقبول والتصديق أفاد العلم عند جماهير العلماء، ومن الناس من يسمي هذا المستفيض، والعلم هنا حصل بإجماع العلماء على صحته، فإن الإجماع لا يكون على خطأ، ولهذا كان أكثر متون الصحيحين مما يعلم صحته عند علماء الطوائف: من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية، والأشعرية، وإنما خالف في ذلك فريق من أهل الكلام كما قد بسط في موضعه»[2].

وذكر في مقدمة أصول التفسير[3] أن جمهور أحاديث الصحيحين مقطوعة بالصحة لتلقيه أهل العلم بالقبول والتصديق وقال: «ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن «خبر الواحد» إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً به أنه يوجب العلم، وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه، من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، إلاَّ فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام أنكروا ذلك، ولكن كثيراً من أهل الكلام أو أكثرهم يوافقون الفقهاء، وأهل

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص ٤٦٤ ــ ٤٦٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١٨/ ٧٠).

(٣) مقدمة في أصول التفسير في مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥١، ٣٥٢).

الحديث والسلف على ذلك، وهو قول أكثر الأشعرية كأبـي إسحاق، وابن فورك.

وأما ابن الباقلاني فهو الذي أنكر ذلك، وتبعه مثل أبـي المعالي وأبـي حامد، وابن عقيل، وابن الجوزي(١)، وابن الخطيب(٢)، والآمدي، ونحو هؤلاء.

والأول هو الذي ذكره الشيخ أبو حامد وأبو الطيب وأبو إسحاق وأمثاله من أئمة الشافعية، وهو الذي ذكره القاضي عبد الوهاب(٣) وأمثاله من المالكية.

وهـو الـذي ذكـره أبـو يعلـى، وأبـو الخطـاب، وأبـو الحسـن بـن الزاغوني(٤). وأمثالهم من الحنبلية.

وهو الذي ذكره شمس الدين السرخسي وأمثاله من الحنفية.

وإذا كان الإجماع على تصديق الخبر موجباً للقطع به فالاعتبار في ذلك بإجماع أهل العلم بالحديث، كما أن الاعتبار في الإجماع على الأحكام بإجماع أهل العلم بالأمر والنهي والإباحة.

---

(١) أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ولم يرد ذكره في النص الذي نقله ابن القيم عن شيخ الإسلام.

(٢) هو الفخر الرازي، ولم يرد ذكره فيما تقدم قوله، وإنما ذكره أنه وأمثاله عمدة لمن أنكر ذلك.

(٣) هو أبو نصر عبد الوهاب المالكي القاضي، جزم بالصحة فيما إذا تلقوه بالقبول في كتاب الملخص. انظر: النكت على ابن الصلاح (١/ ٣٧٣).

(٤) هو علي بن عبيد الله بن نصر الحنبلي (ت ٥٢٧هـ)، معجم المؤلفين (٧/ ١٤٤)، ولم يرد ذكر في النص الذي نقله ابن القيم.

وذكره في موضع آخر فقال: «وخبر الواحد المتلقى بالقبول يوجب العلم عند جمهور العلماء من أصحاب أبي حنيفة ومالك، والشافعي، وأحمد، وهو قول أكثر أصحاب الأشعري كالإسفرائيني، وابن فورك، فإنه وإن كان في نفسه لا يفيد إلاَّ الظن، لكن لما اقترن به إجماع أهل العلم بالفقه على حكم مستندين في ذلك إلى ظاهرٍ، أو قياس، أو خبر واحد، فإن ذلك الحكم يصير قطعياً عند الجمهور، وإن كان بدون الإجماع ليس بقطعي، لأن الإجماع معصوم، فأهل العلم بالأحكام الشرعية لا يجمعون على تحليل حرام، ولا تحريم حلال، كذلك أهل العلم بالحديث لا يجمعون على التصديق بكذب، ولا التكذيب بصدق، وتارة يكون علم أحدهم لقرائن تحتف بالأخبار توجب لهم العلم، ومن علم ما علموه حصل له من العلم ما حصل لهم»[1].

وحكى ابن الصلاح أن الأمة تلقت الصحيحين بالقبول سوى أحرف يسيرة، وخالف في هذه المسألة النووي فقال: لا يستفاد بالصحة من ذلك.

وقال ابن كثير بعد أن نقل كلامهما: قلت: وأنا مع ابن الصلاح فيما عدل عليه وأرشد إليه ــ والله أعلم.

ثم قال: ثم وقفتُ بعد هذا على كلام لشيخنا العلامة ابن تيمية مضمونه: أنه نقل القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جماعات من الأئمة: منهم القاضي عبد الوهاب المالكي، والشيخ أبو حامد الإسفرائيني والقاضي أبو الطيب الطبري، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية، وابن حامد، وأبو يعلى بن الفراء، وأبو الخطاب، وابن الزاغواني، وأمثالهم

(١) مجموع الفتاوي (١٨/ ٤٠ ــ ٤١).

من الحنابلة، وشمس الأئمة السرخسي من الحنفية: قال: «وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم: كأبـي إسحاق الإسفرائيني، وابن فورك قال: وهو مذهب أهل الحديث قاطبةً ومذهب السلف عامة.

وهو معنى ما ذكره ابن الصلاح استنباطاً، فوافق فيه هؤلاء الأئمة[1].

وذكر الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح أقوال أهل العلم في المسألة، وقال فيه:

«فقول الشيخ محيـي الدين النووي: «خالف ابن الصلاح المحققون والأكثرون» غير متجه.

بل تعقبه شيخنا شيخ الإسلام في محاسن الاصطلاح فقال: «هذا ممنوع فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين عن جمع من الشافعية، والحنفية، والمالكية، والحنابلة أنهم يقطعون بصحة الحديث الذي تلقته الأمة بالقَبول».

قلت: وكأنه عنى بهذا الشيخ تقي الدين ابن تيمية فإني رأيت فيما حكاه بعض ثقات أصحابه ما ملخصه: الخبر إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له وعملاً بموجبه أفاد العلم عند جماهير العلماء من السلف والخلف وهو الذي ذكره جمهور المصنفين في أصول الفقه كشمس الأئمة السرخسي وغيره من الحنفية، والقاضي عبد الوهاب وأمثاله من المالكية.

والشيخ أبـي حامد الإسفرائيني، والقاضي أبـي الطيب الطبري، والشيخ أبـي إسحاق الشيرازي، وسليم الرازي[2]، وأمثالهم من الشافعية.

---

(١) الباعث الحثيث (ص ٣٢ ــ ٣٤).

(٢) هو سليم بن أيوب الرازي الشافعي أبو الفتح (ت ٤٤٧هـ)، طبقات الأسنوي (١/ ٥٦٢)، ولم يرد ذكره في النصوص المتقدمة عن شيخ الإسلام بهذا الصدد.

وأبـي عبـد الله بـن حـامـد[1] والقـاضـي أبـي يعلـى وأبـي الخطـاب وغيرهم من الحنبلية.

وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشاعرة وغيرهم كأبـي إسحاق الإسفـرائينـي، وأبـي بكـر ابـن فـورك، وأبـي منصـور التميمـي، وابـن السمعاني[2]، وأبـي هاشم الجبائي[3]، وأبـي عبد الله البصري[4]، قال: وهو مذهب أهل الحديث قاطبة وهو معنى ما ذكره ابن الصلاح في مدخله إلى علوم الحديث ــ فذكر ذلك استنباطاً وافق فيه هؤلاء الأئمة، وخالفه في ذلك مَنْ ظن أن الجمهور على خلاف قوله لكونه لم يقف إلاَّ على تصانيف مَنْ خالف في ذلك كالقاضي أبـي بكر الباقلاني، والغزالي، وابن عقيل، وغيرهم لأن هؤلاء يقولون: إنه لا يفيد العلم مطلقاً وعمدتهم أن خبر الواحد لا يفيد العلم بمجرده والأمة إذا عملت بموجبه فلوجوب العمل بالظن عليهم وأنه لا يمكن جزم الأمة بصدقه في الباطن، لأن هذا جزم بلا علم[5].

---

(١) الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي إمام الحنبلية في زمانه ومدرسهم وفقيهم (ت ٤٠٣هـ)، طبقات الحنابلة (٢/ ٧١) والبداية والنهاية (١١/ ٣٤٩)، ولم يرد ذكره في النصوص المتقدمة عن شيخ الإسلام.

(٢) أبـو سعـد عبـد الكـريـم بـن محمـد بـن أبـي المظفـر منصـور التميمـي السمعـانـي (ت ٥٦٢هـ)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣١٦)، وذكر أقواله ابن القيم في الصواعق المرسلة، لكن لم يرد ذكره في النص الذي نقله هو عن شيخ الإسلام، ولا في نصوص أخرى متقدمة.

(٣) عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب أحد رؤساء المعتزلة (ت ٣٢١هـ)، تاريخ بغداد (١١/ ٥٥)، والبداية والنهاية (١١/ ١٧٦)، ولم يرد ذكره في النصوص المتقدمة عن شيخ الإسلام.

(٤) الحسين بن عبد الله البصري المعتزلي (ت ٣٦٧هـ)، معجم المؤلفين (٤/ ١٩).

(٥) النكت على ابن الصلاح (١/ ٣٧٤ ــ ٣٧٧).

والجـواب: أن إجمـاع الأمـة معصـوم عـن الخطـأ فـي البـاطـن. . وإجماعهم على تصديق الخبر كإجماعهم على وجوب العمل به، والواحد منهـم وإن جـاز عليـه أن يصـدق فـي نفـس الأمـر مـن هـو كـاذب أو غـالـط فمجموعهم معصوم عن هذا كالواحد من أهل التواتر يجوز عليه بمجرده الكذب والخطأ ومع انضمامه إلى أهل التواتر ينتفي الكذب والخطأ عن مجموعهم ولا فرق. (انتهى كلامه).

ثم قال الحافظ بن حجر:

وأصرح من رأيت كلامه في ذلك ممن نقل الشيخ تقي الدين عنه ذلك فيما نحن بصدده ـ الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني فإنه قال: «أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بها عن صاحب الشرع، وإن حصل الخلاف في بعضها فذلك خلاف في طرقها ورواتها».

• • •

الصحيح والحسن والضعيف

الحديث ينقسم عند أهل مصطلح الحديث من حيث الصحة والضعف إلى ثلاثة أقسام: الصحيح، والحسن، والضعيف، وهذا التقسيم الثلاثي الذي اتفقوا عليه أخيراً لم يكن متداولاً بينهم قبل الإمام الترمذي، وإنما كان الحديث عندهم صحيحاً أو ضعيفاً، وكان الضعيف يشتمل على ما يحتج به، وعلى ما لا يحتج، وكان إطلاق الحسن عندهم على معان تناسب وضعه اللغوي، وقد كان الإمام البخاري وغيره قد وصفوا بعض الأحاديث بالصحة، أو بالحسن، أو بالضعف[١]، وتلقى الإمام الترمذي هذه المفاهيم عن شيوخه وعمل بها، وجعلها اصطلاحاً تلقاه أهل العلم بعده ودرجوا عليه، واستقر عليه العمل لدى المحدثين.

قال ابن رجب في شرح علل الترمذي: اعلم أن الترمذي قسم في كتابه هذا: الحديث إلى صحيح، وحسن، وغريب، وقد يجمع هذه الأوصاف الثلاثة في حديث واحد، وقد يجمع منها وصفين في الحديث، وقد يفرد أحدهما في بعض الأحاديث.

---

(١) انظر لأمثلة إطلاق لفظ «الحسن» قبل الترمذي: التقييد والإيضاح (ص ٥٢)، والنكت لابن حجر (١/ ٤٢٤، ٤٢٩).

وقد نسب طائفة من العلماء الترمذي إلى التفرد بهذا التقسيم ولا شك أنه هو الذي اشتهرت عنه هذه القسمة، وقد سبقه البخاري إلى ذلك فيما ذكره عنه في كتاب العلل[1].

وقال الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح: قد أكثر علي بن المديني من وصف الأحاديث بالصحة، وبالحسن في مسنده، وفي علله، وكأنه الإمام السابق لهذا الاصطلاح، وعنه أخذ البخاري، ويعقوب بن شيبة، وغير واحد، وعن البخاري أخذ الترمذي فاستمداد الترمذي لذلك إنما هو من البخاري، ولكن الترمذي أكثر منه، وأشاد بذكره، وأظهر الاصطلاح فيه، وصار أشهر به من غيره[2].

وقد تكلم شيخ الإسلام أكثر من مرة حول هذا التقسيم الثلاثي، وصرح بأنه لم يكن الحديث عند أهل العلم بالحديث قبل اشتهار إصلاح الترمذي هذا إلاَّ صحيحاً أو ضعيفاً.

كما تكلم على مصطلحات الترمذي في سننه كما سيأتي تفصيله.

وهذا التقسيم الثلاثي ذكره ابن الصلاح عن أبي سليمان الخطابي[3].

وقال ابن حجر في نكته؛ معلقاً على قول ابن الصلاح: قال الخطابي إلخ: نازعه الشيخ تقي الدين ابن تيمية فقال: إنما هذا اصطلاح للترمذي،

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٣٤٢).

(٢) النكت على ابن الصلاح بالاختصار (١/ ٤٢٦)، وعنه نقله المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٤٠٤، ٤٠٥).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٦).

وغير الترمذي من أهل الحديث ليس عندهم إلاَّ صحيح وضعيف، والضعف عندهم ما انحط عن درجة الصحيح، ثم قد يكون متروكاً، وهو أن يكون راويه متهماً أو كثير الغلط، وقد يكون حسناً بأن لا يتهم بالكذب، قال: وهذا معنى قول أحمد: العمل بالضعيف أولى من القياس.

قال: وهذا كضعف المريض فقد يكون ضعفه قاطعاً فيكون صاحب فراش عطاياه من الثلث، وقد يكون ضعفه غير قاطع له فيكون عطاؤه من رأس المال، كوجع الضرس والعين ونحو ذلك... انتهى.

قال الحافظ ابن حجر: ويؤيده قول البيهقي: في رسالته[١] إلى أبـي محمد الجويني:

الأحاديث المروية ثلاثة أنواع:

١ ـ نوع اتفق أهل العلم على صحته.

٢ ـ ونوع اتفقوا على ضعفه.

٣ ـ ونوع اختلفوا في ثبوته، فبعضهم صححه، وبعضهم يضعفه لعلة تظهر له بها، إما أن يكون خفيت العلة على من صححه، وإما أن يكون لا يراها معتبرة قادحة».

قال الحافظ: قلت: وأبو الحسن ابن القطان في الوهم والإيهام يقصر نوع الحسن على هذا[٢].

أما الحديث الصحيح فنوعان: صحيح لذاته، وصحيح لغيره.

---

(١) انظر: رسالة البيهقي إلى أبـي محمد الجويني والد إمام الحرمين في مجموعة الرسائل المنيرية (٢/ ٢٨٦، ٢٨٧).

(٢) النكت على ابن الصلاح (١/ ٣٨٥، ٣٨٦).

فالصحيح لذاته: هو ما روى بنقل عدل تام الضبط عن مثله متصل السند غير معل ولا شاذ.

والصحيح لغيره: هو ما كانت شروطه أخف من شروط الصحيح لذاته وانجبر بكثرة الطرق.

وقيل: هو الحسن لذاته إذا تعددت طرقه، فبذلك يقوى ويرتفع عن درجة الحسن إلى درجة الصحيح لكن لا لذاته.

وهكذا الحسن نوعان: الحسن لذاته والحسن لغيره.

والحسن لذاته: هو ما رواه عدل خفيف الضبط متصل السند غير معل ولا شاذ، ولم يوجد ما ينجبر به ذلك القصور، والفرق بينه وبين الصحيح لذاته خفة الضبط في بعض رواته.

والحسن لغيره: هو الخبر المتوقف عن قبوله إلاَّ إذا قامت قرينة ترجح جانب قبوله كحديث مستور الحال إذا تعددت طرقه.

وهذه التعريفات هي ما اصطلح عليه جمهور المحدثين بعد ما أشهرها الترمذي.

ثم الترمذي له اصطلاحات عديدة في سننه قد شرح بعضها، وترك البعض الآخر، فنشأ الخلاف بين أهل العلم في فهم بعض هذه المصطلحات، وقد تعرض شيخ الإسلام لشرح مقاصد الإمام الترمذي، وقبل أن أنقل كلامه ألخص كلام أهل العلم في الموضوع.

ومن هذه المصطلحات التي شرحها الترمذي، وفسر مرادها هو قوله: حديث «حسن».

فقال في كتاب العلل: «وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا.

كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذاك فهو عندنا حديث حسن»[1].

ويجمع بين الصحة والغرابة فيقول: «هذا حديث صحيح غريب» وهذا لا إشكال فيه، فالحديث يكون صحيحاً جامعاً لشروطه، ويكون غريب المتن أو الإسناد، مثل حديث «إنما الأعمال بالنيات» لم يروه عن النبي ﷺ غير عمر، ولم يروه عن عمر إلاّ واحد، وقد يجمع بين الصحة والحسن فيقول: «هذا حديث صحيح حسن» وفيه عدة أقوال لأهل العلم منها: حصول التردد في الناقل إذا تفرد برواية الحديث هل هو من أهل تمام الضبط فيعتبر حديثه صحيحاً، أو من الذين خف ضبطهم فيكون حديثه حسناً وتقدير العبارة: حسن أو صحيح، ويكون أقل رتبة مما قيل فيه صحيح بالجزم.

وقال ابن كثير: إنه وسط بين الحسن والصحة.

ومنها كون الحديث مروياً بإسنادين فهو باعتبار أحد الطريقين صحيح، وباعتبار الطريق الآخر حسن، ويكون الحديث أقوى مما قيل فيه صحيح فقط. وهذا أرجح الأقوال.

وقيل: إن المراد به المعنى اللغوي، أو قيل: إنه الصحيح وقد استوفى صفة الحسن فجمع بينهما، وهذا جواب ابن دقيق العيد. ويجمع بين الحسن والغرابة فيقول: «حسن غريب».

---

(١) كتاب العلل في آخر الجامع (٥/ ٧٥٨).

وقد أشكل هذا على أهل العلم لأن الحسن عنده ما روي من غير وجه، والغريب ما تفرد به واحد، فإذا جمع بين الحسن والغرابة جاء التنافي بين الوصفين، فالجواب عنه أن اصطلاح الترمذي في تعريف «الحسن»، يحمل على كل حديث وصفه بالحسن فقط، أما ما وصفه بالحسن والغرابة معاً فالمراد به الحسن على اصطلاح الجمهور.

أو أشار به إلى اختلاف الطرق أن الحديث غريب من هذا الطريق، وهو حسن من وجه آخر، أو أنه غريب مسنداً، وحسن متناً لكونه قد روي عن جماعة من الصحابة.

وقد تكلم شيخ الإسلام في هذا الموضوع أكثر من مرة فقال في الرد على الأخنائي:

«اصطلاح الترمذي ومن بعده: أن الحديث ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف.

والضعيف قد يكون موضوعاً يعلم أنه كذب، وقد لا يكون كذلك فما ليس بصحيح، وكان حسناً على هذا الاصطلاح احتج به»[1].

وقال في موضع آخر:

«الترمذي أول من قسم الأحاديث إلى صحيح، وحسن وغريب وضعيف ولم يعرف قبله هذا التقسيم عن أحد، لكن كانوا يقسمون الأحاديث إلى صحيح وضعيف، كما يقسمون الرجال إلى ضعيف وغير ضعيف.

---

(١) الرد على الأخنائي (ص ٨٧).

والضعيف عندهم نوعان:

الأول: ضعيف لا يحتج به وهو الضعيف في اصطلاح الترمذي.

والثاني: ضعيف يحتج به وهو الحسن في اصطلاح الترمذي.

كما أن ضعف المرض في اصطلاح الفقهاء نوعان:

نوع يجعل تبرعات صاحبه من الثلث كما إذا صار صاحب فراش.

ونوع يكون تبرعات صاحبه من رأس المال كالمرض اليسير الذي لا يقلع صاحبه.

ولهذا يوجد في كلام أحمد وغيره من الفقهاء أنهم يحتجون بالحديث الضعيف.

كحديث عمرو بن شعيب، وإبراهيم الهجري وغيرهما. فإن ذلك الذي سماه أولئك ضعيفاً هو أرفع من كثير من الحسن، بل هو مما يجعله بعض الناس صحيحاً.

والترمذي قد فسر مراده بالحسن أنه: ما تعددت طرقه ولم يكن فيها متهم، ولم يكن شاذاً»[1].

وتوسع في بيان مقاصد الترمذي في المصطلحات التي ذكرها في سننه فقال: «وأما قسمة الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، فهذا أول من عرف أنه قسمه هذه القسمة أبو عيسى الترمذي، ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله، وقد بيَّن أبو عيسى مراده بذلك، فذكر: أن الحسن ما تعددت طرقه ولم يكن فيهم متهم بالكذب، ولم يكن شاذاً.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٤٩).

وهو دون الصحيح الذي عرفت عدالة ناقليه وضبطهم. وقال: الضعيف الذي عرف أن ناقله متهم بالكذب رديء الحفظ، فإنه إذا رواه المجهول خيف أن يكون كاذباً أو سيء الحفظ، فإذا وافقه آخر لم يأخذ عنه عرف أنه لم يتعمد كذبه، واتفاق الاثنين على لفظ واحد طويل قد يكون ممتنعاً وقد يكون بعيداً، ولما كان تجويز اتفاقهما في ذلك ممكناً نزل عن درجة الصحيح.

وقد أنكر بعض الناس على الترمذي هذه القسمة وقالوا: إنه يقول: حسن غريب، والغريب الذي انفرد به الواحد.

والحديث قد يكون صحيحاً غريباً كحديث «إنما الأعمال بالنيات»، وحديث «نهى عن بيع الولاء وهبته»، وحديث «دخل مكة وعلى رأسه المغفر» فإن هذه صحيحة متلقاة بالقبول.

والأول: لا يعرف ثابتاً عن غير عمر.

والثاني: لا يعرف عن غير ابنه عبد الله.

والثالث: لا يعرف إلاَّ من حديث الزهري عن أنس.

ولكن هؤلاء الذين طعنوا على الترمذي لم يفهموا مراده في كثير مما قاله، فإن أهل الحديث قد يقولون: هذا الحديث غريب أي: من هذا الوجه، فيكون الحديث عندهم صحيحاً معروفاً من طريق واحد، فإذا روي من طريق آخر كان غريباً من ذلك الوجه، وإن كان المتن صحيحاً معروفاً فالترمذي إذا قال: حسن غريب، قد يعني به أنه غريب من ذلك الطريق، ولكن المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن.

وبعض ما يصححه الترمذي ينازعه غيره فيه كما قد ينازعونه في بعض

ما يضعفه ويحسنه، فقد يضعف حديثاً ويصححه البخاري، كحديث ابن مسعود لما قال له النبي ﷺ: «أبغني أحجاراً أستنفض بهن»، قال: فأتيته بحجرين وروثة. قال: فأخذ الحجرين وترك الروثة وقال: «إنها رجس» فإن هذا قد اختلف فيه على أبي إسحاق السبيعي فجعل الترمذي هذا الاختلاف علة، ورجح روايته له عن أبي عبيدة عن أبيه وهو لم يسمع من أبيه[1].

وأما البخاري فصححه من طريق أخرى، لأن أبا إسحاق كان الحديث يكون عنده عن جماعة يرويه عن هذا تارة وعن هذا تارة، كما كان الزهري يروي الحديث تارة عن سعيد بن المسيب، وتارة عن أبي سلمة، وتارة يجمعهما، فمن لا يعرفه فيحدث به تارة عن هذا، وتارة عن هذا يظن بعض الناس أن ذلك غلط، وكلاهما صحيح، وهذا باب يطول وصفه.

وأما من قبل الترمذي من العلماء فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف، والضعيف عندهم نوعان:

ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل به وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي.

وضعيف ضعفاً يوجب تركه وهو الواهي، وهذا بمنزلة مرض المريض قد يكون قاطعاً بصاحبه فيجعل التبرع من الثلث، وقد لا يكون قاطعاً بصاحبه وهذا موجود في كلام الإمام أحمد وغيره، ولهذا يقولون: هذا فيه لين، فيه ضعف، وهذا عندهم موجود في الحديث.

ومن العلماء المحدثين أهل الإتقان: مثل شعبة، ومالك، والثوري،

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: وقد حسن (الترمذي) عدة أحاديث من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه وهو لم يسمع منه عند الجمهور النكت (١/ ٣٩٨).

ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي هم في غاية الإتقان والحفظ، بخلاف مَنْ هو دون هؤلاء، وقد يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط في حديثه، ويكون حديثه إذ الغالب عليه الصحة لأجل الاعتبار به والاعتضاد به، فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضاً حتى قد يحصل العلم بها، ولو كان الناقلون فجارا فساقاً، فكيف إذا كانوا علماء عدولاً ولكن كثر في حديثهم الغلط؟.

ومثل هذا عبد الله بن لهيعة، فإنه من أكابر علماء المسلمين، وكان قاضياً بمصر، كثير الحديث، لكن احترقت كتبه فصار يحدث من حفظه، فوقع في حديثه كثير مع أن الغالب على حديثه الصحة، قال أحمد: قد أكتب حديث الرجل للاعتبار به: مثل ابن لهيعة.

وأما من عرف منه أنه يتعمد الكذب فمنهم من لا يروي عن هذا شيئاً وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره لم يرو في مسنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب، لكن يروي عمن عرف منه الغلط للاعتبار به والاعتضاد.

ومن العلماء من كان يسمع حديث من يكذب، ويقول: إنه يميز بين ما يكذبه وبين ما لا يكذبه، ويذكر عن الثوري إنه كان يأخذ عن الكلبي وينهى عن الأخذ عنه ويذكر أنه يعرف، ومثل هذا قد يقع لمن كان خبيراً بشخص إذا حدثه بأشياء يميز بين ما صدق فيه وما كذب فيه بقرائن لا يمكن ضبطها، وخبر الواحد قد يقترن به قرائن تدل على أنه صدق، أو تقترن به القرائن تدل على أنه كذب»[1].

(١) جاء بعده في الهامش إلى هنا آخر ما وجد. مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٣ ــ ٢٧).

وقال في موضع آخر:

«في تعريف الترمذي للحسن وفي جمعه بين الحسن والغرابة أو بين الصحة والغرابة:

وأما الحسن في اصطلاح الترمذي فهو: ما روي من وجهين وليس في رواية من هو متهم بالكذب، ولا هو شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة.

فهذه الشروط هي التي شرطها الترمذي في الحسن، لكن من الناس من يقول: قد سمى حسناً ما ليس كذلك مثل حديث يقول فيه:

حسن غريب، فإنه لم يرو إلاَّ من وجه واحد، وقد سماه حسناً، وقد أجيب عنه بأنه قد يكون غريباً، لم يرو إلاَّ تابعي واحد، لكن روى عنه من وجهين فصار حسناً، لتعدد طرقه عن ذلك الشخص، وهو في أصله غريب.

وكذلك الصحيح الحسن الغريب قد يكون لأنه روي بإسناد صحيح غريب، ثم روى عن الزاوي الأصلي بطريق صحيح، وطريق آخر، فيصير بذلك حسناً مع أنه صحيح غريب، لأن الحسن ما تعددت طرقه وليس فيها متهم، فإن كان صحيحاً من الطريقين فهذا صحيح محض، وإن كان أحد الطريقين لم تعلم صحته فهذا حسن.

وقد يكون غريب الإسناد، فلا يعرف بذلك الإسناد إلاَّ من ذلك الوجه وهو حسن المتن، لأن المتن روي من وجهين، ولهذا يقول: وفي الباب عن فلان وفلان، فيكون لمعناه شواهد تبين أن متنه حسن، وإن كان إسناده غريباً، وإذا قال مع ذلك: إنه صحيح، فيكون قد ثبت من طريق صحيح، وروي من طريق حسن، فاجتمع فيه الصحة والحسن، وقد يكون

غريباً من ذلك الوجه، لا يعرف بذلك الإسناد إلاً من ذلك الوجه، وإن كان هو صحيحاً من ذلك الوجه فقد يكون صحيحاً غريباً، وهذا لا شبهة فيه، وإنما الشبهة في اجتماع الحسن والغريب، وقد تقدم أنه قد يكون غريباً حسناً، ثم صار حسناً، وقد يكون حسناً غريباً كما ذكر من المعنيين»[1].

● ● ●

(١) مجموع الفتاوى (١٨/٣٩، ٤٠).

البلاد التي أهلها أثبت في رواية الحديث

حكم أهل الحديث على رواة الحديث من خلال تجاربهم الخاصة وتطرقوا إلى الحكم على الأسانيد التي عليها مدار العلم فنظروا إلى المدن وإلى الرواة المنتسبين إليها، وحكموا على بعض الرواة، وسلسلة أسانيدهم بأنها أصح الأسانيد، أو أوهاها، ومن ثم حكموا على البلدان الإسلامية التي تعتبر أثبت البلاد رواية، واتفقت كلمتهم على أن مكة المكرمة والمدينة النبوية أثبت البلاد في الحديث الصحيح.

وكان أصح الأقوال في هذا الباب أنه لا يحكم لإسناد بالأصحية مطلقاً من غير قيد، بل يقيد بالصحابي، أو البلد، وقد نصوا على أسانيد ذكرها أهل العلم.

فعن الإمام أحمد، وإسحاق: أصحها: الزهري عن سالم عن ابن عمر، وعن ابن المديني والفلاس أصحها محمد بن سيرين عن عَبِيدة عن علي.

وعن ابن معين: أصحها الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود، وعن البخاري: مالك عن نافع عن ابن عمر.

وقد جمع أحمد شاكر معظم هذه الأسانيد التي ذكرها أهل العلم في تعليقه على اختصار علوم الحديث لابن كثير[1].

---

(١) الباعث الحثيث (ص ٢٠ ــ ٢٢).

وقال الخطيب البغدادي: أصح طرق السنن: ما يرويه أهل الحرمين: مكة والمدينة، فإن التدليس عنهم قليل، والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز.

ولأهل اليمن روايات جيدة، وطرق صحيحة إلاَّ أنها قليلة، ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضاً.

ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم من إكثارهم.

والكوفيون مثلهم في الكثرة غير أن رواياتهم كثيرة الدغل، قليلة السلامة من العلل.

وحديث الشاميين أكثره مراسيل ومقاطيع.

وما اتصل منه مما أسنده الثقات، فإنه صالح، والغالب عليه ما يتعلق بالمواعظ[1].

وقد تكلم شيخ الإسلام حول رواة الأخبار في المدن الإسلامية في أثناء كلامه على صحة أصول مذهب أهل المدينة، فذكر كلاماً حول إجماع أهل المدينة فقال:

«وإذا تبين أن إجماع أهل المدينة تفاوت فيه مذاهب جمهور الأئمة علم بذلك أن قولهم: أصح أقوال أهل الأمصار رواية ورأيا، وأنه تارة يكون حجة قاطعة، وتارة حجة قوية، وتارة مرجحاً للدليل، إذ ليست هذه الخاصية لشيء من أمصار المسلمين...».

---

(١) انظر: تدريب الراوي (١/ ٨٥، ٨٦)، وقواعد التحديث (ص ٨١).

ثم ذكر كلاماً في تأييد قوله، وقال:

«ومما يوضح الأمر في ذلك أن العلم: إما رواية، وإما رأي، وأهل المدينة أصح أهل المدن رواية ورأيا، وأما حديثهم فأصح الأحاديث وقد اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث أحاديث أهل المدينة ثم أحاديث أهل البصرة، وأما أحاديث أهل الشام فهي دون ذلك[1].

فإنه لم يكن من الإسناد المتصل، وضبط الألفاظ ما لهؤلاء، ولم يكن فيهم يعني أهل المدينة، ومكة، والبصرة، والشام ــ مَن يعرف بالكذب لكن منهم مَن يضبط، ومنهم مَن لا يضبط.

وأما أهل الكوفة فلم يكن الكذب في أهل بلد أكثر منه فيهم، ففي زمن التابعين كان بها خلق كثيرون منهم معرفون بالكذب لا سيما الشيعة فإنهم أكثر الطوائف كذباً باتفاق أهل العلم، ولأجل هذا يذكر عن مالك وغيره من أهل المدينة أنهم لم يكونوا يحتجون بعامة أحاديث أهل العراق، لأنهم قد علموا أن فيهم كذابين، ولم يكونوا يميزون بين الصادق والكاذب، فأما إذا علموا صدق الحديث فإنهم يحتجون به، كما روى مالك عن أيوب السختياني وهو عراقي، فقيل له في ذلك، فقال: ما حدثتكم عن أحد إلاَّ وأيوب أفضل منه، أو نحو هذا.

وهذا القول هو القول القديم للشافعي حتى روي أنه قيل له: إذا روى

---

(١) قلت: وقول شيخ الإسلام هذا ذكره السيوطي في مبحث أصح الأسانيد فقال: وقال ابن تيمية: «اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة ثم أهل البصرة، ثم أهل الشام».
التدريب (١/٨٦)، وعنه نقله القاسمي في قواعد التحديث (ص ٨١).

سفيان عن منصور عن علقمة عن عبد الله حديثاً لا يحتج به، فقال:

إن لم يكن له أصل بالحجاز وإلاَّ فلا، ثم إن الشافعي رجع عن ذلك وقال لأحمد بن حنبل: أنتم أعلم بالحديث منا، فإذا صح الحديث فأخبرني به حتى أذهب إليه، شامياً كان أو بصرياً أو كوفياً، ولم يقل مكياً، أو مدنياً لأنه كان يحتج بهذا قبل(١).

وأما علماء أهل الحديث كشعبة، ويحيى بن سعيد، وأصحاب الصحيح والسنن، فكانوا يميزون بين الثقات الحفاظ وغيرهم فيعلمون مَنْ بالكوفة والبصرة مِن الثقات الذين لا ريب فيهم، وأن فيهم مَن هو أفضل مِن كثير مِن أهل الحجاز، ولا يستريب عالم في مثل أصحاب عبد الله بن مسعود كعلقمة، والأسود، وعَبيدة السلماني، والحارث التيمي، وشريح

---

(١) قال إبراهيم بن متويه الأصبهاني: سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول: قال الشافعي: كل حديث جاء من العراق، وليس له أصل في الحجاز، فلا تقبله، وإن كان صحيحاً، ما أريد إلاَّ نصيحتك (آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم ٢٠٠، والسير ١/ ٢٤).
قال الذهبي: قلت: ثم إن الشافعي رجع عن هذا، وصحح ما ثبت إسناده لهم.
ويروي عنه: إذا لم يوجد للحديث أصل في الحجاز ضعف، أو قال: ذهب نخاعه. راجع: آداب الشافعي (ص ٢٠٠).
وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: قال الشافعي: أنتم أعلم بالأخبار الصحاح منا، فإذا كان خبر صحيح فأعلمني حتى أذهب إليه، كوفياً كان أو بصرياً أو شامياً.
آداب الشافعي (ص ٩٤، ٩٥)، وحلية الأولياء (٩/ ١٧٠)، والانتقاء في مناقب (ص ٧٥)، وطبقات الحنابلة (١/ ٢٨٢)، ومناقب الرازي (ص ١٢٧)، وتوالي التأسيس (ص ٦٣)، وشذرات الذهب (٢/ ١٠)، وتاريخ ابن عساكر (١٥/ ٩/ ١).

القاضي، ثم مثل إبراهيم النخعي، والحكم بن عتيبة، وأمثالهم من أوثق الناس وأحفظهم، فلهذا صار علماء أهل الإسلام متفقين على الاحتجاج بما صححه أهل العلم بالحديث من أيّ مصر كان.

وصنف أبو داود السجستاني مفاريد أهل الأمصار يذكر فيه ما انفرد أهل كل مصر من المسلمين من أهل العلم بالسنة(١).

وذكر في أثناء كلامه في منهاج السنة على إسناد: أيوب السختياني عن ابن سيرين أنه أصح إسناد على وجه الأرض فقال:

وأما الصحابة فجمهورهم وجمهور أفاضلهم ما دخلوا في فتنة، قال عبد الله بن الإمام أحمد: حدثنا أبي، حدثنا إسماعيل يعني ابن علية، حدثنا أيوب يعني السختياني عن محمد بن سيرين قال: هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف، فما حضرها منهم مائة بل لم يبلغوا ثلاثين.

وهذا الإسناد أصح إسناد على وجه الأرض، ومحمد بن سيرين من أورع الناس في منطقه، ومراسيله من أصح المراسيل»(٢).

قلت: هذا القول منقول عن ابن المديني قوله: من أصح الأسانيد حماد بن زيد عن أيوب، عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة.

وذُكر في أصح الأسانيد: ابن سيرين عن عَبِيدة السلماني عن علي بن أبي طالب.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/٣١٦، ٣١٧).

(٢) منهاج السنة (٣/١٨٦).

قال السيوطي: وهو مذهب ابن المديني، والفلاس، وسليمان ابن حرب، إلاَّ أن سليمان قال: أجودها أيوب السختياني، عن ابن سيرين، وابن المديني: عبد الله بن عون عن ابن سيرين حكاه ابن الصلاح[1].

تنبيه: يذكر أهل المصطلح بعد هذه المباحث: كتاب الموطأ، والصحيحين والكتب الزائدة على الصحيحين، ومظان الأحاديث الحسنة كمسند الإمام أحمد، والسنن الأربعة، وشروط الأئمة في مؤلفاتهم، وسيأتي ذكر كلام شيخ الإسلام في هذه الأمور في ذكر المؤلفين ومؤلفاتهم إن شاء الله.

• • •

(١) تدريب الراوي (١/ ٨٣ و ٧٧).

المشـــهـــور

المشهور لغة: هو ما اشتهر على الألسنة، وإن كان كذباً، وفي الاصطلاح: ما رواه أكثر من اثنين، وسمي بذلك لشهرته، ويقال له المستفيض وسمي بذلك لانتشاره.

والشهرة أمر نسبي، فقد يشتهر عند أهل الحديث أو يتواتر ما ليس عندهم بالكلية، ثم قد يكون المشهور متواتراً، أو مستفيضاً.

وقد يكون المشهور صحيحاً، وحسناً، وضعيفاً، وموضوعاً ولا أصل له. ومن المعلوم أنه اشتهر بين الناس كثير من الأحاديث التي لا أصل لها، أو هي موضوعة بالكلية، وقد ألفت في هذا الباب كتب كثيرة مثل المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة واختصره الناس وهذبوه.

ومثل كشف الخفاء ومُزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس.

فالشهرة المعتبرة هي ما اشتهرت عند العارفين بالحديث بالأسانيد الصحيحة والمتون المعروفة. ولا عبرة بما اشتهر عند غيرهم.

وقد تكلم شيخ الإسلام حول شهرة هذه الأحاديث عند الناس ونبه

على أنه لا يعتمد عليها في ضبط دين الله، ولا يسقط به عن الأمة الفرض في حفظ علم النبوة والفقه فيه فقال:

«ولو فرض أن بعض العامة الذين يسمعون الأحاديث من القصاص أو من النقاد، أو بعض من يطالع الأحاديث، ولا يعتني بتمييزها اشتهر عنده شيء عن ذلك دون شيء لم يكن بهذا عبرة أصلاً.

فكم من أشياء مشهورة عند العامة، بل وعند كثير من الفقهاء والصوفية، والمتكلمين، أو أكثرهم، ثم عند حكام الحديث العارفين به لا أصل له بل قد يقطعون بأنه موضوع.

وكم من أشياء مشهورة عند العارفين بالحديث بل متواترة عندهم وأكثر العامة بل كثير من العلماء الذين لم يعتنوا بالحديث، ما سمعوها أو سمعوها من وراء وراء، وهم إما مكذبون بها، وإما مرتابون فيها، وهم مع ذلك لم يضبطوها ضبط العالم لعلمه، كضبط النحوي للنحو، والطبيب للطب، وإن ضبطوا منها شيئاً: ضبطوا اللفظة بعد اللفظة مما لا تسمن ولا تغني من جوع، وليس ذلك مما يعتمد عليه، ولا ينضبط به دين الله، ولا يسقط به عن الأمة الفرض: في حفظ علم النبوة والفقه فيه قال الإمام أحمد: معرفة الحديث والفقه فيه أحب إليّ من حفظه[1].

• • •

(١) مجموع الفتاوى (٦/٤٠٩، ٤١٠).

الغـــريـــب

الغريب لغة: فعيل من الغربة وهي النزوح عن الوطن.

وفي الاصطلاح: هو ما رواه واحد، ويسمى الفرد.

والغرابة: تكون تارة في المتن وتارة في الإسناد.

أما الغرابة في المتن فهي أن يتفرد بروايته راو واحد، أو في بعضه كما إذا زاد فيه واحد زيادة لم يقلها غيره.

وقد تكون الغرابة في الإسناد كما إذا كان أصل الحديث محفوظاً من وجه آخر أو وجوه أخر، ولكنه بهذا الإسناد غريب.

وقد تكلم شيخ الإسلام في موضوع الغريب، وذكر تعريفه، ومثاله سنداً ومتناً، وحكمه.

فقال في تعريفه:

«الحديث الغريب: هو ما تفرد به واحد، وقد يكون غريب المتن أو غريب الإسناد، ومثل أن يكون متنه صحيحاً من طرق معروفة، وروي من طرق أخرى غريبة[1]».

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٣٩).

وقال في موضع آخر:

«هو الذي لا يعرف إلاَّ من طريق واحد.

ثم قد يكون صحيحاً:

١ ــ كحديث: إنما الأعمال بالنيات.

٢ ــ ونهيه عن بيع الولاء وهبته.

٣ ــ وحديث أنه دخل مكة وعلى رأسه المغفر. فهذه صحاح في البخاري ومسلم وهي غريبة عند أهل الحديث.

فالأول: إنما ثبت عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب.

والثاني: إنما يعرف من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر.

والثالث: إنما يعرف من رواية مالك عن الزهري عن أنس، ولكن أكثر الغرائب ضعيفة[1]».

وذكر هذه الأحاديث الثلاثة في موضع آخر فقال في الحديث الأول:

«هذا حديث صحيح متفق على صحته، تلقته الأمة بالقبول والتصديق مع أنه من غرائب الصحيح، فإنه وإن كان قد روى عن النبي ﷺ من طرق متعددة كما جمعها ابن منده، وغيره من الحفاظ، فأهل الحديث متفقون على أنه لا يصح منها إلاَّ من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه هذه المذكورة، ولم يروه عنه إلاَّ علقمة بن وقاص الليثي، ولا عن علقمة إلاَّ محمد بن إبراهيم، ولا عن محمد إلاَّ يحيى بن سعيد الليثي قاضي المدينة.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٣٩).

ورواه عن يحيى بن سعيد أئمة الإسلام يقال: إنه رواه عنه نحو من مائتي عالم مثل مالك، والثوري، وابن عيينة، وحماد، وعبد الوهاب الثقفي، وأبي خالد الأحمر، وزائدة، ويحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن هارون، وغير هؤلاء خلق من أهل مكة، والمدينة، والكوفة والبصرة، والشام وغيرها من شيوخ الشافعي، وأحمد، وإسحاق وطبقتهم، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني وأبي عبيد.

ولهذا الحديث نظائر من غرائب الصحاح: ثم ذكر حديث ابن عمر عن النبي ﷺ: أنه نهى بيع الولاء وهبته وقال: أخرجاه، تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر، ومثل حديث أنس: أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر، فقيل: أن ابن خطل متعلق بأستار الكعبة، فقال: «اقتلوه» أخرجاه تفرد به الزهري عن أنس، وقال: ومن الغرائب ما هو صحيح، وغالبها غير صحيح، كما قال أحمد: اتقوا هذه الغرائب، فإن عامتها عن الكذابين. ولهذا يقول الترمذي في بعض الأحاديث: إنه غريب من هذا الوجه»[1].

● ● ●

(١) مجموع الفتاوى (١٨/٢٤٧، ٢٤٨).

الموقـــوف

الموقوف: هو ما أضيف إلى الصحابـي من قول أو فعل أو تقرير.

وعند فقهاء خراسان تسمية الموقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر.

وعند المحدثين كل هذا يسمى أثراً.

وفي هذا النوع فروع منها:

١ ـ قول الصحابـي: كنا نقول أو نفعل كذا على عهد النبـي ﷺ.

قطع الجمهور من أهل الحديث والأصول أنه مرفوع لأن ظاهر ذلك مشعر بأن رسول الله ﷺ اطلع على ذلك وقررهم عليه لتوفر دواعيه على سؤالهم عن أمور دينهم، وتقريره أحد وجوه السنن المرفوعة[1] وإليه ذهب شيخ الإسلام فقال: «قول الصحابـي: «كنا نفعل كذا على عهد النبـي ﷺ» يحتج به من وجهين: «من جهة أن فعلهم حجة كقولهم، ومن جهة إقرار رسول الله ﷺ».

فالأول كقول أبـي سعيد: كنا نعزل، والقرآن ينزل، فلو كان شيئاً ينهى عنه لنهانا عنه القرآن، فهذا لا يحتاج إلى أن يبلغ النبـي ﷺ لكن هذا المأخذ قد ذكره أبو سعيد، ولم أر الأصوليين تعرضوا له.

---

(١) انظر: تدريب الراوي (١/ ١٨٥ ـ ١٨٧)، والباعث الحثيث (ص ٤٤).

وأما الثاني فيحتاج إلى بلوغ النبي ﷺ، وفيه الأقوال الثلاثة:

أحدها: قول أبي الخطاب، وأبي محمد أنه حجة مطلقاً، لأن ذكره ذلك في معرض الحجة يدل على أنه أراد ما علمه النبي ﷺ فسكت عنه ليكون دليلاً.

والثاني: ليس بحجة كالوجه الذي ذكره القاضي، وهو قول الحنيفة، وأما إذا كانت العادة تقتضي أنه بلغه، فذاك دليل على البلاغ، وأصل هذا أن الأصل قول الله تعالى، وفعله، وتركه القول، وتركه الفعل، وقول رسول الله ﷺ وفعله وتركه القول وتركه العمل، وإن كانت قد جرت عادة عامة الأصوليين أنهم لا يذكرون من جهة الله إلا قوله الذي هو كتابه، ومن جهة رسول الله ﷺ قد يقولون بما يقول أصحابنا: قوله، وفعله، وإقراره، وقد يقولون «وإمساكه» وهذا أجود، فإن إقراره ترك النهي، فإنه يدل على العفو عن التحريم، وأما الإمساك فإنه يعم ترك الأمر أيضاً الذي يفيد العفو عن الإيجاب كترك الأمر بصدقة خضراوات المدينة، فإن ترك الأمر مع الحاجة إلى البيان يدل على عدم الإيجاب، كترك النهي، وأما ترك الفعل فإنه يدل على عدم الاستحباب وعدم الإيجاب، كترك النهي، وأما ترك الفعل فإنه يدل على عدم الاستحباب وعدم الإيجاب كثيراً، فإن ترك الفعل مع قيام المقتضى له يدل على عدم كونه مشروعاً كترك النهي مع الحاجة إلى البيان، وأما فعل الله كعذابه للمنذرين فإنه دليل على تحريم ما فعلوه ووجوب ما أمروا به، وكما استدل أصحابنا وغيرهم من السلف بفعل الله تعالى ورجم قوم لوط على رجمهم، وأما ترك القول فكما يستدل بعدم أمره على عدم الإيجاب وبعدم نهيه على عدم التحريم، كقوله: وما سكت عنه فهو مما عفا عنه، وهو الدليل الثاني للاستدلال (على عدم الحكم) بعدم

الدليل، وكما استدل أبو سعيد بعدم النهي عن الفعل على عدم تحريمه، وأما ترك الفعل فكإنجائه للمؤمنين دون المنذرين»[1].

٢ ــ قول الصحابي: حرم الله ورسوله، أو أمر الله ورسوله، أو أوجب الله ورسوله، أو قضى الله ورسوله ونحو هذا.

ذكر شيخ الإسلام في أثناء كلامه على حديث بيع العينة وأنه محرم: «حديث أنس بن مالك أنه سأل عن العينة فقال: إن الله لا يخدع، هذا ما حرم الله ورسوله.

رواه محمد بن عبد الله الكوفي الحافظ المعروف بمطين في كتاب البيوع وذكر حديث ابن عباس أنه سأل عن العينة، فقال: إن الله لا يخدع، هذا مما حرم الله ورسوله».

وقال:

«الصحابي إذا قال: «حرم الله ورسوله»، أو «أمر الله ورسوله»، أو «أوجب الله ورسوله» أو «قضى الله ورسوله» ونحو هذا، فإن حكمه حكم ما لو روى لفظ رسول الله ﷺ الدال على التحريم، والأمر، والإيجاب، والقضاء، وليس في ذلك إلاَّ خلاف شاذ، لأن رواية الحديث بالمعنى جائزة، وهو أعلم بمعنى ما سمع، فلا يقدم على أن يقول: أمر أو نهى، أو حرم إلاَّ بعد أن يثق بذلك، واحتمال الوهم مرجوح، كاحتمال غلط السمع، ونسيان القلب»[2].

٣ ــ تفسير الصحابي وقوله: نزلت هذه الآية في كذا.

---

(١) المسودة (ص ٢٦٨، ٢٦٩).

(٢) الفتاوى الكبرى (٣/ ١٣٤).

تفسير الصحابـي الذي عده أهل العلم من قبيل المرفوع هو التفسير الذي يتعلق بسبب نزول آية كقول جابر: كانت اليهود تقول من أتى امرأته من دبرها في قبل، جاء الولد أحول، فأنزل الله تعالى: ﴿نساؤكم حرث لكم﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٢٣]، رواه مسلم[١].

أو نحوه مما لا يمكن أن يؤخذ إلاَّ عن النبـي ﷺ ولا مدخل للرأي فيه.

قال الحاكم في المستدرك: ليعلم طالب الحديث أن تفسير الصحابـي الذي شهد الوحي والتنزيل عند الشيخين حديث مسند[٢]، وقال في معرفة علوم الحديث[٣]: إن الصحابـي الذي شهد الوحي والتنزيل فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا فإنه حديث مسند.

وقال النووي: وأما قول من قال: تفسير الصحابـي مرفوع فذاك في تفسير يتعلق بسبب النزول أو نحوه، وغيره موقوف[٤].

وتناول شيخ الإسلام هذه المسألة، وذكر اختلاف أهل العلم فيه، فقال: «وقد تنازع العلماء في قول الصاحب: نزلت هذه الآية في كذا هل يجري مجرى المسند ـ كما يذكر السبب الذي أنزلت لأجله ـ أو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند؟

فالبخاري يدخله في المسند، وغيره لا يدخله في المسند، وأكثر

---

(١) النكاح: باب جواز جماعة امرأته في قبلها من قدامها، ومن وراءها (٢/١٠٥٨، ١٠٥٩).

وأخرجه أيضاً البخاري في التفسير، (رقم ٤٥٢٨) (٨/١٨٩).

(٢) انظر: تدريب الراوي (١/١٩٢)، والمستدرك للحاكم (٢/٢٥٨)، وانظر: أيضاً (ص ٢٦٣) منه.

(٣) معرفة علوم الحديث: النوع الخامس (ص ٢٠).

(٤) تقريب النووي (١/١٩٢، ١٩٣).

المسانيد على هذا الاصطلاح، كمسند أحمد وغيره، بخلاف ما إذا ذكر سبباً نزلت عقبه، فإنهم كلهم يدخلون مثل هذا في المسند»[1].

وقال في المسودة: «قول الصاحب: نزلت هذه الآية في كذا هل هو من باب الرواية أو الاجتهاد؟ طريقة البخاري في صحيحه تقتضي أنه من باب المرفوع، وأحمد في المسند لم يذكر مثل هذا»[2].

٤ ــ حكم تفسير الصحابي لما يرويه بما يوافق الظاهر، ولا يخالفه:

قال في كتاب إقامة الدليل على إبطال التحليل: «الوجه التاسع: إنا سنذكر إن شاء الله عن النبي ﷺ ما روي عنه من النص في التحليل المقصود، وأن أصحابه بينوا أن من التحليل المقصود ما قصد بالقصد سواء شرط، أو لم يشرط، وهم أعلم بمقصوده، وأعرف بمراده لأنهم أعلم بمفهوم الخطاب اللغوي، وبأسباب الحكم الشرعي، وبدلالات حال النبي ﷺ، وهؤلاء منهم مَن روى حديث التحليل مثل عليّ، وابن عباس، وابن عمر، ومعلوم أن الصحابي إذا روى الحديث وفسره بما يوافق الظاهر ولا يخالفه، كان الرجوع إلى تفسيره واجباً مانعاً من التأويل، ولم يرد عنه الحديث مسنداً، فقد سماه محللاً، وقد ثبت... من حديث عثمان، وعليّ، وابن عمر، وابن عباس، وغيرهم رضي الله عنهم أنهم كانوا يفهمون من إطلاق نكاح المحلل ما قصده به التحليل، وإنما نهى هؤلاء عنه استدلالاً بنهي النبي ﷺ عن نكاح المحلل، فعلم أن ذلك فهموا منه»[3].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٤٠)، ومقدمة أصول التفسير.

(٢) المسودة (ص ٢٦٩).

(٣) الفتاوى الكبرى (٣/ ٣٢٣).

حجية قول الصحابي:

وسئل شيخ الإسلام عن حجية قول الصحابي فقال: «أقوال الصحابة إن انتشرتْ ولم تنكر في زمانهم فهي حجة عند جماهير العلماء وإن تنازعوا ردّ ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول، ولم يكن قول بعضهم حجة مع مخالفة بعضهم له باتفاق العلماء، وإن قال بعضهم قولاً ولم يقل بعضهم بخلافه ولم ينتشر، فهذا فيه نزاع، وجمهور العلماء يحتجون به كأبي حنيفة ومالك، وأحمد في المشهور عنه، والشافعي في أحد قوليه، وفي كتبه الجديدة الاحتجاج بمثل ذلك في غير موضع، ولكن من الناس من يقول: هذا هو القول القديم»[1].

وقال في موضع آخر:

كل من نقل عن الأنبياء إنما يجب أن يقبل منهم ما نقوله عن الأنبياء فإن الحجة في كلام الأنبياء، وما سوى ذلك فموقوف على الحجة، إن كان حقاً قبل وإلاّ ردّ، ولهذا كان ما نقله الصحابة عن النبي ﷺ من القرآن والحديث يجب قبوله، لا سيما المتواتر كالقرآن، وكثير من السنن، وأما ما قالوه فما أجمعوا عليه فإجماعهم معصوم، وما تنازعوا فيه رد إلى الله، والرسول، وعمر قد كان أولاً أنكر موت النبي ﷺ حتى رد ذلك عليه أبو بكر، وقد تنازعوا في دفنه حتى فصل أبو بكر بالحديث الذي رواه، وتنازعوا في تجهيز جيش أسامة، وتنازعوا في قتال مانعي الزكاة فلم يكن هذا قادحاً فيما نقلوه عن النبي ﷺ[2].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/ ١٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٠٦).

وقال أيضاً:

ومن قال من العلماء: «إن قول الصحابي حجة» فإنما قاله إذا لم يخالفه غيره من الصحابة ولا عرف نص يخالفه، ثم إذا اشتهر، ولم ينكروه كان إقراراً على القول، فقد يقال: هذا إجماع إقراري إذا عرف أنهم أقروه ولم ينكره أحد منهم، وهم لا يقرون على باطل.

وأما إذا لم يشتهر فهذا إن عرف أن غيره لم يخالفه فقد يقال: هو حجة، وأما إذا عرف أنه خالفه، فليس بحجة بالاتفاق، وأما إذا لم يعرف هل وافقه غيره أو خالفه لم يجزم بأحدهما، ومتى كانت السنة تدل على خلافه كانت الحجة في سنة رسول الله ﷺ لا فيما يخالفها بلا ريب عند أهل العلم[١].

● ● ●

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٨٣، ٢٨٤).

الضـعـيـف وأنـواعـه

الخبر ينقسم من حيث القبول والرد إلى مقبول ومردود.

وقـد مضـى الكـلام علـى أقسـام المقبـول، أمـا المـردود ــ وهـو الضعيف ــ وهو الذي لم يترجح صدق المخبر به، فله أنواع بسبب انقطاع وسقوط في الإسناد، أو طعن في الرواة، أو وجود علة وشذوذ في الحديث من أنواع الضعيف.

● ● ●

المرسل والمنقطع

والمرسل: هو ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ، أو هو ما كان السقوط فيه من آخر السند بعد التابعي كأن يقول التابعي: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فعل بحضرته كذا، أو أمر بكذا.

أو هو ما سقط منه الصحابي سواء أكان الراوي المرسل تابعياً كبيراً أو صغيراً.

وقال ابن الصلاح في تعريف المرسل: صورته التي لا خلاف فيها حديث التابعي الكبير الذي قد أدرك جماعة من الصحابة وجالسهم كعبيد الله بن عدي بن الخيار، ثم سعيد بن المسيب وأمثالهما إذا قال: قال رسول الله ﷺ.

وقال ابن كثير: والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك وحكى ابن عبد البر عن بعضهم أنه لا يعد إرسال صغار التابعين مرسلاً[1].

وقد يطلق المرسل على المنقطع وهو ما سقط منه رجل، وعلى هذا فهو والمنقطع سواء، وهذا مذهب أكثر الأصوليين، قال الأستاذ أبو منصور: المرسل ما سقط من إسناده واحد، فإن سقط أكثر من واحد فهو معضل.

---

(١) الباعث الحثيث (ص ٤٥)، وانظر: تدريب الراوي (١/ ١٩٥).

قال ابن الصلاح: وفي الفرق بينه وبين المرسل مذاهب لأهل الحديث وغيرهم، ثم ذكر الأقوال ومنها: أن المنقطع مثل المرسل، وهو كل ما لا يتصل إسناده غير أن المرسل أكثر ما يطلق على ما رواه التابعي عن رسول الله ﷺ.

قال: هذا المذهب أقرب، صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم وهو الذي ذكره الخطيب في الكفاية إلاَّ أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعين عن الصحابة(١).

وقد اختلف أهل العلم في الاحتجاج بالمرمل على أقوال ذكر الحافظ بن حجر ثلاثة عشر قولاً:

١ ــ منها: الرد مطلقاً.

٢ ــ ومنها: القبول مطلقاً في جميع الأعصار والأمصار.

٣ ــ ومنها: قبول مراسيل الصحابة رضي الله عنهم فقط، وردّ ما عداها مطلقاً.

وهو الذي عليه عمل أئمة الحديث.

واحتجوا بأن العلماء قد أجمعوا على طلب عدالة المخبر، وإذا روى التابعي عمن لم يلقه لم يكن بد من معرفة الواسطة ولم يتقيد التابعون بروايتهم عن الصحابة رضي الله عنهم، بل رووا عن الصحابة وغيرهم، ولم يتقيدوا بروايتهم عن ثقات التابعين بل رووا عن الثقات والضعفاء(٢).

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (ص ٦٣، ٦٤)، وتدريب الراوي (١/ ١٩٥ ــ ١٩٧)، والباعث الحثيث (ص ٤٧، ٤٨).

(٢) راجع: التمهيد لابن عبد البر (١/ ٦).

٤ ـ ومنها: قبول مراسيل الصحابة وكبار التابعين ويقال: إنه مذهب أكثر المتقدمين وهو مذهب الشافعي، لكن شرط في مرسل كبار التابعين أن يعتضد بأحد الأوجه المشهورة[١].

ثم حكى أقوالاً أخرى[٢].

وقد تكلم شيخ الإسلام في موضوع المرسل، والمنقطع، وفي الفرق بينهما وفي أحكام المرسل فقال: «المرسل من الحديث أن يرويه من دون الصحابة ولا يذكر عمن أخذه من الصحابة، ويحتمل أنه أخذه من غيرهم.

ثم مِن الناس مَنْ لا يسمى مرسلاً إلا ما أرسله التابعي.

ومنهم من يعد ما أرسله غير التابعي مرسلاً.

وكذلك ما يسقط من إسناده رجل، فمنهم من يخصه باسم المنقطع، ومنهم من يدرجه في اسم المرسل، كما أن فيهم من يسمى كل مرسل منقطعاً وهذا كله سائغ في اللغة»[٣].

وقال في أحكام المرسل:

«المراسيل قد تنازع الناس في قبولها وردها، وأصح الأقوال أن منها المقبول ومنها المردود، ومنها الموقوف.

---

(١) راجع: الرسالة (ص ٤٦٢ ـ ٤٦٤).

(٢) النكت على ابن الصلاح (١/ ٥٤٦ ـ ٥٥٤).
وراجع لأقوال أهل العلم في حجية المرسل: فتح المغيث (١/ ١٣٤ ـ ١٤٨)، وتدريب الراوي (١/ ١٩٥ ـ ٢٠٦)، والباعث الحثيث (ص ٤٦)، وقواعد التحديث.

(٣) مجموع الفتاوي (١٨/ ٣٨).

١ ـ فمن علم من حاله أنه لا يرسل إلاَّ عن ثقة قبل مرسله[١].

٢ ـ ومن عرف أنه يرسل عن الثقة، وغير الثقة كان إرساله رواية عمن لا يعرف حاله فهذا موقوف.

٣ ـ وما كان من المراسيل مخالفاً لما رواه الثقات كان مردوداً.

٤ ـ وإذا كان المرسل من وجهين، كل من الراويين أخذ العلم عن غير شيوخ الآخر فهذا يدل على صدقه، فإن مثل ذلك لا يتصور في العادة تماثل الخطأ فيه، وتعمد الكذب، كان هذا مما يعلم أنه صدق، فإن المخبر إنما يؤتى من جهة تعمد الكذب، ومن جهة الخطأ، فإذا كانت القصة مما يعلم أنه لم يتوطأ فيه المخبران، فالعادة تمنع تماثلهما في الكذب عمداً، وخطأ[٢].

ومثل أن يكون قصة طويلة فيها أقوال كثيرة، رواها هذا مثل ما رواها هذا، يعلم أنه صدق، وهذا مما يعلم به صدق محمد وموسى عليهما السلام، فإن كلا منهما أخبر عن الله، وملائكته، وخلقه للعالم، وقصة آدم، ويوسف، وغيرهما من قصص الأنبياء عليهم السلام بمثل ما أخبر به الآخر

---

(١) ذكر الحافظ بن حجر مذاهب أهل العلم في المرسل فقال: ثالث عشرها: إن كان المرسل عرف من عادته أو صريح عبارته أنه لا يرسل إلاَّ عن ثقة قبل وإلاَّ فلا. النكت (١/ ٥٥٢).

(٢) وقال في مقدمة أصول التفسير: «المراسيل إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة قصداً، أو الاتفاق بغير قصد كانت صحيحة قطعاً، فإن النقل إما أن يكون صدقاً مطابقاً للخبر، وأما أن يكون كذباً تعمد صاحبه الكذب، أو أخطأ فيه، فمتى سلم من الكذب العمد والخطأ كان صدقاً بلا ريب (١٣/ ٣٤٧).

ثم توسع في الموضوع وموضع بسطه مبحث الاعتبار والشواهد والمتابعات.

مع العلم بأن واحداً منهما لم يستفد ذلك من الآخر، وأنه ممتنع في العادة تماثل الخبرين الباطلين في مثل ذلك، فإن مَنْ أخبر بأخبار كثيرة مفصلة ودقيقة عن مخبر معين، لو كان مبطلاً في خبره لاختلف خبره، لامتناع أن مبطلاً يختلق ذلك من غير تفاوت، لا سيما في أمور لا تهتدي العقول إليها، بل ذلك يبين أن كلاً منها أخبر بعلم وصدق.

وهذا مما يعلمه الناس من أحوالهم، فلو جاء رجل من بلد، وأخبر عن حوادث مفصلة حدثت فيه، تنتظم أقوالاً وأفعالاً مختلفة، وجاء من علمنا أنه لم يواطئه على الكذب، فحكى مثل ذلك علم قطعاً أن الأمر كان كذلك، فإن الكذب قد يقع في مثل ذلك لكن على سبيل المواطأة وتلقي بعضهم عن بعض، كما يتوارث أهل الباطل المقالات الباطلة مثل مقالة النصارى، والجهمية، والرافضة، ونحوهم، فإنها وإن كان يعلم بضرورة العقل أنها باطلة لكنها تلقاها بعضهم عن بعض، فلما تواطؤا عليها جاز اتفاقهم فيها على الباطل، والجماعة الكثيرون يجوز اتفاقهم على جحد الضروريات على سبيل التواطؤ إما عمداً للكذب، وإما خطأ في الاعتقاد، وأما اتفاقهم على جحد الضروريات من دون هذا وهذا ممتنع»[1].

٥ ــ وقال: «والحديث المرسل الذي له ما يوافقه.

٦ ــ أو الذي عمل به السلف صحيح باتفاق الفقهاء»[2].

وقال: «والمرسل إذا عمل به جمهور الصحابة يحتج به الشافعي وغيره»[3].

---

(١) منهاج السنة (٤/ ١١٧).

(٢) إقامة الدليل على إبطال التحليل. الفتاوي الكبرى (٣/ ١٣٦).

(٣) مجموع الفتاوي (٢١/ ١٤٢).

ومثاله ما ورد في حديث الحسن بن محمد بن الحنفية وغيره من التابعين أن النبي ﷺ أخذ الجزية من المجوس وقال: سنوا بهم سنة أهل الكتاب غير ناكحي نسائهم، ولا آكلي ذبائحهم.

قال: «وهذا مرسل، وعن خمسة من الصحابة توافقه، ولم يعرف عنهم خلاف، وأما حذيفة فذكر أحمد أنه تزوج بيهودية، وقد عمل بهذا المرسل عوام أهل العلم، والمرسل في أحد قولي العلماء حجة كمذهب أبي حنيفة، ومالك، وأحمد في إحدى الروايتين عنه، وفي الآخر هو حجة إذا عضده قول جمهور أهل العلم، وظاهر القرآن أو أرسل من وجه آخر، وهذا قول الشافعي[1] فمثل هذا المرسل حجة باتفاق العلماء»[2].

حكم مراسيل بعض التابعين:

قال شيخ الإسلام: «محمد بن سيرين من أورع الناس في منطقه ومراسيله من أصح المراسيل»[3].

---

(١) قال الشافعي في الرسالة: إن مراسيل كبار التابعين حجة إن جاءت من وجه آخر ولو مرسلة، أو اعتضدت بقول صحابي أو أكثر العلماء، أو كان المرسل لو سمى لا يسمى إلاَّ ثقة فحينئذ يكون مرسل حجة، ولا ينتهض إلى رتبة المتصل.
وقال: وأما مراسيل غير كبار التابعين فلا أعلم أحداً قبلها. الرسالة (ص ١٢٦٤ ـ ١٢٧٧).
وعنه نقله ابن كثير في الباعث الحثيث (ص ٤٦).

(٢) مجموع الفتاوي (٣٢/١٨٨، ١٨٩)، أو الفتاوي الكبرى (٤/٩٨)، وراجع أيضاً لكلام شيخ الإسلام في المرسل: مجموع الفتاوي (١٠/٦٨٨)، وتلبيس الجهمية (١/٤٥٩).

(٣) منهاج (٣/١٨٦) روى مسلم في مقدمة صحيحه عن ابن سيرين أنه قال: لقد أتى =

وقال في مراسيل النخعي: «إن مراسيل إبراهيم من أحسن المراسيل».

وقال في موضع آخر:

«مراسيل إبراهيم جياد». (الصارم المسلول ص ٥٨٤).

وقال في مراسيل سعيد بن المسيب: «سعيد بن المسيب هو الغاية في جودة المراسيل» (الصارم ص ١٣٧)[١].

ومن أنواع الضعيف:

الشاذ: وهو أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس وليس من ذلك أن يروي ما لم يرو غيره.

وحكم رواية الشاذ عدم قبولها إذا خالف من هو أوثق منه، وأما إذا روى هذا الثقة حديثاً مستقلاً فيكون حديثه مقبولاً[٢].

= على الناس زمان، وما يسأل عن إسناد حديث، فلما وقعت الفتنة سأل عن إسناد الحديث، فينظر من كان من أهل السنة يؤخذ من حديثه، ومن كان من أهل البدع ترك حديثه.

(١) قال الإمام أحمد: مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات، ومرسلات إبراهيم النخعي لا بأس بها. تدريب الراوي (١/٢٠٣).
وقال العراقي: مراسيل الحسن عندهم شبه الريح، وأما مراسيل النخعي فقال ابن معين: مراسيل إبراهيم أحب إليّ من مراسيل الشعبي، وعنه أيضاً: أعجب إليّ من مرسلات سالم بن عبد الله، والقاسم وسعيد بن المسيب وقال أحمد: لا بأس بها، وقال الأعمش: قلت لإبراهيم النخعي: أسند لي عن ابن مسعود؟ فقال: إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعت، وإذا قلت: «قال عبد الله» فهو عن غير واحد عن عبد الله. تدريب الراوي (١/٢٠٤، ٢٠٥).

(٢) الكفاية (ص ١٤١)، وتدريب الراوي (١/٢٣٣ ـ ٢٣٧)، والباعث الحثيث (ص ٥٣).

وقد شرح شيخ الإسلام هذه المسألة بالأمثلة في «كتاب إقامة الدليل على إبطال التحليل»، فذكر حديث اللعن الوارد في المحلل والمحلل له وقال:

«وروى ابن ماجه، والجوزجاني من حديث عثمان بن صالح قال: سمعت الليث بن سعد يقول: قال مشرح بن هاعان قال عقبة بن عامر قال رسول الله ﷺ: ألا أخبركم بالتيس المستعار؟ قالوا: بلى يا رسول الله! قال: هو المحلل، لعن الله المحلل والمحلل له.

وفي لفظ الجوزجاني: «الحال» بدل «المحلل» رواها الجوزجاني عن عثمان. وقال: كانوا ينكرون على عثمان هذا الحديث إنكاراً شديداً.

قال شيخ الإسلام: قلت: «وإنكار من أنكر هذا الحديث على عثمان غير جيد، إنما هو لتوهم انفراده به عن الليث، وظنهم أنه لعله أخطأ فيه حيث لم يبلغهم من غيره من أصحاب الليث، كما قد يتوهم بعض من يكتب الحديث أن الحديث إذا انفرد به عن الرجل من ليس بالمشهور من أصحابه كان ذلك شذوذاً فيه، وعلة قادحة، وهذا لا يتوجه ها هنا لوجهين:

أحدهما: أنه قد تابعه عليه أبو صالح كاتب الليث عنه رويناه من حديث القطيعي.. ورواه أيضاً الدراقطني في سننه.

الثاني: أن عثمان بن صالح هذا المصري، ثقة، روى عنه البخاري في صحيحه، وروى عنه ابن معين، وأبو حاتم الرازي قال: شيخ صالح سليم الناحية قيل له: كان يلقن؟ قال: لا.

ومن كان بهذه المثابة كان ما ينفرد به حجة، وإنما الشاذ ما خالف به الثقات، لا ما انفرد به عنهم، فكيف إذا تابعه مثل أبي صالح وهو كاتب

الليث، وأكثر الناس حديثاً عنه وهو ثقة أيضاً، وإن كان قد وقع في بعض حديثه غلط.

ومشرح بن هاعان قال فيه ابن معين: ثقة، وقال الإمام أحمد: هو معروف، فثبت أن هذا الحديث جيد، وإسناده حسن»[1].

مثال آخر: وقال في حديث سفيان بن حسين وسعيد بن بشير عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق فليس بقمار ومن أدخل فرساً بين فرسين وقد أمن من أن يسبق فهو قمار.

رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه، وسفيان بن حسين قد خرج له مسلم وقال فيه ابن معين: ثقة، وقال مرة: ليس به بأس، وليس من أكابر أصحاب الزهري، وكذلك وثقه غير واحد، وقال محمد بن سعد: سفيان بن حسين ثقة يخطىء في حديثه كثيراً، وكذلك قال الإمام أحمد: ليس هو بذاك في حديثه عن الزهري، وكذلك قال ابن معين: في حديثه ضعف، ما روى عن الزهري، وهذا القدر الذي قالوه، لأنه قد يروي أشياء يخالف فيها الناس في الإسناد والمتن، وهذا القدر يوجب التوقف في روايته إذا خالفه من هو أوثق منه، فأما إذا روى حديثاً مستقلاً وقد وافقه عليه غيره فقد زال المحذور، وظهر أن للحديث أصلاً محفوظاً بمتابعة غيره له»[2].

● ● ●

(١) الفتاوي الكبرى (٣/ ٢٧٧، ٢٧٨).

(٢) الفتاوي الكبرى (٣/ ١٢٢).

حكم العمل بالحديث الضعيف

اختلف أهل العلم في حكم العمل بالحديث الضعيف في الترغيب والترهيب، وفضائل الأعمال، وفي الرقاق والآداب:

١ ــ فقال قوم: إنه يعمل به مطلقاً، وهذا لا يلتفت إليه.

٢ ــ وذهب بعضهم أنه يعمل بشروط.

قال الحافظ ابن حجر: إن شرائط العمل بالضعيف ثلاثة:

الأول: متفق عليه أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه.

والثاني: أن يكون مندرجاً تحت أصل عام، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلاً.

الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله.

قال: والأخيران عن ابن عبد السلام، وعن صاحبه ابن دقيق العيد، والأول نقل العلائي الاتفاق عليه[١].

---

(١) القول البديع للسخاوي (ص ٢٥٥)، وتدريب الراوي (١/ ٢٩٩).

٣ ـ والذي عليه محققو أهل الحديث: هو عدم العمل بالضعيف مطلقاً، لأن القول باستحبابه حكم شرعي وهو من الأحكام الشرعية، التي لا تثبت إلاَّ بالدليل الصحيح، والضعيف ليس بدليل تقوم به الحجة.

وأما ما ورد عن الإمام أحمد، وابن مهدي، وابن المبارك: إذا روينا في الحلال والحرام شددنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا.

فإنما مقصودهم هو التساهل في رواية الأحاديث المروية بالأسانيد الضعيفة في عمل ثبتت مشروعيته بدليل شرعي، فهنا يجوز العمل بالضعيف بروايته بمعنى أن النفس ترجو ذلك الثواب.

وأما أن يتضمن هذا الحديث الضعيف عملاً لم يثبت بدليل شرعي فلا يجوز العمل به خلافاً لما يظنه بعض الناس.

وهذا ما قرره شيخ الإسلام، ودعمه في غير موضع، وشرح مقاصد المحدثين في هذا الباب.

وإليه ذهب الإمام الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) في الموافقات، وهذا هو مذهب كثير من محققي أهل الحديث، ومن المتأخرين أمثال النواب صديق حسن البوفالي[١]، وأحمد شاكر[٢]، ومن المعاصرين المحدث الألباني[٣] وغيرهم.

قال شيخ الإسلام: «لم يبقَ طريق إلى الله إلاَّ باتباع محمد ﷺ فما أمر

---

(١) في تفسيره: فتح البيان.

(٢) في الباعث الحثيث (ص ٨٧).

(٣) انظر: مقدمة صحيح الجامع الصغير وضعيف الجامع الصغير، ومقدمة صحيح الترغيب.

به من العبادات أمر إيجاب، أو استحباب فهو مشروع وكذلك ما رغب فيه، وذكر ثوابه وفضله.

ولا يجوز أن يقال: إن هذا مستحب، أو مشروع إلاَّ بدليل شرعي، ولا يجوز أن يثبت شريعة بحديث ضعيف، لكن إذا ثبت أن العمل مستحب بدليل شرعي، وروي له فضائل بأسانيد ضعيفة جاز أن تروى إذا لم يعلم أنها كذب، وذلك أن مقادير الثواب غير معلومة، فإذا روي في مقدار الثواب حديث لا يعرف أنه كذب لم يجز أن يكذب به، وهذا هو الذي كان الإمام أحمد بن حنبل وغيره يرخصون فيه، وفي روايات أحاديث الفضائل، وأما أن يثبتوا أن هذا عمل مستحب مشروع بحديث ضعيف، فحاشا لله، كما أنهم إذا عرفوا أن الحديث كذب، فإنهم لم يكونوا يستحلون روايته إلاَّ أن يبينوا أنه كذب لقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: من روى عني شيئاً يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين[١].

وما فعله النبي ﷺ على وجه التعبد فهو عبادة يشرع التأسي به فيه، فإذا خصص زمان، أو مكان بعبادة كان تخصيصه بتلك العبادة سنة: كتخصيصه العشر الأواخر بالاعتكاف فيها، وكتخصيصه مقام إبراهيم بالصلاة فيه، فالتأسي به أن يفعل مثل ما فعل، على الوجه الذي فعل، لأنه فعل.

وذلك إنما يكون بأن يقصد مثلما قصد، فإذا سافر لحج أو عمرة، أو جهاد، وسافرنا كذلك كنا متبعين له.

وكذلك إذا ضرب لإقامة حد بخلاف من شاركه في السفر، وكان

(١) صحيح مسلم (المقدمة ١/٩)، من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

قصده غير قصده، أو شاركه في الضرب، وكان قصده غير قصده، فهذا ليس بمتابع له، ولو فعل فعلاً بحكم الاتفاق مثل نزوله في السفر بمكان، أو أن يفضل في إداوته ماء فيصبه في أصل شجرة، أو أن تمشي راحلته في أحد جانبي الطريق ونحو ذلك.

فهل يستحب قصد متابعته في ذلك؟ كان ابن عمر يحب أن يفعل مثل ذلك.

وأما الخلفاء الراشدون وجمهور الصحابة فلم يستحبوا ذلك، لأن هذا ليس بمتابعة له، إذ المتابعة لا بدَّ فيها من القصد، فإذا لم يقصد هو ذلك الفعل، بل حصل له بحكم الاتفاق كان في قصده غير متابع له، وابن عمر رضي الله عنه يقول؛ وإن لم يقصده، لكن نفس فعله حسن على أي وجه كان، فأحب أن أفعل مثله، إما لأن ذلك زيادة في محبته، وإما لبركة مشابهته له.

وقال: «ولم يكن ابن عمر، ولا غيره من الصحابة يقصدون الأماكن التي كان ينزل فيها، ويبيت فيها مثل بيوت أزواجه، ومثل مواضع نزوله في مغازيه، وإنما الكلام في مشابهته في صورة الفعل فقط. وإن كان هو لم يقصد التعبد به، فأما الأمكنة نفسها، فالصحابة متفقون على أنه لا يعظم منها إلاَّ ما عظمه الشارع»(١).

المراد بكلام الإمام أحمد:

«شددنا في الأسانيد، وإذا جاء في الترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد».

(١) مجموع الفتاوى (١٠/٤٠٨ ـ ٤١١) باختصار، أو مجموعة الرسائل والمسائل (٥/٩٥) وما بعده.

وقال: «قول أحمد بن حنبل: إذا جاء الحلال والحرم شددنا في الأسانيد، وإذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد، وكذلك ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال: ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذي لا يحتج به، فإن الاستحباب حكم شرعي فلا يثبت إلاَّ بدليل شرعي، ومن أخبر عن الله أنه يحب عملاً من الأعمال من غير دليل شرعي، فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، كما لو أثبت الإيجاب أو التحريم، ولهذا يختلف العلماء في الاستحباب كما يختلفون في غيره، بل هو أصل الدين المشروع».

مراد العلماء من العمل بالحديث الضعيف في الفضائل:

«وإنما مرادهم بذلك: أن يكون العمل مما قد ثبت أنه مما يحبه الله أو مما يكرهه الله بنص أو إجماع كتلاوة القرآن، والتسبيح، والدعاء، والصدقة والعتق والإحسان إلى الناس، وكراهة الكذب والخيانة ونحو ذلك، فإذا روي حديث في فضل بعض الأعمال المستحبة، وثوابها وكراهة بعض الأعمال وعقابها: فمقادير الثواب والعقاب وأنواعه إذا روي فيها حديث لا نعلم أنه موضوع جازت روايته والعمل به بمعنى: أن النفس ترجو ذلك الثواب أو تخاف ذلك العقاب، كرجل يعلم أن التجارة تربح لكن بلغه أنها تربح ربحاً كثيراً، فهذا إنْ صدق، نفعه، وإن كذب، لم يضره.

مثال للعمل بالحديث الضعيف بشرطه:

ومثال ذلك الترغيب والترهيب بالإسرائيليات، والمنامات، وكلمات السلف والعلماء، ووقائع العلماء ونحو ذلك، مما لا يجوز بمجرده إثبات حكم شرعي لا استحباب ولا غيره، ولكن يجوز أن يذكر في الترغيب والترهيب، والترجية، والتخويف.

فما علم حسنه أو قبحه بأدلة الشرع، فإن ذلك ينفع ولا يضر، وسواء كان في نفس الأمر حقاً أو باطلاً، فما علم أنه باطل موضوع لم يجز الالتفات إليه، فإن الكذب لا يفيد شيئاً وإذا ثبت أنه صحيح أثبتت به الأحكام وإذا احتمل الأمرين روي لإمكان صدقه، ولعدم المضرة في كذبه، وأحمد إنما قال: إذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد.

ومعناه: أنا نروي في ذلك بالأسانيد وإن لم يكن محدثوها من الثقات الذين يحتج بهم، وكذلك قول من قال: يعمل بها في فضائل الأعمال إنما العمل بها، العمل بما فيها من الأعمال الصالحة مثل التلاوة والذكر والاجتناب لما كره فيها من الأعمال السيئة.

ونظير هذا قول النبي ﷺ في الحديث الذي رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عَلَيَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[1]، مع قوله ﷺ في الحديث الصحيح: إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم[2]، فإنه رخص في الحديث عنهم، ومع هذا نهى عن تصديقهم وتكذيبهم، فلو لم يكن في التحديث المطلق عنهم فائدة لما رخص فيه، وأمر به، ولو جاز تصديقهم بمجرد الأخبار لما نهى عن تصديقهم، فالنفوس تنتفع بما تظن صدقه في مواضع».

---

(١) حديث متواتر، وقد أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء (١٣/٤٩٦).

(٢) أخرجه البخاري في الاعتصام بالكتاب والسنة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (١٣/٣٣٣)، (رقم ٧٣٦٢).

لا يجوز التقدير والتحديد بأحاديث الفضائل:

قال: «فإذا تضمنت أحاديث الفضائل الضعيفة تقديراً وتحديداً مثلاً صلاة في وقت معين بقراءة معينة، أو على صفة معينة لم يجز ذلك، لأن استحباب هذا الوصف المعين لم يثبت بدليل شرعي، بخلاف ما لو روى فيه من دخل السوق فقال: لا إله إلاّ الله كان كذا وكذا، فإن ذكر الله في السوق مستحب لما فيه من ذكر الله بين الغافلين، كما جاء في الحديث المعروف: ذاكر الله في الغافلين كالشجرة الخضراء بين الشجر اليابس.

أما تقدير الثواب المروي فيه فلا يضر ثبوته، ولا عدم ثبوته، في مثله جاء الحديث الذي رواه الترمذي: من بلغه عن الله شيء فيه فضل فعمل به رجاء لذلك الفضل أعطاه الله ذلك، وإن لم يكن ذلك كذلك.

فالحاصل: أن هذا الباب يروى ويعمل به في الترغيب والترهيب لا في الاستحباب، ثم اعتقاد موجبه وهو مقادير الثواب والعقاب يتوقف على الدليل الشرعي»[1].

وتكلم شيخ الإسلام في مبحث التوسل والشفاعة وذكر أن التوسل الممنوع والمنهي عنه الذي لا يروي فيه إلاّ أحاديث ضعيفة وموضوعة فقال:

«وليس في الأحاديث المرفوعة في ذلك حديث في شيء من دواوين المسلمين التي يعتمد عليها في الأحاديث لا في الصحيحين، ولا كتب السنن ولا المسانيد المعتمدة كمسند الإمام وغيره، وإنما يوجد في الكتب التي عرف أن فيها كثيراً من الأحاديث الموضوعة المكذوبة التي يختلقها الكذابون بخلاف من قد يغلط في الحديث ولا يتعمد الكذب.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٦٥ ـ ٦٨).

ثم ذكر وجود الغلط في مسند أحمد وتنازع أبـي العلاء وابن الجوزي في وجود أحاديث موضوعة في المسند[1]، ثم قال: «أما الصحابة فلم يعرف فيهم ـ ولله الحمد ـ من تعمد الكذب على النبـي ﷺ كما لم يعرف فيهم من كان من أهل البدع المعروفة»... إلى أن قال: «وأما التابعون فلم يعرف تعمد الكذب في التابعين من أهل مكة والمدينة والشام والبصرة بخلاف الشيعة فإن الكذب معروف فيهم، وقد عرف الكذب بعد هؤلاء في طوائف.

وأما الغلط فلا يسلم منه أكثر الناس، بل في الصحابة من قد يغلط أحياناً...

والمقصود أن هذه الأحاديث التي تروى في ذلك من جنس أمثالها من الأحاديث الغريبة المنكرة بل الموضوعة التي يرويها من يجمع في الفضائل والمناقب الغث والسمين، كما يوجد مثل ذلك فيما يصنف في فضائل الأوقات، وفضائل العبادات، وفضائل الأنبياء والصحابة، وفضائل البقاع ونحو ذلك فإن هذه الأبواب فيها أحاديث صحيحة، وأحاديث حسنة، وأحاديث ضعيفة، وأحاديث كذبة موضوعة.

ولا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة، لكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوزوا أن يروى في فضائل الأعمال ما لم يعلم أنه ثابت إذا لم يعلم أنه كذب.

وذلك أن العمل إذا علم أنه مشروع بدليل شرعي، وروي في فضله حديث لا يعلم أنه كذب جاز أن يكون الثواب حقاً، ولم يقل أحد من

(١) يأتي الكلام على هذه المسألة في ذكر مسند الإمام أحمد.

الأئمة أنه يجوز أن يجعل الشيء واجباً أو مستحباً بحديث ضعيف ومن قال هذا فقد خالف الإجماع.

وهذا كما أنه لا يجوز أن يحرم شيء إلاَّ بدليل شرعي، لكن إذا علم تحريمه، وروي حديث في وعيد الفاعل له، ولم يعلم أنه كذب جاز أن يرويه، فيجوز أن يروي في الترغيب والترهيب ما لم يعلم أنه كذب لكن فيما علم أن الله رغب فيه أو رهب منه بدليل آخر غير هذا الحديث المجهول حاله.

وهذا كالإسرائيليات يجوز أن يروى منها ما لم يعلم أنه كذب للترغيب والترهيب فيما علم أن الله تعالى أمر به في شرعاً، ونهى عنه في شرعنا، فأما أن يثبت شرعنا لنا بمجرد الإسرائيليات التي لم تثبت فهذا لا يقوله عالم ولا كان أحمد بن حنبل، ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون على مثل هذه الأحاديث في الشريعة.

ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط عليه، ولكن كان في عرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح وضعيف، والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لا يحتج به، وإلى ضعيف حسن، كما أن ضعف الإنسان بالمرض ينقسم إلى مرض مخوف يمنع التبرع من رأس المال وإلى ضعيف خفيف لا يمنع من ذلك»[1].

وذكر شيخ الإسلام أصول السنة وعمدة من يخالف السنة، وأفاد في هذا المبحث إفادة قيمة وذكر أن مع هذا يستفاد من جهود أهل البدع، فقال: «وهذه الأمور يسلم بسببها ناس، ويتوب بسببها ناس يكونون أضل

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٥٠ ـ ٢٥١).

من أصحابها فينقلون بسببها إلى ما هو خير مما كان عليه، كالشيخ الذي فيه كذب وفجور من الإنس قد يأتيه قوم كفار فيدعوهم إلى الإسلام فيسلمون ويصيرون خيراً مما كانوا، وإن كان قصد ذلك الرجل فاسداً»، وقد قال النبي ﷺ: «أن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر، وبأقوام لا خلاق لهم».

وهذا كالحجج والأدلة التي يذكرها كثير من أهل الكلام والرأي، فإنه ينقطع بها كثير من أهل الباطل، ويقوى بها قلوب كثير من أهل الحق، وإن كانت في نفسها باطلة، فغيرها أبطل منها، والخير والشر درجات، فينتفع بها أقوام ينتقلون مما كانوا عليه إلى ما هو خير منه.

وقد ذهب كثير من مبتدعة المسلمين: من الرافضة والجهمية وغيرهم إلى بلاد الكفار، فأسلم على يديه خلق كثير، وانتفعوا بذلك، وصاروا مسلمين مبتدعين، وهو خير من أن يكونوا كفاراً، وكذلك بعض الملوك قد يغزو غزواً يظلم فيه المسلمين، والكفار، ويكون آثماً بذلك، ومع هذا فيحصل به نفع خلق كثير كانوا كفاراً، فصاروا مسلمين، وذاك كان شراً بالنسبة إلى القائم بالواجب، وأما بالنسبة إلى الكفار فهو خير.

وكذلك كثير من الأحاديث الضعيفة في الترغيب والترهيب والفضائل والأحكام والقصص، قد يسمعها أقوام فينتقلون بها إلى خير مما كانوا عليه وإن كانت كذباً، وهذا كالرجل يسلم رغبةً في الدنيا، ورهبةً من السيف، ثم إذا أسلم وطال مكثه بين المسلمين دخل الإيمان في قلبه، فنفس ذل الكفر الذي كان عليه وانقهاره ودخوله في حكم المسلمين خير من أن يبقى كافراً، فانتقل إلى خير مما كان عليه، وخف الشر الذي كان فيه، ثم إذا أراد الله هدايته أدخل الإيمان في قلبه.

والله تعالى بعث الرسل بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل

المفاسد وتقليلها، والنبي ﷺ دعا الخلق بغاية الإمكان ونقل كل شخص إلى خير مما كان عليه بحسب الإمكان: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟ وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَٰلَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ۝١٩﴾ [الأحقاف: ١٩].

وأكثر المتكلمين يردون باطلاً بباطل، وبدعة ببدعة، لكن قد يردون باطل الكفار من المشركين وأهل الكتاب بباطل المسلمين، فيصير الكافر مسلماً مبتدعاً، وأخص من هؤلاء من يرد البدع الظاهرة كبدعة الرافضة ببدعة أخف منها وهي بدعة أهل السنة»[1].

المراد من الحديث الضعيف خير من الرأي:

وشرح مراده بقوله: «إن الحديث الضعيف خير من الرأي» في المنهاج، فقال: وأما نحن فقولنا، إن الحديث الضعيف خير من الرأي: ليس المراد به الضعيف المتروك، لكن المراد به الحسن، كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده[2]، وحديث إبراهيم الهجري[3]، وأمثالهما ممن يحسن الترمذي حديثه، أو يصححه.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٩٥ ـ ٩٧)، أو مجموعة الرسائل الكبرى (٧٣ ـ ٧٤)، وراجع (ص ١٥٦، ١٥٧).

(٢) تقرر عند المحدثين أن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: عبد الله بن عمرو بن العاص حسن إذا صح الطريق إليه كما سيأتي.

(٣) إبراهيم الهجري هو ابن مسلم الهجري: وتفرد بإخراج حديثه ابن ماجه، وقال فيه الحافظ ابن حجر: لين الحديث رفع موقوفات (١/ ٤٣).
وضعفه ابن معين والنسائي، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وقال ابن عدي: إنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص عن عبد الله وعامتها مستقيمة.
الكامل لابن عدي (١/ ٢٥٤)، والضعفاء لابن الجوزي (١/ ٥٢)، والميزان (١/ ٦٤، ٦٥)، والتهذيب (١/ ١٦٤ ـ ١٦٦).

وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي: إما صحيحاً وإما ضعيفاً، والضعيف نوعان: ضعيف متروك، وضعيف ليس بمتروك، فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح، فجاء من لا يعرف إلاَّ اصطلاح الترمذي، فسمع قول بعض الأئمة: الحديث الضعيف أحب إليّ من القياس، فظن أنه يحتج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي، وأخذ يرجح طريقة من يرى أنه أتبع للحديث الصحيح وهو في ذلك من المتناقضين الذين يرجحون الشيء على ما هو أولى بالرجحان منه إن لم يكن دونه»[1].

● ● ●

---

(١) منهاج السنة (٢/ ١٩١).

معرفة الاعتبار والشواهد والمتابعات

أهل الحديث يبحثون عما يرويه الراوي ليتعرفوا ما إذا كان قد انفرد به، أو لا، وهذا البحث والتنقيب يسمى عندهم «الاعتبار» وهو هيئة التوصل للنوعين: المتابعات والشواهد، وسبر طرق الحديث لمعرفتها فقط.

فإذا لم يجدوا ثقة رواه غيره كان الحديث «فرداً مطلقاً» أو «غريباً» ومثاله: رواية حماد بن سلمة، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

فينظر: هل رواه ثقة آخر عن أيوب؟ فإن وجد كان ذلك متابعة تامة، وإن لم يوجد فينظر هل رواه ثقة آخر عن ابن سيرين غير أيوب، وهلم جرا، وهكذا عندما يوجد متابعة فيكون متابعة قاصرة بالنسبة إلى المتابعة التابعة.

وهذا العمل ما يسمونه «المتابعة».

ثم إذا وجد حديث آخر بمعناه كان شاهداً للأول[1].

---

(١) انظر: الباعث الحثيث (ص ٥٦، ٥٧) مع تعليق أحمد شاكر، وتدريب الراوي (٢٤٢/١، ٢٤٣).

وسبر طرق الحديث والبحث عن المتابعات والشواهد هو أمر متداول ومشهور بين أهل العلم بالحديث، ولا يوجد ناقد إلاَّ وقد يستخدم قاعدة الاعتبار لمعرفة الصحيح من الضعيف.

وقد سلك شيخ الإسلام هذا المسلك بأحسن طريق في مؤلفاته وتكلم حول جمع الطرق وتعاضدها في أكثر من مرة فقال في موضع:

«قد يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط في حديثه، ويكون حديثه الغالب عليه الصحة فيروون عنه لأجل الاعتبار به، والاعتضاد به، فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضاً، حتى قد يحصل العلم بها، ولو كان الناقلون فجاراً وفساقاً، فكيف إذا كانوا علماء عدولاً، ولكن كثر في حديثهم الغلط؟».

وهذا مثل عبد الله بن لهيعة، فإنه من أكابر علماء المسلمين، وكان قاضياً بمصر، كثير الحديث، ولكن احترقت كتبه فصار يحدث من حفظه فوقع في حديثه غلط كثير، مع أن الغالب على حديثه الصحة. قال أحمد: قد أكتب حديث الرجل للاعتبار به، مثل ابن لهيعة.

وأما من عرف منه أنه يتعمد الكذب فمنهم من لا يروي عن هذا شيئاً، وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره: لم يرو في مسنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب، لكن يروي عمن عرف منه الغلط للاعتبار به، والاعتضاد.

ومن العلماء من كان يسمع حديث من يكذب ويقول: إنه يميز بين ما يكذبه وبين ما لا يكذبه.

ويذكر عن الثوري أنه كان يأخذ عن الكلبي، وينهى عن الأخذ عنه ويذكر أنه يعرف.

ومثل هذا قد يقع لمن كان خبيراً بشخص، إذا حدثه بأشياء يميز بين ما صدق فيه، وما كذب فيه، بقرائن لا يمكن ضبطها، وخبر الواحد قد يقترن به قرائن تدل على أنه صدق، وقرائن تدل على أنه كذب»[1].

وتكلم في مقدمة أصول التفسير حول تعدد الطرق فقال:

«و «المراسيل» إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة قصداً أو الاتفاق بغير قصد كانت صحيحة قطعاً، فإن النقل إما أن يكون صدقاً مطابقاً للخبر وإما أن يكون كذباً تعمد صاحبه الكذب، أو أخطأ فيه، فمتى سلم من الكذب العمد والخطأ كان صدقاً بلا ريب.

فإذا كان الحديث جاء من جهتين أو جهات، وقد علم أن المخبرين لم يتواطئا على اختلاقه، وعلم أن مثل ذلك لا تقع الموافقة فيه اتفاقاً بلا قصد علم أنه صحيح، مثل شخص يحدث عن واقعة جرت، ويذكر تفاصيل ما فيها من الأقوال والأفعال، ويأتي شخص آخر قد علم أنه لم يواطىء الأول، فيذكر مثل ما ذكره الأول من تفاصيل الأقوال، والأفعال، فيعلم قطعاً أن تلك الواقعة حق في الجملة، فإنه لو كان كل منهما كذبا عمداً أو خطأ، لم يتفق في العادة أن يأتي كل منها بتلك التفاصيل التي تمنع العادة اتفاق الاثنين عليها بلا مواطأة من أحدهما لصاحبه، فإن الرجل قد يتفق أن ينظم بيتاً وينظم الآخر مثله، أو يكذب كذبة ويكذب الآخر مثلها، أما إذا أنشأ قصيدة طويلة ذات فنون على قافية ورويّ، فلم تجر العادة بأن غيره ينشىء مثلها لفظاً ومعنى مع الطول المفرط، بل يعلم بالعادة أنه

---

(١) مجموع الفتاوي (٢٦/١٨، ٢٧)، وعنه أورده جمال الدين القاسمي في قواعد التحديث (ص ١١٥، ١١٦).

أخذها منه، وكذلك إذا حدث حديثاً طويلاً فيه فنون، وحدث آخر بمثله، فإنه إما أن يكون واطأه عليه أو أخذه منه، أو يكون الحديث صدقاً، وبهذه الطريق يعلم صدق عامة ما تتعدد جهاته المختلفة على هذا الوجه من المنقولات، وإن لم يكن أحدها كافياً إما لإرساله وإما لضعف ناقله، لكن مثل هذا لا تضبط به الألفاظ والدقائق التي لا تعلم بهذه الطريق فلا يحتاج ذلك إلى طريق يثبت بها مثل تلك الألفاظ والدقائق، ولهذا ثبتت بالتواتر غزوة بدر وأنها قبل أحد، بل يعلم قطعاً أن حمزة، وعلياً وعبيدة برزوا إلى عتبة، وشيبة، والوليد، وأن علياً قتل الوليد، وأن حمزة قتل قرنه، ثم يشك في قرنه هل هو عتبة أو شيبة.

وهذا الأصل ينبغي أن يعرف، فإنه أصل نافع في الجزم بكثير من المنقولات في الحديث والتفسير والمغازي، وما ينقل من أقوال الناس وأفعالهم وغير ذلك.

ولهذا إذا روى الحديث الذي يتأتى فيه ذلك عن النبي ﷺ من وجهين، مع العلم بأن أحدهما لم يأخذ عن الآخر جزم بأنه حق، لا سيما إذا علم أن نقلته ليسوا ممن يتعمد الكذب، وإنما يخاف على أحدهم النسيان والغلط، فإن من عرف الصحابة كابن مسعود وأبي بن كعب، وابن عمر، وجابر، وأبي سعيد وأبي هريرة وغيرهم علم يقيناً أن الواحد من هؤلاء لم يكن ممن يتعمد الكذب على رسول الله ﷺ فضلاً عمن هو فوقهم.

كما يعلم الرجل من حال من جرّبه وخبره خبرة باطنة طويلة أنه ليس ممن يسرق أموال الناس، ويقطع الطريق، ويشهد بالزور ونحو ذلك.

وكذلك التابعون بالمدينة، ومكة، والشام، والبصرة، فإن مَن عرف مثل أبـي صالح السمان، والأعرج، وسليمان بن يسار، وزيد بن أسلم وأمثالهم علم قطعاً أنهم لم يكونوا ممن يتعمد الكذب في الحديث فضلاً عمن هو فوقهم، مثل محمد بن سيرين، والقاسم بن محمد، أو سعيد بن المسيب، أو عَبِيدة السلماني، أو علقمة، أو الأسود أو نحوهم.

وإنما يخاف على الواحد من الغلط، فإن الغلط والنسيان كثيراً ما يعرض للإنسان، ومن الحفاظ مَن قد عرف الناس بعده عن ذلك جداً، كما عرفوا حال الشعبـي، والزهري، وعروة، وقتادة، والثوري، وأمثالهم لا سيما الزهري في زمانه والثوري في زمانه، فإنه قد يقول القائل: إن ابن شهاب الزهري لا يعرف له غلط مع كثرة حديثه وسعة حفظه.

و «المقصود» أن الحديث الطويل إذا روي مثلاً من وجهين مختلفين من غير مواطأة امتنع عليه أن يكون غلطاً، كما امتنع أن يكون كذباً: فإن الغلط لا يكون في قصة طويلة متنوعة، وإنما يكون في بعضها، فإذا روى هذا قصة طويلة متنوعة ورواها الآخر مثلما رواها الأول من غير مواطأة امتنع الغلط في جميعها، كما امتنع الكذب في جميعها من غير مواطأة.

وقال: «و «المقصود هنا» أن تعدد الطرق مع عدم التشاعر، أو الاتفاق في العادة يوجب العلم بمضمون المنقول، لكن هذا ينتفع به كثيراً في علم أحوال الناقلين، وفي مثل هذا ينتفع برواية المجهول، والسيىء الحفظ، وبالحديث المرسل ونحو ذلك، ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث، ويقولون: إنه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره، قال أحمد: قد أكتب حديث الرجل لأعتبره، ومثّل هذا

بعبد الله بن لهيعة قاضي مصر، فإنه كان من أكثر الناس حديثاً، ومن خيار الناس، لكن بسبب احتراق كتبه وقع في حديثه المتأخر غلط، فصار يعتبر بذلك ويستشهد به وكثيراً ما يقترن هو والليث بن سعد، والليث حجة ثبت إمام»[1].

مثال من يكتب حديثه للاعتبار:

قال: «روى أبو إسحاق الجوزجاني ثنا ابن مريم، أنبأنا إبراهيم بن إسماعيل بن أبـي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: سأل رسول الله ﷺ عن المحلل؟ فقال: لا، إلاَّ نكاح رغبة لا نكاح دلسة، ولا استهزاء بكتاب الله ثم يذوق العسيلة. ورواه ابن شاهين في غرائب السنن».

قال: «وإسناد هذا الحديث جيد إلاَّ إبراهيم بن إسماعيل، فإنه قد اختلف فيه، فقال يحيـى بن معين في رواية الدارمي: هو صالح، وقال الإمام أحمد في رواية أبـي طالب: هو ثقة من أهل الذمة، وقال محمد بن سعد: كان مصلياً عابداً صام ستين سنة، وقال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ضعيف».

وقال أبو أحمد بن عدي: هو صالح في باب الرواية، ونكتب حديثه على ضعفه[2].

قال شيخ الإسلام: «وهذا الذي قاله ابن عدي عدل من القول، فإن في الرجل ضعفاً لا محالة، وضعفه إنما هو من جهة الحفظ وعدم الإتقان،

---

(١) مجموع الفتاوي (١٣/ ٣٤٧ ـ ٣٥٢).

(٢) انظر: الميزان (١/ ١٩)، والكامل لابن عدي (١/ ٢٣٤).

لا من جهة التهمة، وله عدة أحاديث بهذا الإسناد، روى منها الترمذي وابن ماجه، فمثل هذا يكتب حديثه للاعتبار به.

وقد جاء حديث مرسل يوافق هذا ثم ذكره»[1].

• • •

(١) الفتاوي الكبرى (٣/ ٣٢٤).

زيـادة الثـقـة

إذا تفرد الراوي العدل بزيادة في سند الحديث أو متنه عن بقية الرواة عن شيخ لهم ففي قبولها وردّها خلاف، فقيل: تقبل مطلقاً، وقيل: ترد مطلقاً، وقيل: لا تقبل عند اتحاد مجلس السماع، وتقبل عند تعدده، وقيل غيرها.

وهذه الزيادات على ثلاثة أقسام:

الأول: ما كان منافياً لما رواه الثقات، أو الأوثق منه، فهذا مردود، وتسمى رواية الثقات أو الأوثق محفوظاً ورواية الثقة شاذاً.

والثاني: ما رواه الثقة، ولم يخالف غيره من الثقات أو الأوثق منه فهذا مقبول.

والثالث: ما زاده الثقة من لفظة لم يذكرها سائر من روى ذلك، وتلك اللفظة توجب قيداً في إطلاق، أو تخصيصاً لعموم ففيه مغايرة في الصفة ونوع مخالفة يختلف الحكم بها، وهذا حكمه الترجيح بالقرائن[1].

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٧٧)، وشرح العلل لابن رجب (١/ ٧٩)، والنكت على ابن الصلاح (٣/ ٦٨٦ ـ ٦٩٠)، والباعث الحثيث (ص ٥٨ ـ ٦٠)، والأحكام لابن حزم (٢/ ٩٠، ٩١)، ودراسات في الجرح والتعديل (ص ٢١٩ ـ ٢٢٣).

وقال الحافظ ابن حجر: حاصل كلام الأئمة أن الزيادة إنما تقبل ممن يكون حافظاً متقناً حيث يستوي مع من زاد عليهم في ذلك، فإن كانوا أكثر عدداً منه، أو كان فيهم مَن هو أحفظ منه، أو كان غير حافظ ولو كان في الأصل صدوقاً فإن زيادته لا تقبل(١).

وعن الإمام أحمد وفي مذهبه أقوال في هذه المسألة:

١ ـ قبول زيادة الثقة التي لا تنافي المزيد عليه.

٢ ـ وردها إذا خالف ظاهر المزيد عليه.

٣ ـ وترد مطلقاً إذا تركها الجمهور.

٤ ـ وذكر أبو الخطاب قبولها إذا تعدد المجلس، وإن اتحد، وكان الذي ترك الزيادة جماعة لا يجوز عليهم الوهم سقطتْ، وإن كان ناقل الزيادة جماعة كثيرة قبلتْ.

ومثال القول الأول:

١ ـ نقلوا أن النبـي ﷺ دخل البيت.

٢ ـ وانفرد أحدهم بقوله: دخل وصلى، تثبت تلك الزيادة بقوله كالمنفرد بحديث عنهم.

وهكذا لو أرسلوه كلهم، ورفعه واحد منهم، إلى النبـي ﷺ، ثبت عنه مسنداً بروايته، وهكذا لو وقفوه كلهم على صحابـي، ورفعه واحد إلى النبـي ﷺ ثبت هذا المرفوع ولم يرد.

وقال أحمد بن القاسم: سألت أبا عبد الله عن مسألة في فوات الحج فقال: فيها روايتان: إحداهما فيها زيادة دم، قال أبو عبد الله: والزائد أولى أن يؤخذ به.

---

(١) النكت على ابن الصلاح (٢/ ٦٩٠)، وتدريب الراوي (١/ ٢٤٥).

ومثال ما رده الإمام أحمد كما روى عنه في رواية الأثرم وإبراهيم بن الحارث، والمروزي: إذا تبايعا فخير أحدهما صاحبه بعد البيع هل يجب البيع؟ فقال: هكذا في حديث عبد الله بن عمر قيل له: تذهب إليه؟ قال: لا، أنا أذهب إلى الأحاديث النافية، الخيار لهما ما لم يتفرقا ليس فيها شيء من هذا.

وتكلم شيخ الإسلام في المسألة في المسودة فقال: «هذه المسألة ذات شعب واشتباه بغيرها، وذلك أن الكلام في ثبوتها أو ردِّها غير اتباعها عملاً، فإنه قد يروى حديثان منفصلان في قصة، وفي أحدهما زيادة، فهنا لا ريب في قبولها إذا رواها ثقة، كما لو روى حديثاً منفرداً متضمناً حكماً آخر لكن قد يوجب ذلك تقييد الرواية الأخرى أو تخصيصها، فتبقى من باب الخطابين المطلق والمقيد. . .

لكن إذا كان راوي المطلق عدداً، وراوي المقيد واحداً، وهو تقييد يرفع موجب ذلك الخبر، صار كالنسخ عنده، وتعارضا، فلا يرفع الأقوى الأضعف، ولهذا يتوقف في النسخ بمثل هذه الرواية عنه في التفريق وكنسخ القيام للجنازة ونحو ذلك، فإن نسخ خبر العدل بالواحد يتوقف فيه، وأما الخبر الواحد فإما أن ترد إحدى الروايتين عن المنشىء للكلام أو عن المخبر، فأما الأول فهي المسألة المذكورة هنا، وهي زيادة أحد الصاحبين ما لم يروه الآخر، وهي ترجع إلى القسم الأول إن تعدد المجلس، وأما إن اتحد ولم يعلم واحد منهما فهو هي.

وأما إن كانت الزيادة عن المخبر فهنا الزيادة في حديث واحد قطعاً لأن تعدد مجالس الأخبار لا يوجب تعدد المخبر عنه، لكن قد يرويه المحدث بكماله وقد يختصره.

فسبب قبول الزيادة إما تعدد المتكلم، وإما حفظ الزائد دون غيره، إما أن يكون تركهم لروايتها لا لعدم علمهم بها بل للاختصار، وترك روايتها يبتنى على جواز نقل بعض الحديث دون بعض إن كان الترك موهماً. . .

وأيضاً فزيادة بعض الرواة بعض الحديث يستمد من قاعدة وهي أن التفرد بالرواية قد يقدح تارة، ولا يقدح أخرى، فإذا كان المقتضى للاشتراك قائماً، ولم يقع قدح، وإلاَّ فلا، ومنه رواية ما تعم به البلوى وغير ذلك وذلك لأنها إذا كانت ثابتة فالمحدث إما أن يكون قد ذكرها للبقية أو لم يذكرها، وإذا ذكرها فإما أنهم لم يسمعوها، أو سمعوها، وما حفظوها أو حفظوها وما حدثوا بها، ليس هنا سبب رابع، فإن كان المقتضى لذكرها، وسمعها، وحفظها والتحديث بها موجوداً صارت مثل المثبت والنافي سواء، وأما الاختلاف في الإسناد، والإرسال، والرفع، والوقف ففيه تفصيل أيضاً وكلام أحمد، وغيره في هذه الأبواب مبني على التفصيل، وأهل الحديث أعلم من غيرهم»[1].

وقد وجدنا في كلام شيخ الإسلام تطبيق هذه القاعدة غير مرة، فقال في حديث: «احتجاج ابن حزم على أن ما دون ركعتين ليس بصلاة بقوله صلاة الليل والنهار مثنى مثنى».

قال: هذا يرويه الأزدي عن علي بن عبد الله البارقي عن ابن عمر، وهو خلاف ما رواه الثقات المعروفون عن ابن عمر، فإنهم رووا ما في الصحيحين أنه سأل عن صلاة الليل، فقال: صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خِفْتَ الفجر، فأوتر بواحدة.

---

(١) المسودة (ص ٢٧١، ٢٧٢).

ولهذا ضعف الإمام أحمد وغيره من العلماء حديث البارقي، ولا يقال: هذه زيادة من الثقة، فتكون مقبولة لوجوه:

أحدها: أن هذا متكلم فيه.

الثاني: أن ذلك إذا لم يخالف الجمهور، وإلاَّ فإذا انفرد عن الجمهور، ففيه قولان في مذهب أحمد، وغيره.

الثالث: أن هذا إذا لم يخالف المزيد عليه، وهذا الحديث قد ذكر ابن عمر: أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن صلاة الليل؟ فقال: صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خِفْتَ الصبح، فأوتر بواحدة.

ومعلوم أنه لو قال: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، فإذا خِفْتَ الصبح، فأوتر بواحدة لم يجز ذلك، وإنما يجوز إذا ذكر صلاة الليل منفردة كما ثبت في الصحيحين، والسائل إنما سأله عن صلاة الليل، والنبي ﷺ وإن كان قد يجيب عن أعم مما سئل عنه كما في حديث البحر ثم ذكره وفيه: هو الطهور ماؤه، الحل ميتته، وقال: لكن يكون الجواب منتظماً، لأنه ذكر فيه قوله: «فإذا خِفْتَ الصبح فأوتر بواحدة» وهذا ثابت في الحديث لا ريب فيه. فإن قيل: يحتمل أن يكون هذا قد ذكره النبي ﷺ في مجلس آخر كلاماً مبتدأ لآخر؛ إما لهذا السائل وإما لغيره.

قيل: كل من روى عن ابن عمر إنما رواه هكذا، فذكروا في أوله السؤال، وفي آخره الوتر، وليس فيه إلاَّ صلاة الليل، وهذا خالفهم، فلم يذكر ما في أوله، ولا ما في آخره، وزاد في وسطه، وليس هو من المعروفين بالحفظ والإتقان، ولهذا لم يخرج حديثه أهل الصحيح: البخاري ومسلم.

وهذه الأمور وما أشبهها متى تأمل اللبيب علم أنه غلط في الحديث وإن لم يعلم ذلك أوجب ريبة قوية تمنع الاحتجاج به، على إثبات مثل هذا الأصل العظيم»[1].

• • •

(١) مجموع الفتاوى (٢١/ ٢٨٩ ـ ٢٩١)، أو الفتاوى الكبرى (٢/ ٧٠)، وستأتي أمثلة أخرى لتطبيق هذه القاعدة عند شيخ الإسلام في قسم الأحاديث.

معرفة علل الحديث

يعتبر هذا الفن من أدق فنون الحديث وأعوصها، ولهذا خفي على كثير من علماء الحديث، وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم، وقد قال بعض الحفَّاظ في هذا الفن: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل، وشبهوه بعمل الصيرفي البصير الذي يميز بين الجياد والزيوف والدنانير والفلوس.

والحديث المعلول هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.

والطريق إلى معرفة العلل: جمع طرق الحديث ودراستها وقد تكلم في هذا الفن جهابذة المحدثين، وألفوا فيها مؤلفات ذكر الدكتور محفوظ الرحمن السلفي في مقدمة تحقيقه لعلل الدارقطني منها خمسين كتاباً، منها كتاب ابن معين، وابن المديني، وأحمد بن حنبل، والفلاس، والبخاري، والذهلي، ومسلم، ويعقوب بن شيبة، وأبي زرعة الرازي، والترمذي، وأبي زرعة الدمشقي، والبزار، والساجي، وابن أبي حاتم، وابن حبان، والدارقطني، والحاكم، وابن الجوزي، والحافظ ابن حجر[1].

---

(١) العلل للدارقطني (١/ ٤٧ ـ ٥٦)، من مقدمة المحقق وراجع لمبحث العلل: تدريب الراوي (١/ ٢٥١ ـ ٢٦١)، والباعث الحثيث مع تعليق أحمد شاكر (٦٠ ـ ٦٨).

وكان شيخ الإسلام أحد المبرزين في هذا الفن تشهد له كتاباته القوية في هذا الباب، وهي منثورة في فتاواه، وقد ذكر استطراداً بعض جوانب هذا الفن، وأشار إلى أهميته فقال في صدد بيان وجود بعض الغلط في الصحيحين حيث تكلم على حديث خلق الله التربة يوم السبت الذي رواه مسلم ورجح ضعفه وأنه خلاف ما أخبر به القرآن ثم قال: مع أن حذاق أهل الحديث يثبتون علة هذا الحديث من غير هذه الجهة، وأن رواية فلان غلط فيه لأمور يذكرونها، وهذا الذي يسمى معرفة علل الحديث يكون الحديث إسناده في الظاهر جيداً، ولكن عرف من طريق آخر: أن راويه غلط فرفعه وهو موقوف، أو أسنده وهو مرسل، أو دخل عليه حديث في حديث، وهذا فن شريف.

وكان يحيى بن سعيد الأنصاري، ثم صاحبه علي بن المديني، ثم البخاري من أعلم الناس به.

وكذلك الإمام أحمد، وأبو حاتم، وكذلك النسائي، والدارقطني، وغيرهم، وفيه مصنفات معروفة.

وقال: «والبخاري أحذق وأخبر بهذا الفن من مسلم، ولهذا لا يتفقان على حديث إلاَّ يكون صحيحاً، لا ريب فيه، قد اتفق أهل العلم على صحته»[1].

وقال: «وكم من حديث صحيح الاتصال، ثم يقع في أثنائه الزيادة والنقصان فرب زيادة لفظة تحيل المعنى، ونقص أخرى كذلك، ومن مارس هذا الفن لم يكد يخفى عليه مواقع ذلك، ولتصحيح الحديث وتضعيفه أبواب تدخل، وطرق تسلك، ومسالك تطرق»[2].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/١٩، ٢٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١٨/٤٧).

وقال في مقدمة في أصول التفسير بصدد كلامه على تقوية الحديث بتعدد الطرق: «وكما أنهم يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوء حفظ فإنهم أيضاً يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء تبين لهم أنه غلط فيها بأمور يستدلون بها، ويسمون هذا «علم علل الحديث»، وهو من أشرف علومهم بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط وغلط فيه، وغلطه فيه عرف إما بسبب ظاهر كما عرفوا «أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال»، وجعلوا رواية ابن عباس لتزوجها حراماً، مما وقع فيه الغلط، ثم ذكر أمثلة أخرى وقال: والناس في هذا الباب طرفان: طرف من أهل الكلام ونحوهم ممن هو بعيد عن معرفة الحديث وأهله لا يميز بين الصحيح والضعيف، فيشك في صحة أحاديث، أو في القطع بها مع كونها معلومة مقطوعاً بها عند أهل العلم به.

وطرف ممن يدعي اتباع الحديث والعمل به كلما وجد لفظاً في حديث قد رواه ثقة، أو رأى حديثاً بإسناد ظاهره الصحة يريد أن يجعل ذلك من جنس ما جزم أهل العلم بصحته، حتى إذا عارض الصحيح المعروف أخذ يتكلف له التأويلات الباردة، أو يجعله دليلاً له في مسائل العلم، مع أن أهل العلم بالحديث يعرفون أن مثل هذا غلط.

وكما أن على الحديث أدلة يعلم بها أنه صدق وقد يقطع بذلك، فعليه أدلة يعلم بها أنه كذب ويقطع بذلك، مثل ما يقطع بكذب ما يرويه الوضاعون من أهل البدع والغلو في الفضائل، مثل حديث يوم عاشوراء وأمثاله مما فيه أن من صلى ركعتين كان له كأجر كذا وكذا نبياً»[1].

---

(١) الفتاوى (١٣/ ٣٥٢، ٣٥٤) مقدمة أصول التفسير.

معرفة مختلف الحديث

قال الإمام النووي: هذا من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف، وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما، أو يرجح لأحدهما، وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغوّاصون على المعاني[1].

وقد صنف فيه الإمام الشافعي كتاباً مستقلاً باسم مختلف الحديث وهو مطبوع، كما كتب في الأم كثيراً من أبحاثه، وألف فيه ابن قتيبة، قال فيه شيخ الإسلام: ردّ فيه على أهل الكلام الذين يطعنون في الحديث[2].

وإذا تعارض حديثان ظاهراً، فإن أمكن الجمع بينهما فلا يعدل عنه إلى غيره بحال، ويجب العمل بهما معاً.

وإذا كان التعارض بين الحديثين بحيث لا يمكن الجمع بينهما بوجه فإن علمنا أن أحدهما ناسخ للآخر أخذنا بالناسخ، وإن لم يثبت النسخ، أخذنا بالراجح منهما، وأوجه الترجيح كثيرة جداً وقد ذكر الحازمي منها في كتابه الاعتبار خمسين وجهاً[3].

---

(١) تدريب الراوي (٢/١٩٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/٤٠٣)، وذكر عدة أمثلة.

(٣) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ (٨/٢٢).

ونقلها العراقي في التقييد والإيضاح، وزاد عليها حتى أوصلها إلى عشرة ومائة وجه[1].

ولخصها السيوطي في تدريب الراوي[2].

وإذا لم يمكن الترجيح بين الحديثين المتعارضين وجب التوقف فيهما وقد كان الإمام ابن خزيمة يقول: ليس ثم حديثان متعارضان من كل وجه، ومن وجد شيئاً من ذلك فليأتني لأولف له بينهما[3].

وقد تكلم شيخ الإسلام في أكثر من موضع حول الأحاديث المتعارضة وحاول الجمع بينها، فأحسن وأجاد، وقال في المسودة في أصول الفقه: «لا يجوز أن يوجد في الشرع خبران متعارضان من جميع الوجوه، وليس مع أحدهما ترجيح يقدم به، ذكره أبو بكر الخلال، وهذا قول القاضي»[4].

وذكر بعض الأوجه من وجوه الترجيح فقال: «يقدم حديث من لم يضطرب لفظه على من اضطرب لفظه، قاله القاضي»[5].

وقال: «إذا تعارض خبر مرسل عن النبي ﷺ، وحديث عن الصحابة أو التابعين، فالذي عن الصحابة أولى من المرسل نص عليه، ولفظه: قال إسحاق بن إبراهيم: قلت لأبي عبد الله: حديث عن النبي ﷺ مرسل

---

(١) التقييد والإيضاح (٢٤٥ ـ ٢٥٠).

(٢) تدريب الراوي (٢/١٩٦ ـ ٢٠٣).

(٣) الباعث الحثيث (ص ١٧٠).

(٤) المسودة (ص ٢٧٤).

(٥) المسودة (ص ٢٧٧).

برجال ثبت أحب إليك أو حديث عن الصحابة أو التابعين متصل برجال ثبت؟ قال أبو عبد الله: عن الصحابة أعجب إليّ»[1].

وقال: «مسألة في تقديم رواية المثبت على النافي، نص عليه أحمد قال إسماعيل: إذا كان النفي مستنداً إلى علم بالعدم ــ بأن كانت جهات الإثبات معلومة ــ لا إلى عدم علم بأن النفي والإثبات في جهة هذه الصورة يتقابلان من غير ترجيح»[2].

ونقل في موضع عن الإمام أحمد «أن أصله في الأحاديث إذا تعارضت في قضيتين متشابهتين غير متماثلتين أنه يستعمل كل حديث على وجهه، ولا يرد أحدهما بالآخر»[3].

وتكلم في موضوع المسائل الخفية، وذكر أنه ينظر في الأدلة ويعمل بالراجح وقال: «إذا تعارض خبران أحدهما مسند ثابت، والآخر مرسل، كان المسند الثابت أقوى من المرسل، وهذا معلوم، لأن المحدث بهذا قد علم عدله وضبطه، والآخر لم يعلم عدله ولا ضبطه، كشاهدين زكي أحدهما، ولم يزك الآخر: فهذا المزكى أرجح، وإن جاز أن يكون في نفس الأمر قول الآخر هو الحق، لكن المجتهد إنما عمل بعلم، وهو علمه برجحان هذا على هذا، ليس ممن لم يتبع إلاَّ الظن، ولم يكن تبين له إلاَّ بعد الاجتهاد التام، فيمن أرسل ذلك الحديث، وفي تزكية هذا الشاهد فإن المرسل قد يكون راويه عدلاً حافظاً، كما قد يكون هذا الشاهد عدلاً.

(١) المسودة (ص ٢٧٨).

(٢) المسودة (ص ٢٧٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٣/٢٤٥، ٢٤٦).

ونحن ليس معنا علم بانتفاء عدالة الراوي، لكن معنا عدم العلم بعدالتهما، وقد لا تعلم عدالتهما مع تقويتها ورجحانها في نفس الأمر، فمن هنا يقع الخطأ في الاجتهاد، لكن هذا لا سبيل إلى أن يكلفه العالم أن يدع ما يعلمه إلى أمر لا يعلمه لإمكان ثبوته في نفس الأمر، فإذا كان لا بد من ترجيح أحد القولين وجب ترجيح هذا الذي علم ثبوته على ما لا يعلم ثبوته، وإن لم يعلم انتفاؤه من جهته، فإنما إذا تعارضا وكانا متناقضين فإثبات أحدهما هو نفي الآخر، فهذا الدليل المعلوم قد علم أنه ثبت هذا وينفي ذلك، وذلك المجهول بالعكس، فإذا كان لا بد من الترجيح وجب قطعاً ترجيح المعلوم ثبوته على ما لم يعلم ثبوته.

ولكن قد يقال: إنه لا يقطع بثبوته، وقد قلنا: فرق بين اعتقاد الرجحان، ورجحان الاعتقاد، أما اعتقاد الرجحان فهو علم، والمجتهد ما عمل إلاّ بذلك العلم، وهو اعتقاد رجحان هذا على هذا، وأما رجحان هذا الاعتقاد على هذا الاعتقاد فهو الظن، لكن لم يكن ممن قال الله فيه إن يتبعون إلاّ الظن، بل هنا ظن رجحان هذا، وظن رجحان ذاك، وهذا الظن هو الراجح ورجحانه معلوم، فحكم بما علمه من الظن الراجح ودليله الراجح وهذا معلوم له لا مظنون عنده، وهذا يوجد في جميع العلوم والصناعات الطب والتجارة وغير ذلك»[1].

ومن أمثلة الجمع بين الأحاديث المتعارضة أحاديث الحج، قال ابن القيم:

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/١١٦، ١١٧)، أو مجموعة الرسائل الكبرى (١/٨٧، ٨٨).

ورأيت لشيخ الإسلام فصلاً حسناً في اتفاق أحاديثهم نسوقه بلفظه، قال: «والصواب أن الأحاديث في هذا الباب متفقة ليست بمختلفة إلاَّ اختلافاً يسيراً يقع مثله في غير ذلك، فإن الصحابة ثبت عنهم أنه تمتع، والتمتع عندهم يتناول القران، والذين روى عنهم أنه أفرد، روى عنهم أنه تمتع أما الأول: ففي «الصحيحين» عن سعيد بن المسيب قال: اجتمع عليّ وعثمان بعسفان، وكان عثمان ينهى عن المتعة أو العمرة، فقال عليّ رضي الله عنه: ما تريد إلى أمر فعله رسول الله ﷺ تنهى عنه؟ فقال عثمان: دعنا منك. فقال: إني لا أستطيع أن أدعك، فلما رأى علي رضي الله عنه ذلك، أهل بهما جميعاً، فهذا يبين أن مَن جمع بينهما كان متمتعاً عندهم، وأن هذا هو الذي فعله النبي ﷺ، ووافقه عثمان على أن النبي ﷺ فعل ذلك، لكن كان النزاع بينهما، هل ذلك الأفضل في حقنا أم لا؟ وهل شرع فسخ الحج إلى العمرة في حقنا كما تنازع فيه الفقهاء؟ فقد اتفق عليّ وعثمان، على أنه تمتع، والمراد بالتمتع عندهم، القران، وفي «الصحيحين» عن مطرف قال: قال عمران بن حصين: إن رسول الله ﷺ جمع بين حج وعمرة، ثم إنه لم ينه عنه حتى مات، ولم ينزل فيه قرآن يحرمه، وفي رواية عنه: تمتع رسول الله ﷺ وتمتعنا معه، فهذا عمران وهو من أجل السابقين الأولين، أخبر أنه تمتع وأنه جمع بين الحج والعمرة، والقارن عند الصحابة متمتع، ولهذا أوجبوا عليه الهدي، ودخل في قوله تعالى: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وذكر حديث عمر عن النبي ﷺ: أتاني آت من ربي فقال: صل في هذا الوادي المبارك وقل: عمرة في حجة».

قال: فهؤلاء الخلفاء الراشدون: عمر، وعثمان، وعلي، وعمران بن حصين، روى عنهم بأصح الأسانيد، أن رسول الله ﷺ قرن بين العمرة والحج، وكانوا يسمون ذلك تمتعاً، وهذا أنس يذكر أنه سمع النبي ﷺ يلبي بالحج والعمرة جميعاً.

وما ذكره بكر بن عبد الله المزني، عن ابن عمر، أنه لبي بالحج وحده، فجوابه أن الثقات الذين هم أثبت في ابن عمر من بكر مثل سالم ابنه ونافع رووا عنه أنه قال: تمتع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج وهؤلاء أثبت في ابن عمر من بكر، فتغليط بكر عن ابن عمر أولى من تغليط سالم ونافع عنه وأولى من تغليطه هو على النبي ﷺ، ويشبه أن ابن عمر قال له: أفرد الحج، فظن أنه قال: لبى بالحج، فإن إفراد الحج، كانوا يطلقونه ويريدون به إفراد أعمال الحج، وذلك رد منهم على من قال: إنه قرن قراناً طاف فيه طوافين، وسعى فيه سعيين، وعلى من يقول: إنه حل من إحرامه، فرواية من روى من الصحابة أنه أفرد الحج، ترد على هؤلاء، يبين هذا ما رواه مسلم في «صحيحه» عن نافع عن ابن عمر، قال: أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج مفرداً وفي رواية: أهل بالحج مفرداً.

فهذه الرواية إذا قيل: إن مقصودها أن النبي ﷺ أهل بحج مفرداً، قيل: فقد ثبت بإسناد أصح من ذلك، عن ابن عمر أن النبي ﷺ تمتع بالعمرة إلى الحج، وأنه بدأ، فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج، وهذا من رواية الزهري، عن سالم عن ابن عمر وما عارض هذا عن ابن عمر، إما أن يكون مقصوده موافقاً له، وإما أن يكون ابن عمر لما علم أن النبي ﷺ لم يحل،

ظن أنه أفرد كما وهم في قوله: إنه اعتمر في رجب، وكان ذلك نسياناً منه، والنبي ﷺ لما لم يحل من إحرامه، وكان هذا حال المفرد ظن أنه أفرد، ثم ساق حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه: تمتع رسول الله ﷺ الحديث، وقول الزهري: وحدثني عروة، عن عائشة بمثل حديث سالم عن أبيه قال: فهذا من أصح حديث على وجه الأرض، وهو من حديث الزهري أعلم أهل زمانه بالسنة، عن سالم، عن أبيه، وهو من أصح حديث ابن عمر وعائشة.

وقد ثبت عن عائشة رضي الله عنها في «الصحيحين»: أن النبي ﷺ اعتمر أربع عمر، الرابعة مع حجته، ولم يعتمر بعد الحج باتفاق العلماء، فيتعين أن يكون متمتعاً تمتع قران، أو التمتع الخاص.

وقد صح عن ابن عمر، أنه قرن بين الحج والعمرة، وقال: هكذا فعل رسول الله ﷺ، رواه البخاري في الصحيح.

قال: وأما الذين نقل عنهم إفراد الحج، فهم ثلاثة: عائشة، وابن عمر، وجابر، والثلاثة نقل عنهم التمتع، وحديث عائشة وابن عمر أنه تمتع بالعمرة إلى الحج أصح من حديثهما، وما صح في ذلك عنهما، فمعناه، إفراد أعمال الحج، أو أن يكون وقع منه غلط كنظائره، فإن أحاديث التمتع متواترة رواها أكابر الصحابة، كعمر، وعثمان، وعلي، وعمران بن حصين، ورواها أيضاً: عائشة، وابن عمر، وجابر، بل رواها عن النبي ﷺ بضعة عشر من الصحابة.

قلت: وقد اتفق أنس، وعائشة، وابن عمر، وابن عباس، على أن النبي ﷺ: اعتمر أربع عمر، وإنما وهم ابن عمر في كون إحداهن في

رجب، وكلهم قالوا: وعمرة مع حجته، وهم سوى ابن عباس قالوا: إنه أفرد الحج، وهم سوى أنس، قالوا: تمتع، فقالوا: هذا وهذا، وهذا، ولا تناقض بين أقوالهم، فإنه تمتع تمتع قران، وأفرد أعمال الحج، وقرن بين النسكين، وكان قارناً باعتبار جمعه بين النسكين، ومفرداً باعتبار اقتصاره على أحد الطوافين والسعيين، ومتمتعاً باعتبار ترفهه بترك أحد السفرين.

ومن تأمل ألفاظ الصحابة، وجمع الأحاديث بعضها إلى بعض، واعتبر بعضها ببعض، وفي لغة الصحابة، أسفر له صبح الصواب، وانقشعت عنه ظلمة الاختلاف والاضطراب، والله الهادي لسبيل الرشاد والموفق لطريق السداد.

فمن قال: إنه أفرد الحج، وأراد به أنه أتى بالحج مفرداً، ثم فرغ منه، وأتى بالعمرة بعده من التنعيم أو غيره، كم يظن كثير من الناس، فهذا غلط لم يقله أحد من الصحابة ولا التابعين، ولا الأئمة الأربعة، ولا أحد من أئمة الحديث، وإن أراد به أنه حج حجاً مفرداً، لم يعتمر معه كما قاله طائفة من السلف والخلف، فوهم أيضاً، والأحاديث الصحيحة الصريحة ترده كما تبين، وإن أراد به أنه اقتصر على أعمال الحج وحده ولم يفرد للعمرة أعمالاً، فقد أصاب، وعلى قوله تدل جميع الأحاديث، ومن قال: إنه قرن، فإن أراد به أنه طاف للحج طوافاً على حدة وللعمرة طوافاً على حدة، وسعى للحج سعياً، وللعمرة سعياً، فالأحاديث الثابتة ترد قوله، وإن أراد أنه قرن بين النسكين، وطاف لهما طوافاً واحداً، وسعى لهما سعياً واحداً، فالأحاديث الصحيحة تشهد لقوله، وقوله هو الصواب.

ومن قال: إنه تمتع، فإن أراد أنه تمتع تمتعاً حل منه، ثم أحرم بالحج إحراماً مستأنفاً، فالأحاديث ترد قوله، وهو غلط، وإن أراد أنه تمتع تمتعاً لم يحل منه، بل بقي على إحرامه لأجل سوق الهدي، فالأحاديث الكثيرة ترد قوله أيضاً، وهو أقل غلطاً، وإن أراد تمتع القرآن، فهو الصواب الذي تدل عليه جميع الأحاديث الثابتة، ويأتلف به شملها، ويزول عنها الإشكال، والاختلاف»[1].

• • •

(١) زاد المعاد (٢/١١٨ ـ ١٢٢)، وراجع أيضاً: مختصر الفتاوى المصرية (ص ٣٠٤ ـ ٣١٠).

النَّسـخ

النسخ في اللغة: الإزالة.

وفي الاصطلاح: رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه.

ويعرف النسخ بأمور منها:

١ ـ ما يعرف بتصريح رسول الله ﷺ به كحديث بريدة: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها».

٢ ـ وما يعرف بقول الصحابي كحديث أبي بن كعب: كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام.

٣ ـ وما عرف بالتاريخ.

٤ ـ وما عرف بتعقل الراوي الناسخ والمنسوخ كقول الصحابي: رخص لنا في المتعة فمكثنا ثلاثاً ثم نهانا عنه.

أما الإجماع فليس بناسخ بل هو دال على النسخ.

والنسخ على أربعة أقسام: نسخ الكتاب بالكتاب، ونسخ السنة بالسنة وهذا مما لا خلاف في جوازهما عند أهل العلم.

واختلفوا في نسخ الكتاب بالسنة فمنهم من أجازه ومنهم من منعه.

فذهب داود الظاهري وابن حزم إلى جوازه مطلقاً سواء كانت السنة متواترة أم آحاداً[1].

ومنهم من أجازه بالمتواتر دون الآحاد وبه قال أكثر الفقهاء والمتكلمين[2].

ومنهم من جوزه بالمتواتر لكن قال: لم يوجد في الشرع.

ومن المانعين من يمنعه عقلاً وشرعاً.

ومنهم من منعه شرعاً لا عقلاً وبه قال الشافعي، وأحمد في رواية.

وذهب شيخ الإسلام إلى عدم جواز نسخ الكتاب بالسنة وإن كان فيه منسوخ كان في القرآن ناسخه فلا يقدم غير القرآن عليه.

ويرى القول بأن الإجماع ناسخ للنصوص في غاية من الفساد.

وقد شرح هذه المسألة وفروعها غير مرة فقال في مسألة: السنة لا تنسخ الكتاب:

«السنة لا تنسخ الكتاب فلا يكون في القرآن شيء منسوخ بالسنة بل إن كان فيه منسوخ كان في القرآن ناسخه، فلا يقدم غير القرآن عليه.

ثم إذا لم يجد ذلك طلبه في السنة، ولا يكون في السنة شيء منسوخ وإلاّ والسنة نسخته، لا ينسخ السنة إجماع، ولا غيره، ولا تعارض السنة بإجماع، وأكثر ألفاظ الآثار، فإن لم يجد فالطالب قد لا يجد مطلوبه في

---

(١) الأحكام لابن حزم (٤/ ١٠٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٠٢)، أو مجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٢١١)، وراجع: المسودة (ص ١٨٤).

السنة مع أنه فيها، وكذلك في القرآن، فيجوز له إذا لم يجده في القرآن أن يطلبه في السنة، وإذا كان في السنة لم يكن ما في السنة معارضاً لما في القرآن وكذلك الإجماع الصحيح لا يعارض كتاباً ولا سنة»[1].

وقال في موضع آخر:

«أما نسخ القرآن بالسنة، فهذا لا يجوزه الشافعي ولا أحمد في المشهور عنه، ويجوزه في الرواية الأخرى وهو قول أصحاب أبي حنيفة وغيرهم.

وقد احتجوا على ذلك بأن وصية للوالدين والأقربين نسخها قوله: «إن الله أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث».

وهذا غلط.

فإن ذلك إنما نسخه آية المواريث كما اتفق على ذلك السلف، فإنه لما قال بعد ذكر الفرائض: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٤﴾﴾ [النساء: ١٣، ١٤].

فلما ذكر أن الفرائض المقدرة حدوده ونهى عن تعديها: كان في ذلك بيان أنه لا يجوز أن يزاد أحد على ما فرض الله له، وهذا معنى قول النبي ﷺ: إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث، وإلاّ فهذا الحديث وحده إنما رواه أبو داود ونحوه من أهل السنن، ليس في الصحيحين، ولو كان من أخبار الآحاد لم يجز أن يجعل مجرد خبر غير معلوم الصحة ناسخاً للقرآن.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٣٩٧ ـ ٣٩٩).

وبالجملة فلم يثبت أن شيئاً من القرآن نسخ بسنة بلا قرآن.

وقد ذكروا من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي ٱلْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴿١٥﴾ ﴾ [النساء: ١٥].

وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال:

خذوا عني: خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر، جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة، والرجم.

وهذه الحجة ضعيف لوجهين:

أحدهما: أن هذا ليس من النسخ المتنازع فيه فإن الله مد الحكم إلى غاية، والنبي ﷺ بيّن تلك الغاية، لكن الغاية هنا مجهولة، فصار هذا المقال: أنه نسخ، بخلاف الغاية البينة في نفس الخطاب كقوله: ثم أتموا الصيام إلى الليل، فإن هذا لا يسمى نسخاً بلا ريب.

الوجه الثاني: أن جلد الزاني ثابت بنص القرآن، وكذلك الرجم كان قد أنزل فيه قرآن يتلى، ثم نسخ لفظه، وبقي حكمه، وهو قوله: (والشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله، والله عزيز حكيم).

وقد ثبت الرجم بالسنة المتواترة وإجماع الصحابة.

وبهذا يحصل الجواب عما يدعى من نسخ قوله: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ﴾ [النساء: ١٥] الآية.

فإن هذا إن قدر أنه منسوخ، فقد نسخه قرآن جاء بعده ثم نسخ لفظه، وبقي حكمه منقولاً بالتواتر، وليس هذا من موارد النزاع، فإن الشافعي، وأحمد، وسائر الأئمة يوجبون العمل بالسنة المتواترة المحكمة، وإن تضمنت نسخاً لبعض آي القرآن لكن يقولون: إنما نسخ القرآن بالقرآن

لا بمجرد السنة، ويحتجون بقوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦].

ويرون من تمام حرمة القرآن أن الله لم ينسخه إلاّ بقرآن»[1].

هل الإجماع ينسخ النصوص؟ تعرض لهذه المسألة فذكر «أن القول بأن الإجماع ينسخ النصوص كما يذكر ذلك عن عيسى بن أبان وغيره وهو قول في غاية الفساد، مضمونه أن الأمة يجوز لها تبديل دينها بعد نبيها، وأن ذلك جائز لهم، كما تقول النصارى: أبيح لعلمائهم أن ينسخوا من شريعة المسيح ما يرونه، وليس هذا من أقوال المسلمين».

وقال: «وكل من عارض نصاً بإجماع، وادعى نسخه من غير نص معارض ذلك فإنه مخطىء في ذلك كما قد بسط الكلام على هذا في موضع آخر وبين أن النصوص لم ينسخ منها شيء إلاّ بنص باق محفوظ عند الأمة. وعلمها بالناسخ الذي العمل به أهم عندها من علمها بالمنسوخ الذي لا يجوز العمل به، وحفظ الله النصوص الناسخة أولى من حفظه المنسوخة»[2].

والنسخ يتوجه إلى الأمر والنهي لا إلى الأخبار قال شيخ الإسلام: «إن الخبر عما كان ويكون لا يدخله نسخ، كقوله في أبي لهب: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا﴾ [المسد: ١١١].

وكقوله في الوليد: ﴿سَأُرْهِقُهُۥ صَعُودًا ﴿١٧﴾﴾ [المدثر: ١٧].

وكذلك في إن أبي و أباك في النار[3] وإن أمي و أمك في

(١) مجموع الفتاوى (٣٢/ ١١٥).

(٢) مسلم في الإيمان (١/ ١٩١).

(٣) مسند أحمد (٤/ ١١).

النار[1] وهذا ليس خبراً عن نار يخرج منهم صاحبها كأهل الكبائر لأنه لو كان كذلك لجاز الاستغفار لهما، ولو كان قد سبق في علم الله إيمانهما لم ينهه عن ذلك، فإن الأعمال بالخواتيم، ومن مات مؤمناً فإن الله يغفر له فلا يكون الاستغفار له ممتنعاً»[2].

وقال في المسودة:

«قال القاضي في العدة: في الخبر: هل يصح نسخه أم لا؟ فإن كان خبراً لا يصح أن يقع إلاَّ على الوجه المخبر به، فلا يصح نسخه كالخبر عن الله تعالى بأنه واحد ذو صفات، والخبر بموسى وعيسى وغيرهما من الأنبياء أنهم كانوا أنبياء موجودين، والخبر بخروج الدجال في آخر الزمان ونحو ذلك فهذا لا يصح نسخه، لأنه يفضي إلى الكذب».

قال شيخ الإسلام: «قلت: إلاَّ أن النسخ اللغوي كما في قوله تعالى: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَـٰنُ﴾ [الحج: ٥٢]، على قول من قال: إنه ألقي في التلاوة: تلك الغرانيق العلى، وأن شفاعتهن لترتجى/ وإن كان مما يصح أن يتغير ويقع على غير الوجه المخبر عنه، فإنه يصح نسخه، كالخبر عن زيد بأنه مؤمن، أو كافر أو عدل، أو فاسق فهذا يجوز نسخه، فإذا أخبر عن زيد بأنه مؤمن، جاز أن يقول بعد ذلك: هو كافر، وكذلك يجوز أن يقول: الصلاة على المكلف في المستقبل ثم يقول بعده: ليس على المكلف فعل صلاة، لأنه يجوز أن تتغير صفته من حال إلى حال».

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٢٦).

(٢) المسودة (ص ١٧٧، ١٧٨).

وقال: «وعلى هذا يخرج نسخ قوله: (يحاسبكم به الله).

كما قد جاء عن الصحابة والتابعين خلافاً لمن أنكره من أصحابنا وغيرهم كابن الجوزي.

فضابط القاضي أن الخبر إن قبل التغيير جاز النسخ وإلاَّ فلا، وعلى هذا فيجوز نسخ الوعد والوعيد قبل الفعل، كقوله: «من بنى هذا الحائط فله درهم» ثم رفع ذلك، والفقهاء يفرقون بين التعليق وبين التخيير»[1].

● ● ●

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٧).

كيفية سماع الحديث وتحمله وضبطه

يصح تحمل الصغار الشهادة والأخبار وكذلك الكفار إذا أدوا ما حملوه في حال كمالهم وهو الاحتلام والإسلام، واختلفوا في السن التي يصلح فيها الصبي للرواية، فقالوا: أول زمن يصح فيه السماع للصغير خمس سنين احتجاجاً بحديث محمود بن الربيع أنه قال: عقلت من النبي ﷺ مجة مجها في وجهي من دلو وأنا ابن خمس سنين.

قال ابن الصلاح: التحديد بخمس هو الذي عليه عمل أهل الحديث المتأخرين فيكتبون لابن خمس فصاعداً سمع، ولمن لم يبلغ خمساً حضر أو أحضر، ثم ذكر أن المدار في ذلك كله على التمييز فمتى كان الصبي يعقل كتب له السماع[1].

وشيخ الإسلام ابن تيمية قد سمع بعض المرويات عن شيوخه (عام ٦٦٧هـ) وعمره ست سنوات ثم حدث بها وأجازها للآخرين، وهذا مما يؤخذ منه أن مذهبه في هذا هو مذهب عامة المحدثين.

وأما ما يتعلق بتحمل الكفار إذا أدوا ما حملوه في حال كمالهم بعد

(١) فتح المغيث (٢/ ٤، ٥)، وعنه أورده جمال الدين القاسمي في قواعد التحديث (ص ٢١٨).

إسلامهم فقد حدث هذا في عصر شيخ الإسلام، وسأل عنه فأفتى بجواز تحمله وجواز أدائه.

قال الحافظ السخاوي في هذه المسألة بعد أن ذكر بعض الأدلة: ومن هنا أثبت أهل الحديث في الطباق اسم من يتفق حضوره مجالس الحديث من الكفار رجاء أن يسلم ويؤدي ما سمعه كما وقع في زمن التقى ابن تيمية أن الرئيس المتطبب يوسف بن عبد السيد بن المهذب إسحاق بن يحيى اليهودي الإسرائيلي عرف بابن الديان سمع في حال يهوديته مع أبيه من الشمس محمد بن عبد المؤمن الصوري أشياء من الحديث...

وكتب بعض الطلبة اسمه في الطبقة في جملة أسماء السامعين، فأنكر عليه، وسأل ابن تيمية عن ذلك؟ فأجازه، ولم يخالفه أحد من أهل عصره بل ممن أثبت اسمه في الطبقة الحافظ المزي، ويسر الله أنه أسلم بعد، وسمي محمداً، وأدى، فسمعوا منه[1].

قلت: والمذكور ابن الديان قد تشرف بالإسلام على يد شيخ الإسلام ابن تيمية وصار من تلاميذه وأصحابه، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وأنواع تحمل الحديث ثمانية:

١ ـ **السماع من لفظ الشيخ**، وينقسم إلى إملاء، وتحديث من غير

---

(١) علوم الحديث (ص ١١٨ وما بعده)، وفتح المغيث (٢/١٦ ـ ١٣٥)، وشرح الألفية للعراقي (٢/٢٣ ـ ١١١)، وتدريب الراوي (٢/١ ـ ٥٩)، وقواعد التحديث (ص ٢٠٣ ـ)، وتوجيه النظر (ص ٢٠١ ـ ٢٠٩)، وتوضيح الأفكار (٢/٢٩٥ ـ ٣٦٦).

إملاء، وتارة يكون من لفظ المسمع حفظاً أو من كتاب وهو أرفع الأنواع عند الجمهور.

٢ ــ **والعرض**: وهو القراءة على الشيخ حفظاً أو من كتاب، وذهب أبو حنيفة وابن أبـي ذئب وغيرهما ترجيح القراءة على الشيخ على السماع من لفظه وهو مروي أيضاً عن مالك، وروي عنه أيضاً أنهما سواء، وقيل: إن التسوية بينهما مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة ومذهب مالك وأصحابه، ومذهب البخاري وغيرهم.

قال ابن الصلاح: الصحيح ترجيح السماع من لفظ الشيخ والحكم بأن القراءة عليه مرتبة ثانية، وقد قيل: إن هذا مذهب جمهور أهل المشرق.

٣ ــ **والإجازة**: والرواية بها جائزة عند الجمهور.

ثم هي أقسام:

(١) إجازة من معين لمعين في معين بأن يقول: أجزتك أن تروي عني هذا الكتاب أو «هذه الكتب» وهي المناولة.
فهذه جائزة عند الجماهير.

(٢) إجازة لمعين في غير معين مثل أن يقول: أجزت لك أن تروي عني ما أرويه أو ما صح عندك من مسموعاتي ومصنفاتي، وهذا أيضاً جائز لدى الجمهور رواية وعملاً.

(٣) الإجازة لغير معين وتسمى الإجازة العامة، جوزها بعض العلماء كالخطيب البغدادي.

(٤) الإجازة للمجهول بالمجهول، وهي فاسدة.

(٥) ومنها الإجازة بما يرويه إجازة وجوزها الجمهور.

٤ ــ **المناولة**: إن كان معها إجازة ويسمى هذا عرض المناولة وقد احتج به البخاري، وقال الحاكم: إن هذا إسماع عند كثير من المتقدمين، ولم يقل به الجمهور.

وإذا لم يملكه الشيخ الكتاب ولم يعره إياه فإنه منحط مما قبله، والمشهور في هذه المناولة المجردة عن الإذن بالرواية أنها لا تجوز الرواية بها. وحكى الخطيب عن بعضهم جوازها.

٥ ــ **المكاتبة**: بأن يكتب إليه بشيء من حديثه، فإن أذن له في روايته عنه فهو كالمناولة المقرونة بالإجازة، وإن لم يكن معها إجازة فقد جوز الرواية بها بعض أهل العلم.

٦ ــ **الإعلام**: إعلام الشيخ أن هذا الكتاب سماعه من فلان من غير أن يأذن له في روايته عنه، فقد سوغ الرواية بمجرد ذلك طوائف من المحدثين والفقهاء.

٧ ــ **الوصية**: بأن يوصي بكتاب له كان يرويه لشخص، فقد ترخص بعض السلف في روايته الموصى له بذلك الكتاب عن الموصي.

٨ ــ **الوجادة**: وصورتها أن يجد حديثاً أو كتاباً بخط شخص بإسناده، فله أن يرويه عنه على سبيل الحكاية، فيقول: وجدت بخط فلان، وهذا يقوله كثيراً عبد الله بن أحمد في المسند فيقول: (وجدت بخط أبي حدثنا فلان).

وفي كل هذه الأقسام الثمانية كلام وتفصيل كما هو معروف ومدون في كتب المصطلح[1].

---

(١) راجع علوم الحديث (١١٨ وما بعده) وفتح المغيث (٢/١٣٥ ــ ١٣٦)، وشرح الألفية للعراقي (٢/٢٣ ــ ١١١).

وقد كتب شيخ الإسلام في هذه الأنواع فصلاً وبسط القول فيه وأغفل ذكر الوصية والإعلام وقال ما مختصره: «الكلام في هذه الأنواع في شيئين:

أحدهما: مما تصح الرواية به ويثبت به الاتصال.

والثاني: في التعبير عن ذلك، وذلك أنواع:

أحدها: أن يسمع من لفظ المحدث سواء رآه أم لم يره، ثم ذلك القائل تارة يقصد التحديث لذلك الشخص وحده، أو لأقوام معينين هو أحدهم، وتارة يقصد التحديث المطلق لكل من سمعه منه فيكون هو أحد السامعين، وتارة يقصد تحديث غيره فيسمع هو، ففي جميع هذه المواضع إذا قال: «سمعت فلانا يقول» فقد أصاب، وإن قال «حدثنا» أو «حدثني» ــ وكان المحدث قد قصد التحديث له معيناً أو مطلقاً ــ فقد أصاب، وإن كان قد قصد تحديث غيره فسمع هو فهو كما لو استرعى الشهادة غيره فسمعها فإنه تصح الشهادة، لكن لفظ أشهدني وحدثنا فيه نظر، بل لو قال: حدث وأنا أسمع كان حسناً، وإن لم يكن يحدث أحداً وإنما سمعه يتكلم بالحديث.

وليس من قصد تحديث غيره بمنزلة من تكلم لنفسه، فإن الرجل يتكلم مع نفسه بأشياء ويسترسل في الحديث فإذا عرف أن الغير يتحمل ذلك تحفظ، ولهذا كانوا لا يروون أحاديث المذاكرة بذاك.

وكان الإمام أحمد يذاكر بأشياء من حفظه فإذا طلب المستمع الرواية أخرج كتابه فحدث من الكتاب، فهنا ثلاث مراتب:

أن يقصد استرعاءه الحديث وتحميله ليرويه عنه، وأن يقصد محادثته به لا ليرويه عنه، وأن لا يقصد إلاَّ التكلم به مع نفسه.

والنوع الثاني: أن يقرأ على المحدث فيقر به كما يقرأ المتعلم القرآن

على المعلم، ويسميه الحجازيون العرض. وهذا عند مالك وأحمد وجمهور السلف كاللفظ.

وقد يقول العارض: «حدثك» بلا استفهام بل إخبار، فيقول: نعم.

ثم من أهل المدينة وغيرهم من يرجح هذا العرض لما فيه من كون المتحمل ضبط الحديث، وأن المحمل يرد عليه ويصححه له، ويذكر هذا عن مالك وغيره.

ومنهم من يرجح السماع، وهو يشبه قول أبـي حنيفة والشافعي.

ومنهم من يجيز فيه «أخبرنا» و «حدثنا»، كقول الحجازيين.

ومنهم من لا يقول فيه إلاَّ «أخبرنا» كقول جماعات، وعن أحمد روايتان.

ثم منهم من قال: لا فرق في اللغة وإنما فرق من فرق اصطلاحاً.

وأحسن من ذلك أن قوله: «حدثني أن فلاناً قال»، و «أخبرني أن فلاناً قال» في العرض أحسن من أن يقول: أخبرنا فلان قال: أخبرنا وحدثنا فلان قال: حدثنا.

كما فرق طائفة من الحفاظ بين الإجازة وغيرها فيقولون فيها: أنا فلان أن فلاناً حدثهم، بخلاف السماع.

وقد اعتقد طائفة أنه لا يفرق بينهما بل ربما رجحوا «أن» لأنهم زعموا فيها توكيداً، وليس كما توهموا: فإن «أن» المفتوحة وما في خبرها بمنزلة المصدر، فإذا قال: حدثني أنه قال فهو في التقدير حدثني بقوله.

وإذا كان مع الفتح هو مصدر فقولك: حدثني بقوله وبخبره لم تذكر

فيه لفظ القول والخبر، وإنما عبرت عن جملة لفظه، فإنه قول وخبر، فهو مثل قولك: سمعت كلام فلان وخطبة فلان، لم تحك لفظها وأما إذا قلت: «قال كذا» فهو إخبار عن عين قوله، ولهذا لا ينبغي أن يوجب اللفظ في هذا أحد، بخلاف الأول فإنه إنما يسوغ على مذهب من يجوز الرواية بالمعنى، فإذا سمعت لفظه وقلت: «حدثني فلان قال: حدثني فلان بكذا وكذا»، فقد أتيت باللفظ، فإنك سمعته يقول «حدثني فلان بكذا»، وإذا عرضت عليه فقلت: حدثك فلان بكذا؟ فقال: نعم وقلت: «حدثني أن فلاناً حدثه بكذا» فأنت صادق على المذهبين لأنك ذكرت أنه حدثك بتحديث فلان إياه بكذا، والتحديث لفظ مجمل ينتظم لذلك، كما أن قوله: «نعم» لفظ مجمل ينتظم لذلك، فقوله: «نعم»، تحديث لك بأنه حدثه.

وأما إذا قلت: «حدثني قال: حدثني» فأنت لم تسمعه يقول: حدثني وإنما سمعته يقول: نعم وهي معناها، لكن هذا من المعاني المتداولة وهذا العرض إذا كان المحمل يدري ما يقرؤه عليه العارض كما يدري المقرىء، فأما إذا كان لا يدري فالسماع أجود بلا ريب كما اتفق عليه المتأخرون، لغلبة الفعل على القارىء للحديث دون المقروء عليه، والتفصيل في العرض بين أن يقصد المحمل الإخبار أو لا يقصد، كما تقدم في التحديث والسماع.

النوع الثالث: «المناولة، والمكاتبة»: وكلاهما إنما أعطاه كتاباً لا خطاباً، لكن المناولة مباشرة والمكاتبة بواسطة، فالمناولة أرجح إذا اتفقا من غير هذه الجهة، مثل أن يناوله أحاديث معينة يعرفها المناول أو يكتب إليه بها.

فأما إذا كتب إليه بأحاديث معينة وناوله كتاباً مجملاً ترجحت المكاتبة.

ثم المكاتبة يكفي فيها العلم بأنه خطه.

ثم «المكاتبة» هي مع قصد الإخبار بما في الكتاب، ثم إن كان للمكتوب إليه فقد صح قوله «كتب إليّ» أو «أراني كتابه»، وإن كتب إلى غيره فقرأ هو الكتاب فهو بمنزلة أن يحدث غيره فيسمع الخطاب.

ولو لم يكاتب أحداً بل كتب بخطه فقراءة الخط كسماع اللفظ وهو الذي يسمونه «وجادة» وقد تقدم أن المحدث لم يحدث بهذا ولم يرده، وإن كان قد قاله وكتبه، فليس كل ما يقوله المرء ويكتبه يرى أن يحدث به ويخبر به غيره أو أنه يؤخذ عنه.

الرابع: الإجازة: فإذا كانت لشيء معين قد عرفه المجيز فهي كالمناولة وهي: عرض العرض، فإن العارض تكلم بالمعروض مفصلاً فقال الشيخ: نعم والمستجيز قال: أجزت لي أن أحدث بما في هذا الكتاب فقال المجيز: نعم فالفرق بينهما من جهة كونه في العرض سمع الحديث كله، وهنا سمع لفظاً يدل عليه، وقد علم مضمون اللفظ برؤية ما في الكتاب ونحو ذلك، وهذه الإجازة تحديث وإخبار.

وما روي عن بعض السلف المدنيين وغيرهم من أنهم كانوا يقولون: الإجازة كالسماع، وأنهم قالوا: «حدثنا» و «أخبرنا» و «أنبأنا» و «سمعت» واحد، فإنما أرادوا ــ والله أعلم ــ هذه الإجازة، مثلّ من جاء إلى مالك فقال: هذا الموطأ أجزه لي فأجازه له.

فأما المطلقة في المجاز فهي شبه المطلقة في المجاز له، فإنه إذا قال: «أجزت لك ما صح عندك من أحاديثي» صارت الرواية بذلك موقوفة على أن يعلم أن ذلك من حديثه، فإن علم ذلك من جهته استغنى عن

الإجازة، وإن عرف ذلك من جهة غيره فذلك الغير هو الذي حدثه به عنه والإجازة لم تعرفه الحديث وتفيده علمه كما عرفه ذلك السماع منه والعرض عليه، ولهذا لا يوجد مثل هذه في الشهادات.

والرواية لها مقصودان: العلم، والسلسلة.

فأما العلم فلا يحصل بالإجازة، وأما السلسلة فتحصل بها، كما أن الرجل إذا قرأ القرآن اليوم على شيخ فهو في العلم بمنزلة من قرأه من خمسمائة سنة.

وأما في السلسلة فقراءته على المقريء القريب إلى النبي ﷺ أعلى في السلسلة.

وكذلك الأحاديث التي قد تواترت عن مالك، والثوري، وابن علية كتواتر الموطأ عن مالك، وسنن أبي داود عنه، وصحيح البخاري عنه، لا فرق في العلم والمعرفة بين أن يكون بين البخاري وبين الإنسان واحد أو اثنان، لأن الكتاب متواتر عنه.

فأما السلسلة فالعلو أشرف من النزول، ففائدة الإجازة المطلقة من جنس فائدة الإسناد العالي بالنسبة إلى النازل إذا لم يفد زيادة في العلم.

وهل هذا المقصود دين مستحب؟ هذا يتلقى من الأدلة الشرعية وقد قال أحمد: طلب الإسناد العالي سنة عمن مضى، كان أصحاب عبد الله يرحلون من الكوفة إلى المدينة ليشافهوا الصحابة، فنقول: كلما قرب الإسناد كان أيسر مؤونة وأقل كلفة وأسهل في الرواية، وإذا كان الحديث

قد علمت صحته وأن من رواه وأن ما يروي عنه لاتصال الرواية فالقرب فيها خير من البعد فهذا فائدة الإجازة.

ومناط الأمر أن يفرق بين الإسناد المفيد للصحة والرواية المحصلة للعلم، وبين الإسناد المفيد للرواية والرواية المفيدة للإسناد، والله أعلم»[1].

• • •

(١) مجموع الفتاوى بالاختصار (١٨/ ٢٨ ــ ٣٧).

الفرق بين الرواية والشهادة

فرق أهل العلم بين الرواية والشهادة في بعض الأحكام مثل العدد والذكورية والحرية والبلوغ إذ لا يشترطون ذلك في الرواية بخلاف الشهادة، وهكذا لا تقبل شهادة من جرت شهادته إلى نفسه نفعاً، أو دفعت عنه ضرراً، وتقبل ممن روى ذلك، ولا تقبل الشهادة لأصل وفرع ورقيق بخلاف الرواية وتقبل شهادة التائب من الكذب دون روايته وغير ذلك من الفروق والاختلافات بينهما وقد ذكر السيوطي واحداً وعشرين فرقاً[1].

وقد سئل شيخ الإسلام عن الرواية: هل كل من قبلت روايته قبلت شهادته؟ فذكر بعض الفروق فقال:

«أما قوله: هل كل من قبلت روايته قبلت شهادته. فذا فيه نزاع فإن العبد تقبل روايته باتفاق العلماء، وفي قبول شهادته نزاع بين العلماء فمذهب علي وأنس وشريح: تقبل شهادته، وهو مذهب أحمد وغيره،

(١) انظر: تدريب الراوي (١/ ٣٣١)، ورسالة في الجرح والتعديل للمنذري (ص ٣٩).

ومذهب أبـي حنيفة ومالك والشافعي لا تقبل شهادته، والمرأة تقبل روايتها مطلقاً، وتقبل شهادتها في الجملة، لكون الشهادة على شخص معين لا يتعدى حكمها إلى الشاهد، بخلاف الرواية، فإن الرواية يتعدى حكمها، فإن الراوي روى حكماً يشترك فيه هو وغيره، فلهذا لم يشترط في الرواية عدد بخلاف الشهادة، وهذا مما فرقوا له»[1].

● ● ●

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٤٠٩).

مشروعية الجرح والتعديل وبيان
أنه ليس بغيبة، بل هو من باب النصيحة

تكلم أهل العلم بالحديث في مسألة جرح الرواة في الحديث وأجمعوا على أن هذه الغيبة مباحة، بل واجبة لمصلحة الدين ونصيحة للمسلمين مع أن الغيبة محرمة في الدين، وعليها إثم عظيم لأنها من الكبائر وقد تعرض شيخ الإسلام لهذا الموضوع في أكثر من موضع، وأفاض فيه إفاضة عجيبة ومفيدة، وألخص هنا كلامه ليتضح مسألة الغيبة في الشريعة الإسلامية، وخاصة فيما يتعلق بالجرح والتعديل في مجال دراسة الحديث النبوي الشريف.

قال رحمه الله في منهاج السنة ما ملخصه:

«قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات: ١٢].

وثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «الغيبة ذكرك أخاك بما يكره، قيل: أرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه فقد بهته»، فمن رمى أحداً بما ليس فيه فقد بهته، فكيف إذا كان ذلك في الصحابة ومن قال عن مجتهد: إنه تعمد الظلم أو تعمد معصية الله ورسوله ومخالفة الكتاب والسنة ــ ولم يكن كذلك ــ فقد بهته، وإذا كان فيه ذلك فقد اغتابه.

لكن يباح من ذلك ما أباحه الله ورسوله، وهو ما يكون على وجه القصاص والعدل وما يحتاج إليه لمصلحة الدين، ونصيحة المسلمين. فالأول قول المشتكي المظلوم: فلان ضربني، وأخذ مالي ومنعني حقي ونحو ذلك، قال الله تعالى: ﴿۞ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٦].

وقد نزلت فيمن ضاف قوماً فلم يقروه، لأن قرى الضيف واجب كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة، فلما منعوه حقه كان له ذكر ذلك. . . وأما الحاجة مثل استفتاء هند بنت عتبة كما ثبت في الصحيح أنها قالت: يا رسول الله! إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني وبنيّ ما يكفيني.

فقال النبي ﷺ: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» أخرجاه في الصحيحين من حديث عائشة، فلم ينكر عليها قولها، وهو من جنس قول المظلوم. وأما النصيحة فمثل قوله ﷺ لفاطمة بنت قيس ـ لما استشارته فيمن خطبها فقالت: خطبني أبو جهم ومعاوية ـ فقال ﷺ: «وأما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ـ وفي لفظ: يضرب النساء، انكحي أسامة»، فلما استشارته فيمن تتزوج ذكر ما تحتاج إليه، وكذلك من استشار رجلاً فيمن يعامله، والنصيحة مأمور بها ولو لم يشاوره، فقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «الدين النصيحة، الدين النصيحة (ثلاثاً). قالوا: لمن يارسول الله؟ قال: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم».

وكذلك بيان أهل العلم لمن غلط في رواية عن النبي ﷺ، أو تعمد الكذب عليه، أو على من ينقل عنه العلم.

وكذلك بيان من غلط في رأي رآه في أمر الدين من المسائل العلمية والعملية، فهذا إذا تكلم فيه الإنسان بعلم وعـدل وقصـد النصيحة فالله تعالى يثيبه على ذلك، لا سيما إذا كان المتكلم فيه داعياً إلى بدعة، فهذا يجب بيان أمره للناس، فإن دفع شره عنهم أعظم ممن دفع شر قاطع الطريق»[١].

• • •

(١) منهاج السنة (٣/٣٦)، والمنتقى (ص ٣٢٣، ٣٢٤)، وتوسع في الموضوع في أماكن أخرى، راجع: مجموع الفتاوى (٢٨/٢١٩، ٢٣٦)، أو مجموعة الرسائل والمسائل (٥/١٠٥ ــ ١١٢).

رواة الآثار وعلماء الجرح والتعديل وأنهم العمدة في هذا الباب

قال شيخ الإسلام: «الأخبار قد يعلم الناس صدق بعضها وكذب بعضها، ويشكون في بعضها، وباب المعرفة بأخبار النبـي ﷺ، وأقواله، وأفعاله وما ذكره من توحيد، وأمر، ونهي، ووعد وعيد، وفضائل لأعمال، أو لأقوام أو أمكنة أو أزمنة، أو مثالب، لمثل ذلك أعلم الناس به أهل العلم بحديثه الذين اجتهدوا في معرفة ذلك وطلبه من وجوهه وعلموا أحوال نقلة ذلك، وأقوال الرسول ﷺ من وجوه متعددة، وجمعوا بين رواية هذا وهذا وهذا، فعلموا صدق الصادق، وغلط الغالط وكذب الكاذب.

وهذا علم أقام الله له من حفظ به على الأمة ما حفظ من دينها، وغير هؤلاء لهم تبع فيه إما مستدل بهم، وإما مقلد لهم، كما أن الاجتهاد في الأحكام أقام الله له رجالاً، اجتهدوا فيه حتى حفظ الله بهم على الأمة ما حفظ من الدين، وغيرهم لهم تبع فيه إما مستدل بهم، وإما مقلد لهم.

مثال ذلك أن خواص أصحاب محمد ﷺ أعلم به ممن هو دونهم في الاختصاص، مثل أبـي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد، وأبـي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وابن مسعود، وبلال، وعمار بن ياسر، وأبـي ذر الغفاري، وسلمان، وأبـي الدرداء،

وأبـي أيوب الأنصاري، وعبادة بن الصامت، وحذيفة، وأبـي طلحة وأمثال هؤلاء من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار هم أكثر اختصاصاً به ممن ليس مثلهم.

ولكن قد يكون بعض الصحابة أحفظ وأفقه من غيره وإن كان غيره أطول صحبة، وقد يكون أيضاً أخذ عن بعضهم من العلم أكثر مما أخذ عن غيره لطول عمره، وإن كان غيره أعلم منه كما أخذ عن أبـي هريرة وابن عمر، وابن عباس، وعائشة، وجابر، وأبـي سعيد من الحديث أكثر مما أخذ عمن هو منهم أفضل منهم كطلحة والزبير.

وأما الخلفاء الأربعة فلهم في تبليغ كليات الدين ونشر أصوله، وأخذ الناس ذلك عنهم ما ليس لغيرهم، وإن كان يروى عن صغار الصحابة من الأحاديث المفردة أكثر مما يروى عن بعض الخلفاء، فالخلفاء لهم عموم في التبليغ، وقوته التي لم يشركهم فيها غيرهم، ثم لما قاموا بتبليغ ذلك شاركهم فيه غيرهم فصار متواتراً كجمع أبـي بكر، وعمر القرآن، وتبليغه أهم مما سواه».

إلى أن قال: «والمقصود هنا أن بعض الصحابة أعلم بالرسول من بعض، وبعضهم أكثر تبليغاً لما علمه من بعض، إلى أن قال: المقصود أن نبين طرق العلم فالصحابة الذين أخذ الناس عنهم العلم بعد الخلفاء الأربعة مثل أبـي بن كعب، وابن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأبـي الدرداء، وزيد بن ثابت، وحذيفة، وعمران، وذكر عدداً منهم ثم ذكر طبقات أهل العلم إلى أن قال: ثم بعد هؤلاء مثل مالك، والثوري، وحماد بن يزيد، والليث، والثوري، والأوزاعي، وشعبة، وزائدة، وسفيان بن عيينة، وأمثالهم.

ثم من بعد هؤلاء مثل يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وابن المبارك، وعبد الله بن وهب، ووكيع بن الجراح، وإسماعيل بن علية، وهشام بن بشر، وأبي يوسف القاضي، والشافعي، وأحمد، والحميدي، وإسحاق بن راهويه، والقاسم بن سلام، وأبي ثور، وابن معين، وابن المديني، وأبي بكر بن أبي شيبة، وابن خيثمة، وزهير بن حرب.

وبعد هؤلاء البخاري، ومسلم، وأبو داود، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وعثمان بن سعيد الدارمي، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ومحمد بن مسلم بن وارة، وأبو بكر الأثرم، وإبراهيم الحربي، وبقي بن مخلد الأندلسي، ومحمد بن وضاح.

ومثل أبي عبد الرحمن النسائي، والترمذي، وابن خزيمة، ومحمد بن نصر المروزي، ومحمد بن جرير الطبري، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وعبد الرحمن بن أبي حاتم.

ثم بعد هؤلاء مثل أبي حاتم البستي، وأبي بكر النجاد، وأبي بكر النيسابوري، وأبي القاسم الطبراني، وأبي الشيخ الأصبهاني، وأبي أحمد العسال الأصبهاني، وأمثالهم.

ثم من بعد هؤلاء مثل أبي الحسن الدارقطني، وابن منده، والحاكم أبي عبد الله، وعبد الغني بن سعيد، وأمثال هؤلاء ممن لا يمكن إحصاؤهم.

فهؤلاء وأمثالهم أعلم بأحوال رسول الله ﷺ من غيرهم وإن كان في هؤلاء من هو أكثر رواية، وفيهم مَن هو أكثر منهم معرفة بصحيحه من سقيمه، ومنهم من هو أفقه فيه من غيره.

قال أحمد بن حنبل: معرفة الحديث والفقه فيه أحب إليّ من حفظه.

وقال علي بن المديني: أشرف العلم الفقه في متون الأحاديث ومعرفة أحوال الرواة.

فإن يحيى بن معين وعلي بن المديني ونحوهما أعرف بصحيحه وسقيمه، من مثل أبـي عبيد وأبـي ثور.

وأبو عبيد وأبو ثور ونحوهما أفقه من أولئك، وأحمد كان يشارك هؤلاء وهؤلاء. وكان أئمة هؤلاء وهؤلاء ممن يحبهم ويحبونه، كما كان مع الشافعي وأبـي عبيد، ونحوهما من أهل الفقه في الحديث، ومع يحيى بن معين وعلي بن المديني ونحوهما من أهل المعرفة في الحديث.

ومسلم بن الحجاج له عناية بصحيحه أكثر من أبـي داود وأبو داود له عناية بالفقه أكثر.

والبخاري له عناية بهذا وهذا.

وليس المقصود هنا توسعة الكلام في هذا، بل المقصود أن علماء أهل العلم بالحديث لهم من المعرفة بأحوال الرسول، ليس لغيرهم فهم أئمة هذا الشأن.

وقد يكون الرجل صادقاً الحديث كثير الرواية فيه لكن ليس من أهل العناية بصحيحه وسقيمه، فهذا يستفاد منه نقله، فإنه صادق مخالط.

وأما المعرفة بصحيحه وسقيمه فهذا علم آخر، وقد يكون مع ذلك فقيهاً مجتهداً، وقد يكون صالحاً من خيار المسلمين، وليس له كثير معرفة لكن هؤلاء وإن تفاضلوا في العلم فقد يروج عليهم من الكذب ما يروج على من لم يكن له علم، فكل من كان بالرسول أعرف كان تميزه بين الصدق والكذب أتم.

ثم ذكر طوائف أهل العلم من أهل الحديث، والتفسير، والفقه، والتصوف الذين يروج عليهم أحاديث كثيرة من الموضوعات، والضعاف وذكر أمثلة لها»[1].

وذكر في موضع قاعدة في المنقولات وأن العمدة في كل فن رجاله فقال: «المرجع في النقل إلى أمناء حديث رسول الله، كما أن المرجع في النحو إلى أربابه، وفي القراءات إلى حذاقها، وفي اللغة إلى أئمتها، وفي الطب إلى علمائه، فلكل فن رجال، وعلماء الحديث أجل وأعظم تحرياً للصدق من كل أحد، علم ذلك من علمه، فما اتفقوا على صحته فهو الحق، وما أجمعوا على تزييفه وتوهينه فهو ساقط، وما اختلفوا فيه: نظر فيه بإنصاف وعدل، فهم العمدة: كمالك وشعبة والأوزاعي، والليث، والسفيانيين، والحمادين، وابن المبارك، ويحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، وابن علية، والشافعي، وعبد الرزاق، والفريابي، وأبي نعيم، والقعنبي، والحميدي، وأبي عبيد، وابن المديني، وأحمد، وإسحاق، وابن معين، وأبي بكر بن أبي شيبة، والذهلي، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وأبي داود، ومسلم، وموسى بن هارون، وصالح جزرة، والنسائي، وابن خزيمة، وأبي أحمد بن عدي[2]، وابن حبان، والدارقطني، وأمثالهم من أهل العلم بالنقل والرجل والجرح والتعديل.

وقد صنف في معرفة الرجال كتب جمة: كالطبقات لابن سعد،

---

(١) المنهاج (٤/١١٣ ـ ١١٥).

(٢) وقال في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال: لم يؤلف في فنه مثله (مجموع الفتاوى ١/٢٧١).

وتاريخي البخاري، وكلام ابن معين من رواية أصحابه عنه، وكلام أحمد من رواية أصحابه عنه، وكتاب يحيى بن سعيد القطان، وكتاب علي بن المديني، وتاريخ يعقوب الفسوي، وابن أبي خيثمة، وابن أبي حاتم، والعُقيلي، وابن عدي، وابن حبان، والدارقطني.

والمصنفات في الحديث على المسانيد: كمسند أحمد، وإسحاق، وأبي داود، وابن أبي شيبة، والعدني، وابن منيع، وأبي يعلى، والبزار، والطبراني وخلائق.

وعلى الأبواب: كالموطأ، وسنن سعيد بن منصور، وصحيح البخاري، ومسلم، والسنن الأربعة، وما يطول الكتاب بتعداده»[1].

وفي كل طبقة من هؤلاء العلماء طبقة متشددة، وطبقة متوسطة، وقد ذكر شيخ الإسلام بعض الأمثلة من هؤلاء كما يأتي في ذكر أصحاب الصحاح والسنن، وقد ذكر من المتشددين في التعديل ابن معين، وأبي حاتم الرازي وفيما يلي ذكرهما:

يحيى بن معين وتشدده في التعديل

يعتبر الإمام ابن معين من الأئمة الذين تكلموا في أكثر الرواة[2] وقد عدّه الإمامان الحافظان الذهبي، وابن حجر من المتشددين في الجرح[3].

قال الذهبي في ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: قسم منهم متعنت في الجرح، مثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين أو الثلاث،

---

(١) منهاج السنة (٤/ ١٠) بتصرف، وانظر أيضاً: الرد على البكري (ص ١٨).
(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٥٨).
(٣) النكت على ابن الصلاح (١/ ٤٨٢)، والموقظة (ص ٨٣).

فهذا إذا وثق شخصاً فعض على قوله بنواجذك، وتمسك بتوثيقه وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه فإن وافقه ولم يوثق ذلك الرجل أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا هو الذي قالوا: لا يقبل فيه الجرح إلاَّ مفسراً يعني لا يكفي فيه قول ابن معين مثلاً هو ضعيف ولم يوضح سبب ضعفه وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب، وابن معين، وأبو حاتم، والجوزجاني متعنتون[1].

ويراه شيخ الإسلام أيضاً من المعدلين الذين تزكيتهم صعبة.

فذكر توثيق ابن معين، وأبـي حاتم الرازي في موسى بن أبـي الفرات وقال: «وناهيك بمن يوثقه هذان مع صعوبة تزكيتهما»[2].

أبو حاتم الرازي وشرطه في التعديل

أبو حاتم الرازي من الطبقة الأولى من النقاد الذين تكلموا في أكثر الرواة[3] إلاَّ أنه كان من المتشددين.

ولأجل هذا قال الذهبـي في ترجمته من السير: إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله فإنه لا يوثق إلاَّ رجلاً صحيح الحديث، وإذا لين رجلاً أو قال فيه: «لا يحتج به»، فتوقف حتى يرى ما قال فيه غيره، فإن وثقه أحد فلا تبق على تجريح أبـي حاتم، فإنه متعنت في الرجال، قد قال في طائفة

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٥٨)، وراجع: دراسات في الجرح والتعديل (ص ٣٣٦ ـ ٣٤١).
(٢) الفتاوى الكبرى (٣/ ٣٢٤).
(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٥٨)، والموقظة (ص ٨٣).

من رجال الصحاح: ليس بحجة ليس بقوي، أو نحو ذلك[1].

وقال في ترجمة أبـي زرعة: يعجبني كثيراً كلام أبـي زرعة في الجرح والتعديل... بخلاف رفيقه أبـي حاتم فإنه جراح[2].

وقد صرح ابن حجر في هدي الساري وغيره من الكتب بتعنت أبـي حاتم الرازي في هذا الباب[3].

وقد ذكر شيخ الإسلام أكثر من مرة أن أبا حاتم الرازي شرطه في التعديل صعب وتزكيته في الغاية، وقال في موضع بعد أن ذكر توثيق أبـي حاتم الرازي، وابن معين في موسى بن أبـي الفرات قال: وناهيك بمن يوثقه هذان مع صعوبة تزكيتهما[4].

وقال في موضع آخر: «تزكية أبـي حاتم هو في الغاية»[5].

وقال: «وأما قول أبـي حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أنه شرطه في التعديل صعب، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في اصطلاح جمهور أهل العلم»[6].

وقول شيخ الإسلام: الحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في

---

(١) السير (١٣/ ٢٦٠).

(٢) السير (١٣/ ٨١).

(٣) انظر مثلاً هدي الساري (ص ٤٦٢، ٤٦٣).

(٤) الفتاوى الكبرى (٣/ ٣٢٤).

(٥) الفتاوى (٢٣/ ٣١٨).

(٦) الفتاوى (١/ ٣٥٠).

اصطلاح أهل العلم يؤيده ما قاله المنذري في رسالته في الجرح والتعديل وقد سئل عن قول ابن معين في محمد بن إسحاق: ثقة وليس بحجة، فقال: يشبه أن يكون هذا رأيه في أن الثقة دون الحجة وهو خلاف المحكي عنهم[1].

وقال السخاوي: كلام أبـي داود يقتضي أن الحجة أقوى من الثقة وذلك أن الآجري سأله عن سليمان ابن بنت شرحبيل فقال: ثقة يخطىء كما يخطىء الناس.

قال الآجري: فقلت: هو حجة، قال: الحجة أحمد بن حنبل، وكذا قال عثمان بن أبـي شيبة في أحمد بن عبد الله بن يونس: ثقة وليس بحجة[2].

قلت: وهذه الأقوال تدل على أن الحجة عند جماعة من العلماء منهم ابن معين أقوى من الثقة، وقال السخاوي في المرتبة الرابعة من ألفاظ التعديل: والحجة أقوى من الثقة إلاَّ أنه يقول باحتجاج رواة هذه المرتبة.

• • •

(١) رسالة في الجرح والتعديل (ص ٣١ ـ ٣٢).

(٢) فتح المغيث طبعة السلفية (١/ ٣٣٧، ٣٣٨) وطبعة الأعظمي (١/ ٣٦٤).

معرفة من تقبل روايته ومن لا تقبل

المقبول هو الثقة الضابط لما يرويه وهو المسلم العاقل البالغ سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، وأن يكون مع ذلك متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، فاهماً إن حدث على المعنى، فإن اختل شرط ما ذكر ردّتْ روايته[1].

وقد شرح شيخ الإسلام أوصاف من تقبل روايته ومن ترد، فقال في الراوي المقبول:

الراوي إما أن تقبل روايته مطلقاً أو مقيداً، فأما المقبول إطلاقاً فلا بدّ أن يكون مأمون الكذب بالمظنة، وشرط ذلك العدالة وخلوه عن الأغراض والعقائد الفاسدة التي يظن معها جواز الوضع، وأن يكون مأمون السهو بالحفظ والضبط والإتقان.

وأما المقيد فيختلف باختلاف القرائن، ولكل حديث ذوق، ويختص بنظر ليس للآخر[2].

وهذه الشروط التي ذكرها شيخ الإسلام من وجود الحفظ والضبط

---

(١) الباعث الحثيث (ص ٨٧)، وتدريب الراوي (١/ ٣٠٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١٨/ ٤٧).

والعدالة في الراوي لقبول روايته مطلقاً، وبيَّن أنها تشترط في الراوي مطلوبة، لنأمن من السهو، ومن تعمد الكذب إذ يدخل الخطأ في الخبر من باب السهو، أو العمد، ولكل منهما أسباب، وقد ذكر شيخ الإسلام أسباب السهو أوّلاً، ثم ذكر أسباب تعمد الكذب، فقال:

وقوع الخطأ في الخبر سهواً وأسبابه:

«الخطأ في الخبر يقع من الراوي إما عمداً أو سهواً، ولهذا اشترط في الراوي العدالة لنأمن من تعمد الكذب، والحفظ والتيقظ لنأمن من السهو.

والسهو له أسباب:

أحدها: الاشتغال عن هذا الشأن بغيره فلا ينضبط له، ككثير من أهل الزهد والعبادة.

وثانيها: الخلو عن معرفة هذا الشأن.

وثالثها: التحديث من الحفظ، فليس كل أحد يضبط ذلك.

ورابعها: أن يدخل في حديثه ما ليس منه ويزور عليه.

وخامسها: أن يركن إلى الطلبة، فيحدث بما يظن أنه من حديثه.

وسادسها: الإرسال، وربما كان الراوي له غير مرضي.

وسابعها: التحديث من كتاب، لإمكان اختلاقه.

فلهذه الأسباب وغيرها اشترط أن يكون الراوي حافظاً ضابطاً معه من الشرائط ما يؤمن معه كذبه من حيث لا يشعر، وربما كان لا يسهو ثم وقع له السهو في الآخر من حديثه، فسبحان من لا يزل ولا يسهو، وذلك يعرفه أرباب هذا الشأن برواية النظراء والأقران، وربما كان مغفلاً، واقترن بحديثه ما يصححه كقرائن تبين أنه حفظ ما حدث به وأنه لم يخلط في الجميع»[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٤٥، ٤٦).

وقوع الخطأ في الخبر عمداً وأسباب تعمد الكذب:

قال: «وتعمد الكذب له أسباب:

أحدها: الزندقة والإلحاد في دين الله: ويأبى الله إلاَّ أن يتم نوره، ولو كره الكافرون.

وثانيها: نصرة المذاهب والأهواء، وهو كثير في الأصول والفروع والوسائط.

وثالثها: الترغيب والترهيب لمن يظن جواز ذلك.

ورابعها: الأغراض الدنيوية لجمع الحطام.

وخامسها: حب الرياسة بالحديث الغريب»(١).

قلت: الأسباب التي دعت الكذابين والوضاعين إلى الافتراء، ووضع الحديث كثيرة، وقد ذكر شيخ الإسلام هنا أربعة أسباب وهي جامعة لأنواع كثيرة من الكذابين، ودواعيهم للوضع والاختلاق، وكان للقصاص دور كبير في مجال الوضع والاختلاق لأغراضهم الدنيوية، وهم يدخلون فيمن يضع الأحاديث للأغراض الدنيوية وهو ما ذكره شيخ الإسلام في السبب الرابع(٢).

• • •

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٤٧).

(٢) يراجع لمبحث الوضع والوضاعين وأسباب الوضع: تدريب الراوي (١/ ٢٧٤ ـ ٢٩٠).

والباعث الحثيث (ص ٧٤ ـ ٨٣) مع تعليق العلامة أحمد شاكر وبحوث في السنة المشرفة لأستاذنا الدكتور أكرم ضياء العمري الطبعة الثانية (ص ١٩ ـ ٥٩)، والوضع في الحديث للدكتور عمر فلاتة.

التعديل والتجريح المفسر والمبهم

اختلف أهل العلم في مسألة التعديل والتجريح في قبول الجرح المفسر، والمبهم على مذاهب[1]:

١ ـ لا يقبل الجرح إلاَّ مفسراً، لأن الجرح يحصل بأمر واحد فلا يشق ذكره، ولأن الناس مختلفون في أسباب الجرح فيطلق أحدهم الجرح بناء على ما اعتقده جرحاً، وليس بجرح في نفس الأمر فلا بد من بيان سببه ليظهر أهو قادح أم لا.

٢ ـ أنه يجب بيان سبب العدالة ولا يجب بيان أسباب الجرح لأن أسباب العدالة يكثر التصنع فيها فيجب بيانها بخلاف أسباب الجرح.

٣ ـ أنه لا بد من ذكر سبب الجرح والعدالة كليهما.

٤ ـ لا يستفسر الجارح إلاَّ إذا كان عامياً لا يعرف الجرح، فأما إذا كان الجارح عالماً فلا يستفسر.

٥ ـ واختار الحافظ ابن حجر في شرح النخبة: أن التجريح المجمل

---

(١) الكفاية للخطيب (ص ١١٠ ـ ١١٤)، وفتح المغيث، تدريب الراوي (٣٠٨/١)، والباعث الحثيث (ص ٩١، ٩٢)، وقواعد التحديث (ص ١٨٨)، والرفع والتكميل (ص ٥٤ ـ ٥٩).

المبهم يقبل في حق مَن خلا عن التعديل لأنه لما خلا عن التعديل صار في حيّز المجهول، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله في حق هذا المجهول، وأما في حق من وثق وعدل فلا يقبل الجرح المجمل[1].

وتكلم شيخ الإسلام في بعض مسائل التعديل والتجريح، وقال: «هذا الباب يفرق فيه بين جرح الرجل وتزكيته، وبين جرح الحديث وتثبيته، ويفرق فيه بين الأئمة الذين هم في الحديث بمنزلة القضاة في الشهود وبين من هو شاهد محض، فإن جرح المحدث يكون بزيادة علم، وأما جرح الحديث فتارة يكون للاطلاع له على علة، وتارة لعدم علمه بالطريق الأخرى، أو بحال المحدث به»[2].

وعن الإمام أحمد في المسألة قولان: لا يقبل الجرح إلاَّ مفسراً، وروى قبول الجرح غير المفسر، قال شيخ الإسلام:

«قال القاضي: ولا يقبل الجرح إلاَّ مفسراً، وليس قول أصحاب الحديث: فلان ضعيف وفلان ليس بشيء مما يوجب جرحه ورد خبره.

قال: وهذا ظاهر كلام أحمد في رواية المروزي لأنه قال له: إن يحيى بن معين سألته عن الصائم يحتجم.

فقال: لا شيء عليه، ليس يثبت فيها خبر، فقال أبو عبد الله: هذا كلام مجازفة، قال: فلم يقبل مجرد الجرح من يحيى».

قال شيخ الإسلام: «قلت: لأن أحمد قد علم ثبوت عدة أخبار فيها، فكيف يقبل نفي ما أثبته؟ ولهذا لما أطلق يحيى الكلام نسبه إلى المجازفة.

---

(١) شرح النخبة (ص ٧٣).

(٢) المسودة (ص ٢٤٣، ٢٤٤).

قال: وكذلك نقل مهنا عنه: قلت لأحمد: حديث خديجة كان أبوها يرغب أن يزوج فقال أحمد: الحديث معروف. سمعته من غير واحد، قلت: إن الناس ينكرون هذا؟ قال: ليس هو بمنكر قال: فلم يقبل مجرد إنكارهم.

قال شيخ الإسلام: قلت: لأنه قد علم خلاف ذلك، والطعن في حديث قد علم ثبوته لا يقبل»[1].

• • •

(١) المسودة (ص ٢٤٣، ٢٤٤).

هل ترد رواية من فعل محرماً بتأويل؟

قال شيخ الإسلام في المسودة: «فأما من فعل محرماً بتأويل فلا ترد روايته في ظاهر المذهب، قال أبو حاتم: حادثت أحمد بن حنبل فيمن شرب النبيذ من محدثي أهل الكوفة، وسميت له عدداً منهم، فقال: هذه زلات لهم، لا تسقط بزلاتهم عدالتهم»[(١)].

رواية الجندي:

قال شيخ الإسلام: «قال في رواية المروذي ــ وقد سأله يكتب عن الرجل إذا كان جندياً؟ فقال: أما نحن فلا نكتب عنهم، وكذلك قال في رواية إبراهيم بن الحارث: إذا كان الرجل في الجند لم أكتب عنه، قال القاضي: وهذا محمول على طريق الورع لأن الجندي لا يتجنب المحرمات في الغالب».

قال شيخ الإسلام: «قلت: خص نفسه بالامتناع لأنه مظنة الظلم، والاعتداء، ولهذا كره لبس السواد لما فيه من التشبه بهم.

ويدل عليه قوله: «خذ العطاء ما كان عطاء، فإذا كان عوضاً عن دين أحدكم فلا يأخذه.

والملوك المتأخرون إنما يرزقون على طاعتهم، وإن كانت معصية، لا على طاعة الله ورسوله»[(٢)].

---

(١) المسودة (ص ٢٣٩).

(٢) المسودة (ص ٢٤٢).

عدم اشتراط الفقه في الراوي[1]

ليس من شرط الراوي الثقة أن يكون فقيهاً كما هو ظاهر من تعريف الراوي المقبول، ومن تعريف الحديث الصحيح، وإنما المطلوب في الراوي الثقة أوصاف الحفظ، والضبط، والعدالة، والخلو من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

فالرواية مبناها على الحفظ والضبط، قال ابن قدامة:

ولا يشترط كون الراوي فقيهاً لقوله: رب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه[2].

وقد استدل الإمام الشافعي بهذا الحديث فقال بعد أن أورده في الرسالة: «ودل على أنه قد يحمل الفقه غير فقيه يكون له حافظاً، ولا يكون فيه فقيهاً»[3].

وممن اشترط الفقه في الراوي إن حدّث من حفظه: ابن حبان فقال في مقدمة المجروحين: الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه،

---

(١) راجع: دراسة حديث نضر الله امرءاً سمع مقالتي (ص ٢٢١).

(٢) روضة الناظر (١/ ٢٩٢).

(٣) الرسالة (ص ٤٠١).

لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره، لأن الحفاظ الذين رأيناهم أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد دون المتون، ولقد كنا نجالسهم برهة من دهرنا على المذاكرة، ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلاَّ كلمة واحدة يشيرون إليها، إلى أن قال: فإذا كان الثقة الحافظ لم يكن فقيهاً وحدث من حفظه، فربما قلب المتن، وغير المعنى، حتى يذهب الخبر عن معنى ما جاء فيه، ويقلب إلى شيء ليس منه، وهو لا يعلم، فلا يجوز عندي الاحتجاج بخبر من هذا نعته، إلاَّ أن يحدث من كتاب، أو يوافق الثقات فيما يرويه من متون الأخبار(١).

وتعقبه العلامة ابن رجب فقال: وفيما ذكره نظر، وما أظنه سبق إليه، ولو فتح هذا الباب لم يحتج بحديث انفرد به عامة حفاظ المحدثين كالأعمش وغيره، ولا قائل بذلك اللهم إلاَّ أن يعرف من أحد أنه كان لا يقيم متون الأحاديث، فيتوقف حينئذ فيما انفرد به، فأما مجرد هذا الظن، فيمن ظهر حفظه وإتقانه فلا يكفي في رد حديثه والله أعلم(٢).

قلت: الظاهر أن ابن حبان يشير إلى الصنف الثاني الذي ذكره ابن رجب.

وخلاصة القول أن اشتراط الفقه للحافظ الثقة لما يرويه لم يقل به أحد من أهل العلم مطلقاً، وما قاله ابن حبان فهو مردود، أو محمول على من لا يقيم متن الأحاديث، وهو الذي سبقت الإشارة إليه آنفاً في كلام ابن رجب.

---

(١) المجروحين (١/ ٩٣).

(٢) شرح العلل (١/ ١٥١).

وإنما يشترطون الفقه إذا كان قد روى الحديث بالمعنى كما سيأتي تفصيله.

وقد قال شيخ الإسلام في مسألة اشتراط الفقه في الراوي:

«المحدث إذا حفظ اللفظ الذي سمعه لم يضره أن لا يكون فقيهاً، كالملقنين بحروف القرآن، وألفاظ التشهد، والأذان ونحو ذلك، وقال النبي ﷺ: نضر الله امرءاً سمع حديثاً فبلغه إلى من لم يسمعه، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه.

وهذا بين في أنه يؤخذ حديثه الذي فيه الفقه من حامله الذي ليس بفقيه، ويأخذ عمن هو دونه في الفقه، وإنما يحتاج في الرواية إلى الفقه إذا كان قد روى بالمعنى، فخاف أن غير الفقيه يغير المعنى، وهو لا يدري»[1].

• • •

(١) مجموع الفتاوي (٤/ ٥٣٤).

الروايـة بالمعنـى

أما مسألة الرواية بالمعنى فقد اختلف أهل العلم بالحديث والفقه وأصولهما على عدة أقوال في صدور ذلك من العالم العارف بمدلولات الألفاظ وبما يحيل المعاني دون غيره.

وأما صدور الرواية بالمعنى من غير العالم العارف بمدلولات الألفاظ وبما يحيل من المعاني فلا يجوز بالاتفاق.

وخلاصة ما قاله شيخ الإسلام، وما ذكره أهل العلم في هذه المسألة أن محل الخلاف في المسألة هو العالم العارف بمدلولات الألفاظ وبما يحيل المعاني، دون غيره.

ومذهب جمهور أهل العلم جوازها له بدليل إجماعهم على جواز شرح تعاليم الدين للعجم بلسانهم، فإذا جاز إبدال كلمة عربية بعجمية ترادفها فإبدالها بعربية أولى.

وبدليل حكاية الله في القرآن قصص الأمم باللغة العربية.

وذهب بعض العلماء إلى اتباع اللفظ، ومنع الرواية بالمعنى.

وفرق بعضهم بين الرواية والاحتجاج بمعنى الحديث عند الإفتاء، أو المذاكرة، فيجوز له إذا تثبت فيه وعرف معناه يقيناً أن يفتي بمعناه وموجبه، ولم يجز له عنه التحديث.

وإليه ذهب ابن حزم.

وهناك أقوال أخرى في المسألة وقد توسع في بيانها العلامة محمد طاهر الجزائري في توجيه النظر[1].

ويلاحظ أن هذا الخلاف في المسألة كان في زمن الرواية أما بعد تدوين المرويات في الكتب فلم يبق لذلك أثر يذكر، ودرج العلماء في كتاباتهم وخطبهم إلقاء ما استخصروا والإرداف بقولهم «أو كما قال».

والذي ينبغي لمن يضبط ويحفظ الأحاديث أن لا يبدلها بغيرها عند الرواية بل يؤديها إلى من بلغه كما سمعه، أما في مقام المذاكرة والاحتجاج والإفتاء فلا مانع من ذكره بمعناه لأن المقام ليس مقام تبليغ وتحديث، ولأجل هذا كان أهل العلم يمنعون أن يحمل عنهم في حال المذاكرة شيء، وكذلك من نسي اللفظ، وعرف المعنى فلا مانع من الرواية بالمعنى، بل يجب ذلك عليه إذا لم يستطع سواه. ويستثنى من مسألة جواز الرواية بالمعنى الألفاظ المتعبد بذكرها كالأذان، والتشهد، فذلك مما اتفق على منع روايته بالمعنى.

وقد ذكر شيخ الإسلام في مسألة عدم اشتراط الفقه في الراوي أنه يشترط الفقه في الرواية بالمعنى كما تقدم، وقد وضح هذه المسألة في موضع آخر بشيء من التفصيل فقال:

---

(١) انظر: الكفاية (ص ٢٠٢)، والإلماع (ص ١٧٧)، وفتح المغيث (٢/٢١٨)، وعلوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٩٣)، وشرح الألفية للعراقي (٢/١٦٨)، وتوجيه النظر (ص ٢٩٨ ـ ٣١٤)، والأحكام لابن حزم (٢/٧٦)، والباعث الحثيث (ص ١٣٦)، وتدريب الراوي (٢/٩٨ ـ ١٠٥)، وإرشاد الفحول (ص ٥٠)، ودراسة حديث نضر الله امرءاً سمع مقالتي (ص ٢١١ ـ ٢١٥).

«إن الناس مع الرسول ﷺ إما شاهد له قد سمع كلامه وإما غائب، بلغه كلامه، فالشاهدون له قد بين لهم مراده مع القول بتعيين ما أراده فلما أمرهم بالصلاة والزكاة، والصيام، والحج، بين لهم مسمى هذه الألفاظ، ولم يحوجهم في ذلك إلى من يعرفوا مسمى هذه الألفاظ من كلام غيره، فلم يحتاجوا إلى نقل لغة غيره، ولا نفي احتمالات ولا نفي معارض، بل علموا مراده بهذه الألفاظ لما بيّنه لهم من القول معرفة ضرورية، ونقلوا ذلك إلى من بعدهم نقلاً يفيد اليقين، والعلم أعظم من اليقين والعلم بنفس ألفاظه فحصل العلم لمن شاهده، ولمن غاب عنه أعظم من ألفاظه، فقد يكون في الذين شاهدوه من لم يسمع كلامه لكنه علم مراده، وما أمر به وما نهى عنه، ولم يسمع نفس اللفظ، إما لبعده، وإما لغيبته، وهو إنما يسأل عما أراده ليس له غرض في نفس اللفظ فعلم المراد بالاضطرار واللفظ لا يعرفه».

وقال: «إن علم المخاطبين بالمعنى الذي أراده المتكلم أهم عندهم من العلم بلفظه، ولهذا إنما يبحثون عن ذلك، وهو الذي ينقلونه عنه، ويبلغونه عنه، فإن الله تعالى قد حكى عن الأمم المتقدمين الأنبياء وأتباعهم، وتكذيبهم أقوالاً كثيرة، ولم ينقل لفظ أحد منهم، وإنما نقل معنى كلامه باللغة العربية، بل نظم القرآن المخالف لسائر نظم الكلام مع أن أولئك تكلموا بغير العربية، وبغير نظم القرآن، وهو الصادق فيما حكاه عنهم إذ كان المقصود هو معاني ألفاظهم لا نفس الألفاظ.

وكذلك الناس ينقلون مذاهب العلماء وأقوالهم بغير ألفاظهم وهم متفقون على هذا.

وحديث الرسول ﷺ إذا فهم معناه جازت روايته عندالجمهور

بالمعنى، ومن منعه فإنما منعه خيفة من تقصير المبلغ في أداء معنى الذي أداه. وأما مع العلم بالمعنى فلا ريب فيه.

وقد اتفق المسلمون على أن القرآن والحديث يترجم بغير لفظ الرسول عليه الصلاة والسلام، وغير لغته لمن احتاج إلى ترجمته كمن لا يعرف بالعربية، بل وللعربي الذي لا يعرف لغة الرسول، ويبين معانيه لمن يعرف لغته، لكن ليس هو من أهل العلم بخصائص كلامه».

إلى أن قال: «فعامة الأمة يعلمون معاني القرآن الظاهرة المنقولة بالتواتر من غير حاجة إلى شيء من تلك المقدمات، وهم يسألون عن معاني القرآن والحديث ليفهموها ويعرفوها، وإن كانوا لا يحفظون الحديث ولكن قد عرفوا معناه، فيفتون به، ولهذا قال أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني وغيرهما: معرفة الحديث والفقه فيه أحب إلينا من حفظه.

فاهتمامهم بفهم المعنى أعظم من اهتمامهم باللفظ وإذا كان كذلك كانت معرفته ونقله أبلغ من معرفة اللفظ، وإذا كان لفظ القرآن، وكثير من الحديث منقولاً بالتواتر، فنقل المعنى أولى، ولهذا الوجه والذي قبله إذا سمعت الأمة عوامها وخواصها قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] علموا أن المراد البيت الذي بمكة، وأن الحج هو الأعمال المشروعة، وأكثرهم لا يحفظ هذه الآية»[1].

● **ومن فروع مسألة الرواية بالمعنى: تقطيع الحديث واختصاره:**

ذهب جمهور أهل الحديث إلى جواز اختصار الحديث وتقطيعه إن لم يكن في ذلك تغيير المعنى، وقد اشتهر في هذا المجال الإمام البخاري

(١) نقض التأسيس (٢/٣٢٣، ٣٢٤).

فإنه يخرج كل جملة من الحديث الذي يشتمل على جمل متعددة في أبواب مستقلة لعدة فوائد حديثية تتعلق بالسند والمتن[1]، وقال شيخ الإسلام في هذه المسألة: «قد يكون الحديث طويلاً، وأخذ يفرقه بعض الرواة، فجعله أحاديث كما فعل البخاري في كتاب أبـي بكر في الصدقة، وهذا يجوز إذا لم يكن في ذلك تغيير المعنى»[2].

وقد فعله الأئمة مالك، وأحمد، وأبو داود، والنسائي وغيرهم.

ومنها: مسألة إبدال لفظ «الرسول» بالنبـي أو بالعكس:

إبدال لفظ الرسول بالنبـي أو النبـي بالرسول.

قال ابن الصلاح: الظاهر أنه لا يجوز ذلك، وإن جازت الرواية بالمعنى فإن شرط ذلك ألا يختلف المعنى، والمعنى في هذا مختلف.

ونقل عبد الله بن أحمد أن أباه كان يشدد في ذلك فإذا كان في الكتاب «النبـي» فكتب المحدث «رسول الله ﷺ» ضرب على «رسول» وكتب «النبـي».

قال الخطيب: «إنما استحب اتباع اللفظ وإلاَّ فمذهبه الترخيص في ذلك كما في رواية صالح».

ووجه جوازه أنه لا يختلف المعنى في نسبة ذلك القول لقائله بأي وصف وصفه إذا كان يعرف به.

---

(١) يراجع: علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٩٢)، وتدريب الراوي (٢/ ١٠٥)، والباعث الحثيث (ص ١٣٩)، وهدي الساري (ص ١٥)، وشرح الألفية للعراقي (٢/ ١٧٣)، وتوجيه النظر (ص ٣١٤)، ودراسة حديث نضر الله امرءاً سمع مقالتي (ص ٢١٥، ٢١٦).

(٢) مجموع الفتاوي (١٨/ ١٦).

قال النووي: الصواب جوازه لأنه لا يختلف به من معنى[1]..

وذكر شيخ الإسلام هذه المسألة في المسودة فقال:

«إذا سمع الراوي: أن رسول الله ﷺ أو قال رسول الله ﷺ، أو عن رسول الله أو سمعت رسول الله، جاز أن يبدل مكان الرسول «النبي» نص عليه فيما رواه عمر المغازلي.

وكذا مكان النبي رسول الله.

وقال صالح: قلت لأبي عبد الله: يكون في الحديث «قال رسول الله ﷺ» فيجعله الإنسان «قال النبي ﷺ» قال: أرجو ألاَّ يكون به بأس»[2].

● ● ●

---

(١) علوم الحديث (ص ٢٠٠). انظر: شرح ألفية العراقي (٢/ ١٩٤، ١٩٥)، والباعث الحثيث (ص ١٤٤، ١٤٥)، وتدريب الراوي (٢/ ١٢١).

(٢) المسودة (ص ٢٥٤).

عمل الراوي بخلاف روايته هل يقدح فيها؟

إذا وجد أن الراوي روى حديثاً ثم عرف فتواه أو عمله مخالفاً لذلك الحديث فهل يكون هذا قدحاً في الرواية.

اتفق العلماء على أن مخالفة الراوي للحديث إن كانت قبل روايته لذلك الحديث، أو لم يعرف التاريخ بأن مخالفته للحديث كانت قبل الرواية أو بعدها، يعمل بالحديث ولا اعتبار لمخالفته، وأما إذا ظهرت مخالفته بعد روايته فاختلف أهل العلم فيه على ثلاثة أقوال:

١ ــ ذهب جمهور العلماء إلى أنه يجب العمل بظاهر الخبر دون مذهب الراوي وفهمه وفتواه، لأن الراوي الثقة جزم بالرواية عن النبـي ﷺ فخبره ثابت، والعمل به واجب دون غيره لأن الحجة في لفظ الشرع لا في مذهب الراوي.

٢ ــ وذهب جمهور الحنفية وبعض المالكية إلى أنه يجب العمل بمذهب الراوي دون روايته، لأنه لا يخفى على الراوي تحريم ترك الظاهر إلاَّ لما يوجب تركه، فلو لا تيقنه لما يوجب ترك ظاهر ما رواه لم يتركه ولو سلم انتفاء تيقنه، فلو لا أغلبية ظنه بما يوجب تركه لم يتركه.

٣ ــ وقال القاضي عبد الجبار: إن لم يكن لمذهب الراوي وتأويله وجه إلاَّ أنه علم قصد النبـي ﷺ إلى ذلك التأويل ضرورة وجب المصير

إلى تأويله، وإن لم يعلم ذلك بل جوز أن يكون صار إلى ذلك التأويل لنص أو قياس، وجب النظر في ذلك، فإن اقتضى ذلك ما ذهب إليه الراوي وجب المصير إليه وإلاَّ لم يصر إليه، وبه قال أبو الحسين البصري.

والراجح رأى الجمهور، وأجيب بأن لتركه الحديث عدة احتمالات فيحتمل أنه كان لنسيان طرأ عليه، ويحتمل أن تركه الحديث كان لدليل اجتهد فيه وهو مخطىء فيه أو هو مما يقول به دون غيره من المجتهدين، وغير ذلك من الاحتمالات[1].

وقد بينها شيخ الإسلام في رفع الملام عن الأئمة الإعلام فأحسن وأجاد.

وقد تكلم شيخ الإسلام على هذه المسألة حيث ذكر مسألة كراهية السدل في الصلاة ثم نقل فتوى عطاء بكراهته، ثم قال: «والتابعي إذا أفتى بما رواه دل على ثبوته عنده».

وقال: «لكن قد روى عن عطاء من وجوه جيدة أنه كان لا يرى بالسدل بأساً، وأنه كان يصلي سادلاً، فلعل هذا كان قبل أن يبلغه الحديث ثم لما بلغه رجع، أو لعله نسي الحديث، والمسألة مشهورة، وهو: عمل الراوي بخلاف روايته هل يقدح فيها؟

قال: والمشهور عن أحمد وأكثر العلماء أنه لا يقدح فيها كما تحتمله المخالفة من وجوه غير ضعف الحديث»[2].

---

(١) انظر لهذا المبحث: الأحكام للآمدي (٢/ ١١٥)، والفقيه المتفقه (١/ ١٤٣)، وإرشاد الفحول (ص ٥٩)، والإمام أبو حنيفة واحتجاجه بالسنة (ص ٣٨٢ ــ ٣٨٩)، والأجوبة الفاضلة (ص ٢٢٣).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٣٣٥، ٣٣٦).

وذكر هذه المسألة في موضع آخر في مبحث الطلاق «أن بعض الصحابة كابن عمر وغيره يروون أحاديث ولا تأخذ العلماء بما فهموه منها، فإن الاعتبار بما رووه لا بما رأوه وفهموه.

وقد ترك جمهور العلماء قول ابن عمر الذي فسر به قوله: فاقدروا له.

وترك مالك، وأبو حنيفة وغيرهما تفسيره لحديث البيعين بالخيار مع أن قوله هو ظاهر الحديث.

وترك جمهور العلماء تفسير لقوله: فأتوا حرثكم أني شئتم وقوله: نزلت هذه الآية في كذا.

وكذلك إذا خالف الراوي ما رواه كما ترك الأئمة الأربعة وغيرهم قول ابن عباس: إن بيع الأمة طلاقها مع أنه روى حديث بريرة، وأن النبي ﷺ خيرها بعد أن بيعت وعتقت، فإن الاعتبار بما رووه لا بما راوه وفهموه»[1].

وقال السيوطي في تدريب الراوي: وعمل العالم وفتياه على وفق حديث رواه، ليس حكماً منه بصحته، ولا تعديل رواته لإمكان أن يكون ذلك منه احتياطاً أو لدليل آخر وافق ذلك الخبر، وصحح الآمدي وغيره من الأصوليين أنه حكم بذلك، وقال إمام الحرمين: إن لم يكن في مسالك الاحتياط.

وفرق ابن تيمية بين أن يعمل به في الترغيب وغيره[2].

• • •

(١) الفتاوي (٣٣/ ٨٠)، أو الفتاوي الكبرى (٣/ ٢٥).

(٢) تدريب الراوي (١/ ٣١٥).

روايــة المبتــدعــة

اختلف أهل العلم في مسألة الرواية عن أهل الأهواء والبدع.

١ ــ فمنعت طائفة من الرواية عنهم وهذا ما ذهب إليه ابن سيرين، ومالك، وابن عيينة، والحميدي وغيرهم.

٢ ــ ورخصت طائفة أخرى في الرواية إذا لم يتهموا بالكذب وهذا مذهب أبـي حنيفة والشافعي ويحيـى بن سعيد وعلي بن المديني.

٣ ــ وفرقت طائفة أخرى بين الداعية وغيره فمنعوا الرواية عن الداعية إلى البدعة، دون غيره.

وعليه أكثر أهل العلم، وقال ابن الصلاح: وهذا أعدل الأقوال وأولاها، والقول بالمنع مطلقاً بعيد، مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة ففي الصحيحين من حديثهم في الشواهد والأصول كثير.

والمانعون من الرواية لهم مأخذان:

أحدهما: تكفير أهل الأهواء أو تفسيقهم وفيه خلاف.

وقال ابن كثير: المبتدع إن كفر ببدعته فلا إشكال في رد روايته.

وقال الحافظ ابن حجر: التحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته، لأن كل

طائفة تدعي أن مخالفتها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف، والمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمراً متواتراً في الشرع معلوماً من الدين بالضرورة أو اعتقد عكسه.

وأما من لم يكن كذلك، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه، مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله.

والثاني: الإهانة لهم والهجران والعقوبة بترك الرواية عنهم، وإن لم تحكم بكفرهم أو فسقهم، وهو الذي قرره شيخ الإسلام لما ورد عن السلف هجرانهم والنهي عن مجالستهم وأخذ الدين عنهم.

ولبعض أهل العلم مأخذ ثالث وهو أن الهوى والبدعة لا يؤمن معهما الكذب، ولا سيما إذا كانت الرواية مما تعضد هوى الراوي.

ومن ثبت فيه أنه يستحل الكذب لا يؤخذ عنه مطلقاً سواء كان من أهل الأهواء أو من غيرهم. قال ابن كثير: إن استحل الكذب ردت روايته.

وقال ابن رجب: وعلى هذا المأخذ فقد يستثنى من اشتهر بالصدق والعلم كما قال أبو داود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج ثم ذكر عمران بن حطان وأبا حسان الأعرج.

وأما الرافضة فبالعكس، قال يزيد بن هارون: لا يكتب عن الرافضة فإنهم كذابون.

ومنهم فرق بين من يغلو في هواه ومن لا يغلو. قال ابن رجب: وقريب من هذا قول من فرق بين البدع المغلظة كالتجهم والرفض والخارجية والقدر والبدع المخففة ذات الشبه كالإرجاء.

قال أحمد في رواية أبي داود: احتملوا من المرجئة الحديث ويكتب عن القدري إذا لم يكن داعية.

قال المروزي: كان أبو عبد الله يحدث عن المرجىء إذا لم يكن داعياً.

قال ابن رجب: ولم نقف على نص في الجهمي أنه يروى عنه إذا لم يكن داعياً، بل كلامه فيه عام أنه لا يروى عنه.

فيخرج من هذا أن البدع الغليظة كالتجهم يرد بها الرواية مطلقاً والمتوسطة كالقدر إنما يرد رواية الداعي إليها، والخفيفة كالإرجاء هل يقبل معها الرواية مطلقاً، أو يرد عن الداعية على روايتين[1].

والذي نصره شيخ الإسلام من هذه الأقوال هو قول جمهور أهل العلم، وهو التفرقة بين الداعية وغيره، ثم سبب هجرانه، وترك روايته هو العقوبة، وقد توسع شيخ الإسلام في هذا الموضوع في مواضع كثيرة[2] من كتبه، وأفاض في الموضوع إفاضة عجيبة وقد جمعت كلامه من مواضع متفرقة ونسقت بينها ليتضح رأيه في المسألة، فقال رحمه الله: «البدع شر من الذنوب وهي أحب إلى إبليس من المعصية»[3]، «وكان السلف شديد النكير على المبتدعة وكانوا يمنعون سماع كلام أهل البدع، والنظر في كتبهم لمن يضره ذلك، وكانوا يعتبرون بيان حال أئمة أهل البدع والتحذير منهم والرد عليهم جهاداً»[4].

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٥٥)، وراجع: علوم الحديث ورسالة في الجرح والتعديل للمنذري (٣٥ ـ ٣٨)، والاقتراح (ص ٣٣٦)، والباعث الحثيث (٩٤، ٩٥)، وشرح الألفية للعراقي (١/ ٣٢٩)، وتدريب الراوي (١/ ٣٢٤ ـ ٣٢٨)، وتوجيه النظر (ص ٤٠٨)، وتوضيح الأفكار (٢/ ٢٠٠)، والتنكيل (١/ ٤٢ ـ ٥٢).

(٢) انظر أيضاً مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٧٠، ٤٧١).

(٣) انظر أيضاً مجموع الفتاوى (١٠/ ٩ ـ ١١).

(٤) انظر أيضاً مجموع الفتاوى (١٤/ ٤٥٩)، و (٥/ ٣٣٦، ٣٣٧)، و (٤/ ١٣)، و (٢٨/ ٢٣١، ٢٣٢).

«ولم تكن في الأعصار الثلاثة المفضلة المشهود لها بالخيرية في المدينة النبوية بدعة ظاهرة ألبتة، ولا خرج منها بدعة في أصول الدين ألبتة كما خرج من سائر الأمصار التي سكنها الصحابة رضي الله عنهم.

وخرج من الكوفة التشيع، والإرجاء، وانتشر بعد ذلك في غيرها.

وخرج من البصرة القدر والاعتزال والنسك الفاسد، وانتشر بعد ذلك في غيرها.

والشام كان بها النصب والقدر.

وأما التجهم فإنما ظهر من ناحية خراسان وهو شر البدع.

وكان ظهور البدع بحسب البعد عن الدار النبوية، فلما حدثت الفرقة بعد مقتل عثمان ظهرت بدعة الحرورية، وتقدم بعقوبتها الشيعة من الأصناف الثلاثة: الغالية، حيث حرقهم علي بالنار، والمفضلة حيث تقدم بجلدهم ثمانين، والسبائية حيث توعدهم وطلب أن يعاقب ابن سبأ بالقتل، أو بغيره فهرب منه.

ثم في أواخر عصر الصحابة حدثت القدرية في آخر عصر ابن عمر، وابن عباس، وجابر، وأمثالهم من الصحابة، وبعد موت معاوية، وحدثت المرجئة قريباً من ذلك، وحدثت الجهمية في أواخر عصر التابعين بعد موت عمر بن عبد العزيز، وكان ظهور جهم بخراسان في خلافة هشام بن عبد الملك، وقد قتل المسلمون شيخهم الجعد بن درهم قبل ذلك، ضحى به خالد بن عبد الله القسري»[1].

(١) الفتاوى (٢٠/ ٣٠٠ ـ ٣٠٣)، و ٤/ ١٣٧، ١٣٨، و ١٠/ ٣٥٤ ـ ٣٥٦)، و (٢/ ٨٤)، و (٨/ ٢٢، ٢٣٢)، و (٢٨/ ٤٧٤).

ترتيب أهل الأهواء:

قال: «إن الناس في ترتيب أهل الأهواء على أقسام منهم من يرتبهم على زمان حدوثهم فيبدأ بالخوارج، ومنهم من يرتبهم بحسب خفة أمرهم وغلظه، فيبدأ بالمرجئة، ويختم بالجهمية، كما فعله كثير من أصحاب أحمد رضي الله عنه كعبد الله ابنه، ونحوه، وكالخلال، وأبي عبد الله ابن بطة، وأمثالهما، وكأبي الفرج المقدسي، وكلا الطائفتين تختم بالجهمية لأنهم أغلظ البدع، وكالبخاري في صحيحه فإنه بدأ بكتاب الإيمان والرد على المرجئة، وختمه بكتاب التوحيد، والرد على الزنادقة والجهمية.

ولما صنفت الكتب في الكلام صاروا يقدمون التوحيد والصفات فيكون الكلام أولاً مع الجهمية، وكذلك رتب أبو القاسم الطبراني كتابه في أصول السنَّة.

والبيهقي أفرد لكل صنف مصنفاً، فله مصنف في الصفات، ومصنف في القدر، ومصنف في شعب الإيمان، ومصنف في دلائل النبوة، ومصنف في البعث والنشور»[1].

خلاصة مبادئهم في مخالفة أهل السنَّة والجماعة:

قال[2]: «وحالهم أنهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، وهم خالفوا مذهب أهل السنَّة، وكل من

---

(١) الفتاوى (١٣/ ٥٠).

(٢) الفتاوى (١٤/ ١١٢)، والفتاوى الكبرى (١/ ٣٧)، ونحوه في (١٣/ ٦٨)، وفيه بدل «دلالة مجملة»: أو خطاب ألقى إليهم اعتقدوا أنه من الله، وكان من إلقاء الشيطان.

يخالف مذهب أهل السنة لا يعتمد إلاَّ على أحد ثلاثة أشياء: إما نقل كاذب، وإما دلالة مجملة، وإما قياس فاسد».

البدع التي يعد بها الشخص من أهل الأهواء:

قال: و «البدعة» التي يعد بها الرجل من أهل الأهواء ما اشتهر عند أهل العلم بالسنَّة مخالفتها للكتاب والسنَّة: كبدعة الخوارج، والروافض والقدرية والمرجئة، فإن عبد الله بن المبارك، ويوسف بن أسباط، وغيرهما قالوا: أصول اثنتين وسبعين فرقة هي أربع: الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة، قيل لابن المبارك: فالجهمية؟ قال: ليست الجهمية من أمة محمد ﷺ.

و «الجهمية» نفاة الصفات، الذين يقولون: القرآن مخلوق، وإن الله لا يرى في الآخرة، وأن محمداً لم يعرج به إلى الله، وأن الله لا علم له، ولا قدرة، ولا حياة ونحو ذلك، كما يقوله المعتزلة والمتفلسفة ومن اتبعهم.

وقد قال عبد الرحمن بن مهدي: هما صنفان فاحذرهما: الجهمية والرافضة، فهذان الصنفان شرار أهل البدع، ومنهم دخلت القرامطة الباطنية كالنصيرية والإسماعيلية، ومنهم اتصلت الاتحادية، فإنهم من جنس الطائفة الفرعونية.

و «الرافضة» في هذه الأزمان مع الرفض جهمية قدرية، فإنهم ضموا إلى الرفض مذهب المعتزلة، ثم قد يخرجون إلى مذهب الإسماعيلية ونحوهم من أهل الزندقة والإلحاد، والله ورسوله أعلم»[1].

---

(١) الفتاوى (٣٥/٤٠٤ ــ ٤١٥)، أو الفتاوى الكبرى (٢/٢٩)، وراجع (١٠/٥٦٨)، و (٤/١٥٥).

عقوبة الداعي إلى البدعة:

قال: و «الداعي إلى البدعة» مستحق العقوبة باتفاق المسلمين، وعقوبته تكون تارة بالقتل، وتارة بما دونه، كما قتل السلف جهم بن صفوان، والجعد بن درهم، وغيلان القدري، وغيرهم، ولو قدر أنه لا يستحق العقوبة أو لا يمكن عقوبته فلا بد من بيان بدعته، والتحذير منها، فإن هذا من جملة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي أمر الله به ورسوله»[(١)].

وقال في موضع آخر:

«التعزيرُ يكون لمن ظهر منه ترك الواجبات، وفعل المحرمات، كتارك الصلاة، والزكاة، والمتظاهر بالمظالم، والفواحش، والداعي إلى البدع المخالفة للكتاب والسنَّة، وإجماع سلف الأمة التي ظهر أنها بدع.

وهذا حقيقة قول من قال من السلف والأئمة: إن الدعاة إلى البدع لا تقبل شهادتهم، ولا يصلى خلفهم، ولا يؤخذ عنهم العلم، ولا يناكحون، فهذه عقوبة لهم حتى ينتهوا، ولهذا يفرقون بين الداعية، وغير الداعية لأن الداعية أظهر المنكرات، فاستحق العقوبة، بخلاف القائم فإنه ليس شراً من المنافقين الذين كان النبي ﷺ يقبل علانيتهم ويكل سرائرهم إلى الله، مع علمه بحال كثير منهم، ولهذا جاء في الحديث: إن المعصية إذا خفيت لم تضر إلاَّ صاحبها، ولكن إذا أعلنت، فلم تنكر، ضرت العامة، وذلك لأن النبي ﷺ قال: إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروا، أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٤١٤)، أو الفتاوى الكبرى (٢/ ٢٩).

فالمنكرات الظاهرة يجب إنكارها بخلاف الباطنة فإن عقوبتها على صاحبها خاصة...»[1].

رواية المبتدعة بين القبول والرد:

ذكر في منهاج السنَّة كلاماً حول الروافض ونقل أقوال أهل العلم في قبول شهاداتهم وروايتهم ثم قال:

«رد شهادة من عرف بالكذب متفق عليه بين الفقهاء وتنازعوا في شهادة سائر أهل الأهواء هل تقبل مطلقاً، أو ترد مطلقاً، أو ترد شهادة الداعية إلى البدع، وهذا القول الثالث هو الغالب على أهل الحديث لا يرون الرواية عن الداعية إلى البدع ولا شهادته، ولهذا لم يكن في كتبهم الأمهات كالصحاح، والسنن، والمساند الرواية من المشهورين بالدعاء إلى البدع، وإن كان فيها الرواية عمن فيه نوع من بدعة كالخوارج، والشيعة، والمرجئة، والقدرية، وذلك لأنهم لم يدعوا الرواية عن هؤلاء للفسق، كما يظنه بعضهم، ولكن من أظهر بدعته وجب الإنكار عليه بخلاف من أخفاها وكتمها، وإذا وجب الإنكار عليه كان من ذلك أن يهجر حتى ينتهي عن إظهار بدعته، ومِنْ هجره أن لا يؤخذ عنه العلم، ولا يستشهد، وكذلك تنازع الفقهاء في الصلاة خلف أهل الأهواء والفجور منهم من أطلق المنع، والتحقيق أن الصلاة خلفهم لا ينهى عنها لبطلان صلاتهم في نفسها لكن لأنهم إذا أظهروا المنكر استحقوا أن يهجروا، وأن لا يقدموا في الصلاة على المسلمين، ومن هذا الباب ترك عيادتهم، وتشييع جنائزهم كل هذا من

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٠٥).

باب الهجر المشروع في إنكار المنكر للنهي عنه، وإذا عرف أن هذا هو من باب العقوبات الشرعية علم أنه يختلف باختلاف الأحوال من قلة البدعة وكثرتها وظهور السنَّة وخفائها وأن المشروع هو التأليف تارة، والهجران أخرى، كما كان النبي صلَّى الله تعالى عليه وسلم، يتألف أقواماً من المشركين، ومَن هو حديث عهد بالإسلام، ومن يخاف عليه الفتنة فيعطي المؤلفة قلوبهم ما لا يعطي غيرهم».

وقال: «كان يهجر بعض المؤمنين كما هجر الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك، لأن المقصود دعوة الخلق إلى طاعة الله بأقوم طريق، فيستعمل الرغبة حيث تكون أصلح، والرهبة حيث تكون أصلح، ومَن عرف هذا تبين له أن مَنْ رد الشهادة والرواية مطلقاً من أهل البدع المتأولين، فقوله ضعيف، فإن السلف قد دخلوا بالتأويل في أنواع عظيمة، ومَن جعل المظهرين للبدعة أئمة في العلم، والشهادة لا ينكر عليهم بهجر ولا ردع فقوله ضعيف أيضاً، وكذلك من صلَّى خلف المظهر للبدع والفجور من غير إنكار عليه، ولا استبدال به مَنْ هو خير منه مع القدرة على ذلك فقوله ضعيف، وهذا يستلزم إقرار المنكر الذي يبغضه الله، ورسوله مع القدرة على إنكاره، وهذا لا يجوز، ومَن أوجب الإعادة على كل مَنْ صلى خلف ذي فجور، وبدعة فقوله ضعيف، فإن السلف والأئمة من الصحابة والتابعين صلوا خلف هؤلاء وهؤلاء لما كانوا ولاة عليهم، ولهذا كان من أصول أهل السنَّة أن الصلاة التي تقيمها ولاة الأمور تصلى خلفهم على أي حالة كانوا كما يحج معهم، ويغزى معهم وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع»[1].

---

(١) منهاج السنة (١/ ١٧ ـ ١٨).

الخــــوارج:

وبدأ شيخ الإسلام بذكر الخوارج، وذكر النصوص الواردة في ذمهم وقتالهم وبيّن خطأهم وضلالهم أكثر من مرة، ثم أردف بذكر الروافض والشيعة، وطبق عليهم جميع ما ورد في الخوارج من أمور الذم والقتال وزيادة، وأثبت بالأدلة أن الروافض أضل من الخوارج وأشر منهم.

وأذكر هنا كلامه فيما يتعلق بصدقهم مع كونهم من أهل الأهواء؛ ثم أذكر أقواله في الروافض قال:

«أصل مذهب الخوارج تعظيم القرآن، وطلب اتباعه، لكن خرجوا عن السنَّة والجماعة، فهم لا يرون اتباع السنَّة التي يظنون أنها تخالف القرآن كالرجم، ونصاب السرقة، وغير ذلك فضلوا، وكفروا عثمان وعلياً، ومن والاهما، وتكفيرهم وتكفير سائر أهل البدع مبني على مقدمتين باطلتين:

إحداهما: أن هذا يخالف القرآن.

والثانية: أن من خالف القرآن يكفر، ولو كان مخطئاً أو مذنباً معتقداً للوجوب والتحريم»[(1)].

قال: «وأقوال الخوارج إنما عرفناها من نقل الناس عنهم لم نقف لهم على كتاب مصنف كما وقفنا على كتب المعتزلة، والرافضة، والزيدية، والكرامية، والأشعرية، والسالمية، وأهل المذاهب الأربعة، والظاهرية، ومذاهب أهل الحديث، والفلاسفة، والصوفية ونحو هؤلاء»[(2)].

---

(1) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩).

(2) الفتاوى (١٣/ ٤٩)، أو الفتاوى الكبرى (١/ ٣٧)، وذكر بعض مقالاتهم في الصارم المسلول (١٨٤، ١٨٥).

قال: «ليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعبد من الخوارج[1]، ودينهم أصح (من دين الروافض)، وهم صادقون لا يكذبون، ومع هذا فقد ثبت بالسنَّة المستفيضة عن النبي ﷺ، واتفاق أصحابه أنهم مبتدعون مخطئون ضلال، فكيف بالرافضة الذين هم أبعد منهم عن العقل والعلم والدين والصدق والشجاعة والورع وعامة خصال الخير»[2].

وقال في أثناء مقارنته بينهم وبين الروافض ما ملخصه:

«إن الخوارج كانوا يتبعون القرآن بمقتضى فهمهم، ولم يكن منهم زنديق ولا غال، وكانوا من أصدق الناس وأوفاهم بالعهد، وذكر أنهم أقل ضلالاً من الروافض»[3].

وقال: «هم ليسوا ممن يتعمد الكذب بل هم معروفون بالصدق حتى يقال: إن حديثهم من أصح الحديث لكنهم جهلوا وضلوا في بدعتهم ولم تكن بدعتهم عن زندقة وإلحاد وتعمد الكذب، بل جهل وضلال في معرفة معاني الكتاب»[4].

وقال: «الخوارج صادقون فحديثهم من أصح الحديث وحديث الشيعة من أكذب الحديث»[5].

---

(١) المنتقى (ص ٣٢٨).

(٢) منهاج السنة (٣/ ٢٢٩).

(٣) الفتاوى (٢٨/ ٤٦٨، ٤٩٣).

(٤) المنهاج (١/ ١٨).

(٥) الفتاوى (١٣/ ٢٠٩).

الشيعة والروافض:

قال الذهبي[1]: إن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرق، فهذا كثير في التابعين، وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة.

ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة.

وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم والتقية دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله حاشا وكلا.

فالشيعي الغالي في زمان السلف، وعرفهم هو من تكلم في عثمان، والزبير، وطلحة، ومعاوية، وطائفة ممن حارب علياً رضي الله عنه وتعرض لسبهم.

والغالي في زماننا، وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضال.

وقد أطال شيخ الإسلام النفس في بيان خبث الروافض وكفرهم، وبدعهم وضلالهم في كتابه العظيم منهاج السنَّة النبوية، وغيره وتوسع فيه توسعاً عجيباً[2] وصرح «بأن الذي ابتدع دين الرافضة كان زنديقاً يهودياً

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٥، ٦).

(٢) انظر مثلاً: (٣/ ٢٤٥، ٢٤٦) من المنهاج، ومجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٦٨ ـ ٥٠١)، و (٦/ ٢٨٩، ٢٩٠)، ومجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٢٣)، و ٣٢، و ١٥٦، و (٢/ ١٧٢)، ودرء تعارض العقل والنقل (٢/ ٩٤، و ٤/ ٢٦).
وراجع: الفهارس العامة لمجموع الفتاوى (٣٦/ ٥٥ ـ ٥٨).

أظهر الإسلام وأبطن الكفر ليحتال في إفساد دين المسلمين ـ كما احتال «بولص» في إفساد دين النصارى ـ سعى في الفتنة بين المسلمين حتى قتل عثمان.

ثم إنه لما تفرقت الأمة ابتدع ما ادعاه في الإمامة من النص والعصمة وأظهر التكلم في أبي بكر وعمر، وصادف قلوباً فيها جهل وظلم، وإن لم تكن كافرة، فظهرت بدعة التشيع التي هي مفتاح باب الشرك، ثم لما تمكنت الزنادقة أمروا ببناء المشاهد وتعطيل المساجد محتجين بأنه لا تصلى الجمعة والجماعة إلاَّ خلف المعصوم.

ورووا في إنارة المشاهد، وتعظيمها والدعاء عندها من الأكاذيب ما لم أجد مثله فيما وقفت عليه من أكاذيب أهل الكتاب»[1].

وقال: «إنهم من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار والتمييز بين صحيحها وضعيفها، وإنما عمدتهم في المنقولات على تواريخ منقطعة الإسناد، وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب وبالإلحاد، وعلماؤهم يعتمدون على نقل مثل أبي مخنف لوط بن يحيى، وهشام بن محمد بن السائب وأمثالهما من المعروفين بالكذب عند أهل العلم مع أن أمثال هؤلاء هم أجل من يعتمدون عليه في النقل إذ كانوا يعتمدون على مَن هو في غاية الجهل والافتراء ممن لا يذكر في الكتب ولا يعرفه أهل العلم بالرجال.

وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ١٦١ ـ ١٦٢).

وذكر أقوال أهل العلم فيهم وقال: وروى أبو القاسم الطبراني: كان الشافعي يقول: ما رأيت في أهل الأهواء قوماً أشهد بالزور من الرافضة، ورواه أيضاً من طريق حرملة، وزاد في ذلك: ما رأيت أشهد على الله بالزور من الرافضة، وهذا المعنى وإن كان صحيحاً فاللفظ الأول هو الثابت عن الشافعي ولهذا ذكر الشافعي ما ذكره أبو حنيفة وأصحابه أنه رد شهادة من عرف بالكذب كالخطابية، ورد شهادة من عرف بالكذب متفق عليه بين الفقهاء»[1].

وقال: «والمقصود هنا أن العلماء كلهم متفقون على أن الكذب في الرافضة أظهر منه في سائر طوائف أهل القبلة.

ومن تأمل كتب الجرح والتعديل المصنفة في أسماء الرواة والنقلة وأحوالهم مثل كتب يحيى بن سعيد القطان، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم الرازي، والنسائي، وأبي حاتم بن حبان، وأبي أحمد بن عدي، والدارقطني، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني السعدي، ويعقوب بن سفيان الفسوي، وأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، والعقيلي، ومحمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، والحاكم النيسابوري، والحافظ عبد الغني بن سعيد المصري، وأمثال هؤلاء الذين هم جهابذة ونقاد، وأهل معرفة بأحوال الإسناد، رأى المعروف عندهم الكذب في الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف حتى أن أصحاب الصحيح كالبخاري لم يرو عن أحد من قدماء الشيعة مثل عاصم بن ضمرة، والحارث الأعور، وعبد الله بن سلمة، وأمثالهم مع أن هؤلاء من خيار الشيعة.

---

(١) منهاج السنة (١/١٦ ـ ١٧).

وإنما يروون عن أهل البيت[1] كالحسن والحسين ومحمد بن الحنفية وكاتبه عبيد الله بن أبي رافع، أو عن أصحاب ابن مسعود كعَبيدة السلماني والحارث بن قيس، أو عمن يشبه هؤلاء.

وهؤلاء أئمة النقل ونقاده مِنْ أبعد الناس عن الهوى، وأخبرهم بالناس وأقومهم[2] بالحق، لا يخافون في الله لومة لائم».

قال: «والبدع متنوعة فالخوارج[3] مع أنهم مارقون يمرقون من الإسلام، كما يمرق السهم من الرمية، وقد أمر النبي صلّى الله تعالى عليه وسلم بقتالهم واتفق الصحابة وعلماء المسلمين على قتالهم، وصح فيهم الحديث عن النبي ﷺ من عشرة أوجه رواها مسلم في صحيحه روى البخاري منها ثلاثة ليسوا ممن يتعمد الكذب، بل هم معروفون بالصدق، حتى يقال إن حديثهم من أصح الحديث، لكنهم جهلوا وضلوا في بدعتهم ولم تكن بدعتهم عن زندقة وإلحاد بل جهل وضلال في معرفة معاني الكتاب وأما الرافضة فأصل بدعتهم عن زندقة وإلحاد، وتعمد الكذب فيهم كثير وهم يقرون بذلك حيث يقولون: ديننا التقية، وهو أن يقول أحدهم بلسانه خلاف ما في قلبه، وهذا هو الكذب والنفاق ويدعون مع هذا أنهم هم المؤمنون دون غيرهم من أهل الملة ويصفون السابقين الأولين بالردة والنفاق فهم في ذلك، كما قيل: «رمتني بدائها

---

(١) وانظر: مجموع الفتاوى (١٨/ ٣١ ـ ٣٢).

(٢) ورد في الأصل: وأقوالهم.

(٣) تكلم شيخ الإسلام حول الروافض وقارنهم بالخوارج في أكثر من موضع فانظر مثلاً منهاج السنّة (٣/ ٢٢٩)، والفتاوى (٢/ ٥٠١).

وأنسلت» إذ ليس في المظاهرين للإسلام أقرب إلى النفاق، والردة منهم، ولا يوجد المرتدون، والمنافقون في طائفة أكثر مما يوجد واعتبر ذلك بالغالية من النصيرية وغيرهم، وبالملاحدة والإسماعيلية وأمثالهم وعمدتهم في الشرعيات ما ينقل لهم عن بعض أهل البيت وذلك النقل منه ما هو صدق ومنه ما هو كذب عمداً أو خطأ، وليسوا أهل معرفة بصحيح المنقول وضعيفه كأهل المعرفة بالحديث.

ثم إذا صح النقل عن هؤلاء فإنهم بنوا وجوب قبول قول الواحد من هؤلاء على ثلاثة أصول، على أن الواحد من هؤلاء معصوم مثل عصمة الرسول، وعلى أن ما يقول أحدهم، فإنما يقول نقلاً عن الرسول ﷺ، وأنهم قد علم منهم أنهم قالوا مهما قلنا فإنما نقوله نقلاً عن الرسول ويدعون العصمة في هذا النقل، والثالث أن إجماع العترة حجة ثم يدعون أن العترة هم الاثنا عشر، ويدعون أن ما نقل عن أحدهم فقد أجمعوا كلهم عليه فهذه أصول الشرعيات عندهم وهي فاسدة، كما نبين ذلك في موضعه لا يعتمدون على القرآن، ولا على الحديث، ولا على الإجماع إلاَّ لكون المعصوم منهم ولا على القياس وإن كان جلياً واضحاً»[1].

وذكر في موضع آخر كلاماً جيداً حول معتقداتهم وبدعهم وضلالهم وقرر أن جميع ما يوجد من الصفات في الخوارج توجد في الروافض مع وجود أنواع كثيرة من الشر والضلال مثل الزندقة والإلحاد، والكفر، واتباع سبيل غير المؤمنين، وموالاة الكفار مما

---

(١) منهاج السنّة (١/١٦ ـ ١٩)، وطبعة الدكتور محمد رشاد سالم (١/٤٣ ـ ٤٤).

لا يترك مجالاً للشك أنهم أشر من الخوارج بكثير، وقتالهم وهجرهم أولى من هجر الخوارج.

ثم قال: «ومع هذا يردون أحاديث رسول الله ﷺ الثابتة المتواترة عنه عند أهل العلم مثل أحاديث البخاري ومسلم، ويرون أن شعر شعراء الرافضة، مثل الحميري، وكوشيار الديلمي، وعمارة اليمني خير من أحاديث البخاري ومسلم، وقد رأينا في كتبهم من الكذب والافتراء على النبي ﷺ وصحابته وقرابته أكثر مما رأينا من الكذب في كتب أهل الكتاب من التوراة والانجيل»[1].

كما ذكر في أماكن أخرى كثيرة في منهاج السنَّة وغيرها أن اعتمادهم في النقليات على الموضوعات والضعاف التي رواها ووضعها دجالون وكذابون[2].

القـدريـة:

حدثت في آخر عصر الصحابة وخاضت في قدر الله بالباطل كما خاض الخوارج في شرع الله بالباطل وأصل ضلالهم أن القدر يناقض الشرع، فصاروا حزبين: حزباً وهم القدرية النافية يغلب الشرع فيكذب بالقدر وينفيه، أو ينفي بعضه، وحزباً يغلب القدر فينفي الشرع في الباطن أو ينفي حقيقته ويقول: لا فرق بين ما أمر الله به وما نهى عنه في نفس الأمر الجميع سواء وكذلك أولياؤه وأعداؤه وهم الجبرية[3].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٨١ ـ ٤٨٢).

(٢) وستأتي أشياء كثيرة منها في قسم الأحاديث في أبواب فضائل علي رضي الله عنه.

(٣) الفتاوى بتصرف (١٣/ ٢١١ ـ ٢١٣).

وقد وجد فيهم خلق كثير من العلماء والعباد الذين رووا العلم، وكان فيهم دعاة مثل المبتدعة الآخرين ففرق علماء الحديث بين رواية الداعية منهم من غير الداعية.

وقال شيخ الإسلام بصدد كلامه على هؤلاء: «وفي هؤلاء خلق كثير من العلماء والعباد وكتب عنهم العلم، وأخرج البخاري ومسلم لجماعة منهم.

• • •

أقسام الرواة وأحكام الرواية[1] عنهم

الرواة على أقسام:

١ ــ منهم من يتهم بالكذب.

٢ ــ ومنهم من غلب على حديثه المنكر، لغفلته وسوء حفظه.

٣ ــ ومنهم أهل صدق وحفظ لكن يقع الوهم في حديثهم كثيراً، لكن ليس هو الغالب عليهم.

أما القسم الأول والثاني فامتنع أكثر أهل الحديث من رواياتهم

وجوز الرواية عنهم بعض أهل العلم كسفيان الثوري، فإنه روى عن الكلبي محمد بن السائب، وهو متروك وكذَّبه سليمان التيمي، وزائدة، وابن معين، لكن كلامه في روايته عنه يدل على أنه لم يكن يحدث إلاَّ بما يعرف أنه صدق.

وكذلك ما ينقل عن بعض المحدثين روايتهم عن بعض المتهمين، وللأئمة في مثل هذه الحالات أغراض مثل أن يعرفوا الحديث من أين مخرجه، والمنفرد به عدل أو مجروح، فكتب أهل العلم أحاديث المتهمين

(١) انظــر: شــروط الأئمــة لابــن منـدة (بتحقيقـي) وشــرح العلـل لابـن رجـب (ص ١٠٥).

والمتروكين بل الكذابين للعلم والمعرفة، وفرق بين كتابة الحديث وبين روايته.

وخلاصة مقاصدهم في هذا الباب أن الذي جوّز كتابة أحاديثهم فهو للمعرفة والاستبيان، ولم يجوز أحد منهم رواية أهل التهمة بالكذب إلاَّ مع بيان حاله كما في كتب الجرح والتعديل.

وأما ما روي عن بعض الأئمة من روايته عن بعض المتهمين عند أهل العلم فإما لعدم ثبوت الجرح فيه عنده، وله أسباب، أو لأنه انتقى أحاديث هذا المتهم كما نقل عن الثوري في روايته عن الكلبي.

أما القسم الثالث من الرواة الموصوفين بالصدق والحفظ إلاَّ أنه يقع الوهم والغلط في حديثه، وقد يكثر لكن لم يكن هذا الوصف الغالب.

فبعض أهل العلم تشددوا في الرواية عن هذا الصنف كيحيى بن سعيد القطان فإنه ترك حديث هذه الطبقة. وإلى طريقته يميل علي بن المديني وصاحبه البخاري.

وأكثر أهل الحديث ومنهم أصحاب الصحاح والسنن كمسلم، وأبي داود، والنسائي، والترمذي وغيرهم فإنهم يروون عن هذه الطبقة.

وقد صرح الإمام مسلم بتخريج أحاديث أهل الحفظ والإتقان وهم على ضربين:

أحدهما: مَن لم يوجد في حديثه اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش.

والثاني: مَن هو دونهم في الحفظ والإتقان ويشملهم اسم الصدق والستر، وتعاطي العلم. وهم مَن خرج أحاديثهم في الشواهد والمتابعات في الغالب.

وصرح أنه لا يخرج حديث من هو متهم عند أهل الحديث أو عند أكثرهم، ولا مَن الغالب على حديثه المنكر أو الغلط.

وقد تكلم شيخ الإسلام على مناهج أهل الحديث في هذه المسألة أكثر من مرة وذكر أصناف الرواة من حيث الإتقان والضعف، فقال في موضع:

«ومن العلماء والمحدثين أهل الإتقان: مثل شعبة، ومالك، والثوري، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي هم في غاية الإتقان والحفظ.

بخلاف مَن هو دون هؤلاء، وقد يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط في حديثه، ويكون حديثه إذ الغالب عليه الصحة لأجل الاعتبار به، والاعتضاد به فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضاً، حتى قد يحصل العلم بها، ولو كان الناقلون فجاراً فساقاً، فكيف إذا كانوا علماء عدولاً، ولكن كثر في حديثهم الغلط؟.

ومثل هذا عبد الله بن لهيعة، فإنه من أكابر علماء المسلمين، وكان قاضياً بمصر، كثير الحديث، لكن احترقت كتبه فصار يحدث من حفظه فوقع في حديثه غلط كثير مع أن الغالب على حديثه الصحة.

قال أحمد: اكتب حديث الرجل للاعتبار به مثل ابن لهيعة.

وأما من عرف منه أنه يتعمد الكذب فمنهم من لا يروي عن هذا شيئاً، وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره لم يرو في مسنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب، لكن يروي عمن عرف منه الغلط للاعتبار به والاعتضاد.

ومن العلماء من كان يسمع حديث من يكذب، ويقول: إنه يميز بين

ما يكذبه وبين ما لا يكذبه، ويذكر عن الثوري أنه كان يأخذ عن الكلبي، وينهى عن الأخذ عنه، ويذكر أنه يعرف، ومثل هذا قد يقع لمن كان خبيراً بشخص إذا حدثه بأشياء يميز بين ما صدق فيه، وما كذب فيه بقرائن لا يمكن ضبطها، وخبر الواحد قد يقترن به قرائن تدل على أنه صدق، أو تقترن به قرائن تدل على أنه كذب»[1].

وقال: «والناس في مصنفاتهم منهم من لا يروي عمن يعلم أنه يكذب مثل مالك، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل، فإن هؤلاء لا يروون عن شخص ليس بثقة عندهم ولا يروون حديثاً يعلمون أنه عن كذاب، فلا يروون أحاديث الكذابين الذين يعرفون بتعمد الكذب، لكن قد يتفق فيما يروونه ما يكون صاحبه أخطأ فيه.

وقد يروي الإمام أحمد، وإسحاق وغيرهما أحاديث تكون ضعيفة عندهم لاتهام رواتها بسوء الحفظ، ونحو ذلك ليعتبر بها ويستشهد بها، فإنه قد يكون لذلك الحديث ما يشهد له أنه محفوظ، وقد يكون له ما يشهد بأنه خطأ، وقد يكون صاحبها كذاباً في الباطن، ليس مشهوراً بالكذب، بل يروي كثيراً من الصدق، فيروي حديثه، وليس كل ما رواه الفاسق يكون كذباً، بل يجب التبين في خبره، كما قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا..﴾[2]، فيروى لتنظر سائر الشواهد هل تدل على الصدق أو الكذب.

وكثير من المصنفين يعز عليه تمييز ذلك على وجهه بل يعجز عن

---

(١) مجموع الفتاوي (١٨/ ٢٦، ٢٧).

(٢) المنهاج (ص ١٥٤ ـ ١٦١).

ذلك فيروي ما سمعه، كما سمعه، والدرك على غيره، لا عليه، وأهل العلم ينظرون في ذلك، وفي رجاله وإسناده»[1].

وخلاصة ما ذكر أن هناك طبقات للرواة:

١ ـ طبقة أهل الإتقان.

٢ ـ وطبقة دون هؤلاء لأجل وقوع الغلط في حديثه.

٣ ـ وطبقة من هو متهم بالكذب.

وذكر أن طريقة عدد من أئمة الحديث عدم الاشتغال برواية الطبقة الثالثة.

والذي يروي عنهم فيروي لمعرفته الخاصة بمرويات المتهم فيتميز بين ما صدق فيه، وما كذب فيه بقرائن.

وذكر أن بعض الناس لا يفرق بين الصحيح والضعيف فأهل العلم ينظرون في ذلك وفي رجاله وإسناده.

وأما من يروي عن الطبقة الأولى عن بعض من يغلط ويهم فيرويه للاعتبار والاعتضاد وقد يتحقق أحياناً الخطأ والغلط من حيث الواقع في خبر هذا الراوي فيعده أهل العلم من غير الصحيح نظراً إلى الواقع لا نظراً إلى اتهام الراوي، وغلبة الوهم والغفلة عليه، وهذا هو طريقة الإمام أحمد، ونحو ما قاله شيخ الإسلام في طريقة الإمام أحمد.

قال الإمام ابن رجب بعد أن نقل أقوال الإمام أحمد: والذي يتبين من عمل الإمام أحمد وكلامه أنه يترك الرواية عن المتهمين، والذين غلب

---

(١) سورة الحجرات: الآية ٦.

عليهم الخطأ للغفلة وسوء الحفظ، ويحدث عمن دونهم في الضعف مثل مَن في حفظه شيء أو يختلف الناس في تضعيفه وتوثيقه قال: وكذلك كان أبو زرعة يفعل[1].

من المحدثين من لا يروي إلاَّ عن ثقة:

هذا، وقد ذكر شيخ الإسلام في كلامه هذا جماعة من المحدثين الذين لا يروون عمن يعلم أنه يكذب، ومن ليس بثقة وهم:

١ ــ مالك.

٢ ــ وشعبة.

٣ ــ ويحيى بن سعيد.

٤ ــ وعبد الرحمن بن مهدي.

٥ ــ وأحمد بن حنبل.

وقد صرح أهل العلم في جملة من الرواة منهم هؤلاء المذكورون أنهم لا يروون إلاَّ عن ثقة.

وكلامهم يفيد أن كل من روى عنه هؤلاء فهو ثقة إلاَّ في أناس تحقق فيهم الضعف، والقدح.

١ ــ أما الإمام مالك: فقال يحيى بن معين: كل من روى عنه مالك فهو ثقة إلاَّ عبد الكريم بن أبـي المخارق[2].

وقال أحمد: مالك بن أنس إذا روى عن رجل لا يعرف فيؤخذ عنه.

---

(١) شرح العلل (١/ ٩٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٩/ ٣٠٤ و ١٠/ ٧ و ٩).

وقال النسائي: لا نعلم أن مالكاً حدث عمن يترك حديثه إلاَّ عبد الكريم بن أبي المخارق البصري[1]. وصرح به الحافظ ابن حجر في مقدمة تهذيب التهذيب.

٢ ـ وأما شعبة: فقد صرح به الحافظ ابن حجر في مقدمة تهذيب التهذيب[2].

وقال شعبة: لو لم أحدثكم إلاَّ عن ثقة لم أحدثكم عن ثلاثين[3].

وقال ابن سيد الناس: وقد حدث شعبة عن جابر الجعفي وإبراهيم الهجري، ومحمد بن عبيد الله العرزمي، وغير واحد ممن يضعف في الحديث[4].

وقال الخطيب: لقد أساء شعبة حيث حدث عن محمد بن عبيد الله العرزمي[5].

وقال الذهبي في العرزمي: هو من شيوخ شعبة المجمع على ضعفهم[6].

وقال ابن عدي في ترجمة زيد العمى: عامة ما يرويه ضعيف على أن شعبة قد روى عنه، ولعل شعبة لم يرو عن أضعف منه[7].

---

(١) نصب الراية (٢/ ٤٥٩)، وانظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٧٧٩).

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٥).

(٣) الكفاية (ص ٩٠).

(٤) عيون الأثر (١/ ١٤).

(٥) نصب الراية (٤/ ١٧٤).

(٦) ميزان الاعتدال (٣/ ٦٢٥).

(٧) الكامل (٣/ ١٠٥٨)، والتهذيب (٣/ ٤٠٨).

٣ ــ وأما يحيى بن سعيد القطان: فقال العجلي: ثقة في الحديث كان لا يحدث إلاَّ عن ثقة[١].

٤ ــ أما عبد الرحمن بن مهدي: فقال الإمام أحمد: إذا روى الحديث عبد الرحمن بن مهدي عن رجل فهو حجة.

وقال ابن حبان: أبى الرواية إلاَّ عن الثقات[٢].

٥ ــ أما الإمام أحمد: فقد ذكره السخاوي فيمن لا يروي إلاَّ عن ثقة إلاَّ في النادر وقد وجد في شيوخه بعض الضعاف.

وقد قال الهيثمي: شيوخه ثقات[٣]. وقد روى عن عامر بن صالح، وعلي بن مجاهد الكابلي.

وقال ابن معين: جن أحمد يحدث عن عامر بن صالح[٤].

وقال ابن معين في علي بن مجاهد الكابلي: كان يضع الحديث[٥].

وقال ابن حجر: متروك، وليس في شيوخ أحمد أضعف منه[٦].

وخلاصة القول في هؤلاء المحدثين الذين قيل فيهم:

لا يروون إلاَّ عن ثقة، أن هذا أمر أغلبي، وقد قال السخاوي: من كان لا يروي إلاَّ عن ثقة إلاَّ في النادر: الإمام أحمد، وبقي بن مخلد

---

(١) التهذيب (١١/ ٢١٩)، وثقات العجلي (ص ٤٧٢).

(٢) التهذيب (٦/ ٢٨١)، والمسودة (ص ٢٤٥).

(٣) مجموع الزوائد (١/ ٨٠).

(٤) الميزان (٢/ ٣٦٠).

(٥) الميزان (٣/ ١٥٢).

(٦) التقريب.

وحريز بن عثمان، وسليمان بن حرب، وشعبة، والشعبي، وعبد الرحمن بن مهدي، ومالك، ويحيى بن سعيد القطان، وذلك في شعبة على المشهور، فإنه كان يتعنت في الرجال، ولا يروي إلاَّ عن ثبت، وإلاَّ فقد قال عاصم بن علي: سمعت شعبة يقول: لو لم أحدثكم إلاَّ عن ثقة لم أحدثكم عن ثلاثين، وفي ذلك اعتراف منه بأنه يروي عن الثقة وغيره، فينظر، وعلى كل حال فهو لا يروي عن متروك ولا من أجمع على ضعفه...[1].

وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة تهذيب التهذيب: فإن كانت الترجمة طويلة اقتصرت على من عليه رقم الشيخين مع ذكر جماعة غيرهم ولا أعدل عن ذلك إلاَّ لمصلحة، مثل أن يكون الرجل قد عرف من حاله أنه لا يروي إلاَّ عن ثقة، فإنني أذكر جميع شيوخه، أو أكثرهم كشعبة ومالك وغيرهما[2].

• • •

(١) فتح المغيث.

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٤، ٥).

معرفة مراتب الثقات
وترجيح بعضهم على بعض

إن معرفة صحة الحديث وسقمه تنبني على أمور عديدة تتعلق بإسناد الحديث ومتنه، ومنها معرفة رجال الحديث وثقتهم وضعفهم، وأحوالهم مدونة في كتب مستقلة ومتنوعة من كتب الجرح والتعديل.

كما تنبني على معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إما في الإسناد وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث.

وقد توسع في بيان مراتب الثقات بعض الجهابذة النقاد كالإمام أحمد، وابن المديني، وابن معين كما هو مشاهد في مؤلفاتهم.

وقد جمع مادة كبيرة منها الحافظ بن رجب في شرحه على علل الترمذي في قسمين:

القسم الأول: في معرفة مراتب كثير من أعيان الثقات وتفاوتهم وحكم اختلافهم وقول من يرجح منهم عند الاختلاف[1].

---

(١) شرح العلل (٢/ ٤٦٧ ـ ٦٠١).

والقسم الثاني: من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض.

وهذا النوع من العلم الذي كان لنقاد الحديث به اختصاص كان من جملة ما اعتنى به شيخ الإسلام، وقد أفاد في بعض جوانب هذه القواعد العلمية المفيدة.

فقال في موضع في أثناء كلامه على حديث صهيب رضي الله عنه في رؤية أهل الجنة الرب عز وجل: إذا دخل أهل الجنة الجنة... إلخ.

قال: «وقد رواه حماد بن زيد، وسليمان بن المغيرة، ومعمر عن ثابت، لكن رواية حماد بن سلمة أتم إسناداً ومتناً، وذلك معروف في أحاديثه عن ثابت البناني لأنه كان بينهما من الصلة ما لم يكن بينه وبين غيره، وكان ثابت يقول: لولا أن يصنعوا بـي كما صنعوا بأبـي سعيد يعني الحسن البصري لحدثتهم أحاديث موثقة، فلهذا كان يختصر لبعض الناس، ويختصر منه حماد بن سلمة أشياء لاختصاصه به»[1].

وأصحاب ثابت البناني كثرة، وهم ثلاث طبقات: الثقات، والشيوخ، والضعفاء والمتروكون.

ففي الطبقة الأولى كشعبة، وحماد بن زيد، وسليمان بن المغيرة وحماد بن سلمة ومعمر.

وأثبتهم في ثابت: حماد بن سلمة بإجماع أهل المعرفة.

وقد نقل الإمام مسلم في كتاب التمييز إجماع أهل المعرفة على ذلك.

---

(١) نقض التأسيس (٢/ ١٣٧، ١٣٨).

وقد ذكر أقوالهم ابن رجب في شرح العلل[1].

والمزي في تهذيب الكمال[2].

والحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب[3].

وكان سبب هذا الإتقان هذه الصلة القوية بينهما، ولأجل اختصاصه به من خالفه في ثابت فالعبرة بقول حماد بن سلمة ويحكم بالخطأ على مخالفه.

• • •

(١) شرح العلل (٢/ ٤٩٩، ٥٠٠).

(٢) تهذيب الكمال (٧/ ٢٦٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٣/ ١٢).

الرواة الذين ضعف حديثهم
في بعض الشيوخ وبعض البلاد

الرواة الذين ضعف حديثهم في بعض الأماكن دون بعض على ثلاثة أقسام:

١ ــ من حدَّث في مكان لم يكن معه فيه كتبه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط، أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه وسمع في موضع آخر فضبط.

مثل معمر بن راشد حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير وحديثه باليمن جيد[١].

٢ ــ ومن حدَّث عن أهل مصر، أو أقليم فحفظ حديثهم، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ مثل معمر أيضاً كان يضعف حديثه عن أهل العراق خاصة.

ومثل إسماعيل بن عياش الحمصي فحديثه عن الشاميين جيد، وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب.

٣ ــ ومن حدَّث عنه أهل مصر أو أقليم فحفظوا حديثه، وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه.

---

(١) شرح العلل بالاختصار (ص ٦٠٢ ــ ٦٢٠).

ومنهم زهير بن محمد الخراساني يروي عنه أهل العراق أحاديث مستقيمة وما خرج عنه في الصحيح فمن رواياتهم عنه.

وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة[1].

أما من حدث في مكان لم يكن معه فيه كتبه فخلط وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط.

فقد ذكر شيخ الإسلام معمر بن راشد هذا في أثناء كلامه على حديث الفارة إذا وقعت في السمن فقال: «قد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن معمراً كثير الغلط على الزهري، قال الإمام أحمد رضي الله عنه فيما حدثه به محمد بن جعفر غندر عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم وتحته ثمان نسوة فقال أحمد: هكذا حدث به معمر بالبصرة، وحدثهم بالبصرة من حفظه، وحدث به باليمن عن الزهري بالاستقامة.

وقال أبو حاتم الرازي: ما حدث به معمر بن راشد بالبصرة، ففيه أغاليط وهو صالح الحديث»[2].

ونحوه ذكر في الكلام على حديث غيلان[3].

وأما من حدث عن أهل بلد فحفظ حديثهم، وحدث عن غيره فلم يحفظ.

فقد ذكر شيخ الإسلام هذه القاعدة في أثناء كلامه على حديث

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٣٤٨ ــ ٣٥٠).
(٢) مجموع الفتاوى (٢١/ ٤٩٥).
(٣) مجموع الفتاوى (٣٢/ ٣١٨).

الأعمى في التوسل عند كلامه على شبيب بن سعيد الحبطي الذي يروي عن روح بن القاسم، وقد أنكر عليه ابن عدي في روايته عن روح حديثين، وحديث التوسل أيضاً من روايته عن روح بن القاسم فقال: «الرجل قد يكون حافظاً لما يرويه عن شيخ، غير حافظ لما يرويه عن آخر مثل إسماعيل بن عياش فيما يرويه عن الحجازيين فإنه يغلط فيه، بخلاف ما يرويه عن الشاميين.

ومثل سفيان بن حسين فيما يرويه عن الزهري، ومثل هذا كثير».

قال: «فيحتمل أن يكون هذا الغلط فيما يرويه عن روح بن القاسم إن كان الأمر كما قاله ابن عدي، وهذا محل نظر(١)».

هذا، وقد قال ابن عدي فيه: حدث عنه ابن وهب بالمناكير، وحدث شبيب عن يونس عن الزهري بنسخة الزهري أحاديث مستقيمة وذكر عن علي بن المديني أنه قال: هو بصري ثقة كان من أصحاب يونس، كان يختلف في تجارة إلى مصر، وجاء بكتاب صحيح قال: وقد كتبها عنه ابنه أحمد بن شبيب.

وروى ابن عدي حديثين عن ابن وهب عن شبيب هذا عن روح بن الفرج.

وأيضاً قال: ولشبيب بن سعيد نسخة الزهري عنده عن يونس عن الزهري وهي أحاديث مستقيمة، وحدث عنه ابن وهب بأحاديث مناكير وكان شبيب إذا روى عنه ابنه أحمد بن شبيب نسخة يونس عن الزهري إذ هي أحاديث مستقيمة ليس هو شبيب بن سعيد الذي يحدث عنه ابن وهب

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٧٢، ٢٧٣).

بالمناكير الذي يرويها عنه، ولعل شبيب بمصر في تجارته إليها كتب عنه ابن وهب من حفظه فيغلط ويهم، وأرجو أن لا يتعمد شبيب هذا الكذب[1].

وقال فيه أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: كان عنده كتب يونس بن يزيد وهو صالح الحديث لا بأس به.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال الدارقطني، والطبراني: ثقة[2].

وشبيب هذا من رجال البخاري والنسائي، وقال الحافظ ابن حجر: أخرج البخاري من رواية ابنه عن يونس أحاديث، ولم يخرج من روايته عن غير يونس، ولا من رواية ابن وهب عنه شيئاً، وروى له النسائي وأبو داود في الناسخ والمنسوخ[3].

وذكره ابن رجب في الثقات الذي لهم كتاب صحيح وفي حفظهم بعض شيء فكانوا يحدثون من حفظهم أحياناً فيغلطون ويحدثون أحياناً من كتبهم فيضبطون[4].

أما إسماعيل بن عياش: فمضمون كلام أهل العلم فيه أنه جيد الحديث عن أهل بلده، ومضطرب عن غيرهم.

قاله يعقوب بن شيبة، وابن معين، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة،

---

(١) الكامل (٤/١٣٤٦، ١٣٤٧).

(٢) انظر: التهذيب (٤/٣٠٧).

(٣) هدي الساري (ص ٤٠٩).

(٤) شرح العلل لابن رجب (٢/٥٩٤، ٥٩٥).

وأحمد، ومضر بن محمد الأسدي، وعلي بن المديني، وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم، وابن عدي، والجوزجاني، والنسائي.

وأقوالهم مذكورة في تهذيب التهذيب، وقال الحافظ ابن حجر: ضعف روايته عن غير الشاميين أيضاً: النسائي، وأبو أحمد الحاكم والبرقي والساجي.

وقال: وقد صحح له الترمذي غير ما حديث عن الشاميين[1].

وقد ذكره ابن رجب فيمن حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم وحدث عن غيرهم فلم يحفظ.

ونسب هذا القول إلى أحمد ويحيى والبخاري وأبي زرعة[2].

كما ذكر قول الترمذي فيه.

وسبب هذا التخليط والاضطراب في حديث ابن عياش في غير أهل بلده هو ضياع كتابه فخلط في حفظه عنهم كما قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة[3].

وأما سفيان بن حسين فهو من الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم.

وهؤلاء جماعة كثيرون، وقد ذكر جملة من هؤلاء العلامة ابن رجب في شرح العلل، كما درس هؤلاء الأخ الفاضل صالح الرفاعي في رسالة علمية باسم: الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم.

---

(١) التهذيب (١/ ٣٢٣ ـ ٣٢٥).

(٢) (٢/ ٦٠٩).

(٣) التهذيب (١/ ٣٢٣).

وقد ذكر ابن رجب سفيان بن حسين هذا من أصحاب الزهري الذين ضعفوا في الزهري خاصة[1].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة في غير الزهري باتفاقهم.

وقال ابن معين: هو عن غير الزهري أثبت منه عن الزهري إنما سمع من الزهري بالموسم، يعني لم يصحبه، ولم يجتمع به غير أيام الموسم.

وقال أيضاً: ليس به بأس، هو صالح، حديثه عن الزهري فقط ليس بذاك.

هذا، وقد ذكر شيخ الإسلام سفيان بن حسين هذا، وصرح بأنه ضعيف في الزهري[2].

اختلاف الرجل الواحد في إسناد:

الراوي إذا روى الحديث بسند، ثم رواه من طريق آخر أو أكثر، فينظر إلى ضبط الراوي، وحفظه، وصدقه، فيفرق بين رواية المتقن الضابط، وبين من يغلط ويهم، وبين من يكذب.

فإن كان متهماً بالكذب فإنه ينسب به إلى الكذب، وإن كان سيِّىء الحفظ نسب به إلى الاضطراب، وعدم الضبط، وإن كان من أهل الحفظ والإتقان كالزهري، وشعبة الذين كثر حديثهم، وقوي تمييزهم للأسانيد، فيقبل منه لأنه يروي الحديث على عدة أوجه مسموعة له عن عدد من الرواة[3].

---

(١) (٦٦٣/٢).

(٢) انظر مثلاً: باب السبق في قسم الأحاديث.

(٣) وقد شرح العلامة ابن رجب هذه القاعدة نحو ما مضى في شرح العلل (١٤٣/١، ١٤٤).

وقد شرح شيخ الإسلام هذه القاعدة المهمة في أثناء كلامه على أحاديث رؤية الهلال.

فساق الحديث بسنده عن أحمد عن يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: الشهر تسع وعشرون هكذا وهكذا، فإن غم عليكم فاقدروا له، قال: «وكان ابن عمر إذا كان ليلة تسع وعشرين، وكان في السماء سحاب، أو قتر أصبح صائماً (المسند ٢/ ١٣).

وقال: رواه النسائي عن عمرو بن علي، عن يحيى، ولفظه: لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفرطوا حتى تروه، فإن غم عليكم فاقدروا له.

وذكر (أي النسائي)، أن عبيد الله بن عمر روى عنه محمد بن بشر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ذكر رسول الله ﷺ «الهلال» فقال: إذا رأيتموه فصوموا، وإذا رأيتموه، فأفطروا فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين.

(سنن النسائي رقم ٢١٢٤ و ٢١٢٥).

قال شيخ الإسلام: «وجعل هذا اختلافاً على عبيد الله ومثل هذا الاختلاف لا يقدح إلاّ مع قرينة، فإن الحفاظ كالزهري، وعبيد الله ونحوهما يكون الحديث عندهم من وجهين، وثلاثة أو أكثر، فتارة يحدثون به من وجه وتارة يحدثون به من وجه آخر، وهذا يوجد كثيراً في الصحيحين وغيرهما ويظهر ذلك بأن من الرواة من يفرق بين شيخين أو يذكر الحديثين جميعاً.

ثم ذكر طرق الحديث الأخرى وذكر حديثاً آخر بسنده عن أحمد ثنا

حسن بن موسى حدثنا شيبان عن يحيى أخبرني أبو سلمة قال: سمعت ابن عمر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: الشهر تسع وعشرون.

ورواه النسائي من حديث معاوية عن يحيى هكذا، وساقه أيضاً من طريق علي عن يحيى عن أبي سلمة أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: الشهر يكون تسع وعشرون، ويكون ثلاثين، فإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غم عليكم فأكملوا العدة. (سنن النسائي ١/ ٢٤٤).

قال شيخ الإسلام: والصواب أن كلاهما محفوظ عن يحيى، عن أبي سلمة، لا اختلاف في اللفظ[1].

● ● ●

(١) مجموع الفتاوى (٢٥/١٤٨ ـ ١٥٢).

معنى قولهم في الراوي أو المروي: ليس بشيء

ذكر أهل العلم هذه العبارة مع العبارات الآتية: فلان رد حديثه، أو ردوا حديثه، أو مردود الحديث، وفلان ضعيف جداً، وواه بمرة، وطرحوا حديثه، أو مطرح، أو مطرح الحديث، وفلان ارم به، وليس بشيء، أو لا شيء، وفلان لا يساوي شيئاً ونحو ذلك.

وكل من قيل فيه ذلك من هذه العبارات التي جعلها بعض العلماء في المرتبة الثالثة كابن أبي حاتم وابن الصلاح وبعضهم جعلها في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح كالذهبي وابن حجر والسخاوي والسندي فكل من قيل فيه ذلك من هذه المرتبة مع المراتب الأخرى التي هي أردأ منها لا يحتج به، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به.

وقد نبه الحافظ ابن حجر وتبعه من جاء بعده على أن المراد بهذه الكلمة عند ابن معين من قلت روايته وعزاه الحافظ إلى ابن القطان الفاسي[1].

(١) راجع: تقدمة الجرح والتعديل (١/١/٣٧)، والميزان (١/٤)، وهدي الساري (ص ٤٢٠)، واللسان (١/٨)، والتقريب (١/٥، ٦)، وفتح المغيث (١/٣٤٣، ٣٤٥)، ورسالة في الجرح والتعديل للمنذري (ص ٥٥، ٥٦)، والرفع والتكميل (ص ١٢٠ ـ ١٣٠ ـ و ١٥٣ ـ ١٥٥ ـ و ٣٨٢ و ٣٨٩).

وقد بين شيخ الإسلام معنى هذه العبارة في الراوي والمروي فقال: «ويقول أهل الحديث عن بعض المحدثين: ليس بشيء، أو عن بعض الأحاديث: ليس بشيء، إذا لم يكن ممن ينتفع به في الرواية، لظهور كذبه عمداً أو خطأ»[1].

معنى قولهم: هذا الحديث ليس له أصل، أو لا أصل له:

قال السيوطي في تدريب الراوي: قولهم: هذا الحديث ليس له أصل، أو لا أصل له، قال ابن تيمية: معناه ليس له إسناد[2].

● ● ●

(١) مجموع الفتاوى (٢٥/١٥٦).

(٢) تدريب الراوي (١/ ٢٩٧)، وأورده القاسمي في قواعد التحديث (ص ١٢٢).

فوائد متفرقة في رجال الحديث وحديثهم

رواية شعبة عن قتادة عن أنس:

أصحاب قتادة على طبقات: حفاظ، وهم شعبة، وسعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي.

وشيوخ مثل حماد بن سلمة وهمام، وأبان ونحوهم.

وقال البرديجي: أصح الناس رواية عن قتادة شعبة كان يوقف قتادة على الحديث.

قال ابن رجب: قلت: كأنه يعني بذلك اتصال حديث قتادة، لأن شعبة كان لا يكتب عن قتادة إلاَّ ما يقول فيه: «ثنا» ويسأله عن سماعه.

وقال البرديجي أيضاً: أحاديث شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ كلها صحاح.

وكذلك سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، إذا اتفق هؤلاء الثلاثة على الحديث فهو صحيح[1].

وقال شيخ الإسلام: «ونقل شعبة عن قتادة ما سمعه من أنس في غاية

---

(١) شرح العلل لابن رجب (٢/٥٠٣ ـ ٥٠٧).

الصحة، وأرفع درجات الصحيح عند أهله، إذ قتادة أحفظ أهل زمانه أو من أحفظهم، وكذلك اتقان شعبة وضبطه هو الغاية عندهم»[1].

سماع الحسن البصري من أبي بكرة:

ذكر شيخ الإسلام مثالاً للأحاديث التي نازع في صحتها بعض الناس وهي مخرجة في صحيح البخاري، فذكر حديث الحسن البصري عن أبي بكرة عن النبي ﷺ أنه قال عن الحسن: إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين.

قال: «فقد نازعه طائفة منهم أبو الوليد الباجي، وزعموا أن الحسن لم يسمعه من أبي بكرة.

لكن الصواب مع البخاري، وأن الحسن سمعه من أبي بكرة كما قد بين ذلك في غير هذا الموضع، وقد ثبت ذلك في غير هذا الموضع»[2].

وقال الدارقطني: أخرج البخاري أحاديث للحسن عن أبي بكرة منها حديث: «إن ابني هذا سيد» الحديث، والحسن إنما يروي عن الأحنف عن أبي بكرة يعني فيكون ما أخرجه البخاري منقطعاً.

قال الحافظ ابن حجر: قلت: الحديث مخرج عن الحسن من طرق عنه، والبخاري إنما اعتمد رواية أبي موسى عن الحسن أنه سمع أبا بكرة، وقد أخرجه مطولاً في كتاب الصلح، وقال في آخره: قال لي علي بن

---

(١) مجموع الفتاوي (٢٢/ ٤٢٦).
وراجع: لترجمة شعبة: تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٨).
ولترجمة قتادة: تهذيب التهذيب (٨/ ٣٥١).
(٢) مجموع الفتاوي (١٨/ ١٩).

عبد الله: إنما ثبت عندنا سماع الحسن من أبي بكرة بهذا الحديث.

وأعرض الدارقطني عن تعليله بالاختلاف على الحسن، فقيل عنه هكذا، وقيل عنه عن أم سلمة، وقيل عنه عن النبي ﷺ مرسلاً لأن الأسانيد بذلك لا تقوى، ولا زلتُ متعجباً من جزم الدارقطني بأن الحسن لم يسمع من أبي بكرة مع أن في هذا الحديث في البخاري: قال الحسن: سمعت أبا بكرة يقول، إلى أن رأيت في رجال البخاري لأبي الوليد الباجي في أول حرف الحاء للحسن بن علي بن أبي طالب ترجمة، وقال فيها: أخرج البخاري قول الحسن: سمعت أبا بكرة، فتأول أبو الحسن الدارقطني وغيره على أنه الحسن بن علي لأن الحسن عندهم لم يسمع من أبي بكرة، وحمله البخاري وابن المديني على أنه الحسن البصري، وبهذا صح عندهم سماعه منه.

قال الباجي: وعندي أن الحسن الذي سمع من أبي بكرة إنما هو الحسن بن علي بن أبي طالب.

قال الحافظ ابن حجر: أوردت هذا متعجباً منه لأني لم أره لغير الباجي، وهو حمل مخالف للظاهر بلا مستند، ثم إن راوي الحديث عنه البخاري عن الحسن لم يدرك الحسن بن علي، فيلزم الانقطاع فيه، فما فرّ منه الباجي من الانقطاع بين الحسن البصري وأبي بكرة وقع فيه بين الحسن بن علي والراوي عنه.

ومن تأمل سياقه عند، البخاري تحقق ضعف هذا الحمل، والله أعلم. وقال: وأما احتجاجه بأن البخاري أخرج هذا الحديث من طريق أخرى فقال فيها: «عن الحسن عن الأحنف عن أبي بكرة»، فليس بين

الإسنادين تناف لأن في روايته له عن الأحنف عن أبـي بكرة زيادة بينة لـم يشتمـل عليهـا حـديثـه عـن أبــي بكـرة، وهـذا بيـن مـن السيـاقيـن والله الموفق[1].

قلت: وبهذا التفصيل تبين أن الصواب ثبوت سماع الحسن البصري من أبـي بكرة، وقد سبق شيخ الإسلام ابن تيمية إلى إثبات سماعه من أبـي بكرة والرد على أبـي الوليد الباجي ومن تبعه.

وقال العلائي: وغاية ما اعتل به الدارقطني أن الحسن روى أحاديث عـن الأحنف بـن قيس عـن أبــي بكـرة، وذلـك لا يمنـع مـن سمـاعـه منـه ما أخرجه البخاري[2].

حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده:

اختلف أهل العلم في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده على عدة أوجه:

١ ـ في الاحتجاج بعمرو بن شعيب: ووثقه ابن معين، وابن راهويه وصالح جزرة، وقال الأوزاعي: ما رأيت قرشياً أكمل من عمرو بن شعيب، وقال ابن راهوية: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كأيوب عن نافع عن ابن عمر.

وقال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: أهل الحديث إذا شاؤا احتجوا بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وإذا شاؤا تركوا يعني لترددهم في شأنه.

---

(١) هدي الساري (ص ٣٦٧، ٣٦٨ و ٣٥٢ و ٣٥٤).
(٢) جامع التحصيل (ص ١٩٦).

وقد احتج الأئمة بحديثه كما سيأتي.

وقال الذهبي: إنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده وقالوا: إنما سمع أحاديث يسيرة وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها.

وقال ابن حجر: صدوق.

٢ ـ وفي شعيب بن محمد: في توثيقه، وفي سماعه من جده: عبد الله بن عمرو بن العاص.

قال الذهبي: شعيب لا مغمز فيه، ولكن ما علمت أحداً وثقه، بل ذكره ابن حبان في تاريخ الثقات.

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق ثبت سماعه من جده (التقريب) والصواب أن الضمير في قوله: جده: راجع إلى شعيب، والجد الأعلى هو عبد الله بن عمرو بن العاص.

وقال البخاري: رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه وأبا عبيد، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ما ترك أحد من المسلمين.

وقال الحسن بن سفيان عن إسحاق بن راهويه: إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثقة فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر.

وقال أبو جعفر أحمد بن سعيد الدرامي: عمرو بن شعيب ثقة روى عنه الذين نظروا في الرجال مثل أيوب، والزهري، والحكم، واحتج أصحابنا بحديثه، وسمع أبوه من عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس.

وقال أبو بكر بن زياد النيسابوري: «صح سماع عمرو من أبيه، وصح سماع شعيب من جده»[1].

وأما رواية أبيه عن جده: فإنما يعني بها الجد الأعلى: عبد الله بن عمرو، لا محمد بن عبد الله وقد صرح شعيب بسماعه من عبد الله في أماكن، وصح سماعه منه.

وقال الحافظ العلائي في ترجمة شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص: الخلاف فيه مشهور، هل حديثه مرسل أم لا ، والأصح أنه سمع من جده عبد الله بن عمرو، ومن ابن عمر، وابن عباس رضي الله عنه والضمير المتصل بجده في قولهم: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عائد إلى شعيب لا إلى عمرو، إلى أن قال: ومحمد والد شعيب مات في حياة أبيه: عبد الله بن عمرو، وشعيب صغير، فكفله جده وسمع منه كثيراً، ومنهم من قال: إن ذلك كتاب[2].

٣ ــ وبعد ثبوت صدق عمرو بن شعيب، وأبيه شعيب بن محمد، وتعيين الجد أنه عبد الله بن عمرو وأنه سمع منه بقي الخلاف في الأحاديث التي رواها عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من النسخة التي وجدها في أسرته، والذي تقرر عند جمهور أهل الحديث كما تقدمت أقوالهم عن الإمام البخاري وغيره قبول أحاديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا صح الإسناد إليه وقد تكلم شيخ الإسلام حول هذه النسخة فقال:

قد ثبت عن أبي هريرة أنه قال: لم يكن أحد من أصحاب

---

(١) التهذيب (٨/٤٨ ــ ٥٥)، وطبقات المدلسين (ص ٣٤، ٣٥).

(٢) جامع التحصيل (ص ٢٣٨)، وراجع: ميزان الاعتدال (٣/٢٦٦).

رسول الله ﷺ أحفظ مني إلاَّ عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب بيده، ويعي بقلبه، وكنت أعي بقلبـي، ولا أكتب بيدي.

وكان عند آل عبد الله بن عمرو بن العاص نسخة كتبها عن النبـي ﷺ، وبهذا طعن بعض الناس في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه شعيب عن جده.

وقالوا: هي نسخة ــ وشعيب هو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص.

وقالوا: عن جده الأدنى محمد: فهو مرسل، فإنه لم يدرك النبـي ﷺ، وإن عنى جده الأعلى، فهو منقطع، فإن شعيباً لم يدركه.

وأما أئمة الإسلام وجمهور العلماء فيحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا صح النقل إليه، مثل مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة ونحوهما، ومثل الشافعي وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وغيرهم قالوا: الجد هو عبد الله، فإنه يجيء مسمى، ومحمد أدركه، قالوا: وإذا كانت نسخة مكتوبة من عهد النبـي ﷺ كان هذا أوكد لها، وأدل على صحتها.

ولهذا كان في نسخة عمرو بن شعيب من الأحاديث الفقهية التي فيها مقدرات ما احتاج إليه عامة علماء الإسلام»[1].

رواية أبـي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود:

اختلف أهل العلم في قبول رواية أبـي عبيدة عن أبيه: عبد الله بن

(١) مجموع الفتاوي (١٨/٨، ٩).

مسعود رضي الله عنه، لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، فيكون حديثه عنه منقطعاً.

وإنما قبل روايته مَنْ قبل لأجل اعتبار آخر، وهو معرفة الواسطة بينه وبين أبيه، وهم أصحاب عبد الله الثقات.

قال أبو حاتم(١) والجماعة: لم يسمع أبو عبيدة من أبيه شيئاً.

وروى شعبة عن عمرو بن مرة قال: سألت أبا عبيدة: هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: ما أذكر منه شيئاً(٢).

وقال ابن المديني في حديث يرويه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعودعن أبيه: هو منقطع، وهو حديث ثبت.

وقال يعقوب بن شيبة: إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث أبـي عبيدة عن أبيه في المسند ـ يعني في الحديث المتصل ـ لمعرفة أبـي عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر(٣).

وقال العلائي: وقد اختلف في سماع عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود من أبيه فالصحيح أنه سمع منه دون أخيه: أبـي عبيدة قاله الإمام البخاري وغيره(٤).

وقال الحافظ ابن حجر: حديثه عن أبيه في السنن، وعن غير أبيه في الصحيح، واختلف في سماعه من أبيه، والأكثر على أنه لم يسمع منه، وقد

---

(١) المراسيل (ص ٢٥٦).

(٢) جامع التحصيل (٢٤٩).

(٣) شرح العلل (١/ ٢٩٧، ٢٩٨).

(٤) جامع التحصيل (ص ٥٢).

ثبت له لقاؤه، وسماع كلامه، فروايته عنه داخلة في التدليس، وهو أولى بالذكر من أخيه عبد الرحمن[1].

وقال في التقريب: الراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه[2].

ومع هذا قبل أهل العلم حديثه لكون الواسطة معروفة بينه وبين ابن مسعود وهم أصحاب عبد الله الثقات.

قال الدارقطني: أبو عبيدة أعلم بحديث أبيه من حنيف بن مالك ونظرائه[3].

ولخص شيخ الإسلام آراء أهل العلم في عدم سماع أبي عبيدة من أبيه وإنما وجه قبول روايته عنه لمعرفة الواسطة وهم أصحاب عبد الله الثقات فقال: «يقال: إن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، لكن هو عالم بحال أبيه، متلق لآثاره من أكابر أصحاب أبيه... ولم يكن في أصحاب عبد الله من يتهم عليه حتى يخاف أن يكون هو الواسطة، فلهذا صار الناس يحتجون برواية ابنه عنه، وإن قيل: إنه لم يسمع من أبيه»[4].

أحاديث الفضل بن عيسى الرقاشي:

ذكر حديثاً[5] من أحاديث الرقاشي وقال: «أحاديث الفضل بن عيسى الرقاشي من أوهى الأحاديث وأسقطها ولا نزاع بين الأئمة أنه لا يعتمد

---

(١) طبقات المدلسين (ص ٤٨).

(٢) التقريب، وكذا في التهذيب.

(٣) التهذيب (٥/ ٧٦).

(٤) مجموع الفتاوي (٦/ ٤٠٤).

(٥) انظر الحديث (رقم ٣٤) في قسم الأحاديث.

عليها، ولا يحتج بها، فإن الضعف ظاهر عليها وإن كان هو لا يتعمد الكذب، فإن كثيراً من الفقهاء لا يحتج بحديثهم لسوء الحفظ لا لاعتماد الكذب.

وهذا الرقاشي اتفقوا على ضعفه كما يعرف ذلك أئمة هذا الشأن حتى قال أيوب السختياني: لو ولد أخرس لكان خيراً له، وقال سفيان بن عيينة: لا شيء، وقال الإمام أحمد والنسائي: هو ضعيف، وقال يحيى بن معين: رجل سوء، وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: منكر الحديث»[1].

قلت: هو ضعيف باتفاق أهل العلم منكر الحديث.

وقد أورده ابن حبان في المجروحين وقال: كان قدرياً داعية إلى القدر، وكان يقص بالبصرة، ممن يروي المناكير عن المشاهير.

وقال ابن عدي: الضعف بيّن على ما يرويه.

وقال الحافظ ابن حجر: منكر الحديث، رمي بالقدر، ق. (التقريب).

وورد قول ابن عيينة في الميزان منسوباً إلى سلام بن أبي مطيع وصوابه: قال سلام بن أبي مطيع عن أيوب، كما في التهذيب[2].

• • •

---

(١) مجموع الفتاوي (١٠/ ٦٨٠)، وكتاب الاستقامة (٢/ ٧٠).

(٢) انظر لترجمته: التاريخ الكبير ١١٨/١/٤)، والتاريخ الصغير (٢/ ٦٧)، والضعفاء الصغير (ص ٩٣)، وتاريخ ابن معين (٢/ ٤٧٤)، والجرح والتعديل (٣/ ٢/ ٤٧٤)، والضعفاء للنسائي (ص ٨٧)، والمجروحين (٢/ ٢١١)، والضعفاء للعقيلي (٣/ ٤٤٢)، والكامل لابن عدي (٦/ ٢٠٣٩)، والمعرفة والتاريخ (٣/ ١٣٩)، والميزان (٣/ ٣٥٦)، والكاشف (٢/ ٣٨٣)، والتهذيب (٨/ ٢٨٣)، والتقريب (٢/ ١١١).

معنى قول أهل الحديث: هذا حديث ضعيف، أوليس بصحيح، أو في سنده مجروح، أو ضعيف أو سيِّىء الحفظ، أو ممن لم تقبل روايته؛ ونحو ذلك.

قال شيخ الإسلام: «الخبر إن قام دليل على صدقه، أو كذبه، وإلاَّ بقي مما لم نصدقه، ولم نكذبه، وأهل العلم بالحديث إذا قالوا: هذا الحديث رواه فلان، وهو مجروح، أو ضعيف، أو سيىء الحفظ أو ممن لم تقبل روايته، ونحو ذلك، فهو كقول القائل: هذا الشاهد مجروح أي سيىء الحفظ، أو ممن لا تقبل شهادته، وهذا يفيد أنه لا يحكم به، ولا يفيد الحكم بأنه كاذب، بل قد يمكن أنه صادق، فلا يقال: إنه كاذب إلاَّ بحجة.

وإن قالوا عن الحديث: إنه ضعيف، فهذا مرادهم أي أنه لم يثبت، ولا يحتج به، ولا يجوز الحكم بصدق.

ليس مرادهم أنه بمجرد ذلك يحكم بكذب الناقل، وينفى ما نقله، ويقول: إن هذا لم يكن من غير علم منا بهذا النفي، بل إن قام دليل على انتفاء ما أخبر به حكمنا بذلك، وإلاَّ سكتنا، لم ننفه، ولم نثبته، فهذا أصل

يجب معرفته، فإن كثيراً من الناس لا يميز بين ما ينفيه لقيام الدليل على نفيه، وبين ما لم يثبته لعدم دليل إثباته، بل تراهم ينفون ما لم يعلموا إثباته، فيكونون قد نفوا ما ليس لهم به علم، وقالوا بأفواههم: ما ليس لهم به علم، وهذا كثير من أهل الاستدلال والنظر، وأهل الإسناد والخبر»[1].

قال: «العالم قد يقول: ليس بصحيح أي: هذا القول ضعيف في الدليل وإن كان قد قال به بعض العلماء.

والحديث الضعيف مثل الذي رواه من ليس بثقة: إما لسوء حفظه، وإما لعدم عدالته»[2].

وقال العراقي: حيث قال أهل الحديث: هذا حديث صحيح، أو حسن فمرادهم فيما ظهر لنا عملاً بظاهر الإسناد، لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة.

وكذا قولهم: هذا حديث ضعيف فمرادهم أنه لم تظهر لنا فيه شروط الصحة، لا أنه كذب في نفس الأمر، لجواز صدق الكاذب وإصابة من هو كثير الخطأ، هذا هو القول الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم[3].

• • •

(١) الجواب الصحيح (٤/ ٢٩٦).
(٢) مجموع الفتاوي (١٨/ ٤٣).
(٣) كذا نقله اللكنوي في الرفع والتكميل (ص ٨٥).

دواوين الإسلام المشهورة

كتابة الحديث الشريف من عهد النبـي ﷺ إلى عصر الإمام مالك، ومنزلة كتاب الموطأ بين الكتب المصنفة قبل وجود الصحيحين:

ذكر فضل علماء أهل المدينة وصحة أصولهم وقال:

«لا ريب عند أحد أن مالكاً رضي الله عنه أقوم الناس بمذهب أهل المدينة رواية ورأياً، فإنه لم يكن في عصره، ولا بعده أقوم بذلك منه، كان له من المكانة عند أهل الإسلام ــ الخاص منهم والعام ــ ما لا يخفى على من له بالعلم أدنى إلمام، وقد جمع الحافظ أبو بكر الخطيب أخبار الرواة عن مالك فبلغوا ألفاً وسبعمائة أو نحوها[1]، وهؤلاء الذين اتصل إلى الخطيب حديثهم بعد قريب من ثلاثمائة سنة، فكيف بمن انقطعت أخبارهم، أو لم يتصل إليه خبرهم، فإن الخطيب توفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة، وعصره وعصر ابن عبد البر، والبيهقي، والقاضي أبـي يعلى، وأمثال هؤلاء واحد ومالك توفي سنة تسع وسبعين ومائة، وتوفي أبو حنيفة

(١) قال الذهبـي في السير: وقد جمع الخطيب كتاباً كبيراً في الرواة عن مالك وشيء من روايتهم عنه (٨/ ٨٤).
ومنه مجرد أسماء الرواة للإمام مالك لأبـي الحسين يحيى بن عبد الله بن علي القرشي (ت ٦٦٢هـ). انظر: تاريخ التراث (١/ ١٣٠).

سنة خمسين ومائة، وتوفي الشافعي سنة أربع ومائتين، وتوفي أحمد بن حنبل سنة إحدى وأربعين ومائتين، ولهذا قال الشافعي رحمه الله: ما تحت أديم السماء كتاب أكثر صواباً بعد كتاب الله من موطأ مالك، وهو كما قال الشافعي رضي الله عنه[1].

وهذا لا يعارض ما عليه أئمة الإسلام من أنه ليس بعد القرآن كتاب أصح من صحيح البخاري ومسلم، مع أن الأئمة على أن البخاري أصح من مسلم ومن رجح مسلماً فإنه رجحه بجمعه ألفاظ الحديث في مكان واحد، فإن ذلك أيسر على من يريد جمع ألفاظ الحديث.

وأما من زعم أن الأحاديث التي انفرد بها مسلم، أو الرجال الذين انفرد بهم أصح من الأحاديث التي انفرد بها البخاري، ومن الرجال الذين انفرد بهم، فهذا غلط لا يشك فيه عالم، كما لا يشك أحد أن البخاري أعلم من مسلم بالحديث، والعلل، والتاريخ، وأنه أفقه منه، إذ البخاري وأبو داود أفقه أهل الصحيح والسنن المشهورة، وإن كان قد يتفق لبعض ما انفرد به مسلم أن يرجح على بعض ما انفرد به البخاري فهذا قليل، والغالب بخلاف ذلك، فإن الذي اتفق عليه أهل العلم أنه ليس بعد القرآن كتاب أصح من كتاب البخاري ومسلم.

وإنما كان هذان الكتابان كذلك لأنه جرد فيهما الحديث الصحيح المسند، ولم يكن القصد بتصنيفهما ذكر آثار الصحابة والتابعين، ولا سائر الحديث من الحسن، والمرسل، وشبه ذلك، ولا ريب أن ما جرد فيه

---

(١) هذا قاله قبل أن يؤلف الصحيحان: وانظر السير (٨/٩٩)، والباعث الحثيث (ص ٢٨)، وتدريب الراوي (١/ ٩١).

الحديث الصحيح المسند عن رسول الله ﷺ فهو أصح الكتب، لأنه أصح منقولاً عن المعصوم من الكتب المصنفة.

وأما الموطأ ونحوه فإنه صنف على طريقة العلماء المصنفين إذ ذاك فإن الناس على عهد رسول الله ﷺ كانوا يكتبون القرآن، وكان النبي ﷺ قد نهاهم أن يكتبوا عنه غير القرآن وقال: «من كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحه»، ثم نسخ ذلك عند جمهور العلماء، حيث أذن في الكتابة لعبد الله بن عمرو، وقال: «اكتبوا لأبي شاه»، وكتب لعمرو بن حزم كتاباً، قالوا: وكان النهي أوّلاً خوفاً من اشتباه القرآن بغيره، ثم أذن لما أمن ذلك فكان الناس يكتبون من حديث رسول الله ﷺ ما يكتبون، وكتبوا أيضاً غيره.

ولم يكونوا يصنفون ذلك في كتب مصنفة إلى زمن تابع التابعين، فصنف العلم، فأول من صنف ابن جريج شيئاً في التفسير، وشيئاً في الأموات، وصنف سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، ومعمر، وأمثال هؤلاء يصنفون ما في الباب عن النبي ﷺ، والصحابة، والتابعين، وهذه هي كانت كتب الفقه، والعلم والأصول، والفروع بعد القرآن، فصنف مالك الموطأ على هذه الطريقة.

وصنف بعد عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن وهب، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق، وسعيد بن منصور، وغير هؤلاء[1] فهذه الكتب التي كانوا يعدونها في ذلك الزمان هي التي أشار إليها

---

(١) انظر: المحدث الفاصل (ص ٦١١، ٦١٢).

وقد ألفت كتب كثيرة في تدوين الحديث النبوي منها: السنة قبل التدوين للدكتور محمد عجاج الخطيب، ودراسات في الحديث وتدوينه للدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

الشافعي ــ رحمه الله ــ فقال: ليس بعد القرآن كتاب أكثر صواباً من موطأ مالك، فإن حديثه أصح من حديث نظرائه، وكذلك الإمام أحمد لما سأل عن حديث مالك، ورأيه وحديث غيره ورأيهم؟ رجح حديث مالك ورأيه على حديث أولئك ورأيهم.

وهذا يصدق الحديث الذي رواه الترمذي وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة»، فقد روى عن غير وأحمد كابن جريج وابن عيينة وغيرهما أنهم قالوا: هو مالك»[1].

• • •

(١) مجموع الفتاوي (٢٠/ ٣٢٠ ــ ٣٢٣).

مكانة الصحيحين ومنزلتهما في كتب الإسلام

اتفق أهل العلم على أن صحيحي البخاري، ومسلم أصح ما ألف في الإسلام، ثم صحيح البخاري، أصحهما صحيحاً، وأكثرهما فوائد.

ونوه شيخ الإسلام بالصحيحين وبيّن مكانتهما، وشرطهما، وأهميتهما في كتب الإسلام غير مرة وخلاصة ما تقدم، وسيأتي أن متون الصحيحين معلومة متقنة قد تلقاها أهل العلم بالحديث بالقبول والتصديق، وأجمعوا على صحتها وأن هذه الأحاديث التي أجمعوا على صحتها قد تتواتر أو تستفيض عند بعض دون بعض، وقد يحصل العلم بصحتها لبعض لعلمه بصفات المخبرين وما اقترن بالخبر من القرائن التي تفيد العلم دون بعض لعلمه بذلك.

وقال في موضعٍ إجابةً عن سؤال فيمن نسخ بيده الصحيحين والقرآن وهو ينوي كتابة الحديث وغيره، وإذا نسخ لنفسه أو للبيع هل يؤجر؟

فقال رحمه الله:

«وأما كتب الحديث المعروفة: مثل البخاري ومسلم فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن، وما جمع بينهما مثل الجمع بين الصحيحين للحميدي، ولعبد الحق الأشبيلي، وبعد ذلك كتب السنن: كسنن أبي داود، والنسائي، وجامع الترمذي، والمسانيد كمسند الشافعي، ومسند الإمام أحمد.

وموطأ مالك فيه الأحاديث والآثار وغير ذلك، وهو من أجل الكتب حتى قال الشافعي: ليس تحت أديم السماء بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك، ليس بذلك ما صنف على طريقته، فإن المتقدمين كانوا يجمعون في الباب بين المأثور عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين، ولم تكن وضعت كتب الرأي التي تسمى «كتب الفقه».

وبعد هذا جمع الحديث المسند في جامعي الصحيح للبخاري ومسلم، والكتب التي تحب، ويؤجر الإنسان على كتابتها، سواء كتبها لنفسه أو كتبها ليبيعها، كما قال النبي ﷺ: إن الله يدخل بالسهم الواحد الجنة ثلاثة: صانعه، والرامي به، والممد به «فالكتابة به كذلك، لينتفع به غيره، كلاهما يثاب عليه»[1].

• • •

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٧٤، ٧٥).

شرط البخاري ومسلم في الصحيحين

لم ينقل عن أحد من أئمة الحديث الذين جمعوا وألفوا مؤلفات في الحديث أنه شرح في كتابه شرطه في تأليف هذا الكتاب لا أصحاب الكتب الستة ولا غيرهم ممن جردوا الأحاديث الصحيحة، أو ألفوا المسانيد، والجوامع فقام العلماء في ضوء بعض الإشارات الموجودة في هذه الكتب، وفي ضوء دراساتهم الخاصة حول هذه المؤلفات، وبينوا شروط أئمة الحديث في كتبهم.

فأما الذين سموا كتبهم بالصحيح، فيعرف شرطهم بهذه التسمية منهم أنهم اشترطوا الصحة ومن المعلوم أن الحديث الصحيح وهو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ، أو إلى منتهاه من صحابي أو من دونه، ولا يكون شاذاً ولا مردوداً، ولا معللاً بعلة قادحة.

وقد حاول عدد من أهل العلم أن يسلطوا الضوء على شروط الأئمة وأوّل من ألف في هذه المسألة هو الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة (ت ٣٩٥هـ)، وذكر طبقات الرواة من التابعين إلى عصر الإمام أحمد وأصحابهم وتلاميذهم وقال:

ثم انتهى علم جميع من ذكرناهم من المتقدمين إلى هؤلاء الأئمة وهم:

١ ــ أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله.

٢ ــ ويحيى بن معين أبو زكريا.

٣ ــ وعلي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح المديني أبو الحسن.

٤ ــ وأبو بكر.

٥ ــ وعثمان ابنا أبي شيبة.

٦ ــ وأبو خيثمة زهير بن حرب.

٧ ــ ومحمد بن عبد الله بن نمير.

ومن بعدهم: انتهى علم جميع من ذكرناهم من أهل الأمصار وأئمة البلدان إلى هؤلاء النفر: وهم أهل المعرفة والصحيح وهم هؤلاء، ثم ذكر البخاري، ومسلم، والدارمي، وأبا داود، والنسائي، ومَنْ في طبقتهم وقال: فهؤلاء الطبقة المقبولة بالاتفاق، وبعلمهم يحتج على سائر الناس.

وقال: والطبقة الثانية: وهم الذين قبلهم جماعة من أهل المعرفة والتمييز، وردهم آخرون.

ثم ذكرهم وقال: قد أخرج عنهم البخاري، وتركهم مسلم، أو أخرج عنهم مسلم، وتركهم البخاري لكلام في حديثه، أو غلو في مذهبه.

وتبعهم في ذلك أبو داود والنسائي وجميع من أخذ طريقتهم في الحديث.

وقال: وكل هؤلاء مقبولون على مذهب أبي داود، والنسائي إلاَّ نفر.

وذكر ابن مندة كلام علي بن المديني في الرواة الذين يدور الإسناد عليهم على طبقاتهم من عصر الزهري إلى طبقة عصره وقال فيه: وكان أحد الأئمة الذي يرجع إلى قوله في علم الحديث.

ثم قال: وكان أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رحمة الله عليه أعلى ديناً وعلماً منه، وكان أبو زكريا يحيى بن معين، وأبو بكر بن أبي شيبة وطبقتهم لا ينكرون فضل معرفته بهذا الشأن، وكذلك من تقدمهم مثل سفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي.

وكذلك من بعدهم ممن صحبه مثل محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي حاتم الرازي، وأبي زرعة الرازي، وأقرانهم ممن لحقوه، وأخذوا هذا العلم عنه ـ رحمة الله عليهم.

وأنا ذاكر إن شاء الله مع هذه الطبقة التي ذكرها علي بن المديني ونسب هذا العلم إليهم جماعة من الأئمة كانوا في أزمنتهم ممن قبل انفرادهم وجعلوا حجة على من خالفهم، وإن كانوا دون من ذكرهم علي بن المديني في الرواية واللقي، فهم في عصرهم أئمة، وقبل انفرادهم، واحتج بهم الأئمة الأربعة الذين أخرجوا الصحيح، وميزوا الثابت من المعلول، والخطأ من الصواب:

البخاري، ومسلم، وأبو دواد، والنسائي، ومن بعدهم ممن أخذوا طريقتهم وقصدوا قصدهم، وإن كانوا دونهم في الفهم:

عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، وأبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، وأحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل رحمة الله عليهم أجمعين.

سمعت أبا علي الحسين بن علي النيسابوري يقول: ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج.

وسمعت محمد بن يعقوب الأخرم ـ وذكر كلاماً معناه هذا: قل ما يفوت البخاري ومسلماً مما يثبت من الحديث.

وسمعت محمد بن سعد الباروردي بمصر يقول: كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه.

وكان أبو داود السجستاني كذلك يأخذ مأخذه، ويخرج الإسناد الضعيف لأنه أقوى عنده من رأي الرجال.

والطبقة الثالثة وهي المتروكة باتفاق من محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج وغيرهما لأحوال شتى، وهذه الطبقة متروكة إما لكثرة الوهم في حديثهم، أو لسوء حفظهم، أو لعلة، دخلت عليهم، فاضطربوا في الروايات، أو لجهالة فيهم، أو للتهمة الواقعة عليهم، أو لشهرتهم بالكذب ثم ذكر أمثلة لهم.

ثم ذكر المشهورين بوضع الأسانيد والمتون.

وقال الإمام الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي (ت ٥٠٧هـ): «اعلم أن البخاري ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم ـ يريد أصحاب السنن الأربعة ـ لم ينقل عن واحد منهم أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل(١)».

هكذا قال الأئمة أنهم لم يشترطوا شرطاً وليعلم أن الشيخين اشترطا صحة الحديث كما يدل لذلك تسميتهم لكتابهما بـ«الصحيح» وما نقل عنهما أنهما أخرجا الصحيح من الحديث فقط، فقد ذكر الحازمي عن أبي بكر الإسماعيلي قال: سمعت من يحكي عن البخاري أنه قال: لم أخرج في هذا الكتاب إلاَّ صحيحاً، وما تركت من الصحيح أكثر(٢).

---

(١) شروط الأئمة (ص ١).

(٢) شروط الأئمة (ص ٤٩)، وتدريب الراوي (١/ ٩٩).

وأورد ابن الصلاح في المقدمة قول البخاري: «ما أدخلت في كتابي الجامع إلاَّ ما صح وتركت من الصحاح مخافة الطول».

وأطلق مسلم على كتابه كلمة «الصحيح» وقال: إنما أخرجت هذا الكتاب، قلت: هو صحاح، وألم أقل: إن ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب ضعيف. ولكن إنما أخرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعاً عندي من يكتبه عني، ولا يرتاب في صحتها، ولم أقل: إن ما سواها ضعيف[1].

وقد استدل أبو العباس القرطبي في شرح تلخيصه صحيح مسلم «المفهم» بنصوص الشيخين فقال: فهذه نصوصهما على أن شرطهما إنما هو الصحيح فقط[2].

وقد ذكر مسلم في مقدمة صحيحه ثلاث أصناف من الرواة الذين يعتمد على أحاديثهم، الأول ثم على الثاني ولا يعرج على تخريج الطائفة الثالثة.

ويستثنى من اشتراط البخاري اللقي في الحديث المعنعن في كتابه الصحيح الجامع أي إثباته بصيغ السماع المعروفة كحدثنا وأخبرنا وسمعت وأمثالها والاكتفاء بالمعاصرة عند مسلم في الحديث المعنعن مع البراءة عن وصمة التدليس كما صرح في مقدمة صحيحه[3].

---

(١) شروط الأئمة (ص ٦٣).

(٢) المفهم (ق ٥/ ب)، كما في الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (ص ٥٨).

(٣) (١/ ٢٩)، وما بعده.

فإذا روى الراوي بصيغة «عن» وقد ثبتت المعاصرة بينهما فهو محمول على السماع عند مسلم مع البراءة عن وصمة التدليس، والبخاري يوجب التصريح بصيغ اللقاء والسماع المعروفة.

أما شرط الشيخين: فقال السخاوي: حاصل ما ذكره الحازمي:

١ ـ شرط البخاري أن يخرج ما اتصل إسناده بالثقات المتقنين الملازمين لمن أخذوا عنه ملازمة طويلة سفراً وحضراً، وأنه قد يخرج أحياناً ما يعتمده عن أعيان الطبقة التي يلي هذه في الإتقان والملازمة لمن رووا عنه، فلم يلازموه إلاّ ملازمة يسيرة.

أما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين على الاستيعاب، وقد يخرج حديث من لم يسلم من غوائل الجرح إذا كان طويل الملازمة لمن أخذ عنه كحماد بن سلمة في ثابت البناني، فإنه لكثرة ملازمته له وطول صحبته إياه صارت صحيفة ثابت على ذكره وحفظه بعد الاختلاط كما كانت قبله، وعمل مسلم في هذه كعمل البخاري في الثانية، ثم قال: ولا يمنع من هذا اكتفاء مسلم في المسند المعنعن بالمعاصرة والبخاري باللقاء ولو مرة لمزيد تحريمها في صحيحيهما[١].

وقد سئل شيخ الإسلام: ما هو شرط البخاري ومسلم، فإنهم فرقوا بين شرط البخاري ومسلم فقالوا: على شرط البخاري ومسلم؟

فأجاب: «وأما شرط البخاري ومسلم: فلهذا رجال يروي عنهم يختص بهم، ولهذا رجال يروي عنهم يختص بهم، وهما مشتركان في رجال آخرين.

---

(١) فتح المغيث (١/٤٦، ٤٧)، وراجع هدي الساري (ص ٩، ١٠).

وهؤلاء الذين اتفقا عليهم، عليهم مدار الحديث المتفق عليه.

وقد يروي أحدهم عن رجل في المتابعات والشواهد دون الأصل.

وقد يروي عنه ما عرف من طريق غيره، ولا يروي ما انفرد به، وقد يترك من حديث الثقة، ما علم أنه أخطأ فيه، فيظن من لا خبرة له أن كل ما رواه ذلك الشخص يحتج به أصحاب الصحيح، وليس الأمر كذلك، فإن معرفة علل الحديث علم شريف يعرفه أئمة الفن كيحيى بن سعيد القطان، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري صاحب الصحيح، والدارقطني وغيرهم، وهذه علوم يعرفها أصحابها والله أعلم»[1].

---

(١) أفردت كتب كثيرة حول رجال الصحيحين ذكر أربعة عشر كتاباً فؤاد سزكين وراجع: كشف الظنون (ص ٥٤٥ ــ ٥٥٤)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٣/١٦٧ ــ ١٧٤)، وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين (١/٢٠٢)، ومقدمة المدخل إلى الصحيح للحاكم (ص ١٩)، ومقدمة ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم للدارقطني (ص ٣٣، ٣٤)، وقد طبع منها قديماً: كتاب الجمع بين كتابي أبي نصر الكلاباذي وأبي بكر الأصبهاني في رجال البخاري ومسلم للحافظ محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ)، بدائرة المعارف العثمانية بالهند عام ١٣٢٣هـ.
ومنها كتاب ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم للدارقطني بتحقيق بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت (عام ١٤٠٦هـ).
وقد اعتنت جميع المصادر المؤلفة في رجال الكتب الستة كتهذيب الكمال ومختصراته ببيان رجال الصحيحين مع التنبيه على ما أخرجاه في الأصول أو في المتابعات أو تعليقاً في صحيح البخاري أو في المقدمة كما في صحيح مسلم، أو في مؤلفات أخرى لهما. =

وقد وضح شيخ الإسلام هذه المسألة في أثناء كلامه على حديث: ما من أحد سلم عليّ إلاَّ رد الله روحي. فقال:

ومسلم قد يروي عن الرجل في المتابعات ما لا يرويه فيما انفرد به، وهذا معروف منه في عدة رجال يفرق بين من يروي عنه ما هو معروف من رواية غيره، وبين من يعتمد عليه فيما ينفرد به.

ولهذا كثير من أهل العلم يمنعون أن يقولوا في مثل ذلك: هو على شرط مسلم، أو البخاري كما بسط هذا في موضعه»[1].

متون الصحيحين:

وتكلم على متون الصحيحين أكثر من مرة فقال:

أكثر متون الصحيحين معلومة متيقنة تلقاها أهل العلم بالحديث بالقبول والتصديق، وأجمعوا على صحتها وإجماعها معصوم من الخطأ كما أن إجماع الفقهاء على الأحكام معصوم من الخطأ.

ولو أجمع الفقهاء على حكم، كان إجماعهم حجة، وإن كان مستند أحدهم خبر واحد أو قياس أو عموم.

= وأحسن كتاب لمعرفة الأسانيد التي تنطبق عليها شروط الصحيحين أو أحدهما تحفة الأشراف للحافظ المزي.

هذا، وذكر الدارقطني في كتابه المذكور (١٣٨٧) راو من الرواة الموجودين من التابعين ومن بعدهم في صحيح البخاري.

و (١٥١٧) راو في صحيح مسلم، مع الإشارة في تراجم رواة البخاري إلى من اتفقا عليه.

ويلغ عددهم في كتاب المقدسي إلى (٢٤٠٥) شخص.

(١) انظر: (رقم ٦٩٢)، ومن قسم الأحاديث.

فكذلك أهل العلم بالحديث إذا أجمعوا على صحة خبر أفاد العلم وإن كان الواحد منهم يجوز عليه الخطأ لكن إجماعهم معصوم عن الخطأ»[1].

وقال أيضاً: «كثير من متون الصحيحين متواتر اللفظ عند أهل العلم بالحديث، وإن لم يعرف غيرهم أنه متواتر.

ولهذا كان أكثر متون الصحيحين مما يعلم علماء الحديث علماً قطعياً أن النبي ﷺ قاله، تارة لتواتره عندهم، وتارة لتلقي الأمة له بالقبول»[2].

وقال: «إن جمهور ما في البخاري ومسلم مما يقطع بأن النبي ﷺ قاله لأن غالبه من هذا.

ولأنه تلقاه أهل العلم بالقبول والتصديق، والأمة لا تجتمع على خطأ فلو كان الحديث كذباً في نفس الأمر، والأمة مصدقة له، قابلة له، لكانوا قد أجمعوا على تصديق ما هو في نفس الأمر كذب، وهذا إجماع على الخطأ، وذلك ممتنع، وإن كنا نحن بدون الإجماع نجوز الخطأ، أو الكذب على الخبر، فهو كتجوزنا قبل أن نعلم الإجماع على العلم الذي ثبت بظاهر أو قياس ظني، أن يكون الحق في الباطن بخلاف ما اعتقدناه، فإذا أجمعوا على الحكم جزمنا بأن الحكم ثابت باطناً وظاهراً»[3].

● ● ●

---

(١) الفتاوى (١٨/٤٩).

(٢) الفتاوى (ص ٤٠، ٤١)، وانظر: الفتاوى (١/٢٥٦، ٢٥٧)، ومنهاج السنة (٣/٢٥).

(٣) مقدمة أصول التفسير الفتاوى (١٣/ ٣٥٠، ٣٥١).

تفضيل صحيح البخاري على صحيح مسلم

إن مدار الحديث الصحيح على الاتصال، وإتقان الرجال وعدم العلل وصحيح البخاري أتقن رجالاً وأشد اتصالاً من وجوه.

أما ما يتعلق بإتقان الرواة فهو على أربعة أوجه:

١ ــ إن عدد الرواة المتكلم فيهم في صحيح البخاري ثمانون رجلاً.

وعددهم في صحيح مسلم مائة وستون رجلاً.

٢ ــ ثم الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه لم يكثر من تخريج أحاديثهم وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلاَّ ترجمة عكرمة عن ابن عباس بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ كأبي الزبير عن جابر، وسهيل عن أبيه، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، وحماد بن سلمة عن ثابت وغير ذلك.

٣ ــ إن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وميز جيدها من موهومها بخلاف مسلم فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه ممن تقدم عن عصره من التابعين ومن بعدهم.

٤ ـ إن البخاري يخرج من أحاديث أهل الطبقة الثانية انتقاء، ومسلم يخرجها أصولاً.

٥ ـ وأما ما يتعلق بالاتصال فشرط البخاري أوضح في الاتصال حيث يشترط في الإسناد المعنعن ثبوت اللقاء مع المعاصرة ولو مرة ومسلم يكتفي بالمعاصرة.

٦ ـ وأما ما يتعلق بعدم العلة فالأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري و مسلم بلغت مائتي حديث وعشرة أحاديث، واختص البخاري منها بأقل من ثمانين وباقي ذلك يختص بمسلم، ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح[١].

ثم يتميز صحيح البخاري من الناحية الفقهية التي أشار إليها شيخ الإسلام بقوله: «إنه أنفع الكتب المبوبة في وصيته التي كتبها لأبي القاسم التجيبي».

وقال شيخ الإسلام في مسألة تفضيل البخاري وكتابه على الإمام مسلم وصحيحه:

«صحيح البخاري أجل ما صنف في الحديث ولا يبلغ تصحيح مسلم

---

(١) هدي الساري بالاختصار (ص ١١، ١٢)، وأما الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري فقد أفرد لها الحافظ في مقدمته هذه فصلاً خاصاً وأجاب عن كل حديث فلينظر هناك.
وأما ما يتعلق بأحاديث صحيح مسلم فقد درسها فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي في رسالته القيمة: بين الإمامين مسلم والدراقطني، ثم حقق الشيخ مقبل كتاب التتبع وكتاب الإلزامات للدارقطني وطبعا.

مبلغ تصحيح البخاري كما لا يبلغ تصحيح مسلم من يصحح الحديث من المحدثين كالترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطني، وابن مندة، وأمثالهم.

والبخاري من أعرف خلق الله بالحديث وعلله مع فقهه فيه، وقد ذكر الترمذي أنه لم ير أحداً أعلم بالعلل منه ولهذا كان من عادة البخاري إذا روى حديثاً اختلف في إسناده أو في بعض ألفاظه أن يذكر الاختلاف في ذلك لئلا يغتر بذكره له بأنه إنما ذكره مقروناً بالاختلاف فيه.

ولهذا كان جمهور ما أنكر على البخاري مما صححه يكون قوله فيه راجحاً على قول من نازعه بخلاف مسلم بن الحجاج فإنه نوزع في عدة أحاديث مما خرجها، وكان الصواب فيها مع من نازعه ثم ذكر حديث الكسوف، وحديث التربة، وحديث أم حبيبة مثالاً لما وقع في صحيح مسلم ونازعه الحفاظ والصواب معهم».

ثم قال: «ولكن جمهور متون الصحيحين متفق عليها بين أئمة الحديث تلقوها بالقبول وأجمعوا عليها، وهم يعلمون علماً قطعياً أن النبي ﷺ قالها، وبسط الكلام في هذا موضع آخر»[1].

وقال: «والبخاري أحذق وأخبر بهذا الفن من مسلم، ولهذا لا يتفقان على حديث إلاَّ يكون صحيحاً لا ريب فيه، قد اتفق أهل العلم على صحته، ثم ينفرد مسلم فيه بألفاظ يعرض عنها البخاري، ويقول بعض أهل الحديث: إنها ضعيفة، ثم يكون الصواب مع من ضعفها كمثل صلاة الكسوف بثلاث ركوعات، وأربع، وقد يكون الصواب مع مسلم وهذا أكثر

---

(١) الفتاوى (١/ ٢٥٦، ٢٥٧).

مثل قوله في حديث أبي موسى: إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا أكبر فكبروا وإذا قرأ فانصتوا».

فإن هذه الزيادة صححها مسلم، وقبله أحمد بن حنبل وغيره، وضعفها البخاري وهذه الزيادة مطابقة للقرآن، فلو لم يرد لها حديث صحيح لوجب العمل بالقرآن»[1].

• • •

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٤٢).

إجماع أهل العلم قبل البخاري ومسلم وبعدهما على تصحيح جمهور ما في الصحيحين من الأحاديث

وتكلم على جهل الرافضة بالسنة وكتبها فقال:

«ومثل هؤلاء الجهال يظنون أن الأحاديث التي في البخاري ومسلم إنما أخذت عن البخاري ومسلم كما يظن مثل ابن الخطيب ونحوه ممن لا يعرف حقيقة الحال، وأن البخاري ومسلماً كان الغلط يروج عليهما، أو كانا يتعمدان الكذب، ولا يعلمون أن قولنا: رواه البخاري ومسلم علامة لنا على صحته، لا أنه كان صحيحاً بمجرد رواية البخاري ومسلم، بل أحاديث البخاري ومسلم رواها غيرهما من العلماء والمحدثين من لا يحصي عدده إلاَّ الله، ولم ينفرد واحد منهما بحديث، بل ما من حديث إلاَّ وقد رواه قبل زمانه، وفي زمانه، وبعد زمانه طوائف، ولو لم يخلق البخاري ومسلم لم ينقص من الدين شرع، وكانت تلك الأسانيد موجودة بأسانيد يحصل بها المقصود فوق المقصود، وإنما قولنا: رواه البخاري ومسلم كقولنا: رواه القراء السبعة، والقرآن منقول بالتواتر لم يختص هؤلاء السبعة بنقل شيء منه، وكذلك التصحيح لم يقلد أئمة الحديث فيه البخاري، ومسلماً، بل جمهور ما صححاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحاً متلقى بالقبول، وكذلك في عصرهما، وكذلك بعدهما قد نظر أئمة

هذا الفن في كتابيهما، ووافقوهما على صحة ما صححاه إلاّ مواضع يسيرة نحو عشرين حديثاً غالبها في صحيح مسلم، انتقد عليهما طائفة من الحفاظ.

وهذه المواضع المنتقدة غالبها في مسلم، وقد انتصر طائفة لهما فيها، وطائفة قررت قول المنتقد، والصحيح التفصيل، فإن فيها مواضع منتقدة بلا ريب:

١ ـ مثل حديث أم حبيبة(١).

٢ ـ وحديث خلق الله التربة يوم السبت(٢).

٣ ـ وحديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وأكثر(٣).

وفيها مواضع لا انتقاد فيها في البخاري فإنه أبعد الكتابين عن الانتقاد، ولا يكاد يروي لفظاً فيه انتقاد، إلاّ ويروي اللفظ الآخر الذي يبين أنه منتقد فما في كتابه لفظ منتقد إلاّ وفي كتابه ما يبين أنه منتقد، وفي الجملة من نقد سبعة آلاف درهم، فلم يرج فيها إلاّ دراهم يسيرة، ومع هذا فهي مغيرة ليست مغشوشة محضة، فهذا إمام في صنعته، والكتابان سبعة آلاف حديث وكسر.

والمقصود أن أحاديثهما نقدها الأئمة الجهابذة قبلهم وبعدهم ورواها خلائق لا يحصي عددهم إلاّ الله، فلم ينفرد إلاّ برواية، ولا بتصحيح، والله

---

(١) وانظر أيضاً مجموع الفتاوى (١٨/ ٧٣)، وراجع حديث (رقم ٤٦٧) في قسم الأحاديث.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٨/ ٧٣)، ورقم الحديث (١٢٧/ ب).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٨/ ٧٣)، ورقم الحديث (٥٠٠).

سبحانه وتعالى هو الحفيظ يحفظ هذا الدين كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾[1].

وهذا مثل غالب المسائل التي توجد في الكتب المصنفة في مذهب الأئمة مثل القدوري، والتنبيه، والخرقي، والجلاب غالب فيها إذا قيل ذكره فلان علم أنه مذهب ذلك الإمام، وقد نقل ذلك سائر أصحابه، وهم خلق كثير ينقلون مذهبه بالتواتر، وهذه الكتب فيها مسائل انفرد بها بعض أصحاب المذهب، وفيها نزاع بينهم لكن غالبها هو قول أهل المذهب.

أما البخاري ومسلم فجمهور ما فيهما اتفق أهل العلم بالحديث الذين هم أشد عناية بألفاظ الرسول، وضبطاً لها ومعرفة بها من أتباع الأئمة لألفاظ أئمتهم، وعلماء الحديث، أعلم بمقاصد الرسول من أتباع الأئمة بمقاصد أئمتهم، والنزاع في ذلك أقل من تنازع أتباع الأئمة في مذاهب أئمتهم»[2].

وذكر بعض الأمثلة لأحاديث البخاري التي تنازع الناس في صحتها مثل حديث أبي بكرة عن النبي ﷺ أنه قال عن الحسن: «إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين، فقال: فقد نازعه طائفة منهم أبو الوليد الباجي، وزعموا أن الحسن لم يسمعه من أبي بكرة، لكن الصواب مع البخاري وأن الحسن سمعه من أبي بكرة، كما قد بين ذلك في غير هذا الموضع، وقد ثبت ذلك في غير هذا الموضع[3].

(١) سورة الحجر: آية ٩.

(٢) منهاج السنة (٤/٥٨ ــ ٥٦).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصلح (٥/٣٠٦، ٣٠٧)، (رقم ٢٧٠٤)، عن عبد الله بن محمد، ثنا سفيان، عن أبي موسى قال: سمعت الحسن وذكره، =

وقال في أثناء ذكره الحديث الصحيح المتفق عليه من حديث أبـي هريرة وأنس أن النبـي ﷺ قال: لا يزال يلقى في النار وتقول هل من مزيد وفي آخره: وأما الجنة فينشىء الله لها خلقاً فيسكنهم فضول الجنة.

قال: هكذا روى في الصحاح من غير وجه، ووقع في بعض طرق البخاري غلط، قال فيه: وأما النار فيبقى فيها فضل، والبخاري رواه في سائر المواضع على الصواب ليبين غلط هذا الراوي كما جرت عادته بمثل ذلك إذا وقع من بعض الرواة غلط في لفظ ذكر ألفاظ سائر الرواة التي يعلم بها الصواب.

وما علمت وقع فيه غلط إلاَّ وقد بين فيه الصواب بخلاف مسلم فإنه وقع في صحيحه عدة أحاديث غلط أنكرها جماعة من الحفاظ على مسلم.

والبخاري قد أنكر عليه بعض الناس تخريج أحاديث لكن الصواب فيها مع البخاري.

= وفيه: فقال الحسن: ولقد سمعت أبا بكرة.

وقال البخاري أيضاً: قال لي علي بن عبد الله (بن المديني): إنما ثبت لنا سماع الحسن من أبـي بكرة بهذا الحديث.

وأخرجه في كتاب الفتن (١٣/ ٦١، ٦٢) (رقم ٧١٠٩)، عن ابن المديني قال: حدثنا سفيان عن إسرائيل أبـي موسى عن الحسن، وفيه: قال الحسن: «ولقد سمعت أبا بكرة».

وأخرجه في المناقب (٦/ ٦٢٨) (رقم ٣٦٢٩) وفيه: «الحسن عن أبـي بكرة».

وأخرجه في فضائل الصحابة (٧/ ٩٤) (رقم ٣٧٤٦) وفيه: «عن الحسن سمع أبا بكرة».

والذي أنكر على الشيخين أحاديث قليلة جداً، وأما سائر متونهما فمما اتفق علماء المحدثين على صحتها، وتصديقها، وتلقيها بالقبول، لا يستريبون في ذلك»[1].

• • •

(١) منهاج السنة (٣/ ٢٤، ٢٥).
وراجع أيضاً للأمثلة الأخرى: مجموع الفتاوى (١٨/ ٧٣، و ١٧/ ٢٣٥).

الرواية عن المبتدعة في الصحيحين

«أخرج الشيخان من رواية المبتدعة من الخوارج، والشيعة، والقدرية الذين لم يكونوا من الدعاة إلى بدعهم، أو قبلوا من مروياتهم في المتابعات والشواهد، أو فيما لا مجال للدعوة إلى البدعة.

وأما الروافض والشيعة فاتفق أهل العلم أنهم أكثر الطوائف كذباً إذ أصل بدعتهم مبنية على الكذب على رسول الله ﷺ، وتكذيب الأحاديث الصحيحة، ولهذا لا يوجد في فرق الأمة من الكذب أكثر مما يوجد فيهم بخلاف الخوارج فإنه لا يعرف فيهم من يكذب، والشيعة لا يكاد يوثق برواية أحد منهم من شيوخهم لكثرة الكذب فيهم، ولهذا أعرض عنهم أهل الصحيح، فلا يروي البخاري ومسلم أحاديث عليّ إلاَّ عن أهل بيته كأولاده مثل الحسن والحسين، ومثل محمد بن الحنفية وكاتبه عبيد الله بن أبي رافع، أو أصحاب عبد الله بن مسعود، وغيرهم مثل عَبِيدة السلماني، والحارث التيمي، وقيس بن عباد، وأمثالهم إذ هؤلاء صادقون فيما يروونه عن عليّ، فلهذا أخرج أصحاب الصحيح حديثهم»[1].

● ● ●

---

(١) مجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٢٣)، وراجع: منهاج السنة (١/ ١٨)، وهدي الساري (ص ٤٥٩).

التعليقات في صحيح البخاري

التعليق هو حذف راو أو أكثر من أول السند ولو إلى آخر الإسناد وهو كثير في صحيح البخاري، بخلاف صحيح مسلم فإنه فيه قليل جداً.

فأكثر ما في البخاري في ذلك موصول في موضع آخر، وإنما أورده معلقاً اختصاراً، أو مجانبة للتكرار، والذي لم يوصله في موضع آخر مائة وستون حديثاً.

وقد ألف الحافظ ابن حجر في وصل تعليقات البخاري كتابه المشهور: تغليق التعليق، وهو مطبوع، واختصره بلا أسانيد في آخر سماه التشويق إلى وصل المهم من التعليق، كما اختصره في مقدمة فتح الباري في فصل طويل، وفي تأليف آخر سماه التوفيق.

ثم هذه الأحاديث المعلقة التي لم يوصلها في موضع آخر على نوعين:

ما رواه بصيغة الجزم كقال وفعل وأمر.

وما رواه بصيغة التمريض كيقال ويروى ويذكر.

وأما ما رواه بصيغة الجزم فهو صحيح إلى من علقه عنه، ثم النظر فيما بعد ذلك، وما كان منها بصيغة التمريض لا يحكم بصحة الحديث ولا بنفيها.

وهذه الأحاديث التي لم يوصلها في موضع وذكرها بصيغة الجزم على أقسام:

١ ــ منها: ما يلتحق بشرطه، والسبب في عدم إيصاله إما الاستغناء بغيره، عنه مع إفادة الإشارة إليه، وعدم إهماله بإيراده معلقاً اختصاراً، وإما كونه لم يسمعه من شيخه، أو سمعه مذاكرة، أو شك في سماعه فما رأى أن يسوقه مساق الأصول.

٢ ــ والثاني: ما لا يلتحق بشرطه، ولكنه صحيح على شرط غيره.

٣ ــ والثالث: ما هو حسن صالح للحجة.

٤ ــ والرابع: ما هو ضعيف لا من جهة قدح في رجاله بل من جهة انقطاع يسير في إسناده.

والصيغة الثانية وهي صيغة التمريض لا تستفاد منها الصحة إلى من علق عنه لكن فيه ما هو صحيح، وفيه ما ليس بصحيح[1].

وتكلم شيخ الإسلام في تعليقات البخاري على نوعيها فقال:

«عرفه في الأحاديث المعلقة إذا قال: «قال فلان كذا» فهو من الصحيح المشروط، وإنما لم يسنده لأنه قد يكون عنده نازلاً، أو لا يذكر من سمعه منه مع علمه باشتهار الحديث عن ذلك الرجل، أو لغير ذلك، ولهذا نظائر في الصحيح.

---

(١) انظر: هدي الساري: (ص ١٧ ــ ١٩)، وتغليق التعليق (٢/٧ ــ ٩)، والنكت على ابن الصلاح (١/ ٣٢٥)، وتدريب الراوي (١/ ٢١٨)، والباعث الحثيث (ص ٣٢).

وإذا قال: «روي عن فلان أو يذكره» لم يكن من شرط كتابه، لكن يكون من الحسن ونحوه».

قلت: ذكر هذا الكلام في ذكر حديث الملاهي الذي قال فيه البخاري: «وقال هشام بن عمار» وقد رده ابن حزم.

قال ابن الصلاح: أخطأ ابن حزم من وجوه فإنه ثابت من حديث هشام بن عمار[1].

وقال شيخ الإسلام في كتاب الاستقامة في هذا الحديث: «رواه البخاري في صحيحه تعليقاً مجزوماً به داخلاً في شرطه» (١/ ٢٩٤، ٢٩٥ و ٢/ ١٨٧).

وذكره في موضع آخر بقوله: «رواه تعليقاً مجزوماً»[2].

● ● ●

---

(١) انظر: فتح المغيث (١/ ٥٦)، وتدريب الراوي (١/ ٢١٨)، والباعث الحثيث (ص ٣٢).

(٢) الفتاوى الكبرى (١٣/ ١٢٧).

مؤلفات الإمام أحمد

«فضائل الصحابة»[1] للإمام أحمد
وزيادات ابنه عبد الله، والقطيعي

قال في منهاج السنة رداً على الرافضي حيث ذكر حديثاً وعزاه للمسند وهو من زيادات القطيعي: «صنف الإمام أحمد كتاباً في فضائل الصحابة ذكر فيه فضل أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، وجماعة من الصحابة، وذكر فيه ما روى في ذلك من صحيح وضعيف للتعريف بذلك وليس ما رواه يكون صحيحاً.

ثم إن في هذا الكتاب زيادات من رواية ابنه عبد الله، وزيادات من رواية القطيعي عن شيوخه، وهذه الزيادات التي زادها القطيعي غالبها كذب كما سيأتي ذكر بعضها إن شاء الله»[2].

«وشيوخ القطيعي يروون عمن في طبقة أحمد، وهؤلاء الرافضة

---

(١) طبع الكتاب عام (١٤٠٣هـ) من مركز البحث العلمي بمكة المكرمة بتحقيق صديقنا وأخينا الفاضل الدكتور وصي الله محمد عباس، والكتاب يحتوي بزيادات عبد الله والقطيعي على (١٩٦٢) نصاً.

(٢) انظر: المنهاج (٤/٢٧، ٢٨، و ٦١، و ٧٥، و ١٠٦).

جهال، إذا رأوا فيه حديثاً ظنوا أن القائل لذلك أحمد بن حنبل، يكون القائل لذلك هو القطيعي، وذاك الرجل من شيوخ القطيعي الذين يروون عمن في طبقة أحمد.

وكذلك في المسند زيادات زادها ابنه عبد الله لا سيما في مسند على ابن أبي طالب رضي الله عنه، فإنه زاد زيادات كثيرة»[1].

وقال: «صنف أحمد كتاباً في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وقد يروي في هذا الكتاب ما ليس في المسند، وليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجة عنده، بل يروي ما رواه أهل العلم.

وشرطه في المسند: أن لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف، وشرطه في المسند أمثل[2] من شرط أبي داود.

وأما كتب الفضائل، فيروي ما سمعه من شيوخه سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً، فإنه لم يقصد أن لا يروي في ذلك إلاَّ ما ثبت عنده، ثم زاد ابن أحمد زيادات وزاد أبو بكر القطيعي زيادات، وفي زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة[3]. فظن ذلك الجاهل أن تلك من رواية أحمد،

---

(١) المنهاج (٣/٦، ٧)، والمنتقى للذهبي (ص ٣٠٧، ٣٠٨).

(٢) ورد في الأصل: «مثل»، وصوابه: «أمثل».

(٣) هذا النص بكامله أورده الشيخ عبد الحي اللكنوي في الأجوبة الفاضلة (ص ٩٨)، وتصرف في نقل هذه الفقرة فجاء عنده: «ثم زاد ابنه عبد الله على مسند أحمد زيادات، وزاد أبو بكر القطيعي زيادات، وفي زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة»، وقد نبه محققه ومعلقه أبو غدة على تصرفات اللكنوي في نقل عبارة شيخ الإسلام، وسكت في هذا الموضوع مع حاجة ماسة إلى التنبيه وبيان ما وقع من زيادة في العبارة ولا يخفى فساد هذه العبارة، حيث يفهم منها أن شيخ =

وأنه رواها في المسند، وهذا خطأ قبيح، فإن الشيوخ المذكورين شيوخ القطيعي كلهم متأخر عن أحمد، وهم ممن يروي عن أحمد، لا ممن يروي أحمد عنه.

وهذا مسند أحمد، وكتاب الزهد، له، وكتاب الناسخ والمنسوخ وكتاب التفسير، وغير ذلك من كتبه، يقول: حدثنا وكيع، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا سفيان، حدثنا عبد الرزاق، فهذا أحمد.

وتارة يقول: حدثنا أبو معمر القطيعي، حدثنا أبو نصر التمار، فهذا عبد الله.

وكتابه في فضائل الصحابة له فيه هذا وهذا، وفيه من زيادات القطيعي، يقول: حدثنا أحمد بن عبد الجبار الصوفي وأمثاله ممن هو مثل عبد الله بن أحمد في الطبقة، وهو ممن غايته أن يروي عن أحمد، فإن أحمد ترك الرواية في آخر عمره لما طلب الخليفة أن يحدثه، ويحدث ابنه، ويقيم عنده، فخاف على نفسه من فتنة الدنيا فامتنع من الحديث مطلقاً، ليسلم من ذلك، لأنه قد حدث بما كان عنده قبل ذلك، فكان يذكر الحديث بإسناده بعد شيوخه، ولا يقول: «حدثنا فلان»، فكان من يسمعون منه ذلك يفرحون بروايتهم عنه، فهذا القطيعي يروي عن شيوخ زيادات، وكثير منها كذب موضوع، وهؤلاء قد وقع لهم هذا الكتاب، ولم ينظروا ما فيه من فضائل سائر الصحابة، بل غرض ذلك عليّ (كذا)، وكلما زاد حديثاً ظنوا أن القائل ذلك هو أحمد بن حنبل، فإنهم لا يعرفون الرجال وطبقاتهم، وإن شيوخ القطيعي يمتنع أن يروي أحمد عنهم شيئاً، ثم إنهم

= الإسلام صرح بوجود زيادات القطيعي في مسند الإمام أحمد، وليس الأمر كما يظن، كما سيأتي تحقيقه.

لفرط جهلهم ما سمعوا كتاباً إلاّ المسند، فلما ظنوا أن أحمد رواه، وأنه إنما يروي في المسند، صاروا يقولون لما رواه القطيعي: رواه أحمد في المسند، هذا إن لم يزيدوا على القطيعي ما لم يروه، فإن الكذب عندهم غير مأمون ولهذا يعزو «صاحب الطرائف»، و «صاحب العمدة» أحاديث إلى أحمد لم يروها أحمد لا في هذا، ولا في هذا، ولا سمعها أحمد قط، وأحسن حال هؤلاء أن تكون تلك مما رواه القطيعي، وما رواه القطيعي فيه من الموضوعات القبيحة ما لا يخفى على عالم»[1].

وقال: «وله كتاب مشهور في فضائل الصحابة روى فيه أحاديث لا يرويها في المسند لما فيها من الضعف لكونها لا تصلح أن تروى في المسند لكونها مراسيل، أو ضعافاً بغير الإرسال ثم إن هذا الكتاب زاد فيه ابنه عبد الله زيادات ثم أن القطيعي الذي رواه عن ابنه عبد الله زاد عن شيوخه زيادات وفيها أحاديث موضوعة باتفاق أهل المعرفة.

وهذا الرافضي وأمثاله من شيوخ الرافضة جهال فهم ينقلون من هذا المصنف فيظنون أن كل ما رواه القطيعي أو عبد الله قد رواه أحمد بنفسه، ولا يميزون بين شيوخ أحمد وشيوخ القطيعي ثم يظنون أن أحمد إذا رواه فقد رواه في المسند، فقد رأيتهم في كتبهم يعزون إلى مسند أحمد أحاديث ما سمعها أحمد قط كما فعل ابن البطريق، وصاحب الطرائف منهم وغيرهما بسبب هذا الجهل منهم، وهذا غير ما يفترونه من الكذب فإن الكذب كثير منهم»[2].

---

(١) منهاج السنة (٤/ ٢٧، ٢٨)، وذكر وجود زيادات القطيعي وهو في فضائل الصحابة (المنهاج ٤/ ٧٥).

(٢) المنهاج (٤/ ١٠٦)، والمنتقى (ص ٤٧٦).

تحقيق وجود زيادات القطيعي في مسنـد الإمـام أحمـد

هذه النصوص التي نقلناها في مبحث فضائل الصحابة وفي زيادات عبد الله بن أحمد والقطيعي تفيدنا بوجود زياداتهما في الفضائل، ووجود زيادات عبد الله بن أحمد في المسند فقط.

وقد نقل بعض أهل العلم وجود زيادات القطيعي في المسند وعزاه بعضهم إلى شيخ الإسلام ابن تيمية.

١ ـ فأول من عرفنا منهم «رجلاً حنبلياً معاصراً» للعراقي.

قال العراقي: لما قرأت المسند سنة ستين وسبعمئة على الشيخ المسند علاء الدين أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن صالح الدمشقي وقع في أثناء السماع كلام: هل في المسند أحاديث ضعيفة؟ أو كله صحيح؟ فقلت: إن فيه أحاديث ضعيفة كثيرة، وإن فيه أحاديث يسيرة موضوعة، فبلغني بعد ذلك أن بعض من ينتمي إلى مذهب الإمام أحمد أنكر هذا إنكاراً شديداً من أن فيه شيئاً موضوعاً، وعاتب قائل هذا.

ونقل عن الشيخ ابن تيمية أن الذي وقع فيه من هذا هو من زيادات القطيعي، لا من رواية الإمام أحمد، ولا من رواية ابنه عبد الله عنه،

فحرضني قول هذا القائل على أن جمعت في هذه الأوراق ما وقع في المسند من رواية الإمام أحمد ومن رواية ابنه عبد الله مما قال فيه بعض أئمة هذا الشأن: إنه موضوع، ثم ذكر تسعة أحاديث من أحاديث المسند.

ثم ذكر الحافظ ابن حجر زيادة عليه خمسة عشر حديثاً كلها من المسند إلاَّ الحديث الخامس، والسابع فهما من زوائد عبد الله بن أحمد في المسند وذكر المدراسي في ذيله على القول المسدد اثنين وعشرين حديثاً زائدة على ما ذكره العراقي وابن حجر وكلها من مسند الإمام أحمد إلاَّ الحديث التاسع فهو من زيادات عبد الله بن أحمد وقال: إنما أدرجنا حديث زوائد المسند من جملة أحاديث المسند تبعاً للحافظ العسقلاني فإنه عدّه من جملة أحاديث المسند، وكذا هو أورد أحاديث الزوائد في أطراف المسند (٩٠، ٩١).

وخلاصة القول أن هؤلاء لم يذكروا حديثاً من زيادات القطيعي بينما ذكر الحافظ ابن حجر، والمدراسي بعض الأحاديث من زيادات عبد الله.

٢ ــ نقل الشيخ عبد الحي اللكنوي في الأجوبة الفاضلة كلام شيخ الإسلام من المنهاج (٤/٢٧)، كما مرت الإشارة إليه، وتصرف في نقل عبارته فقال: «ثم زاد ابنه عبد الله على (مسند أحمد) زيادات، وزاد أبو بكر القطيعي زيادات، في زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة، فظن ذلك الجهال أنه من رواية أحمد، وأنه رواها في المسند وهذا خطأ قبيح». انتهى.

ثم قال: وخالفه العراقي وادعى أن في مسند أحمد موضوعات، ثم ذكر ما تقدم نقله عن العراقي.

ولا أدرى كيف حصل هذا التصرف في العبارة الذي أفسد معناها، وجعل كلام الإمام ابن تيمية في الفضائل، على المسند، ثم لم ينبه عليه معلقه أبو غدة الذي نبه على تصرفات المؤلف أكثر من مرة وحتى في هذه الفقرة، ثم لم يعلق على مسألة وجود زيادات القطيعي في المسند، لا على كلام أبـي الحسنات عبد الحي اللكنوي، ولا على كلام العراقي الذي بلغه هذا الكلام من حنبلي معاصر.

٣ ــ وثالثهم الشيخ العلاَّمة الساعاتي مؤلف الفتح الرباني الذي نص في مقدمة كتابه على وجود أحاديث القطيعي الزائدة على المسند في المسند ورمز له بـ «قط». (الفتح الرباني ١/ ٢١).

وقد تصفحت بعض أجزاء الفتح الرباني للتأكد من هذه «الزيادات».

ويتضح هذا بالأمثلة الآتية:

١ ــ أبو عبد الله السلمي العنبري: وهو البصري، قال الذهبـي بعد أن ذكره في شيوخ عبد الله بن أحمد: «كأنه محمد بن عبد الرحمان». السير (١٣/ ٥٢٠).

وله ستة أحاديث في مسند أنس من المسند (٣/ ٢٧٨، ٢٧٩).

حديث: ورد سنده هكذا «حدثنا عبد الله، ثنا أبو عبد الله السلمي ثنا أبو داود، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس.

وهـذا ممـا يـؤكـد علـى أن أبـا عبـد الله السلمـي مـن تـلاميـذ الإمـام عبد الله بن أحمد كما صرَّح به الذهبـي. ورمز الشيخ الساعاتي لكونه من زوائد عبد الله (الفتح الرباني ٥/ ٢٤٦).

ووردت أربعـة أحـاديـث كـالآتـي: «حـدثنـا أبـو عبـد الله السلمـي ثنـا أبو داود، ثنا شعبة، عن قتادة». المسند (٣/ ٢٧٨، ٢٧٩).

وورد حديث واحد بقوله: حدثنا أبو عبد الله السلمي، قال: حدثني حرمي بن عمارة، ثنا شعبة.

ورمز الشيخ الساعاتي لثلاثة منها لكونها من زيادات القطيعي. (انظر: الفتح الرباني ٣/ ١٨٧، ٢٢/ ٤٣، ٧٨).

ولم يرمز لحديث منها بشيء. انظر: الفتح الرباني (١٧/ ٢١)).

كما لم يورد حديثاً في مظانه، وهو حديث: «من كذب علي متعمداً»، برواية حرمي بن عمارة عن شعبة.

٢ ــ وعبيد الله بن عمر القواريري وله حديثان (المسند ٣/ ٢٧٩)، وهو أيضاً من شيوخ عبد الله بن أحمد في (السير ١٣/ ٥١٧ ــ ٥٢٠)، وتهذيب الكمال (٢/ ٦٦٤).

٣ ــ وعبيد الله بن معاذ العنبري له حديث واحد (المسند ٣/ ٢٧٩)، والفتح الرباني (٦/ ٢٥٣)، وهو أيضاً من شيوخ عبد الله بن أحمد كما في السير (١٣/ ٥٢٠)، وتهذيب الكمال (٢/ ٦٦٤).

وقال الذهبي بعد ذكر تلاميذ عبد الله بن أحمد: وسائر هؤلاء حدث عنهم في مسند أبيه سوى بعض الأحمدين.

وقد رمز الشيخ الساعاتي لكونه من زيادات القطيعي. (الفتح الرباني ٦/ ٢٥٣).

٤ ــ وعبيد الله بن سعد بن إبراهيم الزهري أبو القاسم وله حديثان. (المسند ٣/ ٢٧٩).

وعبيد الله هذا أبو الفضل توفي سنة (٢٦٠هـ)، ويروي عنه طبقة

عبد الله بن أحمد، ولا يمكن أن يروي عنه القطيعي الذي ولد بعد وفاته بأربع عشرة سنة. (انظر تهذيب الكمال ٢/ ٨٧٧، ٨٧٨).

ومع هذا رمز الشيخ الساعاتي لكون حديثه من زيادات القطيعي. (الفتح الرباني ٣/ ٢٠١).

٥ ــ ومحمد بن أحمد الجنيدي، وله حديث واحد (٣/ ٢٧٩).

وهو محمد بن أحمد بن الجنيد، أبو جعفر الدقاق توفي سنة (٢٦٧هـ)، وقد قارب التسعين وعداده في طبقة شيوخ عبد الله بن أحمد إذ الرواة عنه هم طبقة عبد الله بن أحمد وكيف يمكن أن يروي عنه القطيعي قبل ولادته.

٦ ــ ويعقوب بن إبراهيم الدورقي وله حديث واحد (٣/ ٢٧٩).

وهو ممن جالس الإمام أحمد، وسأله عن أشياء رواها عنه. (طبقات الحنابلة ١/ ٤١٤)، وولد الدورقي سنة (١٦٠هـ، وتوفي سنة ٢٥٢هـ)، وهو في طبقة شيوخ عبد الله بن أحمد، وعداده في أصحاب الإمام، فهذا الحديث أيضاً من زيادات عبد الله على مسند أبيه، وإن لم نجد من صرح بأخذه عن الدورقي ممن ترجم لهما.

وكيف يروي القطيعي الذي ولد سنة (٢٧٤هـ، وتوفي سنة ٣٦٨هـ).

عن الدورقي المتوفي عام (٢٥٢هـ)، بينما عبد الله بن أحمد (٢١٣ ــ ٢٩٠هـ)، كان ابن ثمان وعشرين سنة عندما توفي الدورقي.

وخلاصة القول أن القول هناك زيادات القطيعي في المسند ينبني على نقل العراقي عن حنبلي معاصر مجهول نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وعلى تحريف وقع في نقل الشيخ أبـي الحسنات اللكنوي عن المنهاج، وعلى ما قاله الشيخ الساعاتي اعتماداً على ما ورد في المسند خطأ وتحريفاً.

وقد بينا فيما سبق أنه لا يثبت عن شيخ الإسلام كما لا يصح أن تقدم هذه الأمثلة التي سبق ذكرها لزيادات القطيعي لأنها لم يثبت منها شيء بدراسة تراجم الشيوخ المذكورين.

ثم لم يذكر أي مثال لا العراقي، ولا الحافظ ابن حجر، ولا السيوطي، ولا المدارسي، لزوائد القطيعي في القول المسدد.

كما لم ينص أحد من ألف في المسند ورجاله على وجود هذه الزيادات لا في كتب التراجم، ولا في كتب الشروح حيث يذكرون علامة أحمد، وابنه عبد الله كما فعل الحسيني في التذكرة برجال العشرة والحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة. انظر: مقدمة التعجيل (ص ٣).

كما لم يذكر البوصيري في إتحاف المهرة، ولا الحافظ ابن حجر في أطراف المسند زوائد مسند الإمام أحمد شيئاً من زيادات القطيعي بينما كلهم يذكرون زيادات عبد الله.

ويؤيد هذا صنيع ولي الدين العراقي أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم (ت ٨٢٦هـ) فقال في مقدمة كتابه ذيل الكاشف للذهبي:

بعد البسملة والحمدلة: ذكرت فيه بقية التراجم التي في التهذيب للحافظ أبي الحجاج المزي رحمه الله فإن الذهبي اختصر على رجال الكتب الستة فذكرت رجال بقية كتبهم، وضممت إلى ذلك رجال مسند الإمام أحمد ابن محمد بن حنبل «وزيادات ولده عبد الله عليه»[1].

وفي أثناء بحثي لهذا الموضوع اطلعت على كلام للمحدث الألباني حفظه الله وتولاه في صحيح الترغيب والترهيب فقال في حديث من زيادات عبد الله:

---

(١) مقدمة ذيل الكاشف (ق ١/ أ)، و (ص ٢٩) من المطبوع.

فائدة: اعلم أن زيادات عبد الله هذه ليست كتاباً خاصاً ألفه عبد الله، وإنما هي أحاديث ساقها في «مسند أبيه» يرويها عن شيخ له بأسانيدهم عنه ﷺ، وتتميز أحاديث الزيادات عن أحاديث المسند بالتأمل في شيخ عبد الله في أي حديث فيه، فإن كان عن أبيه فهو من أحاديث المسند وفي هذا النوع يقال فيه: «رواه أحمد» وإن كان عن غير أبيه فهو من زياداته في مسند أبيه، وفيه يقال: «رواه عبد الله في زياداته على المسند»، كهذا الحديث فيجب التنبه لهذا، فكثيراً ما اختلط الأمر على بعض الحفاظ فضلاً عن غيرهم، فيعزي الحديث لأحمد وهو لابنه.

هذا، وأما أبو بكر القطيعي فليس له زيادات في المسند خلافاً لما اشتهر، وقد بينت ذلك في بحث علمي دقيق أجريته في الرد على بعض متعصبة المعاصرين سميته: الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد، والرد على من طعن في صحة نسبته إليه، وزعم أن القطيعي زاد فيه أحاديث كثيرة موضوعة حتى صار ضعيفة»[1].

تنبيه: قد ورد في هامش المسند تصريح بأن هذه الأحاديث في مسند أنس من زيادات عبد الله، كما نص الحافظ ابن حجر في أطراف المسند على كونها من زيادات عبد الله، ثم وجدت أربعة أحاديث مما نص عليه ابن حجر أنها من زيادات القطيعي وقد أثبتها محقق أطراف المسند في مقدمة الكتاب وقد وضّحت هذا في كتابي: تراث المسلمين العلمي في نظر شيخ الإسلام ابن تيمية ط. دار الأثر بالرياض، فليراجع للتفصيل.

● ● ●

(١) صحيح الترغيب والترهيب (١/ ١٥١).

شرط الإمام أحمد في مسنده

طريقته في المسند: ترك رواية الكذابين والمتهمين

قال: «وكان رحمه الله على ما تدل عليه طريقته في المسند إذا رأى أن الحديث موضوع، أو قريب في الموضوع، لم يحدث به، ولذلك ضرب على أحاديث رجال، فلم يحدث بها في المسند، لأن النبي ﷺ قال: «من حدث عني بحديث وهو يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين».

وقال: «ليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجة عنده بل يروي ما رواه أهل العلم.

وشرطه في المسند أن لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف، وشرطه في المسند أمثل من شرط أبي داود في سننه»[1].

وقال: «وله كتاب مشهور في فضائل الصحابة روى فيه أحاديث لا يرويها في المسند لما فيها من الضعف لكونها لا تصلح أن تروى في المسند لكونها مراسيل، أو ضعافاً بغير الإرسال»[2].

---

(١) المنهاج (٤/ ٢٧).

(٢) المنهاج (٤/ ١٠٦).

وقال: «وقد يروي الإمام أحمد، وإسحاق وغيرهما أحاديث تكون ضعيفة عندهم لاتهام رواتها بسوء الحفظ ونحو ذلك، ليعتبر بها ويستشهد بها، فإنه قد يكون لذلك الحديث ما يشهد له أنه محفوظ وقد يكون له ما يشهد بأنه خطأ، وقد يكون صاحبها كذاباً في الباطن ليس مشهوراً بالكذب، بل يروي كثيراً من الصدق، فيروى حديثه، وليس كل ما رواه الفاسق يكون كذباً، بل يجب التبين في خبره كما قال تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنو إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا**. . . ﴾[1].

لتنظر الشواهد هل تدل على الصدق أو الكذب»[2].

وقال شيخ الإسلام أيضاً: «وقد روى أبو داود في سننه عن رجال أعرض عنهم في المسند قال: ولهذا كان الإمام أحمد في المسند لا يروي عمن يعرف أنه يكذب، مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه، ولكن يروي عمن يضعف لسوء حفظه فإن هذا يكتب حديثه ويعتبر به».

قال: «ويراد بالموضوع ما يعلم انتفاء خبره، وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب، بل أخطأ فيه، وهذا الضرب في المسند منه، بل وفي سنن أبي داود، والنسائي، وفي صحيح مسلم، والبخاري أيضاً ألفاظ في بعض الأحاديث من هذا الباب، لكن قد بيَّن البخاري حالها في نفس الصحيح»[3].

هل توجد الموضوعات في المسند؟

---

(١) سورة الحجرات: الآية ٩.

(٢) والمنهاج (٤/ ١٥).

(٣) المصعد الأحمد (ص ٣٦)، في طلائع المسند.

وتكلم على أحاديث التوسل والوسيلة في قاعدته المشهورة في هذه المسألة وقال:

«وليس في الأحاديث المرفوعة في ذلك حديث في شيء من دواوين المسلمين التي يعتمد عليها في الأحاديث ـ لا في الصحيحين ولا كتب السنن ولا المسانيد المعتمدة كمسند الإمام أحمد وغيره ـ وإنما يوجد في الكتب التي عرف أن فيها كثيراً من الأحاديث الموضوعة المكذوبة التي يختلقها الكذابون، بخلاف من قد يغلط في الحديث ولا يتعمد الكذب، فإن هؤلاء توجد الرواية عنهم في السنن ومسند الإمام أحمد ونحوه، بخلاف من يتعمد الكذب فإن أحمد لم يرو في مسنده عن أحد من هؤلاء.

القول الفيصل فيما تنازع فيه أبو العلاء الهمذاني وابن الجوزي:

قال: ولهذا تنازع الحافظ أبو العلاء الهمذاني والشيخ أبو الفرج ابن الجوزي: هل في المسند حديث موضوع؟ فأنكر الحافظ أبو العلاء أن يكون في المسند حديث موضوع، وأثبت ذلك أبو الفرج وبين أن فيه أحاديث قد علم أنها باطلة[1].

ولا منافاة بين القولين.

فإن الموضوع في اصطلاح أبي الفرج هو الذي قام دليل على أنه باطل، وإن كان المحدث به لم يتعمد الكذب بل غلط فيه، ولهذا روى في كتابه في الموضوعات أحاديث كثيرة من هذا النوع، وقد نازعه طائفة من

---

(١) وقد ذكر ابن الجوزي ما جرى بينه وبين أهل العلم منهم أبو العلاء في شأن رأيه في المسند في كتابه صيد الخاطر (٢٩٩، ٣٠٠)، وأثبته أحمد شاكر في طلائع المسند (٥٦، ٥٧).

العلماء في كثير مما ذكره، وقالوا: إنه ليس مما يقوم دليل على أنه باطل، بل بينوا ثبوت بعض ذلك، لكن الغالب على ما ذكره في الموضوعات أنه باطل باتفاق العلماء.

وأما الحافظ أبو العلاء وأمثاله فإنما يريدون بالموضوع المختلق المصنوع الذي تعمد صاحبه الكذب، والكذب كان قليلاً في السلف.

ثم ذكر عدالة الصحابة، وبعدهم عن بدع الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة، وقال: وأما التابعون فلم يعرف تعمد الكذب في التابعين من أهل مكة، والمدينة، والشام، والبصرة، بخلاف الشيعة فإن الكذب معروف فيهم، وقد عرف الكذب بعد هؤلاء في طوائف.

وأما الغلط فلا يسلم منه أكثر الناس، بل في الصحابة من قد يغلط أحياناً وفيمن بعدهم.

ولهذا كان فيما صنف في الصحيح أحاديث يعلم أنها غلط، وإن كان جمهور متون الصحيحين مما يعلم أنه حق.

فالحافظ أبو العلاء يعلم أنها غلط، والإمام أحمد نفسه قد بين ذلك، وبيَّن أنه رواها لتعرف، بخلاف ما تعمد صاحبه الكذب، ولهذا نزه أحمد مسنده عن أحاديث جماعة يروي عنهم أهل السنن كأبي داود، والترمذي مثل مشيخة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده، وإن كان أبو داود يروي في سننه منها، فشرط أحمد في مسنده أجود من شرط أبي داود في سننه»[1].

(١) الفتاوى (١/٢٤٨ ـ ٢٥٠)، أو التوسل والوسيلة (ص ٨٢). وعنه نقله شمس الدين ابن الجوزي في المصعد الأحمد. انظر: طلائع المسند في مقدمة =

وقال: «مجرد روايته (أي أحمد) له في الفضائل لو كان رواه لا يدل على صحته عنده باتفاق أهل العلم، فإنه يروي ما رواه الناس وإن لم يثبت صحته، وكل من عرف العلم أن ليس كل حديث رواه أحمد في الفضائل ونحوه يقول: إنه صحيح، بل ولا كل حديث رواه في مسنده يقول: إنه صحيح بل أحاديث مسندة هي التي رواها الناس عمن هو معروف عند الناس بالنقل ولم يظهر كذبه، وقد يكون في بعضها علة تدل على أنه ضعيف بل باطل، لكن غالبها وجمهورها أحاديث جيدة يحتج بها وهي أجود من أحاديث سنن أبـي داود.

وأما ما رواه في الفضائل فليس من هذا الباب عنده، والحديث قد يعرف أن محدثه غلط فيه، أو كذبه من غير علم بحال المحدث بل بدلائل أُخَر، والكوفيون كان قد اختلط كذبهم بصدقهم، فقد يخفى كذب أحدهم أو غلطه على المتأخرين، ولكن يعرف ذلك بدليل آخر»(١).

وقال الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: ومسند أحمد ادعى قوم فيه الصحة وكذا في شيوخه، وصنف الحافظ أبو موسى المديني في ذلك تصنيفاً والحق أن أحاديثه غالبها جياد، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات، وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً، وبقي منها بعده بقية.

وقال: وقد ادعى قوم فيه أحاديث موضوعات، وتتبع شيخنا إمام

= مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر (ص ٣٤، ٣٥)، والباعث الحثيث (ص ٣٢)، وذكر فيه (شرط المسند أقوى من شرط أبـي داود في سننه».

(١) منهاج السنَّة (٤/ ٦١).

الحفاظ أبو الفضل العراقي من كلام ابن الجوزي في الموضوعات تسعة أحاديث أخرجها من المسند وحكم عليها بالوضع، وكنت قرأت ذلك الجزء عليه ثم تتبعته بعده من كلام ابن الجوزي فيها حديثاً حديثاً، فظهر من ذلك أن غالبها جياد، وأنه لا يتأتى القطع بالوضع في شيء منها بل ولا الحكم بكون واحد منها موضوعاً إلاَّ الفرد النادر مع الاحتمال القوي في دفع ذلك وسميته (القول المسدد في الذب عن مسند أحمد)[١].

وذكر الحافظ ابن حجر في النكت عن شيخ الإسلام تنازع أبـي العلاء الهمذاني وابن الجوزي: هل في المسند أحاديث ضعيفة.

ولخص كلامه من القول المسدد في هذه الأحاديث، وقال في آخر مبحثه: وقد روينا عن العلاَّمة تقي الدين قال: ليس في المسند عن الكذابين المتعمدين شيء بل ليس من الدعاة إلى البدع شيء، فإن أريد بالموضوع ما يتعمد صاحبه الكذب فأحمد لا يعتمد رواية هؤلاء في مسنده، ومتى وقع منه شيء فيه ذهولاً أمر بالضرب عليه حال القراءة، وإن أريد بالموضوع ما يستدل على بطلانه بدليل منفصل، فيجوز والله أعلم. ثم قال: قلت: وما حررنا من الكلام على الأحاديث المتقدمة يؤيد صحة هذا التفصيل، ولله الحمد.

وقد تحرر من مجموع ما ذكر أن المسند مشتمل على أنواع الحديث لكنه مع مزيد انتقاء وتحرير بالنسبة إلى غيره من الكتب التي لم يلتزم الصحة في جميعها ـ والله أعلم[٢].

---

(١) (ص ٦).

(٢) النكت (ص ٤٥٠ ـ ٤٧٣).

وقال شيخ الإسلام: «مجرد أحمد لا توجب أن يكون (الحديث) صحيحاً يجب العمل به، بل الإمام أحمد روى أحاديث كثيرة ليعرف ويبين للناس ضعفها، وهذا في كلامه وأجوبته أظهر وأكبر من أن يحتاج إلى بسط»[1].

مذهب الإمام أحمد في العمل بالحديث:

وقال: «إذا كان في المسألة حديث صحيح لا معارض له كان من أخذ بحديث ضعيف، أو قول بعض الصحابة مخطئاً.

وإذا كان فيها حديثان صحيحان، نظر في الراجح فأخذ به، ولا يقول لمن أخذ بالآخر: أنه مخطيء، وإذا لم يكن فيها نص اجتهد فيها برأيه.

قال: «لا أدري أصبت الحق أم أخطأته؟ ففرق بين أن يكون نص يجب العمل به وبين أن لا يكون كذلك، وإذا عمل الرجل بنص، وفيها نص آخر خفي عليه لم يسمه مخطئاً، لأنه فعل ما وجب عليه.

لكن التفصيل في تعيين الخطأ، فإن من الناس من يقول لا أقطع بخطأ منازعي في مسائل الاجتهاد، ومنهم من يقول: أقطع بخطئه، وأحمد فصل، وهو الصواب، وهو إذا قطع بخطئه بمعنى عدم العلم لم يقطع بإثمه»[2].

هل الإمام أحمد كان يحتج بالحديث الضعيف؟

قال: «ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي

---

(١) المنهاج (٤/ ١٠٦).

(٢) الفتاوى (٢٠/ ٢٥). وراجع: الفتاوى الكبرى (٣/ ٣٠٠).

ليس بصحيح ولا حسن فقط غلط عليه، ولكن كان في عرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح، وضعيف، والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لا يحتج به، وإلى ضعيف حسن، كما أن ضعف الإنسان بالمرض ينقسم إلى مرض مخوف يمنع التبرع من رأس المال وإلى ضعيف خفيف لا يمنع من ذلك.

• • •

شرط أبـي داود والترمذي وغيرهما في السنن

تعتبر كتب السنن لأبـي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من أهم مصادر أحاديث الأحكام الفقهية التي كانت هي عمدة أهل العلم بعد الصحيحين والموطأ وقد اعتنى بها العلماء كثيراً وخدموها من نواحي عديدة ونظراً لمكانة هذه الكتب توجهت همم أهل العلم إلى معرفة طريقة أصحابها، وشروطهم فيها، وخلاصة ما ذكره المقدسي في شرط أصحاب السنن الأربعة أبـي داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه هو إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم.

وأحاديثهم على ثلاثة أقسام:

١ ــ صحيح مخرج في الصحيحين أو أحدهما، أو صحيح على شرطهما.

٢ ــ وصحيح على شرطهم وهو ما لم يجمعوا على ترك أحاديثهم، إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال.

٣ ــ وما أخرجوه للضدية.

وفي جامع الترمذي قسم رابع وهو ما عمل به بعض الفقهاء[1].

(١) شروط الأئمة الستة (ص ١٢).

وقد شرح الحازمي شروط الأئمة بذكر مثال لأصحاب الزهري وهم خمس طبقات: فالطبقة الأولى أهل الإتقان هم مقصد البخاري، والطبقة الثانية دون الأولى لعدم ملازمته وممارسة حديثه وهم شرط مسلم، والطبقة الثالثة هم من لم يسلموا عن غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، وهم شرط أبـي داود والنسائي.

والطبقة الرابعة: نحو الطبقة الثالثة وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهري لأنهم لم يصاحبوا الزهري كثيراً، هم شرط أبـي عيسى.

والطبقة الخامسة: قوم من الضعفاء والمجهولين لا يخرج أصحاب السنن حديثه إلاَّ على سبيل الاعتبار والاستشهاد به[١].

وقال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة: ما كان من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض[٢].

قال الذهبـي معلقاً على قوله:

قلت: فقد وفى ــ رحمه الله ــ بذلك بحسب اجتهاده، وبيّن ما ضعفه شديد، ووهنه غير محتمل، وكاسر عن ما ضعفه خفيف محتمل فلا يلزم من سكوته ــ والحالة هذه ــ عن الحديث أن يكون حسناً عنده، ولا سيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولد الحادث، الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح، الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء، أو الذي يرغب عنه أبو عبد الله البخاري، ويمشيه مسلم، وبالعكس، فهو داخل في أداني مراتب الصحة، فإنه لو انحط عن ذلك

(١) شروط الأئمة الخمسة (ص ٤٦، ٤٧).

(٢) رسالة أبـي داود إلى أهل مكة (ص ٢٧).

لخرج عن الاحتجاج، ولبقي متجاذباً بين الضعف والحسن، فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو من شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين، ورغب عنه الآخر، ثم يليه ما رغبا عنه، وكان إسناده جيداً، سالماً من علة وشذوذ، ثم يليه ما كان إسناده صالحاً، وقبله العلماء لمجيئه من وجهين ليّنين فصاعداً يعضُد كل إسناد منهما الآخر، ثم يليه ما ضُعِّف إسناده لنقصِ حفظِ راويه فمثل هذا يمشيه أبو داود ويسكت عنه غالباً، ثم يليه ما كان بين الضعف مِنْ جهةِ راويه، فهذا لا يسكت عنه، بل يوهنه غالباً، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته، والله أعلم[1].

وقال الحافظ ابن حجر: وفي قول أبي داود: فإن كان فيه وهن شديد بينته: ما يفهم أن الذي يكون فيه وهن غير شديد أنه لا يبينه،

قال: ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي بل هو أقسام: منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة.

ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته، ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد وهذان القسمان كثير في كتابه جداً.

ومنه ما هو ضعيف لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالباً.

وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها.

وتكلم على طريقة من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود وذكر أنواع الرواة ومروياتهم الموجودة في أبي داود، وقد سكت عليها أبو داود وقال: فالصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته[2].

---

(١) السير (١٣/ ٢١٤، ٢١٥).

(٢) النكت على ابن الصلاح (١/ ٤٣٥ ـ ٤٤٤).

والناس على خِلاف في تجريح كتابه على كتاب الترمذي، فرجح بعضهم جامع الترمذي على سنن أبـي داود لما امتاز به الترمذي من بيان علل حديث في كل باب.

وقال الذهبـي: انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبـي داود والنسائي لإخراج حديث المصلوب (محمد بن سعيد) والكلبـي (محمد بن السائب) وأمثالهما.

وقال ابن الصلاح: إن مسند أحمد، وأبـي داود الطيالسي، وغيرهما من المسانيد لا تلتحق بالأصول الخمسة، وما أشبهها في الاحتجاج بها.

وقد تكلم شيخ الإسلام على شرط أبـي داود في كلامه على مسند أحمد وبيان شرطه إذ جعل شرطه أجود وأمثل من أبـي داود[1].

ورأي شيخ الإسلام هذا يختلف عن رأي ابن الصلاح ومن تبعه في ترجيح سنن أبـي داود والنسائي والترمذي على المسند.

ورأي شيخ الإسلام هذا في الكتابين مبني على دراسته الفاحصة للكتابين، ومن المعلوم أن من مذهب الإمام أحمد عدم الرواية عن المتهمين والكذابين، وقد يروي عن الضعفاء للاعتبار في الشواهد

(١) انظر: مبحث مؤلفات الإمام أحمد.
هذا، وقد حكى النجم الطوفي سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم البغدادي (ت ٧١٦هـ)، عن شيخ الإسلام أنه قال: اعتبرت مسند أحمد، فوجدته موافقاً بشرط أبـي داود. النكت على ابن الصلاح (١/ ٤٣٨).
وقد وجدنا في كلام شيخ الإسلام غير مرة أنه جعل شرط أحمد أجود وأمثل من شرط أبـي داود، فلا عبرة بقول الطوفي. انظر: الدرر الكامنة (٢/ ٢٤٩)، وشذرات الذهب (٦/ ٣٨).

والمتابعات كما لم يذكر المرسل، والمنقطع، وكتاب أبـي داود يشتمل على مرويات شديدي الضعف، وعلى المرسل، والمنقطع.

وأبو داود من أتبع الناس للإمام أحمد، وقد بنى كتابه على طريقة أحمد وقد ذكر شيخ الإسلام أن مذهب الإمام أحمد ـ كما صرح به هو ـ في مسنده عدم مخالفة ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وإخراج أحاديث الضعفاء للاعتبار في الشواهدوالمتابعات، وقال: وعلى هذه الطريقة التي ذكرها أحمد بنى عليه أبو داود كتاب السنن لمن تأمله، ولعله أخذ ذلك عن أحمد، فقد بين أن مثل عبد العزيز بن أبـي روّاد ومثل الذي فيه رجال لم يسم يعمل به إذا لم يخالفه ما هو أثبت منه[1].

تصحيح الترمذي:

قد تقدم أن جامع الترمذي فيه قسم رابع من الأحاديث وهو ما عمل به أحد العلماء، ويتميز كتابه بمباحث المصطلح وآراء أهل العلم في الرواة، والكلام على الإسناد، ونقل مذاهب الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين وفتاويهم.

وأما الإمام الترمذي فقد اعتبره أهل العلم من المتساهلين في باب التصحيح والتحسين إلاَّ أن مرتبته أعلى من مرتبة الحاكم، وتصحيحه أحسن من تصحيح الحاكم.

وقد ذكر شيخ الإسلام غير مرة أن تصحيح الترمذي أعلى من تصحيح الحاكم، ودون تصحيح مسلم[2].

● ● ●

(١) المسودة (ص ٢٤٨).

(٢) انظر مجموع الفتاوي (١/ ٢٥٦ و ٢٢/ ٤٢٩ ـ ٤٢٧) و (٢٣/ ١٠٨).

الكتب المجردة في الأحاديث الصحيحة الزائدة على الصحيحين: صحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، والمختارة للضياء المقدسي

ظهرت بعد تأليف صحيحي البخاري ومسلم مصنفات مختصة بجمع الصحيح فقط كصحيح محمد بن إسحاق بن خزيمة، وصحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي، وكتاب المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم والمختارة للضياء المقدسي، ومرتبة هذه الكتب دون الصحيحين بالإجماع[1].

ولما كانت هذه الكتب مظان الأحاديث الصحيحة والحسنة نظر أهل العلم إلى مناهج مؤلفيها وشروطهم ومراتبهم.

وقد تكلم شيخ الإسلام على هذه الكتب وقارن بينها:

١ ـ صحيح ابن خزيمة:

فقال في صحيح ابن خزيمة وغيره: «وهذه الصحاح مرتبتها دون مرتبة صحيحي البخاري ومسلم.

(١) الفتاوي (٢٢/٢٨٨).

وجعل تصحيح ابن خزيمة وابن حبان أمثل وأجود من تصحيح الحاكم ودون الترمذي وأبي داود وأمثالهما[1].

وقد ذكر ابن الصلاح أن الحاكم متساهل (أي في التصحيح) قال: ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم بن حبان.

ولم يفرق شيخ الإسلام بين تصحيح ابن خزيمة وابن حبان، وقال السيوطي: صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه، حتى أنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد فيقول: إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا ونحو ذلك[2].

وقال ابن كثير: قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة وهما خير من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيد ومتوناً.

٢ ـ تصحيح ابن حبان:

ابن حبان اشتهر بين أهل العلم بالحديث بتساهله في توثيق المجاهيل بناء على قاعدته التي انفرد بها.

كما اشتهر أنه متشدد في التجريح فهو متساهل في باب التوثيق، ومتشدد في باب التجريح.

وذكر شيخ الإسلام في كلامه على تصحيح الحاكم كما تقدم أن تصحيح ابن حبان البستي فوق تصحيح الحاكم وأجل قدراً[3].

---

(١) الفتاوي (٤٢٦/٢٢)، و (٢٥٦/١).

(٢) تدريب الراوي (١٠٩/١).

(٣) الفتاوي (٢٥٦/١).

أما ما يتعلق بتساهله في التصحيح فنص عليه العلماء قال ابن الصلاح بعد أن ذكر أن الحاكم متساهل: ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم بن حبان[1].

قال السخاوي: «المراد أنه يقاربه في التساهل»، فالحاكم أشد تساهلاً منه.

وقال الحازمي: ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم[2].

وأما ما يتعلق بتشدده في التجريح فقال شيخ الإسلام بعد نقل قوله في ميمون: ينفرد بالمناكير عن المشاهير لا يحتج به إذا انفرد.

قال: «وأما كلام ابن حبان ففيه ابتداع في الجرح»[3].

ولعل المقصود بهذه العبارة بأنه يأتي في تجريح الرجال شيء لم يسبق إليه.

الإمام الحاكم المستدرك وتساهله في التصحيح:

يشتمل كتاب المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم على عدة أنواع من الأحاديث:

١ ـ ففيه بعض ما هو مخرج في الصحيحين أو أحدهما أخرجه الحاكم سهواً وغفلة.

٢ ـ وفيه شيء كثير ما هو على شرط الشيخين أو أحدهما بمعنى أن رجالهما رجال الشيخين.

---

(١) علوم الحديث (ص ١٨).

(٢) انظر: فتح المغيث (١/ ٣٧)، وتدريب الراوي (١/ ١٠٦)، والتدريب (١/ ١٠٨).

(٣) الفتاوي (٦/ ٤٢٦).

قال الذهبـي: ومجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل.

٣ ــ وفيه الصحيح والحسن وهو الذي يعبر عنه بقوله: صحيح الإسناد وهو غالب الكتاب كما قال شيخ الإسلام.

٤ ــ وفيه الموضوع، وقد جمع الحافظ الذهبـي جزءاً مما وقع من الموضوعات وذلك يقارب مئة حديث.

وقال أبو سعد الماليني: طالعت كتاب المستدرك على الشيخين الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثاً على شرطهما[١].

قال الذهبـي: قلت: هذه مكابرة وغلو، وليست رتبة أبـي سعد أن يحكم بهذا، بل في «المستدرك» شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح، وحسن، وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحوالمئة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءاً.

وحديث الطير بالنسبة إليها سماء، وبكل حال فهو كتاب مفيد، قد اختصرته، ويعوز عملاً وتحريراً[٢].

أما تساهل الحاكم في التصحيح فهو أمر متفق عليه بين أهل العلم بالحديث.

---

(١) الوافي بالوفيات (٣/ ٣٢١)، والسير (١٧/ ١٧٥).

(٢) السير (١٧/ ١٧٥، ١٧٦).

قال ابن الصلاح: إنه متساهل، وقال: اتفق الحفاظ على أن تلميذه البيهقي أشد تحرياً منه[1].

وقال ابن حجر: إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية، قال: وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك: إلى هنا انتهى إملاء الحاكم[2] ثم قال: وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلاّ بطريق الإجازة.

وقال: والتساهل في القدر المملى قليل جداً بالنسبة إلى ما بعده[3].

وخلاصة القول أنه لم يتيسر له تحرير الكتاب وتنقيحه ثم كتبه في أواخر حياته فلعله حصلت له غلطة وتغير، وقد رمي بالتشيع، ولعله أحد الأسباب في حشر الأحاديث الضعيفة والموضوعة في مناقب علي وآل البيت.

وكان هذا الكتاب موضع دراسة واهتمام شيخ الإسلام حيث تكلم عليه وعلى مؤلفه أكثر من مرة وبين تساهل الحاكم في تصحيح الأحاديث حتى وجدتْ في كتابه أحاديث كثيرة موضوعة وضعيفة، وفي أثناء كلامه على مستدرك الحاكم حيث قارنه بين تصحيحه وتصحيح المحدثين الآخرين قال:

---

(١) تدريب الراوي (١/١٠٥، ١٠٦).

(٢) تدريب الراوي (١/١٠٦، ١٠٧).

(٣) انظر: عبارات الإملاء في المستدرك (١/٣٦ و ٦٩ و ٩٤ و ١٢٩ و ١٦٣ و ٢٠٢ و ٢٨٣ و ٣٢٢ و ٣٦٦ و ٤٠٩ و ٤٥٢ و ٤٨٤ و ٥٠٠ و ٥٤٤ و ٢/١٦ و ٦٣ و ١٣٢ و ١٧٢ و ٢٠٩ و ٢٥٢ و ٣٢٢ و ٣٥٩ و ٤٠٢ و ٤٤٦ و ٤٨٣ و ٥٢٤ و ٥٨٠ و ٦١٣ و ٣/١٩ و ١١٤ و ١٥٦ و ١٩٩).

«إن أهل العلم متفقون على أن الحاكم فيه من التساهل والتسامح في (باب التصحيح) حتى أن تصحيحه دون تصحيح الترمذي والدارقطني وأمثالهما بلا نزاع، فكيف بتصحيح البخاري ومسلم، بل تصحيحه دون تصحيح أبي بكر ابن خزيمة، وأبي حاتم بن حبان البستي، وأمثالهما، بل تصحيح الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في مختاره خير من تصحيح الحاكم فكتابه في هذا الباب خير من كتاب الحاكم بلا ريب، عند من يعرف الحديث، وتحسين الترمذي أحياناً يكون مثل تصحيحه أو أرجح، وكثيراً ما يصحح الحاكم أحاديث يجزم بأنها موضوعة لا أصل لها[1].

وقال في قاعدة التوسل والوسيلة: «وأما تصحيح الحاكم لمثل هذا الحديث (أي حديث عمر مرفوعاً وموقوفاً من رواية عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه جده عن عمر أنه لما اقترف آدم الخطيئة قال: يا رب أسألك بحق محمد. . .) وأمثاله، فهذا مما أنكره عليه أئمة العلم بالحديث وقالوا: إن الحاكم يصحح أحاديث وهي موضوعة مكذوبة عند أهل المعرفة بالحديث كما صحح حديث زريب بن برثملة الذي ذكر وعصى المسيح[2]، وهو كذب باتفاق أهل المعرفة كما بين ذلك البيهقي وابن الجوزي وغيرهما، وكذلك أحاديث كثيرة في مستدركه، يصححها وهي عند أئمة أهل العلم بالحديث موضوعة، ومنها ما يكون موقوفاً يرفعه، ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم، وإن كان غالب ما يصححه فهو صحيح، لكن هو في المصححين بمنزلة الثقة الذي

---

(١) مجموع الفتاوي (٤٢٦/٢٢).

(٢) لم أجده في المستدرك.

يكثر غلطه، وإن كان الصواب أغلب عليه، وليس فيمن يصحح الحديث أضعف من تصحيحه، بخلاف أبـي حاتم بن حبان البستي، فإن تصحيحه فوق تصحيح الحاكم وأجل قدراً.

وكذلك تصحيح الترمذي والدارقطني وابن خزيمة وابن مندة وأمثالهم فيمن يصحح الحديث، فإن هؤلاء وإن كان في بعض ما ينقلونه نزاع فهم أتقن في هذا الباب من الحاكم.

ولا يبلغ تصحيح الواحد من هؤلاء مبلغ تصحيح مسلم، ولا يبلغ تصحيح مسلم مبلغ تصحيح البخاري.

بل كتاب البخاري أجل ما صنف في هذا الباب، والبخاري من أعرف خلق الله بالحديث وعلله مع فقهه فيه.

وقد ذكر الترمذي أنه لم ير أحداً أعلم بالعلل منه»[1].

وقال في موضع آخر:

«تصحيح الحاكم دون تصحيح الترمذي، وكثيراً ما يصحح الموضوعات فإنه معروف بالتسامح في ذلك»[2].

وقال السيوطي: قد علم مما تقرر أن أصح مَن صنف في الصحيح ابن خزيمة، ثم ابن حبان، ثم الحاكم، فينبغي أن يقال: أصحها بعد مسلم ما اتفق عليه الثلاثة، ثم ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، ثم ابن حبان، والحاكم، ثم ابن خزيمة فقط، ثم ابن حبان فقط، ثم الحاكم فقط، إن يكن الحديث علي شرط أحد الشيخين[3].

(١) مجموع الفتاوي (١/ ٢٥٦).

(٢) مجموع الفتاوي (٢٣/١٠٨)، وراجع: الفروسية لابن القيم (ص ٤٦).

(٣) تدريب الراوي (١/ ١٢٤).

كتاب الأحاديث الجياد
المختارة مما ليس في الصحيحين
أو أحدهما للحافظ الضياء المقدسي (ت ٦٤٣هـ)

مؤلفه هو الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن منصور السعدي المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي، إمام حافظ محقق حجة ولد سنة (٥٩٦هـ)، وتوفي سنة (٦٤٣هـ)[١].

وكتابه المختارة يعتبر من الكتب التي تشتمل على الأحاديث الصحيحة الزائدة على الصحيحين، التزم فيه مؤلفه الصحة[٢]، وهو مرتب على المسانيد على حروف المعجم، قال الذهبي: وعمل نصفها في ست مجلدات[٣].

وقال ابن كثير: ألف كتباً مفيدة حسنة كثيرة الفوائد من ذلك كتاب

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/١٢٦)، وتذكرة الحفاظ (٤/١٤٠٥)، ومقدمة تحفة الأحوذي (١/١٦١).

(٢) تدريب الرواي (١/١٤٤).

(٣) السير (٢٣/١٢٨).

الأحكام ولم يتمه، وكتاب المختارة وفيه علوم حسنة حديثية، وهي أجود من مستدرك الحاكم لو كمل ـ وله فضائل الأعمال، وغير ذلك من الكتب الحسنة الدالة على حفظه واطلاعه وتضلعه من علوم الحديث متناً وإسناداً[1].

وقال ابن كثير: كان بعض الحفاظ من مشايخنا يرجحه على مستدرك الحاكم والله أعلم[2].

وقال أحمد شاكر: كأنه يعني شيخه الحافظ ابن تيمية رحمه الله.

قلت: وهو كما قال بلا شك كما سيأتي.

وقال السيوطي في اللآلي: ذكر الزركشي في تخريج الرافعي: إن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الترمذي وابن حبان.

وقال السخاوي في فتح المغيث: وكذا من مظان الصحيح المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما للضياء المقدسي الحافظ وهي أحسن من المستدرك لكنها مع كونها على المسانيد لا الأبواب لم يكمل تصنيفها[3].

هذا، وقد أشاد شيخ الإسلام بذكره، وأثنى عليه أكثر من مرة، وقرر أن تصحيحه أعلى من تصحيح الحاكم وقريباً من تصحيح الترمذي وأبي حاتم ابن حبان.

فذكر حديثاً في الرد على الأخنائي وهو: لا تتخذوا قبري عيداً ولا بيوتكم قبوراً، فإن تسليمكم يبلغني أينما كنتم.

---

(1) البداية والنهاية (١٣/ ١٦٩، ١٧٠).

(2) الباعث الحثيث (ص ٢٧).

(3) فتح المغيث (١/ ٣٨)، وطبعة الأعظمي (١/ ٣٣).

وقال: «هذا الحديث مما أخرجه الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي فيما اختاره من الأحاديث الجياد الزائدة على ما في الصحيحين وهو أعلى مرتبة من تصحيح الحاكم وهو قريب من تصحيح الترمذي وأبي حاتم البستي، فإن الغلط في هذا قليل، ليس هو مثل صحيح الحاكم فإن فيه أحاديث كثيرة يظهر أنها كذب موضوعة، فلهذا انحطت درجته عن درجة غيره»(١).

وقال مرة: «هو خير من صحيح الحاكم»(٢).

وقال أيضاً: «هو أصح من صحيح الحاكم»(٣).

وقال: المقدسي صاحب المختارة شرطه فيه أحسن من شرط الحاكم في صحيحه(٤).

وذكر كلاماً حول تصحيح الحاكم أنه دون تصحيح الترمذي والدارقطني وأمثالهما بل دون تصحيح ابن خزيمة وابن حبان.

وقال: «بل تصحيح الحافظ أبي عبد الله بن محمد عبد الواحد المقدسي في مختاره خير من تصحيح الحاكم، فكتابه في هذا الباب خير من كتاب الحاكم بلا ريب عند من يعرف الحديث»(٥).

ولما كان للشيخ الألباني حفظه الله فضل التخصص في الحديث

---

(١) الرد على الأخنائي (ص ٩٢)، والصارم المنكي (ص ١٦٠).

(٢) الفتاوى (١/ ١٧٠).

(٣) الفتاوى (١/ ٢٣٨ و ٣٣/ ١٣).

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٦٥٥).

(٥) الفتاوى (٢٢/ ٤٢٦، ٤٢٧).

وعلومه وكان هذا الكتاب من مراجعه المهمة بل عكف على تحقيقه وتخريج أحاديثه والحكم عليها في ضوء دراسته الخاصة، طلبت منه رأيه فيما قاله شيخ الإسلام في هذا الباب فأجاب حفظه الله ما لفظه:

إن كلام شيخ الإسلام سليم من وجه تقريباً من حيث خلوه من أحاديث موضوعة، ومن رواة وضاعين وكذابين، لكنه متساهل كالحاكم في اختياره لأحاديث المجهولين واعتماده عليها، وهذا قسم كبير جداً في الأحاديث المختارة، فإذاً بذاك الاعتبار كلام سليم، لكن كلام شيخ الإسلام الحافظ ابن تيمية لا ينبغي أن يفهم على أن الكتاب موصوف بثبوت، ولا أقول بصحة أحاديثه لأن كلمة ثبوت كما تعلمون تشمل الصحيح والحسن فيوجد كثير من الأحاديث الضعيفة بسبب الجهالة، وبعضها بسبب ضعف بعض رواة أسانيد الكتاب، أو أسانيد الأحاديث هذا رائي فيما سألت.

وقد ذكر شيخ الإسلام مع أصحاب الصحاح: تصحيح الدارقطني وابن مندة.

الإمام الدارقطني (ت ٣٨٥هـ): تصحيحه، وسننه:

أما الإمام الدارقطني فهو أحد أجلة علماء الحديث المبرزين في العلل ومعرفة الرجال، حيث لا يجاريه أحد ولا يدانيه من معاصريه ولا من جاء بعده في علم العلل، وهو من النقاد الذين تصدوا لنقد الرجال والأسانيد والمتون كثيراً، ومن جملة مصنفاته: كتاب السنن الذي قصد فيه جمع غرائب السنن يروي فيه من الضعيف والموضوع ما لا يرويه غيره.

وقد شرح شيخ الإسلام منهجه في كتابه هذا، كما بين درجة تصحيحه، فقال: إن تصحيح الدارقطني وأمثاله فوق تصحيح الحاكم، ومثل تصحيح الترمذي وابن خزيمة، وابن منده، ودون تصحيح الإمام مسلم[(١)].

وقال في بيان منهجه في إيراد الحديث في السنن: «أبو الحسن مع إتمام إمامته في الحديث فإنه إنما صنف هذه السنن كي يذكر فيها الأحاديث المستغربة في الفقه، ويجمع طرقها، فإنها هي التي يحتاج فيها إلى مثله»[(٢)].

وقال في موضوع آخر في ذكر أحاديث الزيارة حيث روى بعضها البزار والدارقطني وغيرهما: من عادة الدارقطني وأمثاله أن يذكروا هذا في السنن ليعرف وهو وغيره يبينون ضعف الضعيف من ذلك»[(٣)].

وكتابه هذا من مظان الأحاديث الحسنة أيضاً[(٤)].

تصحيح ابن منده (ت ٣٩٥هـ):

وأما محمد بن إسحاق ابن منده، فهو أحد أئمة الحديث الذين ألفوا وصححوا وضعفوا الأحاديث أيضاً.

ويرى شيخ الإسلام أن تصحيحه مثل تصحيح الترمذي والدارقطني وأحسن من تصحيح الحاكم.

هل مسألة التصحيح والتضعيف من مسائل الاجتهاد؟

اختلفت أنظار النقاد حول الراوي والمروي وكذا وقع الاختلاف في

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٥٦ و ٢٢/ ٤٢٦).
(٢) الفتاوى الكبرى (٥/ ٢٩٩).
(٣) الصارم المنكي في الرد على السبكي (ص ٦٧).
(٤) تدريب الراوي.

تصحيح بعض الأحاديث وتضعيفها، فصارت مسألة التصحيح والتضعيف من هذه الناحية مسألة اجتهادية، حيث كل عالم اجتهد بقدر استطاعته في الوصول إلى نتيجة في هذا الراوي والمروي في ضوء ما وصل إليه علمه في هذا الباب بعد إعمال الفكر وأخذ الأسباب اللازمة له.

وقد وضح شيخ الإسلام هذه المسألة بما ورد في أحد الصحيحين وتنازع فيه بعض العلماء مقرراً أن هذا النوع من موارد الاجتهاد في تصحيح الحديث كموارد الاجتهاد في الأحكام.

فقال بعد أن ذكر بعض الأحاديث المنتقدة في الصحيحين:

«والمقصود هنا التمثيل بالحديث الذي يروى في الصحيح وينازع فيه بعض العلماء، وأنه قد يكون الراجح تارة، وتارة المرجوح، ومثل هذا من موارد الاجتهاد في تصحيح الحديث كموارد الاجتهاد في الاحكام، وأما ما اتفق العلماء على صحته فهو مثل ما اتفق عليه العلماء في الأحكام وهذا لا تكون إلاَّ صدقاً، وجمهور متون الصحيح من هذا الضرب، وعامة هذه المتون تكون مروية عن النبي ﷺ من عدة وجوه رواها هذا الصاحب، وهذا الصاحب من غير أن يتواطأ، ومثل هذا يوجب العلم القطعي»[1].

إذا صح الحديث هل يكون صدقاً؟

ثم هناك مسألة أخرى وهي: إذا صح الحديث هل يكون صدقاً؟ أجاب شيخ الإسلام عن هذا السؤال بشيء من التفصيل فقال: «إن الصحيح أنواع، وكونه صدقاً يعني به شيئان:

١ ـ **فمن الصحيح ما تواتر لفظه كقوله**: من كذب على متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٢).

٢ ـ **ومنه ما تواتر معناه**: كأحاديث الشفاعة، وأحاديث الرؤية وأحاديث الحوض وأحاديث نبع الماء بين أصابعه وغير ذلك.

فهذا يفيد العلم ويجزم بأنه صدق، لأنه متواتر إما لفظاً وإما معنى.

٣ ـ **ما تلقاه المسلمون بالقبول**: ومن الحديث ما تلقاه المسلمون بالقبول فعملوا به، كما عملوا بحديث الغرة في الجنين، وكما عملوا بأحاديث الشفعة، وأحاديث سجود السهو ونحو ذلك.

فهذا يفيد العلم، ويجزم بأنه صدق لأن الأمة تلقته بالقبول تصديقاً وعملاً بموجبه، والأمة لا تجتمع على ضلالة، فلو كان في نفس الأمر كذباً، لكانت الأمة قد اتفقت على تصديق الكذب والعمل به، وهذا لا يجوز عليها.

٤ ـ **ومن الصحيح ما تلقاه بالقبول والتصديق**: أهل العلم بالحديث كجمهور أحاديث البخاري ومسلم، فإنه جميع أهل العلم بالحديث يجزمون بصحة جمهور أحاديث الكتابين، وسائر الناس تبع لهم في معرفة الحديث.

فإجماع أهل العلم بالحديث على أن هذا الخبر صدق، كإجماع الفقهاء على أن هذا الفعل حلال أو حرام أو واجب، وإذا أجمع أهل العلم على شيء فسائر الأمة تبع لهم، فإجماعهم معصوم لا يجوز أن يجمعوا على خطأ.

٥ ـ **ومما قد يسمى صحيحاً ما يصححه بعض علماء الحديث**، وآخرون يخالفون في تصحيحه فيقولون: هو ضعيف ليس بصحيح»[١].

● ● ●

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٦، ١٧).

مذاهب علماء السنة والأثر

كان المسلمون في زمن النبي ﷺ يأخذون كل أمر من أمور الدين عنه مباشرة أو عمن أخذه عنه، وقد ترك النبي ﷺ بعده كتاب الله وسنته إلى يوم القيامة، وكان الصحابة رضي الله عنهم تمسكوا بهما وعضوا عليهما بالنواجذ، وإذا وقعت لهم واقعة استفتوا فيها أي مفت وجدوا من غير تعيين مذهب بشرط أن لا يكون من أهل الأهواء والبدع، وكان أهل الحديث لاشتغالهم بالحديث والأثر قد حصل لهم من العلم في هذا الباب ما لا يحتاجون معه إلى شيء آخر في المسألة، وكان أهل العلم في القرون الثلاثة الخيرية يستفيدون من شيوخهم، وكان لملازمة بعضهم البعض وكثرة موافقاته ينسب إلى أحدهم، وهم كانوا على هذه الطريقة إلى ما قبل المائة الرابعة، حتى دب التقليد إلى صفوف العلماء والعامة ونشأ الخلاف والجدل وتعصب كل قوم لفقه مدرسته وعلماء بلده، إلاَّ أن علماء الحديث وفقهاؤهم كانوا أشد الناس اتباعاً لمنهج الصحابة والتابعين ومن تبعهم ولم يكونوا يتعصبون لأحد.

وكان من فضل الله وإنعامه عليهم في الجملة اتفاقهم على أن القرآن والسنة هما المحجة البيضاء التي لا يزيغ عنها إلاَّ هالك، ولم يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل، ورأى وقياس ولا بذوق ووجد ومكاشفة.

وكل من حاد عن طريق الصواب فهو إما لاحتجاجه بقياس فاسد أو نقل كاذب أو خطاب ألقي إليهم، اعتقدوا أنه من الله، وكان من إلقاء الشيطان فهذه الثلاثة هي عمدة من يخالف السنة(١).

وأبعد الله أهل الحديث بفضله ومنه وكرمه عن هذه الطرق في الجملة.

وهم من قال فيهم النبي ﷺ: ما أنا عليه وأصحابي ــ وفي رواية: هي الجماعة ــ يد الله على الجماعة.

يقول شيخ الإسلام: «ولهذا وصف الفرقة الناجية بأنها أهل السنة والجماعة، وهم الجمهور الأكبر، والسواد الأعظم» إلى أن قال:

«إن أهل الحق والسنة لا يكون متبوعهم إلاَّ رسول الله ﷺ الذي يجب تصديقه في كل ما أخبر، وطاعته في كل ما أمر، وليست هذه المنزلة لغيره من الأئمة، بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلاَّ رسول الله ﷺ».

إلى أن قال: «إن أحق الناس بأن تكون هذه الفرقة الناجية أهل الحديث والسنة، الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلاَّ رسول الله ﷺ، هم أعلم الناس بأقواله وأحواله وأعظمهم تمييزاً بين صحيحها وسقيمها، وأئمتهم فقهاء فيها، وأهل معرفة بمعانيها، وأتباعها لها: تصديقاً وعملاً وحباً، وموالاة لمن والاها، ومعاداة لمن عاداها، الذين يروون المقالات المجملة إلى ما جاء به من الكتاب والحكمة فلا ينصبون مقالة، ويجعلونها من أصول دينهم، وجمل كلامهم، وإن لم يكن ثابتة فيما جاء به الرسول بل يجعلون ما بعث الرسول من الكتاب والحكمة، هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه.

(١) انظر: الفتاوى الكبرى (١/ ٣٧)، ومجموع الفتاوى (١٤/ ١١٢ و ١٣/ ٦٨).

وما تنازع فيه الناس من المسائل. . . يردونه إلى الله ورسوله ويفسرون الألفاظ المجملة التي تنازع فيها أهل التفرق والاختلاف فما كان من معانيها موافقاً للكتاب والسنة، أثبتوه، وما كان منها مخالفاً للكتاب والسنة أبطلوه، ولا يتبعون الظن وما تهوى الأنفس، فإن اتباع الظن جهل، واتباع هوى النفس بغير هدى من الله ظلم»[1].

ويعرف شيخ الإسلام «أهل الحديث» في مكان آخر فيقول: «ونحن لا نعني بأهل الحديث المقتصرين على سماعه، أو كتابته، أو روايته بل نعني بهم: كل من كان أحق بحفظه ومعرفته وفهمه ظاهراً وباطناً، واتباعه باطناً وظاهراً، وكذلك أهل القرآن.

وأدنى خصلة هؤلاء: محبة القرآن والحديث، والبحث عنهما وعن معانيهما، والعمل بما عملوه من موجبهما، ففقهاء الحديث أخبر بالرسول من فقهاء غيرهم، وصوفيتهم أتبع للرسول من صوفية غيرهم، وأمراؤهم أحق بالسياسة النبوية من غيرهم، وعامتهم أحق بموالاة الرسول من غيرهم»[2].

وقد ذكر شيخ الإسلام طوائف المبتدعة من أهل التأويل والتخييل والتجهيل وذكر رجوع أكابر أهل الكلام إلى مذهب السلف بعد أن ذكر تخبطهم في باب العقيدة وجهلهم بالسنة وقال:

«وإذا كان الأمر كذلك فأعلم الناس بذلك أخصهم بالرسول وأعلمهم بأقواله وأفعاله وحركاته وسكناته ومدخله ومخرجه وباطنه وظاهره وأعلمهم

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٥ ـ ٣٤٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٩٥).

بأصحابه وسيرته وأيامه، وأعظمهم بحثاً عن ذلك وعن نقلته، وأعظمهم تديناً به واتباعاً له واقتداء به، هؤلاء هم أهل السنة، والحديث: حفظاً له، ومعرفة بصحيحه وسقيمه، وفقها فيه، وفهماً يؤتيه الله إياه في معانيه، وإيماناً وتصديقاً وطاعة وانقياداً واقتداء واتباعاً مع ما يقترن بذلك من قوة عقلهم وقياسهم وتمييزهم وعظيم مكاشفاتهم ومخاطباتهم، فإنهم أسد الناس نظراً وقياساً ورأياً وأصدق الناس رؤياً وكشفاً»[1].

قد سئل عن اجتهادهم وتقليدهم فأجاب وأفاد:

«أما البخاري، وأبو داود فإمامان في الفقه من أهل الاجتهاد.

وأما مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وابن خزيمة وأبو يعلى، والبزار، ونحوهم، فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلدين لواحد بعينه من العلماء، ولا هم من الأئمة المجتهدين على الإطلاق بل هؤلاء يميلون إلى قول أئمة الحديث، كالشافعي، وأحمد وإسحاق، وأبي عبيد، وأمثالهم، ومنهم من له اختصاص ببعض الأئمة كاختصاص أبي داود ونحوه بأحمد بن حنبل، وهم إلى مذاهب أهل الحجاز ــ كمالك وأمثاله ــ أميل منهم إلى مذاهب أهل العراق ــ كأبي حنيفة والثوري.

وأما أبو داود الطيالسي فأقدم من هؤلاء كلهم، من طبقة يحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن هارون الواسطي، وعبد الله بن داود ووكيع بن الجراح، وعبد الله بن إدريس، ومعاذ بن معاذ، وحفص بن غياث، وعبد الرحمن بن مهدي، وأمثال هؤلاء من طبقة شيوخ الإمام أحمد.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٨٥).

وهؤلاء كلهم يعظمون السنة والحديث، ومنهم من يميل إلى مذهب العراقيين كأبي حنيفة والثوري ونحوهما، كوكيع، ويحيى بن سعيد، ومنهم من يميل إلى مذهب المدنيين، مالك ونحوه كعبد الرحمن بن مهدي.

وأما البيهقي فكان على مذهب الشافعي: منتصراً له في عامة أقواله والدارقطني هو أيضاً يميل إلى مذهب الشافعي وأئمة السنة والحديث لكن ليس هو في تقليد الشافعي كالبيهقي، مع أن البيهقي له اجتهاد في كثير من المسائل، واجتهاد الدارقطني أقوى منه، فإنه كان أعلم وأفقه منه»[1].

ومن فقهاء أهل الحديث أبو بكر النيسابوري الذي أثنى عليه شيخ الإسلام فقال:

«أبو بكر النيسابوري إمام في الفقه والحديث، وكان له عناية بالأحاديث الفقهية وما فيها من اختلاف الألفاظ، وهو أقرب إلى طريقة أهل الحديث والعلم التي لا تعصب فيها لقول أحد من الفقهاء مثل أئمة الحديث المشهورين»[2].

وإزاء هؤلاء الأئمة الذين لا يتعصبون لمذهب معين وجد من أهل العلم من فيه نوع تعصب لرأي أو مذهب.

وقد ذكر شيخ الإسلام نماذج هؤلاء فذكر أصحاب أبي حنيفة بصدد بيان أن كل من استحكم في بدعته يرى أن قياسه يطرد وقال: «يروى عن

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/٣٩ ـ ٤١)، وعنه أورد أبو طاهر الجزائري في توجيه النظر (ص ١٨٤، ١٨٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٤/١٤٦).

أبـي حنيفة أنه قال: لا تأخذوا بمقاييس زفر فإنكم إن أخذتم بمقاييسه حرمتم الحلال وحللتم الحرام.

فـإن زفـر كـان كثيـر الطـرد، لمـا يظنـه مـن القيـاس، مـع قلـة علمـه بالنصوص.

وكان أبو يوسف نظره بالعكس كان أعلم بالحديث منه، ولهذا توجد المسائل التي يخالف فيها زفر أصحابه عامتها قياسية، ولا يكون إلاَّ قياساً ضعيفاً عند التأمل، وتوجد المسائل التي يخالف فيها أبو يوسف أبا حنيفة، واتبعه محمد عليها، عامتها ما اتبع فيها النصوص والأقيسة الصحيحة، لأن أبا يوسف رحل بعد موت أبـي حنيفة، إلى الحجاز واستفاد من علم السنن التي كانت عندهم ما لم تكن مشهورة بالكوفة، وكان يقول: لو رأى صاحبـي ما رأيت لرجع كما رجعت، لعلمه بأن صاحبه ما كان يقصد إلاَّ اتباع الشريعة، ولكن قد يكون عند غيره من علم السنن ما لم يبلغه».

قال: «وهذا أيضاً حال كثير من الفقهاء بعضهم مع بعض، فيما وافقوا عليه من قياس لم يثبت صحته بالأدلة المعتمدة، فإن الموافقة فيه توجب طرده، ثم أهل النصوص قد ينقضونه، والذين لا يعلمون النصوص يطردونه»[1].

كما ذكر منهج الإمام البيهقي والإمام الطحاوي فقال في البيهقي إنه أعلم أصحاب الشافعي بالحديث وأنصرهم للشافعي[2].

وقال: «هو وغيره من أهل الحديث أعلم بأقوال الصحابة ممن ينقل أقوالاً بلا إسناد»[3].

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٢/ ٢٤٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٣٤/ ٢٤٠).

وقال في موضع آخر:

«والبيهقي يعزو ما رواه إلى الصحيح في الغالب، وهو من أقلهم استدلالاً بالموضوع، لكن يروي في الجهة التي ينصرها من المراسيل والآثار ما يصلح للاعتضاد، ولا يصلح للاعتماد، ويترك في الجهة التي يضعفها ما هو أقوى من ذلك الإسناد»[1].

وقال: «والبيهقي يروي في الفضائل أحاديث كثيرة ضعيفة، بل موضوعة كما جرت عادة أمثاله من أهل الحديث»[2].

وقال في الإمام الطحاوي: «الطحاوي ليست عادته نقد الحديث كنقد أهل العلم، ولهذا روى في شرح معاني الآثار الأحاديث المختلفة وإنما يرجح ما يرجحه منها في الغالب من جهة القياس الذي رآه حجة ويكون أكثرها مجروحاً من جهة الإسناد، لا يثبت ولا يتعرض لذلك، فإنه لم تكن معرفته بالإسناد كمعرفة أهل العلم به، وإن كان كثير الحديث فقيهاً عالماً»[3].

وذكرهما في موضع آخر فقال في البيهقي: «إنه لا يستوفي الآثار التي لمخالفيه كما يستوفي الآثار التي له وأنه يحتج بآثار لو احتج بها مخالفوه لأظهر ضعفها وقدح فيها».

قال: «إنما أوقعه في هذا ـ مع علمه ودينه ـ ما أوقع أمثاله ممن يريد أن يجعل آثار النبي ﷺ لقول واحد من العلماء دون آخر، فمن سلك

(١) الرد على البكري (ص ٢٠).

(٢) منهاج السنة (٣/ ٨).

(٣) منهاج السنة (٤/ ١٩٤) مبحث حديث رد الشمس لعلي.

هذا السبيل دحضت حججه، وظهر عليه نوع من التعصب بغير الحق.

كما يفعل ذلك من يجمع الآثار ويتأولها في كثير من المواضع بتأويلات يبين فسادها لتوافق القول الذي ينصره، كما يفعله صاحب شرح الآثار أبو جعفر مع أنه يروي من الآثار أكثر مما يروي البيهقي، ولكن البيهقي ينقي الآثار، ويميز بين صحيحها وسقيمها أكثر من الطحاوي»[1].

● ● ●

(١) مجموع الفتاوي (٢٤/ ١٥٤).

رأي شيخ الإسلام في كتب أُخرى
من كتب التفسير، والفضائل والعقائد وغيرها

المصنفات في العلوم والفنون كثيرة إلاَّ أن عامة هذه الكتب تحتاج إلى نقد وتمييز لأن جمهور المصنفين في الأخبار، والتواريخ، والسير، والفتن، والترغيب والترهيب، وفضائل الأيام، والشهور، والأعوام، والأمكنة، والفقه، والتفسير، والتصوف جمعوا بين الغث والسمين، وحشروا ما وجدوا في كتب الناس، وكثير منهم مَنْ هو متهم في نفسه، أو غير ضابط لما يحكيه، أو كانوا من الحفاظ لكنهم سكتوا عن الحكم على أسانيد ما رووه عملاً بطريقة أمثالهم في جمع ما وجدوا.

ومن المعلوم أنه لا ينبغي قبول خبر غير الثقة العدل، فوجب على أهل العلم الاعتناء بما ألف من الكتب في العلوم والفنون والرجوع إلى علماء الجرح والتعديل من الأئمة الأعلام الذين قضوا حياتهم في خدمة العلم والعقيدة والدين.

وقد تناول شيخ الإسلام مؤلفات الناس، ونقد منهجهم، ووضح ما فيها من الخير والشر، وأعطى كل واحد حقه من مدح أو ذم، وقد تجمعت لديّ جملة من الكتب المتنوعة التي أبدى شيخ الإسلام فيها رأيه، وبيّن أن هؤلاء لم يعتنوا بذكر ما صح بل جمعوا بين الغث والسمين.

فقال في موضع ما خلاصته: «إن جمهور مصنفي السير، وقصص

الأنبياء لا يميزون بين الصحيح والضعيف، والغث والسمين، ولا يعرفون الصحيح من السقيم، ولا لهم خبرة بالمروي المنقول، ولا لهم خبرة بالرواة النقلة بل يجمعون فيما يروون بين الصحيح والضعيف، لكن منهم يروي الجميع، ويجعل العهدة على الناقل كالثعلبي ونحوه، ومنهم ينصر قولاً أو جملة إما في الأصول، أو التصوف، والفقه بما يوافقها من صحيح أو ضعيف، ويرد ما يخالفها من صحيح وضعيف.

وأما باب فضائل الأعمال، والأشخاص، والأماكن، والزمان، والقبور فباب اتسع فيه الكذب والبهتان.

وهكذا باب التفسير، فذكر فيه ما هو منقول عن الكذابين وما هو منقول عن الثقات.

وذكر أن الفقهاء قد وضعوا في الفقه أشياء كثيرة من الموضوعات والضعاف.

وذكر أن جمهور المصنفين في العلوم والفنون ليسوا من رجال الجرح والتعديل فمنهم مَنْ هو متهم في نفسه أو غير حافظ، أو ليسوا هم من علماء الجرح والتعديل الذين يعتمد على أقوالهم.

وقرر أن عامة الكتب تحتاج إلى نقد وتمييز كالمصنفات في سائر العلوم من الأصول والفروع وغير ذلك»(١).

وفيما يلي أذكر ما وجدت من كلام شيخ الإسلام على الكتب المتنوعة في العلوم والفنون مقتصراً فيه على ذكر ما يتعلق بالحديث وعلومه.

● ● ●

---

(١) الرد على البكرى باختصار (ص ١١ ـ ٢٢).

تفاسير السلف المسندة

اعتنى السلف بجمع كل ماله صلة بتفسير كتاب الله من أحاديث رسول الله ﷺ وآثار الصحابة والتابعين ومن تبعهم بأسانيدهم إلى أصحاب هذه الأقوال والتفسيرات.

وهذه التفاسير المأثورة بالأسانيد كثيرة وكانت تتميز بخلوها عن التأويلات الفاسدة التي غلبت على تفاسير أهل الأهواء من المعتزلة والشيعة وأرباب الكلام وكانت لها آثار سيئة في إفساد عقول المسلمين في فهم كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام.

ولما كان شيخ الإسلام أكبر شخصية في عصره برزت لحماية منهج السلف في الأصول والفروع وكانت بينه وبين أهل الكلام والتصوف والفلسفة معارك وجدال ومنازعات، توجه إلى جمع ما وجد في تراث السلف من أحاديث وآثار صالحة للاحتجاج في قضايا الدين الاعتقادية والعملية[1] فيذكر المؤرخون أن شيخ الإسلام جمع من تفاسير السلف مجلدات كبيرة.

---

(١) ذكر في درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢١ ـ ٢٢)، اسم أربعة عشر تفسيراً من التفاسير المأثورة بالأسانيد في بيان مذهب السلف في الاستواء أنه بمعنى علا وارتفع إلى السماء.

ولأجل اهتمامه بتفاسير هؤلاء وحاجة المسلمين إليها كان ينوه بشأنها وشأن مؤلفيها في غير مرة.

فقال في موضع شارحاً منهج السلف في تفاسيرهم المأثورة بالأسانيد: التفاسير التي يذكر فيها كلام السلف، ويندر أن يوجد فيها الغلط في الجهتين في الدليل والمدلول.

قال: «إن التفاسير التي يذكر فيها كلام الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان صرفاً مثل تفسير عبد الرزاق، ووكيع، وعبد بن حميد، وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم، ومثل تفسير الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه وبقي بن مخلد وأبي بكر بن المنذر، وسفيان بن عيينة، وسنيد وابن جرير، وابن أبي حاتم، وأبي سعيد الأشج، وأبي عبد الله بن ماجه، وابن مردويه قال: لا يكاد يوجد فيها الخطأ من هاتين الجهتين.

إحداهما: قوم اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها.

والثانية: قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه والمخاطب به»[1].

وقال في موضع آخر:

«ومعلوم أن في كتب التفسير من النقل عن ابن عباس من الكذب شيء كثير من رواية الكلبي عن أبي صالح وغيره، فلا بد من تصحيح النقل لتقوم به الحجة، فليراجع كتب التفسير التي يحرر فيها النقل مثل تفسير محمد بن جرير الطبري الذي ينقل من كلام السلف بالإسناد،

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٥).

ـ وليعرض عن تفسير مقاتل والكلبي ـ وقبله تفسير بقي بن مخلد الأندلسي وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم الشامي، وعبد بن حميد الكشي، وغيرهم إن لم يصعد إلى تفسير الإمام إسحاق بن راهويه وتفسير الإمام أحمد بن حنبل، وغيرها من الأئمة الذين هم أعلم أهل الأرض بالتفاسير الصحيحة عن النبي ﷺ وآثار الصحابة والتابعين، كما هم أعلم الناس بحديث النبي ﷺ وآثار الصحابة والتابعين في الأصول والفروع وغير ذلك من العلوم»[1].

• • •

(1) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٨٩).

التفاسير المنقولة
عن ابن عباس من أصحابه الثقات

قال شيخ الإسلام: «أصحاب ابن عباس الأخصاء الذين رووا عنه ما فسره من القرآن، وما رواه من الحديث، وما نقلوا عنه في سائر العلوم: الحديث والفقه، والتفسير، وشرح الغريب وغير ذلك:

١ ــ سعيد بن جبير.

٢ ــ وطاوس بن كيسان.

٣ ــ ومجاهد بن جبر.

٤ ــ وعكرمة مولاه.

٥ ــ وعمرو بن دينار.

٦ ــ وجابر بن زيد أبو الشعثاء.

٧ ــ وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة فهؤلاء المخصوصون به وبطريقهم انتشر علمه»[(١)].

تفسير مجاهد:

يروى التفسير عنه من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد، والطريق إلى ابن أبي نجيح قوية[(٢)].

---

(١) الرد على البكري (ص ١٥)، وذكر نحوه في موضع آخر وقال: إن أعلم الناس بالتفسير أهل مكة لأنهم أصحاب ابن عباس. مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٤٧).

(٢) انظر: العجاب في بيان الأسباب لابن حجر (ص ٦).

وذكر شيخ الإسلام أن أئمة السلف هم أعلم بمعاني القرآن لا سيما مجاهد، فإنه قال: «عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته أفقه عند كل آية وأسأله عنها.

وقال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به، والأئمة كالشافعي، وأحمد والبخاري، ونحوهم يعتمدون على تفسيره، والبخاري في صحيحه أكثر ما ينقله من التفسير ينقله عنه والحسن البصري أعلم التابعين بالبصرة»(١).

وهذا التفسير من جملة مرويات شيخ الإسلام وقد قال فيه أيضاً: «تفسير مجاهد المشهور عنه الصحيح من رواية ابن أبي نجيح»(٢).

وذكره في موضع آخر(٣) عند ذكر تفاسير السلف وقال بعده:

تفاسير طاوس، وسعيد بن جبير، وعطاء بن أبي رباح:

«وكذلك تفسير طاوس، وسعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح ونحوهم من التابعين فإنهم بهذا الشأن من أعلم الشأن»(٤).

● ومن التفاسير المنقولة عن ابن عباس وفيها انقطاع:

تفاسير السدى الكبير، والضحاك، وعلي بن أبي طلحة:

قال: «ومنهم من إسناده في التفسير عن ابن عباس منقطع وهو في

---

(١) مجموع الفتاوى (١٥/ ٢٠١).

(٢) انظر فهرس مروياته ومسموعاته في الباب الأول.

(٣) الرد على البكري (ص ١٤).

(٤) الرد على البكري (ص ١٥).

نفسه ثقة كالسدى الكبير[١].

والضحاك فإن الضحاك لم يصح سماعه من ابن عباس[٢] والسدى جمع ما ذكره من التفسير الذي ذكره عن التابعين كما جمع ابن إسحاق السيرة»[٣].

تفسير علي بن أبـي طلحة:

هو من جملة مسموعات شيخ الإسلام[٤].

وقال فيه: «هذا ثابت عن عبد الله بن صالح عن علي بن أبـي طلحة الوالبـي، لكن يقال: إنه لم يسمع التفسير عن ابن عباس»[٥].

وذكره في موضع آخر فقال: «قال أحمد: علي بن أبـي طلحة ضعيف ولم يسمع من ابن عباس شيئاً»[٦].

وقال في نقض التأسيس حيث ورد في تفسير علي بن أبـي طلحة عن

---

(١) السدي الكبير هو إسماعيل بن عبد الرحمن السدى، كوفي صدوق لكنه جمع التفسير من طرق منها: عن أبـي صالح عن ابن عباس، وعن مرة بن شراحيل عن ابن مسعود، وعن ناس من الصحابة، وغيرهم، وخلط روايات الجميع، فلم تتميز روايات الثقة من الضعيف ولم يلق السدي من الصحابة إلاَّ أنس بن مالك، وربما التبس بالسدي الصغير. العجاب في بيان الأسباب ص(ص ٧).

(٢) قال الحافظ ابن حجر: الضحاك بن مزاحم صدوق، لم يسمع من ابن عباس شيئاً. العجاب في بيان الأسباب (ص ٧).

(٣) الرد على البكرى (ص ١٥).

(٤) انظر: فصل مروياته في الباب الأول.

(٥) مجموعة الرسائل والمسائل (٥/ ١٦٥).

(٦) والرد على البكري (ص ١٥).

ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿الله نور السموات والأرض﴾ يقول: الله هادي أهل السموات والأرض.

فقال شيخ الإسلام: «وهؤلاء المفسرون للقرآن والأسماء الحسنى قدوتهم في تفسيره أنه هاد هو ما نقلوه عن ابن عباس، وهذا إنما هو مأخوذ من تفسير الوالبي علي بن أبي طلحة الذي رواه عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس قوله: ﴿الله نور السماوات﴾ يقول: الله هادي أهل السماوات والأرض مثل هداه في قلب المؤمن كما يكاد الزيت الصافي يضيء قبل أن تمسه النار، فإذا مسته النار ازداد ضوء على ضوء، وكذلك قلب المؤمن يعلم الهدى قيل أن يأتيه العلم فإذا أتاه العلم ازداد هدى على هدى ونوراً على نور.

فكلهم على هذه الرواية يعتمد لأن هذا تفسير رواه الناس عن عبد الله بن صالح ذكر أبو بكر بن عبد العزيز نقل ذلك من تفسير محمد بن جرير إذ كان يعتمد عليه، وابن جرير يروي هذا التفسير بالإسناد، وكذلك البيهقي في تفسير الأسماء الحسنى إنما رواه من هذا الطريق وهذا التفسير هو تفسير الوالبي.

وأما ثبوت ألفاظه عن ابن عباس ففيها نظر لأن الوالبي لم يسمعه من ابن عباس، ولم يدركه، بل هو منقطع، وإنما أخذ عن أصحابه، كما أن السدي أيضاً يذكر تفسيره عن ابن مسعود، وعن ابن عباس وغيرهما من أصحاب النبي ﷺ، وليست تلك ألفاظهم بعينها بل نقل هؤلاء شبيه بنقل أهل المغازي والسير، وهو مما يستشهد به، ويعتبر به وبضم بعضه إلى بعض يصير حجة.

وأما ثبوت شيء بمجرد هذا النقل عن ابن عباس فهذا لا يكون عند أهل المعرفة بالمنقولات.

وأحسن حال هذا أن يكون منقولاً عن ابن عباس بالمعنى الذي وصل إلى الوالبي إن كان له أصل عن ابن عباس، وغايته أن يكون لفظ ابن عباس وإذا كان لفظه قول ابن عباس فليس مقصود ابن عباس بذلك أن الله هو في نفسه ليس بنور، وأنه لا نور له، فإنه قد ثبت بالروايات الثابتة عن ابن عباس إثبات النور لله كقوله في حديث عكرمة لما سأله عن قوله: لا تدركه الأبصار؟ فقال: ويحك ذاك نوره الذي هو نوره، إذا تجلى بنوره لم يدركه شيء، وابن عباس هو الراوي في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: اللهم أنت رب السموات والأرض ومن فيهن، وأنت نور السماوات والأرض... إلخ»[1].

وقال الحافظ ابن حجر: علي بن أبي طلحة ثقة، ولم يلق ابن عباس، لكنه إنما حمل عن ثقات أصحابه، فلذلك كان البخاري وأبو حاتم، وغيرهما يعتمدون على هذه النسخة[2].

واختلف أهل العلم في هذا التفسير وقد توسع فيه الأخ الدكتور حكمت بشير في تحقيقه لتفسير ابن أبي حاتم ورجح إثباته بأدلة وأقوال من أهل العلم، فليراجع للتفصيل.

تفسير زيد بن أسلم من علماء أهل المدينة:

ومن تفاسير التابعين: تفسير زيد بن أسلم وهو ثقة، يروى عنه ابنه:

---

(١) نقض التأسيس (٣/ ٤١ ـ ٤٣).

(٢) العجاب في بيان الأسباب (ص ٦).

عبد الرحمن وهو من الضعفاء، قال الحافظ ابن حجر: وهي نسخة كبيرة، يرويها ابن وهب، وغيره، عن عبد الرحمن عن أبيه، وعن غير أبيه، وفيه أشياء كثيرة لا يسندها لأحد، وعبد الرحمن من الضعفاء، وأبوه من الثقات[1].

وذكر شيخ الإسلام أصحاب ابن عباس من أهل مكة الذين هم أعلم الناس بالتفسير، ثم قال: «وكذلك أهل الكوفة من أصحاب ابن مسعود ومن ذلك ما تميزوا به على غيرهم، وعلماء أهل المدينة في التفسير مثل زيد بن أسلم الذي أخذ عنه مالك التفسير.

وأخذ عنه أيضاً عبد الرحمن، وأخذه عن عبد الرحمن: عبد الله بن وهب»[2].

تفسير مقاتل بن حيان:

رواه عنه محمد بن مزاحم بن بكير بن معروف.

ومقاتل بن حيان هذا من الثقات.

وذكره شيخ الإسلام في أثناء ذكره مقاتل بن سليمان فذكر أنه متروك بخلاف مقاتل بن حيان فهو ثقة[3].

● ومن تفاسير التابعين ما يرويه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة:

وذكره شيخ الإسلام وقال: «قتادة ــ وهو ثقة حافظ في نفسه ورواية

(١) العجاب في بيان الأسباب (ص ٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٤٧).

(٣) الرد على البكري (ص ١٥)، وانظر: العجاب (ص ٨)، قال الحافظ ابن حجر: صدوق.

معمر عنه صحيحة، وإن كان مالك أنكر ذلك لأجل القدر»[1].

ومن تفاسير السلف المعتمدة ما رواه أصحاب ابن مسعود من أهل الكوفة:

«الذين هم بهذا الشأن أعلم الناس: كعلقمة والأسود، وعَبِيدة السلماني وغيرهم»[2].

تفاسير أتباع التابعين:

وقال: «أما تفاسير تابع التابعين: كقتادة، ومعمر، وسفيان الثوري، وابن أبي عروبة، وابن جريج وغيرهم ممن صنف التفاسير، فإنما يذكرون من أصولهم ما سمعوه من شيوخهم عن الصحابة والتابعين.

وقد صنف في تفاسير الصحابة والتابعين كتب كثيرة يذكرون فيها ألفاظهم بأسانيدها مثل تفسير وكيع، وعبد الرزاق وعبد بن حميد، وآدم بن أبي أياس، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر بن أبي شيبة، وبقي بن مخلد، وسنيد، ودحيم، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، وابن جرير، وأبي بكر بن أبي داود.

ومن هؤلاء من لا يذكر شيئاً عن مقاتل والكلبي.

وعامة الكتب تحتاج إلى نقد وتمييز كالمصنفات في سائر العلوم من الأصول والفروع وغير ذلك»[3].

---

(١) الرد على البكري (ص ١٥).

(٢) الرد على البكري (ص ١٥)، وراجع: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٤٧).

(٣) الرد على البكري (ص ١٧).

جـــامـــع البيـــان فـــي تفسيـــر القـــرآن
لمحمد بن جرير الطبري[1] (٢٢٤ ــ ٣١٠هـ):

وقال في تفسير الطبري:

وأما التفاسير «التي في أيدي الناس فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتهمين، كمقاتل بن بشير، والكلبي.

والتفاسير المأثورة بالأسانيد كثيرة، كتفسير عبد الرزاق، وعبد بن حميد، ووكيع وابن أبي قتيبة، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه»[2].

وقال في صدد ذكر تفسير ابن عطية «أنه ينقل كثيراً من تفسير الطبري وهو أجل التفاسير المأثورة وأعظمها قدراً»[3].

ومع هذا فلا يخلو تفسيره من ضعاف وموضوعات ومقاطيع ومراسيل فلا بد من البحث عن صحة ما وجد فيه مثل التفاسير الأخرى»[4].

تفسير ابن أبي حاتم الرازي:

ذكره شيخ الإسلام أكثر من مرة في تفاسير السلف المأثورة المسندة وأثنى عليه.

وقال في منهجه: «وابن أبي حاتم قد ذكر في أول كتابه في التفسير

---

(١) انظر لترجمته: السير (١٤/ ٢٦٧). ولتفسيره: التفسير والمفسرون لمحمد حسين الذهبي (١/ ٢٠٧)، والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير (٢٣٤ ــ ٢٤٩).

(٢) الفتاوى (١٣/ ١٨٥).

(٣) الفتاوى (١٣/ ٣٦١) مقدمة أصول التفسير.

(٤) انظر: المنهاج (٤/ ٨٠، ٨١).

أنه طلب منه إخراج تفسير القرآن مختصراً بأصح الأسانيد، وأنه تحرى إخراجه بأصح الأخبار، إسناداً وأشبعها متناً، وذكر إسناده عن كل من نقل عنه شيئاً»[1].

وليس معنى هذا أن كل ما ساقه ابن أبـي حاتم صحيح، بل صرح شيخ الإسلام أن مجرد رواية واحد من هؤلاء المفسرين ـ وابن أبـي حاتم منهم ـ لم يكن دليلاً على صحته باتفاق أهل العلم لما عرف أن تلك المنقولات فيها صحيح وضعيف وغث وسمين[2].

● ● ●

(١) الفتاوى (١٥/ ٢٠١).

(٢) المنهاج (٤/ ٨٠، ٨١).

التفاسير المضافة إلى ابن عباس

وهناك جملة من المتهمين والكذابين الذين رووا التفسير عن ابن عباس، وقد ذكر شيخ الإسلام جملة من هؤلاء فقال:

تفسير جويبر:

«وأما التفاسير المضافة إليه كالتفسير الذي يرويه جويبر بن سعيد عن الضحاك عن ابن عباس، فجويبر ضعفه علي بن المديني، ويحيى بن سعيد القطان.

وقال أحمد: لا يشتغل بحديثه.

وقال يحيى بن سعيد الخراساني البلخي: لا يلتفت إليه.

وقال علي بن الجنيد، والدارقطني: متروك، والضحاك لم يسمع من ابن عباس حرفاً واحداً»[1].

---

(١) الرد على البكري (ص ١٥، ١٦)، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: ضعيف جداً، وقال في العجاب في بيان الأسباب: ومن روايات الضعفاء عن ابن عباس: ... (ص ٦، ٧).
ومنهم جويبر بن سعيد ــ وهو واه ــ روى التفسير عن الضحاك بن مزاحم، وهو صدوق عن ابن عباس، ولم يسمع منه شيئاً. وانظر لترجمة جويبر: الكامل (٢/ ٥٤٤)، والميزان (١/ ٤٢٧)، والتقريب (رقم ٩٨٧).

وتفسير عبيد الله بن سليمان :

«وتفسير آخر يرويه عبيد الله بن سليمان عن الضحاك عن ابن عباس، ويقال: إن عبيد الله هذا في الوهن والضعف أنزل من جويبر»[1].

وتفسير العوفي عن آبائه :

«وتفسير آخر يرويه محمد بن سعد العوفي عن آبائه عن عطية العوفي عن ابن عباس.

وعطية بن سعد ضعيف، تكلم فيه الناس»[2].

وتفسير الكلبي :

«ومن روايات الضعفاء عن ابن عباس: التفسير المنسوب لأبي النضر محمد بن السائب الكلبي، وهو متهم بالكذب، وقد مرض فقال لأصحابه في مرضه: كل شيء حدثتكم عن أبي صالح ـ كذب[3].

وتفسير يرويه محمد بن السائب الكلبي، عن أبي صالح باذام عن ابن عباس.

والكلبي كذاب، وباذام ضعيف، ولم يسمع من ابن عباس شيئاً.

وقال عبد الصمد بن الفضل: سئل أحمد عن تفسير الكلبي فقال: كذب، فقيل له: أيحل النظر فيه؟ قال: لا.

---

(١) الرد على البكرى (ص ١٦).

(٢) الرد على البكرى (ص ١٦)، وانظر لترجمة عطية العوفى: الميزان (٢/ ٧٩، ٨٠).

(٣) انظر: العجاب في بيان الأسباب (ص ٦)، والكامل (٦/ ٢١٢٧)، والميزان (٣/ ٥٥٦)، والتهذيب (٩/ ١٧٩، ١٨٠).

وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبـي يقول: ترك عبد الرحمن بن مهدي أبا صالح باذام.

وكذلك ضعفه سفيان، وغيره، وكان الشعبـي يمسك بأذنه ويقول: ويلك أنت لا تحفظ القرآن، وتفسر القرآن؟

وكان مجاهد ينهى عن تفسيره. قاله البخاري.

وقال حبيب بن أبـي ثابت: كنا نُسمّي أبا صالح دروغزن أي كذاباً يكذب»[1].

وتفسير أبـي محمد موسى بن عبد الرحمن الثقفي الصنعاني:

ومن التفاسير الواهية لوهاء رواتها: التفسير الذي جمعه موسى بن عبد الرحمن الثقفي، قال الحافظ ابن حجر: وهو قدر مجلدين يسنده إلى ابن جريج، عن عطاء عن ابن عباس وقد نسب ابن حبان: موسى هذا إلى وضع الحديث، ورواه عن موسى: عبد الغني بن سعيد الثقفي وهو ضعيف[2].

أورد عنه شيخ الإسلام حديثاً في دعاء حفظ القرآن وقال:

«موسى بن عبد الرحمن هذا من الكذابين.

قال أبو أحمد بن عدي فيه: منكر الحديث، وقال أبو حاتم بن حبان: دجال يضع الحديث، وضع على ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس كتاباً

---

(١) الرد على البكرى (ص ١٦)، وذكره غير مرة وقال: لا ينقل عن المتهمين كمقاتل، والكلبـي (١٣/ ٣٨٥)، وقال: وليعرض عن تفسير مقاتل والكلبـي (١٣/ ٣٨٩).

(٢) العجاب في بيان الأسباب ص (٩).

في التفسير جمعه من كلام الكلبي، ومقاتل»[1].

● ومن تفاسير ضعفاء التابعين فمن بعدهم:

تفسير مقاتل بن سليمان:

وقد نسبوه إلى الكذب.

قال الشافعي: مقاتل قاتله الله، وإنما قال الشافعي فيه ذلك لأنه اشتهر عنه القول بالتجسيم.

وروى تفسير مقاتل هذا عنه: أبو عصمة نوح بن أبي مريم الجامع، وقد نسبوه إلى الكذب.

ورواه أيضاً عن مقاتل: الحكم بن هذيل، وهو ضعيف لكنه أصلح حالاً من أبي عصمة[2].

وقد نهى شيخ الإسلام عن الاشتغال بتفسيره في غير موضع لأنه من المتهمين، وقال:

«إنه متروك بخلاف مقاتل بن حيان، فإنه ثقة»[3].

ومنها: تفاسير السدي الصغير محمد بن مروان وهو متروك.

روى عن الكلبي وهو من المتهمين ــ والسدي الصغير هذا مثله

---

(١) مجموع الفتاوي (١/ ٢٥٨، ٢٥٩)، وراجع لترجمة الثقفي: المجروحين (٢/ ٢٤٢)، والكامل (٦/ ٢٣٤٨)، والميزان (٤/ ٢١١).

(٢) العجاب في بيان الأسباب (ص ٨). وانظر ترجمة مقاتل بن سليمان في الكامل (٦/ ٢٤٢٧)، والميزان (٤/ ١٧٣)، والتهذيب (١٠/ ٢٧٩).

(٣) الرد على البكرى (ص ١٥).

أو أشد ضعفاً منه، ورواه عن محمد بن مروان مثله أو أشد ضعفاً، وهو صالح بن محمد الترمذي.

وممن روى التفسير عن الكلبي من الثقات: سفيان الثوري ومحمد بن فضيل بن غزوان[1].

وذكر شيخ الإسلام السدي الصغير وتفسيره وقال: «إنه متروك»[2].

• • •

(١) انظر: العجاب في بيان الأسباب (ص ٦).

(٢) الرد على البكري (ص ١٥).

كتب التفسير التي تشتمل على
إسرائيليات، وموضوعات، وآراء فاسدة

إن تفاسير أهل البدع والأهواء مليئة بالأفكار المخالفة لعقيدة الإسلام الصحيحة، وكان هذا من جهتين: من جهة التأويل المفضي إلى تعطيل نصوص الشريعة وإفسادها، وتغيير الدين، ومن جهة وجود الكثرة الكاثرة من الأحاديث الموضوعة، والضعيفة، والإسرائيليات، ومن ثَمّ امتلأت هذه الكتب بالبدع والخرافات والمنكرات ما لا يحصيه إلاَّ الله.

وقد ركز شيخ الإسلام على بيان ما في هذه التفاسير من البدع والتأويل والانحراف عن مذهب السلف، وما فيه من نقول موضوعة وضعيفة ومن حكايات مفتراة، وقصص مختلقة، وإسرائيليات.

وقد تكلم على جملة من تفاسير المعتزلة، والشيعة، والصوفية، وعلى بعض من تأثر بهم، كما بسط القول في الإسرائيليات وحكمها في دين الإسلام، وأذكر أولاً ما كتبه في الإسرائيليات، ثم أذكر كتب التفسير التي تناولها بالنقد:

الإسـرائـيـلـيـات

الإسرائيليات هي أقاويل أهل الكتاب، وقد أباح الرسول عليه الصلاة

والسلام حكايتها حيث قال: بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار.

ولهذا كان عبد الله بن عمرو يوم اليرموك قد أصاب زاملتين من كتب أهل الكتاب فكان يحدث منهما بما فهمه من هذا الحديث من الإذن في ذلك.

ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد، لا للاعتقاد وهي على ثلاثة أقسام: صحيح، وموضوع، ومسكوت عليه.

وقد ذكر شيخ الإسلام أقسام هذه الإسرائيليات وحكمها من حيث القبول والرد، وأنه لماذا كان السلف يذكرونها في مؤلفاتهم، وما فائدتها للمسلم.

فذكر في مقدمة أصول التفسير ما مختصره: «إن أحسن طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن، وإن لم نجده فمن السنة وإذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة، رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة لا سيما علماؤهم وكبراؤهم ترجمان القرآن ثم قال ما لفظه:

ولهذا غالب ما يرويه إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير في تفسيره عن هذين الرجلين: ابن مسعود، وابن عباس، ولكن في بعض الأحيان ينقل عنهم ما يحكونه من أقاويل أهل الكتاب التي أباحها رسول الله ﷺ حيث قال: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو، ولهذا كان عبد الله بن عمرو قد أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب فكان يحدث منهما بما فهمه من هذا الحديث

من الإذن في ذلك، ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد، لا للاعتقاد فإنها على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح.

والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

والثالث: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه وتجوز حكايته لما تقدم.

وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني، ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيراً، ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم، وعدتهم، وعصا موسى من أي الشجر كانت؟ وأسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم، وتعيين البعض الذي ضرب به القتيل من البقرة، ونوع الشجرة التي كلم الله منها موسى، إلى غير ذلك مما أبهمه الله في القرآن مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم، ولا دينهم، ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز، كما قال تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا ﴿٢٢﴾ ﴾ [الكهف: ٢٢].

فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الأدب في هذا المقام، وتعليم ما ينبغي في مثل هذا، فإنه تعالى أخبر عنهم بثلاثة أقوال، ضعف القولين الأولين، وسكت عن الثالث، فدلّ على صحته، إذ لو كان باطلاً لردَّه كما

ردّهما، ثم أرشد إلى أن الاطلاع على عدتهم لا طائل تحته، فيقال في مثل هذا: (قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ) فإنه ما يعلم بذلك إلاَّ قليل من الناس ممن اطلعه الله عليه، فلهذا قال: (فَلَا تُمَارِ فِيْهِمْ إِلاَّ مِرَاءً ظَاهِراً) أي لا تجهد نفسك فيما لا طائل تحته، ولا تسألهم عن ذلك، فإنهم لا يعلمون من ذلك إلاَّ رجم الغيب.

فهذا أحسن ما يكون في حكاية الخلاف: أن تستوعب الأقوال في ذلك المقام، وأن ينبه على الصحيح منها، ويبطل الباطل، وتذكر فائدة الخلاف وثمرته، لئلاّ يطول النزاع، والخلاف فيما لا فائدة تحته، فيشتغل به عن الأهم، فأما مَن حكى خلافاً في مسألة ولم يستوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص، إذ قد يكون الصواب في الذي تركه، أو يحكي الخلاف ويطلقه، ولا ينبه على الصحيح من الأقوال فهو ناقص أيضاً فإن صحح غير الصحيح عامداً، فقد تعمد الكذب، أو جاهلاً فقد أخطأ، كذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته، أو حكى أقوالاً متعددة لفظاً، ويرجع حاصلها «إلى قول، أو قولين معنى، فقد ضيّع الزمان، وتكثر بما ليس بصحيح فهو كلابس ثَوْبَيْ زور، والله الموفق للصواب»[1].

وقال في موضع آخر:

«الإسرائيليات تذكر على وجه المتابعة، لا على وجه الاعتماد عليها وحدها»[2].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/٣٦٦ ــ ٣٦٨).

وهذا الفصل نقله ابن كثير عن شيخ الإسلام في مقدمة تفسيره، ولم يعزه إليه.

(٢) مجموع الفتاوى (٥/٤٦٤).

وقال: «وقد أجمع المسلمون على أن ما ينقله هؤلاء (الذين ينقلون الإسرائيليات مثل وهب بن منبه، وكعب الأحبار، ومالك بن دينار، ومحمد بن إسحاق وغيرهم)، عن الأنبياء المتقدمين لا يجوز أن يجعل عمدة في دين المسلمين إلاَّ إذا ثبت ذلك بنقل متواتر، أو أن يكون منقولاً عن خاتم المرسلين»[1].

وتكلم في مقدمة أصول التفسير حول الخلاف الواقع في التفسير فقال: «الاختلاف في التفسير على نوعين منه ما مستنده النقل فقط، ومنه ما يعلم بغير ذلك ــ إذ العلم إما نقل مصدق، وإما استدلال محقق، والمنقول إما عن المعصوم، وإما عن غير المعصوم، والمقصود بأن جنس المنقول سواء كان عن المعصوم، أو غير المعصوم، وهذا هو ــ النوع الأول منه ما يمكن معرفة الصحيح منه والضعيف، ومنه ما لا يمكن معرفة ذلك فيه، وهذا «القسم الثاني من المنقول» وهو ما لا طريق لنا إلى الجزم بالصدق منه عامته مما لا فائدة فيه، فالكلام فيه من فضول الكلام.

وأما ما يحتاج المسلمون إلى معرفته، فإن الله نصب على الحق فيه دليلاً، فمثال ما لا يفيد ولا دليل على الصحيح منه اختلافهم في لون كلب أصحاب الكهف، وفي البعض الذي ضرب به موسى من البقرة، وفي مقدار سفينة نوح وما كان خشبها، وفي اسم الغلام الذي قتله الخضر ونحو ذلك، فهذه الأمور طريق العلم بها النقل، فما كان من هذا منقولاً نقلاً صحيحاً عن النبي ﷺ ــ كاسم صاحب موسى أنه الخضر ــ فهذا معلوم، وما لم يكن كذلك بل كان مما يؤخذ عن أهل الكتاب كالمنقول عن كعب،

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/٥٧)، ونحوه في موضع آخر (٨/٣٢٢).

ووهب، ومحمد بن إسحاق وغيرهم ممن يأخذ عن أهل الكتاب ـ فهذا لا يجوز تصديقه، ولا تكذيبه إلاَّ بحجة، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم، ولا تكذبوهم، فإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوه، وأما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوه».

وكذلك ما نقل عن بعض التابعين، وإن لم يذكر أنه أخذه عن أهل الكتاب، فمتى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حجة على بعض، وما نقل في ذلك عن بعض الصحابة نقلاً صحيحاً فالنفس إليه أسكن مما نقل عن بعض التابعين، لأن احتمال أن يكون سمعه من النبي ﷺ، أو من بعض من سمعه منه أقوى، ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين، ومع جزم الصاحب فيما يقوله، فكيف يقال إنه أخذه من أهل الكتاب، وقد نهوا عن تصديقهم؟ والمقصود أن مثل هذا الاختلاف الذي لا يعلم صحيحه، ولا تفيد حكاية الأقوال فيه هو كالمعرفة لما يروى من الحديث الذي لا دليل على صحته، وأمثال ذلك.

وأما «القسم الأول» الذي يمكن معرفة الصحيح منه فهذا موجود فيما يحتاج إليه، ولله الحمد، فكثيراً ما يوجد في التفسير، والحديث والمغازي أمور منقولة عن نبينا ﷺ وغيره من الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه، والنقل الصحيح يدفع ذلك، بل هذا موجود فيما مستنده النقل، وفيما قد يعرف بأمور أخرى غير النقل.

فالمقصود أن المنقولات التي يحتاج إليها في الدين قد نصب الله الأدلة على بيان ما فيها من صحيح وغيره، ومعلوم أن المنقول في التفسير أكثره كالمنقول في المغازي والملاحم»[1].

---

(١) مجموع الفتاوي (١٣/٣٤٦).

وقال في موضع آخر:

«قد صنف طائفة من الناس مصنفات في فضائل بيت المقدس وغيره من البقاع التي بالشام، وذكروا فيها من الآثار المنقولة عن أهل الكتاب وعمن أخذ عنهم ما لا يحل للمسلمين أن يبنوا عليه دينهم.

وأمثل من ينقل عنه تلك الإسرائيليات: كعب الأحبار، وكان الشاميون قد أخذوا عنه كثيراً من الإسرائيليات، وقال: ومن العجب أن هذه الشريعة المحفوظة المحروسة مع هذه الأمة المعصومة التي لا تجتمع على ضلالة: إذا حدث بعض أعيان التابعين عن النبي ﷺ بحديث ـ كعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، وأبي العالية ونحوهم، وهم من خيار علماء المسلمين، وأكابر أئمة الدين ـ وتوقف أهل العلم في مراسيلهم فمنهم من يرد المراسيل مطلقاً.

ومنهم من يقبلها بشروط.

ومنهم يميز بين مَنْ عادته أن لا يرسل إلاَّ عن ثقة كسعيد بن المسيب، وإبراهيم النخعي، ومحمد بن سيرين، وبين من عرف عنه أنه قد يرسل عن غير ثقة كأبي العالية، والحسن.

وهؤلاء ليس بين أحدهم، وبين النبي ﷺ إلاَّ رجل، أو رجلان، أو ثلاثة مثلاً.

وأما ما يوجد في كتب المسلمين في هذه الأوقات من الأحاديث التي يذكرها صاحب الكتاب مرسلة، فلا يجوز الحكم بصحتها باتفاق أهل العلم إلاَّ أن يعرف أن ذلك من نقل أهل العلم بالحديث الذين لا يحدثون إلاَّ بما صح، كالبخاري في المعلقات التي يجزم فيها بأنها صحيحة عنده،

وما عرفه كقوله: «وقد ذكر عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده» ونحو ذلك، فإنه حسن عنده.

وهذا، وليس تحت أديم السماء بعد القرآن كتاب أصح من البخاري فكيف بما ينقله كعب الأحبار وأمثاله عن الأنبياء؟

وبين كعب وبين النبي الذي ينقل عنه ألف سنة، وأكثر وأقل وهو لم يسند ذلك عن ثقة بعد ثقة، بل غايته أن ينقل عن بعض الكتب التي كتبها شيوخ اليهود، وقد أخبر الله بتبديلهم وتحريفهم، فكيف يحل للمسلم أن يصدق شيئاً من ذلك بمجرد هذا النقل؟ بل الواجب أن لا يصدق ذلك، ولا يكذبه أيضاً إلاَّ بدليل يدل على كذبه، وهكذا أمرنا النبي ﷺ.

وفي هذه الإسرائيليات مما هو كذب على الأنبياء، أو ما هو منسوخ في شريعتنا، ما يعلمه إلاَّ الله»[1].

معنى قول الإمام أحمد:

«ثلاث علوم ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير»

قال شيخ الإسلام: «قال الإمام أحمد: ثلاث علوم ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير،

وفي لفظ: ليس لها أسانيد.

ومعنى ذلك أن الغالب عليها أنها مرسلة ومنقطعة فإذا كان الشيء مشهوراً عند أهل الفن قد تعددت طرقه، فهذا مما يرجع إليه أهل العلم بخلاف غيره»[2].

---

(١) الاقتضاء (٢/ ٨١١ ـ ٨١٣).
وراجع أيضاً (١/ ٤١١ و ٤٧٢، ٤٧٣).

(٢) الرد على البكرى (ص ١٦، ١٧).

وقال في موضع آخر: المنقول في التفسير أكثر كالمنقول في المغازي والملاحم، ولهذا قال الإمام أحمد، ثم ذكر قوله، وقال: لأن الغالب عليها المراسيل، مثل ما يذكره عروة بن الزبير، والشعبي، والزهري، وموسى بن عقبة، وابن إسحاق ومن بعدهم، كيحيى بن سعيد الأموي، والوليد بن مسلم، والواقدي ونحوهم في المغازي، فإن أعلم الناس بالمغازي أهل المدينة، ثم أهل الشام، ثم أهل العراق، فأهل المدينة أعلم بها لأنها كانت عندهم، وأهل الشام كانوا أهل غزو وجهاد فكان لهم من العلم بالجهاد والسير ما ليس لغيرهم، ولهذا عظم الناس «كتاب أبي إسحاق الفزاري» الذي صنفه في ذلك، وجعلوا الأوزاعي أعلم بهذا الباب من غيره من علماء الأمصار»[(١)].

تفسير النقاش المسمى بشفاء الصدور:

النقاش هو أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد الموصلي ثم البغدادي (٢٦٦هـ ــ ٣٥١هـ)، قال الذهبي في السير: له كتاب كبير في التفسير نحو من أربعين مجلداً، وذكر له كتباً أخرى وقال: ولو تثبت في النقل لصار شيخ الإسلام، وقال أيضاً: قد اعتمد الداني في التيسير على رواياته للقراءات، فالله أعلم، فإن قلبي لا يسكن إليه، وهو عندي متهم، عفا الله عنه.

وقال طلحة بن محمد الشاهد: كان النقاش يكذب في الحديث والغالب عليه القصص.

وقال أبو بكر البرقاني: كل حديث النقاش منكر، وقال الحافظ

(١) مجموع الفتاوى (١٣/٣٤٦).

هبة الله اللالكائي: تفسير النقاش إشفى[1] الصدور، لا شفاء الصدور.

وقال الخطيب: في حديثه مناكير بأسانيد مشهورة[2].

وقد تكلم شيخ الإسلام على النقّاش وعلى تفسيره.

وذكر أنه من المفسرين الذي «لا يجوز الاستدلال بمجرد خبر يرويه لكثرة ما يروونه من الحديث، ويكون ضعيفاً بل موضوعاً»[3].

وقال: «وما يرويه أبو نعيم في الحلية، أو في فضائل الصحابة، والنقاش والثعلبي، والواحدي، ونحوهم في التفسير قد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن فيما يروونه كثيراً من الكذب الموضوع»[4].

وقال في موضع آخر: «وفي كتاب أبي نعيم، والثعلبي والنقاش من الكذب ما لا يعد»[5].

• • •

---

(١) إشفى: الثقب يخرز به، يستعمله الإسكاف. انظر: لسان العرب (١٤/٤٣٨).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٢/٢٠٥)، والسير (١٥/٥٧٣)، وتذكرة الحفاظ (٣/٩٠٨ ـ ٩٠٩)، والميزان (٣/٥٢٠)، والمغني (٢/٥٧٠)، واللسان (٥/١٣٢)، والأباطيل (١/٢٢٩)، وشذرات الذهب (٣/٨، ٩).

(٣) المنهاج (٤/٤).

(٤) المنهاج (٤/١٠).

(٥) المنتقي (ص ٤٢٢).

تفاسير الثعلبي والواحدي
والبغوي والقرطبي وابن عطية

تفسير الثعلبي: الكشف والبيان عن تفسير القرآن:

الثعلبي هو الإمام الحافظ العلامة شيخ التفسير أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم، له كتاب التفسير الكبير، وكتاب عرائس المجالس في قصص الأنبياء، توفي عام سبع وعشرين وأربع مئة، كان أحد أوعية العلم، وكان صادقاً موثقاً، بصيراً بالعربية، طويل الباع في الوعظ[1].

أما كتابه في التفسير فقد نقل فيه ابن تغري بردى في النجوم الزاهرة عن ابن الجوزي قوله: ليس فيه ما يعاب به إلاَّ ما ضمنه من الأحاديث الواهية، التي هي في الضعف متناهية، خصوصاً في أوائل السور[2].

وقال ابن كثير: كان كثير الحديث، واسع السماع، ولهذا يوجد في كتبه من الغرائب شيء كثير[3].

(١) انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٠)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٣٥ ـ ٤٣٧)، ووفيات الأعيان (١/ ٧٩، ٨٠).

(٢) النجوم الزاهرة (٤/ ٢٨٣).

(٣) البداية والنهاية (١٢/ ٤٠).

وقد أثنى شيخ الإسلام على ما فيه من دين وخير إلاَّ أنه في باب الراوية وصفه بحاطب ليل، وتكلم فيه في غير موضع فقال:

«و «الثعلبـي» وهو في نفسه كان فيه خير ودين، وكان حاطب ليل، ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع، و «الواحدي» صاحبه كان أبصر منه بالعربية، لكن هو أبعد عن السلامة واتباع السلف، والبغوى تفسيره مختصر من الثعلبـي لكنه صان تفسيره عن الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة»(١).

وقال: «ما ينقله الثعلبـي في تفسيره لقد أجمع أهل العلم بالحديث أنه روى طائفة من الأحاديث الموضوعة، كالحديث الذي يرويه في أول كل سورة وأمثال ذلك. ولهذا يقولون: هو كحاطب ليل»(٢).

وقال: «جمهور العلماء متفقون على أن ما يرويه الثعلبـي وأمثاله لا يحتجون به لا في فضيلة أبـي بكر وعمر، ولا في إثبات حكم من الأحكام إلا أن يعلم ثبوته بطريقه»(٣).

وقال: «الثعلبـي يروي ما وجد صحيحاً كان أو سقيماً، وإن كان غالب الأحاديث التي في تفسيره صحيحة، ففيه ما هو كذب موضوع»(٤).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٤).

(٢) منهاج السنة (٤/ ٤).

(٣) منهاج السنة (٤/ ٢٥).

(٤) منهاج السنة (٤/ ٢٥).

وذكر شيخ الإسلام أمثله كثيرة من الموضوعات الواردة في هذا التفسير في كتابه العظيم منهاج السنة، وذكر أكثر من مرة أن فيها من الموضوعات ما لا يعد ولا يحصى. انظر مثلاً (٤/ ١٨ و ٢٨ و ٣١ و ٤٦ و ٤٨ و ٨٣ و ٨٤ و ٩٥ و ١٠٥ ـ =

تفسيـر الواحـدي:

الواحدي: هو العلامة الأستاذ أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي صاحب التفسير، وإمام علماء التأويل، توفي عام (٤٦٨هـ)، صنف التفاسير الثلاثة، وأسباب النزول وكتباً أخرى، وكان طويل الباع في العربية واللغات، وقد كفر من ألف «حقائق التفسير»، وكان يقول: صنف السلمي كتاب حقائق التفسير ولو قال: إن ذلك تفسير القرآن لكفرته.

قال الذهبـي: الواحدي معذور مأجور[1].

واعترف شيخ الإسلام بوجود فوائد في تفاسيره إلاَّ أنه صرح بوجود المنقولات الباطلة بالكثرة الكاثرة فقال:

«وأما «الواحدي» فإنه تلميذ الثعلبـي، وهو أخبر منه بالعربية لكن الثعلبـي فيه سلامة من البدع وإن ذكرها تقليداً لغيره، وتفسيره و «تفسير الواحدي البسيط، والوسيط، والوجيز» فيها فوائد جليلة، وفيها غث كثير من

= ١١٦)، وقال الأستاذ حسين الذهبـي: ومَنَ يقرأ تفسير الثعلبـي يعلم أن ابن تيمية لم يتقول عليه، ولم يصفه إلا بما فيه (التفسير والمفسرون ٢٣٣).

وقال الدُكتور محمد محمد أبو شهبة: وهذا الذي ذكره ابن تيمية هو الحق فليكن القارىء بهذا التفسير على بينة من أمره، ولا يغتر بكل ما يذكر فيه، فقد أساء صاحبه إلى نفسه وإلى كتابه بهذا الصنيع المذموم ومن وجد شيئاً مما ذكره عند نقد المرويات تفصيلاً؛ فلينبذه، ولا يذكره إلاَّ مقترناً ببيان وضعه، أو ضعفه (الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير ١٧٩)، وانظر أيضاً: الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير للدكتور رمزي نعناعة (٢١٥ ــ ٢١٧).

(١) انظر لترجمته: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٣٩)، والبداية والنهاية (١٢/ ١١٤)..

المنقولات الباطلة وغيرها»[1].

وقال في موضع آخر:

«الواحدي صاحب الثعلبي، وكان أبصر منه بالعربية، لكن هو أبعد عن السلامة واتباع السلف»[2].

وقال: «الثعلبي والواحدي أخبر بأقوال المفسرين من البغوي والواحدي أعلم بالعربية منهما»[3].

وقال: «الواحدي وتلميذه رأمثالهما من المفسرين ينقلون الصحيح والضعيف»[4].

وذكر في موضع آخر أنه من المفسرين الذين يذكرون من الأحاديث ما يعلم أهل الحديث أنه موضوع[5].

وقال: «وقد أجمع أهل العلم بالحديث على أنه لا يجوز الاستدلال بمجرد خبر يرويه الواحد من جنس الثعلبي، والنقاش، والواحدي وأمثال هؤلاء المفسرين، لكثرة ما يروونه من الحديث، ويكون ضعيفاً بل موضوعاً»[6].

وقال: «الثعلبي والواحدي وأمثالهما وهؤلاء من عادتهم يروون ما

---

(١) الفتاوى (١٣/٣٨٦).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٤).

(٣) منهاج السنة (٤/ ٨٣، ٨٤).

(٤) منهاج السنة (٤/ ٤).

(٥) منهاج السنة (٤/ ٢٥).

(٦) منهاج السنة (٤/ ٤).

رواه غيرهم وكثير من ذلك لا يعرفون هل هو صحيح أم ضعيف، ويروون من الأحاديث الإسرائيليات ما يعلم غيرهم أنه باطل في نفس الأمر، لأن وظيفتهم النقل لما نقل، أو حكاية أقوال الناس وإن كان كثير من هذا وهذا باطلاً، وربما تكلموا على صحة بعض المنقولات وضعفها، ولكن لا يطردون هذا ولا يلتزمون»[١].

«وذكر أنه ذكر الأحاديث التي في فضل السور سورة سورة في آخر كل سورة، وهو كذب موضوع بالاتفاق»[٢].

وقال في الرد على البكري: «وإذا كان تفسير الثعلبي وصاحبه الواحدي ونحوهما فيها من الغريب الموضوع في الفضائل والتفسير ما لم يجز معه الاعتماد على مجرد العزو إليها، فكيف بغيرها كتفسير أبي القاسم القشيري، وأبي الليث السمرقندي، وحقائق التفسير لأبي عبد الرحمن السلمي الذي ذكر فيه عن جعفر ونحوه ما يعلم أنه من أعظم الكذب.

مع أن هؤلاء المصنفين أهل صلاح ودين وفضل وزهد، وعبادة ولكنهم كما قال مالك: أدركت في هذا المسجد سبعين شيخاً، كل له فضل وصلاح، ودين، ولو ائتمن أحدهم على بيت مال لأدى فيه الأمانة، يقول أحدهم: حدثني أبي، عن جدي، عن رسول الله ﷺ ما نأخذ عن أحد منهم شيئاً، وكان ابن شهاب يأتينا وهو شاب، فنزدحم على بابه، لأنه كان يعرف هذا الشأن»[٣].

---

(١) منهاج السنة (٤/ ٤٨ و ١١٧).

(٢) منهاج السنة (٤/ ٨٣ و ١١٧).

(٣) الرد على البكري (٨).

تفسير البغوي المسمى بمعالم التنزيل:

البغوي هو الإمام الحافظ محي السنَّة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي المفسر صاحب التصانيف كشرح السنَّة، ومعالم التنزيل، والمصابيح، والجمع بين الصحيحين وغيرها، وتوفي سنة (٥١٦هـ)[١].

وتفسيره هذا جامع لأقاويل السلف في تفسير الآيات وهو أحسن التفاسير من تفاسير المتأخرين، وجدير بأن يكون موضع ذكره مع تفاسير السلف إلاَّ أن شيخ الإسلام سئل عن هذه التفاسير المتأخرة فأجاب في ضوء السؤال، وبيّن مكانته في هذه التفاسير، فلأجل ذلك أذكره في هذا المكان، وقد حكم شيخ الإسلام بأنه أحسن هذه التفاسير، وأسلمها من البدعة، والأحاديث الضعيفة.

وقد سئل شيخ الإسلام عن أيّ التفاسير أقرب إلى الكتاب والسنَّة؟ الزمخشري؟ أم القرطبي؟ أم البغوي أم غير هؤلاء؟.

فقال: «أما التفاسير الثلاثة المسؤول عنها فأسلمها من البدعة والأحاديث الضعيفة البغوي، لكنه مختصر من تفسير الثعلبي، وحذف منه الأحاديث الموضوعة، والبدع التي فيه، وحذف أشياء غير ذلك»[٢].

وقال في مقدمة أصول التفسير: «والبغوي تفسيره مختصر من

---

(١) انظر لترجمته: الوافي بالوفيات (٢/ ١٢٢)، وطبقات المفسرين للسيوطي (١/ ٦٥)، وطبقات المفسرين للداودي (ص ٩٢)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٣٥).

(٢) الفتاوى (١٣/ ٣٨٦).

الثعلبي، لكن صان عن الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة»[1].

وقال: «والبغوي اختصر تفسيره من الثعلبي، والواحدي لكن هما أخبر بأقوال المفسرين منه، والواحدي أعلم بالعربية من هذا وهذا والبغوى أتبع للسنة منهما»[2].

وقال: «علماء الجمهور متفقون على أن الثعلبي وأمثاله يروون الصحيح والضعيف، ومتفقون على أن مجرد روايته لا توجب اتباع ذلك، ولهذا يقولون في الثعلبي وأمثاله: إنه حاطب ليل، يروي ما وجد سواء كان صحيحاً أو سقيماً، فتفسيره وإن كان غالب الأحاديث التي فيه صحيحة، ففيه ما هو كذب موضوع باتفاق أهل العلم.

ولهذا لما اختصره أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، وكان أعلم بالحديث، والفقه منه: والثعلبي أعلم بأقوال المفسرين، والنحاة، وقصص الأنبياء، فهذه الأمور نقلها البغوي من الثعلبي.

وأما الأحاديث فلم يذكر في تفسيره شيئاً من الموضوعات التي رواها الثعلبي، بل يذكر الصحيح منها، ويعزوه إلى البخاري وغيره، فإنه مصنف كتاب «شرح السنَّة»، و «كتاب المصابيح»، وذكر ما في الصحيحين والسنن، ولم يذكر الأحاديث التي تظهر لعلماء الحديث أنها موضوعة، كما يفعله غيره من المفسرين كالواحدي صاحب الثعلبي وهو أعلم بالعربية منه، وكالزمخشري وغيرهم من المفسرين الذين يذكرون من الأحاديث ما يعلم أهل الحديث أنه موضوع»[3].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٤).

(٢) مقدمة في أصول التفسير الفتاوى (١٣/ ٣٦١).

(٣) منهاج السنة (٤/ ٢٥).

وذكر الرافضي حديث عليّ الطويل في تصدقه بالخاتم في الصلاة عن الثعلبـي، فتكلم شيخ الإسلام على وضعه، «وأن الثعلبـي وتلميذه الواحدي وأمثالهما يرويان الموضوعات، وينقلون الصحيح والضعيف، في تفاسيرهم، وقال: ولهذا لما كان البغوي عالماً بالحديث، أعلم به من الثعلبـي والواحدي، وكان تفسيره مختصر تفسير الثعلبـي لم يذكر في تفسيره شيئاً من هذه الأحاديث الموضوعة التي يرويها الثعلبـي، ولا ذكر تفاسير أهل البدع التي ذكرها الثعلبـي مع أن الثعلبـي فيه خير ودين، لكنه لا خبرة له بالصحيح والسقيم من الأحاديث ولا يميز بين السنَّة والبدعة في كثير من الأحوال»[1].

وفاته رحمه الله أن هذا الحديث أورده البغوي في تفسيره[2]، وحيث وجدت جملة من الإسرائيليات، وبعض الضعاف والموضوعات في تفسير البغوي قال فيه الدكتور رمزي نعناعة في كتابه «الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير»:

«إن ابن تيمية لم يكن دقيقاً في حكمه على البغوي بأنه صان تفسيره عن الأحاديث الموضوعة... ولعله لم يطلع على تفسير البغوي، ولكنه حكم عليه بما حكم لما يعرفه عنه من أنه من رجال الحديث البارزين، ومَن كان هذا شأنه يستبعد عليه ــ عادة ــ أن يغتر بموضوع فيرويه على أنه صحيح لا غبار عليه.

قال: يشهد لما قلناه أن ابن تيمية نفسه قد حكم بالوضع على سبب

(١) منهاج السنة (٤/ ٤).

(٢) انظر تفسير البغوي (٢/ ٤٧) وذكره عن ابن عباس وعن السدي، وذكره الثعلبـي عن أبـي ذَر.

نزول قوله تعالى: ﴿إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون﴾، مِن أنها نزلت في علي حين مرّ به سائل وهو في الصلاة، فطرح له خاتمه، مع أن هذا السبب مروي في تفسير البغوي نفسه.

قال ابن تيمية في مقدمته: «والموضوعات في كتب التفسير كثيرة ومنها الأحاديث الكثيرة الصريحة في الجهر بالبسملة، وحديث علي الطويل في تصدقه بخاتمه في الصلاة فإنه موضوع باتفاق أهل العلم»[1].

قلت: كلام شيخ الإسلام في هذا التفسير كان كلام خبير ومطلع على ما فيه من حسن وقبح، وليس هو بالظن والتخمين كما يظنه الباحث، لأن مثل هذا الكلام لا يستطيع أن يقول أحد في أي كتاب مستقل، أو تلخيص إلاَّ بعد قراءة متأنية، وكلام شيخ الإسلام حول هذا التفسير في أماكن متعددة يفيدنا بأن هذا التفسير اختصار من تفسير الثعلبي، والواحدي أيضاً، وأنه حذف منه الأحاديث الضعيفة والموضوعة، والآراء المبتدعة، كما حذف أشياء أخرى، وسبب حذف هذه الأشياء ثقافته الواسعة في الدين، والعقيدة، والحديث، والفقه.

وأما ما اعتمد فيه على الثعلبي هو أقوال المفسرين، والنحاة وقصص الأنبياء فهذه الأمور نقلها منها.

وقصص الأنبياء مما لم ينكر شيخ الإسلام وجوده في هذا التفسير بل لم ينكر وجود الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وإنما ذكر أن تفسيره أحسن من هذه التفاسير في الجملة، لا النفي المطلق عن وجود بعض المآخذ سواء

(١) الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير (٢٨٠).

كان سبب وجود هذه الأشياء متابعة للثعلبي والواحدي، أو رأي رآه المؤلف فذكره بإسناده فبرأ عن نفسه العهدة.

وهناك كلام صريح منه في وجود الضعاف والموضوعات في تفسير البغوي لما فيه تأييد لما ذكرت أن الكلام فيه في الجملة، ونظراً إلى التفاسير الأخرى لا البتّ في أمر لا يمكن البتّ فيه في غير الصحيحين، فذكر حديث:

من يجيبني إلى هذا الأمر، ويؤازرني على القيام به يكن أخي، ووزيري ووصيي وخليفتي من بعدي.

وقال: «كلام مفتري على النبي ﷺ، وقال: فإن قيل: فهذا الحديث قد ذكره طائفة من المفسرين، والمصنفين في الفضائل كالثعلبي «والبغوي» وأمثالهما، والمغازلي.

قيل له: مجرد رواية هؤلاء لا توجب ثبوت الحديث باتفاق أهل العلم الحديث، فإن في كتب هؤلاء من الأحاديث الموضوعة ما اتفق أهل العلم أنه كذب موضوع، وفيها شيء كثير يعلم بالأدلة اليقينية السمعية العقلية أنها كذب بل فيها ما يعلم بالاضطرار أنه كذب»[1].

وقال في الكلام على هذا الحديث قبل هذا: «وإذا كان في بعض كتب التفسير التي ينقل فيها الصحيح والضعيف مثل الثعلبي والواحدي «والبغوي» بل وابن جرير، وابن أبي حاتم لم يكن مجرد رواية واحد من هؤلاء دليلاً على صحته باتفاق أهل العلم، فإنه إذا عرف أن تلك المنقولات فيها صحيح

---

(١) المنهاج (٤/ ٨٢ ـ ٨٤).

وضعيف، فلا بد من بيان أن هذا المنقول من قسم الصحيح دون الضعيف، وهذا الحديث غايته أن يوجد في كتب التفسير التي فيها الغث والسمين، وفيها أحاديث كثيرة موضوعة مع أن كتب التفسير التي يوجد فيها مثل تفسير ابن جرير، وابن أبـي حاتم، والثعلبـي، والبغوي ينقل فيها بالأسانيد الصحيحة ما يناقض هذا. . .

ثم ذكر أن الحديث موضوع، وقد رواه ابن جرير، «والبغوي» بإسناد فيه عبد الغفار بن القاسم بن فهد أبو مريم الكوفي، وهو مجمع على تركه، كذبه سماك بن حرب، وأبو داود، وذكر أقوال العلماء فيه.

وقال: وفي إسناده عبد الله بن عبد القدوس رافضي خبيث وليس بثقة[1].

تفسير القرطبـي: الجامع لأحكام القرآن:

القرطبـي هو الإمام العلامة محمد بن أحمد بن أبـي بكر الأنصاري الخزرجي (ت ٦٧١هـ)[2] وكتابه الجامع لأحكام القرآن من أهم الكتب التي ألفت في أحكام القرآن الكريم، وقد أبدى فيه شيخ الإسلام رأيه فقال: «و «تفسير القرطبـي» خير منه (أي من تفسير الزمخشري) بكثير، وأقرب إلى طريقه أهل الكتاب والسنَّة، وأبعد عن البدع، وإن كان كل هذه الكتب لا بد أن يشتمل على ما ينقد، لكن يجب العدل بينها وإعطاء كل ذي حق حقه»[3].

---

(١) المنهاج (٤/ ٨٠ ـ ٨١).

(٢) انظر لترجمته: الوافي بالوفيات (٢/ ١٢٢) وطبقات المفسرين للسيوطي (١/ ٦٥) وطبقات المفسرين للداودي (٩٢) وشذرات الذهب (٥/ ٣٣٥).

(٣) الفتاوى (١٣/ ٣٨٧).

تفسير ابن عطية:

وابن عطية هو الإمام العلامة عبد الحق بن غالب المحاربي الأندلسي الغرناطي (ت ٥٤٢هـ)[1] وقد أثنى عليه شيخ الإسلام وجعله أرجح التفاسير المسؤولة.

فقال: «و «تفسير ابن عطية» خير من تفسير الزمخشري، وأصح نقلاً وبحثاً، وأبعد عن البدع، وإن اشتمل على بعضها، بل هو خير منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفاسير، لكن تفسير ابن جرير أصح من هذه كلها»[2].

وقال في موضع آخر:

«و تفسير ابن عطية وأمثاله: أتبع للسنة والجماعة، وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشري، ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفاسير المأثورة عنهم على وجهه، لكان أحسن وأجمل، فإنه كثيراً ما ينقل تفسير محمد بن جرير الطبري، وهو من أجل التفاسير المأثورة، وأعظمها قدراً ـ ثم إنه يدع ما نقله ابن جرير عن السلف، لا يحكيه بحال، ويذكر ما يزعم أنه قول المحققين، وإنما يعني بهم طائفة، من أهل الكلام، الذين قرروا أصولهم بطرق من جنس ما قررت به المعتزلة أصولهم، وإن كانوا أقرب إلى السنَّة من المعتزلة، لكن ينبغي أن يعطى كل ذي حق حقه، ويعرف أن هذا من جملة التفسير على المذهب.

فإن الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في تفسير الآية قول، وجاء قوم فسروا الآية بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه، وذلك المذهب ليس من

---

(١) انظر لترجمته: بغية الملتمس (٣٧٦)، وبغية الوعاة (٢٩٥)، والسير (١٩/ ٥٨٧).

(٢) الفتاوى (١٣/ ٣٦١).

مذاهب الصحابة، والتابعين لهم بإحسان صاروا مشاركين للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا»[1].

تفاسير المعتزلة[2]:

المعتزلة أعظم الناس كلاماً وجدلاً، وقد صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم (الخمسة التي يسمونها: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين وإنفاذ الوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثل:

١ ــ تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصم شيخ إبراهيم بن إسماعيل بن علية الذي كان يناظر الشافعي[3].

٢ ــ ومثل كتاب أبـي علي الجبائي[4].

٣ ــ والتفسير الكبير للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني[5].

---

(١) الفتاوى (١٣/ ٣٦١).

(٢) انظر لهذا المبحث: التفسير والمفسرون موقف المعتزلة من تفسير القرآن الكريم (١/ ٣٦٨ وما بعده) وقد ذكر المؤلف كلام شيخ الإسلام فيهم (١/ ٢٨٦) كما نقل رأي ابن القيم فيهم من إعلام الموقعين (١/ ٧٨).

(٣) توفي سنة (٢٤٠هـ)، وهو أقدمُ شيوخ المعتزلة، ومن أشهر صنف في التفسير من المعتزلة انظر: الفهرست لابن نديم والتفسير والمفسرون (١/ ٣٨٧، ٣٨٨).

(٤) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام المعروف بأبـي علي الجبائي توفي سنة (٣٠٣هـ)، وألف تفسيراً، وقد وقف عليه الإمام أبو الحسن الأشعري (تبيين كذب المفتري ص ١٣٩)، وذكره السيوطي في طبقات المفسرين (٢/ ١٨٩)، وانظر: التفسير والمفسرون (١/ ٣٨٨).

(٥) توفي سنة (٤١٥هـ)، وتفسير تنزيه القرآن عن المطاعن موجود ومتداول (التفسير والمفسرون ١/ ٣٨٩ ــ ٤٠٣).

٤ ـ ولعلي بن عيسى الرماني[١].

٥ ـ والكشاف لأبـي القاسم الزمخشري[٢].

فهؤلاء وأمثالهم اعتقدوا مذاهب المعتزلة.

ثم فسر أصولهم الخمسة، وقال:

«والمقصود أن مثل هؤلاء اعتقدوا رأياً ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين لا في رأيهم ولا في تفسيرهم، وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة إلَّا وبطلانه يظهر من وجوه كثيرة، وذلك من جهتين: تارة العلم بفساد قولهم، وتارة من العلم بفساد ما فسروا به القرآن، إما دليلاً على قولهم، أو جواباً على المعارض لهم.

ومن هؤلاء من يكون حسن العبارة فصيحاً، ويدس البدع في كلامه وأكثر الناس لا يعلمون كصاحب الكشاف ونحوه، حتى أنه يروج على خلق كثير ممن لا يعتقد الباطل من تفاسيرهم الباطلة ما شاء الله، وقد رأيتُ من العلماء المفسرين وغيرهم مَن يذكر في كتابه وكلامه من تفاسيرهم ما يوافق أصولهم التي يعلم أو يعتقد فسادها ولا يهتدي لذلك»[٣].

---

(١) هو أبو الحسن الرماني المتوفى سنة (٣٨٤هـ)، أحد شيوخ المعتزلة المتشيعين اطلع عليه السيوطي (طبقات المفسرين ص ٢٤)، واختصره عبد الملك بن علي المؤذن الهروي المتوفى سنة (٤٨٩هـ)، (كشف الظنون ١/ ٢٣٧).

وانظر: التفسير والمفسرون (١/ ٣٨٩).

(٢) يأتي الكلام عليه بعد قليل بشيء من التفصيل.

(٣) الفتاوى مقدمة أصول التفسير (١٣/ ٣٥٧ ـ ٣٥٩).

تفسير الزمخشري[1] المسمى: الكشاف عن حقائق التنزيل:

قال: «وأما «الزمخشري» فتفسيره محشو بالبدعة، وعلى طريقة المعتزلة من إنكار الصفات، والرؤية، والقول بخلق القرآن، وأنكر أن الله مريد للكائنات، وخالق لأفعال العباد، وغير ذلك من أصول المعتزلة»[2].

وقال: «هو من المفسرين الذين يذكرون من الأحاديث ما يعلم أهل الحديث أنه موضوع»[3].

وقال: «وإنه ذكر أحاديث فضائل السور سورة سورة في آخر كل سورة وهي موضوعة»[4].

ومن تفاسير أهل الكلام:

«تفسير حديث المعراج لأبـي عبد الله الرازي:

ألفه الرازي «واحتذى فيه حذو ابن سينا، وعين القضاة الهمداني فإنه روى حديث المعراج بسياق طويل، وأسماء عجيبة، وترتيب لا يوجد في شيء من كتب المسلمين، لا في الأحاديث الصحيحة، ولا الحسنة، ولا الضعيفة المروية عند أهل العلم، وإنما وضعه بعض السؤال والطرقية أو بعض شياطين الوعاظ أو بعض الزنادقة.

---

(١) انظر لترجمة الزمخشري: سير أعلام النبلاء.
وانظر لتفسيره: التفسير والمفسرون (١/ ٤٢٩ ـ ٤٨٢)، والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير (ص ٢٨٦ ـ ٢٩٦)

(٢) الفتاوى (١٣/ ٣٨٦).

(٣) المنهاج (٤/ ٢٥).

(٤) المنهاج (٤/ ١١٦).

ثم إنه مع الجهل بحديث المعراج ـ الموجود في كتب الحديث والتفسير والسيرة، وعدوله عما يوجد في هذه الكتب إلى ما لا يسمع من عالم ولا يوجد في أثارة من علم ـ فسره بتفسير الصابئة الضالة المنجمين، وجعل معراج الرسول ترقيه بفكره إلى الأفلاك، وأن الأنبياء الذين رآهم هم الكواكب: فآدم هو القمر، وإدريس هو الشمس، والأنهار الأربعة هي العناصر الأربعة، وأنه عرف الوجود الواجب المطلق، ثم إنه يعظم ذلك، ويجعله من الأسرار والمعارف التي يجب صونها عن أفهام المؤمنين وعلمائهم، حتى أن طائفة من كانوا يعظمونه لما رأوا ذلك تعجبوا منه غاية التعجب، وجعل بعض المتعصبين له يدفع ذلك حتى أروه النسخة بخط المشايخ المعروفين الخبيرين بحاله، وقد كتبها في ضمن كتابه الذي سماه «المطالب العالية»، وجمع فيه عامة آراء الفلاسفة والمتكلمين»[1].

تفاسير الرافضة والقرامطة والفلاسفة[2]:

وقال بعد أن تكلم على تفاسير المعتزلة:

«ثم إنه لسبب تطرف هؤلاء وضلالهم دخلت الرافضة الإمامية، ثم الفلاسفة، ثم القرامطة وغيرهم فيما هو أبلغ من ذلك، وتفاقم الأمر في الفلاسفة، والقرامطة، والرافضة فإنهم فسّروا القرآن بأنواع لا يقضي العالم منها عجبه، فتفسير الرافضة كقولهم: (تبت يدا أبـي لهب)، هما أبو بكر وعمر، و (لئن أشركت ليحبطن عملك)، أي بين أبـي بكر وعلي في الخلافة (إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة)، هي عائشة، و (قاتلوا أئمة الكفر) طلحة

---

(١) الفتاوى (٤/ ٦٢، ٦٣)، ونقض المنطق (ص ٥٣).

(٢) انظر لتفاسير الشيعة والروافض: التفسير والمفسرون (٢/ ٣٣٦).

والزبير و (مرج البحرين)، علي وفاطمة، و (اللؤلؤ والمرجان)، الحسن والحسن، (وكل شيء أحصيناه في إمام مبين)، في علي بن أبـي طالب، و (عم يتساءلون عن النبأ العظيم)، علي بن أبـي طالب، و (إنما وليكم الله ورسوله، والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون)، هو علي، ويذكرون الحديث الموضوع بإجماع أهل العلم، وهو تصدقه بخاتمه في الصلاة، وكذلك قوله: (أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة)، نزلت في علي لما أصيب بحمزة.

ومما يقارب هذا من بعض الوجوه ما يذكره كثير من المفسرين في مثل قوله: (الصابرين والصادقين والقانتين والمنفقين والمستغفرين بالأسحار)، إن الصابرين رسول الله، والصادقين أبو بكر، والقانتين عمر، والمنفقين عثمان، والمستغفرين علي، وفي مثل قوله: (محمد رسول الله والذين معه)، أبو بكر (أشداء على الكفار)، عمر (رحماء بينهم)، عثمان (تراهم ركعاً سجداً)، علي.

وأعجب من ذلك قول بعضهم: (والتين)، أبو بكر (والزيتون)، عمر(وطور سنين)، عثمان (وهذا البلد الأمين)، علي، وأمثال هذه الخرافات التي تتضمن تارة تفسير اللفظ بما لا يدل عليه بحال، فإن هذه الألفاظ لا تدل على هؤلاء الأشخاص، وقوله تعالى: ﴿والذين معه أشداء على الكفار، رحماء بينهم، تراهم ركعاً سجداً﴾، كل ذلك نعت للذين معه، وهي التي يسميها النحاة خبراً بعد خبر، و «المقصود هنا» أنها كلها صفات لموصوف واحد، وهم الذين معه، ولا يجوز أن يكون كل منها مراداً به شخص واحد، وتتضمن تارة جعل اللفظ المطلق العام منحصراً في شخص واحد كقوله: إن قوله: (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا)، أريد بها عليّ وحده، وقول

بعضهم إن قوله: (والذي جاء بالصدق وصدق به)، أريد بها أبو بكر وحده، وقوله: (لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل)، أريد بها أبو بكر وحده، ونحو ذلك»[1].

تفاسير الصوفية:

وقال في موضع آخر في صدد بيان تفاسير أهل البدع والأهواء:

«وأما الذين يخطئون في الدليل لا في المدلول فمثل كثير من الصوفية والوعاظ والفقهاء وغيرهم يفسرون القرآن بمعان صحيحة، لكن القرآن لا يدل عليها مثل كثير مما ذكره أبو عبد الرحمن السلمي في «حقائق التفسير» وإن كان فيما ذكروه ما هو معان باطلة، فإن ذلك يدخل في القسم الأول، وهو الخطأ في الدليل والمدلول جميعاً، حيث يكون المعنى الذي قصدوه فاسداً»[2].

حقائق التفسير لأبي عبد الرحمن السلمي (ت ٤١٢هـ):

وأبو عبد الرحمن السلمي هو محمد بن الحسين بن موسى النيسابوري الحافظ الصوفي شيخ الصوفية، بلغت مؤلفاته مائة، قال محمد بن يوسف النيسابوري القطان: كان يضع للصوفية.

قال ابن ناصر الدين: حدث عنه أبو القاسم القشيري، والبيهقي، وغيرهما وهو حافظ زاهد، لكن ليس بعمدة، وله في حقائق التفسير تخريف كثير.

---

(١) الفتاوى (١٣/ ٣٥٩، ٣٦٠).

(٢) الفتاوى مقدمة أصول التفسير (١٣/ ٣٦٢، ٣٦٣).

وقال الذهبي: تكلموا فيه، وليس بعمدة[1]، وقال: أتى في التفسير بمصائب وتأويلات باطنية.

وقد تناول شيخ الإسلام تفسيره وكتبه الأخرى في التصرف بالنقد أكثر من مرة[2] فقال:

«وكتاب حقائق التفسير لأبي عبد الرحمن السلمي يتضمن ثلاثة أنواع:

أحدها: نقول ضعيفة عمن نقلت عنه مثل أكثر ما نقله عن جعفر الصادق فإن أكثره باطل عنه، وعامتها فيه من موقوف أبي عبد الرحمن.

وقد تكلم أهل المعرفة في نفس رواية أبي عبد الرحمن، حتى كان البيهقي إذا حدث عنه يقول: حدثنا من أصل سماعه.

والثاني: أن يكون المنقول صحيحاً، لكن الناقل أخطأ فيما قال.

والثالث: نقول صحيحة عن قائل مصيب، فكل معنى يخالف الكتاب والسنَّة، فهو باطل، وحجة داحضة، وكل ما وافق الكتاب والسنَّة والمراد

---

(١) انظر لترجمته: تاريخ بغداد (٢/٢٤٨)، وتذكرة الحفاظ (٣/١٠٤٦)، والبداية والنهاية (١٢/١٢)، والميزان (٣/٥٢٣)، واللسان (٥/١٤٠)، والتفسير والمفسرون (٢/٣٨٤)، وهذا التفسير له نسختان خطيتان في المكتبة الأزهرية بالقاهرة.

(٢) الفتاوى (٣٥/١٣٤ و١٨٣، ١٨٤ و١١/٤٣ و٥٥ و٥٨١ و٦/٣٧٦ و١٣/٢٤٢، ٢٤٣).

ومجموعة الرسائل والمسائل (١/٢٨، ٣٠ و٣٧)، ومنهاج السنة (٤/١٤٦ و١٥٥).

بالخطاب غيره، إذا فسر به الخطاب فهو خطأ، وإن ذكر على سبيل الإشارة والاعتبار والقياس، فقد يكون حقاً وقد يكون باطلاً.

وقد تبين بذلك أن من فسر القرآن أو الحديث وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مُفتر على الله، ملحد في آيات الله، محرف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، ومعلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام»[1].

● ● ●

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٤٣).

ذكر جملة من أهل العلم ومؤلفاتهم التي جمعوا فيها بين الصحيح والضعيف

*** تصانيف أبـي الشيخ الأصبهاني محمد بن حيان (ت ٣٦٩هـ):**

وأبو الشيخ أحد كبار علماء الحديث وله مصنفات كثيرة، كأخلاق النبـي ﷺ، وطبقات المحدثين الواردين بأصبهان وفضائل الأعمال وغيرها وهو من الذين يجمعون ما وجدوا في الباب. وذكر شيخ الإسلام عادة أكثر المتأخرين من المحدثين أنهم يروون ما روى به في الفضائل، ويجعلون العهدة في ذلك على الناقل، كما هي عادة المصنفين في فضائل الأوقات والأمكنة، والأشخاص، والعبادات.

وقال: «كما يرويه أبو الشيخ الأصبهاني في فضائل الأعمال وغيره حيث يجمع أحاديث كثيرة لكثرة روايته وفيها أحاديث كثيرة قوية صحيحة وحسنة وأحاديث كثيرة ضعيفة موضوعة وواهية»(١).

*** تصانيف ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ):**

ابن شاهين: هو الحافظ العالم الصدوق شيخ العراق وصاحب التفسير الكبير أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد البغدادي الواعظ (٢٩٧ ـ ٣٨٥هـ)، وله مصنفات كثيرة كالتفسير والمسند والتاريخ والزهد، وكان لا يعرف الفقه، وقال الذهبـي: ما كان الرجل بالبارع في

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٦٠).

غوامض الصنعة ولكنه راوية الإسلام[1].

وكان في روايته على منهج المؤلفين الذين يجمعون كل ما وجدوا من الروايات من غير تمييز بين صحيح الأخبار وسقيمه، وتعتبر كتاباته من الطبقة التي هي مظان الأحاديث الموضوعة.

وقال فيه شيخ الإسلام: «ابن شاهين يروي الغث والسمين»[2].

* تصانيف الخطيب البغدادي، وأبي الفضل بن ناصر وأبي موسى المديني وابن عساكر والحافظ عبد الغني:

قال: «وما يرويه أبو بكر الخطيب[3]، وأبو الفضل بن ناصر[4]، وأبو موسى المديني[5]، وأبو القاسم بن عساكر[6]، والحافظ عبد

---

(١) انظر: السير (١٦/ ٤٣٦)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٩٨٧ ـ ٩٩٠)، ولسان الميزان (٤/ ٢٨٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٢٥).

(٣) هو الحافظ أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، صاحب المؤلفات الكثيرة، مثل تاريخ بغداد، والجامع لأخلاق الراوي.

(٤) وذكره في موضع آخر (١١/ ٥٨٠)، وهو الإمام المحدث الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر السلامي البغدادي توفي عام (٥٥٠هـ)، (السير ٢٠/ ٢٦٥).

(٥) هو العلامة الإمام أبو موسى محمد بن أبي بكر عمر بن أبي عيسى أحمد الأصبهاني الشافعي صاحب التصانيف، وذكر شيخ الإسلام قبله أنه يروي في أماليه ما وجد في الباب وقال الذهبي: سمعت شيخنا العلامة أبا العباس بن عبد الحليم يثني على أبي موسى ويقدمه على الحافظ بن عساكر باعتبار تصانيفه، وتوفي سنة (٥٨١هـ)، انظر: السير (٢١/ ١٥٢).

(٦) توفي سنة (٥٧١هـ)، وله تاريخ دمشق، والأمالي، وذكر شيخ الإسلام أنه يروي =

الغني[1]، وأمثالهم ممن لهم معرفة بالحديث، فإنهم كثيراً ما يروون في تصانيفهم ما روى مطلقاً على عادتهم الجارية ليعرف ما روى في ذلك الباب لا يحتج بكل ما روى، وقد يتكلم أحدهم على الحديث، ويقول: غريب، ومنكر، وضعيف، وقد لا يتكلم[2].

*** تصانيف عبد العزيز الكتاني[3]، وأبـي الليث السمرقندي، وأبـي علي بن البناء[4]، من الشيوخ الذين يجمعون بين الغث والسمين[5].**

*** تصانيف أبـي القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن منده (٣٨٣ ــ ٤٧٠هـ):**

وصفة الذهبـي بالشيخ الإمام المحدث المفيد الكبير المصنف، وله تصانيف كثيرة ردود على المبتدعة.

ومن مؤلفاته: تاريخ أصبهان، وكتاب المستخرج من كتب الناس للتذكرة، والمستطرف من أحوال الرجال.

= الغث والسمين في كتبه كالأمالي مجموع الفتاوى (١١/ ٥٧٩).

(١) هو الإمام الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجماعيلي (ت ٦٠٠هـ)، وصاحب المؤلفات الكثيرة كالأحكام الكبرى والصغرى، وفضائل مكة، وفضل رمضان، وفضل الصدقة، وفضل الحج، والتجهد وغيرها. السير (٢١/ ٤٤٣).

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٢٦٠).

(٣) توفي سنة (٤٤٦هـ)، السير (١٨/ ٢٤٨)

(٤) هو الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء البغدادي الحنبلي توفي سنة (٤٧١هـ)، واللسان (٢/ ١٩٥)، ومعجم المؤلفين (٣/ ٢٠١).

(٥) ذكرهم شيخ الإسلام فيمن يروي ما روى في الباب. مجموع الفتاوى (١/ ٢٦٠).

وقال الذهبي: أطلق عبارات بدّعه بعضهم بها، والله يسامحه، وكان زعراً على من خالفه، فيه خارجية، وله محاسن، وهو في تواليفه حاطب ليل يروي الغث والسمين، وينظم ردي الخرز مع الدر الثمين[1].

وقال فيه شيخ الإسلام:

«وما يجمعه عبد الرحمن بن منده مع أنه من أكثر الناس حديثاً لكن يروي شيئاً كثيراً من الأحاديث الضعيفة، ولا يميز بين الصحيح والضعيف، وربما جمع باباً وكل أحاديثه ضعيفة، كأحاديث أكل الطين وغيرها، وهو يروي عن أبي علي الأهوازي وقد وقع ما رواه عن الغرائب الموضوعة إلى حسن بن عدي، فبنى على ذلك عقائد باطلة»[2].

*** تصانيف محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ):**

يعتبر ابن طاهر من كبار علماء الحديث، وله مؤلفات كثيرة، كالجمع بين الصحيحين وتذكرة الموضوعات، وصفوة التصوف، وكتاب السماع، وهو من جملة من روى كل ما وجد في الباب.

قال شيخ الإسلام: «ومحمد بن طاهر له فضيلة جيدة من معرفة الحديث ورجاله، وهو من حفاظ وقته، لكن كثير من المتأخرين: أهل الحديث، وأهل الزهد وأهل الفقه، وغيرهم إذا صنفوا في باب ذكروا، ما روي فيه من غث وسمين، ولم يميزوا ذلك، كما يوجد ممن يصنف في الأبواب[3].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٨/٣٤٩ ـ ٣٥٤)، وتذكرة الحفاظ (٣/١١٦٥)، والأعلام (٣/٣٢٧)، ومعجم المؤلفين (٥/١٧١).

(٢) مجموعة تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٣٥٣، ٣٥٤).

(٣) مجموع الفتاوى (١١/٥٧٩).

كتاب الفردوس، للديلمي (ت ٥٠٩هـ):

الديلمي: هو شيرويه بن شهردار بن فنا خسرة الديلمي الهمذاني مؤلف كتاب الفردوس، وتاريخ همذان، (ت ٥٠٩هـ)[١].

وكتابه الفردوس من الكتب التي تشتمل على الأحاديث الضعيفة والموضوعة وقد ذكره السيوطي في الجامع الكبير مع الضعفاء للعقيلي، والكامل لابن عدي، وتاريخ دمشق لابن عساكر، وتاريخ الخطيب فقال: وكل ما عزى لهؤلاء الأربعة أو للحكيم الترمذي في نوادر الأصول، أو الحاكم في تاريخه أو الديلمي في مسند الفردوس فهو ضعيف فليستغن بالعزو إليها، أو إلى بعضها عن بيان بعضه وقد تكلم شيخ الإسلام فيه، وفي كتابه أكثر من مرة فقال:

«إن كتاب الفردوس فيه من الأحاديث الموضوعات ما شاء الله ومصنفه شيرويه بن شهريار الديلمي، وإن كان من طلبة الحديث ورواته فإن هذه الأحاديث التي جمعها وحذف أسانيدها نقلها من غير اعتبار لصحيحها، وضعيفها، وموضوعها، فلهذا كان فيه من الموضوعات أحاديث كثيرة جداً»[٢].

وقال: «كتاب الفردوس للديلمي: فيه موضوعات كثيرة أجمع أهل العلم على أن مجرد كونه رواه لا يدل على صحة الحديث»[٣].

---

(١) انظر: السير (١٩/ ٢٩٤)، وتذكرة الحفاظ (ص ١٢٥٩)، ومقدمة تحفة الأحوذي (٣/ ١٧).

(٢) منهاج السنة (٣/ ١٧).

(٣) منهاج السنة (٤/ ٣٨).

وقال: «ابن شيرويه الديلمي الهمذاني ذكر في كتابه الفردوس أحاديث كثيرة صحيحة، وأحاديث حسنة، وأحاديث موضوعة، وإن كان من أهل العلم والدين، ولم يكن ممن يكذب هو، لكنه نقل ما في كتب الناس، والكتب فيها الصدق والكذب»[(١)].

وذكره مع «وسيلة المتعبدين» لعمر الملا الموصلي، وقال:

«إن هؤلاء دون هؤلاء الطبقات (الذين يسندون ولا يبينون الضعف والصحة) وفيما يذكرونه من الأكاذيب أمر كبير»[(٢)].

*** ومنهم: الإمام ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ):**

«يروى كل غيث وسمين في فضائل الشهور، ويذكر في الموضوعات أنه كذب»[(٣)].

*** ومنهم الإمام الحافظ أبو عبدالله الضياء المقدسي (ت٦٤٣هـ):**

وهو أيضاً ممن يروى في الباب على عادة أمثاله ويجعلون العهدة في ذلك على الناقل»[(٤)].

*** جماعة من المؤلفين الذين صنفوا في السير والأخبار وقصص الأنبياء:**

وقال في الرد على البكري:

«وجمهور مصنفي السير والأخبار وقصص الأنبياء لا يميز بين

---

(١) منهاج السنة (٤/٧٨)، والمنتقى (ص ٤٦٢).

(٢) منهاج السنة (١/٢٦١).

(٣) مجموع الفتاوى (١١/٥٧٩).

(٤) مجموع الفتاوى (١/٢٥٩).

الصحيح والضعيف، والغث، والسمين، كالثعلبي[1]، والواحدي[2]، والمهدوي[3]، والزمخشري[4]، وعبد الجبار بن أحمد[5]، وعلي بن عيسى الرماني[6]، وأبي عبد الله بن الخطيب الرازي[7]، وأبي نصر ابن القشيري[8] ـ هو ابن الشيخ أبي القاسم مؤلف الرسالة القشيرية ـ وأبي الليث السمرقندي[9]، وأبي عبد الرحمن السلمي[10]، والكواشي الموصلي[11]،

---

(١) تقدم ذكره في (ص ٤٨٨).

(٢) تقدم.

(٣) هو أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي المغربي أبو العباس، نحوي لغوي، مقرىء مفسر، له تفسير باسم التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، والهداية في القراءات السبع، توفي عام (٤٤٠هـ). معجم المؤلفين (٢/ ٢٧).

(٤) تقدم ذكره في (ص ٤٩٩، ٥٠٠).

(٥) تقدم ذكره في (ص ٤٩٩).

(٦) تقدم ذكره في (ص ٤٩٩).

(٧) تقدم ذكره في (ص ٥٠١).

(٨) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن، توفي سنة (٥١٤هـ)، فقيه شافعي، أصولي، مفسر أديب، وله تفسير القرآن، والموضح في فروع الفقه الشافعي. معجم المؤلفين (٥/ ٢٠٧).

(٩) وذكره في موضع آخر. مجموع الفتاوى (١/ ٢٦٠)، وهو:
أبو الليث السمرقندي، نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي صاحب كتاب «تنبيه الغافلين»، وله كتاب الفتاوى، توفي سنة (٣٧٥هـ).
قال الذهبي: يروى عن محمد بن الفضل بن أنيف البخاري وجماعة، وتروج عليه الأحاديث الموضوعة. السير (١٦/ ٣٢٣).

(١٠) تقدم ذكره في (ص ٥٠٤)، ويأتي في (ص ٥١٥).

(١١) هو أحمد بن يوسف بن الحسن بن رافع الموصلي الكواشي الشافعي أبو العباس =

وأمثالهم من المصنفين في التفسير.

فهؤلاء لا يعرفون الصحيح من السقيم، ولا لهم خبرة بالمروي المنقول، ولا لهم خبرة بالنقلة، بل يجمعون فيما يروون بين الصحيح والضعيف، ولا يميزون بينهما لكن منهم من يروي الجميع، ويجعل العهدة على الناقل، كالثعلبي، ونحوه ومنهم من ينصر قولاً، أو جملة إما في الأصول، أو التصوف، والفقه بما يوافقها من صحيح أو ضعيف»[1].

*** تصانيف يوسف بن غزاوغلي سبط ابن الجوزي[2]، صاحب التاريخ المسمى بـ «مرآة الزمان» وصاحب كتاب المصنف في اثني عشر الذي سماه أعلام الخواص:**

قال شيخ الإسلام:

«هذا الرجل يذكر في مصنفاته أنواعاً من الغث والسمين، ويحتج في أغراضه بأحاديث كثيرة ضعيفة وموضوعة، وكان يصنف بحسب مقاصد الناس،

= موفق الدين توفي (٦٨٠هـ)، وله مؤلفات منها تفسيران: كبير، وسماه «بتبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر» وصغير: سماه بالتلخيص. معجم المؤلفين (٢/ ٢٠٩).

(١) الرد علي البكري (ص ١٥).

(٢) ورد اسمه في الميزان (٤/ ٤٧١)، واللسان (٦/ ٣٢٨)، ويوسف بن قزغلي، وكذا في الفوائد البهية، وورد في كشف الظنون: يوسف بن فزاوغلي.
وهو الواعظ المؤرخ شمس الدين أبو المظفر سبط بن الجوزي روى عن جدّه وطائفة وألف كتاب «مرآة الزمان». قال الذهبي: فتراه يأتي فيه بمناكير الحكايات، وما أظنه بثقة فيما ينقله، بل يجنف ويجازف ثم إنه ترفض، وله مؤلف في ذلك نسأل الله العافية، مات سنة أربع وخمسين وستمئة بدمشق.
قال الشيخ محيي الدين السوسي: لما بلغ جدي موت سبط بن الجوزي قال: لا رحمه الله، كان رافضياً.

ويصنف للشيعة ما يناسبهم ليعرضوه بذلك، ويصنف على مذهب أبـي حنيفة لبعض الملوك لينال بذلك أغراضه، فكانت طريقته طريقة الواعظ الذي قيل له:

ما مذهبك؟ قال: في أي مدينة؟ ولهذا يؤخذ في بعض كتبه ثلب الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة لأجل مذاهب من قصد بذلك من الشيعة ويوجد في بعضها تعظيم الخلفاء الراشدين وغيرهم»[1].

ومن كتب التاريخ:

*** كتاب المبتدأ، لإسحاق بن بشر:**

وإسحاق بن بشر هو: أبو حذيفة البخاري، تركوه، وكذبه علي بن المديني وقال ابن حبان: لا يحل حديثه إلا على جهة التعجب، وقال الدارقطني: كذاب متروك[2].

وذكر شيخ الإسلام حديثاً موضوعاً في توسل آدم بمحمد ﷺ، وقال: «لا ينقل ذلك، ولا ما يشبه أحد من ثقات علماء المسلمين الذين يعتمد على نقلهم، وإنما هي من جنس ما ينقله إسحاق بن بشر، وأمثاله في كتاب «المبتدأ»»[3].

ومن كتب المغازي:

مغازي موسى بن عقبة:

قال: «هي من أصح المغازي، كان مالك يقول: من أحب أن يكتب المغازي فعليه بمغازي الرجل الصالح موسى بن عقبة»[4].

● ● ●

---

(١) منهاج السنة (٢/ ١٦٧).

(٢) انظر: الميزان (١/ ١٨٤).

(٣) مجموع الفتاوى (١/ ٢٥٨).

(٤) الصارم المسلول (ص ١٤١).

مؤلفات في الزهد والرقائق والتصوف

الكتب المؤلفة في أبواب الزهد والتصوف ورجالهما على عدة أنواع.

فالمتقدمون من المحدثين كابن المبارك، ووكيع، وأحمد، وهناد، وأبـي داود، وأسد بن موسى جمعوا ما روى في الباب من زهد الأنبياء والصحابة والتابعين.

والمتأخرون صنفوا كتبهم على صنفين منهم من ذكر زهد المتقدمين والمتأخرين كأبـي نعيم في الحلية، وابن الجوزي في تلخيصه: صفوة الصفوة.

وبعضهم اقتصروا على ذكر المتأخرين حين حدث اسم الصوفية كالسلمي في طبقات الصوفية، وصاحبه القشيري في الرسالة، وابن خميس في مناقب الأبرار وجمعوا كل غث وسمين في الباب وفيها أحاديث صحيحة كثيرة، وأخرى موضوعة وضعيفة وإسرائيليات كثيرة أيضاً.

وقد تناول شيخ الإسلام هذه الكتب بالنقد أكثر من مرة فقال في تلبيس الجهمية: «المصنفات في أخبار الزهاد ثلاثة أقسام:

١ ــ قسم جرد النقل لأخبار القرون المفضلة من الصحابة والتابعين ونحوهم كما ذكر ذلك الإمام أحمد رحمه الله في كتابه المشهور في الزهد،

فإنه صنفه على الأسماء، وذكر فيه زهد الأنبياء والصحابة والتابعين، وإن كان آخرون من المصنفين في الزهد كعبد الله بن المبارك، وهناد بن السرى صنفوا ذلك على الأبواب.

٢ ــ وقسم ذكروا أخبار الزهاد المتأخرين من حين حدث اسم التصوف كما فعل أبو عبد الرحمن السلمي في كتابه في طبقات الصوفية، وكما فعل أبو القاسم القشيري في رسالته، وابن خميس في مناقب الأبرار ونحو هؤلاء.

٣ ــ وقسم ذكروا المتقدمين والمتأخرين كما فعل الحافظ أبو نعيم الأصفهاني وأبو الفرج ابن الجوزي وغيرهما»[١].

مادة كتب الرقائق والتصوف:

وقال في موضع آخر: «الموجود في كتب الرقائق والتصوف من الآثار المنقولة فيها الصحيح، وفيها الضعيف، وفيها الموضوع، وهذا الأمر متفق عليه بين جميع المسلمين، لا يتنازعون أن هذه الكتب فيها هذا وهذا، مع أن أهل الحديث أقرب إلى معرفة المنقولات، وفي كتبهم هذا وهذا فكيف غيرهم؟

والمصنفون قد يكونون أئمة في الفقه أو التصوف أو الحديث ويروون هذا تارة، لأنهم لم يعلموا أنه كذب، وهو الغالب على أهل الدين، فإنهم لا يحتجون بما يعلمون أنه كذب، وتارة يذكرونه، وإن علموا أنه كذب، إذ قصدهم رواية ما روي في ذلك الباب، ورواية الأحاديث المكذوبة مع بيان كونها كذباً جائز.

(١) تلبيس الجهمية (١/ ٢٦٢)، وراجع أيضاً: الفتاوى (١١/ ٥٧٩ ــ ٥٨٢).

وأما روايتها مع الإمساك عن ذلك رواية عمل فإنه حرام عند العلماء كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: من حدث عني حديثاً وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين.

وقد فعل كثير من العلماء متأولين أنهم لم يكذبوا، وإنما نقلوا ما رواه غيرهم، وهذا يسهل إذ رووه لتعريف أنه روي، لا لأجل العمل به ولا الاعتماد عليه»[1].

ومن كتب الزهد والرقائق:

١ ـ كتاب الزهد والرقائق لابن المبارك، قال فيه شيخ الإسلام: «ومن أجل ما صنف في ذلك كتاب الزهد لعبد الله بن المبارك، وفيه أحاديث واهية.

وكذلك كتاب الزهد لهناد بن السرى، ولأسد بن موسى وغيرهما».

«أما كتاب الزهد للإمام أحمد بن حنبل، فصنَّفه على الأسماء وذكر فيه زهد الأنبياء والصحابة والتابعين»[2]. «وليس فيه من الأحاديث والحكايات الموضوعة مثل ما في كتب أبي عبد الرحمن السلمي، ومناقب الأبرار لابن خميس، والحلية فإنه لا يذكر في مصنفاته عمن هو معروف بالوضع، بل قد يقع فيها ما هو ضعيف بسوء حفظ ناقله، وكذلك الأحاديث المرفوعة ليس فيها ما يعرف أنه موضوع قصد الكذب فيه كما ليس في مسند، لكن فيه ما يعرف أنه غلط، غلط فيه رواته، ومثل هذا يوجد في غالب كتب الإسلام، فلا يسلم كتاب من الغلط إلاَّ القرآن»[3].

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٦٢).

(٢) تلبيس الجهمية (١٠/ ٦٧٠).

(٣) مجموع الفتاوى (١٨/ ٧١، ٧٢).

مؤلفات أبي عبد الرحمن السلمي (ت ٤١٢هـ):

١ ـ تاريخ أهل الصفة.

٢ ـ وأخبار زهاد السلف.

٣ ـ وطبقات الصوفية.

قال: «والشيخ أبو عبد الرحمن كانت له عناية بجمع كلام هؤلاء المشايخ وحكاياتهم، وصنف في الأسماء كتاب طبقات الصوفية، وكتاب زهاد السلف، وغير ذلك، وصنف في الأبواب كتاب مقامات الأولياء، وغير ذلك، ومصنفاته تشتمل على الأقسام الثلاثة: (من صحيح وضعيف موضوع)»[1].

وقال: «قد جمع أسماءهم (أي أهل الصفة) الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي في كتابه تاريخ أهل الصفة جمع ذكر من بلغه أنه كان من أهل الصفة وكان معتنياً بذكر أخبار النساك والصوفية والآثار التي يستندون إليها، والكلمات المأثورة عنهم، وجمع أخبار زهاد السلف، وأخبار جميع من بلغه أنه كان من أهل الصفة، وكم بلغوا، وأخبار الصوفية المتأخرين بعد القرون الثلاثة، وجمع أيضاً في الأبواب: مثل حقائق التفسير، ومثل أبواب التصوف الجارية على أبواب الفقه، ومثل كلامهم في التوحيد والمعرفة والمحبة، ومسألة السماع وغير ذلك من الأحوال وغير ذلك من الأبواب وفيما جمعه فوائد كثيرة، ومنافع جليلة.

وهو في نفسه رجل من أهل الخير والدين والصلاح والفضل، وما يرويه من الآثار فيه من الصحيح شيء كثير، ويروي أحياناً أخباراً ضعيفة بل موضوعة، يعلم العلماء أنها كذب.

---

(١) الفتاوى (١٠/ ٦٨٢).

وقد تكلم بعض حفاظ الحديث في سماعه.

وكان البيهقي إذا روى عنه يقول: حدثنا أبو عبد الرحمن من أصل سماعه وما يظن به وبأمثاله إن شاء الله تعمد الكذب، لكن لعدم الحفظ والإتقان يدخل عليهم الخطأ في الرواية، فإن النساك والعباد منهم من هو متقن في الحديث مثل ثابت البناني، والفضيل بن عياض وأمثالهما، ومنهم من قد يقع في بعض حديثه غلط، وضعف، مثل مالك بن دينار وفرقد السبخي ونحوهما.

وكذلك ما يأتي أبو عبد الرحمن عن بعض المتكلمين في الطريق أو ينتصر له من الأقوال والأفعال والأحوال فيه من الهدى والعلم شيء كثير وفيه ــ أحياناً ــ من الخطأ أشياء، وبعض ذلك يكون عن اجتهاد سائغ، وبعضه باطل قطعاً، مثل ما ذكر في حقائق التفسير قطعة كبيرة عن جعفر الصادق وغيره من الآثار الموضوعة، وذكر عن بعض طائفة أنواعاً من الإشارات التي بعضها أمثال حسنة، واستدلالات مناسبة وبعضها من نوع الباطل واللغو.

فالذي جمعه الشيخ أبو عبد الرحمن ونحوه في «تاريخ أهل الصفة»، و «أخبار زهاد السلف»، و «طبقات الصوفية»، يستفاد منه فوائد جليلة، ويجتنب منه ما فيه من الروايات الباطلة، ويتوقف فيه من الروايات الضعيفة.

وهكذا كثير من أهل الرواية، ومن أهل الآراء والأذواق من الفقهاء والزهاد والمتكلمين وغيرهم، يوجد فيما يأثرونه عمن قبلهم، وفيما يذكرونه معتقدين له شيء كثير، وأمر عظيم من الهدى، ودين الحق الذي

بعث الله به رسوله، ويوجد ـ أحياناً ـ عندهم من جنس الروايات الباطلة أو الضعيفة، ومن جنس الآراء والأذواق الفاسدة أو المحتملة شيء كثير.

ومن له في الأمة لسان صدق عام بحيث يثنى عليه ويحمده في جماهير أجناس الأمة فهؤلاء هم أئمة الهدى، ومصابيح الوحي، وغلطهم قليل بالنسبة إلى صوابهم، وعامته من موارد الاجتهاد التي يعذرون فيها وهم الذين يتبعون العلم والعدل، فهم بعداء عن الجهل والظلم، وعن اتباع الظن وما تهوى الأنفس»[1].

مؤلفات أبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ):

سئل شيخ الإسلام عن رجل سمع كتب الحديث والتفسير وإذا قرىء عليه كتاب «الحلية» لم يسمعه، فقيل له: لِمَ لا تسمع أخبار السلف؟ فقال: لا أسمع من كتاب أبي نعيم شيئاً، فقيل: هو إمام ثقة شيخ المحدثين في وقته، فلم لا تسمع ولا تثق بنقله؟ فقيل له: بيننا وبينك عالم الزمان وشيخ الإسلام ابن تيمية في حال أبي نعيم؟ فقال: أنا أسمع ما يقول شيخ الإسلام وأرجع إليه.

فأرسل هذا السؤال من دمشق، فأجاب فيه الشيخ:

«الحمد لله رب العالمين، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني صاحب كتاب الحلية، وتاريخ أصبهان، والمستخرج على البخاري ومسلم، وكتاب الطب، وعمل اليوم والليلة، وفضائل الصحابة، ودلائل النبوة، وصفة الجنة، ومحجة الواثقين وغير ذلك من المصنفات، ومن أكبر حفاظ

(١) الفتاوى (١١/ ٤٣)، أو مجموعة الرسائل والمسائل (١/ ٢٨ ـ ٣٠)، وانظر أيضاً كلامه في السلمي وكتبه: الفتاوى (١١/ ٥٧٨ و ١٨/ ٧٢).

الحديث، ومن أكثرهم تصنيفات، وممّن انتفع الناس بتصانيفه، وهو أجل من أن يقال له ثقة، فإن درجته فوق ذلك، وكتابه كتاب الحلية، من أجود الكتب المصنفة في أخبار الزهاد، والمنقول فيه أصح من المنقول في رسالة القشيري، ومصنفات أبـي عبد الرحمن السلمي شيخه، ومناقب الأبرار لابن خميس وغير ذلك، فإن أبا نعيم أعلم بالحديث وأكثر حديثاً وأثبت رواية ونقلاً من هؤلاء، ولكن كتاب الزهد للإمام أحمد، وكتاب الزهد لابن المبارك وأمثالهما أصح نقلاً من الحلية.

وهذه الكتب وغيرها لا بد فيها من أحاديث ضعيفة وحكايات ضعيفة بل باطلة.

وفي الحلية من ذلك قطعة، ولكن الذي في غيرها من هذه الكتب أكثر مما فيها، فإن مصنفات أبـي عبد الرحمن السلمي، ورسالة القشيري، ومناقب الأبرار، ونحو ذلك من الحكايات الباطلة بل ومن الأحاديث الباطلة، ما لا يوجد مثله في مصنفات أبـي نعيم، ولكن صفوة الصفوة لأبـي الفرج ابن الجوزي نقلها من جنس نقل الحلية، والغالب على الكتابين الصحة، ومع هذا ففيهما أحاديث وحكايات باطلة»[1].

إلى أن قال: «وأما كتاب حلية الأولياء فمن أجود مصنفات المتأخرين في أخبار الزهاد، وفيه من الحكايات ما لم يكن به حاجة إليه، والأحاديث المروية في أوائلها أحاديث كثيرة ضعيفة بل موضوعة»[2].

---

(١) ثم ذكر زهد أحمد وبين ميزته، ثم ذكر وجود الغلط في الصحيحين كما مر، فليراجع مبحث كتب الزهد، ومبحث أحاديث الصحيحين.

(٢) الفتاوى (١٨/ ٧١ ـ ٧٣).

وقال: «قد روى أبو نعيم في أول الحلية في فضائل الصحابة، وفي كتاب مناقب أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، أحاديث بعضها صحيحة، وبعضها ضعيفة بل منكرة، وكان رجلاً عالماً بالحديث، لكن هو وأمثاله يروون ما في الباب، لأن يعرف أنه قد روي كالمفسر الذي ينقل أقوال الناس في التفسير، والفقيه الذي يذكر الأقوال في الفقه، والمصنف الذي يذكر حجج الناس ليذكر ما ذكروه، وإن كان كثير من ذلك لا يعتقد صحته، بل يعتقد ضعفه، لأنه يقول: إنما نقلت ما ذكر غيري فالعهدة على القائل، لا على الناقل»[1].

وقال: «إن أبا نعيم روى كثيراً من الأحاديث التي هي ضعيفة بل موضوعة باتفاق علماء الأحاديث، وأهل السنَّة والشيعة، وهو إن كان حافظاً ثقة كثير الحديث واسع الرواية لكن روى كما هو عادة المحدثين يروون ما في الباب لأجل المعرفة بذلك، وإلاَّ كان لا يحتج من ذلك إلاَّ ببعضه»[2].

وقال: «وما يرويه أبو نعيم في الحلية، أو في فضائل الخلفاء قد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن فيه كثيراً من الكذب الموضوع، ومجرد كونه رواه لا يدل على صحة الحديث»[3].

---

(١) المنهاج (٤/١١).

(٢) المنهاج (٤/١٥).

(٣) المنهاج (٤/١٠، و ٣٨)، وراجع أيضاً: منهاج السنَّة (٤/٤٨)، والرد على البكري (ص ١٩).

كتاب قوت القلوب، لأبي طالب المكي (ت ٣٨٦هـ):

أبو طالب هو محمد بن علي بن عطية الزاهد الواعظ، صوفي متكلم من أهل الجبل، نشأ بمكة، ودخل البصرة، وقدم بغداد وتوفي بها سنة (٣٨٦هـ).

قال الخطيب: صنف كتاباً سماه قوت القلوب على لسان الصوفية، وذكر فيه أشياء منكرة مستشنعة في الصفات[1].

وقد أثنى شيخ الإسلام على اعتصامه بالكتاب والسنَّة أكثر من غيره من أهل التصوف إلاَّ أنه يذكر كثيراً أحاديث موضوعة وضعيفة، كما يذكر أحياناً عبادات بدعية، فقال في موضع:

«أبو طالب أكثر اعتصاماً بالكتاب والسنَّة من هؤلاء ولكن يذكر أحاديث كثيرة ضعيفة بل موضوعة من جنس أحاديث المسبعات التي رواها عن الخضر عن النبي ﷺ وهو كذب محض، وإن كان ليس فيه إلاَّ قراءة قرآن، ويذكر أحياناً عبادات بدعية من جنس ما بالغ في مدح الجوع هو وأبو حامد وغيرهما، وذكروا أنه يزن الخبز بخشب رطب، كلما جف نقص الأكل.

وذكروا صلوات الأيام والليالي وكلها كذب موضوعة»[2].

وسئل عن كتاب قوت القلوب، والإحياء للغزالي فقال: «أما (كتاب قوت القلوب)، و (كتاب الإحياء) تبع له فيما يذكره من أعمال القلوب:

(١) تاريخ بغداد (٣/ ٨٩)، والميزان (٣/ ٦٥٥)، واللسان (٥/ ٣٠٠)، ومعجم المؤلفين (١١/ ٢٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤).

مثل الصبر والشكر، والحب، والتوكل، والتوحيد ونحو ذلك، وأبو طالب أعلم بالحديث والأثر وكلام أهل علوم القلوب من الصوفية وغيرهم من أبـي حامد الغزالي، وكلامه أسدّ وأجود تحقيقاً، وأبعد عن البدعة مع أن في «قوت القلوب» أحاديث ضعيفة وموضوعة، وأشياء كثيرة مردودة»[1].

كتاب إحياء علوم الدين، للغزالي (ت ٥٠٥هـ):

الغزالي هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، صوفي متكلم مشارك في أنواع من العلوم، ألف مؤلفات كثيرة في التصوف، والفقه والأصول والكلام.

قال الذهبـي: ولم يكن له علم بالآثار، ولا خبرة بالسنن النبوية القاضية على العقل، وقد كان يعترف الغزالي نفسه أنه مزجى البضاعة في الحديث.

وكتابه «إحياء علوم الدين» فيه موضوعات وضعاف كثيرة وفيه مواد فاسدة من كلام الفلاسفة.

قال أبو بكر الطرطوشي: شحن أبو حامد الإحياء بالكذب على رسول الله ﷺ، فلا أعلم كتاباً على بسيط الأرض أكثر كذباً منه، ثم شبكه بمذاهب الفلاسفة، ومعاني رسائل إخوان الصفا، وهو قوم يرون النبوة مكتسبة، وزعموا أن المعجزات حِيل ومخاريق.

وقال ابن الجوزي: صنف أبو حامد «الإحياء» وملأه بالأحاديث الباطلة، ولم يعلم بطلانها وتكلم على الكشف وخرج عن قانون الفقه.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٥٥١).

وقال الذهبـي: الإحياء فيه من الأحاديث الباطلة جملة وفيه خير كثير لولا ما فيه من آداب ورسوم وزهد من طائفة الحكماء ومنحرفي الصوفية.

وقال ابن كثير: هو كتاب عجيب، يشتمل على علوم كثيرة من الشرعيات وممزوج بأشياء لطيفة من التصوف وأعمال القلوب، لكن فيه أحاديث كثيرة غرائب ومنكرات وموضوعات.

ويقال أن الغزالي مال في آخر عمره إلى سماع الحديث والحفظ للصحيحين[1].

وقد تناول شيخ الإسلام أفكار الغزالي بالرد والمناقشة في غير موضع، وبين صوابها من سقيمها، وصرح في غير موضع بأنه كان قليل المعرفة بالحديث كما صرح هو بنفسه وكما هو مشاهد في مؤلفاته وخاصة في كتاب الإحياء، وقد سئل عن الإحياء كما سبق فقال:

«وأما ما في كتاب (الإحياء) من الكلام في «المهلكات» مثل الكلام على الكبر، والعجب والرياء، والحسد ونحو ذلك، فغالبه منقول من كلام الحارث المحاسبي في «الرعاية»، ومنه ما هو مقبول، ومنه ما هو مردود، ومنه ما هو متنازع فيه.

و «الإحياء» فيه فوائد كثيرة، لكن فيه مواد مذمومة، فإن فيه مواد فاسدة من كلام الفلاسفة تتعلق بالتوحيد والنبوة والمعاد، فإذا ذكر معارف الصوفية كان بمنزلة من أخذ عدواً للمسلمين ألبسه ثياب المسلمين.

---

(١) السير (١٩/ ٣٢٢) وما بعده، والبداية والنهاية (١٣/ ١٧٤)، ومعجم المؤلفين (١١/ ٢٦٦).

وقد أنكر أئمة الدين على «أبي حامد» هذا في كتبه، وقالوا: مرضه «الشفاء» يعني شفاء ابن سينا في الفلسفة.

وفيه أحاديث وآثار ضعيفة، بل موضوعة كثيرة[1].

وفيه أشياء من أغاليط الصوفية وترهاتهم.

وفيه مع ذلك من كلام المشايخ الصوفية العارفين المستقيمين في أعمال القلوب الموافق للكتاب والسنَّة، ومن غير ذلك من العبادات والأدب ما هو موافق للكتاب والسنَّة، ما هو أكثر مما يرد منه، فلهذا اختلف فيه اجتهاد الناس وتنازعوا فيه»[2].

الرسالة القشيرية[3]:

قال: «وما يذكره أبو القاسم في رسالته عن النبي ﷺ والصحابة

---

(١) وقد خرج أحاديثه العراقي وبين ما فيه من موضوعات وضعاف وإسرائيليات وتخريجه مطبوع على هامش الإحياء واسمه: المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار.

(٢) وانظر أيضاً الفتاوى (٦/ ٥٥).

(٣) الرسالة القشيرية مطبوع عدة طبعات، وأبو القاسم القشيري هو عبد الكريم بن هوازن النيسابوري الشافعي توفي ٤٦٥هـ.
وقد قام ببيان ما فيه من محاسن ومساوىء شيخ الإسلام في كتابه القيم «الاستقامة» وحقق القول في مباحث التصوف والسلوك وبيان مذهب السلف الصحيح في هذا الباب بما لا مزيد عليه.
وقد تكلم عليه شيخ الإسلام مثل هذا الكلام في الاستقامة (٢/ ٦٩) وفي أماكن أخرى.
راجع: الرد على البكري (ص ١٥).

والتابعين، والمشايخ وغيرهم تارة يذكره بإسناده، وتارة يذكره مرسلاً، وكثيراً ما يقول: وقيل كذا، ثم الذي يذكره بإسناد، تارة يكون إسناده صحيحاً، وتارة يكون ضعيفاً، بل موضوعاً، وما يذكره مرسلاً، ومحذوف القائل أولى.

وهذا كما يوجد ذلك في مصنفات الفقهاء، فإن فيها من الأحاديث والآثار فيما هو صحيح، ومنها ما هو ضعيف، ومنها ما هو موضوع»[1].

وقال: «وغالب أبواب الرسالة فيها الأقسام الثلاثة: الصحيح والضعيف والموضوع»[2].

وقال في ذكر أبـي عبد الرحمن السلمي: «وأثر الحكايات التي يرويها أبو القاسم القشيري صاحب الرسالة عنه»[3].

مناقب الأبرار لابن خميس (حسين[4] بن نصر بن أحمد الموصلي الشافعي) (ت ٥٥٢هـ):

وذكر فيه ابن خميس أخبار الزهاد المتأخرين حيث حدث اسم التصوف»[5].

«ومرتبة كتابه أدنى من مرتبة كتب أبـي نعيم، وفيه من الحكايات الباطلة، بل ومن الأحاديث الباطلة، ما لا يوجد مثله في مصنفات أبـي نعيم»[6].

---

(١) الفتاوى (١٠/ ٦٧٨).

(٢) الفتاوى (١٠/ ٦٨٠).

(٣) الفتاوى (١١/ ٥٧٨)، وانظر: (١٨/ ٧٢).

(٤) كتاب مخطوط، وراجع ترجمته في الأعلام (٢/ ٢٦١).

(٥) تلبيس الجهمية (١/ ٢٦٢).

(٦) الفتاوى (١٨/ ٧٢)، وانظر أيضاً: (١١/ ٢٨١).

كتاب وسيلة المتعبدين لعمر بن محمد بن خضر الأربلي الملا الموصلي (ت ٥٧٠هـ):

الكتاب ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون[١] وهو كتاب كبير وقد طبع بدائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد حديثاً، وطريقته، جمع كل ما وجد في الكتب من غير تمييز بين صحيحه وضعيفه، وذكره شيخ الإسلام فقال: إنه لا يروى بإسناد وهو دون من يسرد الغث والسمين ويجعل العهدة في ذلك على الناقل كما هي عادة المصنفين المتأخرين.

وقال: «وفيما يذكره من الأكاذيب أمر كبير»[٢].

النور من كلام طيفور:

قال: «وقد جمع أبو الفضل الفلكي كتاباً من كلام أبي يزيد البسطامي سماه «النور من كلام طيفور» فيه شيء كثير لا ريب أنه كذب على أبي يزيد البسطامي، وفيه أشياء من غلط أبي يزيد رحمة الله عليه ـ وفيه أشياء حسنة من كلام أبي يزيد، وكل أحد من الناس يؤخذ من كلامه ويترك إلاَّ رسول الله ﷺ[٣].

• • •

(١) كشف الظنون (٢/ ٢٠١٠).
(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٢٦١).
(٣) الفتاوى (١٣/ ٢٥٧).

الكتب المؤلفة في فضائل الصحابة

ومن هذه الكتب التي جمعت بين الصحيح والضعيف: كتب فضائل الصحابة.

«مثل كتاب فضائل الصحابة لأحمد ففيه صحيح وضعيف وزيادات عبد الله والقطيعي عليه وفيهما موضوعات وضعاف»[1].

«وكذلك ما يرويه خيثمة بن سليمان (ت ٣٤٣هـ) في فضائل الصحابة[2].

«وكذلك كتاب خصائص علي للنسائي»[3].

«وما يرويه أبو نعيم الأصبهاني في فضائل الخلفاء في كتاب مفرد وفي أول حلية الأولياء»[4].

«وكتاب أبي عمر بن عبد البر»[5].

«وكذلك ما يرويه ابن عساكر في تراجم الخلفاء الأربعة وغيرهم من

(١) انظر للتفصيل ما تقدم في ذكر دواوين الإسلام حول كتب أحمد.
(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٢٦٠)، ومنهاج السنة (٤/ ١١).
(٣) المنهاج (٤/ ١٩٤، و ٣/ ١٢٨).
(٤) المنهاج (٤/ ١١، و ٨٤)، وقد تقدم ذكره.
(٥) المنهاج (٤/ ١٩٤).

الصحابة في تاريخ دمشق»[1].

«وكذلك ما رواه الترمذي في كتاب الفضائل من جامعه فإنه جمع في فضائل عليّ أحاديث كثير منها ضعيف»[2].

«وكذلك ما جمعه أبو الفتح ابن أبـي الفوارس، وأبو علي الأهوازي في فضائل معاوية»[3].

ومنها كتاب ابن المغازلي الواسطي الشافعي وأخطب خوارزم في مناقب علي بن أبـي طالب[4]:

اعتمد على هذين الكتابين ابن مطهر الحلي كثيراً في كتابه منهاج الكرامة الذي رد عليه شيخ الإسلام بكتابه منهاج السنة.

وتكلم على ابن المغازلي، وأخطب خوارزم، وعلى كتابيهما أكثر من مرة، فقال:

«هذا المغازلي ليس من أهل الحديث كأبـي نعيم وأمثاله، بل هذا لم يكن الحديث من صنعته، فعمد إلى ما وجد من كتب الناس من فضائل علي،

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٦٠)، والمنهاج (٤/ ١١).

(٢) المنهاج (٤/ ١٩٤، و ٣/ ١٢٨).

(٣) المنهاج (٤/ ٨٤).

(٤) ابن المغازلي هو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن الطيب الجلابـي المعروف بابن المغازلي من أهل واسط العراق، قال السمعاني: كان فاضلاً عارفاً برجالات واسط، وحديثهم، وكان حريصاً على سماع الحديث وطلبه ورأيت له ذيل التاريخ لواسط وطالعته، وانتخبت منه، غرق ببغداد في الدجلة في صفر سنة ٤٨٣هـ، وحُمل ميتاً إلى واسط فدفن بها الأنساب (٣/ ٤٤٦)، وورد في اللباب لابن الأثير (١/ ٣١٨)، وتاج العروس للزبيدي (١/ ١٨٦)، أنه توفي سنة (٥٣٤هـ) وكتابه «مناقب علي» مطبوع.

فجمعها كما فعل أخطب خوارزم، وكلاهما لا يعرف الحديث وكل منهما يروي فيما جمعه من الأكاذيب الموضوعة ما لا يخفى أنه كذب على أقل علماء النقل بالحديث، ولسنا نعلم أن أحدهما يتعمد الكذب فيما ينقله لكن الذي تيقناه أن الأحاديث التي يروونها فيها ما هو كذب كثير باتفاق أهل العلم، وما قد كذبه الناس قبلهم، وهما وأمثالهما قد يروون ذلك ولا يعلمون أنه كذب، وقد يعلمون أنه كذب فلا أدري هل كانا من أهل العلم بأن هذا كذب، أو كانا مما لا يعلمان ذلك»[1].

وقال في ابن المغازلي الواسطي وكتابه في مناقب علي:

«وأما نقل ابن المغازلي الواسطي فأضعف وأضعف، فإن هذا قد جمع في كتابه من الأحاديث الموضوعة فلا يخفى أنه كذب على من له أدنى معرفة بالحديث»[2].

وذكر كتابه مع كتاب الثعلبي والبغوي من المفسرين والمصنفين في الفضائل وقال: «إن في كتب هؤلاء من الأحاديث الموضوعة ما اتفق أهل العلم على أنه كذب موضوع، وفيها شيء كثير يعلم بالأدلة اليقينية السمعية والعقلية أنها كذب، بل فيها ما يعلم بالاضطرار أنه كذب»[3].

وقال: «ليس هو من أهل الحديث»[4].

وأخطب خوارزم وهو أبو المؤيد موفق بن أحمد الخوارزمي (ت ٦٣٤هـ) وكتابه في مناقب علي، ذكره حاجي خليفة في كشف

---

(١) المنهاج (٤/١٨).

(٢) المنهاج (٤/٤، ٥).

(٣) المنهاج (٤/٨٣).

(٤) المنهاج (٤/٩٥).

الظنون[1]، وهو مطبوع في إيران.

وعده شيخ الإسلام من أروى الناس للمكذوبات وأنه ليس من علماء الحديث وكتابه عبارة عن الموضوعات والخرافات فقال:

«الكتب التي صنفها في الفضائل من يجمع الغث والسمين لا سيما خطيب خوارزم فإنه من أروى الناس للمكذوبات، وليس هو من أهل العلم بالحديث، ولا المغازلي»[2].

وقال في موضع آخر: «إن مجرد رواية الموفق خطيب خوارزم لا تدل على أن الحديث ثابت قاله رسول الله ﷺ، وهذا لو لم يعلم ما في الذي جمعه من الأحاديث من الكذب والفرية فأما من تأمل في جمع هذا الخطيب فإنه يقول: سبحانك هذا بهتان عظيم»[3].

وقال: «إن أخطب خوارزم صنف في هذ الباب (أي مناقب علي) فيه من الأحاديث المكذوبة ما لا يخفى كذبه على من له أدنى معرفة بالحديث فضلاً عن علماء الحديث وليس هو من علماء الحديث ولا ممن يرجع إليه في هذا الشأن البتة»[4].

وقال في موضع: «قد حشا تأليفه بالموضوعات التي يتعجب منها المحدث الصادق ويقول: سبحانك هذا بهتان عظيم»[5].

• • •

(١) كشف الظنون (٢/ ١٨٤٤).

(٢) المنهاج (٤/ ٩٥).

(٣) المنهاج (٤/ ١٠٧).

(٤) المنهاج (٣/ ٩، ١٠).

(٥) المنهاج (٤/ ١٠٧)، والمنتقى للذهبي (ص ٤٧٧).

كتب الروافض

الروافض أكذب خلق الله، وعمدتهم الكذب والتقية، وقد تقدم ذكر كلام أهل العلم وخاصة كلام شيخ الإسلام في بيان خبثهم وضلالهم واعتمادهم على الكذب والخرافات وأذكر من كلام شيخ الإسلام ما يتعلق ببعض الكتب التي يعتمد عليها الشيعة، ومن هذه المصادر الشيعية:

«مناسك حج المشاهد أو الحج إلى زيارة المشاهد، لأبي عبد الله محمد بن النعمان الملقب بالشيخ المفيد لدى الرافضة، أحد شيوخ الإمامية شيخ الموسوي وأبي جعفر الطوسي، ألّف هذا الكتاب، وجعل قبور المخلوقين تُحجّ كما تُحجّ الكعبة البيت الحرام»(١).

«وذكر فيه من الحكايات المكذوبة على أهل البيت ما لا يخفى كذبه على من له معرفة بالنقل»(٢).

وقال: وأصل هذا الكذب (وهو المشاهد المضافة إلى الأنبياء والصالحين) هو الضلال والابتداع والشرك فإن الضلال ظنوا أن شد الرحال

---

(١) الرد على البكري (ص ٢٩٤).

(٢) منهاج السنة (١/ ١٨٥).

إلى هذه المشاهد، والصلاة عندها، والدعاء والنذر لها وتقبيلها واستلامها وغير ذلك من أعمال البر والدين، حتى رأيت كتاباً كبيراً قد صنفه بعض أئمة الرافضة محمد بن النعمان الملقب بالشيخ المفيد شيخ الملقب بالمرتضى وأبـي جعفر الطوسي سماه: «الحج إلى زيارة المشاهد» ذكر فيه من الآثار عن النبـي ﷺ وأهل بيته وزيارة هذه المشاهد والحج إليها ما لم يذكره مثله في الحج إلى بيت الله الحرام.

وعامة ما ذكره من أوضح الكذب وأبين البهتان، حتى أني رأيت في ذلك من الكذب والبهتان أكثر مما رأيته من الكذب في كثير من كتب اليهود والنصارى، وهذا إنما ابتدعه وافتراه في الأصل قوم من المنافقين والزنادقة ليصدوا به الناس عن سبيل الله، ويفسدوا عليهم دين الإسلام»[1].

الكتب المنسوبة إلى جعفر:

١ ــ «البطاقة».

٢ ــ «الجدول».

٣ ــ «الجفر».

٤ ــ «الهفت».

و «رسائل إخوان الصفا».

تكلم حول ما نسب إلى إدريس عليه السلام من علم الخط وغيره بصدد كلامه على قضايا علم الهيئة والأفلاك فقال:

«ونحن نعلم من أحوال أئمتنا أنه قد أضيف إلى جعفر الصادق ــ وليس

---

(١) الفتاوى (٤/٥١٧)، وانظر أيضاً: (٢٧/ ١٦١، ١٦٢، و ٣٣٨).

هو بنبي من الأنبياء ـ من جنس هذه الأمور ما يعلم كل عالم بحال جعفر رضي الله عنه أن ذلك كذب عليه، فإن الكذب عليه من أعظم الكذب حتى نسب إليه أحكام «الحركات السفلية» كاختلاج الأعضاء وحوادث الجو من الرعد، والبرق، والهالة، وقوس الله، الذي يقال له: «قوس قزح» وأمثال ذلك، والعلماء يعلمون أنه بريء من ذلك كله.

وكذلك نسب إليه «الجدول» الذي بنى عليه الضلال طائفة من الرافضة، وهو كذب مفتعل عليه، افتعله عليه عبد الله بن معاوية أحد المشهورين بالكذب، مع رياسته، وعظمته عند أتباعه.

وكذلك أضيف إليه كتاب «الجفر»، و «البطاقة»، و «الهفت» وكل ذلك كذب عليه باتفاق أهل العلم به.

حتى أضيف إليه «رسائل إخوان الصفا» وهذا في غاية الجهل، فإن هذه الرسائل إنما وضعت بعد موته بأكثر من مائتي سنة، فإنه توفي سنة ثمان وأربعين ومائة، وهذه الرسائل وضعت في دولة بني بويه في أثناء المئة الرابعة في أوائل دولة بني عبيد الذين بنوا القاهرة، وضعها جماعة، وزعموا أنهم جمعوا بها بين الشريعة والفلسفة، فضلوا وأضلوا.

وأصحاب «جعفر الصادق» الذين أخذوا عنه العلم، كمالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وأمثالهما من الأئمة أئمة الإسلام براء من هذه الأكاذيب.

وكذلك كثير ما يذكره الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي في «كتاب حقائق التفسير» عن جعفر[1] من الكذب الذي لا يشك في كذبه أحد من أهل المعرفة

---

(١) انظر: كشف الظنون (١/ ٦٧٣).

بذلك، وكذلك كثير من المذاهب الباطلة التي يحكيها عنه الرافضة، وهي من أبين الكذب عليه، وليس في فرق الأمة أكثر كذباً واختلافاً من «الرافضة» من حين نبغوا»[1].

وقال بصدد كلامه عن أكاذيب الروافض:

«وأما الكذب والأسرار التي يدعونها عن جعفر الصادق: فمن أكبر الأشياء (كذباً) حتى يقال: ما كذب على أحد ما كذب على جعفر رضي الله عنه.

ومن هذه الأمور المضافة: كتاب «الجفر» الذي يدعون أنه كتب فيه الحوادث ــ والجفر: ولد الماعز، يزعمون أنه كتب ذلك في جلده ــ وكذلك كتاب «البطاقة» الذي يدعيه ابن الحلي ونحوه من المغاربة، ومثل كتاب: «الجدول في الهلال و «الهفت» عن جعفر وكثير من تفسير القرآن وغيره.

ومثل كتاب «رسائل إخوان الصفا» الذي صنفه جماعة في دولة بني بويه ببغداد، وكانوا من الصابئة المتفلسفة المتحنفة، جمعوا بزعمهم بين دين الصابئة المبدلين، وبين الحنيفية، أتوا بكلام المتفلسفة وبأشياء من الشريعة، وفيه من الكفر والجهل شيء كثير، ومع هذا فإن طائفة من الناس ــ من بعض أكابر قضاة النواحي ــ يزعم أنه من كلام جعفر الصادق وهذا قول زنديق وتشنيع جاهل»[2].

وقال في موضع آخر: «وفيه من الكذب والتحريف أمر عظيم»[3].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٨٣، ١٨٤)، وراجع أيضاً: نقض المنطق (ص ٦٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٧٨، ٧٩).

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٣)، وانظر أيضاً: (٣٥/ ١٣٣ ــ ١٣٥ و ١٥٣).

ملاحم ابن غنضب:

قال: «ومثل ما يذكره بعض العامة من ملاحم ابن غنضب، ويزعمون أنه كان معلماً للحسن والحسين، وهذا شيء لم يكن في الوجود باتفاق أهل العلم، وملاحم ابن غنضب إنما صنفها بعض الجهال في دولة نور الدين ونحوها، وهو شعر فاسد يدل على أن ناظمه جاهل.

وكذلك عامة هذه الملاحم المروية بالنظم ونحوه، عامتها من الأكاذيب وقد أحدث في زماننا من القضاة والمشايخ غير واحد منها، وقد قررت بعض هؤلاء على ذلك، بعد أن ادعى قدمها، وقلت له: بل أنت صنفتها، ولبستها على بعض ملوك المسلمين لما كان المسلمون محاصري مكة، وكذلك غيره من القضاة وغيرهم لبسوا على غير هذا الملك»[1].

وهذا الكتاب ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون فقال: ملحمة ابن عقب (كذا) وهو يحيى بن عقب معلم الحسن والحسين رضي الله عنهما منظومة لأمية أولها:

رأيت من الأمور عجيب حال ... لأسباب يسطرها مقالي[2]

الأدعية المأثورة في صحيفة علي بن الحسين:

تكلم حول الشهرستاني وميله إلى الشيعة بوجه وإلى أصحاب الأشعري بوجه، فقال:

وقد وقع في هذا كثير من أهل الكلام والوعاظ وكانوا يدعون بالأدعية

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/٧٩).

(٢) كشف الظنون (٢/١٨١٨).

المأثورة في صحيفة علي بن الحسين وإن كان أكثرها كذباً على علي بن الحسين»[1].

ابن الكلبي هشام بن محمد بن السائب ومؤلفاته:

ابن الكلبي هو شيعي أحد المتروكين كأبيه، قال ابن عساكر: رافضي ليس بثقة.

وله «كتاب الجمهرة في النسب»، «وكتاب حلف الفضول» و «كتاب المنافرات» و «كتاب الكنى» و «كتاب ملوك الطوائف» و «كتاب ملوك كندة»، وتصانيف جمة يقال: بلغت مئة وخمسين مصنفاً، توفي سنة (٢٠٤هـ)[2].

واعتمد عليه الرافضي في كتابه منهاج الكرامة الذي رد عليه شيخ الإسلام في منهاج السنة، وذكر الرافضي أن الكلبي صنف كتاباً في مثالب الصحابة فقال شيخ الإسلام:

«إن ما ينقل عن الصحابة من المثالب فهو نوعان أحدهما ما هو كذب، وإما كذب كله، وإما محرف قد دخله من الزيادة والنقصان ما يخرجه إلى الذم والطعن، وأكثر المنقول من المطاعن الصريحة هو من هذا الباب يرويها الكذابون المعروفون بالكذب مثل أبي مخنف لوط بن يحيى، ومثل هشام بن محمد بن السائب الكلبي وأمثالهما من الكذابين، ولهذا استشهد هذا الرافضي بما صنفه هشام الكلبي في ذلك وهو من أكذب الناس وهو شيعي يرويه عن أبيه وعن أبي مخنف، وكلاهما متروك كذاب.

---

(١) منهاج السنة (٣/٢٠٩).

(٢) السير (١٠/١٠١)، والميزان (٤/٣٠٤).

وقال الإمام أحمد في هذا الكلبـي: ما ظننت أن أحداً يحدث عنه إنما هو صاحب سمر ونسب.

وقال الدارقطني: هو متروك، وقال ابن عدي: هشام الكلبـي الغالب عليه الأسمار، ولا أعرف له في المسند شيئاً. وأبوه أيضاً كذلك.

وقال زائدة والليث وسليمان التيمي: هو كذاب.

وقال يحيـى: ليس بشيء كذاب ساقط.

وقال ابن حبان: وضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه»[1].

أبو مخنف لوط بن يحيـى الكذاب الرافضي ومؤلفاته:

أبو مخنف لوط بن يحيـى الأزدي، قال الذهبـي: إخباري تألف، لا يوثق به. وقال ابن عدي: شيعي محترق صاحب أخبارهم.

ألّف في أحوال الخوارج والشيعة وفي مقتل الحسين وكتاب خبر المختار وابن زياد، وسيرة الحسين، وكتاب صفين، وكتاب الغارات وكتاب المعمرين، وفتوح الشام، وكتاب الأخبار، وكتاب الجمل[2].

وقال شيخ الإسلام في منهاج السنة: «إن ما ينقل عن الصحابة من المثالب فهو نوعان أحدهما ما هو كذب إما كذب كله وإما محرف قد دخله من الزيادة والنقصان ما يخرجه إلى الذم والطعن، وأكثر المنقول من المطاعن

---

(١) منهاج السنة (٣/١٩).

(٢) الميزان (٣/ ٤٢٠)، واللسان (٤/ ٤٩٢)، وتاريخ التراث العربـي لفؤاد شركين (١/ ٤٩٢ ـ ٤٩٤).

الصريحة هو من هذا الباب يرويها الكذابون المعروفون بالكذب مثل أبـي مخنف لوط بن يحيـى، ومثل هشام بن محمد بن السائب الكلبـي وأمثالهما من الكذابين، والكلبـي من أكذب الناس وهو شيعي يروي عن أبيه وعن أبـي مخنف وكلاهما متروك كذاب».

مؤلفات الكراجكي (ت ٤٤٩هـ):

هو محمد بن علي بن عثمان الكراجكي، الخيمي أبو الفتح نزيل الرملة، رافضي، رأس الشيعة، وصاحب التصانيف، كان لغوياً نحوياً منجماً طبيباً، متفنناً من كبار أصحاب الشريف المرتضى، ومؤلف كتاب تلقين أولاد المؤمنين، والاستبصار في النص على الأئمة الأطهار[1].

ذكره شيخ الإسلام مع المفيد بن النعمان من مؤلفي الرافضة «الذين هم من أكذب الناس وأجهلهم بأحوال الرسول، الذين هم من أبعد الناس عن معرفة حال الرسول وأقواله وأعماله»[2].

ـ الطرائف في الرد على الطوائف.

ـ والعمدة، لابن البطريق.

ـ وكتاب، لأبـي جعفر محمد بن علي.

قال شيخ الإسلام رداً على الرافضي حيث عزا حديثاً إلى المسند والصحيحين:

«قوله: إن أحمد روى هذا الحديث في مسند كذب بين فإن مسند

---

(١) شذرات الذهب (٣/ ٢٨٣)، ومعجم المؤلفين (١/ ٤٨ و ١١/ ٢٧).

(٢) منهاج السنة (٤/ ٢٩٠).

أحمد موجود به من النسخ ما شاء الله، وليس فيه هذا الحديث وأظهر من ذلك كذباً قوله: إن هذا في الصحيحن، وليس هو في الصحيحين، بل فيهما وفي المسند ما يناقض ذلك، ولا ريب أن هذا الرجل وأمثاله جهال بكتب أهل العلم لا يطالعونها ولا يعلمون ما فيها.

١ ــ ورأيت بعضهم جمع لهم كتاباً في أحاديث من كتب متفرقة معزوة تارةً إلى الصحيحين، وتارةً إلى مسند أحمد، وتارةً إلى المغازلي، والموفق خطيب خوارزم، والثعلبي وأمثاله، وسماه «الطرائف في الرد على الطوائف.

٢ ــ وآخر صنف كتاباً لهم سماه «العمدة» واسم مصنفه ابن البطريق.

٣ ــ وهؤلاء مع كثرة الكذب فيما يروونه فهم أمثل حالاً من أبي جعفر محمد بن علي الذي صنف لهم وأمثاله، فإن هؤلاء يروون من الأكاذيب ما لا يخفى إلاَّ على من هو من أجهل الناس، ورأيت كثيراً من ذلك المعزو الذي عزاه أولئك إلى المسند، والصحيحين وغيرهما باطلاً لا حقيقة له، يعزون إلى مسند أحمد ما ليس فيه أصلاً»[(١)].

وقال بعد أن تكلم على المسند وفضائل الصحابة وجهل الروافض بكتب الحديث: «ولهذا يعزو صاحب الطرائف وصاحب العمدة أحاديث إلى أحمد لم يروها أحمد لا في هذا ولا في هذا، ولا سمعها أحمد قط»[(٢)].

---

(١) المنهاج (٤/ ٢٧).

(٢) المنهاج (٤/ ٢٨)، وراجع: (٤/ ١٠٦)، والمنتقى (٤٧٦).

كتاب نهج البلاغة:

للشريف أبـي القاسم (أو أبـي طالب) علي بن حسين المرتضى العلوي (ت ٤٣٦هـ).

والشريف المرتضى إمامي جلد، وهو جامع كتاب نهج البلاغة المنسوبة ألفاظه إلى علي بن أبـي طالب رضي الله عنه، قال الذهبـي: ولا أسانيد لذلك وبعضها باطل، وفيه حق، ولكن فيه موضوعات حاشا الإمام من النطق بها ولكن أين المنصف؟، وقيل: بل جمع فيه الرضي[١].

وقال الذهبـي أيضاً في الميزان: «وهو المتهم بوضع كتاب نهج البلاغة وله مشاركة قوية في العلوم، ومن طالع كتاب نهج البلاغة جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ففيه السب الصراح والحط على السيدين أبـي بكر وعمر رضي الله عنهما، وفيه من التناقض والأشياء الركيكة والعبارات التي من له معرفة بنفس القرشيين الصحابة، وبنفس غيرهم ممن بعدهم من المتأخرين جزم بأن الكتاب أكثره باطل»[٢].

وقال شيخ الإسلام في هذا الكتاب: «إن أهل العلم يعلمون أن أكثر خطب هذا الكتاب مفتراة على عليّ، ولهذا لا يوجد غالبها في كتاب متقدم ولا لها إسناد معروف».

وقال: «وهذه الخطب بمنزلة من يدعي أنه علوي أو عباسي ولا نعلم أحداً من سلفه ادعى ذلك قط، ولا ادعى ذلك له فيعلم كذبه، فإن النسب

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٨٩).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ١٤٢)، ولسان الميزان (٤/ ٢٢٣ ـ ٢٢٥)، وكلام الذهبـي ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (٣/ ١٩٩١).

يكون بمعروف من أصله حتى يتصل بفرعه، وكذلك المنقولات لا بد أن تكون ثابتة معروفة عمن نقل عنه حتى تتصل بنا، فإذا صنف واحد كتاباً ذكر فيه خطباً كثيرة للنبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ولم يروه أحد منهم تلك الخطبة، قبله بإسناد معروف علمنا قطعاً أن ذلك كذب.

وفي هذه الخطب أمور كثيرة قد علمنا يقيناً من علي ما يناقضها»[1].

• • •

---

(١) منهاج السنة (٤/ ٢٤)، وأورده الذهبي في المنتقى (ص ٤٣٠).

مؤلفات علماء الكلام

إن كثيراً من أهل العلم الذين اشتغلوا بالفلسفة والكلام لم يكونوا على معرفة بالحديث الشريف وآثار السلف الصالح لتحصل لهم العصْمة من الخطأ والزلل في كثير من المسائل التي خاضوا فيها واعتقدوها فضلوا وأضلوا.

ولما كان شيخ الإسلام أكثر الناس تتبعاً لكتابات هؤلاء وكان على معرفة تامة بمذاهبهم الفلسفية والكلامية تمكن من الحكم على هؤلاء بأنهم كانوا قليلي المعرفة بآثار السلف ولم يكن لهم من المعرفة بالحديث ما يعدون به من عوام أهل الصناعة فضلاً عن خواصها، فكانوا لا يفرقون بين الصحيح والضعيف بل لم يكن لدى بعضهم معرفة واطلاع بدواوين السنة كالصحيحين والمسند.

وقد عمم شيخ الإسلام الحكم بجهلهم بالسنة النبوية والآثار السلفية في أكثر من موضع وسمى بعضهم كأبي المعالي الجويني، والغزالي، والرازي وأبي طالب المكي غيرهم، وقد كان الغزالي يعترف بقصوره في معرفة الحديث وكان يقول: أنا مزجي البضاعة في الحديث.

وقال شيخ الإسلام في موضع:

«إن أقواماً نصروا الإسلام ــ أو السنة ــ في ظنهم، وصاروا يدخلون

في الإسلام ــ أو السنة ــ ما ليس منه، ولم يكن لهم من الخبرة بالكتاب وتفسير السلف له ــ والسنة، وأقوال سلف الأمة ما يعرفون به ما بعث الله به رسوله، مما عرف بالنص والإجماع.

ولهذا نجد جمهور أهل الكلام من أبعد الناس عن معرفة الحديث وأقوال الصحابة، ويذكرون أحاديث يظنونها صحيحة وتكون من الموضوعات المكذوبات، وأحاديث تكون صحيحة متلقاة بالقبول، بل مجمع على تلقيها بالقبول وصحتها عند علماء أهل الحديث، وهم يكذبون بها أو يرتابون فيها، وكذلك نجدهم ــ وغيرهم ــ في العقليات قد أحسنوا الظن بطريقة دون طريقة، وفي كل من الطريقين ما يؤخذ ويترك، وأهم الأمور معرفة ما جاء به الرسول وفهم ذلك»[(١)].

وذكرهم في موضع آخر ووصفهم بأنهم قليلو المعرفة بآثار السلف كأبـي المعالي وأبـي حامد الغزالي وابن الخطيب الرازي وأمثالهم من لم يكن لهم من المعرفة بالحديث ما يعدون به من عوام أهل الصناعة فضلاً عن خواصها ولم يكن الواحد من هؤلاء يعرف البخاري ومسلماً وأحاديثهما إلاّ بالسماع، كما يذكر ذلك، ولا يميزون بين الحديث الصحيح المتواتر عند أهل العلم بالحديث، وبين الحديث المفترى المكذوب وكتبهم أصدق شاهد بذلك ففيها عجائب[(٢)].

وقال في درء تعارض العقل والنقل: «أبو الحسين البصري وأمثاله من المعتزلة يعتمدون في أصول دينهم على أحاديث قد جمعها عبد الوهاب بن

(١) درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٢٧٧ ــ ٢٧٨).
(٢) مجموع الفتاوي (٤/ ٧١، ٧٢)، وراجع درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٣١).

أبـي حية البغدادي فيها الكذب والضعف، وأضعاف أضعافها من الأخبار المتواترة لا يعرفونها البتة».

وقال: «أبو الحسين وأمثاله من المعتزلة وكذلك الغزالي والرازي وأمثالهما من فروع الجهمية هم من أقل الناس علماً بالأحاديث النبوية وأقوال السلف في أصول الدين وفي معاني القرآن وفيما بلغوه من الحديث، حتى أن كثيراً منهم من لا يظن أن السلف تكلموا في المسائل الأصولية»[1].

أبو الحسن بن مهدي الطبري، وأبو بكر بن فورك[2] وكتابهما في تأويل مختلف الحديث:

ذكر شيخ الإسلام في نقض التأسيس أن الرازي يعتمد على كتاب ابن فورك في كثير ما يذكره من أخبار الصفات وتأويلها، وقال:

«وأبو بكر بن فورك جمع في كتابه من تأويلات بشر المريسي ومن بعده ما يناسب كتابه لكنه لم يكن من الجهمية المماثلين لبشر، بل هو يثبت من الصفات ما لا يثبته، وكان قد سبقه أبو الحسن بن مهدي الطبري، إلى كتاب لطيف في التأويل، وطريقته أجود من طريقة أبـي بكر بن فورك.

وأول من بلغنا أنه توسع في هذه التأويلات هو بشر المريسي وإن كان قبله وفي زمنه له شركاء في بعضها، وتلقى ذلك عنهم طائفة من الجهمية

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢٩ و ٣١).

(٢) ابن فورك هو محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني (ت ٤٠٦هـ)، صنف التصانيف الكثيرة مثل تأويل مختلف الحديث، وكان أشعرياً رأساً في فن الكلام، أخذ عن أبـي الحسن الباهلي صاحب الأشعري. السير (١٧/ ٢١٤)، ووفيات الأعيان (٤/ ٢٧٢)، ومعجم المؤلفين (٩/ ٢٠٨).

المعتزلة وغيرهم، وأما كثير من أئمة الجهمية المعتزلة وغيرهم فيكذب بهذه الأحاديث كأحاديث الرؤية ونحوها، ويرون أن التصديق بها مع التأويل لها من باب التلاعب وجحد الضرورة، ولا ريب أن هؤلاء في إبطالهم لتأويلها مع ما هي عليه من الألفاظ الصريحة أقرب من المتأولين لها، ولكن هؤلاء في التصديق بها وترك التكذيب بها أقرب من أولئك وهم دائماً يتقاسمون البدعة فيكون هؤلاء من وجه دون هؤلاء، وهؤلاء من وجه دون هؤلاء»[1].

أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ) وقلة معرفته بالحديث:

أبو المعالي هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني النيسابوري الشافعي الأشعري، المعروف بإمام الحرمين، فقيه أصولي متكلم مفسر أديب، وله مصنفات كثيرة، منها: البرهان في أصول الفقه، ونهاية المطلب في دراية المذهب، والشامل في أصول الدين، والإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، والرسالة النظامية وغيرها[2].

ورجح مذهب السلف في الصفات، وأقره في آخر الأمر، وكان يقول: يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغ ما اشتغلت به.

قال أبو الفتح الطبري الفقيه: دخلت على أبي المعالي في مرضه فقال: اشهدوا عليّ أني قد رجعت عن كل مقالة تخالف السنة، وإني أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور.

(١) نقض التأسيس (٣/٤٠٨ ـ ٤٠٩).

(٢) السير (١٨/٤٦٨)، والبداية والنهاية (١٢/١٢٨، ١٢٩)، ومعجم المؤلفين (٦/١٨٤).

وقال الذهبي: كان هذا الإمام مع فرط ذكائه وإمامته في الفروع وأصول المذهب وقوة مناظرته لا يدري الحديث كما يليق به لا متناً ولا إسناداً وذكر في كتاب البرهان حديث معاذ في القياس فقال: هو مدون في الصحاح متفق على صحته.

قلت: بل مداره على الحارث بن عمرو وفيه جهالة، عن رجال من أهل حمص، عن معاذ، فإسناده صالح.

وقال السمعاني: كان قليل الرواية للحديث معرضاً عنه.

وقد قال شيخ الإسلام فيه: «أبو المعالي مع فرط ذكائه وحرصه على العلم وعلو قدره في فنه كان قليل المعرفة بالآثار النبوية، ولعله لم يطالع الموطأ بحال حتى يعلم ما فيه، فإنه لم يكن له بالصحيحين: البخاري ومسلم وسنن أبي داود، والنسائي والترمذي وأمثال هذه السنن علم أصلاً، فكيف بالموطأ ونحوه، وكان مع حرصه على الاحتجاج في مسائل الخلاف في الفقه إنما عمدته سنن أبي الحسن الدارقطني، وأبو الحسن مع إتمام إمامته في الحديث فإنه إنما صنف هذه السنن كما يذكر فيها الأحاديث المستغربة في الفقه، ويجمع طرقها، فإنها هي التي تحتاج فيها إلى مثله، فأما الأحاديث المشهورة في الصحيحين وغيرهما، فكان يستغنى عنها في ذلك، فلهذا كان مجرد الاكتفاء بكتابه في هذا الباب يورث جهلاً عظيماً بأصول الإسلام، واعتبر ذلك بأن كتاب أبي المعالي الذي هو نخبة عمره: «نهاية المطلب في دراية المذهب» ليس فيه حديث واحد معزو إلى صحيح البخاري إلاَّ حديث واحد في البسملة، وليس ذلك الحديث في البخاري كما ذكره.

ولقلة علمه وعلم أمثاله بأصول الإسلام اتفق أصحاب الشافعي على أنه

ليس لهم وجه في مذهب الشافعي».

ثم ذكر كلاماً وذكر رجوعه من الاعتزال إلى مذهب السلف، وقال: «ولقلة علمه بالكتاب والسنة وكلام سلف الأمة يظن أن أكثر الحوادث ليست في الكتاب والسنة والإجماع ما يدل عليها وإنما يعلم حكمها بالقياس كما يذكر في كتبه، ومن كان له علم بالنصوص ودلالتها على الأحكام علم أن قول أبـي محمد بن حزم وأمثاله: إن النصوص تستوعب جميع الحوادث أقرب إلى الصواب من هذا القول...

وأقرب إلى العلم والإيمان الذي هو الحق ممن يقول: إن الله لم يبين للناس حكم أكثر ما يحدث لهم من الأعمال، بل وكلهم فيها إلى الظنون المتقابلة والآراء المتعارضة.

ولا ريب أن سبب هذا كله ضعف العلم بالآثار النبوية والآثار السلفية، وإلاَّ فلو كان لأبـي المعالي وأمثاله بذلك علم راسخ، وكانوا قد عضوا عليه بضرس قاطع لكانوا ملحقين بأئمة المسلمين لما كان فيهم من الاستعداد لأسباب الاجتهاد، ولكن اتبع أهل الكلام: المحدث والرأي الضعيف للظن وما تهوى الأنفس الذي ينقض صاحبه إلى حيث جعله الله مستحقاً لذلك، وإن كان له من الاجتهاد في تلك الطريقة ما ليس بغيره، فليس الفضل بكثرة الاجتهاد ولكن بالهدى والسداد كما جاء في الأثر: ما ازداد مبتدع اجتهاداً إلاَّ ازداد من الله بعداً، وقد قال النبـي ﷺ في الخوارج: يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية.

ويوجد لأهل البدع من أهل القبلة ككثير من الرافضة والزيدية والقدرية

والجهمية وغيرهم من الاجتهاد ما لا يوجد لأهل السنة في العلم والعمل، وكذلك لكثير من أهل الكتاب والمشركين، لكن إنما يراد الحسن من ذلك كما قال الفضيل بن عياض في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧]، قال: أخلصه، وأصوبه فقيل له: يا أبا علي! ما أخلصه وأصوبه؟ فقال: إن العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل، حتى يكون خالصاً صواباً، والخالص يكون لله، والصواب يكون على السنة»[1].

• • •

(١) الفتاوى الكبرى (٥/ ٢٩٩ ـ ٣٠١).

كتب العقائد والملل والنحل والمقالات

قال: «قد رأيت كثيراً من كتب أهل المقالات التي ينقلون فيها مذاهب الناس، ورأيت أقوال ذلك، فرأيت فيها اختلافاً كثيراً، وكثير من الناقلين ليس قصده الكذب لكن المعرفة بحقيقة أقوال الناس من غير نقل ألفاظهم، وسائر ما به يعرف مرادهم، قد يتعسر على بعض الناس، ويتعذر على بعضهم.

ثم إن غالب كتب أهل الكلام، والناقلين للمقالات ينقلون في أصول الملل والنحل من المقالات ما يطول وصفه، ونفس ما بعث الله به رسوله وما يقوله أصحابه والتابعون لهم في ذلك الأصل الذي حكوا فيه أقوال الناس لا ينقلونه لا تعمداً منهم لتركه بل لأنهم لم يعرفوه، بل ولا سمعوه لقلة خبرتهم بنصوص الرسول وأصحابه والتابعين»[1].

كتاب المقالات لأبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٠هـ):

ذكر شيخ الإسلام أن نقل الأشعري أصح من غيره لأنه أعلم بالمقالات وأشد احترازاً من كذب الكذابين فيها، مع أنه يوجد في نقله ونقل عامة من

(١) منهاج السنة (٣/ ٢٠٧).

ينقل من المقالات بغير ألفاظ أصحابها، ولا إسناد عنهم من الغلط ما يظهر به الفرق بين قولهم، وبين ما نقل عنهم إلى أن قال:

«وكتاب المقالات للأشعري أجمع هذه الكتب وأبسطها، وفيه من الأقوال وتحريرها ما لا يوجد في غيرها، وقد نقل مذهب أهل السنة والحديث بحسب ما فهمه وظنه قولهم، وذكر أنه يقول بكل ما نقله عنهم وجاء بعده من أتباعه كابن فورك من لم يعجبه ما نقله عنهم فنقص من ذلك وزاد، ومع هذا فلكون خبرته بالكلام أكثر من خبرته بالحديث، ومقالات السلف، وأئمة السنة قد ذكر في غير موضع عنهم أقوالاً في النفي والإثبات، لا تنقل عن أحد منهم أصلاً مثل الإطلاق لا لفظاً و معنى، بل المنقول الثابت عنهم يكون فيه تفصيل في نفي ذلك اللفظ والمعنى المراد وإثباته، وهم منكرون الإطلاق الذي أطلقه من نقل عنهم، ومنكرون لبعض المعنى الذي أراده بالنفي والإثبات»[1].

الشهرستاني وكتابه الملل والنحل:

قال: «وما ينقله الشهرستاني وأمثاله من المصنفين في الملل والنحل عامته مما ينقله بعضهم عن بعض، وكثير من ذلك لم يحرر فيه أقوال المنقول عنهم، ولم يذكر الإسناد في عامة ما ينقله، بل هو ينقل من كتب مَنْ صنف المقالات قبله مثل أبي عيسى الوراق وهو من المصنفين الرافضة المتهمين في كثير مما ينقلونه، ومثل أبي يحيى، وغيرهما من الشيعة، وينقل أيضاً من كتب بعض الزيدية والمعتزلة الطاعنين في كثير من الصحابة»[2].

(١) منهاج السنة (٣/٢٠٦).

(٢) منهاج السنة (٣/٢٠٧).

قال: «ويميل كثيراً إلى أشياء من أمورهم، بل يذكر أحياناً من كلام الإسماعيلية الباطنية منهم وتوجيهه، ولهذا اتهمه بعض الناس بأنه من الإسماعيلية، وإن لم يكن الأمر كذلك، وقد ذكر من اتهمه شواهد من كلامه وسيرته، وقد يقال: هو مع الشيعة بوجه ومع أصحاب الأشعري بوجه، وقد وقع في هذا كثير من أهل الكلام والوعاظ وكانوا يدعون بالأدعية المأثورة في صحيفة علي بن الحسين، وإن كان أكثرها كذباً على عليّ بن الحسن، وبالجملة الشهرستاني يظهر الميل إلى الشيعة إما بباطنه، وإما مداهنة لهم فإن هذا الكتاب «كتاب الملل والنحل» صنفه لرئيس من رؤسائهم وكانت له ولاية ديوانية، وكان للشهرستاني مقصود في استعطافه له.

وكذلك صنف له «كتاب المصارعة بينه وبين ابن سينا» لميله إلى التشيع والفلسفة، وأحسن أحواله أن يكون من الشيعة إن لم يكن من أهل الإسماعيلية، أعني المصنف له، ولهذا تحامل فيه للشيعة تحاملاً بيناً، وإذا كان غير ذلك من كتبه يبطل مذهب الإمامية فهذا يدل على المداهنة لهم في هذا الكتاب لأجل من صنفه له»[1].

وقال: الشهرستاني قد نقل في غير موضع أقوالاً ضعيفة يعرفها من يعرف مقالات الناس مع أن كتابه أجمع من أكثر الكتب المصنفة في المقالات، وأجود نقلاً لكن هذا الباب وقع فيه ما وقع، ولهذا لما كان خبيراً بقول الأشعرية، وقول ابن سينا ونحوه من الفلاسفة كان أجود ما نقله قول هاتين الطائفتين.

وأما الصحابة والتابعون، وأئمة السنة والحديث فلا هو لا أمثاله

(١) منهاج السنة (٣/٢٠٩).

يعرفون أقوالهم، بل ولا سمعوها على وجهها بنقل أهل العلم أنها بالأسانيد المعروفة وإنما سمعوا جملاً تشتمل على حق وباطل.

ولهذا إذا اعتبرت مقالاتهم الموجودة في مصنفاتهم الثابتة بالنقل عنهم وجد من ذلك ما يخالف تلك النقول عنهم، وهذا من جنس نقل التواريخ والسير ونحو ذلك من المرسلات والمقاطيع وغيرهما مما فيه صحيح وضعيف»[(١)].

كتاب الفاروق بين المثبتة والمعطلة:

لشيخ الإسلام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الهروي (ت ٤٨١هـ).

وشيخ الإسلام أحد كبار الأئمة، كان مظهراً للسنة داعياً إليها، وله مؤلفات كثيرة، منها: ذم الكلام، والأربعين في التوحيد، وأربعين في السنة.

قال الذهبي: كان طوداً راسياً في السنة، لا يتزلزل، ولا يلين لو لا ما كدّر كتابه الفاروق في الصفات بذكر أحاديث باطلة يجب بيانها وهتكها، والله يغفر له بحسن قصده.

وقال: غالب ما رواه في كتاب «الفاروق» صحاح وحسان[(٢)].

وذكره شيخ الإسلام وقال: «ذكر فيه أحاديث الصفات صحيحها

---

(١) منهاج السنة (٣/ ٢٠٩).

(٢) السير (١٨/ ٥٠٣، وما بعده)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١١٨٣)، ومعجم المؤلفين (٦/ ١٣٣).

وغريبها ومسندها ومرسلها وموقوفها»[1].

شرح البيان في عقود أهل الإيمان، لأبي علي الأهوازي المقرىء:

أبو علي الأهوازي هو الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد، قال ابن عساكر: جمع كتاباً سماه شرح «البيان في عقود أهل الإيمان» أودعه أحاديث منكرة، كحديث إن الله لما أراد أن يخلق نفسه خلق الخيل فأجراها حتى عرقت، ثم خلق نفسه من ذلك العرق، وغير ذلك مما لا يجوز أن يروى ولا يحل أن يعتقد، وكان مذهبه مذهب السالمية، يقول بالظاهر، ويتمسك بالأحاديث الضعيفة لتقوية مذهبه، وحديث إجراء الخيل موضوع، وضعه بعض الزنادقة ليشنع به على أصحاب الحديث في روايتهم المستحيل، فحمله بعض من لا عقل له، ورواه هو مما يقطع ببطلانه شرعاً وعقلاً[2].

وقال الذهبي: صنف كتاباً في الصفات لو لم يجمعه لكان خيراً له، فإنه أتى فيه بموضوعات وفضائح، وكان يحط على الأشعري وجمع تأليفاً في ثلبه[3].

وقال شيخ الإسلام في «كتابه «الصفات»: جمع فيه الغث والسمين»[4].

● ● ●

---

(١) مجموع الفتاوي (١٣/ ٢٦٠).

(٢) تبيين كذب المفتري (ص ٣٦٩)، واللسان (٢/ ٢٣٩)، وراجع الأباطيل (١/ ٥٦).

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٥١٢).

(٤) مجموعة شيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٣٥٣، ٣٥٤).

الكتب والحكايات المكذوبة

كتاب تنقلات الأنوار المنسوب إلى أحمد بن عبد الله البكري(١):

قال رحمه الله تعالى: «إن كتاب «تنقلات الأنوار» المنسوب إلى «أحمد بن عبد الله البكري» من أعظم الكتب كذباً وافتراء على الله ورسوله، وعلى أصحاب رسول الله ﷺ، وقد افترى فيه من الأمور من جنس ما افتراه المفترون في سيرة دلهمة، والبطال، وسيرة عنترة، وحكايات الرشيد، ووزيره جعفر البرمكي، وحكايات العيارين: مثل الزئبق المصري، وأحمد الدنق، ونحو ذلك، لكن هؤلاء يفترون الكذب على من ليس من الأنبياء، وصاحب الكتاب الذي سماه «تنقلات الأنوار» يفتري الكذب على رسول الله ﷺ وعلى أصحابه، ويكذب عليه كذباً لا يعرف أن أحداً كذب مثله

---

(١) قال الذهبي: أحمد بن عبد الله بن محمد، أبو الحسن البكري: ذاك الكذاب الدجال، واضع القصص التي لم تكن قط، فما أجهله وأقل حياء وما روى حرفاً من العلم بسند، ويقرأ له في سوق الكتبيين كتاب ضياء الأنوار، ورأى الغول، وشر الدهر، وكتاب كلندجة وحصن الدولاب، وكتاب الحصون السبعة وصاحبها هضام بن الجحاف، وحروب الإمام على معه وغير ذلك (الميزان ١/ ١١٢).

وزار ابن حجر: ومن مشاهير كتبه: الذروة في السيرة النبوية ما ساق غزوة منها على وجهها، بل كل ما يذكره لا يخلو من بطلان إما أصلاً وإما زيادة. اللسان (١/ ٢٠).

في كتاب، وإن كان في بعض ما يذكره صدق قليل جداً، فهو من جنس ما في سيرة عنترة والبطال».

قال: «والبكري صاحب «تنقلات الأنوار» سلك مسلك هؤلاء المفترين الكذابين، لكن كذبه على رسول الله ﷺ وعلى أصحابه أفضل الخلق بعد النبيين أكثر، وفيه من أنواع الأكاذيب المفتريات، وغرائب الموضوعات: ما يجل عن الوصف، مثل حديث السبع حصون وهضام بن جحاف، ومثل حديث الدهر، ورأس الغول، وكلندجة، وغير ذلك من كتبه، وغير ذلك من ذكر أماكن لا وجود لها، وغزوات لا حقيقة لها، وأسماء ومسميات لا يعرفها أحد من أهل العلم ورواية أحاديث تخالف كتاب الله وسنة رسوله وإجماع المسلمين، وتخالف ما تواتر عن النبـي ﷺ.

وفيها من الأقوال والأفعال المضافة إلى النبـي ﷺ وأصحابه ما بَرَّأَهُ الله منه، وهي من جنس أحاديث الزنادقة النصيرية وأشباههم، الذين يختلقون ما فيه غلو في علي وغيره، وفيه من القدح في دين الإسلام والإفساد له ما يوجب إباحة دم من يقول ذلك، وإن كان جاهلاً استتيب، فإن تاب وإلاَّ قتل.

وأقل ما يفعل بمن يروي مثل هذا أن يعاقب عقوبة تردعهُ عن مثل ذلك، وكذلك يستحق العقوبة من يكريها لمن يقرأها ويصدق ما فيها، ومن ينسخها أيضاً كذلك.

ويجب على أهل العلم إظهار ما يعلمون من كذب هذه وأمثالها، فكما يجب بيان كذب ما نقل عنه في الأحاديث كأحاديث البخاري: يجب بيان كذب ما كذب عليه من الأحاديث الموضوعة التي يعلم أنها كذب، كما بين أهل العلم من حال من كان يكذب عليه من الرواة وبيان ما نقل عنه من

الكذب الذي يعلمون أنه كذب، وكثير من الموضوعات إنما يعلم أنها موضوعة خواص أهل العلم بالأحاديث، وأما مثل ما في «تنقلات الأنوار» من الأحاديث فهو مما يعلمه من له أدنى علم بأحوال الرسول ومغازيه أنه كذب، وعلى ولاة الأمور عقوبة من يروي هذه أو يعين على ذلك بنوع من أنواع الإعانة، ولولي الأمر أن يحرقها، فقد حرق عثمان رضي الله عنه كتباً هذه أولى بالتحريق منها، والله أعلم»(١).

ومن هذه الكتب والحكايات المكذوبة التي يحكيها الطرقية:

١ ــ سيرة عنترة.

٢ ــ وسيرة البطال.

٣ ــ وحكايات الرشيد ووزيره جعفر البرمكي.

٤ ــ وحكايات العيارين مثل أحمد الدنف أو الدنق والزيبق المصري.

ذكر هذه الكتب في ذكر تنقلات الأنوار، وقال: «وقد افترى فيه من الأمور من جنس ما افتراه المفترون في سيرة دلهمة، والبطال، وسيرة عنترة، وحكايات الرشيد ووزيره جعفر البرمكي، وحكايات العيارين مثل الزئبق المصري، وأحمد الدنق ونحو ذلك».

قال: لكن هؤلاء يفترون الكذب على من ليس من الأنبياء.

قال: إن عنترة كان شاعراً فارساً من فرسان الجاهلية، وله شعر معروف، وقصيدته إحدى السبع المعلقات، لكن افتروا عليه من الكذب ما لا يحصيه إلاَّ الله، وكل من جاء زاد ما فيها من الأكاذيب.

---

(١) الفتاوى (١٨/ ٣٥١، ٣٥٤)، وراجع: المنهاج (٤/ ١٤).

قال: وكذلك أبو محمد البطال كان من أمراء المسلمين المعروفين وكان المسلمون قد غزوا القسطنطينية غزوتين:

الأولى في خلافة معاوية، أمر فيها ابنه يزيد، وغزا معه أبو أيوب الأنصاري الذي نزل النبي ﷺ في داره لما قدم مهاجراً إلى المدينة ومات أبو أيوب في تلك الغزوة ودفن إلى جانب القسطنطينية وقد روى البخاري في صحيحه عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور له».

والغزوة الثانية في خلافة عبد الملك بن مروان، أمر ابنه مسلمة أو خلف الوليد ابنه، وأرسل معه جيشاً عظيماً وحاصروها وأقاموا عليها مدة سنين، ثم صالحوهم على أن يدخلوها، وبنوا فيها مسجداً، وذلك المسجد باق إلى اليوم، فجاء الكذابون فزادوا في سيرة البطال، وعبد الوهاب من الأكاذيب ما لا يحصيه إلاَّ الله، وذكر دلهمة والقاضي عقبه وأشياء لا حقيقة لها»[1].

وقال في المنهاج رداً على الرافضي في ذكر حديث في غزوة السلسلة: «هذا من جنس الكذب الذي يحكيه الطرقية الذين يحكون الأكاذيب الكثيرة من سيرة عنترة، والبطال، وإن كان عنترة له سيرة مختصرة، والبطال له سيرة يسيرة، وهي ما جرى له في دولة بني أمية، وغزوة الروم لكن ولدها الكذابون حتى صارت مجلدات، وحكايات الشطار كأحمد الدنف، والزيبق المصري، وصاروا يحكون حكايات يختلقونها عن الرشيد وجعفر.

● ● ●

(١) المنهاج (٤/١٧٣، ١٧٤).

فهرس الموضوعات
الجزء الأول

الموضوع	الصفحة

الباب الثاني
في إفادته في علوم الحديث

الموضوع	الصفحة
حجية المرسل	٣٦٦
حكم مراسيل بعض التابعين	٣٧٠
الشاذ	٣٧١
حكم العمل بالحديث الضعيف	٣٧٤
معرفة الاعتبار، والشواهد، والمتابعات	٣٨٦
زيادة الثقة	٣٩٣
معرفة علل الحديث	٣٩٩
معرفة مختلف الحديث	٤٠٢
النسخ	٤١١
كيفية سماع الحديث وتحمله وضبطه	٤١٨
الفرق بين الرواية والشهادة	٤٢٨
مشروعية الجرح والتعديل وبيان أنه ليس بغيبة بل هو من باب النصيحة	٤٣٠
رواة الآثار وعلماء الجرح والتعديل، وأنهم العمدة في هذا الباب	٤٣٣
يحيى بن معين وتشدده في التعديل	٤٣٨
أبو حاتم الرازي وشروطه في التعديل	٤٣٩
معرفة من تقبل روايته ومن لا تقبل	٤٤٢
وقوع الخطأ في الخبر سهواً وأسبابه	٤٤٣
وقوع الخطأ في الخبر عمداً وأسباب تعمد الكذب	٤٤٤
التعديل والتجريح المفسر والمبهم	٤٤٥
هل ترد رواية من فعل محرماً بتأويل	٤٤٨
رواية الجندي	٤٤٨
عدم اشتراط الفقه في الراوي	٤٤٩
الرواية بالمعنى	٤٥٢

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

● ● ●